مرآة البحرين
Bahrain Mirror

حصاد الساحات 2

2012

ربيع البحرين

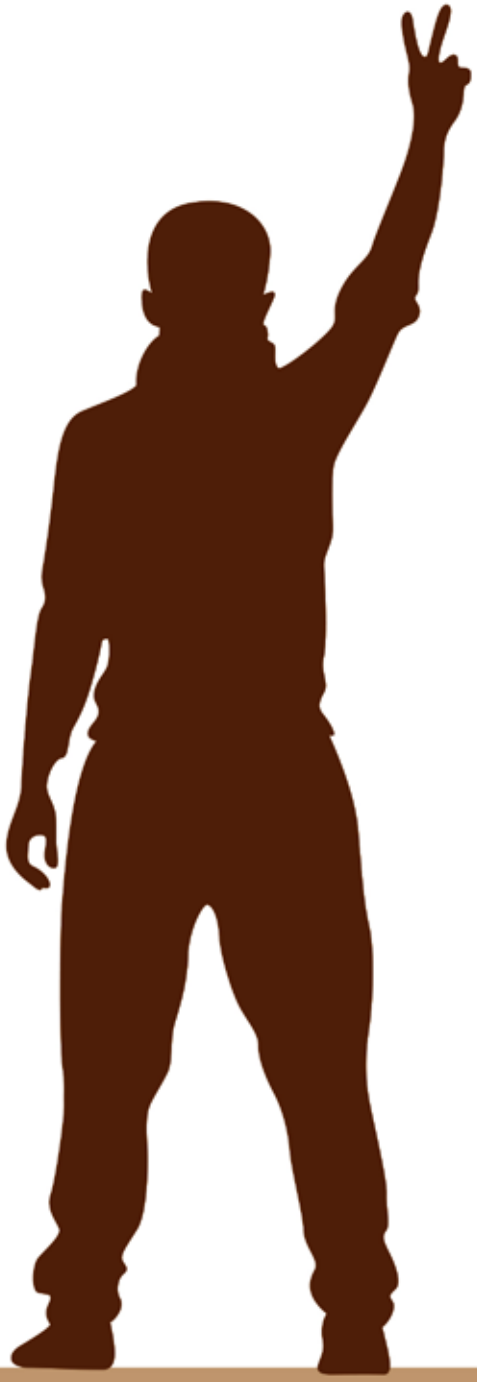

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

كتاب يرصد مجريات الثورة البحرينية على المستوى السياسي والحقوقي والاجتماعي المحلي والدولي، يصدر في النصف الأول من كل عام.

صحيفة إلكترونية مستقلة تعنى بالشأن البحريني

© جميع الحقوق محفوظة لصحيفة مرآة البحرين

الطبعة الأولى، بيروت، 2013 ISBN 978-9953-0-2634-3
www.bahrainmirror.com | www.bhmirror.no-ip.org
info@bahrainmirror.com | editor@bahrainmirror.com

أيقونة الغلاف، مستوحاة من صورة الإعلامي المعتقل أحمد رضا حميدان، (انظر: ص8). حازت على ميدلية أفضل صورة في مسابقة NORGA 2012.

«إهداء»

«أبطال من يعبقون برائحة أبطال»

إلى أبطال الساحات والميادين..

في كل حرف من هذا الحصاد، رائحة من عبقكم..

« الافتتاحية »

في 2011 افتتح البحرينيون ساحات الحرية، وكسروا حاجز الخوف للأبد، وفي 2012 دافعوا بكل ما يملكون عنها. وأكدوا ذلك في ثلاث لحظات حاسمة، لحظة مسيرة 9مارس (لبيك يا بحرين)، رداً على خطاب الملك الذي اعتبرهم شرذمة قليلة لا ساحات لها، ولحظة مسيرة 18مايو (لبيك يا وطني) رداً على محاولة الملك بيع وطنهم للسعودية، ولحظة مسيرة 20 أبريل أول أيام الفورملا (التحدي والصمود) رداً على محاولة الملك إيهام العالم أنه ليست هناك ساحات احتجاج في البحرين.

أكدوا أنهم يملكون الساحات وباقون في الساحات بمسيرات القوى المعارضة وميادين ائتلاف شباب 14 فبراير وصمود الحقوقيين ومثابرة الإعلاميين. أكدوا ذلك بكاميرا أحمد إسماعيل ودم حسام الحداد وجسد علي نعمة وصلاة علي رضي وروح صلاح عباس.

وبحضورهم الكثيف في الساحات كسروا هيبة القبيلة، وأوضحوا الفرق بين الدولة والعائلة القبلية التي تسيطر على 16 وزارة بما فيها رئاسة الوزراء الأبدية واصطفاء العائلة نفسها الوزارات السيادية. أثبتوا للعالم أحقية مطالبهم، وأبطلوا الأساطير(ولاية الفقيه، الولاء الصفوي، الانقلاب) المؤسسة لاستمرار الدكتاتورية.

خلصوا «تقرير لجنة تقصي الحقائق» من اللازمة التي ظل الإعلام يطنطن بها، وهي الإشادة بتكليف الملك بتشكيل هذه اللجنة، صارت جملة فارغة من الحقيقة والمعنى. صار العالم الحر ينتظر ما الذي تحقق منها. لم يجد شيئاً يليق بحجم ما أثبتته من انتهاكات.

الساحات محل الثورات، بذلت السلطة كل ما فيها لفرض دكتاتوريتها في الساحات، وبذل الناس

بعدسة الإعلامي المعتقل السيد أحمد رضا حميدان، حازت على ميدلية أفضل صورة، وميدالية التميز، وحصدت أربعة أوسمة شرف في مسابقة NORGA المقامة في الولايات المتحدة الأمريكية 2012

كل ما فيهم من صمود، ليسترجعوا ساحاتهم ويذودوا عنها.

لم يفرض البحرينيون ساحاتهم فقط على خارطة ثورات الربيع العربي، بل فرضوا أيضا معجمها الذي صار لسان تفسيرها ومعناها، وقد خصصنا هذا العام فصلاً لمعجم 14 فبراير (سيطبع مستقلاً) نجمع كلماته من هذه الساحات وما يتداول فيها من حركة تهب المعنى الجديد الذي تبشر به الثورة. لا ثورة من غير معجم ثوري يولد حراً في ساحات الناس العامة.

هذا الحصاد في إصداره الثاني لهذا العام، هو الدليل الذي نقدمه على أن 14 فبراير مازال ينجز في ساحاته ما يمكن حصاده. شكراً لكل من أسهم معنا في إنجازه.

هيئة تحرير مرآة البحرين
31 ديسمبر 2012

«محتويات الكتاب»

1 » الفصل الأول | حصاد.. حصار 13-105

» حصاد الكراهية والإكراه 14 «
» أهزوجة الحوار 20 «
» حصاد الصحافة والإعلام 28 «
» حصاد التربية والتعليم 34 «
» حصار «العكر» و «مهزة» 40 «
» إسقاط الجنسيات 52 «
» حصاد الميدان 56 «
» أعدكم ولا أعيدكم 64 «
» حصاد الاعتقالات والمداهمات 78 «
» حصاد الشهداء 80 «
» سلسلة الانتهاكات 90 «

2 » الفصل الثاني | صدى الثورة في العالم 107-197

» حصاد المنظمات الدولية 108 «
» المؤشرات الدولية في 2012 126 «
» جوائز دولية لناشطين بحرينيين 132 «
» الثورة في منظور معاهد دولية 136 «
» حصاد الفورمولا 1 146 «
» الصحف الدولية مهاجمة سياسات الغرب 152 «
» أكثر من 200 تغطية للصحافة الدولية 158 «
» حصاد الصحف العربية 172 «
» بين تصريحات «بان كي مون» و«نافي بيلاي» 180 «
» وثائقيات فرنسية، أمريكية، سويسرية، وإيرانية 190 «

3 » الفصل الثالث | النيابة العامة 199-266

» كيف تنتهك النيابة العامة النظام العام؟ 200 «
» محاكم تحصّن القتل ولا تحصد القتلة 210 «
» المعذبون والمعذبات أصدقاء القضاة 218 «
» التنازل عن التحقيق في قضايا تعذيب الأطباء 222 «
» نيابة تنتهك النظام العام 230 «
» النيابة تقبض وتجبر على الاعتراف 236 «
» «النيابة العامة» تتحدث عن «بروتوكول أسطنبول»! 242 «
» مرافعة إبراهيم شريف 254 «

4 » الفصل الرابع | بروفايلات 335-269

» إبراهيم شريف 270 «
» مازن مهدي 274 «
» المندفعة الثورية معصومة السيد 278 «
» كبرى حميدي 282 «
» علي عبدالإمام 286 «
» نبيل رجب 290 «
» زينب الخواجة 294 «
» أحمد البوسطة 298 «
» زهرة السماك 302 «
» منصور الجمري 306 «
» السيد هادي الموسوي 310 «
» الحاجة مريم طريف 314 «
» فريدة غلام وإبراهيم شريف 318 «
» نزيهة سعيد 324 «
» الشهيد أحمد اسماعيل 328 «
» فيصل هيات 332 «

5 » الفصل الخامس | تجارب السجن 365-337

» الشيخ المهتدي في تجربة السجن 338 «
» عبد الغني خنجر شاهد على الجلاد 350 «
» الطويل المحكوم بالإعدام في سجنه 356 «

6 » الفصل السادس | شرعية الملك 391-367

» خطابات ملك فاقد الصلاحية 368 «
» شرعية الملك الدستورية 378 «

7 » الفصل السابع | حصاد الثقافة 413-393

» عام ثقافي مشبّع برائحة الدم 394 «
» البحرين ثورة ضد المثقف 404 «

8 » الفصل الثامن | الحوارات 437-415

» حوار مع قادة ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير 416 «
» البروفيسور نخلة: وقت الحوار ينفد في البحرين! 428 «

9 » الفصل التاسع | حكاية جنيف 495-439

» الثورة السلمية في البحرين مستحيلة؟ » 440
» «الشوزن»...السلاح الأكثر فتكا بالبحرينيين » 452
» أكبر 6 تلفيقات تتعلق بمناقشات 'جنيف' » 460
» الوفد الأهلي: شهد شاهد من الأمم المتحدة » 466
» توصيات » 476

10 » الفصل العاشر | مقالات 530-497

» 2013: أين الملك » 498
» السلطة البحرينية، محاولات «الطأفنة» الكريهة » 504
» حصاد العفن الطّائفي » 508
» الثورة البحرينية وتحديات الراهن والمستقبل » 512
» قراءة في سوسيولوجيا ومآل الثورة في البحرين » 518
» 2012: عام الفشل في تحويل تقرير بسيوني » 524
» الثورة في عامها الثالث: عودة الربيع ووطنية المطالب » 528

اقرأ

حصاد الكراهية والإكراه: وسائل إكراهات السلطة في 2012 . حصاد الصحافة والإعلام : قتل، منع، اعتقال، توقيف، استدعاء . حصاد التربية والتعليم: انتهاكات على قدم وساق . حصار «العكر» و«مهزة» في مفكرة 2012: ما لن ينساه التاريخ! . إسقاط الجنسيات والتهجير: محنة «العجم» بين ثورة فبراير1979 وفبراير2011 . حصاد الميدان: فعاليات كميّة ونوعية لـ«ائتلاف شباب 14 فبراير» في 2012: اعتصامات وعمليات ميدانية ومسيرات ومواكب تشييع واستعراضات ثورية . «أعدكم ولا أعيدكم» لعبة النظام تجاه المفصولين في 2012.. نقض الاتفاق الثلاثي... استهداف الاتحاد... وبقاء شكوى جنيف وواشنطن! . حصاد الاعتقالات والمداهمات والمحاكمات السياسية في 2012 . حصاد الشهداء في 2012 . في سلسلة انتهاكات يندى لها جبين «بسيوني»... 2012 بدأ بحادثة «أبو غريب» وانتهى بصفعة!

حصاد.. حصار

الفصل الأول

105-13

حصاد الكراهية والإكراه: وسائل إكراهات السلطة في 2012

كسرَ النّظام علاقته مع الشّعب، ولم يعد الأخير يرى في السّلطة الحاكمة ما يمكن أن يُمثّل قواسم مشتركة للانطلاق في أفق جديد من التّعاون والتّسامح. فقدَ النّظام التّوافق الشّعبي عليه، ولم يكن غريباً أنّه - ومع نهاية عام 2012م - لم يجد غير «الوافدين» ليُعيد التقوّي بهم، وتجميعهم خلفه وحواليه، ليكونوا عوناً له في مناهضة مطالب المواطنين، والطّلب منهم أن يمنعوا دولهم وسفاراتهم من التّعاطف مع تلك المطالب.

على مدى العام المنصرم، لجأت سلطاتُ البحرين إلى الإمعان في سياسة الاستهداف الأمني، وهي سياسةٌ ترافقت مع استخفاف مستمر بالحوار، حيث باتت المفردة الأخيرة ثيمة لازمة لمحاولات الهروب من الضّغوط الدّاخليَّة والخارجيّة، ووصل الأمر بوزيرة شـؤون الإعلام، سميرة رجب، إلى حدّ التّعاطي السّلبي مع طروحات الحوار بعيد مؤتمر «حوار المنامة»، ورأت الوزيرة أنّ المعارضة «أساءت» فهم الخطاب الرّسمي في هذا الشّأن. تمّ ذلك في سياق تكرار الخطاب الاتهامي الذي يرى أن المعارضة مستمرّة في منهج العنف، وأنّها لم تقدّم ما يجب عليها تقديمه للدّخول في حوارٍ مقبول مع الجهات الرّسميّة.

يُحيل ذلك مباشرة إلى السّياسـة الجديدة التي طغت على السّلوك الحكومي مع انتهاء تداعيات تقرير السّيد بسيوني، إذ أعادت السّلطات خبرتها الأمنيّة ولكن في إطار إطلاق حملة علاقات عامة واسعة في الدّاخل والخارج، وسيكون لهذه السّياسة مفعولها الخاص في المحافل الدّبلوماسيّة التي تتقوّم بالمصالح والتفاهمات السّريّة. أرادت السّلطات أن تلعب اللّعبة المعكوسة مع المعارضة، وخصوصاً الجمعيّات السّياسيّة التي تطرح سقفاً سياسيّاً يراه المراقبون الغربيّون مُحقّاً ومن الممكن التّفاوض عليه. حرّكت السّلطة الخطاب الدّعائي، واتّهمت المعارضة بعدم جدّية رغبتها في إجراء الحوار، وهو اتّهام انبعث في البداية مع إجهاض قوّات درع الجزيرة لمبادرة ولي العهد، وتمّ توليده لاحقاً بوسائل دعائيّة مكثّفة، لاسيما مع نجاح المعارضة الإعلامي وقدرتها على توفير

بيئة استقطاب مؤيّدة في الأوساط السّياسيّة الأجنبيّة.

يؤدّي الهجوم الإعلامي للحكومة وظائف خارجيّة في الأغلب. السّاحات في الدّاخل لم تعد تفترض الصّواب والحقيقة في الطّرف الرّسمي، وينسحب ذلك على الموالاة والمعارضة معاً. ومن الملاحظ أنّ الماكينة الإعلاميّة للسّلطة لم تحفل بهذا التّكذيب التّلقائي، وأعطت التأييد والمباركة لمؤسّساتها الإعلاميّة لإغراق الجميع بالمواد الدّعائيّة المتكرّرة منذ عامين. يُقدِّم ذلك خلاصة مفادها أنّ السّلطة لم تجر تغييراً فعليّاً على سلوكها الخارجي، بل يُلاحظ أنّها كرّست فهماً جديداً في التّعامل مع المطالبات الشّعبيّة، يقوم على أساس عدم الاستجابة للمطالب، وإرغام المعارضة على التّراجع والعودة إلى «البيوت»، وهو ما افترض توسيعاً لوسائل القمع، وإدخال وسائل جديدة في الإجبار السّياسي وتحطيم الآمال الممكنة للتّغيير السّياسي.

حين كانت النّتائج مخيّبة؛ جرّبت السّلطة التقدّم الكمي في وسائل القمع والإرغام، ولم تشهد الشّهور الماضية وسائل نوعيّة جديدة في قمع المعارضة والمحتجين في الميادين. يمكن الإشارة إلى استثناء نسبي يخصّ خطوة سحب الجنسيّة البحرينيّة في نوفمبر 2012م، حيث جرّدت السّلطات عن مجموعة من المواطنين، وبينهم رموز سياسيّة ودينيّة، الجنسية لأسباب لها علاقة بالاحتجاج السّياسي. وهي خطوة انطوت على قدْر كبير من التهوّر، وعبّرت عن الاصطدام بحائط الإرادة الشّعبيّة، وهو الأمر الذي توقّفت عنده عدّة منظّمات دوليّة بالشّجب والاستنكار، كما استغرب منه الوفد الأوروبي الذي زار البحرين في ديسمبر 2012م. ويُضاف إلى ذلك، إعادة اعتقال الكوادر الطبيّة، والقمع المركّز باتجاه نشطاء حقوق الإنسان.

لا يعني ذلك أنّ الجرعات الإضافيّة من وسائل القمع القديمة لم تكن ذات أثر مؤلم، ولكن أثرها العكسي على النّظام كان أكثر وضوحاً. من جانب آخر، كان توسيع حجم الوسائل القمعيّة، والمراوحة فيها، ينمّ عن إشارة إلى اضطراب و«اضطرار» حقيقي في السّياسة الأمنيّة المتّبعة، وفشلها في تحقيق وعودها بإنهاء الثّورة وإجهاض كل أشكال الاحتجاج الشّعبي.

الحرب على الحقوقيين

شكّل نشطاء حقوق الإنسان دوراً هاماً في توفير الدّعم المعنوي والميداني للثّورة، كما أنّهم أسهموا في حشْد الأنصار الدّوليين، وقد برز نشطاء مركز البحرين لحقوق الإنسان في هذا الإطار، وذلك استمراراً للمدرسة التي أرساها الأب الرّوحي للمركز عبد الهادي الخواجة، والذي تسبّب اعتقاله والتّنكيل الذي تعرّض له في السّجن؛ في إمداد النّشطاء في الخارج بوفرة من الزّخم الرّوحي والفكري. في هذا السّياق، يبرز نبيل رجب بوصفه علامة حقوقيّة مميّزة، استطاع أن يرعى

العمــل الحقوقي الذي بناه الخوّاجة، وأن يُضفي عليه لوناً خاصاً. الماكينة الحقوقيّة التي حرّكها رجب تجاوزت كلّ الاتجاهات والمسافات، وكان عنواناً رمزيّاً لصمود الدّاخل من جهة، والاهتمام الحقوقي الدّولي من جهة أخرى. لهذه الأسباب، لم تستطع السّلطة الصّبر طويلاً على وجود رجب حرّاً، فقامت باستهدافه أكثر من مرّة، وبوسائل مختلفة، إلى أنْ قرّر كبار رموز النّظام اعتقاله ومحاكمته بغرض إبعاده عن السّاحة الميدانيّة والحقوقية.

كان الاستهداف المركّز – الذي وصل حدّ الإطلاق النّاري المباشر - الذي تعرّضت له النّاشطة زينب الخوّاجة مثالاً حيّاً على الأثر العميق الذي حقّقته المدرسة الحقوقيّة التي تقوم على الحضور الميداني، وتقديم الغطاء الحقوقي للمطالبات الشّــعبيّة. بالنسبة للخوّاجة البنت، فإنّها تطوّعت لتكون النّاشطة النّسويّة الأكثر حضوراً في السّاحات، وأرادت أن تقدّم نموذجاً للمقاومة المدنيّة السّلميّة، وإثباتاً على جاهزيّة هذا النّمط من المقاومة في تفريغ العنف الرّسمي من جدواه.

ويأتي اعتقال مسؤول الرّصد في المركز، يوسف المحافظة، تأكيداً على انقطاع صبر السّلطة على العمــل الحقوقي، واعتقاداً منها أنّ الحركة الاحتجاجيّة يمكن أن تتعرّض للتّراجع في حال تغييب النّشطاء، وقطْع عمليات التوثيق والتغطية الدّوليّة التي يوفّرها هؤلاء للثّورة.

لجم مسيرات الجمعيات

راهنت السّلطة على تباطؤ الحركة الشّعبيّة من خلال إشعارها بالعجز و»الملل». على مستوى الجمعيّات المعارضة؛ سمحت السّلطة لها بتنظيم المهرجانات والمسيرات على مدى العام الماضي، وبرغم أنّها كانت تلوّح باتخاذ «إجراءات» بعيد كلّ تظاهرة تنظّمها الجمعيّات – بدعوى رفع شعارات معيّنة أو خروج المحتجين في نهاية التظاهرة بمسيرات شبابيّة ومواجهة قوّات الأمن – إلا أنّها ظلّت تمنح موافقتها للإخطارات المقدّمة من الجمعيات لتنظيم فعّالياتها السّياسيّة. عدم تجاوب النّظام مع هذه الفعاليات، وتجاهل التّعليق عليها من قبل الجهات السياسيّة العليا، إضافة إلى اســتمرار موجة القمع والإرهاب ضدّ الحركة الشّعبيّة؛ لم يفت من عضد الجمعيات أو يصيبها بالخمول واليأس، فأبدت بدورها استعداداً لمواصلة فعّالياتها، رفقة الميادين المشتعلة بالثّورة.

نتيجة لذلك، اندفعت السّــلطة في نوفمبر 2012م إلى اتخاذ إجراء بوقف الفعاليات السّياسيّة، وقد اعترضت الجمعيات على ذلك، وبدأت تُعلن رفضهــا بنحو مباشر ومليء بالتّحدي، موجّهةً التأييد لكلّ المســيرات الشّــعبيّة التي تخرج في المناطق، مع تعمُّد تسليط الضّوء الإعلامي عليها، تعبيراً عن عدم اعترافها بالقرار المذكور. وتحــت هذا الضّغط، ولاعتبارات لها علاقة بإصلاح

اندفعت السلطة في نوفمبر 2012م إلى اتخاذ إجراء بوقف الفعاليات السياسية،
وقد اعترضت الجمعيات على ذلك، وبدأت تعلن رفضها بنحوٍ مباشر ومليء بالتحدي

«الحماقة»، أعلن طارق الحسن (رئيس الأمن العام) بأنّ هناك توجّهاً للسّماح بالتّظاهرات بعد تعديل القوانين الحالية. ولكن إرادة الجمعيّات استطاعت أنْ تفرض حضورها وتُجبر السّلطة على التخلّي عن منعها.

استدعاء رموز سياسيين والتحقيق معهم

على أمل التّلاعب بالمشاعر، واختبار المواقف المحيطة، قامت السّلطة باستدعاء بعض الرموز السياسيين والتّحقيق معهم، ثم إخلاء سبيلهم. تمّ ذلك بشكل خاص مع قادة جمعيّة الوفاق، حيث تمّ استدعاء شيخ علي سلمان في أكتوبر 2012م على خلفية تصريحات إعلاميّة أدلى بها أثناء جولة في الخارج. لم تكن هذه الوسيلة القمعيّة نتاج العام المنصرم، فقد مورست منذ عامين، ومن الواضح أنّ السّلطة تذهب إلى هذا الاتجاه في حال عجْزها عن اتخاذ إجراءات «متقدّمة» ضدّ الرّموز السياسيين واعتقالهم، كما أنّها تشعر بحاجتها إلى هذه السياسة لإرسال رسائل تطمين إلى شريحة من الموالين، بقصد طمأنتهم، وإشعارهم بعدم تهاون السّلطة مع المعارضين، وبالتّالي استمرار قدرة السّلطة على عسكرة الموالين وتحشيدهم وقت الحاجة.

افتعال التفجيرات

كانت الشـــهور الأخيرة من العام 2012م حافلة بالإعلام الحكومي الذي ينقل أخباراً عن وقوع تفجيرات، أو ضبط مخازن للعبوات المتفجّرة. وقد لوحظ أنّ هناك تركيزاً إعلاميّاً على هذه الحوادث المفتعلة، واستعانت السّلطة بقناة العربيّة ومراسلها محمّد العرب لتقديم تقارير إعلاميّة «مفبركة» حول ذلك. تفتعل السّلطة عادةً هذه الحوادث بغرض كبح المطالب السّياسيّة المرفوعة، ولتبرير إجراءاتها الأمنيّة القمعيّة ضدّ هذه المطالب. وقد جرّبت السّلطة هذه الوسيلة أكثر من مرّة، وعلى مدى السّنوات الماضية. ولم يكن غريباً أنّ إعلان النّظام عن وقوع تفجيرات؛ تزامن مع إجراءات قمعيّة غير مســبوقة اتخذتها ضدّ المناطق المعروفة بحضورها الفاعل في ميادين الاحتجاجات، حيث قامت بحصار منطقة العكر، وقرية مهزة (ســترة)، وضيّقت الخناق على مناطق أخرى بوسائل شبيهة بالحصار المتقطّع. وفي هذا السّياق أيضاً، يُسجّل تجرّؤ السّلطة على الاعتراف باســتخدام سلاح «الشّوزن» ضدّ المتظاهرين، بعد أن كانت تتحاشى ذلك، وهو ما يومئ إلى حجم التجبّر لدى السّلطة من جهة، وعجْزها على مواجهة الاحتجاجات الثّوريّة في الشّوارع من جهةٍ أخرى.

استهداف شيخ عيسى قاسم

على مدى العامين الماضيين، أبدى شيخ عيسى قاســم موقفاً ثابتاً في مواجهة العنف الرّسمي، والاصطفاف مع الحركة المطلبيّة. وقد قدّم قاســم تحديدات مرجعيّة للحركة من خلال خطب الجمعة، أسهمت بنحوٍ واضحٍ في تصعيد الحركة وحمايتها من الانهيار أو الانكشاف، لاسيما عند أولئك الذين يعتبرونه مرجعاً إرشاديّاً لهم. منذ انطلاق الثّورة، ومروراً بمنعطفاتها المختلفة، لم يصدر عن قاسم ما قد يسيء إلى الثّورة وشبّانها، بل إنّه سعى دائماً إلى توفير أمان معنوي وديني وسياسي لها. وتعبيراً عن هذا الحضور، امتزج قاسم مع يوميّات الثّورة وتطوّراتها، وكان غضبه العارم الذي عبّرت عنه كلمة «فاسحقوه»؛ تأييداً شرعيّاً مباشراً للموقف الثّوري الذي عبّرت عنه المجاميع الشّبابيّة بمفهوم الدّفاع المقدس. بسبب ذلك، تصاعدت الحملة المضادة ضدّ قاسم، ودخلت أطراف رسميّة في هذا الإطار، ومنهم وزير العدل الذي أرسل رسالة «تأنيب» لقاسم، كــما اتهمه في أكتوبر 2012 بالتّحريض عــلى العنف والالتزام بالتوجيهات الإيرانيّة. وهناك أيضاً وزير الخارجيّة الذي دعا قاسم لتقوى الله. أعطيَ الإعلام التّابع للسّلطة الضّوء الأخضر للإمعان في استهداف شيخ قاسم، وعدم الإبقاء على أية اعتبارات رمزيّة في ذلك. ومن المؤكّد أنّ رموز السّلطة يرضون هذه السّياسة، وقد عبّرت الأجهزة الأمنيّة عن استهدافها لرمزيّة قاسم من خلال قمع الجموع الغفيرة في 9 نوفمبر 2012 والتي توجّهت إلى منطقة الدّراز للصّلاة خلف قاسم والتّضامن معه. وقد تمّ ذلك على خلفيّة تقدّم جمعية موالية لتقديم بلاغات جنائيّة ضدّ شــيخ

عيسى قاسم.

استهداف شعائر عاشوراء واستدعاء الخطباء

حفل موسم عاشوراء في عام 2012 على تصعيد غير مسبوق من جانب النّظام، حيث اندفعت أجهزة الأمن إلى التّضييق على الشّعائر الدّينيّة في هذا الموسم، وأطلقت العنان لقوّاتها لإزالة اللافتات التي تحمل كلمات تتصل بعاشوراء وثقافتها، وهي إجراءات أعادت إلى الأذهان ما أقدمت عليه السّلطة في عام الثّورة الأوّل. لكن، من الملاحظ أنّ السّلطة أمعنت هذه المرّة في انتهاك قداسة هذا الموسم، وبشكلٍ مقصود، وتتابعاً مع اخفاقها في الإجهاز على الثّورة وإخضاع الجمعيات المعارضة، وكذلك رغبةً منها في محاصرة موسم عاشوراء ابتداءً والتّرهيب من تنظيم التجمّعات المؤيدة للثّورة على أطراف إحياء الموسم. كثّفت السّلطة من الإعلام المناهض لما تسمّيه باستغلال عاشوراء لأغراض سياسيّة، وتحدّث وزير الداخليّة عن «روحانيّة» خاصة بهذا الموسم ولا «ينبغي» تلويثها بالشعارات السياسيّة. وجدير في هذا المجال الإشارة إلى أن السّلطة أجبرت مأتم العجم على إصدار بيان مؤيّد لها، وسعت لتعميم هذه الخطوة على نطاق واسع. الجديد، أنّ السّلطة استهدفت خطباء المنبر الحسيني، وقامت باستدعاء واعتقال عدد منهم بدعوى صدور كلمات أو إشارات لها علاقة بالوضع السّياسي. وقد احتجزت السّلطة السيد كامل الهاشمي وأبقته قيد الاعتقال طوال فترة عاشوراء.

أُهزوجة الحوار بوصفها « سد حنك» الخارج

(ســدْ الحَنَك) هي واحدة من الحلويات المصرية الشعبية المعروفة، وهي من الأصناف الدسمة التي تسد الفم والجوع، ومن هنا جاءت تسميتها. في البحرين تستخدم السلطة كلمة الحوار (لســد حنك) الخارج حين يحرجها بعدم حلحلتها ملف الأزمة البحرينية، واستمرار تعاملها الأمني مع مطالب الشــعب، ويضغط عليها بضرورة الإسراع في الخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد منذ عامين، في هذه الأثناء تنشط مفردة الحوار في التصريحات الرسمية وعبر وسائل الإعلام بشــكل يوحي أن مقدمات الحوار بدأت مع المعارضة فعلاً، وبالفعل تنجح السلطة في سد حنك الخارج، والحصول على تشجيعه وتأييده، وبطبيعة الحال يقوم الإعلام بدوره المعتاد في الصراخ، وجماعات الموالاة في الاستنكار، ويخمد الموضوع بعد خفوت صوت الضغط الدولي، وانشغاله بما في (حَنَكه) من أمور وقضايا أخرى.

سد حنك (1): حوار ولي العهد

بعد أن تفاجأ المجتمع الدولي بالقمع العنيف الذي تعرض له المعتصمون في دوار اللولؤة في 17 فبراير وقبلها بيومين، أعلن ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة في لقاء متلفز الجمعة 18 فبراير أن «الحوار أفضل وسيلة لإيجاد حل للأزمة». لقاءات موسعة جرت بين المعارضة والنظام إبان تمركــز الجماهير في دوار اللؤلؤة فبراير ومارس من العام 2011، إلا أن تلك اللقاءات لم ترتق لأن تكون «حوارا جادا» حســب توصيف المعارضة، أو «ذا مغزى» حسب تعبير أميركا التي لعبت وتلعب دورا مهما في البحرين بحكم تحالفها مع العائلة الحاكمة.

زايد الزياني، أحد مستشاري ولي العهد، التقى صباحا بممثلين عن جمعية الوفاق وكان من بينهم أمين عام الجمعية الشيخ علي سلمان. وقد أوضح سلمان مطالب الوفاق المتعلقة بالحالة السياســية والتي تضمنت تنظيم لقاء بين ولي العهد وأكبر جمعيات المعارضة السياسية. كما طالب الأمين العام أيضا إعادة صياغة دستور البحرين بما يتضمن منح مجلس النواب سلطة

أكبر، وأن يتم الاتفاق على خارطة طريق بين الحكومة والمعارضة بشأن كيفية حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البحرين. كما أوضح سلمان أن الوفاق ترغب في مناقشة وسائل الانتقال السلمي للسلطة على نحو يؤدي إلى وجود رئيس وزراء منتخب خلال مدة من 12-16 عاماً.

في وقت لاحق من الليل اجتمعت الوفاق بولي العهد، إلا أنها لاحظت عدم استعداد الأخير للكشف عن سقف التدابير التي يمكن اتخاذها، وبدلا من ذلك اقترح نقل المتظاهرين إلى موقع آخر من دوار مجلس التعاون، بعدها يمكن النظر في مطالب الإصلاح تدريجيا. لم يتم إخلاء الدوار، واستمر الاعتصام، فيما استمرت مشاورات ولي العهد مع أطراف سياسية مختلفة.

التقى سلمان بن حمد مجموعة من الشخصيات (السنية) البارزة وبعض رجال الأعمال لتبادل وجهات النظر حول الوضع البحريني، وكان للبعض رأي بأنه قد تم تقديم تنازلات أكثر من اللازم (للشيعة). لم تكن المشاورات مقنعة بالنسبة للكثير، فكما رأت قيادات (سنية) أنه يتعين على ولي العهد أن يتخذ موقفاً أكثر تشدداً مع المعارضة، أبلغه مستشاروه أن المعارضة عقدت لقاءات بين سبع من الجمعيات السياسية المعارضة وكانت معلومات أشارت أن جماعتي وعد وأمل أبدتا تحفظاً على الوصول إلى اتفاق مع ولي العهد.

طلب الأخير بشكل رسمي رؤى الجمعيات السياسية المعارضة والموالية للخروج من الأزمة، وأعلن في 13 مارس ما بات يُعرف بالمبادئ السبعة، إلا أن المحادثات انتهت مع دخول قوات من الحرس الوطني السعودي للبحرين.

أعلن الملك العمل بالأحكام العرفية، وتم في 16 مارس إخلاء دوار اللؤلؤة بالقوة، وجرت بعدها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بينها القتل خارج القانون واعتقال المئات بينهم رموز المعارضة، فيما تم هدم مساجد للطائفة الشيعية التي تمثل غالبية السكان والمعارضة.

سد حنك (2): حوار التوافق

تحت وطأة الضغوط الدولية، قام الملك حمد بن عيسى بخطوات لتعديل صورة نظامه أمام المجتمع الدولي، فأصدر في 7 مايو 2011 مرسوما برفع حالة السلامة الوطنية «الأحكام العرفية» اعتبارا من الأول من يونيو.

وفي 31 مايو وقبل دخول (رفع حالة السلامة الوطنية) حيّز التنفيذ، دعا حمد بن عيسى السلطتين

التنفيذية والتشريعية إلى الدعوة لحوار للتّوافق الوطني، على أن يتم رفع نتائجه إليه لإحالتها للسلطة التشريعية للتصديق عليها.

رحبت أميركا بالحوار الذي دعا إليه حمد بن عيسى، ووصفتها بـ «خطوة ايجابية»، وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية مارك تونر للصحافيين بعد يوم من الدعوة «نعتبر هذا الأمر خطوة ايجابية».

وذكر تونر بأن الرئيس الأميركي باراك أوباما صرح في خطابه حول الثورات العربية بأنه يستحيل حصول حوار حقيقي في المملكة طالما أن هناك معارضين سلميين في السجون. لم تتم الاستجابة للدعوة الأميركية بالإفراج عن قادة المعارضة الذين أيّدت محكمة التمييز أحكاما قاسية ضدهم. وفي اليوم الذي كلّف فيه حمد بن عيسى رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني بإدارة الحوار كانت جمعيات المعارضة تنظّم أولى تجمعاتها بعد إيقاف العمل بالأحكام العرفية.

وفي خطابه خلال تجمع للمعارضة في منطقة سار (غرب المنامة)، أكد أمين عام الوفاق ترحيب جمعيته بحوار «جاد وشامل لجميع القضايا السياسية وينتج حلاً دائماً للبحرين». لم يسمّ أمين عام الوفاق دعوة حمد بن عيسى بالاسم، فيما بدا أن الوفاق تتحفظ على الدعوة كونها غير واضحة، وقال «لن نرضى بمجرد حوار شكلي، وإن محاولة الهروب والالتفاف على المطالب الشعبية والحلول السياسية الجدية والدائمة بمسمى حوار شكلي أو مفرغ ستؤول إلى فشل، ولن نكون جزءاً من حوار بلا مضمون جاد يوجد حلاً دائماً يستجيب لتطلعات شعب البحرين».

ترددت جمعيات المعارضة طويلا قبل أن تعلن مشاركتها في حوار مُنحت فيه تمثيلا لا يتجاوز 5% من مجموع الدعوات التي وجهت إلى 300 شخص. قواعد المعارضة مارست ضغطا كبيرا على قادة الجمعيات لرفض الدعوة التي وجهها حمد بن عيسى بعد أن جاء التمثيل في حوار غير متناسب إطلاقا مع حجم تمثيل المعارضة الشعبي.

وفي ذات اليوم الذي أعلنت فيه الوفاق المشاركة في «حوار التوافق الوطني» 1 يوليو، خاطب الشيخ عيسى قاسم الجمعية في خطبة الجمعة قائلا «إذا اختارت (الوفاق) أن تدخل ضاغطة على نفسها شاعرة بالظلم والتهميش (...) ألا تدخل إلا لإنجاح الحوار الذي يعني بالضبط تلبية طموحات الشعب». ودعا قاسم الوفاق إلى الانسحاب من الحوار إذا لم يحقق مطالب الشعب، معلقا «خير للوفاق أن تنتهي إلى الأبد من أن تخون أمانتها وتخذل الشعب وتزور إرادته».

وهكذا، لا تزال مفردة الحوار تستخدم لسد حنك الضغوط الخارجية،
لكنها لا تحرك فعلياً حنك أي أحد في الداخل..

أعلنت الوفاق في مهرجان خطابي في الدراز مشاركتها في الحوار رغم تحفُّظها على ترؤس رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني، داعية إلى أن يواصل ولي العهد الحوار الذي بدأه في فبراير، وفي الوقت الذي قبلت فيه كل من جمعية وعد والتجمع القومي والإخاء المشاركة، قاطعت كل من أمل والوحدوي الحوار الذي تم تقسيمه إلى 4 محاور سياسية، اجتماعية، اقتصادية وحقوقية.

بدأت المرحلة الأولى بتوجيه 300 دعوة للمشاركة في حوار التوافق وتم تخصيص ما نسبته 37% للجمعيات السياسية و36% لمؤسسات المجتمع المدني و21% للشخصيات العامة و6% للإعلاميين. شهدت الجلسات مشادات بين ممثلي المعارضة وممثلي الموالاة في البحرين، فيما بدا واضحا أن السلطة التنفيذية غير ممثلة في الحوار، فيما لم يتجاوز تمثيل المعارضة 5%. أعلنت الوفاق وبعدها جمعيات المعارضة مقاطعتها جزئيا للجلسات احتجاجات على طريقة إدارة النقاش، وتفاصيل أخرى تتعلق بالوقت الممنوح للمعارضة للتعبير عن وجهة نظرها حول قضايا رئيسية، إلى أن أعلنت الوفاق بشكل منفرد انسحابها بشكل نهائي، وبرر مساعد أمين عام الوفاق خليل مرزوق قرار الجمعية برفض جميع مرئيات، وقال في مؤتمر صحافي 19يوليو «قدمت

الجمعية جميع رؤاها، الملكية الدستورية لم تقبل، وحكومة بإرادة شعبية لم تقبل، وإلغاء دور مجلس الشورى لم يقبل، وأمن يشترك فيه الجميع لم يقبل، وأحزاب حقيقية لم تقبل، والاستفتاء على مخرجات الحوار لم يقبل، أهناك جدية في الحوار إذن؟».

سد حنك (3): ما بعد خطاب أوباما

انتهى حوار التوافق بلا توافق مع انسحاب الوفاق، فيما تجددت الدعوات الدولية إلى حوار جاد مع المعارضة يفضي لنتائج ملموسة، وكانت دعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما لإجراء حوار بين الحكومة والوفاق هي الأبرز بين الدعوات الدولية. وحث أوباما في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد نحو شهرين من انتهاء حوار التوافق الوطني كلا من الحكومة وجمعية الوفاق إلى ضرورة السعي نحو حوار ذي مغزى. وأوضح أوباما أن «أميركا صديقٌ مقربٌ من البحرين، وسوف نستمر في دعوة الحكومة وتكتل المعارضة الرئيسية، الوفاق، في السعي نحو حوار ذي مغزى، بهدف إحداث تغيير سلمي يستجيب لطموحات الشعب. ونحن نعتقد بأن الشعور الوطني الذي يربط البحرينيين مع بعضهم البعض يجب أن يكون أكثر قوة من القوى الطائفية التي تهدف إلى تمزيقهم».

رحبت وزارة الخارجية البحرينية بخطاب أوباما فيما يعنيها، دون أن تعلق على دعوتها لحوار ذي مغزى مع الوفاق، التي أكدت بدورها استعدادها «لحوار مباشر لتحقيق الانتقال إلى الديمقراطية». استمر تأكيد النظام الحاكم على خيار الحوار لكن دون أي لقاءات مباشرة مع القوى المعارضة، التي اعتبرت أن تلك الدعوات موجهة للخارج، ولا توجد أي نية للحوار، رغم أنها أعلنت قبولها حوارا غير مشروط.

انتهى عام 2011 بنقاشات لم ترق إلى حد الحوار : نقاشات ولي العهد التي اصطدمت بالحل الأمني المدعوم خليجيا، وحوار التوافق الوطني الذي انسحبت منه المعارضة لتعلن انعدام التوافق.

سد حنك (4): وزير الديوان

في 2012 تزايدت دعوات الحوار مع الذكرى السنوية الأولى لـ 14 فبراير التي شهدت انطلاق الربيع البحريني، فيما لم تكن الأمور تتجه للخيار الذي بدأ ينحسر لصالح المزيد من القمع، إلا أن الشارع البحريني تفاجأ بتسريب الديوان الملكي معلومات بشأن لقائه ممثلين عن جمعية الوفاق.

ذكرت واشنطن تايمز الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ 14 فبراير أن قيادات من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية اجتمعت سراً بوزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة، في الوقت الذي يحاول فيه المحتجون العودة من جديد إلى دوار اللؤلؤة معقل الاحتجاجات في شهري فبراير ومارس من العام الماضي. وأكدت الصحيفة أنها اتصلت هاتفياً بثلاثة من كبار مسؤولي جمعية الوفاق، والذين أشاروا إلى حدوث تغيير في موقف الجمعية بالنسبة لوضع شروط مسبقة لبدء الحوار كإقالة الحكومة. ونقلت عنهم أنهم أكدوا أن اجتماعاً سرياً قد أقيم بين وزير الديوان الملكي وبين اثنين من قيادات الجمعية، بالرغم من أن الصحيفة لم يتسن لها الاتصال بمسؤولين حكوميين للتعليق حول الموضوع.

التايمز أشارت إلى أنها لم تستطع أن تحدد بدقة موعد إقامة الاجتماع، لكنها قالت إنه حدث خلال الأسبوعين الماضيين. ونقلت تصريحات لعبدالجليل خليل رئيس كتلة الوفاق النيابية يقول فيها أن غرض الاجتماع كان «كسر الجليد» بعد شهور بلا محادثات بين الطرفين. وأكد خليل وقيادات أخرى في الوفاق أنهم مستعدون لاستئناف حوار رسمي، لكنهم ينتظرون دعوة حكومية رسمية توضح أجندة هذا الحوار. كما أكد جواد فيروز أحد نواب الوفاق السابقين في تصريحات نشرتها الصحيفة رغبة الوفاق في الحوار مع النظام، وقال: «إذا لاحظنا أن هناك جدية من طرف الحكومة لإقامة حوار وأن الأشياء الرئيسية التي طلبناها ستكون في أجندة الحوار فنحن سنقول مرحباً لمثل هذا الحوار الجاد».

جاسم حسين وهو أيضاً أحد النواب السباقين للوفاق الذين اتصلت بهم الصحيفة، أكد على إيمانه أن «الحوار هو الطريقة الوحيدة للمضي قدماً»، مشيراً إلى اعتقاده أن المسؤولين الحكوميين «غيروا استراتيجيتهم» بعد أن أدركوا أن القمع لم يخمد الحركة الاحتجاجية.

سد حنك (5): تفاهمات وزير العدل

ورغم تفاؤل جاسم حسين بأن نهج الحكومة قد تغير، إلا أن شيئا لم يتغير مع استمرار القوة ضد المحتجين ومنع المعارضة من التظاهر في العاصمة المنامة. في 18 يوليو 2012 أعلن وزير العدل خالد بن علي الخليفة، في بيان، أن الوزارة كجهة معنية بشؤون الجمعيات السياسية، ستعزز التواصل بين الجميع لدفع التفاهمات فيما بينهم في مجال العمل السياسي لمزيد من التنمية والاستقرار من خلال المؤسسات الدستورية القائمة.

وأضاف «من الواجب على الجميع في كل وقت، وخصوصاً في هذه المرحلة العمل معاً على نبذ العنف بصورة صريحة لا تحتمل التأويل، والنأي عن خطاب الكراهية أو التفرقة بسبب الجنس

أو الأصــل أو اللغة أوالدين أو العقيدة، والالتزام في ذلك بالثوابت الوطنية الجامعة التي تحفظ التعددية في مجتمعنا والنأي بالشأن الداخلي عن أية صراعات أو نزاعات إقليمية أو استقطابات طائفية أو وساطات أو تدخلات خارجية من أجل تطوير التجربة الديمقراطية في مملكة البحرين بواســطة أهلها ولصالح جميع أبنائها، بما يستلزم تهيئة الجو الملائم من نبذ العنف والعمل على إنهائه وحفظ اللحمة الوطنية للمجتمع البحريني بكل أديانه ومذاهبه».

استمر وزير العدل في لقاءاته مع الجمعيات السياســية في ظل ترويج الإعلام الرسمي إلى أن تلك اللقاءات تأتي في إطار الحوار الذي يحتاج إلى تعزيز التفاهمات وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين.

أعلنت جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» إنها التقت الثلثاء 7أغسطس الوزير بناء على دعوة منه. ونقلت عنه تأكيده جدية الجانب الرســمي للشروع في حوار جاد يبدأ بلقاءات ثنائية ويخلص إلى نتائج يتوافق عليها الجميع». أما جمعية الوفاق التي التقته في اليوم التالي، فقالت إن اللقاء لا علاقة له بالحوار وحل الأزمة السياسية التي تعصف بالوطن بقدر ما هو لقاء للتواصل والتداول فيما يخص شئون الجمعيات السياسية، وتأمل الوفاق أن تكون اللقاءات جادة وليســت مجرد كونها جزءاً من حملة علاقات عامة تقوم بها السلطة على أكثر من صعيد. انتهت لقاءات وزير العدل دون حوار أو تحديد النتائج التي انتهت إليها تلك اللقاءات الثنائية التي شملت أيضا جمعيات سياسية موالية للنظام.

وفي ســياق منقطع، التقى نائب رئيس الوزراء محمد بن مبارك آل خليفة في 30 أغســطس عددا من أعضاء جمعية الوفاق بناء على طلبهم -حسبما ذكرت وكالة أنباء البحرين «بنا». وأكد محمد بن مبارك على أن أي تطور ســياسي لن يكون تطورا حقيقيا دون أن يشمل الجميع وفي إطار من الشــفافية ومن خلال المؤسسات الدستورية، مع ضرورة التأكيد على مبدأ التوافق والانفتاح على الآخر. لكن الوفاق قالت إن اللقاء بـ «ممثل الحكم» جاء بناء على وساطة لكسر الجمود السياسي.

وقالت إنها «عبرت بكل وضوح عن إســتراتيجيتها الثابتة في الانفتاح على القنوات الجادة في تحقيق مســتقبل سياسي مستقر وآمن لكل الشعب البحريني، من خلال عملية سياسية واضحة وجادة يكون فيها القرار الفصل للشعب بكافة مكوناته بما يحقق قراراً وطنياً جامعاً».وأكدت الوفاق على رؤيتها للحل الســياسي المتمثل في سيادة الشعب «مصدر السلطات» وهو ما عبرت عنه وثيقة المنامة.

سد حنك (6): ولي العهد مجدداً

انتهــى عام 2012 بالدعوة التي أطلقها ولي العهد خلال منتدى حوار المنامــة الخاص بالأمن الإقليمي، ودعا خلال كلمة له في المنتدى المعارضة إلى الحــوار للخروج من الأزمة وطلب منها إدانة العنف. ورأى أن «الأمن ليس لوحده الضامن للاستقرار، أنا مقتنع أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتقدم».

رحبت دول غربية والمعارضة بالدعوة، إلا أن الأخيرة تفاجأت بما أوردته وكالة أنباء البحرين على لســان مصدر في ديوان ولي العهد قوله إن أي حوار مستقبلي «سيكون بين ممثلي كافة مكونات المجتمع البحريني». فيما تبع ذلك تصريح لوزيرة الدولة لشؤون الإعلام سميرة رجب قالت فيه «إن المعارضة أســاءت فهم دعوة الحوار التي أطلقها ولي العهد، واستغلتها بشكل مغرض، وسوقتها إعلاميا بشكل مغلوط، عبر القول إن ولي العهد يرعى حوارا بين المعارضة والحكومة البحرينية».
وتابعت رجب في تصريح اليوم لصحيفة «الشرق الأوســط» السعودية «إن المطروح بحرينيا هو جلوس المعارضة مع بقية مكونات المجتمع البحريني، لاستكمال حوار التوافق الوطني والخروج بمرئيات تتولى تنفيذها السلطة التنفيذية».

وهكذا، لا تزال مفردة الحوار تستخدم لسد حَنَك الضغوط الخارجية، لكنها لا تحرك فعلياً حَنَك أي أحد في الداخل..

حصاد الصحافة والإعلام:
قتل، منع، اعتقال، توقيف، استدعاء

سجّل العام 2012 انتهاكات جسيمة من السلطات البحرينية بحق الصحافيين والمدونين والناشطين الأجانب والبحرينيين وصلت إلى حد القتل، وبلغت حصيلتها كالآتي: قتل ناشط، اعتداءان على مراسل وسيلة إعلام أجنبية واعتداء على ناشط بحريني واعتداء على مراسل وسيلة إعلام بحرينية، اعتقال 6 صحافيين وناشط حقوقي بحرينيين، اعتقال 6 مراسلين أجانب، حبس 7 مدونين، الحكم على ثلاثة ناشطين بارزين بالسجن، محاكمة صحافيَّيْن، منع عدد غير محدد من صحافيين ومصورين أجانب من دخول البحرين لتغطية الفعاليات السياسية وحتى الرياضية، منع كاتب وناقد من دخول بلد عربي بسبب «القوائم السوداء»، منع كاتب من الكتابة في صحيفة بحرينية، تبرئة متهمة بالتعذيب، ترحيل أربعة ناشطين أجانب، ترحيل مخرج ومنع آخر من التصوير وتهديد مراسلة وسيلة إعلام أجنبية.

ففي 3 يناير/كانون الثاني، اعتدى أحد أفراد قوات مكافحة الشغب على مصور الوكالة الألمانية «د ب أ» مازن مهدي بالضرب على رأسه، أثناء تغطيته لاعتصام مجموعة من الأهالي أمام مركز شرطة سماهيج، المحاذي لمطار البحرين الدولي شمالي العاصمة المنامة.

وفي 18 يناير/كانون الثاني، قالت الصحافية الفرنسية ستيفاني لامور لـ»مرآة البحرين» إنها تلقت اتصالات تهددها بعواقب وخيمة إن بقيت في البحرين، وذلك بعد أن ظلت تحت المراقبة من قبل السلطات الأمنية 3 أيام. وأكدت لامور أن سيارة مدنية كانت تطاردها أينما تذهب ثم تتوقف لرصد تحركاتها أمام الفندق الذي تقيم فيه

وفي 24 يناير/كانون الثاني، منع الكاتب والناقد الدكتور علي الديري من دخول مصر وتم ترحيله إلى لبنان، وهو ما اعتبرته «رابطة الصحافة البحرينية» استهدافاً للإعلاميين البحرينيين في الخارج عبر قوائم سوداء أرسلتها السلطات البحرينية إلى بعض الحكومات العربية.

وفي 8 فبراير/شباط، رفضت السلطات البحرينية منح تأشيرات لعدد من الصحافيين الأجانب الذين كانوا يرغبون في تغطية الذكرى السنوية لثورة 14 فبراير، ومنهم: مراسلو صحف «لوس أنجلوس تايمز»، «نيويورك تايمز»، هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، «وول ستريت جورنال»، «كريستيان ساينس مونتور»، «وكالة الصحافة الفرنسية» وقناة «الجزيرة». كما رفضت السلطات منح مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» نيكولاس كريستوف تأشيرة دخول.

وفي 8 فبراير/شباط، أعلنت «وكالة الصحافة الفرنسية» أن السلطات البحرينية منعت العام الماضي مراسلها المحلي محمد فاضل، وهو بحريني الجنسية، من العمل وذلك في إطار سلسلة من التدابير التي اتخذتها السلطات بحق مراسلي الصحافة الاجنبية.

وفي 12 فبراير/شباط، منعت السلطات البحرينية مسؤول القسم السياسي في منظمة «جست فورين بوليسي» الأميركية والناشط روبرت نيمان من دخول البحرين. وفي اليوم التالي، قامت السلطات البحرينية بترحيل الناشطتين الأميركيتين هما هويدا عراف وراديكا وهما ضمن فريق «اشهد على البحرين» لمراقبة الاحداث، وذلك عشية الذكرى الأولى للاحتجاجات للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية في البحرين.

وفي 31 مارس/آذار، قتل الناشط والمدون والمصور أحمد اسماعيل بالرصاص الحي في منطقة سلماباد أثناء تصويره تظاهرة سلمية في المنطقة. واتهمت قوى المعارضة ميليشيات تابعة للحكومة بإطلاق الرصاص على الناشط.

وفي 31 أبريل/نيسان، منعت السلطات الكاتب محمد العثمان من الكتابة في صحيفة «البلاد» البحرينية المملوكة لنجل رئيس الوزراء، بعد أوامر صادرة عن الديوان الملكي حيث تم رفع مقالات الكاتب السابقة من الموقع الإلكتروني للصحيفة.

وفي 8 إبريل/نيسان، اعتدت قوات مكافحة الشغب التابعة لوزارة الداخلية في العاصمة المنامة على الصحافي أحمد البوسطة بالضرب والركل والكلمات النابية، أثناء وجوده في المنطقة بالتزامن مع خروج مسيرة احتجاجية سلمية، واعتقل لنصف ساعة وأخلي سبيله لاحقاً.

وفي 10 إبريل/نيسان، منعت «هيئة شئون الإعلام» المخرج البحريني علي العلي من تصوير مسلسل خليجي في البحرين يحمل اسم «لو باقي ليل»، وذلك بعد أن حُدِّدت له الموازنة والمدة

الزمنية للتصوير.

وفي 11 إبريل/نيسان، منعت السلطات من دخول البحرين وفداً دوليا يضم : «الشبكة الدولية لتبادل حرية التعبير» (IFEX)، مؤسسة «فريدوم هاوس»، «مركز الخليج لحقوق الإنسان»، «إندكس على الرقابة»، منظمة «القلم الدولية»، «لجنة حماية الصحافيين»، «مراسلون بلا حدود» وصحافية مستقلة.

وفي 20 إبريل/نيسان، منعت السلطات مراسل صحيفة «فايننشال تايمز» سيمون كير والصحافية في صحيفة «التايمز» كارين لي والصحافية الأميركية في قناة «سي أن أن» أمبر لايون ورئيس المراسلين من قناة «سكاي نيوز» ستيوارت رامسي من دخول البحرين.

كما منعت السلطات صحافيين من وكالة «أسوشيتد برس» من دخول البحرين برغم حصولهم على تصريح بتغطية سباق «فورمولا واحد» من الهيئة المنظمة (الاتحاد الدولي للسيارات). وأكدت وكالة «رويترز» آنذاك أن المراسلين غير الرياضيين في الوكالة منعوا من دخول البحرين كذلك، مشيرة إلى أن عددا آخر من مراسلي المؤسسات الإعلامية لم يمنحوا تصاريح دخول أيضاً.

وفي 21 إبريل/نيسان، اعتقل الناشط محمد حسن إثر ظهوره في البرنامج الوثائقي الأميركي الشهير «دان راذر» وتلقيه اتصالات تهديد من الأجهزة الأمنية عبر الهاتف، وبعد إصابته برصاص قوات الأمن في منطقة البلاد القديم وهو برفقة مراسلين أجانب، كما تعرض للاعتداء الجسدي خلال اعتقاله.

وفي 22 إبريل/نيسان، اعتقل 3 مراسلين من طاقم «القناة الرابعة» البريطانية بعد انتهاء سباق «فورمولا واحد»، وهم المراسل جونثان ميلر، المصورة جوا شفر والمنتج ديف فيولر. كما تم اعتقال السائق الخاص بالطاقم وضربه والناشطة الحقوقية آلاء الشهابي أثناء تنقلهما بين قرى البحرين وتم إبعادهما من البلاد لاحقاً بعد تحقيق استمر لست ساعات. كذلك تمت مصادرة الكاميرا والأجهزة الإلكترونية الخاصة بالطاقم.

وفي اليوم نفسه، اعتقل صحافيون يابانيون كانوا يقومون بتغطية التظاهرات التي كانت متجهة إلى حلبة البحرين الدولية التي جرى عليها سباق «فورمولا واحد»، وتم الإفراج عنهم لاحقاً بعد التحقيق معهم. كما أعلمت السلطات مصور «وكالة الصحافة الفرنسية» بمنعه من دخول البحرين.

سجل العام 2012 انتهاكات جسيمة من السلطات البحرينية بحق الصحافيين والمدونين والناشطين الأجانب والبحرينيين وصلت إلى حد القتل

وفي 16 مايو/أيار، اعتقلت قوات الأمن الصحافي أحمد مرضي على خلفيــة تصريحات إلى هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» حول الاتحاد الخليجي.

وفي 9 يوليو/تموز، حكم القضاء البحريني بحبس رئيس «مركز البحرين لحقوق الانســان» نبيل رجب 3 أشهر مع النفاذ وذلك في قضية «إهانة» رئيس الوزراء على حسابه على «تويتر». وفي 14 يوليو/تموز تم ترحيل المخرجة الأميركية جين مارلو من البحرين.

وفي 2 أغســطس/آب، اعتدت مليشيات مدنية تابعة لوزارة الداخلية على مراسل وكالة الأنباء الألمانية «د ب أ» مازن مهدي بالضرب خلال تغطيته فعالية احتجاجية في منطقة بني جمرة.

وفي 4 سبتمبر/أيلول، أيدت محكمة الاستئناف الأحكام بالسجن المؤبد بحق المدون عبد الجليل الســنكيس والسجن 15 عاماً على المدون علي عبدالإمام فيما يعرف بقضية «الرموز». كما أيدت

المحكمة باقي الأحكام على «الرموز» ومن بينها تهم تتعلق بحرية الرأي والتعبير.

وفي 12 و13 أكتوبر/تشرين الأول، تم اعتقال طاقم قناة «سكاي نيوز» في البحرين ثلاث مرات خلال اليومين أثناء تصويره احتجاجات. وفي 15 أكتوبر/تشرين الأول تم منع موفد «الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان» ستيفاني ديفيد من الدخول إلى البحرين لحضور استئناف محاكمة الناشط الحقوقي نبيل رجب في المحاكمة المتعلقة بـ»إهانة» رئيس الوزراء.

وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت السلطات أنها تحتجز 4 مدونيين لاتهامهم بـ»إهانة» الملك حمد بن عيسى آل خليفة على «تويتر» وقررت حبسهم لمدة أسبوع على ذمة التحقيق. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول، صدر الحكم في قضية تعذيب الصحافية نزيهة سعيد ببراءة المتهمة الملازم أول سارة الموسى.

وفي 5 نوفمبر/تشرين الثاني، قضت المحكمة الجنائية بسجن بحريني شهرين وآخر أربعة أشهر بتهمة «إهانة» ملك البحرين على «تويتر». وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني، أكد الناشط الحقوقي محمد المسقطي أن السلطات الأمنية في مطار البحرين منعت صحافياً ألمانيا من دخول البحرين برغم أنه استوفى جميع الاجراءات ومن ضمنها تأشيرة الدخول، لافتا إلى أنه عند وصول الصحافي إلى مطار البحرين الدولي فتشت الأجهزة الأمنية حقيبته وعثرت على تقرير منظمة «العفو الدولية» لديه، وبعدها تم ترحيله.

وفي 5 ديسمبر/كانون الأول، ثبتت المحكمة الكبرى الاستئنافية في جلستها الحكم على مدون على «تويتر» مدان بـ»إهانة» الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والقاضي بسجنه 6 أشهر. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول، منعت السلطات الكاتب والصحافي في صحيفة «نيويورك تايمز» نيكولاس كرستوف من دخول البحرين. وفي اليوم نفسه، اعتقل مسؤول الرصد في «مركز البحرين لحقوق الإنسان» سيد يوسف المحافظة في العاصمة المنامة على خلفية تغريدات على «تويتر».

وفي 25 ديسمبر/كانون الأول، منعت السلطات مراسل قناة «الجزيرة» عاصم الغامدي من تغطية القمة الخليجية الأخيرة في المنامة.

حصاد التربية والتعليم: انتهاكات على قدم وساق

بحسب طبيعة الانتفاض الشّعبي الذي طبعَ 14 فبراير؛ لم يكن ثمّة ظهور واضح للشّرائح المهنيّة أو الطّبقــات التمثيليّة للمجتمع. كان ظهــوراً جماهيريّاً تغيب بداخله كلّ الانتماءات. على هذا النّحو، شارك المعلّمون في الاحتجاج المطلبي بوصفهم الفردي، ولم يُسجّل الظّهور المؤسّسي الذي تمثّله جمعيّة المعلّمين إلا بعد هجوم فجر الخميس عــلى دوّار اللؤلؤة، حيث بدأت الممثّليّات المهنيّة بإعلان «مواقف» إزاء ما حدث في ذلك اليوم الدّامي.

لم تكن العلاقة بين جمعية المعلّمين ووزارة التّربية على خير ما يُرام. ويعود البرود في العلاقة إلى ما قبل الثّورة، حيث لم يُســجل إلا لقاء جمع رئيس الجمعية ووزير التّربية (السّابق) محمّد الغتم، وبعض اللّقاءات الأخرى مع المسؤولين في الوزارة. علماً أنّ الجمعية تبنّت مبكّراً جملة من الملفات المطلبيّة التي رفعها المعلّمون تتعلّق بالكادر التّعليمي وتحسين ظروف المهنة.

اعتقال قادة الجمعية

الاستهداف الذي تعرّض له قادة الجمعية (مهدي أبو ديب وجليلة السّلمان) يمكن أن يكون مفهوماً في حال الإشــارة إلى العلاقة المتوترة السّابقة، إضافة إلى الدّور الواضح الذي عبّرت عنه الجمعية فيما يتعلّق بالتّنديد بعنف الأمن تجاه المحتجّين من جانب، ودخول الجمعية على خطّ الاعتصام والتّظاهر السّلمي من جانب آخر. ومن المؤكّد أنّ الإدارة التّعبويّة التي باشرت بها الجمعيّة في عمليّة الإضراب عن العملً (12-23 فبراير 2011م)؛ سـّعرت من الخصومة، ودفعت الجهات المعنيّة إلى اتخاذ تدابير قمعيّة ووقائيّة لتجنّب تكرار هذه الخطوة التّصعيديّة. كان اعتقال ومحاكمة قادة الجمعيّة، واستهداف الكادر التّعليمي تكراراً من جهة، واللّجوء إلى خطوة «المتطوّعين» من جهةٍ أخرى، أبرز وجوه تلك التدابير.

وصلت الحرب ضدّ المعلّمين أوجها مع اعتقال أعضاء مجلس إدارة جمعية المعلّمين في 29 مارس

2011م. سُلّت الهجمة أولاً على نائب الرّئيس جليلة السّلمان، ثمّ امتدّت الأيدي الكاسرة إلى كلٍّ من: أفراح العصفور، غصون السّيد حمزة، علي البنّاء، أنور عبدالعزيز، صلاح البري، وسناء زين الدّين. وبسبب الشّغف في الانتهاك إبّان تطبيق قانون السّلامة الوطنيّة؛ اختفى رئيس الجمعيّة، مهدي أبو ديب، عن الأنظار، إلى أن أعتقل في السّادس من أبريل 2011م.

ظــروف الاعتقال والتّعذيب كانت مليئة بالانتهاك والمهانة. كان الجهاز الأمني يُلاحق أبوديب بشــكلٍ مريب، وقد عبّر تعذيبه أثناء الاعتقال وإلقاؤه من الطّابق الثّاني؛ عن الكراهية المتفجّرة التــي يكنّها النّظام ضدّ الرّجل الذي لازال يعاني من آثار التّعذيب، وينتظر إجراء عمليّة جراحيّة بسبب ذلك. لم يختلف الأمر بالنّسبة لبقية المعتقلين من إداريي الجمعية، فجليلة السّلمان مثلاً جرى استهدافها أكثر من مرّة، وقد جرى اعتقالها من غرفة نومها من خلال قوّة أمنيّة قوامها 50 شخصاً، بينهم مقنّعون ومدنيّون. ولم يكن توجيه الأنظار إلى السّلمان اعتباطاً، فهي كانت حاضرة منذ بدايات الحضور المدني للجمعيّة، وقد قامت شــخصيّاً بإرسال «فاكس» إلى مكتب وزير التّربية لإبلاغه بالاعتصام الشّهير في 20 فبراير 2011م، واستلمت تأكيد الوصول. هذا الحضور سيأخذ منحى متقدّماً بعد الاعتقالين، حيث ستحمل السّلمان ملف المعلّمين في المحافل الدّوليّة، وستكون أكثر وضوحاً في التّضامن مع قضية أبو ديب، ومناهضة انتهاكات الحكومة والتّنديد بسياساتها المتعارضة مع حقوق المعلّمين.

مكانة الجمعية

لم تنل جمعيّة المعلمين اعترافاً كاملاً من وزارة التّربية. وحين حانت فرصة الانقضاض عليها، لم يُضيّع مسؤولو الوزارة أية فرصة لتحقيق المُراد وحلّ الجمعيّة. قبل 14 فبراير 2011، اكتفت الوزارة بإهمال الجمعية، ثم تعاطت معها في حدود ضيّقة، وبحسب الحاجة. وحين انخرطت الجمعيّة في صميم المطالبات الخاصة بالكادر التّعليمي، اندفعت الوزارة لإعادة إحياء اللّجنة الاستشاريّة للمعلّمين، وعمدت إلى تضخيمها وتوفير الدّعم اللامحدود لها، وذلك بغرض التغطية على صعود جمعيّة المعلّمين، لاســيما بعد الانتشار السّريع الذي حقّقته على الصّعيد الخارجي، حيث تقلّدت الجمعية، ممثلة بشخص رئيسها، عدداً من المناصب، ومنها: المنسّق الإقليمي للتنمية المســتدامة في مجال التعليم للجميع في الخليج وشبه الجزيرة، نائب رئيس الاتحاد الإسلامي للمعلمين، الأمين العام المساعد لاتحاد المعلمين العرب، إضافة إلى تسلّم أبو ديب رئاسة رابطة المعلّمين الخليجيين لمدة عامين، وكانت جليلة السلمان خلالها نائبة للرئيس.

في هذا الإطار، تشير السّلمان إلى امتعاض رئيس منظمة العمل الدّوليّة من الموقف الرّسمي بشأن حلّ جمعيّة المعلّمين، حيث ذكر رئيس شؤون مجلس الوزراء بأنّ «هناك العشرات من

النّقابات العمّالية في البحرين التي يمكن للمعلّمين الانضمام إليها»، وتنقل السّلمان استهجان المنظمة لهذا الرّد بحسب ما قيل لها شخصيّاً.

جمعية المعلمين.. «بلوى»

التّضييق على الجمعية ثم حلّها، كان إجراءً متوقّعاً منذ البداية. خُصّصت للجمعيّة وقادتها مساحات عريضة من الشّتائم في وسائل الإعلام التّابعة للسّلطة. ومن اللافت في هذا المجال ما جاء على لسان عبدالله المطوّع، وكيل وزارة التربية، في لقائه الشّهير في برنامج «الرّاصد»، سيء الصّيت، حيث قال ما نصّه: «الجمعية بلوى ابتلينا بها». من خلفية «الابتلاء» هذه، كان من المتوقّع أن يُصبّ على الجمعية كلّ أشكال الانتهاكات، والقسوة في إنزال العقوبات. إلاّ أنّ ما يبعث على الاستغراب، هو تمديد هذه الغضبة لتشمل الجسم التربوي كلّه، حيث أطلقت الوزارة – وبالتّعاون مع المخابرات ولجان التّفتيش البغيضة – حملة مليئة بالتّحقير والمهانة ضدّ المعلّمين، لتكون الحصيلة أنّ أكثر من 5000 معلّم استدعوا لمجالس التّحقيق، وحُرم بعضهم من رواتبهم وفرص الترقّي الوظيفي، فضلاً عن فصل آخرين، كما عوقب أكثر من 6000 معلّم للإيقاف عن العمل مدّة عشرة أيام.

لم يكن من الصّعوبة - فيما بعد - أنْ يُدرك المتابعون أنّ الحملة المكارثيّة التي أطلقتها الوزارة – بتنسيق مباشر مع أجهزة الأمن – كانت تستهدف توفير ما قد تعتبره السّلطة مبرّرات لفرض سطوتها على الوسط التّعليمي، وبالتّالي تطويق واحدة من أهم سياقات التعبئة والاحتجاج ضدّ السّلطة، لاسيما وأنّ هذا الوسط يمثّل «الخاصرة الرّخوة» في مؤسّسات الدّولة، والتي يمكن من خلالها النّفاذ والتعبير عن التّطورات العامة في المجتمع.

تسبّبت الإجراءات التّعسفيّة في احتقان المدارس والمؤسّسات التّعليميّة، وتفجّرت بنحو مخيف الفجوة الطّائفيّة، وعلى المستوى الذي يتلاءم مع مخطّطات السّلطة، وبما يُناسب دعايتها المضادة ضدّ الاحتجاجات القائمة.

انتهاكات تستهدف التعليم

لم يكن مهمّاً لوزارة التّربية رعاية مستقبل التّعليم والمحافظة على الحدّ الأدنى من الأجواء التربوية في المؤسّسات التّعليميّة. هذه خلاصة يؤكّدها الإجهاز اللا محدود، والمستمر، الذي تباشره الوزارة ضدّ المعلّمين والطّلبة في المدارس. جدير بالإشارة إلى أنّ الوزارة عمدت إلى إيقاف انتداب أكثر من 30 اختصاصيّاً تربويّاً على خلفيّة الاحتجاجات القائمة، وبناءً على الوشاية والتّطهير الطّائفي والرّغبة في اقتناص المناصب الشّاغرة.

السماح لقوات الأمن باقتحام المدارس والجامعات والعبث بها،
وهي سابقة في عهد الوزير الحالي، حيث لم يسبقه أحد في ذلك.

وفيما يلي استعراض عام لأهم الانتهاكات التي تعرّض لها هذا الوسط الحيوي:

• السّماح لقوات الأمن باقتحام المدارس والجامعات والعبث بها، وهي سابقة في عهد الوزير الحالي، حيث لم يسبقه أحد في ذلك. ومن المعروف أن الوزير الأسبق محمد علي فخرو - وفي أحداث سابقة - رفض قطعيا انتهاك حرمة التعليم. علماً أنّ ذلك لم يتوقّف، فخلال شهر ديسمبر 2012 تم اقتحام بعض المدارس، ومنها مدرسة بنين في منطقة البلاد القديم لاعتقال عدد من الطّلبة منها.

• العقاب الجماعي لكلّ منتسبي التعليم، وعلى مختلف المستويات، من طلاب مدارس وجامعيين ومعلمين وأكاديميين، والإجهاز عليهم بإجراءات التّشويه، والفصل، والإيقاف، وقطع الرّواتب، والحرمان من أبسط الحقوق الطبيعيّة. وفي هذا السّياق، يُشار إلى الأوامر الإداريّة التي تستهدف التّضييق على المعلّمين، ومنها النّقل التّعسفي، ومنع تناول الوجبات الجماعيّة، والتخاطب بأسلوب غير لائق مع الوسط التربوي في أمورٍ تتعلّق باللّباس وطريقة الوقوف أثناء

الدّوام.

• فقــدان الأمان داخل المدارس، وكذلك في طريق الذهاب والإياب. وفي هذا الصّدد تبرز قضية علي السنكيس، الذي كان في طريقه نحو المدرسة صبيحة يوم الأربعاء 21 مارس 2012م، حين تعرّض لهجوم مباغت من ميليشــيات تابعة لوزارة الدّاخليّة، وتعرض للاعتداء والضرب المبرح بأدوات حادة، إضافة إلى التحرش الجنسي، وكان ذلك بغرض إجباره على العمل مخبراً لدى جهاز الأمن.

وهنــاك حالات متكرّرة خلال العام الفائت تؤكّد تعرّض بعض الطلاب للاعتداء داخل المدارس، وإصابتهم بالاختناق جرّاء إطلاق قوّات الأمن للغازات الخانقة. ولم يُرصد أيّ تحرّك من جانب المسؤولين في الوزارة، والتي كانت تلجأ – عادةً – إلى التّغطية على هذه الانتهاكات من خلال إذاعة أخبار دوريّة – غير دقيقة غالباً - تتحدّث عن تعرّض مدارس حكوميّة وخاصة لأعمال عنف من مجهولين.

• تحويل 144 طالباً من طلاب جامعة البحرين وكلية المعلمين للمحاكمات استنادا على تهم ملفقة، ما أدّى ألى تواجد أعداد كبيرة من طلبة الجامعة داخل المعتقلات ولمدد طويلة، وصلت فيها بعض الأحكام إلى 15 عاما.

• التحقيق مع عدد كبير من المعملين في وزارة التربية، وإرسال المئات منهم إلى المحاكم، وبتهم واهية وملفّقة غالباً.

• تعيين آلاف من المتطوعين غير المؤهلين. وقد اعترف وزير التربية بتعيين 3000 منهم، والمتابعون يبدون شكوكاً في مصداقيّة هذا الرّقم، لاسيما مع وجود أكثر من 35 متطوعة في مدرسة واحدة فقط! تسبّب الإقدام على خطوة المتطوّعين في تراجع مستوى التحصيل والتعليم في المدارس، وعبّر أولياء الأمور عن رفضهم لذلك، واســتياؤهم من الآثار السّلبية على تحصيل أبنائهم بسبب عــدم وجود معلّمين ومعلّمات مؤهلات، وهو ما اضطر وزارة التربية لاحقاً إلى توزيع المتطوّعين في الوزارة والمدارس وفي مهام فنيّة وإداريّة، وأصدرت الوزارة نشرة رسمية تفيد بعدم السماح للمتطوّعين بالدخول إلى الصفوف وممارسة التّدريس!

• بعد الفضيحة التي تســبّب بها وضع المتطوّعات؛ لجأت الســلطات إلى استقطاع عدد كبير من البعثات، وتحويلها للمتطوعات. وعلى ســبيل المثال، تمّ حصر 600 بعثة للمتطوّعات في معهد

البحرين فقط، وهناك حوالي 200 بعثة أخرى في جامعة البحرين!

• اســتقدام آلاف من المعلمين من الدول العربية المختلفة، وأكثرهم من الإخوة المصريين، حيث بلغ عدد المستقدمين في الفصل الدراسي الأول من العام 2011-2012 حوالي 2500 معلم، وقد نشرت ذلك الصّحف المحلية. علماً، أنّ الوزارة والجهات الأمنيّة، اســتفادت من هؤلاء في اللّجان الأمنيّة السّريّة التي تهتم برصد حركة المدارس، وإرسال تقارير إلى الجهات المختصّة في الوزارة ووزارة الدّاخليّة.

حصار «العكر» و«مهزة» في مفكرة 2012: ما لن ينساه التاريخ!

على غرار الحصار الذي فرضته قـوات النظام البحريني حول منطقة النويدرات، إحدى أكثر المناطق احتجاجاً أبان انتفاضة التسـعينيات المطالبة بعودة العمل بدستور 1973، واستباحتها حينها بانتهاكات فظيعة من مداهمات واعتقالات وسرقات وضرب وتنكيل، فرض النظام في ثورة اللؤلؤ حصاراً شاملاً على منطقتي العكر ومهزة في فترتين متقاربتين.

امتد حصار العكر لمدة أسـبوع عقب ما ادعته وزارة الداخلية عن مقتل أحد رجال الأمن في حادث يشوبه كثير من الغموض وتضارب التصريحات الرسمية، إذ أعلنت وزارة الداخلية عن وفاته في انفجار بعبوة محلية الصنع، قبل أن تعود وتتراجع عن الرواية لتؤكد وفاته بسيخ حديدي من قاذف محلي.

في حصار العكر، مُنع الأهالي من الذهاب إلى الأعمال والمدارس، كما دوهم أكثر من 50 بيتاً في عملية تمشـيط شاملة واعتقالات صاحبها تحليق مروحي ومدرّعات وآليات مختلفة، وكذلك كان الحال بالنسبة لمنطقة مهزة حيث تم مداهمة قرابة الـ120 منزلاً، وشنت نحو 300 إغارة واقتحام على المنازل في حملة تمشيط واسعة شارك فيها عدد كبير من المدنيين وقوات المرتزقة مدعومة بالطيران وامتد الحصار لما يقرب الشـهر بشكل متقطع. وكانت الانتهاكات في كلتا المنطقتين يندى لها جبين الإنسانية.

فمنـذ الخميس 18 أكتوبر/تشرين الثاني 2012، دخلت الثورة في البحرين منعطفا آخر، بعد أن نفّذت قوات النظام حصارا استثنائيا على منطقة العكر منعت فيه حتى سيارات الإسعاف من الدخـول إلى المنطقة، وإدخال المؤونة والغذاء للأهالي والذهاب إلى الأعمال، ومنع نقل الجرحى والمرضى، إذ بدأت حملة مداهمات واسعة لم تنته حتى مع الإعلان عن القبض على 7 من المشتبه بهم في الحادثة.

رافق هذا الحصار حملة إدانات إقليمية ودولية من قبل حلفاء النظام لحادثة القتل (المزعومة) في العكر، ودعوة جميع الأطراف للشروع في حوار ومصالحة وطنية.

تحرك ميداني للمعارضة

وعلى إثر الانتهاكات الواسعة ضد السكان، وبعد يومين من الحصار، بدأت المعارضة والحركات الشبابية كائتلاف 14 فبراير في التحرك الميداني لفك الحصار عن العكر بتنظيم تحركات شعبية كبيرة، وحمل المؤونة والغذاء والدواء للأهالي، لتواجه جميع هذه التحركات بالقمع من قبل قوات النظام المحاصرة للمنطقة.

فيما امتدت الانتهاكات إلى منع الأهالي من ممارسة حقوقهم الأساسية كحق التعليم؛ حيث تم منع دخول السيارات التي تنقل الطلاب إلى مدارسهم، إضافة إلى تردي الحالة الأمنية مما عاق وصول طلاب القرية إلى مدرسة المنذر بن ساوى التميمي، التي يصل عدد طلابها قرابة 617 طالباً، في حين تمكن من الذهاب للمدرسة 9 طلاب فقط، عدا منع الأهالي من حصولهم على العلاج والذهاب إلى المستشفيات ومناطق أعمالهم، عوضا عن حرمانهم من ممارسة حرياتهم الدينية؛ بإغلاق المساجد.

وفي 21 أكتوبر، وصل نشطاء وحقوقيون وأطباء صباحا لمدخل العكر بغية فك الحصار، لكن قوات النظام منعتهم من الدخول واعتدت عليهم بالضرب والقمع، كما اعتدت القوات على متظاهرين انطلقوا من القرى المجاورة نحو العكر بدعوة من ائتلاف شباب 14 فبراير، وعلى خلفية هذا الحصار اعتقل مسؤول الرصد في مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة والناشطة الحقوقية زينب الخواجة والناشط ناجي فتيل أثناء توجههم للعكر، ثم أفرج عنهم بعد التحقيق معهم.

واستمرت الحال المزرية في أيام حصار العكر بشكل فاق أيام الطوارئ حسبما ينقل الأهالي، مدارس مغلقة، و محلات لبيع المواد الغذائية لا يوجد بها ما يكفي، ومساجد مهجورة لا أذان أو صلاة تقام فيها، وحالات للولادة ومرضى بحاجة للعلاج لا يستطيعون الذهاب للمستشفى، والمدرسة أمام بابها مدرعة عسكرية والأطفال لا يلعبون في الطرقات، ورجال أمن يهددون الأهالي بالقتل، ومداهمات واعتقالات وضرب وتنكيل وشتم للمعتقدات الدينية والأعراض.

مناشدة الأمم المتحدة للتدخل

ومع استمرار الحصار أكثر على العكر وازدياد وتيرة الانتهاكات، بعثت 10 جمعيات سياسية وحقوقية بحرينية رسالة إلى بيت الأمم المتحدة في العاصمة البحرينية المنامة حملت نداءً عاجلا للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، طالبته باتخاذ موقف عاجل إزاء حصار منطقة العكر، وإرهابها من قبل النظام والانتهاكات المروعة التي تمارس بحق المواطنين فيها.

ومنعت السلطات البحرينية تجمعاً دعت له المعارضة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2011، بالقرب من مبنى الأمم المتحدة احتجاجا على الحصار الظالم على العكر، وفرضت حواجز عسكرية لمنع هذا التجمع، كما انتشرت أعداد من الجنود وقوات النظام في محيط مبنى الأمم المتحدة والشوارع المؤدية إليه، لمنع المواطنين من التوجه والاحتجاج على الممارسات الإجرامية الخارجة عن إطار الإنسانية إزاء أهالي منطقة العكر.

وبالرغم من الحصار، فقد سلم ممثلو المعارضة وقوى المجتمع المدني، لأحد مسؤولي الأمم المتحدة بالمنامة رسالة عاجلة للأمين العام، وأكدوا له على أن الموقف لا يتحمل التأخير والمطلوب موقف عملي لوقف التهور الرسمي.

وطالبت المعارضة بـ «موقف واضح ضد هذه الجرائم غير الإنسانية المنتهكة لأبسط مبادىء حقوق الانسان وسياسية العقاب الجماعي الممنهجة، وحثها علي محاسبة المسؤولين في اتخاذ مثل هذه الإجراءات غير إنسانية».

ووقعت على الرسالة «جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، جمعية الإخاء الوطني، جمعية التجمع القومي الديمقراطي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، جمعية التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، المرصد البحريني لحقوق الإنسان، الطاقم الطبي ممثلاً في الدكتور نبيل تمام، وجمعية التمريض البحرينية ممثلة في رولا الصفار، جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان».

وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول، دعت الجمعيات السياسية المعارضة وائتلاف شباب 14 نوفمبر لاستمرار التظاهر لفك الحصار عن العكر، متوعدين بمزيد من الضغط الميداني والإعلامي والسياسي، فيما ضيقت القوات الخناق أكثر على أهالي منطقة العكر، ومنع النظام وصول أية مساعدات إنسانية لأهالي العكر التي حملتها جموع المواطنين، وواجهتهم القوات بالرفض والقمع والملاحقات، وأطلقت الرصاص الانشطاري (الشوزن) والغازات القاتلة على المناطق

منذ الخميس 18 أكتوبر/تشرين الثاني 2012، دخلت الثورة في البحرين منعطفا آخر، بعد أن نفّذت قوات النظام حصارا استثنائيا على منطقة العكر

المحاذية لمنطقة العكر التي خرجت فيها تظاهرات للمطالبة بفك الحصار.

مطالبة بتحرك دولي

دولياً، أدانت «المنظمة الدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف الديني» حصار قرية العكر البحرينية وقتل وترويع سكانها. وطالبت المنظمة، في بيان، المجتمع الدولي وكل المنظمات الحقوقية والإنسانية «بالتحرك بصورة عاجلة لإدانة النظام وفك الحصار وتقديم أركان حكم النظام وأجهزته الأمنية القمعية إلى المحاكم الدولية، كونهم مسؤولين عن قتل الشعب البحريني واستباحة دماء أبنائه».

إلى ذلك، أرسلت 6 منظمات حقوقية في 23 أكتوبر/تشرين الأول نداءً عاجلًا إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وإلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل القيام بتدخل عاجل لإيقاف الحصار الأمني على قرية العكر، وهي «منتدى البحرين لحقوق الإنسان، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، مركز البحرين

لحقوق الإنسان الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) ومنتدى الخليج لمنظمات المجتمع المدني».

الاتحاد الأوروبي يدين

ولتزايد حالة الانتهاكات وتردي الوضع الأمني في البلاد عبر استباحة القرى المنتفضة من أجل كسر حصار العكر، دان الاتحاد الأوروبي في 24 أكتوبر/تشرين الأول العنف ودعا السلطات البحرينية إلى الإسراع في الحوار، فيما حاولت وزارة الداخلية في اليوم التالي تضييع البوصلة بإعلانها فجأة عن وفاة أحد العناصر الأمنية جراء إصابته في شهر أبريل/نيسان2012 بمنطقة كرزكان.

وفي يوم الجمعة 26 أكتوبر/تشرين الأول، عمت التظاهرات قلب العاصمة المنامة بغية تخفيف الحصار عن العكر بدعوة من ائتلاف شباب 14 فبراير، حيث قمعت قوات النظام التظاهرات بشكل هستيري واعتقلت البعض من النساء والرجال ونكلت بالمتظاهرين.

ونظراً للضغط الشعبي الميداني والإعلامي والتحرك الدولي والسياسي، بدأت قوات النظام في 27 أكتوبر/تشرين الأول في فك الحصار عن بلدة العكر، لتقيم جمعية الوفاق مهرجانا خطابيا في إحدى ساحات العكر بمشاركة عشرات الآلاف، حضرته قيادات المعارضة، إضافة إلى أحد نواب البرلمان الحالي، وهو النائب أسامة مهنا التميمي، الذي اعتبر حضوره لفتة خاصّة ذات دلالة.

وفي شهر ديسمبر/كانون الأول أصدرت «الجمعية البحرينية لحقوق الانسان» تقريراً حول الحصار الأمني لبلدة العكر، ذكرت فيه أن قوات الأمن ضيّقت حركة تنقل الناس في داخل القرية ما أدى إلى نقص المؤونة من الاحتياجات الرئيسية اليومية مثل الخبز، كما أن تمركز قوات الأمن بالمدرعات أمام البيوت منع الأهالي من الخروج، في حين حوصر البحر بالزوارق الأمنية لمنع الدخول إلى القرية ومنع الصيادين من مزاولة مهنتهم. ولفت التقرير إلى «إرغام قوات الأمن بعض الأهالي بتقديم تصريحات أمام وسائل الإعلام المحلية والعربية للإدلاء بمعلومات تخالف الواقع تحت تهديد السلاح لهم، فيما تم اعتقال 14 شخصاً».

تسارع الأحداث دراماتيكياً

بعد يوم واحد فقط من فك الحصار عن العكر، تسارعت الأحداث بشكل دراماتيكي، حيث أوقفت وزارة الداخلية 3 وفاقيين على خلفية المهرجان الخطابي في العكر والإفراج عنهم بعد التحقيق معهم. فيما أعلن وزير الداخلية في 29 أكتوبر/تشرين الأول وقف جميع المسيرات

والتجمعات حتى يستتب الأمن، ورفضت المعارضة ذلك القرار، ولقي هذا القرار استنكاراً دولياً واسعاً حتى من حلفاء النظام، ليقوم رئيس الوزراء البحريني في 1 نوفمبر/تشرين الثاني بزيارة وزارة الداخلية ويتوعد بمزيد من الإجراءات الأمنية.

وبعد تلك الزيارة، أعلنت وزارة الداخلية في 5 نوفمبر/تشرين الثاني عن وقوع 5 تفجيرات في العاصمة المنامة ومقتل آسيويين اثنين، فيما شاب تلك التفجيرات المزعومة الغموض والتضارب أيضاً كعادتها، وبعد يوم خرج الملك موجهاً وزارة الداخلية لسرعة القبض على المتورطين في تفجيرات المنامة، لتعلن وزارة الداخلية القبض على أربعة أشخاص مشتبه بهم بعد 3 ساعات فقط من هذا التوجيه!!

كما أعلن وزير الداخلية في اليوم التالي عن القبض على 25 شخصاً بعضهم متورط بالتفجيرات والآخر مطلوب على ذمة قضايا أمنية حسب زعمه، ومن ثم أعلن عن حريق التهم مستودعا لسيارات «هونداي» في سترة، لتتهم الداخلية «إرهابيين» بارتكابه بعد تقييد الحراس، ومن هنا بدأ حصار «مهزة» إحدى قرى جزيرة سترة بانتشار أمني كثيف وحملة مداهمات واعتقالات وتنكيل وتخريب وسرقات.

حصار «مهزة»

وبدأت الحملة على «مهزة» فجر الأربعاء 7 نوفمبر/تشرين الثاني، عقب الإعلان عن حرق مستودع لسيارات «هونداي»، ووفقاً لشهادة حراس الأمن الذين قالت الداخلية إنهم قيّدوا قبل إحراق المستودع، فإن الاعتداء على المبنى كان في الساعة الرابعة فجراً، ما يجعل تواجد مركبات الأمن والبحث عن مطلوبين بعد أقل من 45 دقيقة أمراً مثيراً للريبة.

وبعدها ادّعت وزارة الداخلية أنها عثرت على «قنبلتين محليتي الصنع» في حافلة ركاب صغيرة في «مهزة»، ومنذ ذلك الحين لم تغادر فرق الأمن قرية «مهزة»، إلا لنصف ساعة على الأكثر، لتعاود اقتحام منازل جديدة أو منازل تم مداهمتها مسبقاً، مخلفة دماراً وخراباً كبيرين، و3 اعتقالات.

ولم تكرر السلطات تجربة «حصار العكر» بالكامل، حتى لا تلفت الأنظار إلى الأوضاع الجارية هناك، فتجنبت الحصار الكامل واستعاضت عنه بحصار ممتد تفصله نصف ساعة بين الفترة والأخرى. ووصف شهود عيان «مهزة» بأنها تبدو كمنطقة عسكرية: تحليق للطيران، وعساكر مترجلة، ومدرعات على المداخل.

مداهمات واعتقالات

وعلى مدى 4 أيام استمر الحصار والإرهاب الليلي غير المسبوق في «مهزة»، بمشاركة عناصر من «الحرس الوطني»، واستمر انتهاك حرمات البيوت، وإهانة المقدسات، واحتلال البيوت واستخدام أسطحها منصة لكشف المنطقة، مع التشويش على الاتصالات وإضعاف شبكات الاتصال.

فيما تقوم وحدات أمنية مؤلفة من قوات عسكرية ومدنية، بتنفيذ حملة واسعة لتمشيط البيوت بحثاً عن مطلوبين من دون إبراز إذن من النيابة، كما تقوم بفرض قيود شديدة على التنقل، سواء للداخلين أوالخارجين من المنطقة، ونقل ناشطون حينها كثيراً من الصور لآثار الاقتحامات التي شملت تحطيم أبواب مئات المنازل وسرقة ممتلكات قاطنيها، إضافة إلى التعرض بالضرب، وتوجيه الشتائم والإهانات للأهالي. واعتقل 14 شخصاً من «مهزة» خلال أسبوعين من الحصار.

ونظراً للانتهاكات الفظيعة في حصار مهزة والذي قرب من 3 أسابيع، استنكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان حملة المداهمات والاعتقالات التعسفية التي تشنها قوات الأمن البحرينية على قرية «مهزة».

وأكدت الشبكة، في بيان، أن «السلطات البحرينية مستمرة في سياستها القمعية مع المعارضين وأصحاب الرأي، بل تطوّر الأمر ليشمل المواطنين الأبرياء كنوع من التخويف والترهيب لهم من خلال المداهمات والاعتقالات التي بدأت تأخذ طابع الاختفاء القسري بعد عدم معرفة أماكن المعتقلين أو السماح لمحاميهم بالتواصل معهم»، معتبرة أن «أسلوب السلطات أسلوب وحشي تستخدمه المافيا وعصابات الإجرام وليس نظام دولة يحكم بشرعية المسئولية عن حماية الشعب وتأمين حياته».

وطالبت الشبكة السلطات البحرينية «بوقف حملة المداهمات والاعتقالات التعسفية التي تشنها على منازل المواطنين والإفراج الفوري عن معتقلي الرأي والضمير كافة في السجون البحرينية».

إرهاب دولة

فيما اعتبرت جمعية الوفاق أن ما تقوم به قوات النظام في منطقة «مهزة» بشكل متواصل هو «إرهاب دولة» وجرائم ضد حقوق الإنسان. وأكدت في بيان في 27 نوفمبر/تشرين الثاني أن القوات «تواصل حملة واسعة من الانتهاكات المتواصلة وهتك الحرمات واقتحام البيوت وترويع

الأهالي وإرهابهم، في سلوك أقرب للميليشيات منه لأي نظام».

من جهته، دان عالم الدين الشيخ عيسى قاسم في خطبة الجمعة بتاريخ 30 نوفمبر/تشرين الثاني حصار قرية «مهزة» من قبل قوات النظام، مؤكدا أن الاقتحامات والمداهمات أسلوب مخل بالدين والأخلاق والحياء والقانون، فيما استمرت العديد من القرى في التظاهر والخروج بمسيرات شعبية تضامنا مع بلدة «مهزة»، لتخفيف الضغط عليها، وتعرضت أغلبها للقمع.

ونظمت جمعية الوفاق في 2 ديسمبر/كانون الأول وقفة تضامنية مع قرية مهزة مطالبة برفع الحصار عن القرية ووقف مداهمة المنازل التي تطالها بشكل يومي، ورأت في هذه الممارسات جزءاً من سياسة النظام في العقاب الجماعي للمناطق والقرى والبلدات التي تعيش حالة المعارضة للسلطة، محملة النظام مسئولية الانتهاكات التي طالت المواطنين.

فيما ذكر العضو البلدي صادق ربيع أن 330 منزلا في قرية مهزة تمت مداهمتها بينها عدد من منازل شهداء الحراك الشعبي في البحرين. وأكد ربيع أن هذه المداهمات أسفرت عن اعتقال أكثر من 90 مواطنا أفرج عن بعضهم فيما تم احتجاز 14 مواطناً آخرين.

والافت في كل ما حصل في مهزة أن كل الانتهاكات في الحصار تزامنت مع ذكرى صدور تقرير بسيوني، والذي تعهد الملك بتنفيذ كل توصياته، لتكون هذه الانتهاكات شاهداً حياً على مدى استعداد السلطة لتنفيذ التوصيات!

من «حصار العكر» إلى «سحب الجنسية»... سلسلة الأحداث

منذ الخميس 18 أكتوبر/تشرين الثاني، دخلت الثورة في البحرين منعطفا آخر، بعد أن نفّذت قوات الأمن التابعة للنظام حصارا استثنائيا على منطقة «العكر» دام عدة أيام، منعت فيه حتى سيارات الإسعاف من الدخول إلى المنطقة، في أعقاب ادعاء وزارة الداخلية مقتل «شرطي» فيها.

اختلفت التحليلات، وترواحت ردود الأفعال، لكن ما جرى، أن سلسلة من الأحداث والتطورات تعاقبت بعد حصار العكر، ولا يمكن فصلها عن هذا المنعطف. فمباشرة بعد فك الحصار الذي أثار جدلا واسعا، صدر قرار من وزير الداخلية بمنع كافة التجمعات والمسيرات.

وبعد أيام، أعلن عن 5 تفجيرات «غامضة» في العاصمة المنامة قيل أنها تسببت بضحايا من «العمال الآسيويين»، واستمرت هذه السلسلة بالإعلان عن حريق بسيارة إثر «قنبلة» مزعومة،

والعثور على العديد من القنابل والقاذفات، واحتراق مستودع سيارات في «سترة» على أيدي «إرهابيين»، استدعى تنفيذ حصار آخر على قرية «مهزة» في سترة، وانتشار مدرعات وعناصر مسلحة بالرشاشات في أرجاء مختلفة من البلاد.

مسلسل «التفجيرات»، أفضى إلى سحب الجنسية من 31 مواطنا، وقمع كل من حاول الوصول إلى «صلاة الجمعة» في الدراز بإمامة الشيخ عيسى قاسم، ورفع قضية على «قاسم» من قبل جمعية سياسية محسوبة على النظام.

إليكم، سلسلة الأحداث المستمرة منذ المنعطف الجديد في تاريخ الثورة:

اليوم	الحوادث والمواقف
الخميس 18 أكتوبر	- الداخلية تعلن عن عمل إرهابي في منطقة العكر الشرقي أدى إلى إصابة اثنين من رجال الأمن وبدء حصار خانق على المنطقة
الجمعة 19 أكتوبر	- الإعلان عن وفاة أحد المصابين من رجال الأمن صباحا وتشييعه عصرا في مقبرة الحنينية بحضور وزير الداخلية. - جمعيات المعارضة تدين الحادثة تأكيدا لموقفها الثابت في رفض العنف، وتدين العقاب الجماعي. - تظاهرة للمعارضة تؤكد على الديمقراطية والإصلاح السياسي. - بدء حملة مداهمات واسعة في العكر والإعلان عن القبض على 7 من المشتبه بهم في الحادثة ومنع نقل الجرحى والمرضى.
السبت 20 أكتوبر	- إدانات إقليمية ودولية للحادثة ودعوة جميع الأطراف للشروع في حوار ومصالحة وطنية. - بدء المعارضة في التحرك الميداني لفك الحصار عن البلدة.
الأحد 21 أكتوبر	- حصار العكر حرم 610 طلاب من مدرسة المنذر بن ساوى التميمي من الدراسة. - نشطاء وحقوقيون وأطباء يصلون صباحا لمدخل العكر وقوات الأمن تمنعهم من الدخول وتعتدي عليهم وتفرقهم. - قوات الأمن تعتدي على متظاهرين انطلقوا من القرى المجاورة نحو العكر بدعوة من ائتلاف شباب 14 نوفمبر. - اعتقال مسؤول الرصد في مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة والناشطة زينب الخواجة والناشط ناجي فتيل أثناء توجههم للعكر والإفراج عنهم بعد التحقيق معهم.

الاثنين 22 أكتوبر	- الجمعيات السياسية المعارضة وائتلاف شباب 14 نوفمبر يدعون لاستمرار التظاهر لفك الحصار.
الثلاثاء 23 أكتوبر	- قوات الأمن تصيب اثنين من المتظاهرين في الدراز بإصابات حرجة.
الأربعاء 24 أكتوبر	- الاتحاد الأوروبي يدين العنف ويدعو إلى الإسراع في الحوار
الخميس 25 أكتوبر	- الداخلية تعلن عن وفاة أحد العناصر الأمنية جراء إصابته في شهر أبريل
الجمعة 26 أكتوبر	- الأمن يعتدي على تظاهرات واسعة في العاصمة المنامة بدعوة من ائتلاف شباب 14 فبراير
السبت 27 أكتوبر	- قوات الأمن تبدأ في فك الحصار عن بلدة العكر
الأحد 28 أكتوبر	- الوفاق تنظم مهرجانا خطابيا في العكر بمشاركة عشرات الآلاف. - الداخلية تعلن عن اتخاذ إجراءات حيال منظمي تجمع العكر.
الاثنين 29 أكتوبر	- توقيف 3 وفاقيين على خلفية المهرجان الخطابي في العكر والإفراج عنهم بعد التحقيق معهم. - وزير الداخلية يعلن وقف جميع المسيرات والتجمعات حتى يستتب الأمن. - المعارضة ترفض قرار وقف المسيرات.
الثلاثاء 30 أكتوبر	- الداخلية تعلن عن حادث سير لدورية أمنية تسبب في وفاة آسيويين اثنين. - بريطانيا تدين قرار وزير الداخلية بحظر التظاهرات.
الأربعاء 31 أكتوبر	- أميركا ومنظمة العفو الدولية تدينان قرار حظر التظاهرات
الخميس 1 نوفمبر	- رئيس الوزراء يزور وزارة الداخلية ويتوعد بمزيد من الإجراءات الأمنية - الحكم 6 أشهر على متهم بإهانة الملك على تويتر
الجمعة 2 نوفمبر	- متظاهرون يتحدون قرار المنع في العديد من المناطق. - اعتقال مسؤول الرصد في مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة أثناء محاولته توثيق إصابة لأحد المتظاهرين في الدراز. - الأمين العام للأمم المتحدة يدين قرار منع التظاهرات ويدعو لحوار هادف.
السبت 3 نوفمبر	- النيابة العامة تقضي بحبس المحافظة 7 أيام على ذمة التحقيق.

الأحد 4 نوفمبر	- ائتلاف شباب 14 فبراير يدشن أسبوع قامة وطن للتضامن مع أمين عام حركة الحريات والديمقراطية حسن مشيمع بعد تأكيدات بظهور أعراض مرض السرطان الذي كان يتعالج عنه.
الاثنين 5 نوفمبر	- الداخلية تعلن عن وقوع 5 تفجيرات في العاصمة المنامة ومقتل آسيويين اثنين. - الوفاق تدعو لتحقيق مستقل والنائب السابق مطر مطر يتهم الأجهزة الأمنية بارتكابها. - استنفار أمني في جامعة البحرين والداخلية تعلن عن بلاغ كاذب عن وجود قنبلة.
الثلاثاء 6 نوفمبر	- الملك يوجه الداخلية لسرعة القبض على المتورطين في تفجيرات المنامة والداخلية تعلن القبض على أربعة أشخاص مشتبه بهم بعد 3 ساعات من التوجيه. - الداخلية تعلن عند منتصف الليل إسقاط الجنسية عن 31 معارضا.
الأربعاء 7 نوفمبر	- إدانات واسعة لقرار إسقاط الجنسية عن معارضين. - اعتقال نائب رئيس جمعية المعلمين جليلة السلمان. - قوات الأمن تقتحم عددا من المناطق فجرا وتعتقل مواطنين. - 6 جمعيات تعلن عن وثيقة «مبادئ اللاعنف» للتأكيد على سلمية الحراك الشعبي. - وزير الداخلية يعلن عن القبض على 25 شخصاً بعضهم متورط بالتفجيرات والآخر مطلوب على ذمة قضايا أمنية. - الداخلية تعلن عن احتراق سيارة بعد اصطدامها بقنبلة محلية الصنع في القضيبية. - حريق يلتهم مستودعا لسيارات «هونداي» في سترة، والداخلية تتهم «إرهابيين» بارتكابه، بعد تقييد الحراس. - بدء حصار «مهزة» إحدى قرى جزيرة سترة.
الخميس 8 نوفمبر	- الداخلية تعلن عن ضبط قنابل محلية الصنع في حافلة متوقفة في سترة «مهزة»، ومستودع لقنابل المولوتوف والقاذفات محلية الصنع في «بني جمرة» - أجهزة الأمن من عساكر وعناصر مدنية ملثمة تستمر في حصار قرية «مهزة» في سترة، وتمشط المنطقة وتنفذ عشرات الاقتحامات. - استمرار التظاهرات الليلية وقوات الأمن تعتدي على المتظاهرين، وتصيب أحد الفتية برصاص انشطاري عن بعد 4 أمتار، لينقل إلى «العناية القصوى».

الجمعة 9 نوفمبر	- قوات الأمن تحاصر جميع قرى شارع البديع في المحافظة الشمالية، لمنع المواطنين من التوجه إلى صلاة الجمعة في «الدراز» بإمامة الشيخ عيسى قاسم. - قوات الأمن تلاحق وتعتدي على آلاف المواطنين الذين ترجلوا من سياراتهم قاصدين الدراز مشيا، ما أسفر عن العديد من الإصابات الحرجة واحتراق مزرعة. - قنبلة غاز تباغت مجموعة نساء من نافذة السيارة، خلال قمع المتوجهين إلى صلاة الجمعة. - قوات الأمن تعتقل العديد من المصلين القاصدين إلى «الدراز»، وتصوير فيديو يظهر اعتداءها الوحشي على أحدهم في مقبرة «بني جمرة» قبل اعتقاله. - استشهاد الفتى «علي عباس رضي» بعد أن صدمته سيارة وهو يحاول الفرار من قوات الأمن التي لاحقته وهو يتوجه إلى «الدراز». - وزارة الداخلية تسمح لتجمع «الوحدة» بتنظيم «اعتصام صامت» في مسجد الفاتح بعد صلاة الجمعة، رغم قرار منع المسيرات، والحضور لا يتجاوز العشرات. - استمرار الحصار على «مهزة» واعتقال 3 أشخاص. - جمعية سياسية تعلن أنها رفعت قضية ضد وزير العدل والشيخ «عيسى قاسم».
السبت 10 نوفمبر	- واشنطن تشيد بـ «مبادىء اللاعنف» للمعارضة البحرينية - مدرعات وعناصر مسلحة بالرشاشات من «الحرس الوطني» تنتشر في عدة مناطق في البحرين. - تشييع الشهيد «علي رضي» في سماهيج، وقوات الأمن تمنع دخول المواطنين للمشاركة في التشييع، ثم تعتدي على المشيعين. - الحصار والإرهاب الليلي غير المسبوق يستمر في «مهزة»، بمشاركة عناصر من «الحرس الوطني»، واستمرار انتهاك حرمات البيوت، وإهانة المقدسات، واحتلال البيوت واستخدام أسطحها منصة لكشف المنطقة، مع التشويش على الاتصالات وإضعاف شبكات الاتصال.

إسقاط الجنسيات والتهجير: محنة «العجم» بين ثورة فبراير1979 وفبراير2011

19 مواطناً بحرينياً من العجم (أصول إيرانية شيعية) تم إسقاط جنسياتهم من بين 31. والبقية من البحارنة الشيعة.

حسب الباحث التاريخي علي أكبر بوشهري، فإن أقدم وثيقة تثبت وجود العجم في البحرين تعود إلى العام 1828، أي قبل ما يقارب قرنين من الزمن. الوثيقة هي لبيت في المنامة، يعمل أصحابه في التجارة، فيما يعتقد (بوشهري) أن وجود العجم الفعلي في البحرين سابق لتاريخ هذه الوثيقة بطبيعة الحال. يشكل العجم 20٪ من المواطنين البحرينيين حسب معادلة إحصائية قام بها بوشهري، ويقدر عددهم 100 ألف مواطن على الأقل (1).

رغم زخم هذا الوجود التاريخي للعجم، إلا أنهم -كأقلية- بقوا طوال الوقت مهددين من قبل النظام بسحب جنسياتهم أو تهجيرهم كما حدث في الثمانينات. الرسالة التي يحرص النظام على إبقائها فاقعة كي لا يتجرأ العجم على معارضة النظام هي: لا تنسوا أنكم عجم، وأن تهجيركم أو بقاءكم أمر بيدي وحدي.

في العام 1981 وفي أعقاب انتصار الثورة الإيرانية، قام النظام بحملة تهجير واسعة للعجم البحرينيين، شملت الكثير من العوائل، تم تهجيرهم بطريقة مهينة ولا إنسانية، بعض العوائل أخذت بالكامل ووضعت في قوارب وتمّ ترحيلها، والبعض أخذوا من أعمالهم إلى الفرضة مباشرة.

بعد هذه الضربة خفت صوت العجم كثيراً، وانكفأوا على أنفسهم، وانصرفوا غالباً عن الشأن السياسي، فيما أبقوا على وجودهم الاجتماعي والديني فقط. شعر العجم بالغبن وعدم الأمان، خصوصاً أن قضيتهم لم يتبناها أحد، ولم تحظ بتحرك محلي أو دولي يدافع عنها. بقى العجم المهجرين من البحرين مشردين في كل مكان، شعروا بأنهم وحدهم، وأنهم دفعوا ثمن التوتر

السياسي بين بلدان الخليج وإيران دون أن يكون لهم أي ذنب، وكان ذلك تهديدا مفتوحا لمن بقي منهم.

حدث التهجير، شـكّل عقلاً جمعياً عند العجم، مفاده أن أي خلاف يقع بين الشـعب (المكون الشيعي تحديداً) والنظام، سيدفع ثمنه (العجم) وسيعاملون كفارق عملة. لهذا تجنب العجم الدخول في أحداث التسعينات، وصار حضورهم محدوداً، كانت حادثة التهجير الثمانيني، لا تزال طرية في ذاكرة الجيل الذي عايش أحداث التسعينات، ولا يزال في كل عائلة عدد من المهجرين. لكن ذلك لم يحمهم تماماً من دفع الثمن، فقد سـجن عددا منهم. مع إعلان ما سمي بالمشروع الإصلاحي والسماح بعودة جميع المهجرين، عادت عوائل العجم كما عاد الآخرون، لكنها لم تنس تجربة التهجير المهينة.

مع أحداث ثورة 14 فبراير، علق العجم البحرينيـون بين توجهين: الأول كان حذراً جداً من الانصهار في الحدث، فكان يستحضر أمامه تجربة الثمانينات ومعرفته بالنظام البحريني، وغالباً ما كان أصحاب هذا الرأي من الجيل الأكبر. كانوا يقولون للجيل الشاب والمتحمّس: احذروا، سيتكرر السيناريو، وحينها لن يقف معكم أحد، كما لم يقف مع العجم المهجرين في الثمانينات أحد.

أما التوجه الآخر، فيرى أنهم مواطنون بحرينيون، ولم يعد مقبولاً منهم الاسـتمرار في الانكفاء أو التذرع بالخوف من التهجير، وأن أجدادهم قد ولدوا في البحرين ولا يعرفون وطناً آخر لهم. وأنه من واجبهم المشاركة مع أبناء وطنهم في المطالبة بوطن أفضل للجميع. أغلب أصحاب هذا التوجه هم من الشباب المتحمسين، بعضهم لم يعايش حدث الهجرة في الثمانينات.

تهديدات مبطنة وتحذيرات باتخاذ إجراءات ضد العجم، وصلت شفوياً إلى كل من نادي المنامة ومأتم العجم الكبير، وأن عليهما أن يصدرا بياناً يعلنان فيه ولاءهما للنظام الحاكم وإدانتهما للعنف، وهو ما فعلاه حماية لوجود العجم المهدّد. من جهته حاول عضو الشـورى خالد آل شريف تشكيل وفد من الوجهاء والتجار العجم، والذهاب إلى الملك لإعلان الولاء، لكن ذلك لم يحدث.

في خطوة وصفت بـ«التصعيدية»، سحبت السلطات في البحرين جنسيات 31 بحرينيا. بينهما نائبان سابقان في البرلمان من كتلة «الوفاق» النيابية من دون إبراز أي أسباب لذلك.

واكتفت بالقول إن «قانون الجنسية يجيز إسقاط الجنسية عمن يتمتع بها إذا تسبب في الإضرار بأمن الدولة». وأوضحت بأن «وزير الداخلية سيقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

وطلبت من المسحوبة جنسياتهم «من لديه اعتراض أن يلجأ للقضاء». ولم تصدر القوى السياسية مواقف رسمية إزاء ذلك بعد، فيما لقي استهجاناً شديداً من جانب المواطنين.

فيما يلي أسماء البحرينيين المسحوبة جنسياتهم:

1. سعيد عبد النبي محمد الشهابي
2. ابراهيم غلوم حسين كريمي
3. جعفر احمد جاسم الحسابي
4. علي حسن علي حسن مشيمع
5. عبد الرؤوف عبدالله احمد الشايب
6. موسي عبدعلي علي محمد
7. عباس عبد العزيز ناصر عمران
8. محمد محمود جعفر الخراز
9. قاسم بدر محمد هاشم
10. حسن امير اكبر صادق
11. سيد محمد علي عبد الرضا الموسوي
12. عبدالهادي عبدالرسول أحمد خلف
13. علوي سعيد سيد علي شرف
14. حسين عبد الشهيد عباس حبيل
15. حسين ميرزا عبد الباقي (الشيخ حسن نجاتي)
16. خالد حميد منصور سند (الشيخ محمد سند)
17. كمال أحمد علي كمال.
18. غلام خير الله محمد محمدي.
19. محمد ابراهيم حسين علي فتحي.
20. سيد عبد النبي عبد الرضا ابراهيم الموسوي.
21. تيمور عبد الله جمعة كريمي.
22. محمد رضا مرتضى علي عابد.
23. حبيب درويش موسى غلوم.
24. ابراهيم غلوم عبد الوهاب عباس.

حسب الباحث التاريخي علي أكبر بوشهري، فإن أقدم وثيقة تثبت وجود العجم في البحرين تعود إلى العام 1828
| الصورة من أرشيف وكالة أنباء البحرين، محاضرة للسيد خاتمي عام 2006 في مأتم العجم |

25. مريم السيد ابراهيم حسين رضا.
26. عبد الامير عبد الرضا ابراهيم الموسوي.
27. ابراهيم خليل درويش غلوم.
28. اسماعيل خليل درويش غلوم.
29. عدنان احمد علي كمال.
30. جواد فيروز غلوم فيروز.
31. جلال فيروز غلوم فيروز.

لم يكن قرار إسقاط الجنسية عن 19 من العجم البحرينيين مفاجئاً إذاً، البعض لا يزال يتوقع أن تسير الأمور إلى ما هو أسوأ، أن يتكرر سيناريو الهجرة من جديد. لكن الأهم من ذلك أن (مرآة البحرين) وأثناء استطلاعها لرأي عدد من الناشطين العجم إزاء هذا التهديد، كان الجواب العام الذي حصلت عليه: نحن أبناء هذا الوطن وسنبقى، هناك من قدّم روحه من أجل هذا الوطن، ونحن لن نبخل أن نقدّم جنسياتنا، إن طردونا اليوم سنعود يوماً حتماً، النصر هو مصير هذا الشعب، صمود، ولا تنازل، ولم يعد مكان بيننا للتراجع.

حصاد الميدان: فعاليات كمية ونوعية لـ«ائتلاف شباب 14 فبراير» في 2012: اعتصامات وعمليات ميدانية ومسيرات ومواكب تشييع واستعراضات ثورية.

شهد عام 2012 عدداً كبيراً من الفعاليات التي نظمها ونفذها «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» في مختلف مناطق وقرى البحرين، تنوعت بين اعتصامات وعمليات ميدانية قطعت خلالها الطرقات بالإطارات المشتعلة، ومسيرات مركزية وجماهيرية وبالسيارات ومواكب تشييع، إضافة إلى استعراضات ثورية وزحف نحو «ميدان الشهداء». وقد قمعت قوات الأمن والمرتزقة بعض هذه الفعاليات بالغازات السامة والرصاص الانشطاري «الشوزن».

ففي الأسبوع الأول من شهر يناير/كانون الثاني من عام 2012، خرج اعتصام نسوي في بلدة الكورة تحت شعار «يوم المرأة الأسيرة»، وذلك ضمن أسبوع «المجد لحرائر الثورة».

وفي 6 يناير، نفذ «الائتلاف» عملية تحت شعار «عميدة الاسيرات (فضيلة المبارك)» في جميع مناطق البحرين حيث تم قطع جميع الشوارع بالإطارات المشتعلة.

وفي 12 يناير/كانون الأول، نظم «الائتلاف» مهرجاناً ثورياً في قرية مهزة ضمن أسبوع «راية الدفاع المقدس»، ونظم أيضاً في 16 يناير اعتصاماً جماهيرياً في بلدة المالكية تحت شعار «في رحاب القائد المُحرر عبدالرضا بوحميد» ضمن أسبوع «ثوار الميادين». وفي 19 يناير وضمن الأسبوع نفسه، نفذَ «الائتلاف» عملية ميدانية في جميع قرى وبلدات البحرين تحت شعار»حداد السماء» وذلك لمناسبة أسبوع «ثوّار الميادين».

وفي 21 يناير نفذ «الائتلاف» عملية «حداد السماء ـ 1» في جميع مناطق البحرين تضامنا مع الرمز المعتقل حسن المشيمع بالتزامن مع «معرض البحرين الدولي للطيران».

وفي 9 فبراير/شباط نفذ «الائتلاف» عملية «عملية صرخة الأسيرات» عبر قطع الطرقات في جميع

مناطق البحرين بالاطارات المشتعلة.

وفي 12 فبراير ضمن أسبوع «ميدان الشهادة»، نفذ «الائتلاف» فعالية «افتراش الارض» في جميع مناطق البحرين تحت شعار «اللحظة الحاسمة ـ 2» وقمعتها قوات الأمن والمرتزقة بالغازات السامة والخانقة و»الشوزن». وفي 14 فبراير/شباط 2011 ضمن الأسبوع نفسه، قمعت قوات الأمن والمرتزقة اعتصاماً جماهيرياً نظم في مثلث الصمود تحت شعار «كلنا راجعين». وفي اليوم ذاته نفذ الائتلاف عملية «الشهيد القائد المحرر عبدالرضا بوحميد» بالزحف نحو «ميدان الشهداء» والمناطق المحيطة به تم قمعها من قبل المرتزقة.

وفي 15 و 16 فبراير من أسبوع «ميدان الشهادة» نفسه، انطلقت تظاهرات تحت شعار «جمعة التحرير» في جميع مناطق البحرين استعداداً للعودة إلى ميدان الشهداء. وفي 17 فبراير نفذ «الائتلاف» عملية «كلنا راجعين» عبر العودة إلى «المناطق المحيطة بـ»ميدان الشهداء». وكرر «الائتلاف» في 20 فبراير العودة إلى «ميدان الشهداء» ومحيطه من خلال عملية «الفتح المبين». وفي 25 فبراير نفذ «الائتلاف» عملية «حداد السماء» في مختلف مناطق البحرين حيث قام بقطع الطرقات بالإطارات المشتعلة.

وفي 1 مارس/أذار وضمن أسبوع «الصمود الشعبي»، أقيم اعتصام في بلدة توبلي تحت شعار «الخواجة مدرسة الصمود». وفي 9 مارس/آذار ضمن أسبوع «التمسك بمحاكمة حمد»، نظمت مسيرة في «شارع 9 مارس» تحت شعار «المشاركة في مسيرة الشعب ـ 9 مارس». وفي 11 مارس، نفذ «الائتلاف» عملية «جمرة الحرية» حيث قطع الطرقات بالإطارات المشتعلة في جميع مناطق البحرين.

وفي 24 مارس ضمن أسبوع «كلا للمحتل السعودي»، قمعت قوات الأمن والمرتزقة اعتصاماً أقيم في سترة ـ القرية تحت شعار «أنقذوا سمعة الفورمولا واحد»، احتجاجاً على استمرار تنظيم سباق السيارات في البحرين بالرغم من القمع المستمر.

وفي 4 و 5 إبريل نفذ «الائتلاف» عملية «الحرية أو الشهادة» عبر قطع الطرقات بالإطارات المشتعلة في جميع مناطق البحرين.

وفي 8 إبريل/نيسان ضمن أسبوع «الحرية أو الشهادة ـ 2»، نظمت مسيرة نحو القلعة في المنامة قمعتها المرتزقة. وفي 14 أبريل وضمن الأسبوع نفسه، نفذ «الائتلاف» ملحمة جماهيرية تحت

عنوان «أذيقوهم مسّ سقر» في جميع قرى ومناطق البحرين قمعتها قوات الأمن والمرتزقة بالغازات السامة والخانقة و»الشوزن». كما نظم في اليوم نفسه اعتصامٌ مركزي ضمن الأسبوع نفسه.

وفي 18 إبريل نظمت مسيرة في المنامة تحت شعار «كلا لفورمولا الدم» أعقبها في اليوم التالي اعتصام في بلدتي الجفير - الغريفة، و»ملحمة جماهيرية غاضبة» في عدد من مناطق وقرى البحرين، حملتا الشعار ذاته.

وفي 20 و 21 و 22 إبريل خرجت تظاهرات في جميع المناطق رفضاً لإقامة «فورمولا واحد» تحت شعار «أيام الغضب الشعبي العارم».

وفي 28 إبريل، نظم اعتصام تضامنيّ مع الأسير الشيخ عبد العظيم المهتدي البحرانيّ في بلدة عراد وذلك ضمن أسبوع «الانتصار للخواجة»، ونظم أيضاً اعتصام في «دوار الخواجة ـ أبو صبيح» ضمن الأسبوع نفسه. وفي 30 إبريل عملية «الحرية الحمراء» عبر قطع الطرق بالإطارات المشتعلة في جميع مناطق البحرين.

وفي 1 مايو/أيار، نظم «الائتلاف» مسيرات مركزية في 15 قرية تحت شعار «يدٌ تبني ويدٌ تناضل» ضمن أسبوع «الحرية للرموز القادة»، قمعت القوات بعضها. وفي 5 مايو وضمن الأسبوع نفسه، أقيم اعتصام جماهيري وفاءاً للرموز والقادة. وفي اليوم نفسه خرجت مسيرات جماهيريه تضامنا مع عمال البحرين في 15 قرية تحت شعار «عمال البحرين: يد تبني ويد تناضل» قمعت المرتزقة بعضها.

وفي 7 مايو، نظام اعتصام جماهيري أمام منزل رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» المعتقل نبيل رجب في بني جمرة، ضمن أسبوع «الحرية للأسيرات والأسرى». وفي اليوم التالي ضمن الأسبوع نفسه نظم اعتصام نسائي تضامناً مع الرمز الوطني المعتقل الأمين العام لجمعية «وعد» إبراهيم شريف في بلدة مقابة. وفي 9 مايو نفذ «الائتلاف» عملية «نداء الأسيرات» فقطع الطرقات في جميع مناطق البحرين.

وفي 12 مايو ضمن أسبوع «الحرية للأسيرات والأسرى»، نفذ «الائتلاف» ملحمة شعبية تحت شعار «الأمعاء الخاويّة تهزُّ عرش الطاغية» على شارع «خط النار»، قمعتها قوات الأمن والمرتزقة.

شهد عام 2012 عدداً كبيراً من الفعاليات التي نظمها ونفذها «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» في مختلف مناطق وقرى البحرين

وفي 15 مايو نفذ «الائتلاف» عملية «غيرة الأحرار» عبر قمع الطرقات بالإطارات المشتعلة في جميع مناطق البحرين. وفي 16 مايو ضمن أسبوع «فضح التآمر الأميركي»، أقيم اعتصام تضامني مع الرمز المعتقل الشيخ ميرزا المحروس في منزله في البلاد القديم. وفي 19 مايو، قمعت المرتزقة ملحمة جماهيريّة نفذها «الائتلاف» على امتداد خط المنطقة الغربيّة.

وفي 19 مايو خرجت مسيرات متفرقة تحت شعار «إرادة الخواجة ستسقط العصابة» تضامناً مع الناشط الحقوقي المعتقل عبد الهادي الخواجة. وفي 26 مايو نفذ «الائتلاف» عملية «قهر القيود» عبر قطع الطرق بالإطارات المشتعلة في جميع مناطق البحرين.

وفي 7 يونيو/حزيران ضمن أسبوع «التمسك بحق تقرير المصير»، نظم اعتصام نسائي تضامناً مع الرمز المعتقل محمد جواد «برويز» في منزله، أعقبه في اليوم التالي اعتصام في دوار الخواجة تحت شعار «حق تقرير المصير ـ 11» ضمن الأسبوع نفسه قمعته القوات.

وفي 8 يونيو ضمن أسبوع «التمسك بحق تقرير المصير» نظم اعتصام جماهيري في دوار الخواجة تحت شعار «حق تقرير المصير ـ 11» قمعته المرتزقة. وفي 13 يونيو خرجت مسيرة سيارات في «شارع 14 فبراير» و»الحي المالي» تحت شعار «طوفان تقرير المصير».

وفي 14 يونيو ضمن أسبوع «الشعب أسقط شرعية النظام»، أقيم اعتصام تضامنيّ مع نبيل رجب، ونفذ «الائتلاف» في اليوم نفسه عملية «فكر ـ نفذ ـ قرر» عبر قطع الطرقات بالإطارات المشتعلة في جميع مناطق البحرين. وفي 18 يونيو نفذ «الائتلاف» عملية «أسراكم أسرانا» بقطع الطرقات بالإطارات المشتعلة.

وقمعت المرتزقة موكب تشييع رمزي للشهداء الرضّع والأجنّة في الدراز في 21 يونيو ضمن أسبوع «الوفاء للشهداء الأجنة والرضع»، إلا أن المشاركين في الموكب تصدوا لهم وأجبروهم على الانكفاء. وفي اليوم التالي وضمن الأسبوع نفسه، قمعت المرتزقة اعتصاماً في باربار تحت شعار «وإذا الموءودة سُئلت» وتصدى لهم المشاركون أيضاً.

وفي 26 يونيو نفذ «الائتلاف» عملية «النجم الوقاد» عبر قطع الطرقات في أنحاء البحرين. وفي 28 يونيو وضمن أسبوع «مناصرة ضحايا التعذيب»، نظمت مسيرات جماهيرية في 15 قرية تحت شعار «ضحايا التعذيب: صمودٌ يصنعُ النصر» قمعت بعضها المرتزقة. وفي 29 يونيو نفذ «الائتلاف» عملية «فخر الحرائر» عبر قطع الطرقات بالإطارات المشتعلة. وفي 30 يونيو أقيم اعتصام نسائي في المصلى تحت شعار «البراءة المذبوحة».

وفي 14 يوليو/تموز ضمن أسبوع «صمود الثائرين»، نفذ «الائتلاف» فعالية ميدانية كبرى في جميع مناطق البحرين تحت شعار «راقب ـ نفّذ ـ كرر»، قام خلالها بقطع الشوارع بالاطارات المشتعلة.

وفي 16 يوليو ضمن أسبوع «شهداء القطيف ومعتقليها»، قمعت المرتزقة مواكب تشييع للشهيد عبدالله الأوجامي نظمت في مقابة والمعامير ودار كليب. وفي 26 يوليو ضمن أسبوع «ثورة الصائمين»، نظم اعتصام في المالكية تحت شعار «قطيفنا لنْ تنْحني».

وفي 1 أغسطس نفذ «الائتلاف» عملية «يعذبهم الله بأيديكم عبر قطع الطرقات بالإطارات المشتعلة. وفي 2 أغسطس/آب ضمن أسبوع «الحق الثابت»، نظمت فعالية جماهيرية في الدير وبني جمرة والبلاد القديم تحت شعار «حقّ تقرير المصير ـ 12» قمعتها المرتزقة.

وفي 13 أغسطس ضمن أسبوع «صرخة المُستضعفين»، أقيمت فعالية جماهيرية في عالي تحت شعار «عيد الثورة والأمجاد»، وخرجت أيضا اليوم نفسه مسيرة حملت شعار «عيد الاستقلال». وفي 16 أغسطس خرجت مسيرات جماهيرية في أكثر من 25 قرية تحت شعار «يوم القدس العالمي» تم قمع معظمها من قبل المرتزقة. وفي 17 أغسطس وضمن أسبوع «صرخة المستضعفين»، قمعت المرتزقة مسيرات جماهيرية نظمت في 25 قرية تحت شعار «صرخةُ المستضعفين تُزلزلُ المستكبرين».

وفي 20 أغسطس ضمن أسبوع «قرابين الحرية»، نظمت مسيرات جماهيرية جميع قرى وبلدات البحرين تحت شعار «شهيد العيد» وقمعتها المرتزقة. وفي 23 أغسطس وضمن الأسبوع نفسه، أقيم اعتصام أمام منزل نبيل رجب في بني جمرة تحت شعار «نبيلُنا لنْ تركعوه وصوتنا لنْ تقمعوه»، ثم خرجت مسيرة بعد الاعتصام قمعتها المرتزقة.

وفي 30 أغسطس ضمن أسبوع «التمسك براية الدفاع المقدس»، نظم استعراض ثوري في بلدة كرزكان تحت شعار «راية الدفاع المقدّس ستبقى شامخة».

وفي 1 سبتمبر/أيلول وضمن الأسبوع نفسه، أقيم اعتصام في باربار تحت شعار «كلنا فداءُ الرموز». وفي 2 سبتمبر كرر «الائتلاف» عملية «فكّر - نفّذ – كرّر» حيث قطع الطرقات بالإطارات المشتعلة.

وفي 3 سبتمبر ضمن أسبوع «الوفاء للقادة»، نفذ «الائتلاف» فعالية ميدانية كبرى في جميع قرى وبلدات البحرين تحت شعار «فكّر - نفّذ ـ كرّر». وفي 11 سبتمبر قطع «الائتلاف» الطرقات بالإطارات المشتعلة في «عملية الثبات». وفي اليوم التالي تم قطع شارع «14 فبراير»

بالإطارات المشتعلة في «عملية الصمود»

وفي 15 سبتمبر ضمن أسبوع «جهادنا علم وثورة»، أقيم في بلدة الهملة اعتصام تضامنيّ مع الطلبة المحتجزين في سجون النظام ومع رئيس جمعية المعلمين مهدي أبو ديب والكادر التعليمي المستهدف، واستهدفت المرتزقة الفعالية حيث دارت مواجهات بين الطرفين أجبرت على إثرها المرتزقة على الانسحاب واستكملت الفعالية.

وفي 18 سبتمبر ضمن أسبوع «صمود المنامة»، قمعت المرتزقة وقفة تضامنية في دمستان مع

المحكومين بالإعدام ظلماً تحت شعار «أيَا قُضاة الإجرام ..تسقط أحكام الإعدام»، وتصدى المشاركون للمرتزقة وأجبروهم على الانسحاب واستكملت الفعالية. وفي 21 سبتمبر وضمن الأسبوع نفسه، نظمت تظاهرة شعبية تظاهرة شعبية في المنامة تحت شعار «جمعة الصمود» قمعتها المرتزقة. كذلك نفذ «الائتلاف» في اليوم نفسه عملية «صمود المنامة» عبر قطع طريق «جولتين ـ الفاتح» بالإطارات المشتعلة.

وفي 25 سبتمبر ضمن أسبوع «فلنمت من أجل أعراضنا»، نظمت مسيرة مركزية في البلاد القديم تحت شعار «مقدّساتنا في خطر». كما نظم في اليوم التالي اعتصام في بني جمرة تحت شعار «رموز الوطن».

وفي 3 اكتوبر/تشرين الأول ضمن أسبوع «يا غيرة الله اغضبي»، نظمت وقفة تضامنية مع الأستاذ محمد التل وأسرى «جمعة الصمود» في بلدة توبلي تحت شعار «جبل الصمود».

وفي 9 اكتوبر نفذ «الائتلاف» عملية «وجهتنا المنامة» حيث قطع الطرقات بالإطارات المشتعلة في جميع مناطق البحرين.

وفي 12 اكتوبر وضمن أسبوع «بصمودنا نقرر مصيرنا» خرجت مسيرة في قلب العاصمة المنامة تحت شعار «حق تقرير المصير 13 ـ جمعة الصمود 2» قمعتها المرتزقة. وفي 13 أكتوبر وضمن الأسبوع نفسه، نظمت فعالية جماهيرية كبرى في المنامة تحت شعار «حقّ تقرّير المصير ـ 13» قمعتها المرتزقة أيضاً.

وفي 16 أكتوبر، وضمن أسبوع «أطباء الثورة»، أقيمت مسيرة جماهيرية في بلدة بني جمرة تحت شعار «النبلاء». وفي 20 أكتوبر وضمن الأسبوع نفسه نظم اعتصام في سترة تحت شعار «أطباء الوطن».

وفي 26 اكتوبر وضمن أسبوع «البراءة من الطاغية» حرجت مسيرة جماهيرية تحت شعار «جمعة فك الحصار» قمعتها المرتزقة». وفي 31 أكتوبر، وضمن أسبوع «ثبات الثائرين»، نظم في سترة اعتصام تضامني مع «الكادر الطبي» المعتقل تحت شعار «أطبّاء الوَطن».

وفي 6 نوفمبر/تشرين الثاني ضمن أسبوع «قامة وطن»، نظم اعتصام نسائي حاشد تضامناً مع الرمز المعتقل حسن المشيمع وذلك في منزله في جدحفص. وفي اليوم التالي وضمن الأسبوع

نفســه، أقيمت سلسلة اعتصامات تضامنية مع المشــيمع في مختلف مناطق البحرين. وفي 8 نوفمبر وضمن الأســبوع ذاته، نظم «الائتلاف» فعالية ميدانية في جميع مناطق البحرين تحت شعار «قامةُ وطن» حيث قطعت الشوارع بالاطارات المشتعلة.

وفي 12 نوفمبر، وضمن أسبوع «مثلي لا يبايع مثله»، أقيمت مسيرة جماهيرية في بلدة مقابة تحت شعار «شهداؤنا كربلائيون»، وأقيمت أيضاً فعالية في باربار تحت شعار «اللقاء العاشورائيّ» وذلك استعداداً لذكرى عاشوراء.

وفي 14 نوفمبر ضمن أسبوع «مثلي لا يبايع مثله»، نظم تجمع حاشد وسط التقاطع العام لبلدة الدية ومدينة جدحفص تحت شعار «مثلي لا يبايع مثله» قمعته المرتزقة. وفي اليوم التالي، نظمت وقفة تضامنيّة مع ذوي الأسرى المصابين بمرض «السكلر» في منزل المعتقل صادق الحايكي في البلاد القديم.

«أعدكم ولا أعيدكم» لعبة النظام تجاه المفصولين في 2012.. نقض الاتفاق الثلاثي... استهداف الاتحاد... وبقاء شكوى جنيف وواشنطن!

بدءا من أبريل/نيسان 2011، مارس النظام البحريني نوعا آخر من الانتقام بحق المعارضين، حيث أقدم على فصل وتوقيف آلاف العمال في القطاعين العام والخاص على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات السياسية التي انطلقت في 14 فبراير/شباط 2011.

عملية «التطهير» التي صبغت بصبغة طائفية، وأنذر بها رئيس الوزراء نفسه عبر تصريحات علنية في مارس/آذار 2011، نتج عنها أكثر من 4539 أسرة دون معيل لأكثر من عام، فضلا عن آلاف الموقوفين أو المقتطعة رواتبهم جراء مشاركتهم في الإضراب الذي دعا إليه اتحاد العمال في 13 مارس/آذار 2011.

جميع المفصولين لم يتغيبوا عدد الأيام الذي يسمح قانونا بفصلهم لو كان تغيبهم بدون عذر، فضلا عن أن كثيرا منهم فصل دون أن يتغيب ولا يوم واحد، أو حتى كان في إجازته السنوية، وفصل هكذا دون أي توضيح، فقط لأنه من طائفة معينة، أو لأن صورة ما ظهرت له وهو في «دوار اللؤلؤة»!

وعلى مدى أشهر، استمر مسلسل فصل العمال من وظائفهم واتخذ أشكالا مختلفة، فبعد تزايد عدد المفصولين تدريجيا، ونتيجة للضغوط، أعيد عدد صغير منهم ولكن إلى مواقع غير التي شغلوها سابقا، حيث مورس بحقهم «التدوير»، كشكل من أشكال العقاب لهم على انتماءاتهم السياسية.

يأتي ذلك، في موازاة تمييع الحكومة للقضية إجمالا، ومماطلتها في تنفيذ وعودها بإرجاع المفصولين، عبر تكرار تشكيل اللجان، والكذب في أرقام المفصولين الذين أعيدوا إلى أعمالهم، وفرض شروط غير قانونية ولا إنسانية على عودتهم، ليبقى الملف مفتوحا حتى اليوم.

وقد استمر نشاط المفصولين الاحتجاجي على هذه العملية بمختلف الطرق السلمية، كما استمر نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في السياق ذاته، وتدخلت العديد من المنظمات والاتحادات الدولية في خط مسار الملف.

وقد نشرت «مرآة البحرين» أول تقرير يوثق قضية المفصولين خلال مايو/أيار 2011 تحت عنوان «آخر حيل الديكتاتور: لقمة العيش المرّة».[1]

ويلاحظ من السرد الزمني والتفصيلي لقضية المفصولين وخطوات الحكومة وتصريحاتها حوله أنها وقعت في تخبطٍ كبير، وتناقض فاضح، يكشف تعدد أجنحة الحكم التي تتدخل في هذا الملف، حتى وصل الأمر إلى أن يشكل وزير العمل لجنة لمتابعة الملف، ثم تقول وكالة «بنا» في اليوم ذاته إن الحكومة أنهت الملف!

بسيوني والمفصولين

وكان تقرير لجنة تقصي الحقائق قد أثبت أن جميع عمليات الفصل كانت غير قانونية، وأن الإضراب الذي قام به العمال كان إضرابا شرعيا وفي حدود القانون، وأن فصلهم كان «انتقاما» من مواقفهم.

كما أثبت التقرير أن القانون والإجراءات المتبعة لم يؤخذ بها في عمليات الفصل هذه، وأن المسئولين وشوا ببعض الموظفين إلى أجهزة الأمن، وسمحوا لضباط الأمن بتفتيش واستجواب موظفين في مقار العمل، ما نتج عنه الإساءة اللفظية والبدنية لهم من قبل عناصر الأمن.

وحول النفس الطائفي في عمليات الفصل، قال تقرير بسيوني إن «التفاوت الذي يعامل به الموظفون الشيعة في هذا السياق يدل على التمييز في معاملتهم بالمخالفة لدستور البحرين والاتفاقية رقم 111 لمنظمة العمل الدولية».

وكان البروفيسور شريف بسيوني، رئيس لجنة تقصي الحقائق، قد قال في أول مؤتمر صحفي له في 1 يوليو/تموز 2011 بأنه طلب من الملك إعادة المفصولين حتى قبل البدء في التحقيق، وأن الملك وافق على ذلك، إلا أنه لم يرجع أحد منهم حتى صدور التقرير.

الاحتجاجات

ونفذ المفصولون في 2011 و2012 العديد من الفعاليات والأنشطة الاحتجاجية، بعضها كان في أجواء أمنية صعبة، حيث اعتصموا (دون ترخيص) أول مرة في بهو وزارة العمل بتاريخ 1 أغسطس/آب 2011، بعد دعوات أطلقها ناشطون عبر شبكات الإعلام الاجتماعي، لتبدأ سلسلة فعاليات تحت شعار «العودة إلى العمل حقي»، كان أهمها الاعتصام داخل مقر لجنة بسيوني، والذي انتهى بإعلان اللجنة إغلاق مقرها 3 أيام.

وبعد صدور تقرير بسيوني، وعدم استجابة الحكومة وشركاتها لتوصياته بإعادتهم، تمسك المفصولون بحقهم في العودة الكاملة إلى أعمالهم السابقة، والتعويض عن الضرر الذي لحق بهم، فنظموا العديد من الاعتصامات كان معظمها أمام وزارة العمل، حيث رفع المشاركون في بعضها رغيف الخبز تعبيراً عن سياسة التجويع التي تنتهجها السلطات في البحرين، وقد حظرت السلطات الأمنية بعض هذه التجمعات.

وقاد اعتصامات المفصولين ومسيراتهم الاحتجاجية لاحقا «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين»، وكانت أول «مسيرة» احتجاجية للعمال المفصولين[2] بتاريخ 27 ديسمبر/كانون الأول 2011 من الشارع العام لمنطقة سلماباد إلى مقر وزارة العمل في المحافظة الوسطى، وذلك بعد 9 أشهر من عمليات الفصل والتوقيف. وكانت المسيرة ردا على الوعود الكاذبة والمماطلات المتكررة، وقد تعالت فيها صرخات المفصولين في وجه الحكومة والشركات بـ»تبا لكم».

وشهد 17 يناير/كانون الثاني 2012 مسيرة لمئات من المفصولين تحت شعار «كلا لقطع الأرزاق» إلى مقر وزارة العمل.

وفي نهاية يناير/كانون الثاني 2012 وللمرة التاسعة توالياً، اعتصم المفصولون من الشركات الخاصة والوزارات الحكومية أمام الوزارة العمل للمطالبة بتنفيذ الوعود المتكررة بإرجاعهم إلى وظائفهم.

ونظم المفصولون سلسلة اعتصامات كثيرة أخرى، فيما حظرت وزارة الداخلية اعتصاماً لهم كان من المقرر إقامته في 4 نوفمبر/تشرين الثاني أمام وزارة العمل، لكنهم عادوا ونفذوا اعتصاما أمام وزارة العمل بتاريخ 21 ديسمبر/كانون الأول.

لا زالت شركة «ألبا» تقوم بفصل وإيقاف المزيد من الموظفين الذين أعيدوا إلى العمل، باختلاق حجج وذرائع مختلفة.

نشاط الاتحاد

وتعرض «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين» بسبب نشاطه القوي في قضية المفصولين، على مختلف الصعد، إلى هجمة منظمة لإسقاطه وإيقافه. وكان الاتحاد قد مارس دوراً شجاعا فاعلا منذ بداية عمليات الفصل، وأسندت إليه هو مهمة توثيق حالات الفصل، حيث رفضت وزارة العمل قبول تظلمات المفصولين في البداية، دون إبداء أي سبب.

وفي أحد خططها لإسقاطه وتحجيم دوره، رفضت الحكومة إصدار تأشيرات لـ26 نقابياً دولياً، لحضور المؤتمر العام لاتحاد النقابات.

وعمدت الحكومة إلى «التحالف» مع العضو في نقابة شركة ألمنيوم البحرين «ألبا» علي البنعلي لمحاولة شق صف الحركة النقابية، والتي بلغت أوجها بإعلان النقابة انفصالها عن «الاتحاد العام»، ودعمت خطة البنعلي تجاه العمال (المرجوعين) عبر تهديدهم بالفصل مجدداً وتزوير قراراتهم.

ولأجل إتمام هذه العملية، أســس الانفصاليون اتحادا عماليا آخر تحت مسمى «الاتحاد الحر»، مستفيدين من ثغرات «التعددية النقابية» التي أجازها قانون جديد، رغم ما أثير عن كون ذلك مخالفاً للقانون أيضا.

وعلق رئيس تحرير «الوسط» منصور الجمري على ذلك بقوله «إن استبدال منظمات أهلية بأخرى من «الغونغو» عملية فاشلة وتعود بالضرر على أصحابها»، معتبرا أن البعض يحاول الآن النيل من اتحاد النقابات المرموق دوليا».

وكان الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين سلمان المحفوظ قد دعا أكثر من مرة، شركات القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية، إلى الالتزام بالقرارات، وعدم «التسويف» في حلحلة ملف المفصولين. وانتقد المحفوظ ما وصفه بـ»التباطؤ» الرسمي في إنهاء ملف المفصولين»، وعدم «الالتزام» بالتوجيهات الملكية الصادرة من قبل بإرجاع جميع المسرحين.

واعتــبر «الاتحاد العام»، أن الإعــلان عن عودة المفصولين كان مشروطاً ووصفه بأنه «أمر مخل بحقوق الإنســان». وطالب ، في بيان بتاريخ 17 يناير/كانون الثاني 2012 «بعودة المفصولين إلى أعمالهم بكامل مراكزهم وحقوقهم».

ورد «الاتحاد العام» على بعض بيانات وزارة العمل معارضا أرقامها بإحصاءاته الموثقة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أبدى اتحاد نقابات عمال البحرين اســتغرابه لاتهامه بالإســاءة للوطن من قبل وزير العمل، معتبرا ذلك محاولة للإساءة للاتحاد العام وتحميله مسئولية فشل الوزير في شطب الشكوى المرفوعة ضد النظام في منظمة العمل الدولية، وجاء هذا التصريح من الوزير بعد أيام من اتهام ضمني آخر للاتحاد، بالعمل على الإساءة لسمعة البلاد، صدر عن رئيس الوزراء في بيان مفاجئ بخصوص قضية المفصولين، ونال عليه تعضيد «الاتحاد الحر».

نشاط المنظمات والصحف والمواقف الدولية

واســتحوذت قضية المفصولين على اهتمام واسع في الأوساط المحلية والدولية، ونُشر العديد من التقارير والمقالات الهامة عنها تحديدا، في وســائل الإعلام الدولية كصحيفة «كريســتيان ساينس مونيتور» الأمريكية، ووكالة أنباء أسوشيتد برس، وصحيفة واشنطن بوست، وبعض الصحف البريطانية والغربية الأخرى.

وســاندت المفصولين في مواقفهم تقارير وبيانات صادرة من اتحادات ومنظمات إقليمية ودولية استنكرت سياسة الحكومة تجاه العمال.

ففي فبراير/شباط 2012 أدرج مجلس إدارة منظمة العمل الدولية القضية المرفوعة ضد حكومة البحرين على مشروع جدول أعماله للدورة القادمة، بشــأن عــدم تقيد البحرين باتفاقية حظر التمييز في الاستخدام والمهنة.

وكان مجلس إدارة المنظمة قد توافق بشأن قضية التسريحات العمالية في البحرين على تشكيل لجنة ثلاثية (الحكومة، العــمال، أصحاب الأعمال) لبحث حالات الفصل التي تعرض لها العمال خلال الأحداث الأخيرة، على أن ترفع اللجنة تقريرها لمجلس الإدارة لمناقشته في دورته المقبلة.

وفي مــارس/آذار 2012، بذلت منظمة العمل الدولية جهودا كبيرة في توقيع اتفاق ثلاثي ب[3] ين الحكومة وغرفة التجارة والاتحاد العام، على صيغة نهائية لإرجاع العمال، وقد زارت وفود من المنظمة الدولية البلاد عدة مرات، وعقدت اجتماعات مهمة وذات تأثير مباشر.

لكن الحكومة البحرينية منعت خلال ســبتمبر/أيلول ممثلين عن منظمــة «العمل الدولية» يحملون جوازات سفر الأمم المتحدة من دخول البلاد، في تصرف نال استهجانا كبيرا.

ودخل «الاتحاد الدولي للنقابات» ITUC على خط أزمة المفصولــين في البحرين، فتخوف في تقريره الســنوي بتاريخ 7 يونيو/حزيران من أن يهدف تعديل القانون الذي يسمح بتعدد النقابات في البحرين إلى «حظر النقابات القائمة وتقسيم العمال على أساس ديني أو طائفي».

وفي تقرير أصدرته في 20 ديسمبر/كانون الأول 2012 حول الشكوى المرفوعة إليها والمتعلقة بخرق البحرين لبنود الفصل الخاص بالعمل الوارد في اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين وأميركا، أكدت وزارة العمــل الأميركية أن البحرين «انتهكت فيما يبدو الالتزامات التي قدمتها للولايات المتحدة بحماية حقوق العمال، في ردها على إضراب عام للعمال البحرينيين في مارس/آذار 2011».

ووجدت مطالب المفصولين البحرينين صدى إقليمياً، ومن ذلك إدانة «الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين» ما تقوم به الحكومة البحرينية من «سياسة التشهير والتخوين ضد الاتحاد العام

لنقابات عمال البحرين».

عــلى الصعيد المحلي، طالب المكتب العمالي لجمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» في بيان لمناســبة عيد العمال في 1 مايو/أيار 2012، الحكومة وأصحاب العمل بإعادة جميع العمال المفصولين إلى اعمالهم، وتسكينهم في وظائفهم السابقة وعدم المساس بحقوقهم ومكتسباتهم الوظيفية.

وأكد «مركز البحرين لحقوق الإنسان»، في بيان صدر في أكتوبر/تشرين الأول، أن السلطة «تحاول جاهدة وبأدوات عدة تفتيت وضرب النقابات العمالية وتقســيمها على أسس سياسية وطائفية، لتضمن لها الهيمنة على مصير العمال ومعاقبتهم أو حرمانهم من حقوقهم وقت شاءت».

وتعليقــاً على ما وصفه بأنه «موقف من التعميم» الذي أعلن عنه رئيس ديوان الخدمة المدنية «بإعادة جميع الموظفين»، أبدى رئيس تحرير صحيفة «الوسط» منصور الجمري على حسابه في «تويتر» تشاؤماً إزاء عدم جدية الحكومة في إعادة المفصولين إلى أعمالهم، وقال «مع احترامي الكبير لمن أعلن بأن مفصولي الحكومة سيعودون في 1 يناير/ كانون الثاني (...) سنجد أن الوعد لا يتحقق».

وتناولت الكاتبة الأميركية في موقع «واشــنطن بوست» الأميركي كاتي فينغولد [4] قضية «الحقوق الضائعة للمفصولين البحرينيين»، في مقال نشر بتاريخ 2 أكتوبر/تشرين الأول.

مسلسل اللجان والوعود

مسلسل اللجان والتصريحات والبيانات من قبل الحكومة وجهاتها التنفيذية، بخصوص إرجاع المفصولين، لم ينته إلى اليوم، وجعل من قضية المفصولين أحد أطول ملفات الأزمة التي تظهر الحكومة إصرارا على الاســتمرار في تعليق جزء منه، ليكون ربما عبرة لكل من تســول له نفسه الإضراب عن العمل مرة أخرى!

ففــي تاريخ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2011 دعا نائب رئيس الوزراء محمد بن مبارك آل خليفة اللجنــة المكلفة بالنظر في قضية المفصولين، ورفع تقرير حول مدى تعاون الشركات في تنفيذ التوجيهات خلال أسبوعين.

يأتي ذلك، بعد وعود من الملك في خطابه أواخر شهر رمضان بحل الموضوع، دون أن تكون هناك

أية نتيجة.

وكانت غرفة تجارة وصناعة البحرين قد ناشــدت بدورها كل الشركات التجارية والصناعية بصفة عامة والشركات الكبرى بصفة خاصة، تنفيذ التوجيهات الملكية والحكومية بإعادة العمال المسرحين، في 14 ســبتمبر/أيلول 2011، رغم أنها هي أيضا قامت بفصل مجموعة من الموظفين ولم تقم بإرجاعهم إلا لاحقا.

وكان وزير العمل جميل حميدان قد قال لصحيفة «الوسط» البحرينية بتاريخ 11 سبتمبر/أيلول 2011 إنه وجّه خطابات عاجلة إلى الشركات المعنية لحثها على سرعة اســتكمال الاستجابة للتوجيهات الملكية الســامية وإعادة المفصولين والموقوفين المعلقة أوضاعهم إلى أعمالهم، ممن ثبت عدم قانونية فصلهم.

ونهاية ديسمبر/كانون الأول 2011، ذكرت وكالة «بنا» أن لجنة متابعة تنفيذ توصيات تقرير بسيوني أعلنت أن «خطوات جادة ستتخذ في الفترة القريبة المقبلة تجاه إعادة المفصولين في القطاع الخاص والطلبة، بما تتمنى معه اللجنة من القطاع الخاص التجاوب مع هذه التوجيهات وإعادة كافة المفصولين في القطاعين لوظائفهم الأصلية»، وذلك بعد أن أوصى تقرير بسيوني بإعادة جميع المفصولين، ممن لم تحل قضاياهم إلى النيابة العامة.

وفي خطوة متأخرة، أصدر وزير العمل في 17 مارس/آذار 2012 القرار رقم (16) لسنة 2012، والقاضي بتشكيل لجنة لمتابعة قضايا العمالة الوطنية المسرحة على خلفية الأحداث الأخيرة.

التصريحات الكاذبة

وفي ديســمبر/كانون الأول 2011 رفض المفصولون الأرقام التي صرحت بها وزارة العمل وأكدت خلالها أنه تم إرجاع آلاف المفصولين إلى أعمالهم، معتبرين أن هذه الأرقام «غير حقيقية».

وصدر بيان عن وزارة العمل بتاريخ 2 فبراير/شباط 2012 قال إن «937 مفصولاً عادوا إلى أعمالهم حتى الآن بصورة فعلية وانتظموا فيها، وأن العدد المتبقي هو 179»، في حين أكد الاتحاد أن العدد الفعلي هو 1674 مفصولا متبقيا.

وتابعت الحكومة تخبطها في ملف المفصولين وأعلنت بداية فبراير/شباط 2012 أنها «أنجزت ملــف المفصولين من القطاع الخاص بعودة غالبية المفصولين منه إلى أعمالهم، وذلك مع اقتراب

مرور عام على الاضطرابات التي شهدها الشارع البحريني» رغم أن العدد الذي لم يرجع من المفصولين لا زال هو العدد الأكبر في ذلك الوقت.

وقالت مصادر نقابية في الشهر ذاته إن عدد المرجوعين إلى أعمالهم منذ صدور تقرير بسيوني حتى ذلك الوقت هو حوالي ثلث المفصولين فقط.

وبعد ثلاثة أيام فقط من قرار وزير العمل تشكيل لجنة لمتابعة قضايا المسرحين في 17 مارس/ آذار 2012، نشرت «وكالة أنباء البحرين» تقريراً للحكومة يؤكد معالجة 97 % من حالات المفصولين بشكل نهائي!

وأصرّت الحكومة بلسان المتحدثة باسمها سميرة رجب على إعلاناتها المتكررة بأنها «اتخذت الإجراءات اللازمة كافة لإعادة جميع المفصولين عن العمل من القطاعين العام والخاص. ونقلت وكالة الأنباء البحرينية عن رجب قولها، في معرض رد الحكومة على التقرير الصادر عن وزارة العمل الأمريكية بشأن اتفاقية التجارة الحرة وتوصياته، إن «حكومة مملكة البحرين تقدمت بتقرير مفصل في هذا الأمر إلى منظمة العمل الدولية منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2011».

التسويات

وفي تاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول 2011 صرح رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد زايد الزايد أن نائب رئيس الوزراء خالد بن عبدالله آل خليفة، أصدر تعميماً ملزماً لجميع الجهات الحكومية الخاضعة لديوان الخدمة المدنية بإعادة جميع الموظفين الذين تم فصلهم بقرارات تأديبية على خلفية الأحداث الأخيرة، وعددهم 180 موظفاً، بإعادتهم إلى الخدمة اعتباراً من 1 يناير/ كانون الثاني 2012.

وفي 13 يناير/كانون الثاني قال رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات البحرينية (بتلكو) حمد بن عبدالله آل خليفة، في بيان، إن الشركة ستعيد توظيف عمال كانت فصلتهم خلال إضرابات عن العمل مرتبطة بالاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية لتصبح ثاني شركة في يومين تتخذ هذه الخطوة.

وبحسب بعض الصحف، فإن اللجنة التابعة لوزارة العمل البحرينية «مارست «ضغوطاً» على الشركة بعد أن وجدت مراجعة للوزارة أن 102 من 172 عاملا في «بتلكو» فقدوا وظائفهم، وفصلوا بطريقة غير قانونية».

وفي يناير/كانون الثاني 2012، يستدعى عشرات المفصولين في القطاع الخاص وتعرض عليهم تعهدات مخالفة للدستور والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، وعلى رأسها العهدين الدوليين وتوصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق، ليتأخر الحل أيضا وأيضا.

وفي فبراير/شباط 2012 هددت الوزارة باللجوء إلى القضاء لحل قضايا بقية المفصولين، بدلا من إجبار الشركات على إعادتهم التزاما بكل تعهدات الحكومة.

وفي 23 مارس/آذار 2012 قال رئيس جامعة البحرين إبراهيم جناحي إن «جميع المفصولين من أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية من دون استثناء أعيدوا لوظائفهم».

وعمدت وزارة العمل في 21 مارس/آذار إلى الاتصال بعدد من الصحافيين المفصولين لعرض وظائف بديلة عليهم.

وفي الشهر ذاته، وقع وزير العمل البحريني جميل حميدان ورئيس «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين» سلمان المحفوظ ونائب رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين عثمان شريف، على اتفاقية تقر فيها الأطراف كافة بحصول تقدم واضح في مسألة إعادة العمال المفصولين إلى أعمالهم، والاتفاق على الخطوات الإضافية المتفق عليها لحل المسائل المتبقية في قضية العمال.

وأقرت هذه الاتفاقية، التي جاءت برعاية منظمة العمل الدولية، بصيغة عودة المفصولين إلى أعمالهم، والتي قبلتها جميع الأطراف في ذلك الوقت، إلا أن بعض الشركات وعلى رأسها «ألبا» نقضت ما جاء في بعض بنود الاتفاقية لاحقا، ثم عدلت عنها كليا، ما تسبب في رفض كثير من المفصولين في ألبا العودة للعمل.

استمرار ملف المفصولين حتى اليوم

وفي تقرير نشرته «مرآة البحرين» في 10 مايو/أيار 2012 وأوردت فيه أحدث الإحصائيات حول أعداد المفصولين، فإن «الوزارات الحكومية نفسها لا تزال تفصل 66 موظفا وتوقف 50 آخرين، بينما فصل من القطاع العسكري 25 عسكريا ولا يزال 38 آخرون موقوفين. وأضاف التقرير أن الجهات شبه الحكومية لا تزال تفصل 44 وتوقف 2، في حين لا زال هناك 299 مفصول في الشركات الكبرى، و473 مفصولاً في بقية الشركات، أهمها شركة يوسكو وهي إحدى فروع شركة فولاذ، وشركة السيارات الأوروبية، وقد أنهت الشركتان خدمات عدد كبير من الموظفين «من

الطائفة الشيعية» العام الماضي، ورفضت إرجاعهم بدعوى أن فصلهم ليس له علاقة بالأزمة، بل بركود السوق أولأسباب مالية.

ونشرت «مرآة البحرين» تقريراً خلال مايو/أيار 2012 روت فيه «حكاية التدوير والمدراء الطائفيين في «غوانتو ألبا»[5]، كنقل سكرتيرة مفصولة إلى عاملة في مطعم، وأظهر التقرير أن من لم يشملهم «التدوير» لا زالوا في منازلهم في انتظار الدور.

وإلى جانب اضطهاد العمال المفصولين طالت النكايات السياسية مواقع بلديّة، فقد نقلت صحيفة «الوسط» في 26 يونيو عن أعضاء بلديين وفاقيين قولهم إن قرار إقالتهم من مواقعهم هو «قرار سياسي تم بإيعاز من وزير البلديات والتخطيط العمراني جمعة الكعبي».

وفي 24 يوليو/تموز 2012 نظم المفصولون، الذين وقعوا على عقود التسوية مع «ألبا»، اعتصاماً في بهو وزارة العمل للمطالبة بالنظر في استمرار قطع الشركة لرواتبهم لأكثر من خمسة شهور، لرفضهم التدوير الوظيفي، بالرغم من توقيعهم على تسويات العودة إلى العمل التي تنص على دفع الأجور بعد توقيعها مباشرة.

وفي 27 أغسطس/آب دعا موظفو «ألبا» الذين باتوا في عداد «الموقوفين»، بعد رفضهم الرجوع إلى غير وظائفهم، دعوا وزير العمل إلى إماطة اللثام عن نتائج تقارير اللجان المتكررة التي شكّلها لمتابعة قضيتهم، وخصوصا آخر لجنة برئاسة المستشار «توفيق الرياش»، وكذلك تطورات الاجتماع المدرج بين وكيل الوزارة «صباح الدوسري» مع رئيس مجلس إدارة «ألبا».

وقد طالب المفصولون الـ48 من شركة ألمنيوم البحرين «ألبا» بتاريخ 11 سبتمبر/أيلول 2012، في بيان عقب اعتصامهم أمام وزارة العمل، المدير التنفيذي للشركة ورئيس اللجنة الثلاثية ممثل الحكومة في وزارة العمل بتحمل مسئولية المماطلة في عدم إرجاعهم إلى أعمالهم، مشيرين إلى أن الشركة لم تتصل بـ11 مفصولا وأجرت 48 تسوية بالاكراه.

وحاولت «ألبا» خلال أكتوبر/تشرين الأول 2012 فرض «تسوية» جديدة على من تبقى من العمال المفصولين من الشركة بعد أحداث 14 فبراير/شباط 2011، تقضي بأن «للطرف الأول (الشركة) ووفقاً لمقتضيات العمل والظروف المستجدة، الحق في تعيين العامل في أية وظيفة في الشركة تتناسب وحاجيات ومتطلبات العمل».

ورفض عمّال «ألبا» المفصولين، خلال اعتصام نفذوه في الشهر ذاته بوزارة العمل، شروط «التسوية» الجديدة التي وصفوها بالمجحفة، واعتبروا أن الهدف منها «إذلال المفصولين وإهدار كرامتهم».

وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول أعلن «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين» أن «الوفد الحكومي المشارك في أعمال الدورة 316 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في جنيف، رفض التوقيع على اتفاق جديد لإنهاء أزمة العمال المفصولين على خلفية الأحداث الأخيرة».

ولاحقا، اعتبر الاتحاد أن متابعة ملف المفصولين من قبل وزارة العمل قد توقفت بشكل رسمي، منتقدا ذلك بحدة.

وفي ديسمبر/كانون الأول، رفض مفصولو ألبا في بيان «اختزال مشكلتهم في مجرد أعداد العائدين وغير العائدين إلى أعمالهم، مطالبين بإعادتهم إلى أعمالهم أيا كان عددهم وإنصافهم».

وإلى هـذا اليوم، لا زالت شركة «ألبا» تقوم بفصل وإيقاف المزيد من الموظفين الذين أعيدوا إلى العمل، باختلاق حجج وذرائع مختلفة.

البنعلي: عدو العمال

وبشـكل مثير، برز رئيس نقابة شركة ألمنيوم البحرين «ألبا» كجهة متشددة للحكومة في ملف المفصولين، ثم عاد واعتبر أنه له ولنقابته الفضل في إرجاع جزء كبير منهم خلال العام الماضي.

وفي 5 يونيو/حزيران 2012 قالت مصادر عمالية في «ألبا» إن محاولات البنعلي في الحصول على تفويض من الجمعية العمومية للنقابة، للانفصال عن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين باءت جميعها بالفشل.

وهدد البنعلي في تصريح صحافي بتاريخ 7 يونيو/حزيران «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين» في حال لم «يسع إلى إعادة هيكلته وتصحيح المسار»، هدد بأن النقابات الأخرى ومن بينها نقابة «ألبا» ستعمد إلى إقامة اتحاد نقابي آخر يكون بعيداً عن التجاذبات السياسية التي تسيطر على الاتحاد الحالي» على حد تعبيره.

من جهتهم، قال عمال «ألبا» في بيان أصدروه في 9 يونيو/حزيران إنهم فوجئوا بما أعلنه البنعلي

من أنهم فوضوه باتخاذ القرار المناسب بشأن الانسحاب من الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، واصفين ذلك بالادعاء الباطل الذي لا تسنده الوقائع التي تجاهلها رئيس النقابة عمدا. وأوضح البيان «أن الوقائع التي يثبتها الأعضاء وتثبتها الصور بأن الأعضاء حضروا الجمعية العمومية بتاريخ 30-5-2012، وبرغم الترهيب والتخويف الذي مورس ضدهم واستبعاد العديد منهم بوجود قوات الأمن من خلال نقطة تفتيش، إلا أنهم تواجدوا بكثافة في نادي الشركة «مقر الاجتماع».

كما طالبوا في بيان بتاريخ 11 يونيو/حزيران إدارة الشركة بأن «تبقى محايدة إزاءها وأن لا تعاقب العمال بسبب ممارساتهم النقابية لأن هذه المعاقبة مجرمة قانونا بحكم قانون النقابات».

وفي اليوم التالي، قال مصدر في نقابة «ألبا» لصحيفة «الأيام» إن النقابة انسحبت رسمياً من «الاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين بعد قرار اتخذ بالإجماع»، لافتا إلى أن النقابة «ستتعاون مع نقابات أخرى لتشكيل اتحاد جديد يمثّل عمّال البحرين».

في سياق آخر، تلقى البنعلي صفعة قوية من «المنبر الديمقراطي التقدمي» الذي اعتبر، في بيان بتاريخ 2 يوليو/تموز، أن البنعلي «يقود مشروعاً حكومياً لشق الاتحاد العام لعمال البحرين، ولتفتيت الوحدة العمالية والنقابية يقدم خدمة مجانية لضرب الوحدة العمالية وتعزيز توجهات الطأفنة والتشطير».

وبتوجيه من البنعلي ومحاولة منه لترهيب العمال، استدعت إدارة «ألبا» بتاريخ 17 يوليو/تموز 2012 بعض العمال وأنبتهم لتوقيعهم على طلب عقد جمعية تدين رئيس النقابة، ووجهت إليهم تهمة مختلقة، إلا أن الادارة لم تستطع إيجاد أية إشكالية قانونية على هذا التحرك.

1. http://urlmin.com/j2k
2. http://urlmin.com/j2l
3. http://urlmin.com/j2m
4. http://urlmin.com/j2n
5. http://urlmin.com/j2o

حصاد الاعتقالات والمداهمات والمحاكمات السياسية في 2012

حصد العام 2012 حوالي 1866 معتقلا بينهم 379 طفلا، كما حصدت 1323 مداهمة للمنازل، وكما هائلا من الإدانات السياسية بحق ناشطين ومحتجين، وذلك بحسب إحصاءات أصدرتها جمعية الوفاق الوطني، كبرى القوى السياسية المعارضة.

واعتقل خلال عام 2012 أبرز نشطاء حقوق الإنسان وعلى رأسهم نبيل رجب ويوسف المحافظة وزينب الخواجة، وفي حين أفرج عن الأخيرين يقضي رجب حكما بالسجن 3 سنوات.

واعتقل عدد من النساء خلال العام الماضي ولا زالت إحداهن تقبع في السجن وهي الممرضة حليمة الصباغ. وأعيد خلال العام المنصرم اعتقال عدد من الأطباء بسبب قيامهم بمعالجة جرحى التظاهرات في شهري فبراير ومارس 2011 و احتجاجهم على منع النظام لسيارات الاسعاف والمستشفيات من إسعاف الجرحى، حيث تم مداهمة منازلهم فجراً واقتيدوا للسجن بعد حكم بات صدر في حقهم من محكمة التمييز.

واعتقل خلال عام 2012 أكثر من 1866 مواطناً بحرينياً بسبب تعبيرهم عن رأيهم السياسي والخروج في مظاهرات معارضة للنظام، أو الاشتراك في بعض الأنشطة الاحتجاجية، وشملت الاعتقالات مصورين وناشطين في مختلف المجالات، بينما يقبع في السجن مئات غيرهم منذ عام 2011، فيما كان عدد الأطفال المعتقلين 379 طفلا، وتجاوز عدد المداهمات الليلية لبيوت المواطنين 1323 مداهمة تم خلالها ترويع المواطنين.

وقام النظام باستهداف العمل السياسي بشكل ممنهج عبر ملاحقة المشتغلين به واستدعائهم للتحقيق وتعريضهم للتهديد والوعيد والتلويح بالمقاضاة، ومن أبرز من استدعي للتحقيق العام الماضي أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان ومعاونه خليل المرزوق، والقيادي في جمعية العمل

كان عدد الأطفال المعتقلين 379 طفلا، وتجاوز عدد المداهمات الليلية لبيوت المواطنين 1323 مداهمة تم خلالها ترويع المواطنين.

الإسلامي هشام الصباغ، في حين تم اعتقال نائب رئيس جمعية الإخاء يوسف قدرت.

وفوق اعتقال الناشـطين من سياسيين وحقوقيين ومحامين، واستدعاء بعضهم للتحقيق، تعرض بعضهم إلى محاولات تشويه السمعة واستهدفوا في حياتهم الاجتماعية.

واستمر النظام في إصدار الأحكام السياسية الانتقامية من المعتقلين وخاصة الشخصيات السياسية والحقوقية حيث تم محاكمة المئات في محاكم سياسية وصدرت بحقهم أحكام قاسية بينها أحكام بالإعدام والمؤبد وسنوات السجن الطويلة، وبلغ عدد سنوات الإدانات للمواطنين أكثر من 600 سنة حكما بالسجن، بحسب إحصاءات الوفاق.

كما أيدت المحاكم المدنية الكثير من الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسـكرية في 2011 بحق مواطنين، في قضايا ملفقة مثل قضية «شـباب المنامة» و»خطف رجال الشرطة» و»الاعتداء على آسيويين» وغيرها.

حصاد الشهداء في 2012

سقط عشرات الشهداء في البحرين خلال عام 2012 جراء عمليات القمع والعقاب الجماعي والتعذيب وأنواع الانتهاكات الأخرى، وقد استشهد 47 منهم متأثرين باستنشاق الغاز المسيل للدموع، الذي ثبت أن تركيبته سامة وقاتلة، في حين تقوم قوات المرتزقة باستعمالها في المناطق السكنية المكتظة، فضلا عن إلقائها داخل البيوت في حادثة تكررت عشرات المرات، اضطرت عائلة في إحداها إلى الفرار سريعا خارج المنزل بعد أن ملأ الغاز كل ركن فيه.

وعلى صعيد القتل المتعمد بالاعتداء البدني أوالتعذيب أو إطلاق الرصاص الحي أو رصاص الشوزن الانشطاري أو منع العلاج، فقد سقط 12 شهيدا، ليصل عدد شهداء ثورة 14 فبراير إلى 118 شهيدا.

الشهيد يوسف موالي

خرج الشهيد يوسف موالي (24 عاما) من منزله في 11 يناير/كانون الثاني ولم يعد إلا وهو جثة هامدة. نشر خبر اختفائه في صحيفة الوسط، وأنكر مركز شرطة سماهيج اعتقاله في البداية، ثم أقر أحد الضباط بأنه معتقل لدى التحقيقات الجنائية، التي وعدت والده لاحقا بتسليمه بعد يوم، لكنها في اليوم اللاحق أنكرت وجوده لديها. وفي 13 يناير/كانون الثاني عثر على جثة يوسف مرمية على صخور ساحل جزر أمواج [1]، وادعى تقرير الطبيب الشرعي بأنه مات غرقا، لكن طبيبة شرعية تركية أكدت أنه تعرض للتعذيب الشديد حتى الموت، كما أن جثته لم تنتفخ أو تتحلل بسبب الماء، وكانت آثار التعذيب واضحة [2] على جسده، وفي رقبته جرح غائر، ورفضت العائلة تسلم الجثة بهذا التقرير ما أدى إلى تأجيل التشييع حوالي أسبوع، وحدثت مصادمات كبيرة في مقبرة المحرق خلال مسيرة تشييعه، اعتقل على إثرها نائب رئيس جمعية الإخاء الوطني يوسف قدرت.

الشهيد ياسين العصفور

في 30 ديسمبر/كانون الأول 2011، فتح الطفل ياسين جاسم العصفور [3] (14عاما) المصاب بضيق التنفس الحاد (الربو)، باب صالة منزلهم في «المعامير»، لتلفحه هبّة من الغازات السامة التي أطلقتها المرتزقة قرب المنزل. تعرض ياسين للاختناق وبدأ يتقيأ، وتدهورت حالته ما استدعى نقله لمستشفى السلمانية، حيث أدخل إلى العناية القصوى للأطفال بعد أن اتضح إصابته بالتهاب رئويّ حاد وفشل رئوي وانتكاسة عنيفة، وقد اضطر الأطباء لوضعه على جهاز التنفس الصناعي حتى قضى نحبه في 20 يناير/كانون الثاني 2012. ولم يمهل مرتزقة النظام أهل الشهيد والجماهير التي حضرت على عجل لمواراة ياسين الثرى، فقمعوا من توجه للتشييع، كما قمعوا مسيرة ختام عزائه. يذكر أن ياسين كان قد اتصل بإذاعة البحرين يناشد الملك أن ينظر في حالته الصحية المزرية [4]، والتي تفاقم منها غازات المصانع التي تلوث هواء قريته «المعامير»، غير أن الملك استجاب له بطريقته الخاصة، بعد 3 أعوام من تلك المناشدة.

الشهيد محمد إبراهيم يعقوب

كان الشهيد محمد إبراهيم يعقوب [5] في سيارة صاحبه يشاهد احتجاجا سياسيا ينظم في الساحة المقاربة لمركز شرطة سترة، في 25 يناير/كانون الثاني، وفجأة اصطدمت مركبة أمن بسيارتهما أكثر من مرة، فترجل الشهيد وأخذ يجري، محاولا إبعاد الخطر عن ثلاث نسوة كن يمشين في الساحة نفسها، في حين كانت أكثر من مركبة شرطة تلاحقه، حتى حاصروه واعتقلوه، ثم أخذوه إلى ساحة قريبة، وألقوه على ظهره، واجتمع عليه أكثر من 25 مرتزقا يركلونه في بطنه بأحذيتهم، ثم نقلوه إلى مستشفى السلمانية وهو يئن من الوجع، حيث لقي حتفه هناك، بعد إهمال متعمد من الأطباء لحالته التي كانت تستدعي نقل دم بشكل عاجل. وبينما ادعى تقرير الطبيب الشرعي بأن وفاته ناتجة عن مضاعفات مرض السكلر، كشفت «مرآة البحرين» [6] نتائج التحليلات التي أجريت له في مستشفى السلمانية، والتي أثبتت أنه كان يعاني من نزيف داخلي جراء الاعتداء عليه. وما إن انتهت جنازة الشهيد يعقوب حتى اندلعت مواجهات حادة بين المشيعين وقوات الأمن، وقالت «رويترز» إن مقتل يعقوب زاد فتيل الاحتجاجات اشتعالا، ونقلت عن المتحدث باسم الحكومة ادعاءه أن هناك تحقيقا سيجري في القضية، لم يصدر عن نتيجته أي بيان من النيابة العامة حتى اليوم.

الشهيد عباس الشيخ

زف ائتلاف 14 فبراير نبأ استشهاد عباس الشيخ [7] (25 عاما) الذي قال إنه «أحد قيادييه الميدانيين»، وذلك في 25 يناير/كانون الثاني 2012. وقضى الشيخ نحبه إثر المضاعفات الخطيرة التي ألمّت بهِ نتيجة إصابتهِ برصاص الشوزن والرصاص المطاطي، واستنشاقهِ المتكرر للغازات

السامّة، وقد أُدخل المستشفى قبل شهرين إلى أنْ قضى شهيداً. ظلّ الشيخ يعاني من طلقات الشوزن المستقرة في جسمه وتحاشى الذهاب إلى المستشفى خشية القبض عليه، كما تعرض قبل شهرين من وفاته لقنبلة صوتية مباشرة في الظهر من مسافة قريبة جدا، وساءت حالته بشكل ملحوظ بعد أن تعرض لاستنشاق للغاز المسيل للدموع فدخل على إثرها المستشفى، حيث تبين أن مناعته ضعيفة وأنه مصاب بسرطان الدم، وأدخل العناية القصوى واستشهد بعد ثلاثة أسابيع من المعاناة. وعباس الشيخ هو من قاد نشاطات التيار الشبابي في منطقة «الديه» وغيرها، ومثل الكثير من الناشطين لم يكن الشيخ ينمر في منزله منذ اندلاع الثورة، حيث خاض كل المواجهات، كما نهض بعبء فعالية تقرير المصير في عدد من المناطق.

الشهيد منتظر سعيد فخر

في 24 يناير/كانون الثاني قضى الشهيد منتظر سعيد فخر (36 عاما) تحت تعذيب المرتزقة بعد ساعات من اصطدام مركبتهم بسيارته في منطقة «الديه»، ونشر ناشطون صوراً للشهيد منتظر فخر وهو مقيد لدى اعتقاله من قبل قوات المرتزقة، ما يفند رواية وزارة الداخلية التي عزت الوفاة إلى حادث اصطدام عادي مع عدد من دوريات الشرطة، حيث قام المرتزقة بعد الاصطدام بسيارته، بإرغامه بالقوة على النزول منها وقاموا بضربه ضرباً مبرحاً ثم اقتادوه مكبلاً إلى السجن، ليخرج جثة هامدة. وقد شوهد أثر حذاء على وجه فخر [8]، ما يؤكد أنه تعرض للدوس من المرتزقة، كما شوهدت كدمات زرقاء وخضراء على جسده، وآثار على معصمه وذراعه وصدره، نتيجة الضرب والركل الذي تعرض له. وقد نعت الوفاق الشهيد فخر، كما نعاه الائتلاف وبقية الحركات السياسية، ولم تكد مراسم تشييع الشهيد تنتهي حتى انطلقت تظاهرة نحو دوار اللؤلؤة، لتنتهي بمواجهات عنيفة، ورغم إخطار النيابة العامة بتفاصيل الوفاة حسب ادعاء وزارة الداخلية، إلا أنها لم تصدر أي بيان ولم تقل إنها ستجري تحقيقا في الحادثة، واكتفت كالعادة برواية الداخلية.

الشهيد حسين البقالي

استشهد الشاب حسين البقالي (19 عاما) في 17 فبراير/شباط 2012، متأثراً بالحروق البليغة التي استباحت جسده التواق للحرية، فيما كان مشاركاً في تنفيذ فعالية حداد السماء أواخر يناير/ كانون الثاني 2012، وقالت الوفاق إن البقالي نموذج لمن يخشون الذهاب للمستشفيات خوفاً من الملاحقات والاعتقال بسبب الإصابة. وبحسب ناشطين فإن حالة البقالي لم تستأ إلا بعد نقله إلى مستشفى السلمانية لإجراء عملية ترقيع، متهمين الأطباء هناك بتخدير الشهيد بجرعة قوية ومضاعفة دخل على إثرها في غيبوبة دامت ما يقارب الشهر، كما أنه بحسب الناشطين قد حقن ببعض الأدوية التي أدت إلى إصابته بجرثومة في الدم، ومن ثم استشهاده. وفي «جدحفص»،

سقط عشرات الشهداء في البحرين خلال عام 2012 جراء عمليات القمع والعقاب الجماعي والتعذيب وأنواع الانتهاكات الأخرى

مسقط رأس الشهيد، شيع البقالي إلى مثواه الأخير بحضور حاشد من الرجال والنساء، رغم إغلاق جميع المنافذ المؤدية إلى المنطقة، ورغم وقوف المدرعات متأهبة للهجوم على المشـيعين عند دوار القدم[9]، في أجواء مليئة بالتوجس والحزن والظلام، ووسط شعارات غاضبة مطالبة بإسقاط النظام، لينتهي الأمر بتقدم المشيعين إلى الشارع العام وتعرضهم لوابل من الرصاص وقنابل الغاز فضلا عن استخدام مدرعات الماء ضدهم لأول مرة، وبقيت المواجهات بين الطرفين ملتهبة حتى وقت متأخر من الليل، كما تم اعتقال عدد كبير من المتظاهرين بوحشية بعد إشباعهم ضرباً في الشوارع وداخل البيوت، زعمت وزارة الداخلية في بيان أن الشهيد البقالي أضرم النار بنفسه بقصد الانتحار.

الشهيد فاضل العبيدي

كان الشـهيد فاضل العبيدي (22 عاما) حاضرا في الشارع الرئيسي بمنطقة الدراز خلال مسيرة سلمية في 1 مارس/آذار 2012، واتجهت المسيرة الليلية إلى الشارع العام، حيث قُمعت بعنف، لتدخل قوات المرتزقة إلى الدراز مهاجمة الشباب من عدة جهات، وتقوم بإطلاق النار عليهم

بشكل متتالي ومباشرة تجاه أجسادهم، وكان العبيدي قريبا جداً حيث أصيب بطلقة مباشرة في الرأس، سقط إثرها على الأرض، ليتلقى ضربات المرتزقة بالهراوات على رأسه بكل قسوة، وقام رفاق الشـهيد بالهجوم على المرتزقة بقوة، وتخليصه من بين أيديهم بعد أن تأكدوا أن فاضل لا زال حيا. وحمل فاضل إلى المستشفى الدولي وهو فاقد الوعي وينزف بشدة، وقد غرقت ملابسه بالدم حتى حذائه، ثم قضى في غرفة العناية القصوى بالمستشفى بعد 9 أيام، ارتفعت فيها أكف المواطنين في كل البحرين بالدعاء له في أمسيات خاصة، واستشهد فاضل في 9 مارس/آذار 2012 [10]، وهو اليوم ذاته الذي شهد أكبر مسيرة في تاريخ البحرين بدعوة من الشيخ عيسى قاسم، وقد رفعت في المسيرة صور الشهيد ولبس بعض المتظاهرين قمصان عليها صوره. وكان دور الشهيد فاضل العبيدي قوياً ومؤثراً في ميدان المواجهة، وقد كان يرى أن المرتزقة تجاوزوا جميع الخطوط الحمراء، ولا بد من ردعهم، وقد سقط شهيدا وهو يحاول أن يصد هجوم المرتزقة على قريته برميهم بالحجارة، ورغم أن وزارة الداخلية ادعت أنها سـتحقق في تفاصيل الوفاة إلا أنها لم تصدر أي بيان حول نتائج هذا التحقيق المزعوم حتى اليوم.

الشهيد أحمد إسماعيل

استشهد المصور الشاب أحمد إسماعيل (22 عاما) من منطقة سلماباد، في 31 مارس/آذار 2012، بعد أن أصيب برصاص حي أطلق عليه من سيارة مدنية، خلال مشـاركته في تظاهرة بنفس المنطقة. واغتال النظام إسماعيل أثناء قيامه بتصوير الاحتجاجات وعمليات القمع [11]، وقد اعترفت الداخلية أن سبب وفاته عائد إلى «طلق ناري مفرد» واعتبرتها جريمة قتل، وذلك بناء على تقرير الطبيب الشرعي، إلا أن شهادة الوفاة الرسمية سجل فيها بداية أنه توفي بسبب جرح غائر دون أن يذكر الطلق الناري. وكانت سـيارة «لاندكروزر» مدنية قد أطلقت النار على متظاهري «سلماباد» في حين صوبت رصاصة عن طريق موجه ضوئي «ليزر» على الشهيد وأصابته قرب خاصرته، فقام بالركض إلى داخل قرية سلماباد ثم سقط. ونقل إسماعيل إلى المستشـفى الدولي بعد أن أظهرت صور جسـمه ممددا ودون حراك في محاولة لإسعافه بأحد البيوت، ولكن الرصاصة مزقت أحشاء بطنه وتسببت له بنزيف حاد جداً، أدى إلى وفاته. وقالت أخت الشهيد إسماعيل إن المخابرات ضحكت على عائلته وهم يبكونه في المستشفى متهمـة النيابة العامة بتجاوز الحقيقة في بيانها عن الحادثة، بينـما أكد المحامي محمد التاجر أن 5 تقدموا للشهادة على حادثة قتل الشهيد إسماعيل إلا أنهم اعتقلوا وتعرضوا للتعذيب والتهديد باغتصاب أهاليهم. ورفضت عائلة الشهيد اسـتلام جثته قبل مطابقة تقرير الطبيب الشرعي بشـهادة الوفاة، ولاحقا رضخت السلطة لشروط عائلة «إسـماعيل» وضمّنت شهادة الوفاة «الرصاص الحي» سـبباً لشهادته. وشيع عشرات الآلاف الشـهيد إسماعيل بعد أسبوعين من وفاته، وحدثت مواجهات شديدة في أعقاب التشييع استخدمت فيها المدرعات. واعتبرت

«لجنة حماية الصحفيين» الدولية، الشهيد إسماعيل «مواطنا صحفيا» وأبّنته في بيان خاص، وكان إسماعيل أحد أهم مصوري الثورة في البحرين [12] وقد تعاون في عمله مع مركز البحرين لحقوق الإنسان كما قدم بعض تسجيلاته إلى لجنة تقصي الحقائق، ولا يزال والد الشهيد إسماعيل يحمل كاميرته وقناعا عليه صورته في كل فعالية، متابعا عمل ابنه الشهيد ومذكرا بظلامته، ولم تصدر النيابــة العامة حتى اليوم أي بيان بخصــوص نتيجة التحقيق التي قالت إنها تجريه حول مقتل إسماعيل.

الشهيد صلاح حبيب

استشــهد الشاب صلاح حبيب (37 عاما) بينما كانت قوات المرتزقة تلاحق مجموعة من المتظاهرين في قرية (أبو صيبع) بتاريخ 20 أبريل/نيسان، وذلك بعد أن تم قمع المسيرة الحاشدة التي نظمت في شارع البديع مندددة بإقامة سباق الفورمولا. وأطلق المرتزقة على الشهيد ورفاقه رصاص الشوزن [13] ومسيلات الدموع بينما كانوا يفرون منهم، ما استدعى أن يقفزوا إلى إحدى المزارع التي كانت مجموعة أخرى من المرتزقة تعســكر فيها في كمين غادر اعتقل فيه بعض الشباب وتعرضوا لاعتداءات وحشية، ورغم أن الشهيد حبيب حاول الفرار إلا أن أثره قد انقطع عن بقية أصحابه ولم يعلم ما جرى له إلا بعد أن عثر على جثته في فوق مجمع سكني في اليوم اللاحق، وأعلنت جمعية الوفاق استشهاد صلاح حبيب، في وقت أكد فيه ائتلاف 14 فبراير أنه أحد قادته الميدانيين. وفي حين قال تقرير الطبيب الشرعي بأن وفاة حبيب كانت بسبب إصابتين ناريتين حديثتين، قال استشــاري جراحة المخ والأعصاب الدكتور طه الدرازي إن جثة الشهيد تعرضت لتعذيب ورضوض وكسور كبيرة [14]، موضحاً أن المكان التي وجدت به الجثة لا يمكن للشــهيد الصعود إليه بســبب إصاباته، ورغم أن الداخلية قد زعمت بأن النيابة العامة تجري تحقيقا في «شبهة جنائية» بوفاة صلاح حبيب، إلا أن حال هذا التحقيق لم يختلف عن سواه، ولم تظهر نتيجته حتى اليوم، وقد تحفظت الداخلية على جثة الشهيد حتى انتهاء سباق الفورمولا، وانتهت مســيرة تشييعه ومسيرة ختام عزائه في «البلاد القديم» بمواجهات شديدة بين المشيعين الغاضبين وقوات المرتزقة. والشهيد حبيب مناضل في الساحات منذ انتفاضة التسعينيات، كما أن له مواقف مشــهودة في ثورة 14 فبراير حيث كان أحد من فتح صدره لرصاص الجيش في 16 مارس/آذار 2011، مع بداية فترة الطوارئ.

الشهيد حسام الحداد

قتل الطفل حسام الحداد (16 عاما) بتاريخ 17 أغسطس/آب 2012 في مدينة المحرق بينما كان متوجها لشراء وجبة طعام حين كانت المنطقة تشهد مناوشات أمنية، وفي تلك الأثناء لاحقته مجموعة من قوات الأمن وتعرض للضرب ثم نقل على إثر ذلك للمستشفى ولم يسمح لأهله

بزيارته لحين وصول نبأ وفاته. وأصيب الحداد بإصابة خطيرة برصاص الشـوزن الانشطاري [15]، وقد شـوهد وهو مغطى بدمائه، بينما كانت مجموعة من المدنيين تقوم بركله في أنحاء متفرقة من جسمه. وقد أعلنت جمعية الوفاق الحداد على الشهيد الذي توفي ليلة عيد الفطر، وقد أغلقت مجالس التهنئة بالعيد في كافة أرجاَء البلاد كما اندلعت احتجاجات واسـعة في كثير من المناطق والقرى فور إعلان نبأ وفاته، وخرجت في بعض المناطق مسيرات شموع حزينة تنعى الشـهيد، في الوقت الذي أغلقت فيه قوى الأمن عدة شـوارع في المحرق ونصبت نقاط تفتيش فيها. وشارك العديد من المواطنين من الطائفتين في عزاء الشهيد الحداد بالمحرق، في حين قمعت قوات المرتزقة مسـيرة تشييعه وختام عزائه في شوراع المحرق الرئيسية، كما حاصرت بأعداد كبيرة المأتم الذي يقام فيه عزاء الشـهيد، وقد أيدت النيابة العامة رواية وزارة الداخلية حول الحادثة واعتبرت ما قام به عنصر الأمن في قتله الحداد «دفاعا عن النفس»، مغلقة بذلك ملف التحقيق في القضية، وعبرت بريطانيا عن الأسى لوفاة الحداد في تقريرها الدوري عن حقوق الإنسان.

الشهيد محمد مشيمع

التحق المعتقل محمد مشـيمع (24 عاما) بركب الشهداء في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2012، بعد أكثر من عام من الإهمال الطبي الذي عاملته به إدارة السجون ووزارة الصحة والنيابة العامة، وكان الشهيد مشيمع يعاني من «سكلر حاد – فقر الدم المنجلي» إلا أن الداخلية لم تسمح له بالعلاج اللازم رغم العديد من المناشدات. ونقل شهود أن مشيمع قضى ليلته الأخيرة في مستشفى السـلمانية [16] تحت حراسة شـديدة وهو يصرخ ويئن ويرتجف من المرض مطالبا برؤية ذويه، ونشرت صورة مؤلمة له من المستشفى قبل أن يفارق الحياة بساعات. وكان مشيمع قد اتصل بمحاميه محسن العلوي يناشده الضغط على السلطات للإفراج عنه كونه يحتاج علاجا خاصا حيث قال له بصوت متعب ومبحوح «إذا لم أحصل على علاج سأموت هنا»، وقد رفضت المحاكم أكثر من 7 طلبات سـابقة تقدم بها المحامي للإفراج عن مشيمع بناء على تقارير طبية تفيد بخطورة حالته وتدهورها، وحاجته للعناية المتواصلة، ما يستلزم النظر له بعين الرأفة والرحمة، إضافة إلى عدم وجود دليل على اتهامه في قضية «المرفأ المالي»، نظراً لإدخاله المستشفى فجر نفس اليوم، مع وجود مستند يثبت ذلك من مركز كانو الصحي. وحظي الشهيد مشيمع بموكب تشييع حضره عشرات الآلاف من المواطنين الغاضبين في «جدحفص»، وانتهى التشييع بمواجهات شرسة مع قوات المرتزقة الذين سدوا الطريق أمام المشيعين الذين توجهوا إلى دوار اللؤلؤة.

الشهيد علي حسين نعمة

قتل الفتى علي حسين نعمة (17 عاما) في 28 سبتمبر/أيلول 2012، بعد أن استهدفته قوات

المرتزقة بشكل مباشر ومتعمد من مسافة قريبة برصاص الشوزن الانشطاري، في منطقة «صدد»، خلال قمع التظاهرات السلمية هناك. وقد بقى نعمة محتجزاً لدى القوات وهو ينزف في الشارع حتى الموت [17]، وأكد شـهود أن أحد عناصر المرتزقة داس صدر الشـهيد برجله بعد أن سقط على الأرض، ثم قام بسحله على الطريق لإبعاده عن مكان الجريمة، ما تسبب له بتشوهات وكدمات لوحظت آثارها في جثته لاحقا. وحضرت سـيارة الإسـعاف بعد فترة طويلة من إصابة الشـهيد الذي توفي في الشارع وقبل نقله للمستشـفى. وأعلنت «الوفاق»، في بيان، الحداد لمدة ثلاثة أيام وتنكيس الأعلام بعد استشهاد نعمة، وتسلم أهله جثمانه بعد أن وثق الطبيب المُعاين سـبب وفاته بطلقة رصاص الشوزن، ولكن تبين لاحقاً أن الطبيب كتب في القسم الإنجليزي من شهادة الوفاة أنه توفي نتيجة سكتة قلبية. وشيع نعمة من أطراف قرية المالكية وصولاً لمقبرة بلدة صدد، بهتافات غاضبة، لتنطلق بعدها مواجهات شرسـة قريبا من قصر الصافرية الملكي. وعطّلت الدراسة بشكل كامل في مدرسة الشيخ عيسى بن علي الثانوية للبنين حدادا على الشهيد «علي نعمة» الطالب المتفوق في المدرسـة ذاتها، كما ألغي الطابور الصباحي خوفا من تحوله إلى احتجاجات طلابية، في حين تجمع عدد كبير من الطلاب احتجاجا على مقتل زميلهم، والتف بعضهم حول طاولته التي زيّنت بالورود وفاء لذكراه. وتناقلت وسـائل الإعلام الدولية نبأ مقتل نعمة كما عبرت بريطانيا عن الأسى لوفاته وحثت السلطات على إجراء تحقيق شامل وشفاف في ملابساتها، في حين أغلقت النيابة العامة ملف التحقيق في قضية مقتل نعمة بعد أن أيدت مجددا ما سـاقته وزارة الداخلية من رواية كاذبة حول مقتله، مدعية بأن من قام بقتله كان في وضع «الدفاع عن النفس».

الشهيد علي عباس رضي

استشهد الفتى علي عباس رضي (16 عاما) بعد أن صدمته سيارة أثناء إعاقة قوات الأمن لحركة السير [18] وقيامها بملاحقة المواطنين قرب منطقة «القدم»، لمنعهم من الوصول إلى «الدراز» لأداء صلاة الجمعة خلف الشـيخ عيسى قاسم، وذلك بتاريخ 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وقالت جمعية «الوفاق»، في بيان، إن رضي من منطقة «سماهيج» أصيب بجروح بليغة بعد اصطدام سيارة به أثناء حصار قوات الأمن للمنطقة، وذلك بعد فراره من إحدى نقاط التفتيش والحواجز عسـكرية التي أقامتها القوات لاعتقال المواطنين المتوجهين إلى الصلاة. وكان أكثر من 180 ألف مواطن من سكان المحافظة الشمالية قد حوصروا ومنعوا من الدخول والخروج في اليوم ذاته، كما قامت قوات الأمن بالاعتداء على المواطنين الذين حاولوا الوصول مشيا لصلاة الجمعة بإمامة الشـيخ عيسى قاسم في جامع الصادق بالدراز، وأغلقت النيابة العامة ملف التحقيق في قضية مقتل الشهيد بتصريح من رئيس نيابة المرور زعم فيه أن نتائج التحقيقات تؤكد عدم وجود أي دور لقوات الأمن في الواقعة.

1. http://urlmin.com/izu
2. http://urlmin.com/izv
3. http://urlmin.com/izw
4. http://urlmin.com/izx
5. http://urlmin.com/izz
6. http://urlmin.com/j00
7. http://urlmin.com/j01
8. http://urlmin.com/j02
9. http://urlmin.com/j03
10. http://urlmin.com/j04
11. http://urlmin.com/j05
12. http://urlmin.com/j06
13. http://urlmin.com/j07
14. http://urlmin.com/j08
15. http://urlmin.com/j09
16. http://urlmin.com/j0a
17. http://urlmin.com/j0b
18. http://urlmin.com/j0c

في سلسلة انتهاكات يندى لها جبين «بسيوني» 2012 بدأ بحادثة «أبو غريب» وانتهى بصفعة!

2012، وانتهاكات يومية لا تنتهي، في الشارع، في البيوت، في السجون، في المدارس، وحتى في المستشفيات، وكأنك «يا بسيوني ما غزيت»!

نال النصيب الأكبر من هذه الانتهاكات الأطفال، بين أعداد مهولة من الاعتقالات، والإصابات، والحرمان من العلاج، والاتهامات الكيدية، بلغ مداها أن تتهم مديرة مدرسة تلميذا بصناعة قنبلة مولوتوف وتستدعي له الشرطة إلى المدرسة!

أما السجون فظلت، بلا رقيب ولا حسيب، ولا حتى كاميرا تفضح الممارسات الدنيئة ضد المعتقلين من تعذيب واختطاف وتعرية وتحرش جنسي وصعق كهربائي وغيرها الكثير الكثير، مما يندى له «جبين بسيوني». كما بقيت قوات المرتزقة تنشر الرعب في الشوارع إلى درجة أن تصفع رجلا يحمل ابنه على ذراعه، وتستهدف بيوت الآمنين بالإطلاق المباشر داخلها والاقتحامات الوحشية وانتهاك الحرمات، وحتى المستشفيات لم تسلم من الانتهاكات أيضا للعام الثاني.

وقمعت قوات الأمن جميع مواكب تشييع الشهداء ومسيرات ختام عزائهم، كما قمعت جميع التظاهرات والمهرجانات والفعاليات التي نظمها علنا ائتلاف 14 فبراير، وقمعت مسيرات «صمود» التي كان نبيل رجب يدعو لها في العاصمة المنامة كل أسبوع، وقمعت تظاهرات الجمعيات السياسية المقررة في العاصمة، بعد أن رفضت الترخيص لها، كما كانت بعض المواجهات تحدث في ختام بعض مسيرات الجمعيات السياسية.

الكاميرا والنيابة العامة

الكثير من هذه الحوادث، المصورة منها خاصة، لفتت انتباه العالم إلى قمع السلطة، وجعلت الأضواء مسلطة عليها بشدة من قبل الإعلام العالمي والمنظمات الدولية خاصة، إذ أجبر النظام

على الاعتراف بها مطلقا الوعود لمحاسبة المتسببين بها من منتسبي الآلة الأمنية.
لكنها وعود للاستهلاك الإعلامي فقط، فلا تحقيق يجرى فعلا ولا نية للمساءلة، بل برنامج مستمر في «الإفلات من العقاب»، تشرف عليه بشكل مباشر هذه المرة «وحدة التحقيق الخاصة» التابعة للنيابة العامة، والتي لا زالت بعد كل هذه الانتهاكات التي سنسرد (أهمها) في هذا التقرير، تتحدث عن تطبيق «بروتوكول أسطنبول» [1] ، دون أن تقدم ولا مجرماً واحداً من مرتكبي هذه الانتهاكات وآمريهم للعدالة.

أَوَ بعد بسيوني؟

2012 هي ليست السنة التي وثق فيها بسيوني الانتهاكات، إنها السنة اللاحقة !
وبالنظر إلى حجم هذه الانتهاكات الفظيعة في 2012، واستمرار إفلات المجرمين، فإنها لا يمكن إلا أن تكون استمرارا في السياسة الممنهجة ذاتها، ولا يمكن إلا أن تكون «ما تدربت عليه العناصر الأمنية»، تماما كما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق في وصف انتهاكات 2011، وعليه فإن نبوءة تقرير بسيوني بأنه لا إمكانية ولا مجال لإصلاح لهذه الأجهزة الأمنية، قد تحققت.

«عدد من التوصيات الخاصة بالمحاسبة لم تُنفذ أو تم تنفيذها على مضض. ولم تحقق النيابة العامة حتى الآن في أكثر من 300 قضية تعذيب مزعوم، ينطوي بعضها على حالات وفاة في أثناء الاحتجاز، ولم يتم فتح تحقيقات - ناهيك عن ملاحقات قضائية - من واقع مبدأ مسئولية القيادة، حتى على مستوى المشرفين المباشرين، فيما يخص من قُتلوا رهن الاحتجاز نتيجة التعذيب» شريف بسيوني، بعد عام على إصدار تقريره.

السحق والدفاع المقدس

ردود فعل الناس والمعارضة تطورت تدريجيا. الكثير من الشبان ولشعورهم بالاضطهاد على مدى عامين، لم يجدوا بدا من الدخول في مواجهات واشتباكات عنيفة مع قوات الأمن للرد على قمعهم، فيما دعت جماعات وناشطون إلى الدفاع عن النفس في مواجهة المرتزقة وعدم السماح لهم باستباحة القرى، وفي هذا السياق دشن ائتلاف 14 فبراير راية «الدفاع المقدس» في استعراضات ميدانية تنقلت من قرية إلى أخرى.

ولكن الأمور بلغت ذروتها بعد دعوة عالم الدين الشيخ عيسى قاسم إلى التصدي لكل من ينتهك حرمات النساء لفظيا أو بدنيا، فيما سمي بـ»فتوى السحق» [2]، حيث قال قاسم وهو يصرخ غاضبا في إحدى خطب الجمعة «من رأيتموه يعتدي على عرض فتاة مؤمنة فاسحقوه».

وفيما يلي سلسلة من أهم الانتهاكات في 2012، أعددناها من أرشيف «مرآة البحرين» التي غطتها جميعا في وقتها

الانتهاكات ضد الأطفال

مديرة مدرسة الدير تتهم تلميذا بصنع مولوتوف: اتهمت مديرة مدرسة الدير طفلا [3] في الثامنة من عمره كان يلعب بقنينة ماء وضع فيها حبرا أزرق بأنه يصنع قنابل مولوتوف، واستدعت المديرة الشرطة التي داهمت المدرسة وسجلت القضية كقضية جنائية، وذلك في فبراير/شباط 2012.

رضيعة تفقد النظر: ظهرت الطفلة الرضيعة زينب حرم [4] على شاشات التلفزة وهي تتلقى التنفس الاصطناعي بعد اختناقها في يوم الهجوم على منطقة سترة في مارس/آذار 2011، حيث منع أهلها من زيارتها بالمستشفى بعد دخول الجيش للسلمانية، وبعد عام على ذلك (في مارس/آذار 2012)، تأكد أن الطفلة أصبحت عمياء بسبب موت خلايا النظر بالمخ.

خطف الطفل علي السنقيس: اختطفت عناصر أمنية الطفل علي السنقيس [5] من السنابس، واعتدت عليه بالضرب والتحرش الجنسي بعد توثيق يديه، في مارس/آذار 2012، لكن النيابة العامة برأت ساحة الداخلية من هذا العمل، بل واتهمت الطفل بافتعال الإصابة ووجهت له تهمة «بلاغ عن جريمة لم تقع»، وبررت ذلك بتقرير مزور من الطبيب الشرعي، وبأن المذكور قد سبق ضبطه «مشتركا في أعمال تجمهر وشغب وإشعال الحرائق».

أصغر المعتقلين يحاكم: ثارت ضجة كبيرة على اعتقال الطفل علي حسن (12 سنة) [6]، وتعرضه لانتهاكات في المعتقل خلال مايو/أيار 2012، وأثيرت قضيته على نطاق واسع، باعتباره أصغر المعتقلين [7] في السجون البحرينية على الإطلاق، وقد بدأت محاكمته بتهمة المشاركة في احتجاجات مناهضة للحكومة، والتعدي إلى شرطي وحمل مولوتوف وسد الطرقات.

إصابة خطيرة لطفل في عيد العمال: أصيب طفل من منطقة المالكية جنوبي العاصمة خلال تفريق الأمن لتظاهرة، وتعرض الطفل لجرح غائر [8] في وجهه نتج عن طلق مباشر بواسطة عبوة مسيل الدموع، وذلك في مايو/أيار 2012.

الطفل محمد جمعة يتعرض للاغتصاب: اعتقل الطفل محمد جمعة [9] (15 سنة) في يونيو/حزيران 2012، من بني جمرة، ووجهت له تهم ملفقة، وخلال اعتقاله تعرض لتعذيب شديد

2012، وانتهاكات يومية لا تنتهي، في الشارع، في البيوت، في السجون، في المدارس، وحتى في المستشفيات

واغتصاب أدى إلى إصابته بنزيف حاد.

عين الطفل أحمد النهام: في يونيو/حزيران 2012، فقد الطفل أحمد النهام [10] (4 سنوات) عينه اليسرى نتيجة إصابته بطلقة من قبل المرتزقة بسلاح الشوزن، بينما كان جالسا بجانب والده الذي كان يبيع السمك بجانب المسجد، في حين لم تكن تشهد القرية أية احتجاجات، ودون أن تنفع نداءات والده للمرتزقة بالتوقف عن الطلق المباشر تجاههم، ولم تصدر الداخلية أي بيان توضح فيه ما حدث للطفل.

إبراهيم المقداد في خطر: اعتقل الفتى إبراهيم المقداد [11] (15 سنة) من الطريق، وكان آخر ما سمع منه كلمة «أنقذوني»، إذ تعرض لضرب شديد من قبل قوات الأمن، ولم يسمح لوالديه برؤيته لاحقا، وذلك في يوليو/تموز 2012.

محاكمة الطفل ميرزا عبد الشهيد: لقيت صور وزعت للطفل ميرزا عبد الشهيد [12] (12 سنة)،

أثناء تقديمه للمحاكمة في أغسطس/آب 2012، على خلفية تهم مفبركة ردود فعل واسعة، وأظهرت الصور الطفل وهو يقاوم سجانه لحظة رؤيته والدته مغشيا عليها، بسبب تجديد الحبس له مدة أسبوع وسط ذهول الجميع، ما أحدث ضجة عارمة بالمحكمة.

اختطاف فتى من كرباباد: اختطفت قوات الأمن [13] فتى (17 سنة) بعد ملاحقته وآخرين، وتعرض الفتى للتعذيب والصعق الكهربائي من أجل الموافقة على العمل كمخبر لدى أجهزة الأمن، وذلك في أغسطس/آب 2012.

اعتقال صبي معوق: على هامش فعالية تقرير المصير 12 في أغسطس/آب، اعتقل صبي عمره (15 سنة) لديه إعاقة سمعية ونطقية [14] ، وذلك بعد اقتحام منزل جده.

استدعاء طفلة بحرينية للتحقيق: استدعيت الطفلة أبرار عمران [15] (8 سنوات) في سبتمبر/أيلول 2012 للتحقيق بتهمة المشاركة في مسيرة بالمنامة، حيث اعتبرت الأصغر سنا في سجل الانتهاكات للعام 2012.

منع حافلات المدارس من دخول العكر: تعطلت الدراسة في قرية العكر بسبب الحصار الذي فرضته قوات الأمن [16] على القرية في أكتوبر/تشرين الأول 2012، ووضعت إحدى المدرعات على باب مدرسة داخل القرية لإخافة الطلاب من التوجه إليها، كما منعت حافلات المدارس من الوصول للقرية.

منع علاج طفل معتقل مصاب بالشلل النصفي: منعت إدارة سجن الحوض الجاف المعتقل سلمان عباس [17] (16 سنة) من العلاج، بعد أن سقط مغميا عليه في ديسمبر/كانون الأول 2012 بسبب إضرابه عن الطعام عدة أيام لسوء المعاملة التي يتلقاها والتي أدت لإصابته بشلل نصفي في الوجه.

انتهاكات السجون

حسن عون معرض للاغتصاب: بث ناشطون على الإنترنت في يناير/كانون الثاني 2012، نداءات عاجلة إلى العالم للضغط على حكومة البحرين للإفراج الفوري عن الشاب حسن عون [18] (18 عاما) بعد أن اعتقل من مقر عمله في ظروف غامضة، وكان عون قد اعتقل عدة مرات سابقا، وتعرض للاغتصاب في مركز شرطة سماهيج، وقد هدده الضابط في المركز «يوسف الملا بخيت» باغتصابه مرة أخرى إن اعتقل.

تعذيب المقداد على يد ناصر بن حمد: كشــف الشــيخ محمد حبيب المقداد في إحدى جلسات محاكمته خلال مارس/آذار 2012، في قضية ما يعرف بخطف الشرطي، بأن ناصر بن حمد، نجل الملك، أحد من تفنن في تعذيبه [19] ، مطالبا المحكمة بمحاكمة الجلادين الذين عذبوه ومن بينهم ناصر.

هجوم الفجر على عنبر 10 في الحوض الجاف: فوجئ السجناء النائمون في عنبر 10 بسجن الحوض الجاف، في مارس/آذار 2012، بهجوم مفاجئ [20] من عنــاصر المخابرات والأمن عليهم بالكلاب البوليسية، حيث عللوا ذلك بغرض التفتيش لكنهم ما لبثوا أن ضربوا المعتقلين ونكلوا بهم وبعثروا أغراضهم، ولم يستثن حتى القرآن من دوس أقدامهم.

قصص انتهاك معتقلي «المرفأ المالي»: روى معتقلوا قضية المرفأ المالي وأهاليهم قصص اعتقالهم وتعرضهم للتعذيب الشديد، وذلك خلال إحدى جلسات المحاكمة في مايو/أيار 2012، وأحدثت هذه التفاصيل ضجة كبيرة في ذلك الوقت، ونقل شــهود بأن القاضي نفسه تأثر لروايات الأهالي والمعتقلين، الذين رمي بعضهم من أعلى المنازل وتعــرض أحدهم للاغتصاب على يد شرطية وصعق في عضوه الذكري. [21]

اختفاء أحمد جاسم من السجن: اختفى الشاب أحمد جاسم [22] (23 سنة) من قرية السنابس، من الســجن في يونيو/حزيران 2012 ولم يعد، وكان الضابط سلطان الغتم قد هدد باغتصابه وتعذيبه عندما جاء لاعتقاله ولم يجده.

معتقلو (5 طن): أكدت أنباء تعرض المعتقلين العشرين فيما يسمى بقضية (5 طن) [23] إلى تعذيب شديد جدا، وقد شارك في التحقيق معهم فريق اســتخباراتي بريطاني، بعد اعتقالهم في يونيو/حزيران 2012.

الضابط عيسى المجالي يعتدي على فتاة معتقلة: تعرضت المعتقلة زهرة الشيخ [24]، في يونيو/حزيران 2012، إلى الضرب وخلع حجابها من قبل الضابط عيسى المجالي حتى تعترف بتهم باطلة، كما أجبرتها الشرطة النسائية على خلع ملابسها وصورتها عارية، وكانت الشيخ قد اعتقلت بسبب تصويرها للمرتزقة وهم يقمعون المتظاهرين.

17 معتقــلا يتعرضون للتنكيل: تعرض 17 معتقلا للضرب والتنكيل [25]، في يونيو/حزيران 2012،

إثر اعتقالهم من أحد المنازل بمنطقة عالي وقد وجهت لهم تهمة التجمهر بالرغم من وجودهم داخل المنزل.

منع محمد مشـيمع من العلاج: في يونيو/حزيران، منع المعتقل محمد مشيمع [26] من الحصول على أدويته اللازمة، رغم أنه مصاب بسـكلر حاد، وقد استشهد مشيمع لاحقا في أكتوبر/تشرين الأول متأثرا بمضاعفات المرض واسـتمرار منعه من العلاج. وبالرغم من التقارير التي تثبت وجوده بالمستشـفى أثناء حادثة «المرفأ المالي» إلا أن المحكمة حكمت عليه بالسـجن 7 سنوات في هذه القضية.

محمد ميرزا في قبضة الأمن: أطاحت أجهزة المخابرات بالشـاب محمد ميرزا من قرية الدير [27]، بعد 15 شهرا من البحث عنه، وصارت حياته في خطر، حيث تعرض سابقا للتهديد بالقتل ودق عظامه والاعتداء عليه جنسيا من قبل ضباط مركز شرطة سماهيج، وقد نفذت المخابرات عملية تعقـب إلكتروني لاعتقاله، وتمكنت من مداهمة المنزل الذي كان فيه، وقد انهالت عليه المرتزقة بالضرب المبرح وكانوا يرقصون فرحا باعتقاله في يونيو/حزيران 2012.

إضراب الموقوفين بسجن الحوض الجاف: نفذ معتقلون سياسيون [28] بالحوض الجاف إضرابا أول أيام شـهر رمضان (يوليو/تموز 2012) احتجاجا على سوء المعاملة والتغذية، واحتجاجا على تجاهل حالة معتقل يعاني من نزيف ومنعه من العلاج.

المعتقل حسين العالي يتعرض لتعذيب شديد: تعرض المعتقل حسين العالي [29] من منطقة السـنابس في يوليو/حزيران لتعذيب شديد وأصبح غير قادر على الكلام، بعد أن تمكنت السلطة من إلقاء القبض عليه حيث كان مطلوبا للأمن منذ فترة طويلة.

محكوم بالإعدام يتعرض لأسـوأ معاملة: أفاد المحامي علي الجفيري في يوليو/حزيران 2012، أن المحكوم بالإعدام -سـابقا- عبد العزيز عبد الرضا [30]، يتعرض لأسوأ معاملة في سجن جو، ويمنع عنه العلاج، وقد وصل به الحال إلى أن يتقيأ قطعا من الدم.

محمد المغني يرقد بالمستشـفى لشدة التعذيب: وردت أنباء في يوليو/تموز 2012 عن نقل المعتقل «محمد المغني» [31] إلى المستشفى لشدة التعذيب الذي تعرض له، وقد اعتبرت السلطة المغني أول معتقل من ائتلاف 14 فبراير، بعد أن اعتقلته من المطار وصادرت جميع ممتلكاته وسيارات إخوته، ونفت الداخلية حينها أن يكون المغني لديها في حين انتشرت إشاعات عن

مقتله. واتهم محمد بما عرف بقضية طن) والتي زعمت وزارة الداخلية فيها بأنها اكتشفت مخزن متفجرات في «سلماباد».

تعذيب أحد معتقلي «تقرير المصير»: أجبر أحد معتقلي «تقرير المصير 12» [32] تحت التعذيب على التوقيع على محضر التحقيق الذي دونته النيابة العامة، في يوليو/تموز 2012، وأكد المعتقل أنه تعرض للضرب على البطن والأرجل وعلى الجهاز التناسلي، فيما لم يتلق أي علاج إلا بعد مضي 3 أيام.

محمد سهوان المتهم في خلية قطر: اتصل المتهم في خلية قطر محمد سهوان [33] بعائلته في أغسطس/آب 2012، ليستنجد من الآلام التي يعاني منها بسبب إصابته بثمانين شظية من سلاح الشوزن في رأسه ورقبته، وقال سهوان إن إدارة السجن منعت عنه الأدوية والعلاج.

منع معتقل مصاب بالصرع من العلاج: منعت إدارة سجن الحوض الجاف ومركز شرطة البديع نقل المعتقل علي حسن جعفر [34] (17 سنة) إلى المستشفى، رغم أنه مريض بالصرع، حيث كان يعاني من نوبات تشنج شديدة في سبتمبر/أيلول 2012.

تعذيب 17 شابا من قبل عيسى المجالي: قام الضابط عيسى المجالي في سبتمبر/أيلول 2012 بتهديد 17 شابا بخمس مراحل من التعذيب [35] البدني والنفسي والصعق الكهربائي، ونفذ ذلك تدريجيا، وذلك ليعترفوا بحرق دورية شرطة بسترة، رغم إنكارهم، ومن بين هؤلاء الطفل عمار السواد (16 سنة).

إجبار شاهد على الاعتراف باغتصاب فتاة: اختفى المعتقل محمد المحاسنة [36] (30 سنة) من سجن الحوض الجاف مدة يومين لقي فيهما أنواع العذاب، وذلك خلال شهر سبتمبر/ أيلول 2012، ليتبين لاحقا بأنه أجبر على الاعتراف باغتصاب فتاة في العام 2007، رغم أنه اعتقل أساسا بسبب تهمة تنظيم فعالية «الأمعاء الخاوية». وتبين لاحقا أنه استهدف لأنه الشاهد الرئيسي في مقتل الشهيد فاضل المتروك. وقد أدين المحاسنة بتهمة الاغتصاب وحكم بالسجن المؤبد في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، لكنه، رغم ذلك، وفي 23 ديسمبر/كانون الأول حضر بوصفه شاهداً في جلسة محاكمة قاتل الشهيد (فاضل المتروك) وتعرف عليه حيث أشار له بيده وسط القاعة بثبات وشجاعة.

رياضيون خلف القضبان: أكد الصحافي المفرج عنه أحمد رضي في سبتمبر/أيلول 2012 أن

مجموعة من الرياضيين المعتقلين [37] يعانون من التعذيب الجسدي والنفسي داخل السجون.

علي البناء يتعرض للصعق الكهربائي: تعرض المعتقل علي البناء [38] للتعذيب بالصعق الكهربائي، واتهم البناء بحرق «مدرعة لرش الماء»، وقد تعرض للتعذيب الشـديد ليتم نزع اعترافاته تحت وطأة التعذيب، وذلك في أكتوبر/تشرين الأول 2012.

اغتصاب معلمة بحرينية: اغتصبت معلمة بحرينية في إحدى مراكز الشرطة، ونشرت المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسـان قصتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، إذ أفادت بتعرضها للاغتصاب أثناء التحقيق [39] معها خلال فترة السلامة الوطنية وذلك لمشاركتها في فعاليات دوار اللؤلؤة.

أحمـد المقابي ضحية التعذيب والاعتداء الجنسي: نشرت مذكرات للمعتقل أحمد المقابي [40] في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، يؤكد فيها أن إدارة السـجن لا زالت تماطل في توفير العلاج له من آثار التعذيب والضرب والاعتداء الجنسي الذي تعرض له فترة السـلامة الوطنية، واتهم المقابي بعدة تهم أبرزها التستر على مكان وجود الشيخ محمد حبيب المقداد.

مجيد ميرزا يتبول دما: نقلت عائلة المعتقل مجيد ميرزا [41]، في نوفمبر/تشرين الثاني، أنه تعرض إلى تعذيب شـديد أفقده القدرة على المشي وصار يتبول دما وقد رفضت إدارة السجن نقله للعلاج.

اختطـاف طالب علي و4 آخرين من زنازنهم: بعد اعتقالهم من حصار مهزة قامت قوات الأمن في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 باختطاف طالب علي و4 آخرين [42] من السجن إلى جهة غير معلومة.

إبراهيم عبد النبي يتعرض للموت: تعرض المعتقل إبراهيم عبد النبي [43] (من منطقة سـترة) لتعذيب شديد جدا في نوفمبر/تشرين الثاني، حتى يعترف بتصنيعه لمتفجرات، وقد نشرت صورته في تلفزيون البحرين.

المعتقل طالب علي يعاني من آثار التعذيب: شـكا المعتقل طالب علي [44]، الذي اختطف خلال حصار مهزة، من تعرضه للتعذيب الشديد في ديسمبر/كانون الأول 2012، حيث شوهدت آثار التعذيب على أذنيه وعينيه نتيجة التصميد واللكمات والصعق الكهربائي في أنحاء جسمه.

المعتقل مصطفى المقداد ممنوع من العلاج: رفضت إدارة سجن علاج المعتقل مصطفى المقداد [45] الذي كان يعاني من ضيق في التنفس، في ديسمبر/كانون الأول 2012، وهو متهم بما يسمى بقضية هوزمان.

سجناء يتعرضون للانتقام: عاش سجناء العنابر 3، 6 ، 9 وضعا انتقاميا في ديسمبر/كانون الأول 2012، والسبب هو تسريب «بيان تحالف سجناء الرأي» [46]، وقد تجرأ عنبر 3 وسلم مدير السجن نسخة من البيان، وقام الأهالي بالاعتصام أمام السجن احتجاجا على هذه الأوضاع.

انتهاكات الشارع

حادثة أبو غريب: وهي حادثة تعرض الشاب محمود [47] إلى تجريده ملابسه، واقتياده شبه عار في طرقات منطقة النعيم بعد قمع تشييع أحد شهداء النعيم الذي قضى متأثرا بالغازات السامة، وذلك في يناير/كانون الثاني 2012، ضمن أجواء الاستعداد لإحياء ذكرى انطلاق الثورة.

صادق الهاشمي يعتقل لتضميده جراح المتظاهرين: في السنابس ينطلق صادق الهاشمي [48] (17 عاما) بصندوقه الأبيض ليعالج الجرحى، فيعتقل في فبراير/شباط 2012 ويتلقى وجبة دسمة من التعذيب والتنكيل وينقل للمستشفى العسكري لشدة تعذيبه.

إصابة حفيد الشيخ عيسى قاسم : تمكنت أسرة علي سامي حفيد الشيخ عيسى قاسم [49] من زيارته بالمستشفى العسكري بعد إصابته في يوليو/تموز 2012 بطلق ناري في فخذه الأيمن تسبب له بنزيف حاد، مما استدعى إجراء عملية جراحية عاجلة له، وكان علي قد استهدف بالقرب من منزله.

إصابة هادي شبر واستئصال كليته: أصيب الشاب هادي شبر [50] من كرانة خلال مشاركته بمسيرة سلمية في سبتمبر/أيلول 2012، ما أدى إلى تلف إحدى كليتيه واستئصالها إضافة إلى مخاوف تأثر كبده بالإصابة.

المرتزقة تنكل بشاب أعزل: أظهر فيديو انتشر في شبكات التواصل الاجتماعي مجموعة من المرتزقة وهي تنكل بشاب أعزل من العكر [51] في ديسمبر/كانون الأول، حيث أطلق أحدهم قذيفة ما نحوه فيما كان آخر ينهال باللكمات عليه.

المرتزقة تمزق وجه عقيل عبد المحسن: ارتكبت المرتزقة جريمة بشعة بحق الشاب عقيل عبد المحسن [52] (20 سنة)، في ديسمبر/كانون الأول 2012، حيث أطلقت عناصر مدنية مسلحة النار عليه وعلى المعتقل الهارب رضا الغسرة [53]، حين كانا في سيارة الأخير، وشوّه وجه الشاب عقيل وكانت إصابته خطيرة جدا.

متظاهر يفقد بصره: أصيب شاب برصاص الشوزن في عينيه [54] خلال مشاركته في إحدى التظاهرات السلمية في بني جمرة، في ديسمبر/كانون الأول، ما أدى إلى فقدانه البصر في عين واحدة.

فيديو الصفعة: في ديسمبر/كانون الأول 2012، أثار فيديو انتشر على نطاق واسع في الشبكات الاجتماعية غضب ومشاعر البحرينيين، وهو يظهر ضابط شرطة يصفع المواطن حيدر عبد الرسول [55] (من قرية عالي)، بينما كان كان يحمل طفله الصغير على ذراعه، وذلك لمجرد أنه لم يكن يحمل هويته معه.

الهجمات الأمنية وحملات القمع

الاعتداء على تشييع الشهيد يوسف موالي: في تشييع الشهيد يوسف موالي، خلال يناير/كانون الثاني 2012، هاجمت قوات الأمن المشيعين داخل مقبرة المحرق، واعترض ملثمون مدنيون نائب رئيس جمعية الإخاء يوسف قدرت [56] واقتادوه إلى مكان مجهول بعد تكبيل يديه، وأظهر فيديو طريقة هجوم الملثمين على قدرت واختطافه من المقبرة، ثم تبين لاحقا أنهم اقتادوه إلى مركز شرطة المحرق.

هاني القميش يصاب في جمجمته: أصيب مؤسس لجنة عاطلي التربية الرياضية هاني القميش [57] بطلقة غادرة وسقط أرضا أثناء قمع مشيعي الشهيد سيد هاشم بمنطقة سترة في يناير/كانون الثاني، وقد أجريت له عملية جراحية جراء كسر في الجمجمة. يذكر أن قوات الأمن هاجمت المشيعين في سترة بعنف مفرط مستخدمة قنابل الغاز والقنابل الصوتية والمدرعات وغيرها.

منع الجمعيات من مسيرة مقررة: منعت الجمعيات من تنظيم مسيرة مقررة في العاصمة المنامة [58]، في يناير/كانون الثاني، وتحولت المسيرة لاعتصام سلمي أمام جامع رأس رمان، استخدمت قوات الأمن قنابل الغاز والهروات في قمع المشاركين فيه، كما اعتقلت بعضهم.

قمع مسيرات نبيل رجب في المنامة: بدءا من يناير/كانون الثاني 2012، بدأ الناشط الحقوقي المعتقل نبيل رجب بالدعوة إلى مسيرات أسبوعية [59] في العاصمة المنامة، لقيت تجاوبا كبيرا،

وتعرض رجب في المسيرة الأولى للاعتداء والضرب المبرح من قوات الأمن، لينقل بعدها إلى مستشفى السلمانية، وفي الأسبوع الثاني أنذر الضابط نبيل رجب مهددا بقمع المتظاهرين ما لم يتفرقوا، الأمر الذي حصل فعلا ونتج عنه عدة إصابات من بينها إصابة خطيرة للناشط نادر عبد الإمام بطلقة في فمه أدخل على إثرها المستشفى، واعتقل العديد من المتظاهرين على خلفية المشاركة في هذه التظاهرات التي حملت اسم «صمود» واستمرت لأسابيع.

الاعتداء على ناشطة دولية: اعتدت قوات الأمن على المحامية والناشطة الدولية الأمريكية من أصل فلسطيني هويدا عراف [60] ، حيث جرتها على الأرض بوحشية ثم اعتقلتها. حدث ذلك في تظاهرة شاركت فيها عراف ضمن مجموعة المراقبين الدولية «شاهد البحرين» وقادها نبيل رجب في العاصمة المنامة عشية ذكرى 14 فبراير، وكانت المسيرة المزمعة قد ووجهت بقمع شديد واعتقل منها عديدون، حيث توجهت إلى دوار اللؤلؤة بشكل مفاجئ.

قوات الأمن تغلق جسر السيف: وصل عشرات الآلاف من المتظاهرين لأول مرة إلى جسر السيف المطل على دوار اللؤلؤة [61] بقيادة نبيل رجب، وذلك عشية ذكرى 14 فبراير، واتجهت الحشود التي انطلقت بداية في مسيرة مرخصة للجمعيات السياسية إلى الشارع العام غير مبالية بتواجد عشرات الآليات والمركبات الأمنية، وذلك في أضخم تظاهرة من نوعها منذ منتصف مارس/ آذار 2011، وقامت أجهزة الأمن والمرور بإرجاع مئات السيارات القادمة إلى جهة العاصمة عبر الشارع السريع، وتعرض عشرات المتظاهرين إلى إصابات مختلفة بعضها خطير، فيما تعرض الناشط نبيل رجب إلى حالة اختناق حادة، وبدت شوارع العاصمة المختلفة في حالة طوارئ واستنفار عام.

سيناريو لرفع حالة التشديد الأمني: بقيادة المشير خليفة بن أحمد آل خليفة، القائد العام لقوة الدفاع، بحثت السلطات، في مايو/أيار 2012، سيناريو لتشديد الحالة القمعية [62] ومحاولة الاقتراب من الشخصيات الكبيرة واعتقالها، وقصد بذلك عالم الدين الشيخ عيسى قاسم، الذي تلقى تهديدات بالفعل.

محاول اغتيال الشيخ علي سلمان: أصيب الشاب علي الموالي بطلقة في رأسه عندما كان واقفا إلى جانب أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان [63] في مسيرة سلمية بمنطقة البلاد القديم ، في يونيو/حزيران 2012، وقد نقل للمستشفى وهو فاقد للوعي. يذكر أن فيديو مصوراً للحادثة يظهر قوات الأمن تتعمد إطلاق النار على رؤوس هؤلاء المتظاهرين فيما اعتبر محاولة متعمدة لاغتيال الشيخ علي سلمان.

استباحات بالجملة في الدير: في يوليو/تموز 2012 اعتقل عدد من النساء والرجال والشباب واستبيحت البيوت وأصيبت امرأة بقنبلة صوتية واستخدم الشوزن بكثرة في منطقة الدير، وذلك لمنع مسيرة سلمية خرجت تضامنا مع الشيخ علي سلمان [64]، بعد محاولة اغتياله وقد تعرض أحد المتظاهرين لإصابة خطيرة برصاص الشوزن [65] أثناء مشاركته في هذه المسيرة.

تقرير المصير 12: في أغسطس/آب، وخلال مهرجان تقرير المصير 12 [66] الذي أقيم بشكل مركزي في 3 مناطق، اقتحمت قوات الأمن منزلا في «البلاد القديم» واقتادت منه عدداً من الشبان، وأكد بعضهم لاحقا أنه قد تم رميهم ودحرجتهم من فوق سلم المبنى، كما تم التعدي على النساء والأطفال داخل المنزل وإهانتهم، وقام المرتزقة بتسلق بناية في سترة، واعتلوا سطحها لمراقبة تحركات المتظاهرين، وحدثت الكثير من الإصابات كما اعتقل العديد خلال احتجاجات عمت أنحاء البلاد.

تقرير المصير 13: تعرض الحي التجاري في العاصمة المنامة إلى قمع شديد خلال فعالية تقرير المصير 13 [67] في أكتوبر/تشرين الأول، التي دعا لها ائتلاف 14 فبراير، وقد استبقتها قوات الأمن بإغلاق كافة الطرق المؤدية إلى المنامة بواسطة المدرعات وحواجز التفتيش، ونتج عن القمع اعتقال العديد بشكل وحشي بينهم نساء، ومن ثم اعتقال الناشط الأستاذ محمد التل، والناشط الحقوقي محمد المسقطي.

المرتزقة تلقي بشاب من الطابق العلوي: تعرض شاب مشارك في ختام فاتحة الشهيد محمد مشيمع في أكتوبر/تشرين الأول 2012، إلى اعتداء وحشي [68]، حيث ضرب وألقي به من الطابق الثاني لأحد البيوت، ثم قفز المرتزقة على صدره وضربوه في رأسه وأنحاء جسمه بكل وحشية، وكان تشييع الشهيد مشيمع في قرية الديه قد شهد مصادمات شديدة وقمعا مفرطا.

حصار العكر: فرضت قوات الأمن حصارا مشددا على قرية العكر [69] في أكتوبر/تشرين الأول 2012، وأغلقت جميع مداخل القرية كما منعت الناس من الدخول والخروج في أعقاب زعم الداخلية مقتل أحد عناصر الأمن.

سيناريو العكر يتكرر في قرية مهزة: فرضت قوات الأمن حصارا على مهزة [70] فيما قامت وحدات عسكرية بتنفيذ حملة واسعة لتمشيط البيوت كما فرضت قيودا على الداخلين والخارجين من القرية، وذلك في نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

180 ألف تحت الحصار: أكثر من 180 ألف مواطن من سـكان المحافظة الشمالية [71] حوصروا ومنعوا من الدخول والخروج، كما قامت قوات الأمن بالاعتداء عـلى المواطنين الذين حاولوا الوصول مشيا لصلاة الجمعة بإمامة الشيخ عيسى قاسـم في جامع الصادق بالدراز، وذلك في نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

مواطن أعزل يتعرض للضرب في مقبرة بني جمرة: تعرض مواطن لاعتداء قوات الأمن عندما كان يحاول عبور الشارع متوجها لصلاة الجمعة خلف الشيخ عيسى قاسم، في نوفمبر/تشرين الثاني. وقد أصدرت الداخلية بيانا ادعت في أنها سـتحقق بالموضوع بعدما انتشر فيديو الحادثة على الشبكات ووسائل التواصل الاجتماعية.

انتهاكات البيوت الآمنة

المرتزقة تقتحم دورة مياه على فتاة تستحم: صدر بيان عن جمعية الوفاق مؤكدا أن قوات المرتزقـة اقتحمت منزلا في كرزكان [72] وحطمت محتوياته واقتحمت دورة مياه على فتاة كانت تستحم، وذلك في يوليو/تموز 2012.

اقتحام منزل على أم ترضع طفلها: اقتحمت قوات الأمن منزلا بقرية سماهيج [73] بينما كانت أم ترضع ابنها، وقاموا برش الفلفل عليها وضربها هي وزوجها ومن ثم اعتقاله، وذلك في سـبتمبر/أيلول 2012.

اختطاف منيرة من منزلها: داهمت المرتزقة وملثمون مقنعون مسلحون منزل المواطن سيد حبيـب واعتقلوا ابنته منيرة [74] (27 عاما) من دون مذكرة قبض، وصادروا جميع الأجهزة والسيارات من المنزل، كما حطموا محتوياته، وذلك في نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

انتهاكات المستشفيات

توجيه تهمة التجمهر لمريض بالعناية المركزة: في يونيو/حزيـران 2012 وجهت النيابة العامة للشـاب علي الموالي [75]، الذي أصيب في رأسه خلال تظاهرة إلى جانب الشيخ علي سلمان، تهمة التجمهر، دون مراعاة لحالته الصحية، وبدلا من محاكمة من أطلق على رأسه النار من مسافة قريبة.

جعفر سلمان يروي إصابته وتعذيبه: روى المعتقل جعفر سلمان [76] تفاصيل إصابته وتعذيبه في مستشـفى السـلمانية، وقال إنه أصيب بعينه وجسمه عندما حاول صد قوات الأمن من إصابة

طفل ذي ثماني سنوات خلال الهجوم على سترة في مارس/آذار 2011، مؤكدا أنه ذاق ألوان العذاب من قوات الجيش حين احتلت مستشفى السلمانية الذي كان يتعالج فيه، حيث كانوا يتعمدون ضربه ولكمه على عينيه المصابتين طوال شهر ونصف.

أحمد عون يصاب في عينه ويعتقل من المستشفى: أصيب الشاب أحمد عون [77] في عينه ثم اعتقل من مستشفى خاص قبل أن يحصل على أي يعالج، وذلك في سبتمبر/أيلول 2012.

اعتداء على معتقل مريض بالسكلر داخل المستشفى: تعرض المعتقل صادق الحايكي [78] (18 عاماً)، المصاب بالسكلر الحاد، إلى الضرب والشتم من قبل أحد عناصر المخابرات في منتصف الليل، وهو على سرير المرض بمستشفى السلمانية، في أكتوبر/تشرين الأول 2012.

مستشفيات ميدانية بعد احتلال السلمانية: لجأ المتظاهرون بمعونة عدد من الكوادر الطبية إلى إنشاء مستشفيات ميدانية [79]، لعلاج الجرحى والمصابين، بعد تعذر الذهاب للمستشفيات خوفا من الاعتقال.

1. http://urlmin.com/j0d
2. http://urlmin.com/j0e
3. http://urlmin.com/j0f
4. http://urlmin.com/j0g
5. http://urlmin.com/j0h
6. http://urlmin.com/j0i
7. http://urlmin.com/j0j
8. http://urlmin.com/j0k
9. http://urlmin.com/j0l
10. http://urlmin.com/j0m
11. http://urlmin.com/j0n
12. http://urlmin.com/j0o
13. http://urlmin.com/j0p
14. http://urlmin.com/ivp
15. http://urlmin.com/j0q
16. http://urlmin.com/j0r
17. http://urlmin.com/j0s
18. http://urlmin.com/j0t
19. http://urlmin.com/j0u
20. http://urlmin.com/j0v
21. http://urlmin.com/j0w
22. http://urlmin.com/j0x
23. http://urlmin.com/j0y
24. http://urlmin.com/j0z
25. http://urlmin.com/j10
26. http://urlmin.com/j10
27. http://urlmin.com/j11
28. http://urlmin.com/j12
29. http://urlmin.com/j13
30. http://urlmin.com/j14
31. http://urlmin.com/j15
32. http://urlmin.com/j16
33. http://urlmin.com/j17
34. http://urlmin.com/j18
35. http://urlmin.com/j19
36. http://urlmin.com/j1a
37. http://urlmin.com/j1b
38. http://urlmin.com/j1c
39. http://urlmin.com/j1d
40. http://urlmin.com/j1e
41. http://urlmin.com/j1f
42. http://urlmin.com/j1g
43. http://urlmin.com/j1h
44. http://urlmin.com/j1i
45. http://urlmin.com/j1j
46. http://urlmin.com/j1k
47. http://urlmin.com/j1l
48. http://urlmin.com/j1m
49. http://urlmin.com/j1n
50. http://urlmin.com/j1o
51. http://urlmin.com/j1q
52. http://urlmin.com/j1r
53. http://urlmin.com/j1s
54. http://urlmin.com/j1t
55. http://urlmin.com/j1u
56. http://urlmin.com/j1v
57. http://urlmin.com/j1w
58. http://urlmin.com/j1x
59. http://urlmin.com/j1y
60. http://urlmin.com/j1z
61. http://urlmin.com/j21
62. http://urlmin.com/j22
63. http://urlmin.com/j23
64. http://urlmin.com/j24
65. http://urlmin.com/j25
66. http://urlmin.com/j26
67. http://urlmin.com/j27
68. http://urlmin.com/j28
69. http://urlmin.com/j29
70. http://urlmin.com/j2a
71. http://urlmin.com/j2b
72. http://urlmin.com/j2c
73. http://urlmin.com/j2d
74. http://urlmin.com/j2e
75. http://urlmin.com/j2f
76. http://urlmin.com/j2g
77. http://urlmin.com/j2h
78. http://urlmin.com/j2i
79. http://urlmin.com/j2j

اقرأ

حصاد المنظمات الدولية في أكثر من 200 بيان وتقرير: البحرين على وقع انتفاضة شعبية، وعلى العالم أن يتحرك، و«تلك هي سمة الدول القمعية» . المؤشرات الدولية في 2012: انهيار الأرقام في الاقتصاد والحريات والحقوق السياسية، والبحرين «بين مفترق الطرق»! . جوائز دولية ومراتب متقدمة لناشطين بحرينيين قدم النظام لبعضهم .. السجن في 2012 . ثورة البحرين في منظور معاهد ومراكز الأبحاث الدولية لـ2012: استمرار سياسة واشنطن المحبِطة.. دور سلبي للتيار السني.. لا تسوية قريبة.. واقتصاد هابط . حصاد الفورمولا في 2012: أخبار الثورة بدلا من السباق، وأداة فاشلة لتبرئة فظائع النظام، وحكام البحرين لن يتنفسوا الصعداء . الصحف الدولية مهاجمة سياسات الغرب تجاه البحرين في 2012: أوباما رأى في البحرين ثورة لكنه صمت، ولا مكان لجزار البحرين في قصر باكينغهام . حصاد الصحف العربية: عام تلون بدم الشهداء ودخان الغازات السامة لم يحجب الانتهاكات... ودعوات حوار السلطة الشكلية . بين تصريحات «بان كي مون» و«نافي بيلاي» وردود «سميرة رجب» و«يوسف بوجيري»... صورة قاتمة عن البحرين لدى «الأمم المتحدة» طوال عام . وثائقيات فرنسية، أمريكية، سويسرية، وإيرانية عن ثورة البحرين في 2012، وصدى «الصراخ في الظلام» يتردد

صدى الثورة في العالم

الفصل الثاني

197-107

حصاد المنظمات الدولية في أكثر من 200 بيان وتقرير: البحرين على وقع انتفاضة شعبية، وعلى العالم أن يتحرك، و«تلك هي سمة الدول القمعية»

في 8 فبراير/شباط 2010 أصدرت منظمة «هيومان رايتس ووتش» التقرير الدولي الصادم «التعذيب يبعث من جديد في البحرين»، بعد عدة سنين لم يصدر فيها أي تقرير دولي مهم عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، خصوصا بعد الخطوات التي قامت بها السلطة مطلع الألفية. أثار هذا التقرير ضجة كبيرة وجدلا واسعا، خوفا من أن يكون قد مس سمعة ما يسمى بـ»المشروع الإصلاحي» للملك، ما استدعى أن تقوم الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية بإنشاء لجنة خاصة بمتابعة ما جاء فيه.

بعد ذلك بعام، ومنذ اليوم الأول لثورة 14 فبراير/شباط 2011، وسيل التقارير والبيانات من المنظمات الدولية المرموقة ينهال على النظام البحريني، في مهاجمة أعماله الوحشية ضد المتظاهرين المعارضين له، فلا أحد يمكن أن ينسى تقرير منظمة العفو الدولية الشهير «مثخنون بالجراح، ولكن لا ينحنون»

والذي أرخت فيه المنظمة لنضالات الثورة بشكل أدبي مثير في وقت مبكر منها، أي حين كان الاعتصام المركزي في «دوار اللؤلؤة» لا يزال قائما.

لقد كان لهذه المنظمات دور فارق في العديد من التطورات، مثل الإفراج عن «الكادر الطبي» في عام 2011، وإنهاء فترة الطوارئ قبل موعدها، وتخفيف القيود على مؤسسات وناشطي المجتمع المدني، بل يعزى لها أيضا الضغط تجاه تشكيل لجنة تقصي الحقائق برئاسة البروفيسور شريف بسيوني.

هكذا ظلت تلعب هذه المنظمات الدور الأكبر إلى جانب وسائل الإعلام في إحراج السلطات في البحرين ودفع الدول الكبرى إلى الضغط عليها وإدانة أعمالها، خصوصا خلال فترة الطوارئ،

وقد بلغ تأثير هذه التقارير أن كانت مصدرا مهما وموثوقا لمعلومات «اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق»، حيث أشار تقرير «بسيوني» عشرات المرات إلى هذه التقارير، بل شاركت بعض هذه المنظمات في تقديم إفادات للجنة عن هذه الأحداث التي راقبتها عن كثب.

وحتى نهاية 2012، لم يقتصر دور هذه المنظمات التي شكل بعضها لجان متابعة خاصة بالملف البحريني، على إصدار البيانات والتقارير، بل امتد إلى إرسال بعثات المراقبة، وإقامة الندوات والمؤتمرات، والتصريح للإعلام، وإنتاج أفلام قصيرة، وإرسال الخطابات الاحتجاجية إلى ملك البحرين، ورفع شكاوى لدى الأمم المتحدة وغيرها ضد النظام البحريني، وتكريم الناشطين البحرينيين ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في البحرين.

كما أن دور المنظمات تعدى ذلك إلى تقديم الإفادات والشهادات لأي لجان برلمانية أو حكومية أو دولية حول الملف البحريني، لتلعب دورا مؤثرا وجوهريا في التقارير الصادرة عنها، حيث استند تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بخصوص «المراجعة الدورية الشاملة لسجل حقوق الإنسان في البحرين»، في جزء كبير منه على شهادات وتقارير هذه المنظمات، التي كان لها مداخلات مهمة في جلسة اعتماد التقرير.

كما أن عدة منظمات دولية قدمت إفاداتها إلى «لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية في العلاقات مع البحرين والسعودية» في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، حيث قبلت اللجنة هذه الإفادات ما يعني أنها ستكون عاملا مهما ومؤثرا في نتائج تقريرها المرتقب، وتقدم أعضاء في منظمات دولية مرموقة للشهادة أمام «الكونغرس الأمريكي» في جلسات استماع حول الملف البحريني.

2012: عدد قياسي

وكأحد أهم مؤشرات استمرار حراك 14 فبراير وبقائه في أوجه في عام 2012، صدر عن المنظمات الحقوقية الدولية أكثر من 200 تقرير وبيان عن البحرين في العديد من المناسبات، أي بمعدل 16 تقرير شهريا، ما يعتبر معدلا قياسيا على الصعيد الدولي، ربما لا يفوق البحرين فيه إلا الحالة السورية.

ورغم القيود المفروضة على عمل هذه المنظمات داخل البلاد، إلا أن هذه التقارير وثقت انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة في البحرين، والوضع السياسي المتأزم جدا فيها، حيث استعرضت استمرار أساليب القمع والقتل من قبل النظام البحريني بحق المعارضين، واستمرار اعتقال القيادات المعارضة و الناشطين الحقوقيين، المحاكمات المستمرة لـ«الكادر الطبي»

والمعلمين البحرينيين، استمرار فصل العمال وعدم إرجاع العديد منهم إلى وظائفهم، عدم تنفيذ توصيات «بسيوني»، إقامة سباق «فورمولا واحد» في المملكة في ظل نزيف الدم المستمر، وكذلك التعتيم الإعلامي وانخفاض حرية الصحافة إلى أدنى مستوياتها.

وبالإضافة إلى أهم المنظمات الدولية في العالم، والتي تعنى بحقوق الإنسان والصحة والعمل والتعليم والصحافة وحرية الرأي وغيرها، فقد شهد هذا العام مشاركة منظمات عربية في إصدار البيانات المنددة بالنظام، وبالتقاعس العربي عن دعم شعب البحرين، حيث أصدر العديد من المنظمات الحقوقية في مصر، الأردن، المغرب، الصحراء الغربية، وفلسطين عدة بيانات ومناشدات في هذا السياق.

الأكثر

وكانت «منظمة العفو الدولية» أكثر المنظمات إصدارا للتقارير والبيانات والتعليقات عن البحرين، فقد أصدرت ما يقرب من 40 بياناً وتقريراً، طالبت في قسم منها بإطلاق سراح الناشط الحقوقي المعتقل عبد الهادي الخواجة، ودعت في بيان السلطات البحرينية إلى «إطلاق سراح الناشطة فضيلة المبارك التي أدينت بالمشاركة في التظاهرات المؤيدة للإصلاح والاستماع الى موسيقى ثورية».

وأصدرت «هيومن رايتس ووتش»، وهي منظمة أميركية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، أكثر من 20 بيانا وتقريرا انتقدت فيها النظام البحريني، إذ وصفت في بيان صفقة الأسلحة الأميركية للبحرين بأنها «رسالة خاطئة إلى دولة تنتهك حقوق الإنسان»، في حين طالبت في بيان آخر واشنطن «بكشف معدات الأسلحة المبيعة إلى البحرين» كما انتقدت المنظمة في أحد بياناتها حكومة البحرين على «التضييق الواضح على زيارة المنظمات الحقوقية».

وفي تقرير أصدرته بعنوان «لا عدالة في البحرين: المحاكمات غير العادلة» دعت «هيومن رايتس ووتش» الحكومة البحرينية إلى «إلغاء إدانة المئات من المعارضين على خلفية اتهامات سياسية والإفراج عنهم» وفي بيان آخر قالت المنظمة إن «الغرب لم يضع البحرين تحت الضغط وسكت عن حملة الاعتقالات المستمرة».

وأصدرت منظمة «هيومن رايتس فيرست» أكثر من 10 بيانات وتقارير عن الحالة البحرينية، حيث دعت الحكومة الأميركية في بيان شديد اللهجة إلى أن «تفسر التقارير عن مبيعات عسكرية إلى مملكة البحرين»، وكذلك علقت المنظمة في أحد بياناتها على رفض البحرين منح تأشيرات

في أوجه في عام 2012، صدر عن المنظمات الحقوقية الدولية أكثر من 200 تقرير وبيان عن البحرين في العديد من المناسبات، أي بمعدل 16 تقرير شهريا

للصحافيين الأجانب بأن» تلك سمة الأنظمة القمعية» ودعت المنظمة الولايات المتحدة إلى «الضغط على السلطات البحرينية لإلغاء إدانات المحكمة العسكرية لرئيسي جمعية المعلمين مهدي أبو ديب ونائبته جليلة السلمان، وإسقاط الاتهامات الموجهة إليهما»

ورأت المنظمة في بيان آخر أن «العديد من الأشخاص يتخذون القرارات في حكومة البحرين من دون سياسة متفق عليها»، موضحة أن» ما يحدث مع الأطباء والممرضات تفوح منه رائحة التنافر وعدم الكفاءة.»

وقد أصدرت منظمة «المدافعون عن حقوق الإنسان في الخطوط الأمامية» (فرونت لاين ديفندرز) بيانات عديدة طالبت بالإفراج عن عبد الهادي الخواجة، الذي كان يشغل منصبا رفيعا فيها، وانتقدت إقامة سباق «فورمولا واحد» في البحرين في ظل القمع المستمر للشعب البحريني، وقيّمت أداء مجلس حقوق الإنسان في مناقشته ملف البحرين الحقوقي، كما انتقدت استمرار محاكمة الأطباء والناشطين.

أما منظمة «مراسلون بلا حدود»، المتخصصة في الدفاع عن الإعلاميين والصحافيين في العالم، فقد أصدرت أكثر من 10 بيانات وتقارير منددة بالنظام في مناسبات مختلفة، إذ أكدت في بيان أن «السلطات البحرينية مستمرة بانتهاكاتها ضد الإعلاميين»، فيما دعت في بيان آخر «إلى مقاضاة قاتلي المصور الشهيد أحمد إسماعيل».

وفي تقرير نشرته على موقعها الالكتروني خلال فبراير/شباط 2012، أدرجت «مراسلون بلا حدود» البحرين على لائحة «أعداء الإنترنت».

ومن بين أكثر المنظمات الدولية إصدارا للتقارير عن البحرين أيضا «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان»، «أطباء من أجل حقوق الإنسان»، «لجنة حماية الصحافيين»، «فريدوم هاوس»، و«الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير» (آيفكس).

قيود على عمل المنظمات

وأعلنت منظمة «أطباء بلا حدود»، في بيان، إغلاق مكتبها في البحرين وذلك بعد منع السلطات دخول وفد من المنظمة نهاية يناير/كانون الثاني 2012، مشيرة إلى عدم وجود أي موظف لديها في المملكة.

وأعلنت «العفو الدولية» في يناير/كانون الثاني 2012، في بيان، أنها ألغت زيارة إلى البحرين «بعدما فرضت المملكة قيودًا على المنظمات التي تحاول مراقبة الإصلاحات في البلاد، ومن بينها التعامل مع الاحتجاجات».

وقالت جمعية «الوفاق» إن» السلطات البحرينية منعت نائب رئيس منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان» الأميركية «ريتشارد سولوم» من دخول البحرين في يناير/كانون الثاني من العام الماضي.

وسمحت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية لمدير برنامج مدافعي حقوق الإنسان في «هيومن رايتس فرست» براين دولي بزيارة البحرين بين 11 و 15 مارس/آذار 2012، شرط «التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها في مملكة البحرين».

وقع انتفاضة

ومن أبرز البيانات التي سلطت الضوء بشكل عام على استمرار الحراك السياسي المطالب بالديمقراطية، بموازاة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المتظاهرون، أصدرت منظمة «العفو» الدولية بيانا على هامش إقامة سباق الفورمولا، قالت فيه «يجب أن لا يتوهم أحد أن أزمة حقوق الإنسان في البلاد قد انتهت».

وفي هذا السياق، قالت «المنظمة المغربية لحقوق الإنسان» إن «البحرين لا زالت تعيش على وقع انتفاضة شعبية»، بينما أصدر «اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي» بيانا أدان فيه بشكل عام «إجرام النظام في البحرين»، ودعت «المنظمة الإقليمية للنشطاء الحقوقيين في اليمن والخليج» لمناصرة مطالب الشعب البحريني.

كما أصدر مركز «عمّان لدراسات حقوق الإنسان» بياناً استنكر فيه تجاهل المجتمع الدولي والجامعة العربية لنضال البحرينيين.

استمرار القمع والتعذيب

وتحت عنوان «الحرمان من العدالة في البحرين: خنق حرية التعبير والتجمع السلمي»، أصدرت 6 منظمات حقوقية عربية ودولية هي «آيفكس»، «فرونت لاين ديفندرز»، منظمة» القلم »، «إكس إندكس»، «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان»، «مركز الخليج لحقوق الإنسان»، أصدرت تقريراً أكدت فيه أن «السلطة البحرينية فشلت بتنفيذ وعود الإصلاح وتريد الحفاظ على الوضع الراهن» تعليقا على استمرار وتيرة القمع ضد المتظاهرين.

وأدان «مؤتمر الأحزاب العربية»، وهو إطار جامع للأحزاب العربية العاملة في أقطارها، انتهاج الحكم في البحرين «القمع والأساليب الأمنية التي ذهبت ولا تزال بأرواح المواطنين الأبرياء، فضلاً عن الاعتقالات المتواصلة وما يتعرض له المعتقلون من تعذيبٍ وانتهاكٍ لحقوق الإنسان».

وأدانت عدة منظمات بينها المنظمة «الدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف الديني» اعتقال قاصرين بحرينيين وتوجيه اتهامات سياسية لهم.

ووثقت المنظمات الكثير من الحالات التي قمعت فيها الاحتجاجات السياسية وأصيب فيها متظاهرون، وخصوصا التظاهرات الضخمة التي أقيمت في بعض المناسبات، حيث وثقت العديد من حالات فقدان البصر أو الإصابات الخطيرة برصاص «الشوزن» الانشطاري.

وفي حادثة محاكمة معتقلين أصيبا قبل الحكم عليهما في محكمة عسكرية، طالبت «هيومن رايتس ووتش» بوضع حد لمعاناتهما، كما أصدرت المنظمة بيانا طالبت في السلطات بالتحقيق في المتسبب بإصابة الشاب «علي الموالي» إثر العملية التي اعتبرت محاولة لاغتيال الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان.

وطالبت المنظمة في بيان آخر بوقف مهاجمة المتظاهرين السلميين في البحرين بشكل عام.

استهداف الناشطين

وتعليقا على منع رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» نبيل رجب من دخول القاهرة، انتقد «مركز القاهرة الدولي لحقوق الإنسان»، في بيان، منع رجب من دخول مصر «من دون أي سند قانوني» معتبراً أن ذلك «يُمثِّل استمراراً للمنهج العقابي تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين».

وخلال اجتماع مع رئيسة مجلس حقوق الإنسان، حذرت منظمات دولية من الأعمال الانتقامية المحتملة ضد النشطاء البحرينيين إثر مشاركتهم في الجلسة الخاصة بالبحرين.

وأصدرت العديد من المنظمات بيانات تنديدية بالاعتقالات المتكررة للناشطة زينب الخواجة والناشط يوسف المحافظة، فقد أدانت «مراسلون بلا حدود» حبس المحافظة وتوقيف مصورين وصحافيين، بينما دعت «العفو الدولية» لكتابة مناشدات لحث السلطات البحرينية على إطلاق سراح زينب الخواجة.

ودعت «منظمة التعليم العالمية» النقابيين في العالم إلى رفع صوتهم لاعتقال نائبة رئيس جمعية المعلمين البحرينية «جليلة السلمان»، والتي أصبحت عضوا في «المرصد البحريني الأهلي لحقوق الإنسان» أيضا.

وفي السياق ذاته، طالبت 100 منظمة من أنحاء العالم بالإفراج عن الحقوقيين المحتجزين في البحرين.

وفي حادثة استهداف ناشطين ببرامج تجسس لاختراقهم ومراقبتهم، رفعت «مجموعة الخصوصية الدولية» قضية ضد الحكومة البريطانية لوقف بيع تكنولوجيا التجسس للأنظمة القمعية

وبالخصوص «البحرين».

المفصولون من العمل

وأدرج مجلس إدارة» منظمة العمل الدولية» الشــكوى العمالية المرفوعة ضد حكومة البحرين بسبب انتهاكها لحقوق العمال المفصولين، على مشروع جدول أعماله للدورة 313 التي انعقدت في مارس/آذار 2012.

من جهته، قال الاتحاد الدولي للنقابات العمالية (ITUC)، في رسالة إلى «لجنة النظر في عمليات الفصل للعمال البحرينيين» إن» العديد من رؤساء النقابات العمالية الذين تم إرجاعهم كان لا بد عليهم أن يوافقوا على عدم القيام بأي نشاط نقابي آخر»، مشيرا إلى فشل أرباب الأعمال في الشركات المملوكة للدولة في إرجاع الكثير ممن طردوا من وظائفهم ظلماً، أو قيامهم بإعادة توظيف العمال تحت شروط غير مقبولة إطلاقاً.

محاكمة الأطباء

وصدر عن منظمة «فرونت لاين ديفيندرز» عريضة إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة طالبته فيها «بوقف محاكمات الأطباء وإسقاط التهم عنهم».

وعقب إعلان وزير العدل بأن الحكومة ستمضي قدما في محاكمة الأطباء في فبراير/شباط 2012، أصدرت «هيومن رايتس فرســت» بيانا رأت فيه أن «العديد من الأشخاص يتخذون القرارات في حكومة البحرين من دون سياســة متفق عليها»، موضحة أن «ما يحدث مع الأطباء والممرضات تفوح منه رائحة التنافر وعدم الكفاءة».

وبشــأن قضية يونس عاشوري (60 عاماً) الذي اعتقل بسبب عمله في أحد المستشفيات، أشارت «هيومن رايتس فيرست» إلى أن عاشوري «لم يحظ باهتمام إعلامي كبقية أفراد الطاقم الطبي الذين تجري محاكمتهم».

وبينما نظمت منظمة الممرضات الإيرلندية وقفة تضامنية مع الطاقم الطبــي في البحرين، أصدرت منظمة «أطباء لحقوق الإنسان» بيانا قالت فيه إن «إصدار أحكام بالسجن على الطاقم الطبي تزييف للعدالة، وعلى الإدارة الأمريكية أن تتخذ موقفا حازما».

واعتبرت «هيومان رايتس فيرست»، في بيان، محاكمة الأطباء البحرينيين بأنها تأتي عقابا لعلاجهم

الجرحى، وأن حملة القمع الحكومية هذه ليس لها نهايةٌ، بينما وصفت «منظمة العفو الدولية» يوم إصدار الحكم بأنه «يوم أسود للعدالة في البحرين».

من جانب آخر، وبسبب تبرئة الأطباء من الكثير من التهم، طالبت منظمة «فرونت لاين ديفندرز»، في بيان، بالتحقيق مع وزير العدل ووزيرة التنمية لتلفيقهم التهم ضد الأطباء.

الغاز القاتل

وأصدرت «هيومن رايتس ووتش» تقريرا يؤكد أن البحرين استخدمت الغاز المسيل للدموع استخداما غير مسبوق وليس له مثيل في مكافحة الشغب خلال المائة عام الماضية، ما تسبب بوفاة أكثر من 50 شخصا.

وطالبت المنظمة في هذا التقرير واسع النطاق، والذي اعتمد على شهادات قدمها أطباء، بحظر بيع قنابل الغاز المسيل للدموع للبحرين، معتبرة بأنها تخرق في استخدامها هذا السلاح الأنظمة الدولية لحقوق الإنسان.

أما منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان» فوجهت هي الأخرى انتقادات لاذعة للسلطات في البحرين على حجم وطريقة استخدام الغاز المسيل للدموع.

محاسبة الجلادين

واعتبرت «مراسلون بلا حدود» تبرئة المتهمة بتعذيب الصحافية «نزيهة سعيد» تظهر غياب استقلالية القضاء البحريني، بينما طالب «المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات» البحرين بالانضمام إلى «المحكمة الجنائية الدولية».

وفي تقرير صدر عن «العفو الدولية» تحت عنوان «إصلاحات متهافتة»، قالت المنظمة إن البحرين «فشلت في توفير العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان» معتبرة الإصلاحات لم تتجاوز السطح الخارجي.

الانتهاكات الجديدة: الحصارات، حظر التظاهرات وإسقاط الجنسية

وتعقيبا على الأنواع الجديدة من أساليب القمع والانتهاك التي استخدمتها الحكومة البحرينية لمواجهة المعارضين، أدانت «المنظمة الدولية لمكافحة الارهاب والتطرف الديني» حصار منطقة «العكر» وترويع سكانها، بينما اعتبرت «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان» المداهمات

في قرية «مهزة» أسلوبا وحشيا تستخدمه عصابات الإجرام.

ودعت العديد من المنظمات بينها «العفو الدولية» حكومة البحرين لإلغاء قرارها المفاجئ بـ»حظر المظاهرات والتجمعات»، مدينة هذا التضييق المعلن على حرية التجمع والتعبير.

من ناحية أخرى وصفت «العفو الدولية» إسقاط الجنسية البحرينية عن 31 شخصاً بأنه «أمر مرعب للغاية» وأنه «محظور بموجب القانون الدولي»، بينما قالت عنه «الشبكة العربية لحقوق الإنسان» بأنه «جائر ويقوّض فرص المصالحة».

تدني حرية الصحافة

وأصدرت «لجنة حماية الصحافيين» ومقرها نيويورك، تقريراً اعتبرت فيه أن» ظروف حرية الصحافة في البحرين وصلت إلى أدنى مستوياتها»، بينما صنفت منظمة «فريدوم هاوس» البحرين من بين الدول «غير الحرة» في استخدام الإنترنت.

وقال «الاتحاد الدولي للصحافيين» إن السلطات البحرينية تعمدت إعاقة عمل المراسلين الأجانب، ومنع دخول الكثير منهم إلى البلاد، وأدرجت «مراسلون بلا حدود» البحرين على لائحة «أعداء الإنترنت».

أداء «مجلس حقوق الإنسان» والمجتمع الدولي

واعتبر «مركز القاهرة لحقوق الإنسان»، في بيان، أنه «بالرغم من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ترتكب في كل من البحرين ومصر، لم يناقش مجلس حقوق الإنسان (التابع للأمم المتحدة) بشكل جاد وضع حقوق الإنسان في هاتين الدولتين، وذلك خلال جلسته الـ19 في جنيف لمناقشة انتهاكات حقوق الإنسان».

وقالت «هيومن رايتس ووتش» في بيان إن «الغرب لم يضع البحرين تحت الضغط وسكت عن حملة الاعتقالات المستمرة»، بينما طالبت «الفيدرالية الدولية» الاتحاد الأوروبي بـ»موقف أقوى» حيال الوضع في البحرين، كما تساءلت العديد من المنظمات عن صفقات الأسلحة الصغيرة التي أنفذتها الولايات المتحدة الأمريكية للبحرين مؤخرا.

استشهاد المصور أحمد اسماعيل

وقالت «لجنة حماية الصحافيين» في بيان حول استشهاد المصور أحمد إسماعيل، إن ذلك «يؤكد

المخاطر الفظيعة التي يواجهها الصحافيون بينما يوثقون الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في البحرين».

بدورها، دعت «مراسون بلاحدود» في بيان حول الحادثه نفسها «السلطات البحرينية إلى مقاضاة قاتلي الشهيد أحمد إسماعيل».

عبد الهادي الخواجة

وفي رسالة مشتركة وجهتها إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، طالبت 43 منظمة حقوقية عربية وآسيوية وأفريقية وغربية حكومة البحرين «بالإفراج الفوري ومن دون شروط عن الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة، والذي بدأ إضرابا مفتوحاً عن الطعام في 8 فبراير/ شباط، وطالبت أيضا بالسماح بنقله إلى الدنمارك للحصول على العلاج الطبي».

من جهتها، أصدرت» العفو الدولية» بيانات عدة طالبت فيها السلطات البحرينية بإطلاق سراح ناشطين حقوقيين، أبرزهم عبد الهادي خواجة، حيث أطلقت حملة توجيه رسائل جماعية من أنحاء العالم إلى ملك البحرين ووزيرته لحقوق الإنسان وقتها فاطمة البلوشي، حيث عبرت عن القلق العميق من تدهور صحة الخواجة.

وأطلق موقع democracyinaction.org حملة رسائل جماعية إلى وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، تطالبها بالضغط على ملك البحرين لإطلاق سراح الخواجة وجميع السجناء السياسيين قائلا إنه يتعين على الولايات المتحدة تعزيز حقوق الإنسان في البحرين تماما كما تدعو لها في سوريا.

وفي منتصف مارس/آذار الماضي، دشنت منظمة «المدافعون عن حقوق الإنسان في الخطوط الأمامية» (فرونت لاين ديفندرز)، حملة لتوجيه رسائل إلى الملك للمطالبة بالإفراج عن الخواجة، وحذرت المنظمة في بيان آخر من أن «الخواجة في خطر» مؤكدة أنه «يجب أن يرحل إلى الدنمارك».

بدورها، دعت منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان»(PHR) ، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، النظام البحريني إلى الإفراج الفوري عن الخواجة، وقالت إنه «مدافع عن حقوق الإنسان وناشط من أجل الديمقراطية يواجه الموت بعد إضراب طويل عن الطعام».

ونقلــت صحيفة «الغارديان» عن المدير التنفيذي لـ»فرونت لاين ديفيندرز» ماري لاولر قولها إنها تحدثت لفترة وجيزة إلى عبد الهادي الخواجة في السجن، حيث لا يزال يرفض الطعام.

وحثت 15 منظمة أميركية ودولية، منها مؤسسة مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط POMED، اتحاد العمال الأميركي، مبادرة الخارجية الأميركية، «فريدوم هــاوس»، «الرابطة العالمية لمســلمي أميركا»، «أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين»، حثت الرئيس الأميركي باراك أوباما على إطلاق نداء علني من أجل الإفراج عن الخواجة «بعد تفاقم حالته في اليوم 61 من إضرابه عن الطعام».

وأصدرت «الحركة العالمية للديمقراطية» تنبيها عن حالة الخواجة حذرت فيه من أنه يقترب من الموت ودعــت حكومات العالم إلى الاحتجاج والتدخل» كما وجه «اتحاد الصحافيين والكتاب في الصحراء الغربية» رسالة إلى الملك أشار فيها إلى أن «الحكومة البحرينية لن تربح شيئا إذا ما توفي هذا المدافع الفذ عن حقوق الإنســان» وقد أعرب» مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان»عن قلقه لاستمرار احتجاز الخواجة.

وأدان «مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان» في بيان استمرار الاحتجاز التعسفي للخواجة وعدم احترام حقه في الدفاع، معتبرا أن «الهدف الوحيد من ذلك هو معاقبته على نشــاطاته في الدفاع عن حقوق الإنسان».

وأصدرت الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) بيانا أعربت فيه عن قلقها البالغ بشأن الوضــع الصحي المتدهور «للمناضل الحقوقي البحريني الزميل عبد الهادي الخواجة»، وحملت مســئولية ذلك بشكل مباشر لكل من «حكومة وملك البحرين الذين تمادوا في قمعهم للحريات والمناضلين المدافعين عن حقوق الإنسان».

ونظم «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة تضامنية مع الخواجة تحت عنوان «الحريات وحقوق الإنسان في البحرين، عبد الهادي الخواجة مثالاً»، الخميس 1 مارس/آذار 2012 في مركز «ابن رشد» في القاهرة، وذلك بمشاركة شخصيات سياسية وحقوقية وإعلامية بحرينية ومصرية.

نبيل رجب

وإثر الاعتقالات المتعددة التي تعرض لها الناشط الحقوقي المعروف رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان «نبيل رجب»، ومن ثم أحكام السجن التي صدرت بحقه خلال العام الماضي، أصدرت

عشرات المنظمات الدولية بيانات تنديد مطالبة السـلطة باحترام المعاهدات التي وقعت عليها، وبالإفراج الفوري عن رجب.

ومن بين هذه المنظمات «الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان» والتي يشغل رجب منصب نائب رئيسها، حيث اعتبرت «منعها من الشهادة لصالح رجب انتهاكا صارخا لا يمكن السكوت عنه» وقالت إن الحكم عليه «لن يوقف المطالبات بالحرية»، بينما قالت «مراسـلون بلا حدود» إن «التنكيل بنبيل رجب إهانة لكل المدافعين عن حقوق الإنسـان» واعتبر «مرصد حماية الحقوقيين» اعتقال رجب عقابا على محاولاته كشف الفساد.

ووصف «المركز الدولي لدعم الحريات» اعتقال رجب بالحرب على منظمات حقوق الإنسـان، وقالت منظمة «إنديكس» إنه يكشف ادعاءات الإصلاح الزائفة، بينما اعتبرته «فريدوم هاوس» يظهر فشل الإصلاح السياسي في البحرين، و قالت «هيومن رايتس فيرست» إنه «صدمة» تكشف عدم جدية النظام.

«هيومن رايتس ووتش» قالت إن الحكم يظهر التزام حكام البحرين بسياسة القمع الشامل، في حين اعتبرت «الفدرالية الدولية» و»المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب» إدانة «رجب» استفزازا للمجتمع الدولي، بينما اعتبرت «العفو الدولية» تخفيض الحكم فيما بعـد «حركة جوفاء»، وخطاب الملك حول الحريات وحقوق الإنسان «كلاما فقط».

وأرسـلت 35 منظمة حقوقية مطالبة إلى «بان كي مون» بالضغط على حكومة البحرين للإفراج عن نبيل رجب، ووزعت «العفو الدولية» ملصقاً ضمن حملة للمطالبة بإطلاق سراحه.

الرموز 21

وحول قضية «قلب نظام الحكم» المتهم فيها 21 قياديا سياسيا وحقوقيا، اعتبرت «العفو الدولية» هذه المحاكمة «مهزلة قضائية يجب أن تنتهي» وقالت إنها تعمل مع الاتحاد الأوروبي من أجل الإفراج عنهم، كما دعت المنظمة رئيس الـوزراء البريطاني «ديفيد كاميرون» إلى إبلاغ ملك البحرين، على هامش زيارته لبريطانيا، بأن المملكة المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين حيال سجن المعارضين، معتبرة الأحكام على الرموز أمرا مشيناً.

وحول ذلك أيضا، قالت «هيومن رايتس فيرست» إن النظام البحريني غير مستعد لاتخاذ قرارات صعبة.

سباق «فورمولا واحد»

وأكدت منظمة «المدافعون عن حقوق الإنســان في الخط الأمامي» (فرونت لاين ديفندرز) أن سباق «فورمولا واحد» في البحرين 2012 «سينتهي بالدموع».

بدورها، قالت «هيومن رايتس ووتش» إن قرار إجراء سباق «فورمولا واحد» في البحرين «يمنح السلطات الفرصة التي تبحث عنها للتغطية على فداحة وضع حقوق الإنسان في البلاد».

ذكرى انطلاق الثورة

وعشية الذكرى السنوية الأولى لانطلاق ثورة 14 فبراير، توجه إلى البحرين مجموعة من المراقبين الدوليين (غالبهم من الولايات المتحدة) لرصد وتوثيق عمليات القمع.

وأنتجت منظمة «العفو الدولية» فيلما قصيرا بهذه المناســبة، للفت أنظار العالم إلى القضية البحرينية وحثهم على المشــاركة في الاحتجاج على النظام البحريني، في حين أكدت المنظمة في أحد بياناتها أن «البحرين بعيدة عن التغيير في مجال حقوق الإنسان».

وبرعاية «منظمة العفو الدولية» أقيمت في تونــس ندوة بعنوان «الثــورة البحرينية بعيون تونسية».

جلسة جنيف

وعشية جلسة «مجلس حقوق الإنسان» التي عقدت في جنيف لمناقشة المراجعة الدورية لسجل حقوق الإنسان في البحرين، وصفت «هيومن رايتس ووتش» رد البحرين على الاتهامات الموجهة لها بأنه لم يكن مقنعاً، وقالت إن «على حكومة البحرين التوقف عن نفي الانتهاكات»، معتقدة بأن «فشل البحرين بتنفيذ أهم توصيات بسيوني يبعث الشك في تنفيذها توصيات جنيف».

«المنظمة الدولية لمناهضة الإرهاب والعنف الديني» أكدت على هامش الجلســة أن الانتهاكات ضد الشعب البحريني تحدث حتى خلال اجتماع المجلس، بينما اعتبرت «العفو الدولية» تعهدات حكومة البحرين لاتزال جوفاء، وقالت «مراسلون بلا حدود» إن السلطات البحرينية لا تعتزم الالتزام بتعهداتها الدولية.

وفي بيان بالمناسبة ذاتها، قالت «الفيدرالية الدولية لحقوق الإنســان» إن السلطات البحرينية

مستمرة بمنع الحقوق الأساسية للبحرينيين، وقد أصدرت الفدرالية تقريرًا حول ذلك تحت عنوان «إسكات المعارضين: سياسة القمع المنهجي القائمة».

ذكرى تقرير «بسيوني»

وفي الذكرى الأولى لصدور تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة البروفيسور شريف بسيوني، قال تقرير لـ «العفو الدولية» تحت عنوان «الإصلاح على الرف» إن «الحكومة البحرينية فشلت بالوفاء بوعود الإصلاح وإن القمع لا يزال متصاعدا».
كما أصدرت المنظمة تقريرا آخر تحت عنوان «البحرين: إهمال قضايا الإصلاح وتشديد القمع» قالت فيه إن «إرث بسيوني يتلاشى ووعود الإصلاح نكثت».

أما «هيومن رايتس ووتش» فقالت إن «السلطات البحرينية أخفقت في تنفيذ أهم توصيات بسيوني» بينما أوصى «المؤتمر العالمي للنقابات» في «سيدني» بإحالة تجاهل توصيات «بسيوني» إلى مجلس الأمن.

ردود فعل النظام والمعارضة

وبينما قال أمين عام الوفاق «الشيخ علي سلمان» في أحد خطاباته إن جميع المنظمات الدولية على اختلاف أنشطتها واختصاصاتها رأت في البحرين انشغالا مهما لتعدد الانتهاكات وفظاعتها واستمرارها، حيث اهتمت في البحرين المنظمات الحقوقية والنقابية والصحافية والتعليمية والطبية وغيرها.

وقال سلمان إن ذلك اختصر الكثير على المعارضة حيث كان توثيق الأحداث ومراقبتها يتم بشكل مباشر وحيادي من هذه المنظمات التي تحظى بقبول دولي واسع جدا، وتعتمد عليها حتى منظمة الأمم المتحدة في استقاء معلوماتها.

أما النظام البحريني فقد ظل يكذِّب هذه التقارير ويصفها تارة بعدم الدقة وتارة بعدم المصداقية، حتى جاء تقرير «بسيوني» وأثبت كل ما جاء فيها دون استثناء، ما سبب حرجا كبيرا على النظام وفضح كذبه المتعمد على المجتمع الدولي ومسئوليته عن الأحداث.

إلا أنه بعد فترة من صدور التقرير، عاد إلى النهج ذاته في تكذيب التقارير التي ظلت تنهال عليه من هذه المنظمات، حيث زعم أنها غير حيادية وأنها لا تأخذ المعلومات من مصادرها الموثوقة، بل قام بالتنديد ببعض هذه البيانات بشدة، غير آبه بالمكانة الدولية المرموقة لهذه المنظمات.

وحاولت حكومــة البحرين عبثا التقرب من هذه المنظمات وشراء ذمم بعض أفرادها دون أي نتيجة، ثم استخدمت شركات العلاقات العامة لمواجهة هذا السيل من التقارير والبيانات، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا، بل انسحب بعضها من هذه العملية علنا، وازدادت علاقة الحكومة بهذه المنظمات سوءا بعد منع العديد من أعضائها من دخول البلاد كمراقبين.

ومؤخرا عينت الحكومة عضوة مجلس الشــورى السابقة «سميرة رجب» وزير دولة لشئون الإعلام، لتكون بمثابة الناطق الرسمي باسم حكومة البحرين في كل المحافل الإعلامية، معولة على أنها وجه «شيعي» مناهض بشكل متطرف لحركات المعارضة في البحرين، ما قد يقلل من صدى الاتهامات الموجهة للنظام باستهداف الطائفة الشيعية التي تشكل الشريحة الأكبر من المعارضة.

غير أن طريقة «سميرة رجب» وأساليبها المتدنية في التعامل مع هذه التقارير لم تحصد غير الفشل، ما أوضح للعالم أكثر وأكثر، ومن خلال التجربة، أن البحرين لن تعترف بكل ما ظلت تقوم به من جرائم، ولن ترتدع عن ارتكاب المزيد منها حتى بعد «تقرير بسيوني».!

محصلة التقارير

وفي المحصلة، يؤكد الكم الكبير من البيانات والتقارير الصادرة من المنظمات التي ورد اسمها في هذا التقرير، اعتبارها درجة القمع السائدة في البحرين أزمة حقوقية وسياسية خطيرة، ويبين بما لا شك فيه أن النظام انتهك حقوق الإنسان البحريني على جميع المستويات.

إن الضغط الذي أحدثته هذه المنظمات شكل فارقا كبيرا في مسار القضية البحرينية، فهذه المنظمات على علاقة وثيقة وتنسيق دائم مع مختلف حكومات الدول والهيئات الدولية كالمنظمات التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي.

ولم تغفل المنظمات أي حدث أو مناسبة للتنديد بالنظام البحريني، بما فيها زيارات الملك (المعلنة والسرية) لبعض الدول الغربية، التي لا تلقى ترحيبا لافتا أو أية أضواء من قبل الصحافة الغربية، حيث يستقبل الملك ببيان يدعو إلى الضغط عليه، ويودع ببيان آخر يصفه بـ«الديكتاتور»، ويطالب بالكشف عما دار في الاجتماع معه، ما يجعل نتيجة زياراته الفشل والإحراج دوما.

وتحت ضغط من الرأي العام ومن هذه المنظمات ألغت الولايات المتحدة الأمريكية صفقة أسلحة كبيرة للبحرين، وظلت على هذا القرار رغم إنفاذها بعض الصفقات الصغيرة الأخرى، ولا

زالت «إدارة العمل الأمريكية» تبحث في طلب اتحاد عمال أمريكا إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع البحرين.

واستمر أعضاء في «مجلس الشيوخ» الأميركي بالضغط لتصحيح سياسة واشنطن تجاه البحرين، بعقد عدة جلسات استماع ومناقشة عدة تقارير مرفوعة على مكاتبهم، كما شكل البرلمان البريطاني لجنة تحقيق في العلاقات مع كل من البحرين والسعودية على ضوء هذه التقارير، وأشاد الرئيس الفرنسي بالناشط الحقوقي «نبيل رجب» في خطاب علني، معتبرا أن سجنه جاء بسبب نضاله من أجل حقوق الإنسان.

ورفضت العديد من الهدايا التي تقدمت بها الحكومة البحرينية إلى بعض المسئولين في الدول الغربية، كما سلط الضوء بشدة على كل من يكتشف بأنه قبل مثل هذه الهدايا، وتوضع العديد من العراقيل والمحاذير أمام مشاريع التعاون مع الحكومة البحرينية، وتؤخذ على وجه الريبة زيارات الوفود الرسمية البحرينية إلى هذه الدول أو مؤسساتها.

وكاد سباق «فورمولا 1» أن يلغى في البحرين للعام الثاني على التوالي، بضغط من هذه المنظمات وغيرها، ورغم أنه أقيم إلا أن ضجة دولية كبيرة صاحبت ذلك، ما ضاعف الحرج على النظام. ودشنت منظمة «آفاز» عريضة لمنع دخول نجل الملك ناصر بن حمد إلى المملكة المتحدة خلال «أولمبيات لندن».

وألغت جامعة أدنبرة، إحدى أعرق وأقدم الجامعات الاسكتلندية، صفقة مع وزارة التربية والتعليم البحرينية لإنشاء «شبكة للمعرفة والبحث العلمي»، معللة قرارها، في بيان، بأنه «لا يجوز لنا المضي قدما في هذا العمل مع حكومة قمعية».

لقد بلغت علاقة النظام البحريني بالمجتمع الدولي أسوأ حالاتها، وذلك بسبب ضغوطات المنظمات الدولية بشكل أساسي، ولم تنفع محاولات النظام ترقيع هذه العلاقة دون إصلاحات حقيقية تؤدي إلى تحول حقيقي إلى الديمقراطية.

وتفيد تجارب هذه المنظمات منذ بدايات تأسيسها أن حملات الضغط التي تقوم بها يمكن أن تؤدي إلى عزل الدولة محل الضغط عن العالم، ونزع سلطاتها تدريجيا، ومن ثم محاكمة مسئوليها على جرائمهم ضد الإنسانية، كما حصل في دول مثل «السلفادور»، «الأرجنتين»، و«رواندا».

المؤشرات الدولية في 2012: انهيار الأرقام في الاقتصاد والحريات والحقوق السياسية، والبحرين «بين مفترق الطرق»!

الحرية الصحافية وحرية العمل السياسي والمؤشر الاقتصادي ومؤشرات الديمقراطية والحقوق السياسية والسلام في البحرين تراجعت إلى أدنى مستوياتها في العام الماضي، وحلت دائما في أدنى القائمة، بينما زاد الفساد وارتفعت المخاطر السياسية.

هذا ما حصدته حكومة البحرين خلال عام في إطار المؤشرات والقياسات التي تعدها منظمات ومراكز إحصاء وتصنيف دولية مؤثّرة، مثل منظمتي «الشفافية الدولية» و»فريدوم هاوس» ووكالة التصنيف المعروفة «ستاندرد آند بوور».

الحريات الصحافية وحرية الإنترنت: أسوأ مسار تنازلي

حلّت البحرين «ضمن أكثر دول العالم تدنيا في مستوى حرية الصحافة» بحسب تقرير لمنظمة «فريدوم هاوس»، وذلك في المرتبة 182 عالمياً، من أصل مسح شمل 197 دولة. وخلص التقرير إلى أن «البحرين وسوريا يعانيان من تراجع حاد في حرية الصحافة في ظل الحملات القمعية للحركات الاحتجاجية».

وعلى صعيد حرية الصحافة أيضاً، حلت البحرين في المرتبة 173 في التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام 2011-2012 لمنظمة «مراسلون بلا حدود» متراجعةً 29 مرتبة، وذلك «بسبب القمع المفروض على الحركات الديمقراطية والمحاكمات المتواصلة لناشطين حقوقيين والقضاء على أي مساحة حرية» بحسب ما أعلنت المنظمة.

وقد حصدت البحرين أسوأ مسار تنازلي على مستوى العالم في درجة تصنيف «الحريات على الإنترنت»، حسبما جاء في التقرير السنوي للحريات على الإنترنت، والذي صدر في 24 سبتمبر/ أيلول 2012 عن منظمة «فريدوم هاوس» الدولية، وبيّن انخفاض تصنيف البحرين 9 نقاط

ليصل إلى 71 بعد أن كان 62 في 2011 (درجة 100 هي الأسوأ، ودرجة 0 هي الأفضل). بدورها، وضعت «مراسلون بلا حدود» البحرين ضمن قائمة أعداء الإنترنت لعام 2012.

المخاطر السياسية والأمن

وعلى المستوى السياسي، صنّف تقرير «أطلس المخاطر السياسية»[1]، الذي أصدرته المؤسسة الدولية المتخصصة في قياس المخاطر «مابل كروفت» [2] في يناير/كانون الثاني 2012، صنّف البحرين من بين أسرع 10 دول تزايدا في مؤشر المخاطر السياسية.

بدوره، صنّف «مؤشر السلام العالمي» في يونيو/حزيران 2012 البحرين ضمن «أكثر خمس دول في العالم شهدت تراجعاً في مؤشر السلام فيها» بين العامين 2009 و2012. والمؤشر، الصادر عن «معهد الاقتصاد والسلام» ومقره لندن، يصنف الدول وفقاً لمستواهم من السلام، حيث يقيس ثلاثة مسائل رئيسية وهي: مستوى السلامة والأمن في المجتمع، ومدى تأثر الدولة بالصراع الداخلي أو الدولي، ومستوى «العسكرة» في الدولة.

مؤشر السياسة: بين مفترق الطرق

وصنف تقرير موسع أصدرته «فريدوم هاوس»[3] في سبتمبر/أيلول 2012 البحرين من بين 35 دولة «على مفترق الطرق»[4]، مفيدا بتراجع الحريات العامة بشكل ملحوظ مع تراجع للرصيد الديمقراطي في البحرين، التي هبطت على المؤشر الديمقراطي العالمي 17 مرتبة، عند مقارنة الوضع في 2011 بالوضع في 2007، حيث لا زالت تصنف على أنها «غير ديمقراطية».

واعتمد التقرير، الذي درس بتوسع هذه الحالات 35 الأسوأ في العالم، نتائجه بناء على أربعة معايير، وبمقياس درجات من (0) إلى (7)، حيث تمثل 0 أسوأ الدرجات.

وحازت البحرين في المؤشر الأول وهو «المساءلة وصوت الشعب» على درجة 1.49، أما في مؤشر»الحريات المدنية» فقد حازت على 2.15، وفي مؤشر «سيادة القانون» 2.23، وحازت في مؤشر «محاربة الفساد والشفافية» على 2.26، لتكون في أدنى قائمة الدول الأسوأ في جميع هذه المؤشرات.

وقد صنفت «فريدوم هاوس» البحرين كذلك من بين أسوأ الدول «غير الحرة»، في المؤشر العام للحريات في العالم، حيث حازت درجة 6 من أصل 7 (7 هو الأسوأ) في مؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية، مسجلة هبوطا آخر، وبررت المنظمة هذا التصنيف المتدني لتعامل الحكومة

العنيف مع حركة 14 فبراير المطالبة بالديمقراطية، وقيامها بسجن وتعذيب المتظاهرين، وحملتها ضد الإعلام المعارض، واستخدامها المحاكمات العسكرية ضد الناشطين.

وكان مؤشر الإيكونومست للديمقراطية[5] في العالم لعام 2011، وهو من أشهر المؤشرات الدولية [6]، قد صنف البحرين[7] في المرتبة 144 عالميا و 4 خليجياً على صعيد التطور الديمقراطي من بين 167 دولــة، وذلك بدرجة 2.92 من أصل 10، في انخفاض آخر حافظت فيه الدولة على تصنيفها من بين «الأنظمة المتسلطة»، حيث يعتبرها المؤشر «ملكية مطلقة».

الاقتصاد: انهيار عمودي

وفي 5 ديسمبر/كانون الأول الماضي أطلقت منظمة «الشفافية الدولية»[8] نتائج تقرير مؤشر مدركات الفساد السنوي[9]، التي أظهرت تراجع البحرين في مؤشر مدركات الفساد للعام 2012 سبعة مراتب عن العام 2011.

وثبّتت وكالة التصنيف المعروفة «ستاندرد آند بوور»[10] نهاية يناير/كانون الثاني 2012 تصنيف الديون السيادية للبحرين عند BBB/A-3 على المديين البعيد والقصير. كما وضعت «ستاندرد آند بوور» التصنيف الســلبي نفسه لمصرف البحرين المركزي، في حين صنفت عمليات التحويل المالية عند BBB.

وقالت الوكالة إن التوقعات بالنســبة للاقتصاد البحريني لا تزال سلبية، لافتة إلى أن السياحة في البحرين هي المتأثر الأول نتيجة الاضرابات السياسية، وقد جاءت الأضرار المباشرة على الاقتصاد منها أساسا.

وفي تقرير أصدره «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير»[11] عن خسائر النظام البحريني بين 14 فبراير/ شباط 2011 حتى 31 أكتوبر 2012، قال التقرير إنه حدث انهيار عمودي [12] للمؤشر الاقتصادي في سبتمبر/أيلول 2011 مؤكدا فقدان ثقة المستثمر في البحرين.

ولفت التقرير إلى أنه «في مطلع العام الحالي فشل النظام مجدداً في كسب ثقة المستثمر الأجنبي فضلاً عن المحلي، إذ لم يستطعْ الحفاظ على أدنى مستوى إيجابي لسوق الأوراق المالية الذي خسر مــؤشره أكثر من 85 نقطة حتى 31 أكتوبر/تشريــن الأول الحالي، بما يعادل 7.5 % من مجموع نقاطه، التي وصلت إلى الأدنى بين دول الخليج».

وصنف تقرير موسع أصدرته «فريدوم هاوس» في سبتمبر/أيلول 2012 البحرين من بين 35 دولة «على مفترق الطرق»، مفيدا بتراجع الحريات العامة بشكل ملحوظ مع تراجع للرصيد الديمقراطي في البحرين

وبحسب التقرير، فقد خسر المؤشر منذ انطلاق الثورة ما يعادل 27.5 % من قيمته، وهي نسبة تعادل ملايين الدنانير كقيمة حقيقية تأسيسية ومليارات الدنانير كقيمة سوقية متداولة.

حلول «فريدوم هاوس»

وكانــت «فريدوم هاوس»، في تقريرها «دول على مفترق طرق»، قد أوصت في ختام بحث حالة البحرين، بإنهاء احتجاز المعتقلين السياســيين، ومحاسبة المسئولين عن التجاوزات التي حدثت خلال الحملات الأمنية المتكررة والتي يرجع تاريخها إلى ما قبل 2011.

كما أوصت بجملة إصلاحات سياسية لحل الأزمة، منها فتح الطريقٍ أمام شراكة حقيقية في اتخاذ القرار، مراجعة الإطار الانتخابي لتسهيل انتخاب مجلس أكثر تمثيلاً، وذلك من خلال اعتماد نظام التمثيل النسبي للدوائر الانتخابية.

وأوصت المنظمة كذلك بإنشاء هيئة مستقلة مخولة بالتحقيق في التقارير التي تشير إلى الفساد

السـياسي، بما في ذلك البيع والشراء غير المشروع للأراضي العامة، وتوسـيع نطاق مجلس الرقابة المالية لتشمل جميع الوزارات وجميع المناقصات الحكومية، وإلغاء الرقابة على وسائل الإعلام، بما في ذلك مواقع الإنترنت، وإفساح المجال للأحزاب السياسية لإيصال صوتها عبر التلفزيون الذي تسيطر عليه الدولة.

وتُظهر هذه التصنيفات والمؤشرات المتدنيـة جدا زيف ادعاءات النظام بوجود اقتصاد محصّن من الاضطرابات السياسية، ونظام ديمقراطي وحر في ممارسة العمل السياسي والإعلامي، وهي أصدق التقييمات التي تدفع تجاه حتمية التغيير في البحرين.

1. http://urlmin.com/j4b
2. http://urlmin.com/j4c
3. http://urlmin.com/j4d
4. http://urlmin.com/j4e
5. http://urlmin.com/j4f
6. http://urlmin.com/j4g
7. http://urlmin.com/j4h
8. http://urlmin.com/j4i
9. http://urlmin.com/j4k
10. http://urlmin.com/j4l
11. http://urlmin.com/j4m
12. http://urlmin.com/j4n

جوائز دولية ومراتب متقدمة لناشطين بحرينيين قدم النظام لبعضهم السجن في 2012

برغم وجود بعضهم وراء القضبان لاعتبارهم مجرمين من قبل النظام البحريني، فإن ناشطين سياسيين وحقوقيين ونقابيين من مثل نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة وابنتيه قد حصدوا العديد من الجوائز الدولية في النضال من أجل الحرية والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان العام الماضي، وذلك من مؤسسات دولية مرموقة في أوروبا والولايات المتحدة، كما حل العديد منهم في مراتب متقدمة بين أكثر الشخصيات تأثيرا في تصنيفات حددتها صحف ومجلات أجنبية ومنظمات ومراكز دراسات.

فقد نال مركز البحرين لحقوق الإنسان جائزة «الأدفوكسي» الدولية عن عام 2012 والتي تمنحها منظمة «إندكس أون سنسرشيب». وتسلم الجائزة رئيس المركز نبيل رجب خلال حفل أقيم في العاصمة البريطانية لندن في 28 فبراير/شباط الماضي، وحضره عدد كبير من السياسيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان بينهم عضو مجلس اللوردات البريطاني اللورد إيفبوري.

ومنحت منظمة حقوق الإنسان أولاً في مايو/أيار 2012 مركز البحرين لحقوق الإنسان ميدالية «روجر إن بالدوين» للحرية للعام 2012، وذلك لدوره في توثيق ونشر انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، على رغم المخاطر التي تعرض لها أعضاؤه. وشملت الترشيحات للعام الماضي أكثر من 40 مرشحاً من الأفراد والمنظمات في 27 بلداً.

وفاز نبيل رجب بالمركز الثاني في جائزة «مارتن إينالز» للمدافعين عن حقوق الإنسان بداية أكتوبر/تشرين الأول 2012، والتي أعلن عنها في قاعة فيكتوريا في العاصمة السويسرية جنيف، حيث حضر التكريم العضو في مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة، نيابة عن رجب الذي يقضي منذ ذلك الوقت عقوبة بالحبس لمدة ثلاث سنوات بتهمة التحريض على التجمهر غير المرخص.

بدورها، اختارت مجلة» فورين بوليسي» كلاًّ من الناشط المعتقل عبدالهادي الخواجة وابنتيه مريم وزينب والناشط الحقوقي المعتقل نبيل رجب، ضمن قائمة 100 شخصية مؤثرة للعام 2012، وحلّوا في المرتبة 48 من القائمة التي احتوت على شخصيات من مختلف أنحاء العالم.

كما منحت منظمة» فريدوم هاوس» الأميركية في أغسطس/آب 2012 الناشط الخواجة وابنتيه مريم وزينب «جائزة الحرية» التي تمنحها المنظمة سنويا لإحدى الشخصيات التي تناضل من أجل الحرية، والتي كان» الدالاي لاما «القائد الديني الأعلى للبوذيين التبتيين من أبرز الحائزين عليها.

وأيضاً نال الخواجة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي «جائزة الحرية» التي تقدمها صحيفة «بوليتيكين الدنماركية»، وذلك تقديرا لجهوده في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد اختارت» المنظمة العربية الأميركية للديمقراطية وحقوق الإنسان» في يناير/كانون الثاني 2012، كلا من عبد الهادي الخواجة، نبيل رجب ورئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان محمد المسقطي، من بين أبرز 15 شخصية من قيادات وناشطي «الربيع العربي».

وحلّ نبيل رجب في المركز السادس بين أكثر 500 شخصية تواصلاً على» تويتر» في الشرق الأوسط، كما حلت الناشطة الحقوقية مريم الخواجة في المركز الثامن، وذلك بحسب دراسة حديثة أجرتها «بورتلاند كوميونيكيشنز للاستشارات العالمية المتخصصة في الاتصال الاستراتيجي»، ونشرت نتائجها خلال أكتوبر/تشرين الأول 2012 في أبوظبي.

وحلّ ستة ناشطين وصحافيين ومعارضين بحرينيين من بين أكثر 50 شخصية تأثيرا على «تويتر»، بحسب الدراسة، وهم: الناشطة زينب الخواجة في المركز الـ13، العضو في مركز البحرين لحقوق الإنسان سيد يوسف المحافظة في المركز الـ29، رئيس تحرير صحيفة الوسط منصور الجمري في المركز الـ34، تلاه الصحافي المصور مازن مهدي في المركز الـ35، والقيادي في جمعية الوفاق مطر مطر في المركز الـ45 والصحافية ريم خليفة في المركز الـ48.

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي منحت منظمة «هيومان رايتس ووتش» جائزة «هيلمان/هاميت» 2012 في حرية التعبير، للناشط البحريني «عبد الجليل السنكيس»، أحد زعماء المعارضة المعتقلين في قضية قلب نظام الحكم (الرموز 21)، وذلك لاستمراره في التعبير السلمي

بحرية وشجاعته في مواجهة الاضطهاد.

أما جائزة القادة الديمقراطيين والتي تقدمها منظمة مشروع الشرق الأوسط للديمقراطية (POMED) فحازها النائب المستقيل مطر مطر، لـ«التزامه الراسخ بالمطالبة بالإصلاح السياسي في البحرين»، وقد تسلمها مطر خلال الحفل السنوي الذي يُقام في واشنطن في فبراير/شباط 2012.

وتسلم الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين سيد سلمان المحفوظ بتاريخ 13 سبتمبر/أيلول 2012 جائزة «جورج ميني لين كيركلاند» GMLK لحقوق الإنسان للعام 2012، والمقدمة من الاتحاد الأميركي للعمّال إلى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وذلك خلال حفل في مقر الاتحاد الأميركي للعمّال بواشنطن.

على صعيد إعلامي، فاز الصحافيان معدّا الفيلم الوثائقي «صراخ في الظلام»، الذي بثته قناة الجزيرة الإنكليزية في عام 2011، بجائزة «جورج بولك» الدولية الشهيرة في الصحافة في فبراير/شباط 2012 والتي تقدمها الولايات المتحدة، وقد أثار هذا الفيلم ضجة كبيرة من خلال سرده المتميز جدا لثورة البحرين، وحصد العديد من الجوائز الدولية منذ إنتاجه.

وقد رُشِّح «صراخ في الظلام» لجائزة «بافتا» التلفزيونية للعام الماضي، حيث دشن موقع «راديو تايمز» على الإنترنت في نهاية أبريل/نيسان 2012 تصويتاً على الجائزة، حاول وزير الخارجية البحريني خالد آل خليفة التأثير عليه بدعوة البحرينيين إلى التصويت على برامج مرشحة أخرى.

وفي 5 مايو/ أيار 2012 تسلم رئيس تحرير صحيفة الوسط منصور الجمري «جائزة تحقيق السلام من خلال الإعلام» للعام 2012، والتي يقدمها المجلس العالمي للصحافة والإذاعة في «لندن». وقد اختارت اللجنة الجمري واثنين آخرين من بين 10 رشحوا لنيل جائزة العام الماضي.

وعلى هامش الحفل أطلق المجلس مؤشر المصداقية الإعلامية الذي صنف الوسط في المرتبة الثانية من بين أعلى مراتب المصداقية، بحصولها على 7 درجات من أصل عشرة.

وفي يونيو/حزيران 2012 دخلت رئيسة جمعية الممرضين البحرينية رولا الصفار قائمة مجلة «أرابيان بزنس» الشهيرة لأقوى الشخصيات العربية، وصنفتها المجلة في المرتبة 11 عربياً.

وفي يونيو/حزيران 2012 دخلت رئيسة جمعية المرضين البحرينية رولا الصفار
قائمة مجلة «أرابيان بزنس» الشهيرة لأقوى الشخصيات العربية، وصنفتها المجلة في المرتبة 11 عربياً.

وتمثِّل هذه الجوائز التي نالها معارضون وحقوقيون وإعلاميون وأطباء وآخرون إهانة للنظام في البحرين الذي قمع هؤلاء بشدة وخسر كفاءاتهم ووضع بعضهم خلف القضبان، في حين قدّرت منظمات ومؤسسات دولية مرموقة أعمالهم ونضالهم في مجالاتهم المختلفة.

ثورة البحرين في منظور معاهد ومراكز الأبحاث الدولية لـ2012: استمرار سياسة واشنطن المحبِطة.. دور سلبي للتيار السني.. لا تسوية قريبة.. واقتصاد هابط

حصد العام 2012 أكثر من 40 دراســة وبحث بخصوص ثورة البحرين، أعدتها مراكز الدراسات ومعاهد الأبحاث الدولية التي تعد الأعرق والأكثر قدرة على تحليل الأحداث السياسية في العالم، والتأثير على صناع القرار السياسي فيه.

من أشهر هذه المؤسسات «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» الذي يساهم بتوفير العلوم والأبحاث للإسهام في صنع السياسة الأميركية في الشرق الأوســط والأدنى، و»مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي» التي تبحث في جهود الولايات المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية لدعم الديمقراطية وتطرح توفير الأفكار الموضوعية والعملية حيال كيفية إنجازها بصورة جدية، وأيضا المعهد الملكي للشــؤون الدولية «تشاتام هاوس» وهو من أهم المراكز البحثية المهتمة بالقضايا السياسية في العالم، ومقره لندن.

وقد بلغت مواضيع الدراســات والأبحاث والتحليلات والمقالات والتقارير للباحثين والكتاب في هذه المراكز حول قضية البحرين، والتي نشرت في عام 2012، حوالي الـ28، تمحورت حول السياسة الأميركية غير الحاسمة تجاه البحرين وعلاقة بريطانيا المتذبذبة مع أزمتها، وصعوبة الوصول إلى تســوية قريبة من دون معالجة مسائل مثل الطائفية والفساد والتجنيس. وأشارت بعض هذه الدراســات والتحليلات إلى دور التيار «السني» السلبي في البحرين ومعارضته للتسوية، كما سلطت الضوء على تراجع الاقتصاد البحريني بسبب تداعيات الأزمة المستمرة، وتوقعت إمكانية حدوث انقلابات في دول الخليج أو انهيارها.

استراتيجيا الأزمة

ففي دراسة أعدتها «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي» [1] ومقرها الرئيس واشنطن، تحت عنوان «الأنظمة الملَكِية العربية: فرصة للإصلاح» في مارس/آذار 2012، أكدت المؤسســة أن البحرين

«واقعة في شرك جولة جديدة من الصراع والقمع والمطالب السياسية»، مشيرة إلى أن إخماد مشاعر السخط لا يكون «إلا من خلال إصلاحات تكبح سلطة الملك».

ورأت دراسة أعدها «المعهد الملكي للشؤون الدولية» (تشاتام هاوس) تحت عنوان «البحرين: ما وراء الجمود»، أنه «لن يتحقق في أي وقت قريب توافق سياسي بالبحرين لكن ذلك يجعل الحاجة أكثر إلحاحا إلى بدء عملية تفاوض وإصلاح سياسي»، مشددة على ضرورة «معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية كاستصلاح الأراضي والفساد والتجنيس».

وفي تقرير نشرته صحيفة «الأخبار اللبنانية» خلال يوليو/تموز 2012، رأى مدير «برنامج الخليج وسياسة الطاقة» في «معهد واشنطن لسياسة الشرق»، سايمون هندرسون، إن «معركة الأفكار في البحرين والسعودية ظهرت توازياً مع المصادمات التي وقعت في الشوارع».

وأوضح «برغم أن المعارضة البحرينية حظيت بما يشبه الاحتكار للدعاية العامة على مدى شهور، إلا أن لدى الحكومة البحرينية الآن نظام علاقات عامة نشط للتيقن من نشر وجهة النظر الرسمية للأحداث بسرعة كبيرة».

وفي مقال نشرته صحيفة «القدس العربي» في يونيو/حزيران 2012 مترجما، أكد نائب مدير برنامج الشرق الأوسط في «مجموعة الأزمات الدولية» يوست هلترمان أن «استراتيجية «التطييف» تترجم إلى تهميش الإصلاحيين داخل النظام (البحريني) المتجمعين حول ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة، لمصلحة أعضاء أكثر تشدداً في العائلة المالكة».

وشدد هلترمان على أن «فشل محاولة ولي العهد في عقد حوار مع المعارضة في مارس/آذار 2011 قد ساهم في تقوية المحافظين داخل النظام الذين يحظون بدعم الجارة السعودية القوية، التي يروجون لتأثيرها الاقتصادي والثقافي والسياحي ولوجودها العسكري».

التيار السني في البحرين

وتحت عنوان «هل «الصحوة» مستمرّة لدى سنّة البحرين؟»، قال الباحث الأميركي في الشؤون البحرينية «جاستن غنغلر» في مقال نشره موقع «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي» في يونيو/حزيران 2012، إن ما تجسده «الصحوة السنّية» في البحرين بعد أكثر من 16 شهراً على بدايتها «لا يزال لغزاً».

وقال غنغلر إنه «لم يجرِ اختيار قادة الجمعيات الوليدة وهي «تجمّع الوحدة الوطنية» و»صحوة الفاتح» من بين الوجوه المألوفة في الجمعيات السياسية السنّية القائمة في البلاد»، بل «هم أفرادٌ ذو رصيد محدود نسبياً في العمل المباشر في مضمار السياسة»، مضيفا «ركزت هذه الائتلافات في البداية على كبح زخم التظاهرات المناهضة للحكومة، ولكن سرعان ما أصبحت لها برامجها الخاصة، فطالبت بالتشدّد أكثر في قمع المحتجّين، وعبّرت أحياناً عن أهداف أوسع نطاقاً، مثل وضع حد للفساد ومنح صلاحيات أكبر للبرلمان».

وأوضح غنغلر أن «احتمال التنسيق بين المذاهب هو الأكثر إثارة للقلق بين كل السيناريوهات الممكنة»، لافتا إلى أن «الأسرة الحاكمة في البحرين ليست مستعدّة على الإطلاق للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع ممثّلين عن الشيعة كما عن الجمعيات السياسية السنّية».

ويوضح «إذا تراجعت (الجمعيات السنية) عن المطالبة بالمشاركة في أي حوار بين الحكومة والمعارضة، ستكون حدود أجندتها السياسية واضحة، وقد نتمكّن من وصفها عن حق (كما يفعل البعض) بأنها «معارضة المعارضة» فقط».

وفي دراسة بعنوان «البحرين: دور الحركة الإسلامية في انتفاضة 14 فبراير» نشرها «مركز البحرين للدراسات في لندن» خلال أكتوبر/تشرين الأول 2012، اعتبر الباحث البحريني عبدالنبي العكري أن «حركة التغيير في 14 فبراير تواجه حائطاً مسدودا يتمثل في التيار السني السياسي الذي يعارض أية تسوية للأزمة».

ويعتقد العكري أن «معضلة البحرين في تعثر حركة التغيير والإصلاح تتمثل في الانقسام المذهبي السياسي والذي تغذيه السلطة، حين تدعم التيار السني السياسي الرافض لحل تفاوضي، وتستخدم هذا الرفض والشروط التعجيزية التي تسوِّقها للتملّص من استحقاق الإصلاح الشامل والجذري». ووجدت دراسة أعدها «المعهد الملكي للشؤون الدولية» (تشاتام هاوس) تحت عنوان «البحرين: ما وراء الجمود» ونشرت في يونيو/حزيران الماضي، أن «مشاكل البحرين الطائفية انعكاس جزئي عن تركز ثروة الدولة المحدودة في أيدي قلة من السنة غالبا» مؤكدة أن «معظم البحرينين الشيعة لا يتبعون ولاية الفقيه».

سياسة واشنطن تجاه البحرين

ورأى الكاتب في مؤسسة «البحث والتفكير الأميركية» والتابعة لـ»معهد الدراسات السياسية الأميركية» IPS، باول متر، في تحليل لقرار الإدارة الأميركية المفاجئ بالمضي قدما في صفقة أسلحة

الحراك البحريني المطلبي وضع الولايات المتحدة بين خيارين،
الأول: استمرار دعم الملك، والثاني: إفساح المجال أمام الحراك الشعبي لتحقيق الإصلاحات

جديدة للبحرين، رأى أن «لا شيء يدل على مفهوم «أولوياتنا» مثل استخدام ثغرات قانونية واللجوء إلى الباب الخلفي لتزويد أسلحة القمع إلى حليف عربي رئيسي، في مواجهة انتقادات حقوق الإنسان».

وفي مقال بعنوان «مسيرة المتشددين في البحرين»[2] نشر في مايو/أيار 2012، اعتبر الباحث في «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي» فريدريك ويري أن «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» منافس جمعية «الوفاق» في الشوارع، تحفَّزَ بعد خطوة بيع الأسلحة الأميركية إلى البحرين والدفع نحو الاتحاد مع السعودية، على «اتّخاذ موقف أكثر حدة في مناهضته للولايات المتحدة».

وذكر ويري أن «الشخصيات المحافظة داخل العائلة المالكة في البحرين تضاعف جهودها لإخضاع المعارضة والسيطرة عليها»، مضيفا «تتراجع المعارضة غير العنيفة وذات الطابع المؤسّسي ممثّلة في «الوفاق» لمصلحة حركة «شباب 14 فبراير» الأكثر راديكالية».

من ناحيته، حذر مدير «برنامج الخليج وسياســة الطاقة»[3] في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، ســايمون هندرسون، حذر من أن «العنف الذي شهدته المنطقة الشرقية في السعودية واستمرار التوتر في البحرين هو المقلق للأميركيين».

وأوضح هندرســون أن «هذا العنف في المنطقة الشرقية والتوتر في البحرين يذكرنا بأن صادرات النفط الخليجية تواجه تهديدات أخرى، إضافة إلى خطر الإغلاق الإيراني المحتمل لمضيق هرمز»، مضيفاً «لم يستهدف الشيعة بعد منشآت النفط ولكنها تعتبر معرضة جداً لمخاطر جمّة بحكم وجودها قرب مناطق الاضطرابات».

ونشر موقع «معهد واشنطن» على الإنترنت مقالا لـ»هندرســون» خلال ديسمبر/كانون الأول 2012، ذكر فيه أن علاقات واشنطن مع البحرين تشهد توتراً بعد التعليقات الملكية في مؤتمر «حوار المنامة»، الذي عقد خلال الشــهر نفسه في العاصمة البحرينية. وأوضح هندرسون أن «الدبلوماســيين الغربيين فوجؤوا في المؤتمر عندما لم يذكر ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة الولايات المتحدة بالاسم عندما سرد الحلفاء الذين قدموا دعماً جوهرياً أثناء الاضطرابات».

وفي دراسة عن موقع البحرين في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط نشرها «مركز البحرين للدراسات في لندن»[4] خلال يونيو/حزيران 2012، قال الباحث الاستراتيجي اللبناني أمين حطيط إن الولايات المتحدة ترى في البحرين قاعدة متقدمة لمواجهة «الخطر الإيراني» وتتخوف من تحولها إلى قاعدة إيرانية ضد دول الخليج.

واعتبر حطيط أن «الحراك البحريني المطلبي وضع الولايات المتحدة بين خيارين لا يخلو أي منهما من صعوبات ومحاذير، الأول: اســتمرار دعم الملك (حمد بن عيسى آل خليفة) وإبقائه في الوضع القائم، وهنا ســتضطر أميركا للاستمرار في تغطية سلوك حاكم مستبد، والثاني: إفساح المجال أمام الحراك الشعبي لتحقيق الإصلاحات التي يطالب بها، ما يعني إقامة حكومة الأكثرية الشــعبية الموالية لإيران - حسب الزعم الأميركي - وهنا ستفقد أميركا الكثير من المكتسبات التي تتمتع بها اليوم».

وفي مقال مهم نشر في الموقع الأميركي الشــهير NYR وترجمت صحيفة «القدس» العربي أجزاء منه، قال نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «مجموعة الأزمات الدولية» يوست هلترمان إن إدارة (الرئيس الأميركي باراك) أوباما تستطيع أن تزيد من ضغوطها على النظام البحريني من أجل حل سياسي شامل ولإقامة حكومة تمثيلية، مستبعداً ذلك «ما لم يشن

النظام حملة قمع أخرى واسعة النطاق ضد المتظاهرين».

وتطرق هلترمان إلى وقع تأثير تقرير بسيوني على النظام، فلفت إلى أن «مستشارين للحكومة ألمحوا إلى أن التقرير قد أخذ العائلة الملكية على حين غرة».

بـدوره، أكد المفكر الأميركي نعوم تشومسـكي أن الولايات المتحدة تخشى تطبيق الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسـط «لأنّها ستخسرها نفوذها». وقال تشومسكي، خلال محاضرة ألقاها في الجامعة الأميركية في القاهرة خلال أكتوبر/تشرين الأول 2012 تحت عنوان «النظام العالمي الناشـئ والربيع العربي»، قال إن الولايات المتحدة «تخشى قيام أي ديمقراطية حقيقية تعكس الرأي العام للشعوب في منطقة الربيع العربي، وخصوصاً مع تداعي قوى هيمنتها على العالم».

بريطانيا: تسويات ومسؤوليات

وأصدر «مركز البحرين للدراسات في لندن» ورقة عمل بعنوان «البحرين والإمبريالية البريطانية» في أكتوبر/تشريـن الأول 2012، أعدّها الصحافي البريطاني كريس بامبرن، الذي اعتبر أن بريطانيا «كانت القوة الرئيسية في تشكيل البحرين الحديثة وتركيبها والدفاع عن حُكم آل خليفة فيها»، مشـيرا إلى أن دعم بريطانيا المتواصل للنظام «يعني أنه يجب أن تقبل وتتحمل مسؤولية كبيرة حيال مشاكل المملكة الحالية».

وفي دراسـة أعدها مركز دراسات جامعة ميرلاند الأميركية في يونيو/حزيران 2012، أكد المركز أن وزارة الخارجية البريطانية درست صيغة للتفاوض مع إيران على مستقبل البحرين بعدما رفضت إيران البحث في أوضاع بلدان الخليج على هامش مفاوضات أسـطنبول وبغداد. وأشار المركز إلى أن البريطانيين «درسـوا عرضا قوامه رحيل رئيس الوزراء الحالي والمجيء برئيس انتقالي لحكومة وحدة وطنية تضع تعديلات دسـتورية للانتقال الى ملكية دستورية، ومن ثم انتخابات تليها حكومة جديدة بصلاحيات جديدة».

التغييرات في الخليج

وفي دراسـة بحثية أصدرها «مركز الدراسـات الأميركية والعربية»[5] في واشنطن خلال سبتمبر/أيلول 2012، نبّه المركز من إمكانية حدوث «انقلابات عسكرية في دول الخليج العربي وتفنيد الاعتقاد السائد بأنها محصنة ضد الانقلابات، نظراً إلى إقصاء القوى الاجتماعية الناشئة وحرمانها من أي أدوات للتعبير عن مطالبها، بما فيها حق التجمهر السلمي».

وفي مقال نشره موقع «مركز الخليج لسياسات التنمية»[6] خلال أكتوبر/تشرين الأول 2012، قال الكاتب والباحث البحريني عمر الشهابي إن «الكثير يظن أن أنظمة دول الخليج العربي في منأى عن التغيرات، لكن التطورات على أرض الواقع تنذر بأن التغيير قادم لا محالة».

ولفت الشهابي إلى وجود أوجه خلل أربعة مزمنة تواجه دول المنطقة، وأولها الخلل السياسي الذي يكمن في الاستئثار شبه المطلق من قبل النخبة الحاكمة بالقرار السياسي والحكم، وثانيها هو الخلل الاقتصادي، وثالثها الخلل السكاني المتمثل بالاعتماد المكثف على الوافدين للإنتاج، ورابعها الخلل الأمني المستفحل.

وتحت عنوان «بعد الشيوخ: السقوط القادم لممالك الخليج»، صدر كتاب للبروفيسور كريستوفر ديفيدسون، الخبير السياسي والتاريخي والاقتصادي في شؤون دول الخليج، توقع فيه انهيار ممالك الخليج.

ويقول ديفيدسون، أستاذ التاريخ والعلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة «درم» البريطانية، في كتابه الذي صدر بداية نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، يقول إنه «برغم نشر الكثير من النعي للممالك التقليدية (الخليجية) إلا أن تلك الأنظمة القروسطية المطلقة لا تزال تشكل المعضلة السابقة نفسها، حيث تبدو، للوهلة الأولى، وكأنها المعاقل الحقيقية الوحيدة للاستقرار في الشرق الأوسط»، متوقعاً أن «انهيار هذه الممالك سوف يحدث كما كان يحدث دائماً».

وفي مقال للكاتب نفسه، نشرته مجلة «فورين بوليسي» تحت عنوان «ملوك الخليج في ورطة» خلال الشهر نفسه، اعتبر ديفيدسون أن «الضغوط الداخلية المتصاعدة التي تواجهها ملكيات الخليج تزداد، وأن سنة 2011 أظهرت أنها قادرة على أن تجلب تحديات خطيرة لمختلف الأسر الحاكمة».

وأردف أن «هناك حالياً أعدادا كبيرة من العاطلين من مواطني بلدان الخليج، واتساعا في رقعة الفقر، وانخفاضا في الموارد الاقتصادية، حيث فشلت هذه الدول في تنويع مواردها بعيدا عن صادرات النفط والغاز»، وقال إن «هناك الآن توجه حداثي متطور وفئة عريضة من المتعلمين الشباب الذين لم يعودوا على استعداد للعيش وفقا للقواعد التقليدية القديمة، وجهروا احتقارهم وسخطهم من الوضع الراهن».

سباق «فورمولا واحد»: خسارة للنظام

ورأت «مجموعة الأزمات الدولية» [7] أن سباق بطولة العالم «فورمولا واحد» الذي استضافته البحرين في 22 أبريل/نيسان 2012 هو بمثابة «قنبلة موقوتة» لتأجيج العنف في المملكة. ونقل عنها موقع «الجزيرة نت» قولها إن المنامة «تدفع ما يقرب من 40 مليون دولار من أجل أن تحظى باستضافة السباق، وإنها لا تستعيد هذه الأموال مباشرة عن طريق التذاكر».

واعتبرت كبيرة الباحثين لدى معهد البحوث السياسية «تشاتام هاوس» في بريطانيا، جين كينينموت، أن إقامة البحرين لسباق «فورمولا واحد» محاولة فاشلة ولن تعود على البلاد بجدوى تذكر».

حقوق الإنسان وقمع المعارضين

من جانبه، قال مدير مركز الدراسات الشرق أوسطية في جامعة روتغرز الأميركية، ، إنه على الرغم من وعود الحكومة البحرينية بتحسين حقوق الإنسان، «ثمّة أسباب حقيقية للتشكيك في أن المنامة جاهزة فعلاً لطيّ الصفحة».

واعتبر جونز في مقال نشره موقع «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي» في سبتمبر/أيلول 2012، أن الحكومة البحرينية «تسعى إلى إظهار نفسها بصورة أكثر تقدّمية على الساحة الدولية، لكن الحقيقة هي أنها لا تزال ملتزمة بتطبيق أجندة سياسية متشدّدة تشمل الإمعان في ممارسة القمع بحقّ الناشطين».

وتعليقا على «إجراء تحقيق جنائي مع رئيس جمعية «الوفاق» الشيخ علي سلمان بسبب مشاركته في ندوة نظمها «مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية» يوم الثلاثاء 9 أكتوبر/تشرين الأول 2012، قال المركز في بيان إن «ما تم تداوله فى الندوة وعلى مرأى ومسمع من وسائل الإعلام كافة لم يكن فيه أية إساءة شخصية إلى أحد بقدر ما كان كشفا لحقائق أوضاع غير ديمقراطية وغير إنسانية فى البحرين الشقيقة وهو ما بات في علم الجميع بالضرورة»، رافضاً «هذا الأسلوب الذي ينتمي إلى عهود استبدادية لم تعد أبداً مقبولة لدى الشعوب العربية».

هبوط الاقتصاد البحريني

وفي تقرير اقتصادي أصدرته وكالة أنباء «رويترز» في بداية فبراير/شباط 2012، قالت الوكالة إن «الشفاء التام لاقتصاد البحرين قد يكون بعيد المنال في حالة استمرار الاحتجاجات المناهضة للحكومة».

ونقلت الوكالة عن مايكل ستيفنس، الباحث في المعهد الملكي للخدمات المتحدة RUSI (فرع الدوحة)، قوله إن «الأضرار التي لحقت بالاقتصاد دائمة إلى حد ما»، مضيفا «لقد كانت البحرين مركزا ماليا لكن الاستقرار السياسي لا يزال منعدما، ومن غير المحتمل أن يتغير ذلك في وقت قريب، وأنا لا أعتقد أن الحكومة يمكن أن تشجع على الاستثمار في المنامة من دون حل الوضع السياسي».

بدوره، قال الخبير الاقتصادي في مجموعة «سيتي»، إحدى أكبر شركات الخدمات المالية الأميركية ومقرها الرئيس نيويورك، فاروق سوسة، لقناة «سي إن إن» في مارس/آذار 2012، إنه «إذا لم يتم التوصل إلى حلول سياسية سريعة وفعالة على المدى الطويل (في البحرين)، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم العقبات والصعوبات الاقتصادية وخصوصا في القطاع المصرفي».

الخلل السكاني

وتحت عنوان «اقتلاع الجذور ـ المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، أصدر مركز «سياسات الخليج» ومقره الكويت بالتعاون مع «مركز دراسات الوحدة العربية» كتابه الجديد للمؤلف الدكتور عمر الشهابي، في مايو/أيار الماضي، والذي يركز على المشاريع العقارية الضخمة الموجهة إلى المشتري الدولي وسياسة مضاعفة عدد الوافدين إلى الدول الخليجية.

ويتناول الكتاب الذي قدم له الدكتور علي خليفة الكواري والدكتور علي فهد الزميع، مؤسسا «مركز الخليج لسياسات التنمية»، يتناول قضية الخلل السكاني في دول مجلس التعاون من منظور جديد وتطوراته الأخيرة وتبعاته على المنطقة، مؤكداً أن «التوجهات الرسمية في بعض دول المنطقة تجاه الخلل السكاني المزمن تغيرت، وأصبح الهدف المُعلن لبعض هذه الدول هو مُضاعفة عدد الوافدين على حساب دور المواطنين ونسبة مشاركتهم في قوة العمل».

الأحزاب العربية والثورة البحرينية

وأظهرت دراسة بعنوان «موقف القوى السياسية الأردنية من انتفاضة البحرين» أجراها «مركز البحرين للدراسات» في لندن في مايو/أيار 2012، أن هناك «تضاداً في الموقفين الرسمي والشعبي الأردنيين من الأحداث البحرينية، معتبرة أن «إخوان الأردن» وضعوا أنفسهم إلى جنب الحكم في المملكة ضد الانتفاضة».

وأضافت الدراســة التي أعدها الكاتب فؤاد إبراهيم أن «الأحزاب السياسية (في الأردن) كانت في البداية مؤيدة وداعمة لحراك الشعب البحرين، لكن لاحقا بدأت المواقف تختلف وتتمايز خاصة بعد وصول الإخوان المســلمين إلى ما وصلوا إليه في مصر وتونس»، موضحة أن «جماعة «الإخوان المســلمين» (الأردنية) استدارت مئة وثمانين درجة وانحازت إلى التحالف الإخواني مع البترودولاري الخليجي، المدعوم تركيا وغربيا».

البحرين: مادة بحثية

يوضح هذا الكم النوعي من الدراسات والبحوث العالمية، أن البحرين أضحت مادة بحثية أساســية في عمل مراكز الدرسات والمعاهد البحثية المتخصصة في السياســة الدولية والاقتصاد، حيث شــغلت تطوراتها المتعددة وطول صراعها الفريد اهتمام هذه المنظمات، لأهمية البحرين في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الغرب لناحية نفوذه فيه.

وبمعزل عن تأثير مثل هذه التقارير في المدى المنظور، فإنها تثبت بأن البحرين تعاني خللا داخلياً واســتراتيجيا كبيرا يعززه التعامل غير المتوازن من قبل الدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة وبريطانيا مع أزمتها.

1. http://urlmin.com/j4o
2. http://urlmin.com/ivd
3. http://urlmin.com/ive
4. http://urlmin.com/j4p
5. http://urlmin.com/j4q
6. http://urlmin.com/j4r
7. http://urlmin.com/j4s

حصاد الفورمولا في 2012: أخبار الثورة بدلا من السباق، وأداة فاشلة لتبرئة فظائع النظام، وحكام البحرين لن يتنفسوا الصعداء

نشط النظام البحريني في القيام بحملة علاقات عامة قوية بهدف إقناع فرق «فورمولا واحد» بالمشاركة في سباق جائزة البحرين الكبرى، في 20 و22 أبريل/ نيسان 2012.

وكانت صحيفة «الغارديان» البريطانية، قد أكدت ذلك قبل أشهر من موعد السباق، ونقلت عن المنظمين للسباق رفضهم «دعوات من جانب جماعات حقوق الإنسان لفرق «فورمولا واحد» إلى مقاطعته».

إلا أن سباق العام الماضي، الذي أقيم بعد انقطاع في العام 2011، قد حظي بجدل كبير، وكان من أهم محطات الثورة في 2012،[1] حيث وضع البحرين تحت الأضواء بشدة، وتسبب بتصدر أخبار الثورة التغطيات الإعلامية الدولية في ذلك الوقت.

جدل إقامة السباق

وكانت وكالة «فورمولا واحد» المتخصصة في سباقات اللعبة، قد رجحت في 25 يناير/كانون الثاني عدم إقامة سباق الجائزة الكبرى في البحرين[2]، مستدلة «بالتقارير التي تؤكد أن الوضع داخل المملكة لا يزال مضطرباً وغير مستقر».

بدورها، شككت صحيفة «التلغراف» البريطانية في 24 يناير/كانون الثاني 2012 بإمكانية إقامة السباق في البحرين خصوصاً بعد إعلان وزارة الخارجية الأميركية عن «نقل أماكن سكن الموظفين في السفارة الأميركية في المنامة إلى أماكن أكثر أمناً بسبب الاضطرابات السياسية الجارية».

من ناحيتها، أشارت مجلة «آرابيان بيزنيس» إلى أن البحرين دفعت إلى إيكلستون حوالي 40 مليون دولار كرسوم لسباق العام الماضي (2011) الذي ألغي، وأنها رفضت عرضه باسترداد المبلغ.

وأشارت صحيفة «الغارديان» خلال شهر أبريل/نيسان 2012 إلى أن «هناك دعوات متزايدة لإلغاء سباق «فورمولا واحد» في البحرين المقرر في 22 أبريل/نيسان 2012 مع «تزايد العنف في الشوارع ومواصلة الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة إضرابه عن الطعام».

من جانبه، قال لوك سميث الكاتب في الموقع الإخباري المتخصص في رياضة «فورمولا واحد» Richland F1، في مقال نشر خلال أبريل/نيسان 2012، «أستطيع أن أؤكد لكم، أنه من بين آلاف الناس التي سوف تتزاحم على السباق، لن يكون هناك واحد على ثقة تامة بأن البحرين آمنة» مضيفا «إنها فضيحة، «فورمولا واحد» في غنى عنها».

وأوضح سميث «ليست الفرق في خطر فحسب، بل وسائل الإعلام أيضا» وقال «إذا دعي موقعنا لحضور السباق كجهة إعلامية، فإنني لن اجد أيا من زملائي ليحضر، لسبب بحت وهو عدم الاستقرار» وأكد أنه واثق أن عدد مشاهدي السباق على التلفزيون سيكون متدنيا.

تصريحات الفرق وإيكلستون

ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولي فرق سباقات «فورمولا واحد» قولهم إن «الفرق تشعر بالقلق بشأن الموقف في البحرين[3]، لكنها ستترك لـ«بيرني إيكلستون»، المسؤول عن الحقوق التجارية للبطولة، القرار بشأن ما إذا كانت ستشارك في سباق المملكة أم لا.

وفي تصريح لصحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية، قال مالك حقوق سباق «فورمولا واحد» بيرني إيكيلستون إن الحكومة البحرينية «ستدفع رسوم «الفورمولا» حتى إذا لم يكن هناك سباق»، موضحا «المال لدينا في المصرف فعلاً ولذلك نحن لسنا ذاهبين إلى هناك من أجل الحصول على أموال، ليس لذلك أية علاقة».

وفي مقابلة أخرى مع شبكة «سكاي نيوز»، اعتبر إيكلستون أنه «من الصعب أن تعرف بالضبط أوضاع السياسة في البحرين أو في أي جزء من هذا العالم الآن»، في استدراك لتصريحات له حول استقرار الأوضاع السياسية في البحرين وعدم وجود مخاوف من إقامة السباق هناك.

أداة لتبرئة النظام

من جانبه، قال رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» نبيل رجب للمجلة خلال يناير/كانون الثاني 2012 «نحن لا نريد أن نرى فرق «فورمولا واحد»[4] تأتي إلى البحرين. من الأفضل بالنسبة

إليهم، ومن الأفضل للبحرينيين، ولحقوق الإنسان ألا يأتوا هذا العام إلى البحرين».

وفي مقال نشر في 21 فبراير/شباط، قال مراسل صحيفة «ديلي تلغراف» لشئون «فورمولا واحد» توم كاري إنه «لا توجد ضمانات على أن سباق (فورمولا واحد) سيكون غير مستهدف من المتظاهرين، وعليه فإن قبضة الأمن ستكون مشددة «وكل ما يحتاجه الأمر قتيل واحد ليتحول الحدث برمته إلى كارثة».

وأضاف كاري «سواء أحببنا أم لا، فإن هذه الرياضة أصبحت مسيسة في البحرين»، متسائلاً «فهل نحن على ثقة بالإصلاحات التي تجري هناك؟ وهل يمكن أن تجد الفورمولا نفسها «أداة» لتبرئة فظائع النظام في العام الماضي؟».

وتحت عنوان «لماذا لا ينبغي إقامة سباق «فورمولا واحد» في البحرين هذا العام؟ (2012)»، شبه المراسل الرياضي لصحيفة «الغارديان»، باول ويفر، في مقال نشر في 16 فبراير/شباط 2012 سباق «فورمولا واحد» في البحرين بالكريكيت في جنوب أفريقيا خلال عهد التمييز العنصري.

تعذيب موظفين في الحلبة الدولية

وفي 30 يناير/كانون الثاني 2012، أعادت صحيفة «الغارديان» نشر مقال مشترك بين الكاتب جون لوبوك والناشط البحريني نبيل رجب حول سباق «فورمولا واحد»، وذلك بعد أن حذف المقال فجأة وبشكل سريع من الموقع إثر تهديدات من الحكومة البحرينية وشركات العلاقات العامة التي تعمل لصالحها بمقاضاة الصحيفة على ما جاء فيه.

وكان المقال قد أشار إلى تعذيب موظفين تابعين لحلبة «فورمولا واحد» على يد أحد مسئولي الأمن فيها. وذيل المقال بعد إعادة نشره بالرد الذي تلقته الصحيفة من حلبة البحرين الدولية حول ما جاء فيه، حيث قالت الحلبة إنها تعترف بأن الشرطة قد أخذت بعض موظفيها إلى المركز للتحقيق في أبريل/نيسان 2011، لكنها تنفي أن مسئول الأمن لديها شارك في أي انتهاك قمعي ضدهم.

أخبار الثورة بدلا من السباق

وفي 18 أبريل/نيسان الماضي، قالت وكالة «رويترز» إن مشاركين في فريق Force India حوصروا في حادث انفجار قنبلة بنزين (مولوتوف)[5]، في ظل تصاعد الاضطرابات عشية إقامة سباق «فورمولا واحد» في البحرين. وأوضحت «رويترز» أنه «في ظل المظاهرات التي تجري يوميا طلب

أن سباق البحرين لـ«فورمولا واحد» حدث سياسي وليس رياضياً،
متسائلاً «ماذا لو كانت البحرين تقمع جماعة يهودية، لا جماعة مسلمة تطالب بالديمقراطية؟».

اثنان من أعضاء الفريق (ومقره بريطانيا) العودة إلى بلادهم لما تسببت لهم حادثة القنبلة به من هلع».

وفي خبر آخر، ذكرت «رويترز» أن «شركات غربية داعمة لفرق «فورمولا واحد» امتنعت عن دعوة أي عملاء أو شركاء إلى جولة السباق في البحرين، بعد دعوات إلى الداعمين لمقاطعة الحدث بسبب الاضطرابات السياسية».

وفي 20 أبريل/نيسان، قال مراسلون لوسائل إعلامية دولية إنهم منعوا من دخول البحرين لتغطية سباق «فورمولا واحد» برغم وصولهم إلى المطار يوم أمس وحصولهم على تصاريح دخول سابقة بحجة «فقدانهم أوراقهم»، ومنهم مراسل صحيفة «فايننشال تايمز»[6] سيمون كير ومراسلة صحيفة «التايمز» كارين لي ومراسلة قناة «سي إن إن» أمبر لايون، وصحافي آخر من قناة «سكاي نيوز».

وفي اليوم نفسه، تحدث مراسل «رويترز» في البحرين عن المخاوف الأمنية التي تستولي على مشجعي سباق الجائزة الكبرى ما انعكس على حجم الحضور، موضحاً «شوهدت حشود صغيرة فقط في المدرج اليوم الجمعة». وقال «المنامة تحت حراسة أمنية مشددة، مع عشرات من المدرعات المتمركزة حول العاصمة والطريق إلى حلبة البحرين الدولية في الصخير».

بدوره، قال نائب مدير «لجنة حماية الصحافيين» في نيويورك روبرت ماهوني لـ«رويترز» إن «البحرين تريد جلب انتباه المجتمع الدولي من خلال استضافة سباق الجائزة الكبرى لكنها لا تريد الصحفيين الأجانب أن يخرجوا أبعد من مسار السباق، بحيث يرون الاحتجاجات السياسية».

وفي تقرير عن الأوضاع في البحرين[7] نشرته في 7 مايو/أيار بعد زيارة طاقمها الصحافي للبحرين أثناء سباق «فورمولا واحد»، رأت مجلة «فورين بوليسي» أن «البحرين أفسدت بشدّة نسختها المحلية من الربيع العربي»، مشيرة إلى أنه «لا يبدو أن هناك طريقة للحل». وتحدث التقرير عن مشاهدات للتظاهرات الليلية «المصحوبة بالقمع والاعتقالات في قرية الدراز، إحدى القرى القديمة والفقيرة في الريف البحريني، والتي تقطنها الأغلبية الشيعية».

سياسة وليست رياضة

وتحت عنوان «هذه سياسة وليست رياضة»[8]، اعتبر الكاتب البريطاني روبرت فيسك في مقال بصحيفة «الإندبندنت» بتاريخ 21 أبريل/نيسان، أن سباق البحرين لـ «فورمولا واحد» حدث سياسي وليس رياضياً، متسائلاً «ماذا لو كانت البحرين تقمع جماعة يهودية، لا جماعة مسلمة تطالب بالديمقراطية؟».

وقالت صحيفة «تايمز» البريطانية في 24 أبريل/نيسان في مقال إنَّ عودة سباق سيارات «فورمولا واحد» إلى العاصمة المنامة «يعدّ تلويثًا لسمعة السباق وللعائلة الحاكمة». وتابعت «بما أن الحدث انتهى فإنه من الخطأ أن يتنفس حكام البحرين الصعداء في ظلّ مقتل العشرات من المحتجين العام الماضي»، مردفة «إذا كانت العائلة الحاكمة تعتقد بأنَّ البلاد خرجت من دائرة الجدل وغدت مكانًا آمنًا للعمل، فهي مخطئة».

إيكلستون يسخر من المتظاهرين

وقد سخر إيكلستون من المتظاهرين البحرينيين ووصفهم بأنهم «مجموعة كبيرة من الأطفال». ونقلت صحيفة «الغارديان» منتصف فبراير/شباط 2012 عن إيكيلستون قوله «كنت أتوقع أنه

ستكون هناك انتفاضة كبيرة يوم أمس مع الذكرى السنوية، ولكنني أعتقد أن ما حدث، على ما يبدو، هو أن هناك الكثير من الأطفال كانوا يخوضون تجربة مع الشرطة».

1. http://urlmin.com/j4t
2. http://urlmin.com/j4u
3. http://urlmin.com/j4v
4. http://urlmin.com/j4w
5. http://urlmin.com/j4x
6. http://urlmin.com/j4y
7. http://urlmin.com/j4z
8. http://urlmin.com/j50

الصحف الدولية مهاجمة سياسات الغرب تجاه البحرين في 2012: أوباما رأى في البحرين ثورة لكنه صمت، ولا مكان لجزار البحرين في قصر باكينغهام

اتسمت علاقة الغرب بالنظام البحريني، بالتوتر الشديد، بعد عام كان يفترض فيه أن ينفذ توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها بمبادرة منه على ما زعم.

وبسبب المواقف غير الحاسمة من المجتمع الدولي، ومواقفه المتأرجحة بين دعم الحليف الخليجي، ودعم المطالبين بالديمقراطية، شنت الكثير من الصحف الأجنبية حملات نقد لاذعة لسياسات هذه الدول المبنية على «الكيل بمكيالين»، واعتبرت صحيفة «الغارديان» البريطانية في تقرير عن البحرين إن «الدول الغربية التي تدعم الطغاة العرب في الخليج ستدفع الثمن».

من جانب آخر، كان موقف «موسكو» تجاه قضية البحرين متواضعا وغير واضح، وبدت كمن يقايض على القضية السورية بالمسألة البحرينية، وقد رشحت أنباء عن أنها كانت ستدرج موضوع البحرين على جدول أعمال مجلس الأمن.

أوباما يواجه اختبارا صعبا

وركزت الكثير من التقارير والمقالات في وسائل الإعلام الدولية [1] على علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام البحريني، ودعمها المستمر له رغم أزمة حقوق الإنسان المعقدة فيه وعدم جدوى الإصلاحات.

وقالت نيويورك تايمز إن أوباما يواجه اختبارا صعبا في الربيع العربي، في الإشارة إلى قضية البحرين، وفي تقرير آخر قالت الصحيفة إن أوباما رأى في البحرين ثورة لكنه صمت بعد غضب المسؤولين الخليجيين.

وقال الباحث السياسي إيميل حكيم في مقال بصحيفة ديبلوماتك [2] إن «خيارات أميركا قليلة

لكبح القمع في البحرين» ولفت محلل بريطاني إلى أن خطاب أوباما الأخير تجاهل البحرين، فيما قالت «ذا ناشيونال إنترست» إن البحرين تمثل أولى القضايا المقلقة لإدارة أوباما، وإن عليه إعادة النظر فيها.

وقالت «واشنطن بوست»[3] في افتتاحيتها بتاريخ 7 فبراير/شباط 2012 «إن سياسة الولايات المتحدة في إمارة البحرين التي تقع في الخليج (االعربي) لا تزال مقلقة».

ورأت أن الولايات المتحدة لديها نفوذ استثنائي في البحرين، لكن إدارة أوباما امتنعت في الغالب عن استخدام هذا النفوذ، بل حاولت المضي قدما في صفقة أسلحة بقيمة 53 مليون دولار لكنها ووجهت بمعارضة شديدة في الكونغرس.

وسلطت صحيفة «برو ريبليكا» الأمريكية الضوء في تقرير نشرته في 10 مايو/أيار على قصة «إيني فاليومافايغا»، مندوب الكونغرس الأميركي من ساموا الأميركية، الذي كان يعد واحدًا من أكثر أصدقاء حكومة البحرين المعتمدين في الكونغرس، قبل أن يعود وينقلب في الفترة الأخيرة بعد تقرير نشرته عنه الصحيفة، وانتقدت فيه مواقفه.

وتحت عنوان «مأزق دموي بحريني»، اعتبرت مراسلة صحيفة «غلوبال ميل» في الشرق الأوسط جيس هيل في مقال نشر في يونيو/حزيران أن الولايات المتحدة صاحبة الأسطول الخامس في البحرين «تبقى متفرجة» على ما يحدث في المملكة، مشيرة إلى أن «التعويل على إدارة أوباما لاتخاذ موقف جريء للرد على تصرفات الحكومة البحرينية لا يعدو أن يكون عبثاً».

ورأت رويترز في تحليل للأحداث في مصر والبحرين وسوريا أنها تظهر «عزوف واشنطن عن ممارسة ما تبقى لها من نفوذ» مشيرة إلى أن الأسرة الحاكمة في البحرين تتحسس من انتقاداتها.

وتحدث جيستين غينغلز في مقال نشرته فورين بوليسي عن خطورة المعيار الأمريكي المزدوج إزاء التطرّف الإسلامي، مشيرا إلى زيارة برلمانيين بحرينيين إلى سوريا لدعم الجيش الحر.

إلى ذلك، رأت صحيفة واشنطن بوست أن محاولات الولايات المتحدة تعزيز «العناصر المعتدلة» في النظام البحريني وتحديداً ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة، عبر استئناف مبيعات الأسلحة للبحرين، لم تثمر.

وقال «تيد غالن كاربنتر» في صحيفة ناشنال إنترست إن «على واشنطن إعادة النظر فيما إذا كان من المنطقي الاستمرار على نحو مطلق بدعم محاولات المملكة العربية السعودية فرض أو تحصين الهيمنة السنية في المنطقة».

فيما دعا «ستيفن مكلنيرني» في مقال بـ «واشنطن بوست» الولايات المتحدة لدعم خطاباتها بالعمل، وتعليقا على أحكام الأطباء قالت «نيويورك تايمز» في إحدى افتتاحياتها إن تلاعب الحكومة البحرينية بالقضاء أمر سخيف، وإن على الإدارة الأمريكية أن تقوم بالكثير جدا.

ورأى الإعلامي «أحمد شهاب الدين» في مقال نشرته «هاف بوست ورلد»[4] إن البحرين تقع ضحية المعايير المزدوجة لأوباما، فيما تساءل إليوت أبرامز نائب مستشار الأمن القومي السابق في إدارة الرئيس جورج بوش، في مقال نشرته سي إن إن «لماذا ليس لدينا سوى تأثير ضئيل جدا على الملك السعودي؟»

ونشرت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام جميع تصريحات الإدارة الأمريكية ومؤتمراتها وبياناتها عن البحرين، كإدانتها الأحكام في قضية الرموز، وكدعوتها البحرين إلى إجراء إصلاحات جادة خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان في جنيف سبمتبر/أيلول 2012.

واعتبرت رويترز انتقادات مساعد وزير الخارجية الأمريكي مايكل بوسنر للأحكام ضد الأطباء هي الأقوى لمسؤول أميركي، منذ أن دعا الرئيس الاميركي باراك أوباما المنامة في العام الماضي إلى الحوار مع جمعية الوفاق.

بريطانيا تدعم الإصلاح المزيف

وقالت صحف بريطانية خلال أبريل/نيسان 2012 إن «الملكة إليزابيث الثانية أثارت انتقادات واسعة لدعوتها ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة إلى حضور مأدبة غداء في قصرها الملكي في باكينغهام، وذلك ضمن احتفالات بريطانيا بيوبيلها الماسي».

وعنونت صحيفة ميرور نيوز تعليقها على ذلك بـ»لا مكان لجزار البحرين في قصر باكينغهام» وقالت الغارديان إن الحكومة البريطانية لم تعط أي اهتمام لزيارة الملك، وإن ديفيد كاميرون أثار قضايا انتهاكات حقوق الإنسان معه وطالبه بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق.

ورجحت «الغارديان» أن يؤثر تحقيق يقوم به البرلمان البريطاني على العلاقات بين بريطانيا ودول

«فرانس 24»: إن الرئيس الفرنسي «فرانسوا هولاند»
استقبل ملك البحرين بابتسامة محرجة

الخليج، وقالت إن بريطانيا تدعم الإصلاح المزيف في البحرينن، كما أشـارت في موضوع آخر إلى أن مساعد توني بلير السابق يدرب أعضاءً من الحكومة البحرينية والمعارضة على دروس من التجربة الإيرلندية.

فيما دعت الإندبندنت[5] المملكة المتحدة إلى تقديم دماء البحرينيين على النفط، ونقلت أسوشـيتد بريس أن أليسـتر بيرت وزير الدولة البريطاني للشون الخارجية حث البحرين على الحوار لإنهاء الاضطرابات، أثناء زيارته البلاد.

ونقلت «الغارديان» عن مصادرها قولها إن بريطانيا سـتعزز وجودها العسكري في الخليج وقد تقيم ثكنات في البحرين.

باريس: ابتسامة محرجة

وانتقد الإعلام الفرنسي استقبال الملك البحريني في قصر الإليزيه[6]، وقال تقرير لـ «فرانس 24»:

إن الرئيس الفرنسي «فرانســوا هولاند» استقبل ملك البحرين بابتسامة محرجة، ورغم ذلك رأى التقرير أن أخلاقيات «هولاند» السياسية تستدعي المساءلة، تعليقا على استقباله الملك.

وتســاءلت مجلة «لوبوان» الفرنسية: لماذا أحيط لقاء هولاند وملك البحرين بالسرية؟ ونقلت عن صحفي قوله «إن الزيارة كانت مفاجئة للصحفيين».

وذكّــرت صحيفة «لوفيغارو» الرئيس «هولاند»، بعملية «قمع المظاهرات الدموي» ومقتل «60 شخصاً» منذ مارس/ آذار 2011، حسب تقارير منظمة العفو الدولية. كما أشارت إلى «الحكم على نبيل رجب بالسجن لمدة ثلاثة أشهر لنشر تغريدة انتقد فيها رئيس الوزراء».

ونهاية العام، نقلت الصحف الفرنسية عن هولاند قوله، في خطاب بحفل تكريم «رئيسة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان»، إن نائبها الناشط البحريني نبيل رجب مسجون لا لشيء سوى نضاله من أجل حقوق الإنسان.

الأسلحة الأميركية والبريطانية للبحرين

وأكدت مجلة «فورين بوليسي» في تقرير نشرته خلال يناير/كانون الثاني 2012 أن وزارة الخارجية الأميركية لم تعط تفاصيل عن صفقة بيع الأسلحة [7] إلى الكونغرس، حيث لم يبلغ بذلك من خلال الإجراءات الاعتيادية، موضحة أن «الإدارة الأميركية استخدمت ثغرة قانونية لإنفاذ الصفقة بهدوء».

وقالت رئيس مكتب العلاقات الخارجية في «مركز البحرين لحقوق الإنســان» مريم الخواجة لـ»فورين بوليسي» «عندما يتعلق الأمر بالربيع العربي، تتعرض الولايات المتحدة بالفعل لانتقادات إلى ممارســتها الكيل بمكيالين بخصوص البحرين، وفي هذا الوقت فإن قيامها ببيع أي أسلحة إلى حكومة البحرين هو بالضبط مثل قيام روسيا ببيع أسلحة إلى سوريا».

وفي افتتاحيتها في 7 فبراير/شــباط 2012، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن «انتقاد الولايات المتحدة لروسيا لاستمرارها في تسليح نظام الأسد سيبدو أكثر مصداقية حين توقف بشكل كامل ولا لبس فيه المساعدات العسكرية لحلفائها العرب المتهمين بالقمع، وعلى رأسهم البحرين».

وفي منتصف فبراير/شباط 2012 قال موقع «ميدل إيست فويس» الأميركي إن وزارة الخارجية الأميركية علّقت صفقة الأســلحة إلى البحرين [8] التي تقدر قيمتها بـ53 مليون دولار، وذلك

«بسبب عدم قيام السلطات البحرينية بالإصلاحات الأمنية المطلوبة».

من جهتها، قالت صحيفة «الإندبندنت» في 8 فبراير/شباط 2012 إن «وزير العمل البريطاني فينس كابل ووزير الخارجية وليام هيغ سيستجوبان من قبل لجنة الرقابة على صادرات الأسلحة، حول مبيعات سلاح تقدر قيمتها بأكثر من 12 مليون جنيه أسترليني إلى البحرين والسعودية ومصر خلال ثلاثة شهور، وذلك للاشتباه في أن تكون الأسلحة قد استخدمت في قمع الانتفاضات في مصر والبحرين».

وقالت صحيفة «الإندبندنت» في 1 أبريل/نيسان 2012 إن بريطانيا متهمة بالتعامل «بازدواجية» مع صادرات الأسلحة إلى البحرين، مشيرة إلى الانتقادات التي وجهتها منظمات حقوقية بحرينية إلى الحكومات الغربية التي تتجاهل الوضع في البحرين لتحقيق مصالح خاصة.

فيما تساءل تقرير للجزيرة الإنجليزية: هل يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في تسليح البحرين؟

الأسطول الخامس

وخلال فبراير/شباط 2012، قال موقع «صوت روسيا» إن وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» بدأت البحث عن بديل لقاعدتها العسكرية في البحرين مقر الأسطول الأميركي الخامس بسبب الإضرابات في هذه المملكة، مشيرة إلى أن البديل المحتمل هو قاعدة «مخيم الليمون» في جيبوتي.

وعن الأسطول الخامس أيضا، كشفت وورلد تربيون في ديسمبر/كانون الأول 2012 أن الأسطول الأمريكي الخامس ينوي خفض قواته في البحرين.

1. http://urlmin.com/j51
2. http://urlmin.com/j52
3. http://urlmin.com/j53
4. http://urlmin.com/j54
5. http://urlmin.com/j55
6. http://urlmin.com/j56
7. http://urlmin.com/j57
8. http://urlmin.com/j58

أكثر من 200 تغطية للصحافة الدولية في 2012: ثورة البحرين لم تمت... التعذيب مستمر... علاج الجرحى في سراديب... وبسيوني يهاجم النظام

بالرغم من شبكة العلاقات العامة التي وظفها النظام البحريني لإخفاء وجهه القمعي وتشويه صورة الثورة، إلا أن الصحافة الأجنبية أبرزت في 2012 مواضيع عديدة لفتت انتباه العالم إلى ثورة 14 فبراير المستمرة، واستقطبت البحرين من خلالها تركيزاً عالميا شديدا.

على رأس هذه المواضيع الذكرى الأولى لانطلاق ثورة 14 فبراير التي «لم تمت» بتعبير صحيفة «الإندبندنت»، رشوات لمنع تغطية الثورة في الإعلام الدولي، الاتحاد والتغيير في الخليج، مصير الحوار والمفاوضات، استمرار التعذيب وسقوط الضحايا واعتقال الأطفال، استمرار القتل في الشارع برصاص الشوزن والغاز والقنابل الصوتية، وعلاج الجرحى في سراديب تحت الأرض.

وحضر بقوة في هذه التغطيات شخصيات مهمة في الحراك السياسي، مثل البروفيسور بسيوني، الشيخ علي سلمان، نبيل رجب، عبد الهادي الخواجة، مريم الخواجة، زينب الخواجة، مهدي أبو ديب، ومجموعة الكادر الطبي.

وبلغ عدد التغطيات عن البحرين في الصحف والوكالات والمجلات والقنوات والمواقع الأجنبية أكثر من 200، نشرت في صحف مثل «واشنطن بوست» و «وول ستريت جورنال» و «الغارديان» و «ديلي تلغراف» و «فايننشال تايمز» و «ديلي ميل»، ووكالات أنباء كـ «رويترز» و «فرانس برس» و «أسوشيتد برس» و «بلومبرغ»، ومجلات مثل «فورين بوليسي» ومواقع الإنترنت لقنوات كـ «سكاي نيوز» و «سي إن إن» و «بي بي سي»، وتوزعت بين أخبار وتقارير ومقابلات وتصريحات ومقالات وافتتاحيات، بعضها كان لكُتّاب معروفين مثل نيك كريستوف (نيويورك تايمز)، جون لوبوك (الغارديان)، وروبرت فيسك (الإندبندنت) وغيرهم.

وقد دفع الحرج الشديد الذي وقع على النظام من تغطيات الإعلام الأجنبي إلى الرد عليه

بتصريحات رسـمية، والتلويح بمحاكمة بعض الصحف الأجنبية مراراً واتهامها بالكذب وعدم الحيادية، وعدم السماح للمراسلين الأجانب بدخول البلاد، وقد بلغ الأمر بأن تستخدم عارضة الأزياء الأمريكية الشهيرة «كيم كارديشيان» [1] في حملة العلاقات العامة عبر زيارة للبلاد، الأمر الذي أثار سخرية العديد من الصحف الأجنبية كـ «واشطن بوست» و «فورين بوليسي».

وانتهى الأمر بأن يصرح مسئول بحريني كبير علنا بأن الإعلام العالمي «يشوه صورة البحرين»!

ذكرى 14 فبراير ومسيرة 9 مارس: الثورة لم تمت

خلال يناير/كانون الثاني 2012، نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية عن العضو في جمعية «الوفاق» مطر مطر قوله إن الإصلاحات التي قدّمها ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة «عجزت عن احتواء الأزمة بل بالعكس ستزيد الأمور سوءا».

وقالت «واشنطن بوست» في افتتاحيتها بتاريخ 7 فبراير/شباط إن «النظام في البحرين لم يقدم للآن أية إصلاحات جدية ذات معنى لتقاسـم السلطة مع المعارضة الشيعية. فما زال عدد من زعماء المعارضة رهن الاحتجاز».

وأعدت وكالة أنباء أسوشيتد بريس الأمريكية AP تقريرا إخباريا مفصلا [2] هو الأضخم والأشمل عن ثورة 14 فبراير، بمناسـبة الذكرى السـنوية الأولى. التقرير الذي نشرته أكثر من ألف وسيلة إعلامية قال إن ثورة البحرين واحدة من أطول انتفاضات الشرق الأوسط الجارية وأكثرها تعقيدا على الصعيد الدبلوماسي.

وفي 15 فبراير/شباط 2012، قالت صحيفة «الإندبندنت» إن «الثورة الشعبية في البحرين لم تمت»، معتبرةً أنها «تمثل تحدياً حساساً للنخبة الحاكمة في البحرين».

بدوره، رأى الكاتب «جان بول بوردي» في مقال نشرته صحيفة «ليبيراسـيون» الفرنسـية في 18 فبراير/شـباط، إنه «بعد عام على انطلاق الثورة البحرينية والتظاهرات اليومية التي تقمع، وإضرابات السجناء عن الطعام، يبدو أن التظاهرات السلمية ستتحول الى شكل من أشكال الانتفاضة».

من جهتها، رأت وكالة أنباء «أسوشيتد برس» الأمريكية في أحد تقاريرها أن السعودية «أفسدت الثورة البحرينية»، مشيرة إلى «سيطرة الأمن السعودي داخل أقطار المملكة قبل اندلاع

الاحتجاجات لتقويضها في المهد».

وفي 10 مارس/آذار 2012، قالت «أسوشيتد برس» إن «اللوم يقع على حكام دول الخليج في إثارة احتجاجات البحرين»، معتبرة أن «تفجر الاحتجاجات سببه سياسة النظام الفاشلة».

وبحسب الوكالة، فإن «التظاهرات الضخمة (في 9 مارس) هي بمثابة رد على القيادة التي وصفت الاحتجاجات الممتدة على طول البلاد بـ»الشرذمة القليلة»، وتأكيداً على معارضة الشعب للنظام».

وسلطت وكالات الأنباء والصحف الضوء على فعاليات «ائتلاف 14 فبراير» وبالأخص مهرجانات «تقرير المصير»، كما غطت العديد من وسائل الإعلام الأجنبية العديد من التظاهرات المتميزة وخصوصا تظاهرات العاصمة المنامة أو التظاهرات المتجهة إلى دوار اللؤلؤة، متناولة بالقياس حجم التظاهرات النسبي كل مرة.

كما غطت وسائل الإعلام ما يحدث من اشتباكات واعتقالات، وكذلك أساليب القمع التي تنتهجها قوات الأمن في مواجهة المتظاهرين، الذين قدرت أعدادهم بالآلاف.

وفي سياق الحديث عن استمرار الثورة وطول أمد الأزمة، كتب الباحث توبي ماسيش في مجلة فورين بوليسي مقالا تحت عنوان «الصراع على أنقاض دوار اللؤلؤة»، كما كتبت سكاي نيوز في أكتوبر/تشرين الأول 2012 تقريرا تحت عنوان «ثورة البحرين تأبى الموت»، كما لم تغفل العديد من وسائل الإعلام الحديث عن قرار حظر التظاهرات الذي اتخذته الحكومة مرتين العام الماضي، حيث وصفت «الإندبندنت» ذلك بأنه «حملة قمعية جديدة» بينما نبهت «بي بي سي» إلى أن هذا الحظر يتزامن ونشر قوات إضافية في الشرقية.

«بسيوني» كان حاضرا

وفي مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» [3] في 11 مارس/آذار 2012، أكد رئيس لجنة «تقصي الحقائق» (المنتهية مهمتها) محمود شريف بسيوني أن «نظام البحرين لم يتخذ إجراءات لتنفيذ توصيته بمحاكمة أي أعضاء في الحكومة متهمين بارتكاب انتهاكات وعرضهم على العدالة». وشكك بسيوني في إمكانية التغيير في البحرين من الناحية السياسية «بسبب معارضة بعض أعضاء أسرة آل خليفة الحاكمة للإصلاحات».

وقال بسيوني «أعتقد أن الوقت قد حان ليتسلم السلطة في البلاد جيل جديد أكثر تقدما، ويرى

ذي إيكونومست: «حتى الأنظمة الملكية الخليجية لن تكون استثناءً من التغيير، وأن الممالك الخليجية لم تعد محصنةً ضد التظاهرات».

الأمور بطريقة أكثر ديمقراطية».

وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لصدور تقرير بسيوني، كتبت «إليسا ماسيمينو» [4] في «واشنطن بوست» إنه «ليس هناك وضع راهن في البحرين. الوضع يتدهور، والناشطون المؤيدون للديمقراطية يصبحون أكثر يأسًا. سيكون هناك إما إصلاح أو انحدار إلى العنف المتفاقم. والولايات المتحدة قد لا تكون قادرة على السيطرة على النتيجة».

بينما عنونت واشنطن بوست افتتاحيتها في المناسبة ذاتها بـ»البحرين تنكث وعودها».

الحوار في: حكاية مدينتين

وفي 11 يونيو/حزيران الماضي ذكر موقع قناة «سي إن إن» أن وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية أليستر بيرت أكد، خلال مؤتمر صحافي عقده في السفارة البريطانية في المنامة، قبول أطراف النزاع في البحرين التحاور وبدون شروط مسبقة، وكذلك نبذ العنف بأشكاله، إلا أنه لم

يحدث أي حوار فعلي على الأرض رغم مضي 7 أشهر على هذا التصريح.

وعلى هامش تواجد الإعلاميين في البحرين بمناسبة انعقاد منتدى «حوار المنامة»، وخطاب ولي العهد الذي دعا فيه إلى الحوار بين المعارضة والحكم لحل الأزمة، قال «ديفيد كينير» في مقال بـ»فورن بوليسي» تحت عنوان «حكاية مدينتين» [5] إن هناك «بحرينًا مختلفة موجودة على بعد مسافة قصيرة من مقر إقامة المنتدى، ساردا مشاهداته في سترة وغيرها من القرى، ومشيرا بالتحديد إلى بعض الملصقات على الجدران والتي كتب عليها «الإرهاب هو صناعة الولايات المتحدة».

وفي السياق ذاته، تساءل آيان بلاك في «الغارديان» ما إذا كان «حوار المنامة سيناقش أزمة البحرين أيضا؟»

الاتحاد والتغيير في الخليج

وقبل أسبوع من انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في مايو/أيار 2012، نقلت وكالة «فرانس برس» عن رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جدة أنور عشقي قوله إن «موضوع الاتحاد سيكون الأساس في القمة والحديث عنه أو أي نوع من الوحدة مرده الضغوط الإيرانية».

من ناحيته، قال المعلق السياسي للإذاعة التشيكية يان فينغيرلاند، تعليقا على القمة الخليجية في مايو/أيار، إن «هناك اختلافات بين عدد من دول مجلس التعاون الخليجي في عدد من القضايا»، مشيرا إلى أن دولاً كالكويت وعُمان «لديها رغبة ضعيفة للخضوع للسعودية كخضوع البحرين الحالي»، لافتا أن هذه الدول «تختلف فيما بينها أيضا بشأن الموقف من إيران وسوريا».

وعن مزاعم الاتحاد الخليجي أيضا، كتبت «أسوشيتد برس» تقريرا تحت عنوان «السعودية توسع ردود فعلها على الربيع العربي بخطط «الاتحاد» مع البحرين».

وفي تقرير إلى صحيفة «ذي إيكونومست»، حول التطورات في الخليج، أكدت الصحيفة أنه «حتى الأنظمة الملكية الخليجية لن تكون استثناءً من التغيير، وأن الممالك الخليجية لم تعد محصّنةً ضدَّ التظاهرات».

في السياق ذاته قالت «بي بي سي» إن «توترات البحرين، محفزة لاضطرابات الخليج» بينما تنبأ «ديفيد روبرتس» في «فورين بوليسي» بتفكك الخليج، وقال إنه لن يكون هناك أمن أو تعاون

عسكري ذو مغزى بين هذه الدول لأن الولايات المتحدة هي من يضمن الأمن في الخليج.

الثورة والاقتصاد البحريني

وفي 19 فبراير/شباط، قالت مجلة «أرابيان بزنس» إن أصحاب المحلات التجارية في البحرين يقولون إنهم خائفون ويخسرون تجارتهم. ورأت المجلة أن «العنف» المتصاعد في العاصمة قد يؤدي إلى إغلاق عدد أكبر من المحلات والمؤسسات.

وفي تحليل خطير لوكالة أنباء رويترز، قالت الوكالة إن سلسلة التغييرات المنظّمة في المناصب والصلاحيات داخل الهيئات الحكومية أعطت دلالة تكشف عن الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد، الذي أكدت أنه تلقى صفعة على يد رئيس الوزراء، ووزير الديوان الملكي، وذلك ضمن خطتهم لسحق انتفاضة 14 فبراير.

وقالت رويترز إن ولي العهد لم يعد لديه سوى برنامج المنح الدراسية، بعد أن ضربت مشاريعه جميعا على يد هذا الجناح المتشدد.

الشيخ علي سلمان في الصحافة العالمية

وكان للشيخ علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق كبرى القوى السياسية المعارضة، حضوره في تغطيات وسائل الإعلام الأجنبية، حيث التقاه الإعلامي البريطاني «فرانك غاردنر» من تلفزيون «بي بي سي» ونقل عنه دعوته حكومة المملكة المتحدة للعمل كوسيط مع عائلة آل خليفة الحاكمة إذا ما بقيت مساعي التقدم نحو الديمقراطية متعثرة.

وقال سلمان في لقاء آخر على «بي بي سي»، خلال زيارة له إلى لندن «لن نحمل السلاح وسنتمسك بسلميتنا والتحدث بصوت العقل رغم بطش السلطة» مشيرا إلى أن الحكومة البحرينية قامت بتضليل السلطات في السعودية بشأن الخطر الإيراني.

وغطت العديد من وكالات الأنباء والصحف الأجنبية أجزاء من خطابات الشيخ علي سلمان خلال العام الماضي، وتحت عنوان «قائد الوفاق يتحدى متشددي النظام» قالت فايننشال تايمز إن «قائد الجماعة المعارضة الرئيسية في البحرين أبدى تحديًا علنيًأ نادرًا لمتشددي الحكومة في كلمة ألقاها صعد فيها من خطابه بعد أكثر من عام من الاحتجاجات التي هزت شوارع المملكة الخليجية».

وأضافت الصحيفة «وفي خطبة ألقاها في تجمّع سياسي احتفالا بذكرى مرور سنة على إنهاء قانون الطوارئ، قال الشيخ إنٍ «فتوى» واحدةً، أو أمرًا دينيًا، يستطيع أن يُنزل «عشرات الآلاف» المستعدين للتضحية بحياتهم»، مشيرة إلى أن الموالين للحكومة اعتبروا ذلك تهديدًا مبطنًا.

ونقلت «أسوشيتد برس» عن سلمان قوله في إحدى خطاباته إن «الآمال تتلاشى في إجراء محادثات مع السلطة».

عبد الهادي الخواجة في الصحافة العالمية

وفي مقابلة مع قناة «سي إن إن» في 6 أبريل/نيسان 2012، قالت مريم الخواجة ابنة الناشط الحقوقي البحريني المعتقل عبد الهادي الخواجة، والذي كان مضربا الطعام وقتها، إنه «يدخل مرحلة حرجة وإن حياته في خطر».

وأعرب محمد الجشي، محامي الخواجة عن خشيته من أن يكون موكله قد فارق الحياة. حسبما قال لوكالة «فرانس برس».

وخلال أبريل/نيسان 2012، نقلت عدد من الوسائل الإعلامية الدولية مثل صحيفتي «لوس أنجلوس تايمز» و»بوسطن غلوب» ووكالتي «رويتز» و»أسوشيتد برس» نبأ تدهور صحة عبد الهادي الخواجة، ونقله إلى مستشفى سجن آخر لوضعه تحت الرعاية الطبية الدائمة، خوفا من دخوله في غيبوبة. كما أجرت قنوات فضائية عدة لقاءات مع أفراد من عائلتة ونشطاء آخرين للوقوف على وضعه.

وفي الأول من مايو/أيار 2012، قال مراسل هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، فرانك غاردنر، الذي زار الخواجة في المستشفى العسكري، إن «السلطات البحرينية سمحت له بلقاء الخواجة لمدة 5 دقائق فقط»، مؤكداً أن الخواجة أطلعه على «نيته في مواصلة إضرابه عن الطعام بعد مرور 84 يوماً عليه».

وفي 3 مايو/أيار ذكرت شبكة «سي بي أس» التلفزيونية الأميركية أن قرار إحالة قضية المعتقلين السياسيين إلى محكمة الاستئناف العُليا يعد «نصرًا لمؤيدي الناشط عبد الهادي الخواجة وبقية قادة المعارضة».

نبيل رجب في الصحافة العالمية

وتناولت العديد من وسائل الإعلام بشكل متكرر حوادث اعتقال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان الناشط نبيل رجب والحكم بالسجن عليه، فقد قالت «الإندبندنت» إن الحكم القاسي على رجب يثير شكوكاً بالتزام النظام بالإصلاح.

ونشرت رويترز نبأ الحكم تحت عنوان «محكمة بحرينية تسجن زعيما للاحتجاجات بسبب تغريدات» وكتبت شيرين صادقي في «هاف بوست ورلد» مقالا تحت عنوان « تسجن إذا أهنت الملك على تويتر» تحدثت فيه عن رجب أيضا.

واعتبر كاتب في نيويورك تايمز أن قضية رجب عرضت الحكومة لانتقادات دولية، واعتبرت اختبارا حاسما للتعهدات المتكررة للنظام الملكي بالسماح لقدر أكبر من الحرية السياسية.

وعلقت مجلة «انترناشونال بزنس تايمز» على اعتقال رجب في يونيو/حزيران الماضي بعد نشره تغريدات تنتقد الطبقة الحاكمة في البحرين، بالقول إن «اعتقال رجب جاء بسبب مشاركته في البرنامج النقاشي «ذا ستريم» على قناة الجزيرة.

مهدي أبو ديب في الصحافة العالمية

وفي 7 فبراير/شباط 2012، ذكر موقع «هافنغتون بوست» (النسخة البريطانية) أن إحدى أكبر نقابات التعليم في المملكة المتحدة تقدمت بالتماس وصفته بأنه خطوة «غير مسبوقة» للإفراج عن قائدي جمعية المعلمين البحرينية مهدي أبو ديب وجليلة السلمان، اللذين يعاقبان بالسجن لدورهما في الربيع الماضي.

الأطباء في الصحافة العالمية

وحول الحكم الذي صدر بحق الأطباء العام الماضي، قالت «الإندبندنت» إن قرار سجن الكوادر الطبية أثار انتقادات العالم للبحرين، وتناولت وسائل الإعلام خبر الأحكام التي عدلت بشكل مكثف، موردة تعليقات المسئولين الدوليين والمنظمات الحقوقية على ذلك.

واعتبرت رويترز انتقادات مساعد وزير الخارجية الأمريكي مايكل بوسنر للأحكام ضد الأطباء هي الأقوى لمسؤول أميركي، منذ أن دعا الرئيس الأميركي باراك أوباما المنامة في العام الماضي إلى الحوار مع جمعية الوفاق.

وقالت نيويورك تايمز إن «بوسنر» دافع عن الأطباء أمام الحكومة، مؤكدة أن الحكم سبّب حرجا كبيرا للولايات المتحدة، ووصفت «آي تي في» لحظة تلقي «الكادر الطبي» الأحكام الصادرة بحقهم تحت عنوان «هذا النصر لم يكتمل».

التضييق على المعارضين

وتناولت وسائل الإعلام أنباء القبض على بعض الناشطين الحقوقيين والسياسيين ومحاكمتهم خلال العام الماضي، فقد أوردت «رويترز» نبأ الحكم على الناشطة زينب الخواجة، بينما تحدثت «أسوشيتد برس» عن اعتقال خطباء المآتم خلال مراسم عاشوراء، لاتهامها إياهم «بالخلط بين الاحتجاجات المناهضة للحكومة والاحتفالات الدينية السنوية».

وانفردت وكالة أنباء «بلومبرغ» بنشر تقرير مفصل عن عملية تجسس إلكترونية كبيرة تقوم بها حكومة البحرين ضد بعض الناشطين، والتي كشفت بتعاون بين الوكالة وأطراف أخرى، ثم نشرت «نيويورك تايمز» تقريرا عن ذلك أيضا، وقالت إن البحرين استخدمت برنامجاً متطوراً للتجسس على النشطاء السياسيين.

وقالت «رويترز» في 10 مايو/أيار إن «البحرين تتخذ إجراءات صارمة ضد المعارضين»، ونقلت عن المتحدث باسم حكومة البحرين عبدالعزيز بن مبارك آل خليفة قوله إن ذلك يأتي «بسبب تصاعد العنف نبحث عن المنفذين والأشخاص الذين يستخدمون المطبوعات والبث ووسائل الإعلام الاجتماعي لتشجيع الاحتجاجات غير القانونية والعنف في أنحاء البلاد»، مضيفاً «إذا كان تطبيق القانون يعني إجراءات أكثر صرامة فليكن».

الطائفية في أجهزة الأمن

وقال ضابط صف رفض الكشف عن هويته لـ«رويترز» في 13 مارس/آذار 2012 إنه «يصعب تخيل دمج أفراد من الشيعة في قوة الشرطة، [6] برغم ورود ذلك في التوصيات الرئيسية لقائد شرطة ميامي السابق جون تيموني الذي يقوم بتقديم النصح لوزارة الداخلية فيما يخص تحسين الأداء». وأضاف «نحن الحكومة وهؤلاء حثالة».
من جانب آخر، قال الأمريكي جون تيموني القائد السابق لشرطة ميامي وفيلاديلفيا والذي تعاقدت معه وزارة الداخلية البحرينية لتدريب عناصرها الأمنية إنه «إذا لم يكن هناك حل سياسي هنا فإن محصلة الإجراءات سيكون صفراً».

وأوضح في تصريح لصحيفة» نيويورك تايمز» إن المناخ الحالي يمكن أن يطغى على الجهود» التي

يبذلها. وأضاف بأن المهمة «ثقيلة»، وهي ترتبط بعملية «تغيير الثقافة» لدى الأجهزة الأمنية.

الغاز والشوزن والقنابل الصوتية.. والحصار

وفي 19 فبراير/شباط 2012، انتقدت صحيفة «نيويورك تايمز» ارتفاع حدة قمع السلطة البحرينية للمتظاهرين ضمن حملة أمنية مشددة ضدهم لتفادي احتشادهم في الذكرى السنوية الأولى لثورة «14 فبراير».

ولفتت الصحيفة إلى أن «الشرطة البحرينية نشرت خراطيم المياه وعربات المدرعات وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع لمنع المتظاهرين من الوصول إلى دوار اللؤلؤة، الذي أصبح نقطة محورية في احتجاجات البحرين» وذلك عشية الذكرى الأولى للثورة.

بينما أكدت «واشنطن بوست» استمرار «الاشتباكات بين قوات الأمن والمحتجين بشكل شبه يومي، وازديادها سوءا مع اقتراب الذكرى السنوية للانتفاضة الشعبية في 14 فبراير».

واعتبرت صحيفة «ديلي تلغراف» في منتصف فبراير/شباط 2012، أن الشرطة البحرينية أخلت بوعودها تجاه المتظاهرين في الذكرى السنوية للثورة واستخدمت القوة في تفريقهم المتظاهرين، بعد إعلان جون ييتس، المسؤول البريطاني عن إصلاح جهاز الشرطة، في البحرين أن «الاحتواء» هو «الخطة المثالية» للتعامل مع المتظاهرين.

وذكر موقع «ترايد أرابيا» المتخصص في الشؤون الاقتصادية العربية، في 24 فبراير/شباط 2012 أن «مبيعات الأقنعة الواقية من الغازات قد تضاعفت في البحرين بنسبة 15 % في الشهرين الأخيرين وذلك نتيجة «تصاعد العنف في الشارع».

في هذا السياق، نقلت وكالة «فرانس برس» في يونيو الماضي عن شهود عيان قولهم إن مواطنين أصيبوا بجروح من جراء القنابل الصوتية والغازات المسيلة للدموع ورصاص «الشوزن» التي تستخدمها قوّات الشرطة البحرينية لتفريق العشرات من المتظاهرين في عددٍ من المناطق.

واهتمت وكالة «أسوشيتد برس» بتظاهرة حاشدة نظمتها قوى المعارضة البحرينية في 8 يونيو/حزيران الماضي، مشيرة إلى أن «شرطة مكافحة الشغب البحرينية أطلقت الغازات المسيلة للدموع والقنابل الصوتية لتفريقها».

وضمن أبرز قضايا القمع والانتهاكات التي تحدثت عنها الصحافة الدولية، نشرت وكالة أنباء «أسوشيتد برس» خبرا عن حصار «العكر»، كما قالت فرانس برس إن الشرطة لا زالت تستخدم رصاص الشوزن ضد المحتجين وهم يعالجون في المنازل، وتحدثت «أسوشيتد برس» في تقرير مثير عن قيام الأهالي بإعادة بناء المساجد الشيعية التي هدمتها الحكومة في 2011، مشيرة إلى أن ذلك يحمل طابعا سياسيا وينذر بمعارك أخرى قادمة.

علاج الجرحى: سراديب تحت الأرض

وأعدت مجلة «كريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية الشهيرة، تقريرا مثيرا عن «علاج الجرحى في البحرين في المنازل تجنبا لاعتقالهم» [7] ذكرت فيه» أن معالجة المتظاهرين المطالبين بالإصلاح في البحرين بعد إصابتهم في مواجهات مع الشرطة، تتم في غرف رطبة تحت الأرض»، وأورد التقرير عدة لقاءات مع أطباء وجرحى، وتعليق بعض المراقبين الدوليين على ذلك.

في السياق ذاته، أنتج معد البرامج الشهير «دان راذر» وثائقيا صغير تحت عنوان «المستشفيات ساحات النضال الجديدة في البحرين»، ضم تسجيلات نادرة لبعض الأطباء وهم يعالجون الجرحى في سراديب تحت الأرض.

وقال التقرير «لقد صوّر مصدرنا مسعفين بحرينيين يغادران في جنح الظلام إلى قريةٍ تقع خارج المنامة من أجل مساعدة مجموعة من الشبان الذين أُصيبوا».

وفي الموضوع ذاته، كتب فيليب والتر في «مين بوست» مقالا تحت عنوان «الأطباء يعالجون جرحى البحرين في الخفاء».

استمرار التعذيب وسقوط الضحايا واعتقال الأطفال

وفي 2 مايو/أيار سلطت «بي بي سي» الضوء على استمرار السلطات البحرينية بتعذيب المعتقلين بمن فيهم القاصرون، فيما أوردت صحيفة «ديلي ميل» خبر تولي قاضٍ أميركي سابق تعليم الشرطة البحرينية «التزاماتِها» في قمع المعتصمين.

وتطرقت صحيفة «ديلي ميل» إلى اعتقال الطفل البحريني علي حسن ذي (11 عاماً) في يونيو/حزيران والمتهم بـ»المشاركة في تجمع غير قانوني»، فقالت إنه يواجه تُهماً أخرى مرتبطة بالتظاهرات في البلاد. وأشارت الصحيفة إلى أن علي «أدّى امتحاناته المدرسية مؤخراً من وراء القضبان».

وفي السـياق ذاته، قال موقع قناة «سي إن إن» على شـبكة الإنترنت إن اعتقال حسن «يأتي بعد أشهر من صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة البروفيسور محمود بسيوني».

وانفـردت صحيفة التايمز بنشر تقرير عن اعترافات ضباط بحرينيين بتعذيب معتقلين في مواقع سرية كـ«بيوت الشـباب» و«مركز الفروسية». كما نشرت «ديلي نيوز التركية» لقاء مع خبيرة تركية في الطب الشرعي تسـللت إلى البحرين وأجرت تشريحًا سريًا لجثة لتثبت أن القوات الحكومية قامت بتعذيب الشهيد يوسف موالي.

وحول القمع في البحرين واستمرار سقوط الضحايا، كتب حقوقيون دوليون عدة مقالات في صحف أجنبية، إذ كتب توم مالينوسكي، الحقوقي في هيومان رايتس ووتش، مقالا في فورين بوليسي تحت عنوان «جزيرة السـجن»، [8] وكتب براين دولي، المدير في منظمة هيومان رايتس فيرست، مقالا في فورين بوليسي أيضا تحت عنوان «العدالة المعذبة».

ونشرت «نيويورك تايمز» مقالا للناشـطة البحرينية «زينب الخواجـة» تحت عنوان «البحرين الحليف الوحشي»، [9] وقد سرب المقال من السجن الذي كانت تقبع فيه الخواجة آنذاك.

وغطت وسـائل الإعلام الحوادث التي راح ضحيتها شهداء في العام الماضي، حيث قالت «فرانس برس» إن حساماً الحداد قضى بإطلاق نار على محتجين، بينما اعتبرت «ذا دايلي تيلغراف» مقتل علي نعمة يهدد بإشعال موجة جديدة من التظاهرات في البحرين.

الحياد الإعلامي: رشوات لمنع تغطية الثورة

وحظي موضوع «الحياد الإعلامي في قضية البحرين» من جانب المؤسسات الإعلامية الدولية والخليجية، بزخم في عدة مقالات وتقارير، بعد اتهامات لعدد من المؤسسـات باستلام رشاوى لتجنب تغطية أخبار الثورة في البحرين.

ونقلت رويترز ما جاء في خطاب ملك البحرين بمناسبة يوم الصحافة العالمي، حيث اتهم «وسائل الإعلام الأجنبية بالمبالغة في تغطيتها اضطرابات البحرين»، في تصريح يوضح مدى خشية النظام للتغطيات الإعلامية الدولية وتأثره بها.

في هذا السـياق كشفت وسائل إعلام ومنظمات مشاريع «العلاقات العامة» التي تصرف عليها

حكومة البحرين ملايين الدولارات، لمواجهة المد الإعلامي المتزايد دوليا ضدها، وذلك عبر التشويش على التصويتات أو التعليقات أو المشاركات أو النشر في مختلف المواضيع الإعلامية التي تعد عن البحرين، وأكدت «جستين إليوت» في تحقيقيها المنشور بصحيفة «بروبابليكا» إن شركات علاقات عامة أمريكية تمد يد العون للحكم الملكي القمعي في البحرين.

ونشرت صحيفة الغارديان تقريراً عن مراسلة قناة «سي إن إن» السابقة أمبر ليون، [10] التي أنتجت فيلما وثائقيا عن البحرين ورفضت القناة بثه بعد ضغط من الحكومة البحرينية، وقالت إن ليون أبدت رفضها لذلك الأمر الذي أدى لفصلها من عملها بعدما تحدثت على «تويتر» عن تعامل القناة مع الوثائقي.

وقالت المراسلة السابقة في لقاء مع قناة «روسيا اليوم» إن «الحكومة البحرينية دفعت أموالاً للقناة لتقوم بتغطية مضللة للأحداث».

واتهمت صحيفة ألمانية قناة «الجزيرة» القطرية بأنها فقدت حياديتها وخضعت لإملاءات قطر بتجاهل تظاهرات البحرين، ورأت صحيفة «الغارديان» أنه «كان واضحاً أن محطات التلفزيون التي تمولها دول الخليج اهتمت بالأمن الإقليمي أكثر من أحلام البحرينيين بالديمقراطية والحرية والثورة ضد الطغيان».

ومنع الصحافي الأمريكي الشهير « نيكولاس كريستوف» من دخول البحرين في ديسمبر/كانون الأول الماضي، ليكتب مقالا في «نيويورك تايمز» عن تجربته هذه تحت عنوان «عندما تقول لي البحرين: اغرب عن وجهي».[11]

وقال «كريستوف»، الذي سبق وأن كتب الكثير عن البحرين منتقدا نظامها القمعي بحدة، إن «البحرين، أحد حلفاء أمريكا الأكثر قمعا، تحاول إبعاد العديد من الصحفيين ومراقبي حقوق الإنسان. وحاولت مؤخرا أن أدخل بأية طريقة».

في الموضوع ذاته، كتبت «جين مارلو» [12] في «هافينغتون بوست» تقريرا تحت عنوان «البحرين: الثورة المحجوبة التي ستشعل الشرق الأوسط»، قالت فيه إنه «بالإمكان تفسير عدم وجود تغطية للانتفاضة التي تقودها الغالبية الشيعية ضد النظام الملكي السني والقمعي بشكل متزايد» بأسباب تتعلق بتحفظات الدول الكبرى وممارستها الرقابة على ذلك.

1. http://urlmin.com/j59
2. http://urlmin.com/j5c
3. http://urlmin.com/j5d
4. http://urlmin.com/j5e
5. http://urlmin.com/j5f
6. http://urlmin.com/j5g
7. http://urlmin.com/j5h
8. http://urlmin.com/j5i
9. http://urlmin.com/j5j
10. http://urlmin.com/j5k
11. http://urlmin.com/j5l
12. http://urlmin.com/j5m

حصاد الصحف العربية: عام تلون بدم الشهداء ودخان الغازات السامة لم يحجب الانتهاكات... ودعوات حوار السلطة الشكلية

لم تفارق الأحداث في البحرين الصحف العربية أو الخليجية. لقد بقيت الأزمة حاضرة بقوة، على الرغم من محاولات السلطة التعتيم على ممارستها وقمعها الدموي للمتظاهرين الذين لم يتخلوا عن سلميتهم.

بداية العام تلونت بالأحمر القاني مع استشهاد الفتى سيد هاشم سعيد (15 عاما) الذي أصيب بقنبلة مسيلة للدموع في الرأس مباشرة. وشهد تشييع الفتى مواجهات مع رجال الامن وتخللها اعتقال عدد من المتظاهرين.

وفي محاولة لاحتواء الضغوطات، اعلنت السلطات البحرينية عن تشكيل هيئة قضائية مكلفة مراجعة الأحكام التي أصدرتها محكمة شبه عسكرية بحق المشاركين في تظاهرات مارس عام 2011، واعتبرت الصحف المؤيدة للنظام هذه الخطوة «تجاوباً مع توصيات لجنة بسيوني المستقلة» كما عمدت إلى «استبدال بعض رؤساء الاجهزة الامنية لكن هذه الخطوة لاقتها المعارضة بالتشكيك» .

ومع امعان السلطات في انتهاك حقوق الانسان والاعتداء على الناشطين الحقوقيين ومنع مسؤولي المنظمات الدولية من دخول البلاد، أعربت واشنطن عما اسمته قلقها إزاء استمرار حوادث العنف بين الشرطة والمتظاهرين، وحثت الحكومة على تنفيذ توصيات لجنة بسيوني المستقلة.

الملك والاعلان عن إصلاحات

وجاء خطاب الملك حمد بن عيسى آل خليفة وكأنه استجابة للضغوطات وأكد «عزم الملك» على إجراء تعديلات دستورية على مجلسَي النواب والشورى، بناءً على نتائج الحوار الوطني، ولم يتطرق خطاب حمد للاشتباكات التي كانت تقع بشكل شبه يومي بين شرطة مكافحة الشغب

والمعارضة.

وقالت الصحف العربية والخليجيــة أن جمعيات «وعد» و«الوفاق» و«القومي» و«الوحدوي» و«الإخاء»، اصدرت بياناً مشــتركاً نشر على موقع «الوفــاق»، أكد إن «التعديلات المزعومة تمثل ارتدادا وتراجعا فاضحا وغير مقبول قانونيا أو سياسيا محليا وعالميا».

ودفع التوتر الامني واشــنطن الى الاعلان انها «ستنقل احترازيا أفراد طاقم سفارتها في البحرين مع عائلاتهم لأسباب أمنية، وحذرت مواطنيها المسافرين إلى البحرين من اضطرابات محتملة في المملكة مع اقتراب ذكرى انطلاق الثورة في 14 شباط المقبل.

ودفع القمع المتواصل منظمة مراسلون بلا حدود الدولية إلى تصنيف البحرين من «الانظمة القمعية بامتياز» وحلت في المرتبة 173 لتتراجع 29 مرتبة بسبب «قمعها العنيف للحركات المطالبة بالديموقراطية ومحاكماتها للمدافعين عن حقوق الانسان والغائها كل هامش حرية».

وشــهدت بدايات شهر فبراير/شباط دخول 150 سجينا اضرابا عن الطعام ما دفع الشرطة إلى مهاجمتهم واطلاق قنابل مسيلة للدموع في إحدى الزنزانات» وكان الناشط عبد الهادي الخواجه ـ وهو أحد زعماء المعارضة الـ13 المضربين عن الطعام ـ قد نقل «إلى المستشفى .

وبالتزامن مع اضراب السجناء بدأت المعارضة اضراباً مفتوحاً في «ساحة الحرية» بمنطقة المقشع، غرب المنامة، من أجل نيل مطالبها الإصلاحية».

قمع في الذكرى الأولى للإنتفاضة

ومع اقتراب الذكرى الســنوية لانتفاضة الرابع عشر من فبراير، رفضت السلطات البحرينية منح تأشــيرات دخول لمراسلي وسائل إعلام دولية عدة، بما في ذلك مراسل «فرانس برس» الذي كانت تنوي الوكالة إيفاده لتغطية الذكرى الأولى للاحتجاجات في المملكة. وبررت هيئة شــؤون الإعلام في البحرين إنه ليس ممكناً منح وكالة الصحافة الفرنسية تأشيرة في الوقت المطلوب « بسبب العدد الكبير من الطلبات» الذي تقدمت بها وسائل الإعلام.

كما احتلت الصدامات بين رجال الأمن والمتظاهرين الصفحات الرئيســية للصحف العربية والخليجية، وأشار بعضها إلى استخدام الشرطة للقنابل المسيلة للدموع والمدرعات في مطاردة المحتجين قرب دوار اللؤلؤة، وتحدثت الصحف عن توثيق إصابة أكثر من 100 شخص بينها

37 بالغة، مع إصابات في الرأس وكسور». كما صدرت مواقف سياسية تصعيدية للمسؤولين البحرينيين كان ابرزها موقف قائد الجيش المشير خليفة بن أحمد آل خليفة الذي اعتبر أن «ما يجري في البحرين محاولة انقلابية».

هذا، وقد اعلنت السلطة طرد ستة ناشطين أميركيين شاركوا في «تظاهرات غير مرخصة»، ليرتفع إلى ثمانية عدد الناشطين الأميركيين المبعدين خلال أربعة أيام.

ارتفع مستوى المواجهة في الشارع البحريني مع انسداد أفق التوصل إلى أي حلّ للأزمة نتيجة رفض السلطة الاستجابة الفعلية لمطالب المعارضة، وشهدت القرى البحرينية اشتباكات عنيفة مع بدايات مارس/آذار أسفرت عن وقوع اصابات عدة.

وبعد تظاهرات التاسع من آذار/مارس التي شارك فيها خمس سكان البحرين تحت عنوان «العزة» بدعوة من آية الله الشيخ عيسى قاسم، لبَّت الجماهير دعوة أخرى للتظاهر تحت عنوان «الصمود والتحدي» وتزامنت مع سباق الفورمولا واحد في 22 من مارس وكان هدفها «إيصال صوت المعارضة المطالب بالتحول الديمقراطي في البحرين».

وقد اثارت هذه الدعوة حفيظة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة الذي هاجم المعارضة واتهمها بمحاولة «افتعال المناوشات والأحداث للإضرار بالاقتصاد الوطني».

في هذه الاثناء عادت قضية المعتقل عبد الهادي الخواجة المضرب عن الطعام منذ أكثر من شهرين إلى الحضور بقوة مع رفضه التغذية بالمصل في العروق، واعادت السلطات اعتقال الناشط الحقوقي نبيل رجب، كما اعلنت وزارة الداخلية «ان اربعة شرطيين أصيبوا بجروح جراء انفجار وقع منطقة بني جمرة.

الإعلام الأجنبي يضخم الأحداث!

اظهرت السلطة تبرماً واضحاً من الاعلام الأجنبي وعبر الملك وغيره من المسؤولين البحرينيين عن انزعاجهم الكبير من هذا الاعلام، حيث اتهم حمد بن عيسى آل خليفة في خطاب له لمناسبة يوم الصحافة العالمي الاعلام الأجنبي بتضخيم الاضطرابات والتحريض على العنف في البحرين بعد أن استضافت البلاد سباق سيارات الجائزة الكبرى فورمولا 1 شهر آذار /مارس الذي تحول إلى صداع إعلامي.

ارتفع مستوى المواجهة في الشارع البحريني مع انسداد أفق التوصل إلى أي حلّ للأزمة نتيجة رفض السلطة الاستجابة الفعلية لمطالب المعارضة.

من جانبه رفع رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة خلال تصريحات لمجلة «دير شبيغل» الالمانية من نبرته السياسية وقال «ان حكومته لن تتسامح مع الارهابيين المدعومين من بلاد فارس وحزب الله الارهابي الذين وان حملوا الجنسية البحرينية الا ان الدماء الفارسية تجري في عروقهم وتوجه ولاءاتهم وانتماءاتهم لغير محبة وطنهم البحرين»! كما أكد «ان الارهابيين لم يقبلوا ما نقترحه من عروض واصلاحات لأن التعليمات التي تأتيهم من طهران تأمرهم بذلك»!

الخواجة يوقف اضرابه ...وإعادة اعتقال رجب

في شهر يونيو، اعلن الناشط عبد الهادي الخواجة وقف اضرابه عن الطعام بعد مئة وعشرة أيام من بدئه، وفي الوقت نفسه مقاطعته لجلسات المحكمة لأن «القضاء غير مستقل». وقال الخواجة أن «المطلب المباشر للإضراب وهو الحصول على الحرية لم ينجح، ولكن نجح الناشطون وأفراد الشعب في تسليط الضوء على المعتقلين»، وهو ما اعتبره «الغاية الأشمل».

كما قضت محكمة الاستئناف بإدانة تسعة أطباء بتهم تتصل بمعالجة جرحى المواجهات في

التحركات الشعبية في فبراير عام 2011 ، وبرأت تسعة آخرين وقد أثارت هذه القضية انتقادات دولية. وعقب هذا الحكم اعلن الطبيب سعيد السماهيجي ـ وهو احد الاطباء التسعة أطباء ـ بأنه قرر الإضراب عن الطعام احتجاجاً على الاتهامات القاسية والمفبركة»، وبهدف لفت انتباه المجتمع الدولي إلى محنة الأطباء.

إلى ذلك اعلنت وزارة الداخلية البحرينية أنها ألقت القبض على خمسة متهمين من قائمة الـ20 «مطلوبا للعدالة في عدة تفجيرات» وأشارت الصحف إلى «أن المطلوبين لهم بصمات في ثلاثة تفجيرات شهدتها البلاد في أبريل (نيسان) ومايو (أيار) الماضيين». كما اعلنت الوزارة عن الكشف عن مواقع لتصنيع ما اسمته المتفجرات، واعتبر وزير الداخلية الفريق الركن راشد بن عبد الله آل خليفة، أن «المواد والمواقع التي جرى كشفها من قبل رجال الأمن تصعيد نوعي خطير، يقف وراءه تيار متطرف يريد جر البلاد إلى الفوضى واستمرار الأزمة، ولا يريد الخروج من حالة التأزيم والتوتر»!

حل جمعية العمل الإسلامي

وأضافت السلطة إلى لائحة انتهاكاتها لحقوق الانسان، قراراً جديداً قضى بحل منظمة «العمل الاسلامي «وقد برر القضاء هذا القرار بـ»تسجيل انتهاكات عدة لقانون الجمعيات، بينها عدم انعقاد مؤتمر للمنظمة طوال أربعة أعوام، وعدم وجود حسابات تتعلق بماليتها، بالإضافة إلى أنها تتبنى «إيديولوجيا تدعو إلى العنف بشكل علني».

وعلى وقع القمع المتواصل وتسجيل مزيد من الاعتقالات والمداهمات جاءت مواقف الملك في (اغسطس) لتزيد من التوتر إذ قال انه مرت في» هذه السنة ظروفا عصيبة بسبب تلك الأطماع والمؤامرات الخارجية التي لم تنقطع، ووقفنا جميعا وقفة رجل واحد، في وجه دعاة الفتنة، وواجهناهم بكل حزم وعزم كما يفرضه الواجب الملقى على عاتقنا، والمسؤولية العظيمة التي نتحملها في الدفاع عن هذا الوطن وصيانة وحدته وحماية شعبه».

ومع تثبيت الاحكام بالسجن بحق رموز المعارضة التي وصلت إلى المؤبد وقعت صدامات بين المتظاهرين ورجال الامن، وقد ادانت الجمعيات السياسية هذه الاحكام ، ووصفتها بأنها «انتقامية» فيما أبدت واشنطن انتقادها لهذه الاحكام، كما أكدت منظمة العفو الدولية «غياب موازين الحكم العادل.

وفي منتصف سبتمبر، أخذ الصراع بين السلطة والمعارضة شكلاً جديداً في مجلس حقوق الانسان

في جنيف مع مراجعة ملف حقوق الانسان في البحرين حيث تعرضت السلطة لانتقادات عنيفة بالرغم من تحضيرها لهذه الجلسة وترأس وزير الخارجية خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة الوفد الرسمي عوضاً عن وزير الدولة لحقوق الإنسان الدكتور صلاح علي لـ«تلافي التقصير في الرد على توصيات الجلسة الماضية».

الملك يصف المعارضة بـ «الفئة الضالة»

وخلال افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني البحريني قال الملك إن «البحرين ماضية في الإصلاح والأولوية للتعديلات الدستورية لترسيخ الديموقراطية وتعزيز الشفافية وحقوق الإنسان وحرية الرأي»، مؤكداً أن «باب الحوار مفتوح للجميع».

ووصف حمد المعارضة بـ«الفئة المضللة» التي تسعى لتشويه صورة البحرين في الخارج، وتحاول الاستعانة بمن لا يعنيهم الأمر بالتدخل في الشأن الداخلي».

وترافقت هذه المواقف مع استدعاء الامين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان للتحقيق معه عقب زيارة له للقاهرة ووجهت له تهمتان هما «إذاعة أخبار كاذبة في الخارج» و«التدخل في شؤون دولة أخرى»، حيث تم الإفراج عنه بعد عدة ساعات.

ومع اقتراب حلول الشهر ما قبل الأخير من العام المنصرم، أعلنت الداخلية عن مقتل شرطي في هجوم بقنبلة يدوية الصنع في قرية العكر، وسارعت جمعية «الوفاق» إلى ادانة استهداف الشرطة والعقاب الجماعي الذي سبق وأعقب هذا الاستهداف». وقد اشارات «الوفاق» إلى أن العنف قد حصد أربعة من أرواح المواطنين ورجل شرطة خلال هذا الشهر وتسبب في جرح العشرات»

اسقاط الجنسية عن 33 معارضا!

وأضافت السلطة نوعاً جديداً من الانتهاكات مع اسقاط الجنسية عن 31 معارضاً في خطوة اعتبرت «تصعيداً ضد المعارضة في الداخل والخارج»، وقد لاقت هذه الخطوة ادانة واسعة من المعارضة واعتبرت غير قانونية كما ادانتها منظمات حقوقية وانسانية دولية .

وقد اصدرت منظمة العفو الدولية بياناً أكدت فيه «أن البحرين لم تف بوعود الإصلاح التي أطلقتها، وأعادت اتباع إجراءات قاسية في إطار محاولاتها الرامية إلى قمع الانتفاضة».

ومع اقتراب مناســبة عيد الشهداء الذي يتزامن مع مناسبة العيد الوطني وذكرى تنصيب الملك، كثفت المعارضة من تحركاتها الشعبية فواجهتها السلطة بالقمع والاعتقالات وتمكن المتظاهرون من إغلاق العديد من الشوارع العاصمة المنامة فيما اعتبر ضربة موجعة للنظام.

ولم يختلف الشهر الأخير عن الأشهر السابقة، اذ بقيت التظاهرات وبقي القمع متواصلاً مع محاصرة العديد من القرى وملاحقة الشبان ومداهمة منازلهم من دون ان يظهر في الأفق أي بوادر للحل وظهر بشكل واضح أن دعوات الحوار التي اطلقت سابقا عبر ولي العهد أو غيره لم تكن إلا محاولات لتلميع الصورة سرعان ما ينكشــف زيفها مع تشــديد القبضة الامنية وتغليب الخيار الأمني على الحل السياسي.

بين تصريحات «بان كي مون» و«نافي بيلاي» وردود «سميرة رجب» و«يوسف بوجيري»... صورة قاتمة عن البحرين لدى «الأمم المتحدة» طوال عام

ليس الهجوم العنيف للمتحدثة باسم الحكومة البحرينية سميرة رجب على «الأمم المتحدة» و»مجلس حقوق الإنســان» منتصف فبراير/شباط 2012، واتهامهما بالانحياز إلى المعارضة، ليس ســوى دليل على ضيق الحكومة البحرينية بالمنظمة الدولية وبياناتها ولقاءاتها وتصريحاتها عن البحرين، والتي بلغت حوالي 42، ما فتئت تطالب من خلالها بتنفيذ توصيات بسيوني ووقف اضطهاد الناشطين المعارضين ووقف الانتهاكات لحقوق الإنسان والسماح لممثلي المنظمة بدخول البحرين.

مختلف الهيئات الأممية

ففي 20 يناير/كانون الثاني 2012 أكد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ناصر عبد العزيز النصر، عقب لقائه الملك حمد بن عيسى آل خليفة في المنامة، «ضرورة التنفيذ الكامل لتوصيات لجنــة «تقصي الحقائق» بالتعاون الوثيق مع جميع الأحزاب السياســية من أجل تقوية وتعزيز الاستقرار في المملكة.

وأدرج مجلس إدارة «منظمة العمل الدولية»، إحدى هيئات الأمم المتحدة، الشكوى العمالية المرفوعة ضد حكومة البحرين بشأن انتهاكها للاتفاقية 111 المعنية بحظر التمييز في الاستخدام والمهنة، وذلك على جدول أعماله للدورة 313 التي عقدت في مارس/آذار 2012.

من جهته، طالب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إيرينا بوكوفا، في 6 أبريل/نيســان 2012، الحكومة البحرينية بإجراء تحقيق في مقتل الصحافي الشــهيد أحمد إسماعيل، أثناء قيامه بتصوير قمع قوات الأمن لتظاهرة في قرية سلماباد، جنوب غربي العاصمة المنامة.

وفي 12 أبريل/نيسان الماضي، حث خبراء مستقلون في الأمم المتحدة السلطات البحرينية على الإفراج عن الناشط المعتقل عبدالهادي الخواجة، وعبروا عن قلقهم إزاء الحكم الذي صدر عليه في محكمة عسكرية. وقالوا إن «حكومة البحرين لم تتخذ التدابير اللازمة لضمان السلامة الجسدية والعقلية للسيد الخواجة وفقا للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء».

وقال المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان مارغريت سيكاغيا، في بيان، إن «هذه القضية رمز للأسف على ما يواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين».

وفي 23 أغسطس/آب 2012 نشر موقع «الأمم المتحدة» مطالبة مجموعة من خبراء المنظمة، السلطات البحرينية بالإفراج الفوري عن المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب، والذي حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

ونقل الموقع عن الخبراء المعنيين بحقوق الإنسان قولهم «لقد حان الوقت للسلطات البحرينية لتوافق على الحق في التجمع السلمي والحق في التعبير وأن تفرج فورا عن المعتقلين بصورة تعسفية جراء ممارسة حرياتهم المشروعة».

بان كي مون

وتركزت مواقف الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» على الدعوة إلى الحوار في البحرين والسماح بالتظاهر وتطبيق توصيات بسيوني ونبذ «العنف».

ففي 16 فبراير/شباط 2012 دعا «مون»، في بيان، الحكومة والمتظاهرين في البحرين إلى «ضبط النفس»، عقب المواجهات التي وقعت في الذكرى السنوية الأولى لثورة «14 فبراير» وخلفت أكثر من 120 جريحاً بين المتظاهرين. كما دعا السلطات البحرينية إلى «احترام التزاماتها الدولية بحماية حقوق الانسان»، مطالباً الحكومة بتطبيق سريع لتوصيات لجنة «تقصي الحقائق».

وفي 10 أبريل/نيسان الماضي طالب «مون» بلسان المتحدث باسمه «مارتين نسيركي» الحكومة البحرينية بالسماح بنقل الناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجة إلى الدنمارك لتلقي الرعاية الطبية.

وقد أدان «مون» في بيان بتاريخ 14 أبريل/نيسان التفجير الذي وقع في قرية العكر في العاشر من الشهر نفسه وأسفر عن إصابة سبعة شرطة، داعيا في الوقت نفسه إلى «احترام حقوق الإنسان

الأساسية للشعب البحريني».

وفي 25 أبريل/نيسان 2012، دعا «مون» في بيان، السلطات البحرينية إلى «الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للشعب البحريني بما في ذلك اتباع الإجراءات السليمة فيما يتعلق بالمحتجزين». وأعرب عن «القلق بشأن وضع المعارض عبد الهادي الخواجة الذي مازال مضربا عن الطعام في الحجز».

وفي 27 أغسطس/آب 2012 أصدر الأمين العام تقريره السنوي الذي انتقد فيه التهديدات و»الإجراءات الانتقامية» التي تعرض لها الوفد الأهلي البحريني الذي شارك في جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل لسجل حقوق الإنسان في البحرين.

وفي الخامس من سبتمبر/أيلول الماضي أعرب «مون» في بيان، عن «القلق بشأن تأييد عقوبات قاسية، ومنها الحكم بالسجن مدى الحياة، من محكمة الاستئناف ضد عشرين ناشطا سياسيا بحرينيا (قضية الرموز)».

وخلال لقائه مع وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول الماضي، قال «بان كي مون» إن «الحوار الشامل والحقيقي الذي يعالج التطلعات المشروعة للمجتمعات البحرينية يعد أفضل وسيلة لتعزيز السلام الدائم والاستقرار والعدالة، والتقدم الاقتصادي في البحرين».

وبعد التفجيرات التي شهدتها البحرين في 5 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، دعا متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة «جميع البحرينيين إلى التجمع بروح وحدة وطنية وحل خلافاتهم سلمياً عن طريق الحوار والمصالحة»، ودعا إلى «إظهار أكبر قدر من ضبط النفس وعدم الإقدام على أي عمل استفزازي».

وتعقيباً على قرار حظر التظاهر في البحرين نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حذّر «بان كي مون» من أن يؤدي القرار إلى زيادة التوتر في البلاد، ودعا السلطات البحرينية إلى «إعادة النظر في هذا القرار».

وفي أغسطس 2012 أصدر الأمين العام تقريره السنوي الذي انتقد فيه الإجراءات الانتقامية التي تعرض لها الوفد الأهلي البحريني الذي شارك في جلسة مجلس حقوق الإنسان.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان OHCHR

وتقوم آليات الأمم المتحدة، في حماية حقوق الإنسان ومراقبة أوضاعها ومنع انتهاكها، على عدة هيئات أهمها «المفوضية السامية لحقوق الإنسان»، التي ترأسها «المفوضة السامية» نافي بيلاي.

وتعتمد جميع هيئات وآليات حقوق الإنســان الأخرى في الأمم المتحدة، على المفوضية السامية، في الحصــول عــلى الدعم الفني، وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولاية المفوضية على «منع انتهاكات حقوق الإنسان، وتأمين احترام جميع حقوق الإنســان، وتعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة، وغيرها».

ومنذ انطلاق ثورة 14 فبراير، وإقدام النظام على قتل المتظاهرين، ومن ثم سنه قانون الطوارئ الذي حول البلاد إلى جزيرة رعب، والمفوضية السامية لا تألو جهدا في مهاجمته وإصدار التقارير والتصريحات ضده بأشد اللهجات، حتى بات النظام يعدها خصما رئيسا في الصراع.

ففي 12 يناير/كانون الثاني 2012 قال رئيس قسم العالم العربي بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فرج فنيش، إنه «عندما ذهبنا إلى البحرين قبل أسابيع، فإن ما وجدناه هو وضع يتسم بالانقسام الشديد في المجتمع، وخوف من قبل منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان»، وذلك تعليقا على أول زيارة للوفد إلى البحرين منذ بدء الأحداث، والتي كانت نهاية العام 2011.

وشدد فنيش في تصريحه على ضرورة مساءلة السلطات البحرينية وفتح مكتب للمفوضية في البحرين.

وفي تصريح آخر قال فنيش إن «ما نستطيع أن نفعله للبحرين لدعم حماية حقوق الإنسان وتغيير الوضع الحالي هو أن نكون هناك». وأشار في لقاء مصور بثته صفحة المفوضية في 1 فبراير/شباط، إلى «ضرورة فتح مكتب تابع للمفوضية في البحرين وأن ما هو مطلوب في البحرين المزيد من التدابير والأنظمة للحماية بدلا من التعاون الفني».

وفي سياق آخر، دعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 20 فبراير/شباط 2012 الحكومة البحرينية إلى التحقيق في التقارير التي تتحدث عن مقتل متظاهرين ومارة على أيدي قوات الأمن. وقال المتحدث باسم المفوضة السامية «روبرت كولفيل»، في مؤتمر صحافي في جنيف، «تم تلقي تقارير مثيرة للقلق عن الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل قوات الأمن البحرينية، بما في ذلك الاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع، واستخدام طلقات الشوزن والرصاص المطاطي».

وصعّدت «المفوضية» مطالبها من الحكومة البحرينية في أبريل/نيسان 2012 وطالبتها بالسماح بدخول بعثتها إلى البحرين «في وقت قريب». وقال المتحدث باسم المفوضة السامية «روبرت كولفيل» في مؤتمر صحافي في جنيف، إن «المفوضية تحاول إجراء اتصالات مع الحكومة البحرينية لبحث عدد من القضايا خلال الأيام المقبلة».

وفي 23 مايو/أيار قالت «المفوضية السامية لحقوق الإنسان»، إن البحرين وافقت على الأخذ بالتوصيات المتعلقة بإطلاق سراح السجناء السياسيين، ومنع التعذيب بالإضافة للانضمام إلى «المحكمة الجنائية الدولية»، تمهيدا لفتح ملفات التجاوزات في المملكة.

وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلن «روبرت كولفيل» إن المكتب سيرسل وفداً من أربعة خبراء في مجال حقوق الإنسان إلى البحرين لتقييم الاحتياجات ومناقشة النظام القضائي والمساءلة

عن الحاضر والماضي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنســان، وذلك من الثاني حتى السادس من ديسمبر/كانون الأول 2012.

زيارات ولقاءات وفد «المفوضية»

وفي الثاني من ديســمبر/كانون الأول الماضي، زار وفد «المفوضية السامية» البحرين فعلا، وهي المرة الأولى التي تسمح فيها السلطات بذلك بعد عام من فضيحة الزيارة السابقة للمفوضية في ديسمبر/كانون الأول 2011، والتي حاولت فيها الحكومة رشوة الوفد، لتكون النتيجة بيانا شديد اللهجة من المفوضة السامية «نافي بيلاي» [1] والتقى وفد المفوضية مع الجمعيات السياسية (الوفاق، الوحدوي، أمل، المنبر التقدمي، الإخاء، القومي، وعد)، التي قدمت رسالة إليه «ضمنتها أهم القضايا التي تحتاج إلى متابعته ومنها بذل أقصى الجهد لإقناع مجلس حقوق الإنسان اعتبار البحرين إحدى حالات حقوق الإنســان التي تحتاج اهتمام المجلس بها ووضعها على أجندة دوراته».

كما طالبت الجمعيات في رسالتها إلى الوفد بـ»إقناع المجلس بتعيين مقرر خاص للبحرين في أقرب فرصة وفتح مكتب قُطري للمفوضية في البحرين وحث الســلطات على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب واتفاقية روما للمحكمة الدولية».

في السياق ذاته، سرّبت «مرآة البحرين» تفاصيل ملف خاص أرسلته وزارة حقوق الإنسان، إلى عدد من الوزارات التي يعتزم وفد «المفوضية» زيارتها خلال جولاته، من بينها وزارة الداخلية والصحة والتربية والعدل، حيث تضمن الملف تلقينا كاملاً بالمعلومات والإجابات التي يجب على ممثلي الوزارات التقيد بها في ردهم على الأسئلة التي سيطرحها الوفد.

وقد التقى وفد «المفوضية» مع الناشط السياسي محمد البوفلاســة الذي قال على حسابه في «تويتر» إن الوفد «صدم عندما علم بما حصل لي برغم أني لم أطالب بإســقاط النظام، وسألني: ماذا يحصل إذاً لمن يرفع شعار إسقاط النظام؟».

وقد اختتم الوفد زيارته للبحرين في 6 ديسمبر/كانون الأول، بدعوة رسمية وجهها وزير الخارجية إلى المفوضة الســامية نافي بيلاي لزيارة البحرين، ثم أصدر بيانا قال فيه إن زيارته هدفت إلى «دراسة سبل مشاركة المفوضية السامية في جهود المملكة الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنســان»، وإنه «سيرفع تقريراً مفصلا بما توصل إليه من نتائج وملاحظات إلى المفوضة السامية

«نافي بيلاي» التي ستقرر مستوى ومدى وشروط التعاون التي ستقترحها المفوضية للنقاش مع مملكة البحرين».

نافي بيلاي

وتعتبر المفوضة السامية «نافي بيلاي»، وهي «جنوب أفريقيا» تقود مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان مذ 2008، من أشد خصوم النظام البحريني، ومن أشد المسئولين الدوليين حدة في التصريح ضد النظام.

فقد سبق وأن ردت ببيان شخصي على كذب وزيرة التنمية وحقوق الإنسان فاطمة البلوشي وطالبتها بالاعتذار عما نقلته زورا على لسانها، كما أنها وصفت في وقت سابق من العام 2011 الأحكام التي صدرت بحق زعماء المعارضة (مجموعة 21) بأنها «اضطهاد سياسي»، وقالت في تصريح آخر «إن الناس لا تثق في الحكومة وإن الإفلات من العقاب سياسة سائدة في البحرين».

وفي مارس/آذار 2012، قالت بيلاي، في مقابلة مع قناة «الجزيرة» الإنكليزية إن «البحرين لم تفرج عن المعتقلين الذين احتجزوا بسبب الاحتجاجات السلمية، ولم تحدد المسئولية بالنسبة لكبار المسئولين الذين ارتكبوا الانتهاكات»، مشددة على أن «البحرين تحتاج إلى تحقيق سليم لمحاسبة المسئولين عن تلك الانتهاكات».

وفي 9 مايو/أيار 2012 أعربت المفوضة السامية، على لسان المتحدثة باسم مكتبها رافينا شامداساني خلال مؤتمر صحافي في جنيف، عن قلقها بشأن اعتقال نبيل رجب واتهامه «بإهانة هيئة تشريعية»، مشيرة إلى أن رجب «يعاقب على ما يبدو لمجرد ممارسة حقه في التعبير».

وتعليقا على قرار محكمة الاستئناف البحرينية تأييد إدانة 20 من زعماء المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان (الرموز)، في سبتمبر/أيلول 2012، قالت بيلاي إنه «بالنظر إلى خطورة التهم والأدلة الضعيفة فيما عدا الاعترافات، والادعاءات الجسيمة بشأن التعذيب ومخالفة الأصول المرعية في إجراءات المحاكمة، فإن من المخيب للآمال للغاية أن الإدانات والأحكام قد أيدت في إجراءات الاستئناف التي جرت في كثير من الأحيان خلف الأبواب المغلقة» معتبرة ذلك «أمرا مؤسفا بشدة».

مجلس حقوق الإنسان HRC

وكان من حظ البحرين، أن موعد جلسة المراجعة الدورية الشاملة UPR لسجلها في حقوق

الإنســان صادف العام 2012، أي والأزمة الحقوقية العميقة لا تزال في أوجها، ما جعل «مجلس حقوق الإنسان»، وهو المختص بإجراء واعتماد هذه المراجعة، يدخل على الخط أيضا.

ويعتبر «مجلس حقوق الإنسان»، هيئة حقوق الإنسان الرئيسية الثانية في الأمم المتحدة، ويتبع «الجمعية العامة» بشكل مباشر، وقد كان له حضور كبير وتأثير بالغ في العديد من القضايا الدولية المهمة، كالقضية الفلسطينية والحرب على لبنان والانتفاضة السورية وقضية دارفور.

والمجلس مسؤول عن تناول حالات انتهاكات حقوق الإنسان في العالم وتقديم توصيات وقرارات بشأنها، وبإمكانه تنسيق المواقف مع كافة الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وهو يتيح لجميع الأفراد والمنظمات في العالم اســترعاء انتباهه إلى الانتهاكات عبر «آلية الشكاوى»، وهو من يعين ويشرف على على عمل «المقررين الخاصين» أو «الخبراء المستقلين» أو الأفرقة العاملة في رصد قضايا ما أو متابعة بلدان معينة.

وفي موضوع «المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان»، فإن مواقف المجلس ابتدأت بتقديم مديرة المشروع «جورجيا برينيونيه»، المشرفة على تعهدات والتزامات البحرين بحقوق الإنسان، استقالتها خلال أبريل/نيسان 2012 وقبل ثلاثة اشهر من انتهاء عملها، وذلك بسبب عدم تعاون وزيرة التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان فاطمة البلوشي.

وأتت استقالة برينيونيه قبل إعداد التقرير الوطني الثاني عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، والذي تمت مناقشــته في جلسة مجلس حقوق الإنسان في 5 مايو/ أيار 2012، التي شهدت سيلا من الانتقادات والإدانات من الدول الأعضاء ضد البحرين، وانتهت بإصدار 176 توصية.

وفي 19 سبتمبر/أيلول 2012، عقدت الجلســة الثانية لاعتماد تقرير النتائج الخاصة بمراجعة البحرين، بعد أن طلبت الحكومة تأجيل ردها على التوصيات في الجلسة السابقة، وأعلنت حكومة البحرين في هذه الجلسة قبولها عددا كبيرا من التوصيات المهمة بما فيها «تنفيذ توصيات بسيوني»، ليتحول الأمر إلى إلزام دولي، يمثله القرار رقم 101/A/HRC/DEC/21 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان.

وعلى هامش هذه الجلســة، قالت رئيسة مجلس حقوق الإنســان لورا ديبوي خلال لقائها مع وفد من النشطاء البحرينيين أن «الضغط في اتجاه إقامة جلسة خاصة في المجلس لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين أمر يستحق المحاولة»، لافتة إلى «أن ذلك يحتاج إلى دعم 16 دولة

من مجموع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان (47 دولة)».

وفي 18 سبتمبر/أيلول الماضي جددت «ديبوي» في مداخلة لها تحذيرها للحكومة البحرينية بشأن حماية الوفد الأهلي الذي يشارك في اجتماعات الأمم المتحدة، محذرة من تعرض الوفد إلى «مضايقات بعد عودته إلى البحرين».

ردود الحكومة

وقد ذكرت صحيفة «الوسط» البحرينية في نهاية يناير/كانون الثاني 2012 أن الحكومة لم ترد على طلب مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب، «خوان منديز»، زيارتها العام الماضي. وفي 3 فبراير/شباط 2012 أرجأت السلطات البحرينية زيارة منديز التي كانت مقررة في 18 و 19 مارس/آذار 2012، إلى يوليو/تموز من السنة نفسها، وظلت الزيارة تتأجل إلى أن أصبحت من المفترض أن تكون في فبراير/شباط 2013 دون توضيح الأسباب!

وانسحب كل من وزيرة شئون الإعلام سميرة رجب، ورئيس تحرير أخبار الخليج أنور عبد الرحمن، من ندوة عقدت في جنيف على هامش انعقاد الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان، بعد اتهامات من المعارضة بوجود أحد المعذبين ضمن الوفد، وهو الرائد عيسى السليطي، الشيء الذي لم يستطع الوفد إنكاره.

وفي دلالة واضحة على تأثير هذه «الصفعة» التي تلقاها وفد الحكومة، هاجمت سميرة رجب «منظمة الأمم المتحدة» ومجلس حقوق الإنسان التابع لها ومنظمتي «العفو الدولية» و»هيومن رايتس ووتش»، معتبرة أنها «طرف في الصراع» عبر «تبنيها مواقف المحتجين في البحرين ومن يمارسون العنف» حسب تعبيرها.

وقالت رجب في مقال تحت عنوان «منظمات الأمم المتحدة بين الأزمة والتأزيم» نشرته صحيفة «أخبار الخليج» بتاريخ 17 مارس/آذار 2012، إن «منظمات الأمم المتحدة كأنها طرف في الصراع، تقف مع جزء من الشعب البحريني ضد الجزء الآخر، وتتبنى موقف المحتجين ومن يمارسون العنف في الشوارع إن انتُهكت حقوقهم». وأردفت «من المؤسف أن نرى المنظمات الحقوقية الدولية في مواقف غير محايدة، وغير عادلة، في اصطفافها مع أطراف ضد أطراف أخرى في مجتمعاتنا، حتى فقد البحرينيون ثقتهم بكل منظومة الأمم المتحدة».

وردا على بيان المفوضة السامية لحقوق الإنسان «نافي بيلاي» بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2012،

بشأن الأحكام القضائية الصادرة بحق 20 متهماً قيادياً في «قضية قلب نظام الحكم»، والذي أعربت فيه «بيلاي» عن خيبة أملها من هذه الأحكام، سلّم مندوب البحرين الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، يوسف عبد الكريم بوجيري، خطاباً إلى بيلاي، قال فيه إن «البحرين تفخر باستقلال وعدالة قضائها، الذي يرتكز إلى أسس النصوص الدستورية للمملكة» حسب زعمه.

ويبدو واضحاً من خلال مضمون بيانات الأمم المتحدة وتصريحات ممثليها ومطالباتهم المتعددة بإنقاذ وحماية حقوق الإنسان في البحرين، أن صورتها باتت قاتمة في أروقة المنظمة الدولية، حتى لم يعد هناك طريق للنظام سوى مهاجمتها وانتقادها، رغم ما تمثله من «شرعية دولية».

1. http://urlmin.com/j5n

وثائقيات فرنسية، أمريكية، سويسرية، وإيرانية عن ثورة البحرين في 2012، وصدى «الصراخ في الظلام» يتردد

«**الكلمات** والصور بقيت الشـاهد الوحيد ضد الديكتاتورية»... هذا ما قدم به فيلم «البحرين: الغوص في البلد المحظور» للمخرجة الفرنسية «ستيفاني لامور»، والذي يعد أهم الأفلام الوثائقية التي أنتجت عن البحرين العام الماضي.

واستمر إنتاج الأفلام والبرامج الوثائقية عن ثورة البحرين للعام الثاني على التوالي، وحازت القضية البحرينية على اهتمام العديد من الإعلاميين والمخرجين من كافة أنحاء العالم. وبالإضافة إلى الفيلم الفرنسي، كان من أهم ما أنتج من وثائقيات برنامج « البحرين..جرأة الأمل» الذي أنتجته قناة الجزيرة الإنجليزية، وحلقتين من تقارير المذيع الأمريكي الشهير «دان راذر»، وفيلم «ملك وفسـاد دولة» الذي أنتجته جهة مجهولة. في حين ظل صدى الفيلم الوثائقي الشهير «صراخ في الظلام» يتردد حتى في العام 2012.

البحرين: البلد المحظور

في يوليو/حزيران 2012، صدر الفيلم الوثائقي (البحرين: الغوص في البلد المحظور) [1] للمخرجة الفرنسية «ستيفاني لامور»، وبث في قناة «آرتي» الفرنسية.

واعتبر الفيلم من أقوى الوثائقيات لهذا العام ورشح لعدة جوائز دولية، وهو يحكي نضال الشـعب البحريني ومطالبته بالتحول الديمقراطي، وقد اضطر الطاقم الصحفي الفرنسي إلى التواجد في البحرين متخفيا منتصف شهر يناير/كانون الثاني 2012 ليتمكن من إنتاج الفيلم، وقد أشارت المخرجة إلى ذلك خلال الفيلم، وكيف أنها أجبرت على الاختفاء عن أعين النظام كي تقوم بالتصوير، لتكون «شـاهدة على الظلم الذي وقع على هذا الشعب من مواجهات مع الشرطة، تنكيل، اعتقالات وغيرها» حسبما عبرت.

ووصــف الفيلم البحرين بـ«البلــد الديكتاتوري» وقال في المقدمة إن «هذا البرنامج يحتوي على مشاهد واقعية حقيقية، لا ينصح بها للمشاهدين ذوي القلوب الضعيفة والصغار»، مشيرا إلى خلفية الاضطرابات السياسية العميقة في البلاد. ويؤكد الوثائقي أن «الملك لا زال موجودا لكنه يقابل برفض من الشعب»، وأن «الأقلية السنية في البحرين هي التي تسيطر على البلاد» في حين تتعرض «الأكثرية الشيعية، وتمثل 75% من السكان، يوميا للكراهية والتمييز المنهجي».

«كانت سنة صعبة جدا على البحرين، ربما واحدة من أصعب السنوات في تاريخ البحرين كله... الأوضاع لا تتحسن أبدا، هي في الحقيقة تسوأ أكثر وأكثر».

لفت الفيلم إلى أن البحرين تواجه تجاهلا إعلاميا، وأنها بلد محظور على الصحفيين، حيث تدار من قبل يد حديدية دموية، كما أكد أن البحرينيين قرروا البقاء في الشارع حتى تحقيق التغيير، لافتا إلى تسلســل أحداث الثورة والتدخل السعودي، وعارضا بعض المقاطع المهمة من هذه الأحداث في 2011.

وعرض الفيلم مشــهدا للمخرجة ومرافقتها وهما تهربان من قوات الأمن بعد قمع تظاهرة، كما عرض لقاءات مع متظاهرين ومتظاهرات، وجولات في القرى الفقيرة والأحياء الضيقة، ومشاهد من القمع، مع عرض لمعاناة الناس في فقدان ذويهم، ومدى الرعب الذي يعيشــون فيه، ومدى إصرارهم على الاستمرار.

ويعرض الفيلم صورة لبعض المتظاهرات وهن ملثمات أو لابسات أقنعة واقية، وصورة أحد المتظاهرين مختبئا على سطح منزل، وفيديو للشرطة تطلق أعلى المنازل وداخلها.

كما احتوى الفيلم على لقاء مع الناشطة زينب الخواجة بعد الاعتداء عليها عند دوار «أبوصيبع»، ومن أبرز ما قالته الخواجة في هذا اللقاء أننا «نفضل أن نكون مستهدفين من قبل نظام ظالم عندما نطالب بحقوقنا على أن نسكت» وأن «بعض وسائل الإعلام تتحدث عن أن الثورة في البحرين انتهت، وأن الحكومة قد نجحت في إنهاء الثورة البحرينية، لكنهم كلا لم يفعلوا».

وقالــت الخواجة «هل تعلمون كم من الالتزام يتطلب من النــاس أن يخرجوا ليليا ويخاطروا بالتعرض للإطلاق أو القتل أو الاعتقال، لكنهم لا زالوا يســتيقظون في الصباح التالي ليســتعدوا للخروج في الليل، مرة أخرى وأخرى».

وعرض الفيلم مقطع فيديو مسجل من مقبرة السنابس أثناء تشييع «أم غازي» المرأة التي أحرقت نفسها بعد أن دخلت في اكتئاب عميق إثر اعتقال ابنها وتعذيبه، كما زارت المخرجة بيت الشهيد يوسف موالي وروت قصته وتحدثت مع أمه حول ظروف استشهاده وتعرضه للتعذيب.

وقد افتُتح في لندن قبل أيام «أسبوع الأفلام الاستقصائية» وتمّ افتتاحُ العروض بهذا الفيلم الفرنسي، وحاز الفيلم الذي نشر في «يوتيوب» مترجما، على أكثر من 113 ألف مشاهدة.
وكانت «مرآة البحرين» قد التقت معدة ومخرجة الفيلم الصحفية الفرنسية «ستيفاني لامور»، [2] خلال تواجدها في البحرين، ونقلت عنها أنها تلقت اتصالات تهددها بعواقب وخيمة إن بقيت في البحرين، وأن سيارة مدنية كانت تطاردها أينما تذهب، ثم تتوقف لرصد تحركاتها أمام الفندق الذي تقيم فيه.

البحرين..جرأة الأمل

وفي فبراير/شباط، أنتجت قناة الجزيرة الإنجليزية فيلما وثائقيا مثيرا تحدث فيه المعارض السياسي حسن مشيمع من السجن لأول مرة، وذلك تحت عنوان «البحرين..جرأة الأمل». [3]
وكان الفيلم حلقة ضمن سلسلة برنامج (الشعوب والسلطة) والذي أعدت القناة منه حلقة سابقة في بداية الثورة، ظهر فيها مجموعة من الشخصيات اعتقلت جميعا في وقت لاحق. وظهر بعض هؤلاء للمرة الثانية في الحلقة الجديدة، بعد الإفراج عنهم.
وتحدث الناشطون عن حكايات اعتقالهم وتعذيبهم، وصور الفيلم لحظات الإفراج عن أحدهم ومشاركاتهم في التظاهرات الجديدة، ومن بين هؤلاء الناشط المعروف سيد أحمد الوداعي، والطبيبة ندى ضيف.

تقرير «دان راذر»

وفي مارس/آذار 2012، أنتج مذيع البرنامج الوثائقي الأميريكي الشهير «دان راذر» تقريرا مصورا عن البحرين،[4] استقطب اهتماما واسعا. وصور التقرير جانبا من المظاهرات اليومية المطالبة بالديمقراطية، وما يحدث للمتظاهرين من انتهاكات وقمع متواصل من قبل قوى الأمن، كما ألقى الضوء على تسلط العائلة الحاكمة ومواليها ووضع الانتفاضة البحرينية ضمن الربيع العربي ودور السياسية الأمريكية في ذلك، واستضاف عددا من الشخصيات بينهم منصور الجمري رئيس تحرير صحيفة الوسط، وريم خليفة مراسلة وكالة أنباء أسوشيتد برس. وقد اعتقل على خلفية التقرير الناشط الشبابي محمد حسن بعد أن تلقى عدة اتصالات لتهديده إثر ظهوره فيه، وقيامه بمرافقة معدي البرنامج إلى عدد من المظاهرات.

«الكلمات والصور بقيت الشاهد الوحيد ضد الديكتاتورية»... هذا ما قدم به فيلم «البحرين: الغوص في البلد المحظور» للمخرجة الفرنسية «ستيفاني لامور»

اللؤلؤة النازفة

وفي مايو/أيار 2012، أنتجت جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» فيلما وثائقيا قصيرا عن التعذيب في سجون البحرين، تحت عنوان «اللؤلؤة النازفة»،[5] سلطت فيه الضوء على التعذيب الممنهج في سجون البحرين.

ويعرض الفيلم ومدته 18 دقيقة شهادات حية تم تسجيلها مع ضحايا تعرضوا للتعذيب وانتهاك حقوقهم الإنسانية، من قبل قوات الأمن ومسؤولين حكوميين في البحرين، وقد عرض الفيلم في إحدى التجمعات بـ»ساحة الحرية»، وبث على «يوتيوب».

طرد المخرجة جين مارلو

وفي يوليو/تموز 2012، طردت السلطات البحرينية [6] مخرجة الأفلام الأميركية «جين مارلو»، بسبب «عدم حصولها على تأشيرة عمل (فيزا) خاصة بوسائل الإعلام» حسبما زعمت السلطات. وقبض على مارلو في المطار وهي تستعد للصعود على متن الطائرة، وكانت قد أكملت تماماً ما

ذهبت من أجله إلى البحرين، وهو تصوير فيلم وثائقي.

وقالت المخرجة في لقاء مع قناة «روسيا توداي» إنها تعتقد أن السبب الوحيد لاحتجازها «هو محاولة معرفة ما إذا كان بإمكانهم الضغط عليها للحصول على معلومات منها أو للحصول على مقاطع فيديو، وبطبيعة الحال لم يفلحوا في ذلك، ولم يكن بإمكانهم».

وأضافت أنها الآن في طور إتمامٍ العمل على الفيلم وتحريره لكشف القصص التي توصلت إليها، متهمة النظام بأنه مصمم جداً على عدم السماح بالكشف عما يحدث، وموضحة بأن النظام «يريد منع أي صحافي يكشف الحقيقة من الدخول أو الإبقاء عليه صامتا قدر المستطاع».

ملك وفساد دولة

وفي أغسطس/آب 2012، تداول مواطنون على نطاق واسع وصلات لفيلم وثائقي أنتجته جهة مجهولة عرضت فيه بشكل ممنتج فقرات مستقطعة من عدة خطابات لملك البحرين، متبوعة بردود تهاجم الملك وسياساته ووعوده وكلماته من شخصيات «سنية»، والتي يحسب بعضها على تيار الموالاة.

وأخرج الفيلم الوثائقي بشكل مثير جدا، حيث احتوى بعض خطابات الملك منذ 11 سنة إلى الآن، وأتبعت كل كلمة مقتطعة بأحد الردود التي إما تكذّب الملك أو تسخر منه أو تطالبه بالوفاء بوعوده أو بمطالب سياسية ذات سقف مرتفع، واختيرت المقاطع بعناية فائقة، وشكّلت أرشيفا مهما وضخما جدا لهذه التصريحات.

وقال معدو الفيلم في هامش تعريفه، إن هذه الشهادات تثبت «بأن الحقوق في البحرين مسلوبة بواسطة حكم العائلة الواحدة، من كل المواطنين بمن فيهم السنة وغيرهم على حد سواء» وأضافوا إن الهدف من إنتاج الفيلم «ليس طائفيا وإنما لإيصال رسالة مفادها بأن الظلم المستشري والاستبداد بالرأي وعدم إشراك الناس والفساد».

ونشر جزء أول من الفيلم في 14 أبريل/نيسان 2012، واستقطب أكثر من 56 ألف مشاهدة، وقد أثار الفيلم بجزئيه جدلا واسعا في الأوساط المحلية.

رابط الجزء الأول من الفيلم:
http://www.youtube.com/watch?v=Td1obXNfODo&feature=youtube_gdata_

player
رابط الجزء الثاني من الفيلم:
http://www.youtube.com/watch?v=G2yILGcT-KU

ليل المنامة

ذكر موقع قناة «آي فيلم» الإيرانية، في أغسطس/آب 2012، أن المخرج الإيراني إسماعيل رحيم زاده سيبدأ قريبا بتصوير مشاهد فيلمه الجديد «شب منامة» او «ليل المنامة»، والذي يحكي الثورة البحرينية.

وقال زاده إن أحداث الفيلم «تدور حول اعتصام مجموعة من طالبات جامعة البحرين احتجاجا على القمع الذي تتعرض له المسيرات السلمية للشعب البحريني، إلا أن هذا الاعتصام يواجه بهجوم عنيف من قبل قوات أمن السلطة حيث تتعرض الطالبات للضرب والإهانة، لكن طالبتين تتمكنان من الهروب من الشرطة التي تحاول مطادرتهما».

فيلم وثائقي عن نبيل رجب من مؤسسة «مارتن إينالز» الدولية

وفي سبتمبر/أيلول 2012، عرضت مؤسسة «مارتن إينالز» الدولي، ومقرها جنيف، فيلما توثيقيا عن المرشحين الثلاثة لجائزتها [7]، برزت في مقدمة الجزء الخاص منه عن البحرين صورة الناشطين نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة، مؤسسي مركز البحرين لحقوق الإنسان، مع عبارة «مغلق لكنه يستمر في توثيق الانتهاكات».

وتحدث في الفيلم عدد من الخبراء في منظمات دولية عن أداء المركز ووصفوه بالرائع والاستثنائي، كما عرض الفيلم جانبا من المظاهرات الواسعة في البحرين خلال فبراير/شباط 2011 ضمن موجة ثورات «الربيع العربي» المطالبة بزوال الأنظمة الديكتاتورية.

المستشفيات: ساحات النضال الجديدة في البحرين

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2012، عرض معد البرامج الأمريكي الشهير «دان راذر» تقريرا آخر عن البحرين، تحت عنوان «المستشفيات ساحات النضال الجديدة في البحرين».[8]

وضم التقرير تسجيلات نادرة لبعض الأطباء وهم يعالجون الجرحى في سراديب تحت الأرض، وقال التقرير «لقد صوّر مصدرنا مسعفين بحرينيين يغادران في جنح الظلام إلى قريةٍ تقع خارج المنامة من أجل مساعدة مجموعة من الشبان الذين أصيبوا».

صدى «الصراخ في الظلام» يتردد في 2012

وظل صدى الفيلم الوثائقي التاريخي الذي أنتجته قناة الجزيرة الإنجليزية في 2011 عن البحرين تحت عنوان «صراخ في الظلام»، يتردد في 2012، مستمرا في إحداث ضجة.

الفيلم الوثائقي، الذي يستعرض ثورة البحرين المقموعة في «الربيع العربي» ودور السعودية في القمع العنيف الذي ووجهت به، وصل إلى قائمة بافتا النهائية (الجائزة البريطانية التي تعادل الأوسكار). وقد وضعت مجلة «راديو تايمز» استطلاعًا في موقعها على الشبكة، طلبت فيه من الجمهور التصويت لمنافِسِهم المفضل، وذلك في مايو/أيار 2012.

وأثار هذا التصويت استقطابا حادا بين المعارضين والموالين، ففي حين حث وزير الخارجية البحريني متابعيه في تويتر على التصويت ضد الفيلم، أقامت شبكة «آفاز» الدولية حملة تدعو فيها الناس إلى التصويت للفيلم.

وقالت قناة الجزيرة في تعليق على ذلك إنها متفاجئة «بمستوى المعارضة لهذا الفيلم بمقدار تفاجئها بردة الفعل الإيجابية» مشيرة إلى أن الفيلم حصد حتى الآن جوائز من رابطة الصحافة الأجنبية في المملكة المتحدة، ومؤسسة سكريبس هاوارد وجائزة جورج بولك، فضلا عن ترشيح راديو تايمز ومونتي كارلو.

وكان الفيلم قد حاز في فبراير/شباط 2012 على جائزة جورج بولك الدولية الشهيرة في الصحافة. في السياق ذاته أعيد عرض الفيلم عدة مرات في بلدان مختلفة، حيث عرض في حدث عن البحرين أقيم في جامعة الباوهاوس الألمانية بمناسبة مرور عام على الثورة، وعرض في جامعة ماسترخت في هولندا بالتعاون مع منظمة «العفو الدولية» في فعالية تضامنية مع الشعب البحريني.

كما بث تلفزيون وراديو سويسرا RTS الفيلم مترجما إلى الفرنسية، على هامش انعقاد جلسة المراجعة الدورية لحقوق الإنسان في البحرين، بجنيف.

وحصد رابط الفيلم في «يوتيوب» على حوالي 250 ألف مشاهدة.

1. http://urlmin.com/j5o
2. http://urlmin.com/j5p
3. http://urlmin.com/j5q
4. http://urlmin.com/j5r
5. http://urlmin.com/j5s
6. http://urlmin.com/j5m
7. http://urlmin.com/j5t
8. http://urlmin.com/j5u
9. http://urlmin.com/j5v

اقرأ

حصاد النيابة: كيف تنتهك النيابة العامة النظام العام؟ . حصاد المحاكم : محاكـم تحصّن القتـل ولا تحصد القتلة . حصاد المحاكـم: المعذبون والمعذبات أصدقاء القضـاة . حصاد النيابة: التنازل عن النظام العام .. التنـازل عن التحقيق في قضايا تعذيب الأطباء . حصاد النيابة العامة: نيابة تنتهك النظام العام وتخالف قانون الإجراءات الجنائية . حصاد النيابة العامـة: النيابة تقبض وتجبر على الاعتراف من غير ورقة قضائية . أخيرا.. بدأت «النيابة العامة» تتحدث عن «بروتوكول أسـطنبول»! . مرافعة إبراهيم شريف السيد الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)

ملف النيابة العامة

الفصل الثالث

266-199

حصاد النيابة:
كيف تنتهك النيابة العامة النظام العام؟

«**النائب** العام، من يقيم الدعوى باسم الأمة، ممثلا للنظام العام». هل النائب العام البحريني يمثل نظام الملك أم النظام العام؟ هل يمثل وكلاء النائب العام الإرادة الملكية الخاصة أم الإرادة الشعبية العامة؟ هل تقيم النيابة العامة الدعوى باسم الأمة أم باسم ملك الأمة؟ كيف تجري تعيينات الوكلاء؟ وكيف يقيمون الدعاوى؟ وكيف تحرك الداعوى؟ وكيف تنتهك النيابة النظام العام الذي تمثله؟ وكيف أدارت الدعاوي السياسية طوال السنتين الماضيتين؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال حصاد ملف النيابة العامة في مجموعة من التقارير الخاصة.

تنص الفقرة (أ) من المادة الثانية من المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عام 1990 على أنه يجب على الدول « تضمين معايير اختيار أعضاء النيابة العامة ضمانات تحول دون تعيينهم على أساس التحيز أو المحاباة، بحيث تستبعد أي تمييز ضد الأشخاص يستند إلى العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغيره من الآراء، أو المنشأ الوطني والاجتماعي أو الأصل العرقي أو الملكية أو المولد أو الحالة الاقتصادية أو أي وضع آخر، ولا يستثنى من ذلك سوى أن اقتضاء كون المرشح لتولى منصب عضو النيابة العامة من رعايا البلد المعنى لا يعتبر تمييزا».

المراسيم الملكية

إلا أن المطلع على المراسيم والأوامر الملكية والقرارات الصادرة من الملك أو من مجلس الوزراء منذ العام 2003 وحتى اليوم، ويدقق في تعيينات رؤساء ووكلاء ومحامي النيابة العامة وأسمائهم، يكتشف عكس ذلك، وأن النظام الحاكم في البحرين قد ضرب هذه المادة وغيرها من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بالجدار، فقد استند في تعيينات رؤساء ووكلاء النيابة العامة على معايير «الولاء والطاعة المطلقة» الخاضعة لسلطاته، والتمييز الفاقع، وضمان الهيمنة على قراراتها من قبل السلطة التنفيذية، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا السياسية، والتحيز الواضح

والمحاباة لأجهزة الدولة، والأجهزة الأمنية خصوصاً، وعدم النزاهة والتواطؤ على إلباس شخصيات معينة تهماً «معلبة» إذا ما اقتضت سياسة ومنهجية الدولة/القبيلة ذلك، وغيرها من المعايير التي يفصلها النظام والملك لنفسه خدمة لسلطاته المطلقة.

ولو أخذنا مثالاً واحداً فقط من تلك المراسيم والأوامر الملكية التي صدرت، وقرأنا الأسماء المعينة في النيابة العامة، نكتشف ذلك بكل وضوح، فمثلاً: الأمر الملكي رقم (5) لسنة 2003 بتعيين أعضاء النيابة العامة:

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.
بعد الإطلاع على الدستور ... أمرنا بالآتي:

يُعين المستشار محمد رأفت مصطفى برغش محامياً عاماً أول.
يُعين المستشار أحمد رأفت شنيشن محامياً عاماً أول.
يُعين الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة رئيساً للنيابة العامة من الفئة (ب).

يُعين وكيلاً للنائب العام كل من:

1. ممدوح أحمد عبدالله المعاودة.
2. فهد سالم عتيق سالم.
3. جمعة عبدالله عتيق سالم الموسى.
4. حسن عباس جعفر محمد.
5. وائل رشيد خليفة بوعلاي.
6. أحمد محمد علي محمد.
7. أسامة علي جاسم العوفي.
8. هارون عثمان يوسف الزياني.
9. حسين محمد حسين بوعلي.
10. معاذ مبارك محمد العايدي.
11. محمد راشد عبدالله الرميحي.
12. نواف عبدالله حمزة.
13. علي أحمد جمعة الكعبي.
14. نايف يوسف محمد محمود.

15. عبدالرحمن علي عبدالرحمن بلال.
16. علي خليفة أحمد الظهراني.
17. خليفة علي عيسى البنعلي.
18. محمد ميرزا محمد أمان.
19. الشيخ حمد بن سلمان بن محمد آل خليفة.
20. نواف محمد حمد المعاودة.
21. الشيخة نورة عبدالله عبدالرحمن آل خليفة.
22. منى جاسم محمد الكواري.

من دائرة الإدعاء العام إلى النيابة العامة

حتى العام 2002 كان يطلق على النيابة العامة «دائرة الإدعاء العام» وهي جزء من وزارة الداخلية وتحت إشراف مباشر من وزير الداخلية نفسه، استناداً إلى ما جاء في المرسوم رقم 29 لسنة 1996م بإعادة تنظيم وزارة الداخلية.

وقد جاءت المادة (6) من مرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2002م بإصدار قانون الإجراءات الجنائية بأنه «تستبدل عبارة «النيابة العامة» بعبارة «الإدعاء العام»، وعبارة «النائب العام» بعبارة «المدعي العام» .. أينما وردت في القوانين والأنظمة المعمول بها»

وعليه، فإن مسمى «الإدعاء العام» قد تغير، إلا أن النيابة العامة – كجهاز - ظل غير مستقل، وإنما فقط تم تغيير المسمى وإلحاق تبعيته لوزارة العدل بدلاً من وزارة الداخلية، مع الإشارة إلى أن كلاً من وزارتي العدل والداخلية يرأسهما فرد من آل خليفة، وكلا الوزيرين عضو في مجلسي الدفاع الأعلى الذي يرأسه الملك نفسه، وهو المجلس الذي يضع السياسات الأمنية الداخلية والخارجية، ويتألف أعضاؤه من 14 فرداً من القيادات السياسية والوزراء، وجميعهم من أسرة آل خليفة.

والمطلع على السِّير الذاتية لرؤساء أو وكلاء النيابة العامة الذين يتم تعيينهم بمراسيم ملكية وخلفياتهم ومناصبهم السابقة التي جاءوا منها قبل تسلمهم رئاسة أو وكالة النيابة، وخصوصاً الرؤساء والوكلاء الذين يُناط بهم التحقيق في القضايا المتعلقة بالاحتجاجات الشعبية المطلبية والتي تضمنت محاكمة العديد من النشطاء السياسيين وحقوق الإنسان، يظهر أن أغلبهم قد كانوا في السابق يتبوءون مواقع عسكرية أو أمنية تابعة للأجهزة الأمنية والعسكرية والمخابرات، الأمر الذي ظهر جلياً وواضحاً في تعاطيهم وانحيازهم التام للأجهزة الأمنية ومحاولة تبرئتهم

سعى رؤساء ووكلاء النيابة لإلصاق التهم الملفقة وتطويع مختلف مواد القانون من أجل إدانة المتهمين والنشطاء السياسيين والحقوقيين.

منذ تفجر ثورة 14 فبراير 2011 وقبل ذلك أيضاً، بل السعي منهم (رؤساء ووكلاء النيابة) لإلصاق التهم الملفقة وتطويع مختلف مواد القانون من أجل إدانة المتهمين والنشطاء السياسيين والحقوقيين، فضلاً عن تجاوز هؤلاء الرؤساء والوكلاء معايير وقيم النيابة العامة التي نصت عليها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

وبما أن الرؤساء والوكلاء في النيابة العامة يتم تعيينهم بمراسيم ملكية استناداً على معايير التبعية للسلطة والانسجام معها لا على معايير النزاهة والكفاءة والاستقلال، بالإضافة إلى خلفيتهم وبيئتهم العسكرية والأمنية التي جاءوا منها، سوف يُضمن ولاؤهم الدائم للسلطات، وتواطؤهم مع الأجهزة الأمنية لإدانة المتهمين السياسيين وتبرئة منتسبي وزارتي الداخلية والدفاع من أي انتهاك في حق المتهمين.

سير وكلاء النيابة

ولو أخذنا عينة من هؤلاء الرؤساء الوكلاء في النيابة العامة الذين يتولون التحقيق في القضايا

السياسية، واطلعنا على سيرهم السابقة سيتضح ذلك جلياً:

1. على فضل البوعينين- النائب العام برتبة وزير - كان يعمل ضابطا في إدارة الإدعاء العام بوزارة الداخلية، ثم عُين نائباً لرئيس اللجنة الأمنية التي شُكلت إبان انتفاضة التسعينيات، وهذه اللجنة متهمة – حينذاك - بتعريض النشطاء والمعتقلين للتعذيب الذي أفضى في بعض حالاته للقتل وللعاهات المستديمة الجسدية والنفسية في العديد من الحالات الموثقة.

2. نواف محمد حمد المعاودة- رئيس نيابة- عمل برتبة ضابط بوزارة الداخلية قبل انتقاله للنيابة العامة، وعين في العام 2003م بمرتبة وكيل للنائب العام، وقد صدر في 7 أغسطس 2012 مرسوم ملكي رقم 59 لسنة 2012 بتعيينه أمينا عاماً للتظلمات في وزارة الداخلية بدرجة وكيل وزارة، وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى. الأمر الذي يوضح مدى استناد تلك التعيينات للمعايير المخالفة تماماً للنزاهة والقيم التي – من المفترض – أن تقوم عليها النيابة العامة.

3. أسامة علي جاسم العوفي - رئيس نيابة- عمل برتبة ضابط بوزارة الداخلية قبل انضمامه للنيابة العامة، كما عين في العام 2003م بمرتبة وكيل للنائب العام.
تم ترقيته في العام 2005م وكذلك في العام 2007م على التوالي، الى درجة رئيس نيابة من الفئة (ب) بدرجة قاض ثم وكيلاً بالمحكمة الكبرى.

4. حميد حبيب- محام عام بالنيابة العامة - عمل باحثاً في الإدعاء العام بوزارة الداخلية، ثم رئيساً للشئون القانونيةً بالمحافظة الشمالية، وهي تتبع إدارياً وزارة الداخلية. عُين في 2005م بدرجة رئيس نيابة من الفئة (أ) برتبة رئيس محكمة كبرى.

5. أحمد الدوسري- محام عام بالنيابة الكلية - كان يعمل برتبة ضابط في قسم التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الداخليةً.

6. نواف عبدالله حمزة - رئيس النيابة ورئيس وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة - عمل برتبة ضابط في وزارة الداخلية قبل التحاقه بالنيابة العامة. عُين في العام 2003م بمرتبة وكيل للنائب العام، ثم في 2005، وكذلك في العام 2007 على التوالي، في درجة رئيس نيابة من الفئة (ب) بدرجة قاض ثم وكيلاً بالمحكمة الكبرى.

واللافت للنظر أيضاً، وحتى يضمن النظام الخليفي الولاء المطلق لمن يعينهم، تم الاعتماد بشكل متزايد على موظفين غير بحرينيين بعقود مؤقته في النيابة العامة، على حساب الكفاءات المحلية التي – ربما - لا يُضمن ولاؤها السياسي للسلطة، حيث خلال سنوات شغل مواقع النيابة العامة المختلفة مجموعة من المستشارين القانونيين من جنسيات عربية متعددة، وأغلبهم من جمهورية مصر العربية. ومن ضمنهم:

وجيه كمال حسن أباظة – شغل منصب رئيس نيابة من الفئة (ب)
محمد رأفت مصطفى برغش - شغل منصب محام عام أول.
شريف حسن عبدالله شادي - شغل منصب محام عام.
مختار أحمد إبراهيم محمود – شغل منصب رئيس نيابة من الفئة (أ)
أحمد رأفت عبدالمنعم شنيشن - شغل منصب محام عام أول.
هاني أحمد فهمي درويش - شغل منصب رئيس نيابة من الفئة (ب)
أشرف كمال عبدالحليم عبدالله – شغل منصب رئيس نيابة من الفئة (ب)
محمود مصطفى مرسي الدقاق – شغل منصب رئيس نيابة من الفئة (أ)

الخصومة غير الشريفة

ورغم الانتهاكات الفظيعة التي ترتكب من قبل أجهزة الأمن من تعذيب نفسي وجسدي وحشي للمعتقلين السياسيين والقتل خارج القضاء والتي أثبتها تقرير بسيوني نفسه ووصفها بـ»سياسة التعذيب الممنهج» وأسفرت عن مقتل 4 موقوفين على الأقل، ورغم كل تجاوزات القانون والانتهاكات بحق المتهمين من قبل مختلف أجهزة السلطة التنفيذية، إلا أنه لم يكن من المتوقع أن تقف النيابة العامة (خصماً شريفاً ونزيهاً) – كما هو مطلوب منها – لأي دعوى ضد أي من أجهزة السلطة التنفيذية والأمنية والتجاوزات التي تحدث والانتهاكات التي حدثت ولا زالت مستمرة ضد المتهمين، مثل دعاوى التعذيب وسوء المعاملة ضد أفراد الأجهزة الأمنية، ويرجع ذلك لتركيبة النيابة العامة وخضوعها للسلطة التنفيذية والخلفية العسكرية والأمنية لرؤسائها ووكلائها، وذلك ما بدا جلياً على أدائهم وطريقة تفكيرهم وميولهم في التعاطي بعقلية أمنية وعسكرية في القضايا السياسية، كما أثبتته شهادات الذين اعتقلوا ضمن القضايا المطلبية والاحتجاجات الشعبية وعذبوا تعذيباً وحشياً، وما أثبته تقرير بسيوني أيضاً والمحامون المدافعون عن المتهمين من كيفية تعاطي النيابة العامة وانحيازها التام للأجهزة الأمنية، بل استماتتها للإيقاع بالمتهمين وإلباسهم التهم عنوة عبر تمطيط وتطويع المواد القانونية لإدانتهم.

وفي الغالب، تكون الأدلة والشهادات التي تعتمد عليها النيابة العامة ووكلاؤها بشكل أساسي لإلصاق التهم بالمعتقلين السياسيين والنشطاء الحقوقيين هي تلك التي تعدها الأجهزة الأمنية،

والتي غالباً ما تكون أدلة واعترافات منتزعة بالإكراه وتحت وطأة التعذيب الجسـدي والنفسي الشديدين والتهديدات بالاعتداءات الجنسية والأعراض، حيث يقوم وكلاء النيابة العامة بدورهم في مسايرة تلك الأجهزة والتواطؤ معها في كل الأمور ضد من يُراد إلباس التهم عليهم، وصولاً إلى العمل على تفنيد كل مزاعم الانتهاكات التي تقوم بها تلك الأجهزة من سوء المعاملة والتعذيب التي عادة ما تكون آثارها بارزة على أجسادهم، وهو أيضاً ما وثقه تقرير بسيوني، وتغاضت عنه النيابة العامة، إلا ما ندر من دعاوى تقوم النيابة من خلالها بإجراءات شـكلية كـ «تهويش إعلامي» وذر الرماد في العيون.

وهذا يتناقض تماما مع المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والتي نصت المادة الثالثة منه على أنه « ينبغي لأعضاء النيابة، بوصفهم أطرافا أساسيين في مجال إقامة العدل، الحفاظ دوما على شرف مهنتهم وكرامتها» وكذلك المادة 16 منه والتي تنص على أنه « إذا أصبحت في حوزة أعضاء النيابة العامة أدلة ضد أشخاص مشتبه فيهم وعلموا أو اعتقدوا، استنادا إلى أسباب وجيهة، أن الحصول عليها جرى بأساليب غير مشروعة تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان بالنسبة للمشـتبه فيه، وخصوصا باستخدام التعذيب أو المعاملة أو المعاقبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية، أو بواسطة انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، وجب عليهم رفض استخدام هذه الأدلة ضد أي شخص غير الذين استخدموا الأساليب المذكورة أو إخطار المحكمة بذلك، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تقديم المسئولين عن استخدام هذه الأساليب إلى العدالة».

التواطؤ مع الأجهزة الأمنية

بل أكثر من ذلك، حيث لا يكتفي وكلاء النيابة العامة بالتواطؤ مع الأجهزة الأمنية من أجل إدانة النشطاء والحقوقيين المتهمين وتطويع وتمطيط المواد القانونية لذلك، وتبرئة الأجهزة الأمنية من أي انتهاكات تحصل بحق المتهمين، بل يعمل الوكلاء ورؤساء النيابة العامة كشركاء مع الأجهزة الأمنية في الجريمة والانتهاكات بحق المتهمين، بحيث يعمل بعضهم بالتهديد وإرغام المتهمين على التوقيع على الاعترافات الجاهزة والمعدة من قبل الأجهزة الأمنية، وصولاً إلى تعذيب المتهمين في مبنى النيابة العامة، وهذا ما أكدت عليه شهادات بعض ضحايا التعذيب من المعتقلين عن قيام رؤساء النيابة العامة بتهديدهم أو الصراخ عليهم، وإرغامهم على الإقرار أو التوقيـع عـلى اعترافات جاهزة ومتوافقة مع تلك التي تم انتزاعها تحت وطأة التعذيب في السجون والمعتقلات.

بل يؤكد المعتقلون السياسيون والحقوقيون ومحاموهم أيضاً، أنه في بعض الحالات حينما يرفض

المتهم التوقيع على الاعترافات في مبنى النيابة العامة أثناء التحقيق، يعمد رئيس النيابة على تهديد المعتقل بإرجاعه ثانياً لنفس الجهة التي كانت تحقق معه وانتزعت منه الاعترافات، لينال مزيداً من التعذيب حتى لا ينكر التهم أمام النيابة أو قاضي التحقيق مرة أخرى.

تجاهل حالات التعذيب

وبحسب ما يؤكده المحامون ووقائع التحقيق والمعتقلون أنفسهم، فإن رؤساء ووكلاء النيابة العامة يتعمدون تغافل وتجاهل حالات التعذيب ومعارضة التقارير الطبية المستقلة التي تثبت تعرض المعتقلين للتعذيب الشديد، والتي عادة ما تكون ماثلة أمامهم، بل إن أجساد بعض المعتقلين تثبت ذلك وتظهر آثار التعذيب جلية وواضحة، إلا أن رؤساء النيابة يتخذون غالباً موقفاً سلبياً من التعاطي مع تقارير اللجان الطبية، والأدهى أنهم ينحازون بشكل واضح للأجهزة الأمنية ويتخذون موقعاً دفاعياً من أفرادها وما يحدث في السجون من انتهاكات وتعذيب والتي تثبتها التقارير الطبية وأجساد المعتقلين، بل يسعى رؤساء النيابة العامة إلى الطعن والتشكيك في تلك الشهادات والتقارير، دون فتح تحقيق عاجل في تلك المزاعم وتقديم من تثبت ممارسته للتعذيب من أفراد الأجهزة الأمنية إلى المحكمة، بحسب ما تنص عليه المادة 15 من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن دور أعضاء النيابة العامة على أن «يولى أعضاء النيابة العامة الاهتمام الواجب للملاحقات القضائية المتصلة بالجرائم التي يرتكبها موظفون عموميون، ولاسيما ما يتعلق منها بالفساد، وإساءة استعمال السلطة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغير ذلك من الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي، وللتحقيق في هذه الجرائم إذا كان القانون يسمح به أو إذا كان يتمشى مع الممارسة المحلية.»

ولا أدل على انحياز النيابة العامة وتواطئها مع الأجهزة التنفيذية وخضوعها للسلطات، الا التعاطي بازدواجية فاحشة في القضايا المتصلة بالشأن السياسي وبين تلك القضايا التي لها علاقة بفضائح فساد ومؤامرات تديرها أجهزة في الدولة ووزراء معينون، مثل التعاطي مع فضيحة تقرير المستشار السابق في حكومة البحرين الدكتور صلاح البندر الذي صدر في العام 2006 وكشف فيه تآمر وزير شؤون مجلس الوزراء أحمد بن عطية الله آل خليفة بإدارة شبكة لإقصاء شريحة واسعة من فئات الشعب البحريني وإشاعة الفتنة الطائفية وقيادة مشروع تدميري كامل، حيث قامت النيابة العامة بإصدار أمر بمنع النشر في الصحف في شأن هذه الفضيحة أو أي من وسائل الإعلام بحجة «عدم التأثير على سير مجريات التحقيق» ولم يسمح بالنشر حتى الآن، في الوقت الذي تسمح فيه النيابة العامة بنشر صور وأسماء المتهمين في القضايا السياسية والتشهير بهم في وسائل الإعلام المختلفة بحجة «طمأنة المواطنين» !! قبل أن يصدر القضاء حكمه، مما يثبت مدى تواطؤ النيابة العامة مع السلطة التنفيذية في كل الانتهاكات.

أمر ملكي رقم (6) لسنة 2012 بتعيين وكلاء للنائب العام
أمر ملكي رقم (27) لسنة 2007 بتعيين رؤساء نيابة من الفئة (ب)
أمر ملكي رقم (8) لسنة 2007 بتعيين محاميين عامين ورؤساء نيابة من الفئة (ب)
أمر ملكي رقم (4) لسنة 2006 بتعيين محام عام أول بالنيابة العامة
أمر ملكي رقم (24) لسنة 2006 بتعيين رؤسًاء نيًابة من الفئة (ب)
أمر ملكي رقم (16) لسنة 2006 بتعيين رؤساء نيابة من الفئة (ب)
أمر ملكي رقم (16) لسنة 2005 بتعيين رؤساء نيابة من الفئة (أ) والفئة (ب)
أمر ملكي رقم (21) لسنة 2004 بتعيين رئيسي نيابة من الفئة (ب)
أمر ملكي رقم (34) لسنة 2004 بتعيين محام عام أول بالنيابة العامة
أمر ملكي رقم (32) لسنة 2003 بتعيين أعضاًء بالنيابة العامة
أمر ملكي رقم (5) لسنة 2003 بتعيين أعضاء النيابة العامة
أمر ملكي رقم (20) لسنة 2003 بتعيين رئيس نيابة بالنيابة العامة

حصاد المحاكم:
محاكم تحصن القتل ولا تحصد القتلة

انقضى عام 2012 وما زالت قضايا القتل تدور في أروقة المحاكم البحرينية والمجني عليهم لم تنصفهم الأحكام الصادرة حتى الآن، فجلسات المحاكمات أصبحت أشبه بحلقات المسلسلات التي تكاد لا تنتهي فصولها حتى تضاف إليها فصول جديدة من التسويف ومفاجئات متوقعة وغير مستغربة بإفلات الجناة في نهاية المطاف.

فمنذ أن بدأت المحاكم في النظر في القضايا المرفوعة ضد منتسبي الأمن العام (الشرطة) وجهاز الأمن الوطني؛ المتهمين بالقتل والتعذيب والتسبب بعاهات لم يسجن أي منهم بحسب محامين إلا شخصان أحدهما المدعو محمد الخشرم وهو ملازم أول تابع لجهاز الأمن العام، قاتل الشهيد هاني عبدالعزيز وقد حكم بالسجن 7 سنوات بتهمة الضرب المفضي إلى الموت الواقع من رجل أمن مع العلم بأن الحد الأقصى للعقوبة 15 سنة والأدنى 3 سنوات لهذه التهمة، وفقاً لنصوص المواد 75 و76 و336 من قانون العقوبات البحريني.

في حين أن المحكمة سبق لها وأن قررت حجز الدعوى للحكم وعدلت من وصف وقيد التهمة من الضرب المفضي إلى الموت من رجل أمن إلى تهمة القتل العمد والتي تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد وفقاً لنص المادة 333 من قانون العقوبات.

أما الشخص الآخر فهو شرطي ويفترض أنه مسجون إذ حكم عليه بالسجن لمدة 5 سنوات بعد إدانته بتسببه في عاهة مستديمة برِجْل مواطن بنسبة 5 في المئة جراء إطلاق عليه من سلاح الشوزن، وهذه التهمة تصل عقوبتها للسجن لمدة 15 سنة وفقاً لنص المواد 75 و 76 و 337 من قانون العقوبات البحريني، في حين تم توقيف بعض المتهمين في جرائم مختلفة تنوعت ما بين القتل والتعذيب، لفترات لا تتجاوز شهر أثناء فترة التحقيق.وبحسب تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي رأسها البروفيسور محمود شريف بسيوني أحد أبرز فُقهاء القانون

الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي (واشتهرت باسم لجنة بسيوني اختصاراً لذكرها)، البند 945 وما بعده فإن سبب وفاة هاني عبد العزيز هو الاستخدام المفرط من جانب الشرطة، كما أن عدم حمل المتوفي للسلاح وإطلاق النار عليه ثلاث مرات على الأقل أطلقت من مسافة لا تزيد عن متر واحد حسب تقرير الطب الشرعي ووجود عدة كدمات على رأسه ووجهه وصدره وكتفه تشير إلى عدم وجود مبرر لاستخدام القوة القاتلة.

تحصين القتلة

ويؤكد محامون أن قتلة الشهداء لم يسجن أي منهم بل اكتفي بتوقيفهم لفترات تتراوح ما بين أسابيع وشهر برغم ثبوت التهم عليهم، وفي قضية أول شهيد في ثورة 14 فبراير خلال 2011 وهو علي مشيمع، الذي قتل برصاص الشوزن في ذلك واعترف قاتله بتحقيقات النيابة بإطلاق الطلقة النارية من سلاح الشوزن باتجاه الشهيد، كما شهد 3 من أفراد الأمن بأن القاتل قد أطلق طلقة من سلاح الشوزن في ظهر الشهيد علي مشيمع وجاءت صياغة إفاداتهم بطريقة توحي بأن القاتل في حالة دفاع شرعي عن النفس في محاولة للتستر على القاتل، وقد وجهت له تهمة الضرب المفضي إلى الموت بصفته موظفاً عاماً وفقاً لنص المادتين 4/75 و 1/336 من قانون العقوبات، وبالرغم من جسامة الجريمة التي تصل عقوبتها السجن لمدة 15 سنة إلا أنه اكتفي بتوقيفه مدة 3 أسابيع تقريباً أثناء التحقيق واخلي سبيله فيما بعدها ليعود إلى العمل مع أنه كان معترفاً بالقتل بشهادة 3 من زملائه ! وقد نظرت محكمة أول درجة في هذه القضية منذ أن فتحت التحقيق فيها وصولاً إلى مشارف نهاية 2012 دون أن تصدر حكماً منصفاً بحق القاتل.

وبحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق في البند 896 وما بعده بأن سبب وفاة المواطن علي مشيمع حسب رواية وزارة الداخلية هي إصابة قاتلة ولم يكن هناك أية تظاهرات حينها، وقد أرجع التقرير السبب في وفاته الاستخدام المفرط للقوة من جانب ضباط الشرطة.

أما الشهيد الثاني في ثاني أيام الثورة 15 فبراير، فاضل المتروك فقد بيّن الشهود أن إحدى دوريات الشرطة تعطلت بالقرب من مستشفى السلمانية، وأن الشهود اختلفوا في أقوالهم، إذ بينهم من بيّن أن المتظاهرين كانوا يحملون الأعلام فقط، وآخر بيّن أن المتظاهرين كانوا يحملون الأخشاب، كما اختلفوا في حديثهم عن الأدوات المستخدمة في مواجهة الشرطة فمنهم ذكر الألواح الخشبية ورمي الحجر، وآخر برمي الحجر والأسياخ الحديدية، وقد جاء في أبرز شهادة الشهود أن المتهمين هما المسؤلان، وهما اللذان يحملان سلاح الشوزن، وقد اختلف الشهود في أقوالهم بشأن ما كان يحمله المتظاهرون وما الأدوات المستخدمة في مواجهة أفراد الأمن، كما بيّن شاهدان بأن المتهمين لم يتعرضا لاعتداء، فيما بيّن شاهد ثالث أن جميع أفراد الشرطة تم الاعتداء عليهم،

وأن المتظاهرين اشــتبكوا مع شاهد وحاولوا أخذ السلاح الخاص بإطلاق المسيلات الدموع منه، والذي كسر بسبب السحب والدفع من قبل الشاهد والمتظاهرين.

وقد وجهت المحكمة للشرطيين أنهما بصفتهما موظفين بوزارة الداخلية أطلقا على المجني عليه (فاضل المتروك) عياراً نارياً من سلاح الشوزن من دون أن يقصدا قتله، فأحدثا به الإصابات الموصوفة في التقرير الطبي والتي أفضت إلى موته، وكسابقتها من القضايا، تم توقيف الشرطيين لفترة وجيزة وأخلي سبيلهما فيما بعد والقضية ما زالت تدور في أروقة المحاكم.

وبحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق، في البند 901 وما بعده فإن سبب وفاة المتروك هو الاستخدام المفرط للقوة من قبل أفراد الشرطة، فقد اعترف احد الضباط بحسب رواية الداخلية أنه أطلق طلقة باتجاه المتظاهرين من مســافة متر، ولكن بحسب تقرير الطبيب الشرعي فقد أصيب المتروك بأعيرة نارية في ظهره وصدره وإبطه الايمن.

قتلة شهداء الخميس

وفي يوم الخميس الدامي الموافق 17 فبراير 2011 وفي أثناء وبعد عملية إخلاء الدوار استشهد كل من علي المؤمن وعيسى عبد الحسن ومحمود أبو تاكي وعلي منصور خضير.

وقد فتح بعدها تحقيق لكل من الشهيدين المؤمن وعبد الحسن في قضية واحدة اتهم فيها شرطيان بالضرب المفضي إلى الموت الواقع من موظف عام أثناء تأديتــه لواجبه، وبعد تداول الجلســات في أروقة المحاكم، أصدرت المحكمة بتاريخ 27 سبتمبر 2012 حكماً ببراءة الشرطيين من التهمة المســندة إليهما وقد أوقفوا في بداية التحقيق لمدة لا تزيد عن شــهر ونالا البراءة بعدها، وكانت المحكمة قد عدلت وصف وقيد التهم المسندة للشرطين من الضرب المفضي إلى الموت الواقع من موظف عام إلى تهمة القتل العمد الواقع من موظف عام والتي تصل عقوبتها للســجن المؤبد وفقاً لنص المادة 333 من قانون العقوبات البحريني، واستأنفت النيابة الحكم المذكور حيث نظر الاســتئناف أمام محكمة الاســتئناف العليا الجنائية جلسة 30 ديسمبر 2012 ليقدم محامو الشرطيين المتهمين بقتل الشهيدين دفاعهما، ، إلا أن المحكمة حجزت جلسة 24 فبراير 2013 موعداً للحكم في قضيتي مقتل علي المؤمن وعيسى عبدالحسن.

وبحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق، في البند 916 وما بعده بالنسبة للشهيد عيسى عبد الحسن، فإن سبب الوفاة هو الاستخدام المفرط للقوة من جانب ضباط الشرطة كما أن عدم حمل المتوفي للسلاح وإطلاق النار عليه في رأسه من مسافة قريبة قدرها الطبيب الشرعي ببضعة سنتيمترات

يؤكد محامون أن قتلة الشهداء لم يسجن أي منهم بل اكتفي بتوقيفهم لفترات تتراوح ما بين أسابيع وشهر برغم ثبوت التهم عليهم

لا يبرر اســتخدام القوة القاتلة، وعلاوة على ذلك فقد انتهت الداخلية بتكييف الواقعة بوصفها قتلاً خطأ.

وبالنســبة للشهيد علي المؤمن، فقد أشار تقرير لجنة تقصي الحقائق في البند 921 وما بعده إلى أن الداخلية أجرت تحقيقاً ذكر خلاله أن قائد الضباط أمر بإطلاق النار واعترف أن الشهيد قد تعرض لإطلاق النار من أحد ضباطه وانتهى التقرير إلى أن سبب وفاة المؤمن هو الاستخدام المفرط للقوة من قبل ضباط الشرطة، كما أن عدم حمل المتوفي للسلاح وإطلاق النار عليه من مسافة قريبة قدرها الطبيب الشرعي بين متر واحد و5 أمتار في فخذيه لا يبرر استخدام القوة القاتلة وبالرغم من ذلك فقد كيفت الداخلية الواقعة بوصف القتل الخطأ.

وأما الشهيدان علي خضير ومحمود أبو تاكي فلم يتم تحريك أي دعاوى ضد قاتليهما، ولكن بحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن حالة علي خضير التي وردت في البند 911 وما بعدها بشــأن سبب الوفاة، فهو إصابته بأعيرة نارية في الظهر والصدر لم يتمكن الطب الشرعي من

تحديد الاعيرة وقد تسببت في كسور في الضلوع ونزيف داخلي وانتهت اللجنة إلى أن سبب الوفاة هو الاستخدام المفرط للقوة من جانب أفراد الشرطة، ولم تتلقَ اللجنة أي دليل يشير إلى تسليح المتظاهرين، وعلاوة على ذلك يشير إطلاق النار على الشهيد من الخلف من مسافة قصيرة قدرت بخمسة إلى عشرة أمتار إلى عدم وجود مبرر لاستخدام القوة القاتلة.

وبعد دخول البلاد في النفق المظلم بإعلان حالة السلامة الوطنية فقد استشهد في السجون مجموعة من المواطنين وثقت بعض حالتهم لجنة تقصي الحقائق وأحيل بعضها للمحكمة وأخرى أغلق التحقيق بشأنها بصورة سريعة.

قتلة الشهيد فخراوي

فالشهيد عبد الكريم فخراوي الذي قضى نحبه في التوقيف بتاريخ 7 أبريل 2011، اتهم في قضيته شرطيان من جهاز الأمن الوطني بتهمة الضرب المفضي إلى الموت بصفتهما موظفين عموميين والتي تصل عقوبتها السجن لمدة 15 سنة وفقاً لنص مادتي 4/75 و1/336 من قانون العقوبات البحريني، ولم يتم توقيف المتهمين على ذمة القضية، بل إنهما يزاولان عملهما في الجهاز المذكور وقد تداولت الدعوى أمام المحكمة، وفي جلسة 30 ديسمبر 2012 حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى بسجن الشرطيين لمدة 7 سنوات وإحالة القضية إلى المحكمة المدنية المختصة.

وبحسب تقرير بسيوني، البند 1002 وما بعده، فإن سبب وفاة فخرواي يعود لتعرضه للتعذيب وقد أفاد طبيب من جهاز الأمن الوطني قام بفحص وتدقيق السجلات الطبية بأن الشهيد عانى من فشل كلوي وسكتة قلبية، فالفشل الكلوي كان نتيجة تمزق العضلات وتسمم الدم بعد الإصابات التي تعرض لها الشهيد في السجن مع العلم أن مشكلة الكلى كان من الممكن أن تحل لو كان الشهيد تلقى الرعاية الطبية الصحيحة بما في ذلك الغسيل الكلوي.

أما بالنسبة لقضية الشهيدين علي صقر وزكريا العشيري اللذين قتلا في داخل السجون بتاريخ 9أبريل 2011، فقد اتهم فيها 5 من أفراد الأمن اثنان بتهمة الضرب المفضي إلى الموت والتي تصل مدة عقوبتها 15 سنة وفقاً لنص المادتين 4/75 و1/336 من قانون العقوبات، بينما اتهم الثلاثة الآخرون بجريمة الإهمال عن الابلاغ عن الجريمة الأولى بصفتهم رجال أمن، والتي تصل عقوبتها إلى الحبس لمدة 6 سنوات وفقاً لنص المادتين 75 الفقرة الرابعة و 76 و 1/230 من قانون العقوبات البحريني، وقد اعترف المتهمان الأول والثاني في التحقيقات باعتدائهما على علي صقر كما قرر باقي المتهمين مشاهدتهم للمتهم الأول فقط وهو يضرب علي صقر، وشهد 3 من أفراد الأمن أنهم عندما ذهبوا لإيقاظ العشيري وصقر فلم يستيقظا وكان على جسميهما

آثار التعذيب بادية، ولازالت القضية تنظر في المحكمة التي تواصل جلساتها وقررت في نهاية العام 2012 أن تعقد جلسة أخرى في 8 يناير 2013 للاستعلام إن كان الشهود الذين شهدوا أمام المحكمة كانوا في الحوض الجاف من عدمه وقت حدوث القضية، فيما المتهمون يزاولون عملهم بصورة اعتيادية.

وبحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق، في البند 992 وما بعده فإن سبب وفاة علي صقر هو تعرضه للتعذيب في مركز توقيف الحوض الجاف، وقد انتهى تقرير الطبيب الشرعي بأنه كان على جميع أجزاء جسم المتوفي كدمات حمراء غامقة تتركز حول ظهر اليد والعين اليمنى وكان بمعصميه علامات حدية حمراء بسبب قيد اليدين مما عرضه لصدمة نقص حجم الدم بحسب شهادة الوفاة، وقد أذاع تلفزيون البحرين اعترافا له بعد وفاته.

قتلة الشهيد زكريا العشيري

أما بالنسبة للشهيد زكريا العشيري، فبحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق في البند 997 وما بعده فقد انتهى إلى أن سبب الوفاة ترجع إلى تعرضه للتعذيب في سجن الحوض الجاف، وقد أثبت الطب الشرعي آثار كدمات عريضة على رقبة المتوفى وفخذيه وكدمات أصغر على الوجه واليدين وقد شهد موقوف كان في ذات الزنزانة بسماعه صراخ الشهيد العشيري وقت الاعتداء عليه إلى أن هدأ وسمع أحد أفراد الشرطة الباكستانيين يقول لقد مات.

جيش يقتل شعبه

وهناك قضايا قتل أغلقت التحقيقات فيها نظراً لتورط أفراد الجيش أو قوات درع الجزيرة بها وقد نُسب بعضها للشرطة وبعضها لجهاز الأمن الوطني، ولم تحل إلى المحاكم ولكن بسيوني تطرق لها في ثنيات تقريره، نذكر منها التالي:

جعفر محمد العبدلي: ثبت بحسب التقرير في البند 935 وما بعدها تعرضه لإطلاق النار على أيدي ضباط الشرطة، في حين ذكرت وزارة الداخلية ان (جعفر) كان من المتظاهرين في الدوار وأنه كان يحاول مهاجمة الشرطة بسيف، بينما ذكر شهود بأن الشهيد كان متوجها للدوار 16مارس 2011 لالتقاط صور فوتوغرافية وقد اطلق عليه النار في الجانب الايسر من جسده بالقرب من مجمع الدانة.

بهية العرادي: بحسب التقرير، البند 950 فقد نسب الوفاة إلى قوة دفاع البحرين ولكن الأدلة غير كافية لإثبات استخدام القوة، وأجرت قوة الدفاع تحقيقاً خلص إلى أن المادة التي اكتشفت

في رأس المتوفاة عبارة عن إجزاء تالفة من الرصاص مما يؤكد أن الرصاصة اصطدمت بسطح صلب بسرعة عالية ثم دخلت رأس المتوفاة. وانتهى التحقيق إلى أن أفراد قوة دفاع البحرين تصرفوا وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

رضا بوحميد: بحسب التقرير، البند 930 وما بعده فقد انتهت اللجنة إلى أن واقعة الوفاة تنسب إلى قوة دفاع البحرين الناجمة عن الاستخدام المفرط والقاتل وغير الضروري للقوة وحسب تقرير الطب الشرعي فإن سبب الوفاة هو تعرض الشهيد لإصابة شديدة في الرأس بطلق ناري مع تدمير الشريان السباتي الايسر، وقد اجرت النيابة العامة تحقيقاً خلص فيه إلى أن قوة دفاع البحرين لم تطلق طلقات تحذيرية في ذلك اليوم إلا أن عيار ومسار الرصاصة القاتلة يشيران إلى عدم امكانية اطلاقها من قوة دفاع البحرين

وانتهى التحقيق إلى أن أفراد قوة دفاع البحرين تصرفوا على ما يبدو وفقاً للقانون، وأغلقت القضية.

أحمد فرحان: نسب التقرير الوفاة القوة المفرطة من جانب ضباط الشرطة، بحسب البند 925 وما بعده، كما أن عدم حمل السلاح وإطلاق النار عليه من مسافة قريبة في ساقه اليمنى قبل إطلاق النار عليه في رأسه يشير إلى عدم وجود مبرر لاستخدام القوة القاتلة، وثبت ان سبب الوفاة هو اصابته بأعيرة نارية في الراس مما نتج عنه تكسر في الجمجمة وبحسب وزارة الداخلية فلم يعترف أي ضابط بإطلاق النار على أحمد فرحان، ولم تحل هذه القضية للمحكمة.

حصاد المحاكم:
المعذبون والمعذبات أصدقاء القضاة

قضايا التعذيب، لا تختلف طريقة سيرها عن قضايا القتل، وما زال الجناة طلقاء في حين ينتظر المجني عليهم إنصافهم من القضاء، وقد وثّق تقرير تقصي الحقائق غيضاً من فيض من الحالات التي وقعت.

ونموذجاً على ذلك تعرض الصحفية نزيهة سعيد مراسلة (راديو مونت كارلوا) وقناة فرنسا 24 للتعذيب في مركز شرطة الرفاع، وقد اتهمت في قضية تعذيب نزيهة ملازم ثاني بوزارة الداخلية باستعمال القوة لحمل نزيهة على الاعتراف بأنها قامت بضربها بيدها بواسطة أنبوب بلاستيكي وركلها في أنحاء مختلفة من جسمها وهي جريمة تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد وفقاً لنصوص المواد 4/75 و1/107 و1/208 من قانون العقوبات وقد اصدرت المحكمة الكبرى الجنائية بجلسة 22 اكتوبر 2012 حكماً ببراءة الضابطة، وقد استأنفت النيابة العامة ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف العليا الجنائية وعقدت المحكمة جلسة في 30 ديسمبر 2012 لتقديم الدفاع من محامي الضابطة دون أن تقدم النيابة أي جديد في القضية ومحامي الضابطة قال أمام المحكمة أنه يتمسك بمرافعته في الجلسة السابقة لأن النيابة لم تبرز أي جديد بني عليه استئنافها، وقد حجزت محكمة الاستئناف في ذلك اليوم جلسة 24 فبراير 2013 موعداً للحكم.

وبحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق، في البند 1603 فقد ثبت إهانة الصحفية نزيهة وسبها وتعرض عدد من ضباط الشرطة لها بالركل والضرب بخرطوم مطاطي (هوز) مرارا وتكرارا وتعرضها للصعق بالكهرباء على ذراعيها، وسكب البول على وجهها وحشر حذاء في فمها، ووضع رأسها في المرحاض لمحاكاة الإحساس بالغرق وفي نهاية التحقيق أكرهت على التوقيع على ورقة لم يسمح لها بقرائتها.

وبتاريخ 24 مايو 2011 فحصت نزيهة من قبل أطباء من منظمة أطباء بلا حدود في البحرين

حيث انتهوا إلى أن الإصابات تتفق مع ما تحدثه عادة عدة صدمات قوية وأشياء رفيعة (سوط أو عصا) وعريضة (قبضة يد أو حذاء).

معذبو الأطباء

أما الأطباء فلم ينجوا أيضاً من التعذيب، ولكن قضية واحدة فقط أحيلت للقضاء لينظر فيها بعد أن وجهت النيابة العامة لضابط في الأمن العام أنه في شهر مارس/آذار وأبريل/نيسان 2011، وبصفته موظفاً عمومياً، استعمل التعذيب والقوة والتهديد بنفسه، وبواسطة غيره، مع السيد مرهون الوداعي، أحمد عمران، غسان ضيف وباسم ضيف، كما وجهت النيابة العامة للضابطة أنها وبصفتها موظفة عمومية (ملازم أول)، استعملت التعذيب والقوة والتهديد مع زهرة السماك وخلود الدرازي، ولا زال القضاء ينظر في تلك التهم وقد قررت المحكمة الكبرى الجنائية في يوم الثلثاء 18 ديسمبر 2012 إحالة القضية (ضابط وضابطة اتهما بتعذيب 6 من الكادر الطبي) إلى المجلس الأعلى للقضاء، ويأتي ذلك بعد أن طلب المحامي علي الجبل في الجلسة السابقة تغيير أحد أعضاء هيئة المحكمة؛ لكونه من عائلة أحد المتهمين ذاتها (العائلة الحاكمة) في حين المتهمين مفرج عنهم رغم جسامة الجرائم المنسوبة إليهم.

وقد بين تقرير تقصي الحقائق في البند 1186 أن عدداً من الطواقم الطبية قد تعرض للتعذيب وأورد ما تعرض له الدكتور علي العكري في ذات البند الفقرة (أ) حيث ذكر أنه قد قضى 15 يوماً في إحدى المواقع العسكرية يعتقد انه سجن قرين التابع لقوة دفاع البحرين حيث تعرض للتعذيب وإجباره على اكل برازه، ثم اقتيد الى ادرة التحقيقات الجنائية واجبر على توقيع اوراق لم يعرف محتواها، وفي 5 إبريل 2011 نقل إلى مركز توقيف الحوض الجاف وتعرض للتعذيب لمدة 5 أيام.

وقد أورد التقرير في ذات البند الفقرة (د) إفادة أحد أفراد الطاقم الطبي الذي وضع في زنزانة انفرادية وتعرض للتعذيب على يد عسكريين ملثمين لمدة شهرين ونصف، كما استخدمت في إحدى جلسات السؤال الكلاب النابحة، وفي جلسة أخرى تمّ تهديده وإهانة كرامته حتى وقع على اعتراف بجرائم لم يقترفها.

وفي نهاية مارس 2011 اقتيد لإدارة المباحث الجنائية وبقي لمدة أسبوعين حيث تعرض للتعذيب ولم يسمح له بالجلوس، كما حرم من النوم والتهديد بالاعتداء الجنسي وتعرض للتحرش، وقد جرى سؤاله 4 مرات وأجبر على التوقيع على إفادة كل منهم.

معذبو الرموز

وفي قضية الشـيخ محمد حبيب المقداد، التي أتهم فيها ضابط وشرطيان بالاعتداء على سلامة جسـم الشـيخ المقداد أثناء القبض عليه، فقد برأت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة في 19 ديسمبر 2012 الضابط والشرطيين من تهمة الاعتداء بالضرب، وقالت المحكمة في أسباب الحكم أن الاعتداء على المجني عليه كان بحق خوّله القانون لسـلطة القبض في حال المقاومة وخشـية تعرض رجال الأمن للضرر.

وبحسـب تقرير لجنة تقصي الحقائق، فإنه ورد في البند 1172 «قامت قوات الأمن البحرينية بشكل منهجي باقتحام المنازل للقبض على بعض الأفراد، الأمر الذي أدى إلى ترويع ساكني هذه المنازل، حيث قامت قوات الأمن بشكل متعمد بتحطيم الأبواب واقتحام المنازل عنوة وفي بعض الأحيان سلبها... وفي العديد من الحالات المسجلة طلب من النساء الوقوف بملابس النوم التي لم تستر أجسادهن بما يكفي».

وفي الفقرة 1178 «خلصت اللجنة إلى أن عمليات القبض الموسعة التي تمت بناءً على النمط الموصوف عليه تعد انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للقانون البحريني، وعلى وجه الخصوص، قامت قوات الأمن بإجراء عمليات القبض دونما إبراز أوامر قبض أو تفتيش. وكذلك، خلصت اللجنة إلى أنه في العديد من الحالات شـكل أسلوب القيام بعمليات القبض استخداماً مفرطاً للقوة، صاحبه سـلوك مثير للرعب قامت به قوات الأمن، بالإضافة إلى التسـبب في إتلاف غير ضروري للممتلكات، وكل هذا في مجمله يعكس اخفاقاً في اتباع الإجراءات الملائمة التي زعم كل من وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني أمام محققي اللجنة انهما قاما باتباعها (...) وكذلك، لم يتم إخطار محققي اللجنة بأية تحقيقات بدأتها الجهات المذكورة المشاركة في هذا النوع من عمليات القبض بناءً على الشكاوى التي قدمها الأشخاص المقبوض عليهم أو أفراد أسرهم، الأمر الذي يمثل نمطاً من عدم الاكتراث بالانتهاكات التي حدثت لأية إجراءات قد تكون موجودة».

وفي الفقرة 1179 «ويشير تواجد نمط سلوكي منهجي إلى أن هذا هو أسلوب تدريب هذه القوات الأمنية وأن هذه هي الطريقة التي من المفترض أن يعملوا بها، وأن هذه الأحداث لم تكن لتحدث دون علم الرتب الأعلى في تسلسل القيادة داخل وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني».

وفي الفقرة 1231 ورد التالي»اشتركت ثلاثة أجهزة حكومية في التحقيق مع الموقوفين في الفترة مـن 17 مارس حتى 10 يونيو 2011م، وهي: وزارة الداخلية – جهاز الأمن الوطني – قوة دفاع البحرين».

بحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق، في البند 1603 فقد ثبت إهانة الصحفية نزيهة وسبها وتعرض عدد من ضباط الشرطة لها بالركل والضرب بخرطوم مطاطي

وورد في دستور مملكة البحرين (المادة 19 د) «لا يعرّض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغــراء، أو للمعاملــة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك. كما يبطل كل قــول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها».

وفي الفقرة 1241 ورد: «وقد تلقت اللجنة أدلة تشــير إلى ان بعض الحالات تغاضى العاملون في السلك القضائي والنيابة العامة ضمنياً عن هذا الافتقار إلى المساءلة».

ونظرت المحاكم كذلك في قضية تعرض الشاعرة آيات القرمزي، إذ اتهمت ضابطة بصفتها موظفاً عاماً برتبة ملازم أول في وزارة الداخلية اعتدت على ســلامة جسم آيات والتي تصل عقوبتها إلى الحبس مدة سنتين وفقاً لنص المواد 4/75 و 1/107 و 1،2/339 من قانون العقوبات ولا تزال المحكمة تنظر في الدعوى والمتهمة لم يتم توقيفها.

حصاد النيابة: التنازل عن النظام العام.. التنازل عن التحقيق في قضايا تعذيب الأطباء

في ظلّ تصاعد الأحداث الدّامية التي مرّت بها البحرين بداية العام 2011م؛ أصدر ملك البلاد المرسوم الشّهير المعروف بمرسوم السلامة الوطنية، وبناءً عليه تم إنشاء محاكم السلامة الوطنية. في هذا السّياق، ألقت السلطات القبض على 20 فرداً من العاملين في الحقل الطبي، أغلبهم من الأطباء، وتمّ التحقيق معهم أمام النيابة العسكرية، ثم أحيلوا إلى محاكم السلامة الوطنية، والتي أصدرت أحكاماً بحق أغلبهم بلغت أقصاها 15 عاماً.

إنها المرة الأولى في تاريخ البحرين التي يتم فيها محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية، تمّ تشكيلها بغرض معاقبة منْ اعتبرهم النظام قد ساهموا في أحداث فبراير 2011م. ورغم محاولات السلطة إضفاء صبغة مدنية على هذه المحاكم؛ إلا أن القاصي والداني يعرف أنها محاكم عسكرية، وكان الغرض من تشكيلها هو اختلاق طابع الشرعية على ما قامت به السلطات من إجراءات خاطئة، مثل الاعتقال العشوائي للمواطنين، وتحلية العقاب المقرّر سلفاً بالصّبغة القانونيّة، وبما يسمح للنّظام بالمناورة والهروب من الإدانات، لاسيما وهو يواجه ضغطاً محلياً عالمياً، خصوصاً من الحلفاء الأمريكان والانجليز، والذين وجدوا أنفسهم في حرج شديد أمام سيل الانتهاكات غير المسبوقة، كماً وكيفاً، ما اضطرّهم لإدانة الحكومة، ولو على استحياء.

تتراوح المواقف إزاء تشكيل لجنة تقصّي برئاسة الدكتور شريف بسيوني، وهناك منْ يعتبرها خطوة غير مسبوقة، و»شجاعة»، وربما يُقال بأنها «تاريخيّة». بمعزل عن ذلك، فقد باشر السيد بسيوني وفريق عمله المهمّة الموكل بها، ووضع تقريره قبل عام من الآن، ومع التقرير وضع عدة توصيات، وعدت الحكومة بتنفيذها. ولكن، وبعد مرور أكثر من عام على هذه التوصيات؛ فهل فعلاً تحقق منها شيء؟

بيّن الدكتور بسيوني بأن الاعتقالات كانت عشوائية، وأن النيابة العسكرية باشرت التحقيقات مع

المتهمين من الكادر الطبي وغيرهم من المعتقلين السياسيين في غيبة المحامين، ولم تكن النيابة العسكرية تتبع قانوناً معيناً، وأن معظم الاعتقالات حدثت دون أن تستصدر النيابة أذونات بالاعتقال في مخالفات صارخة لقانون الإجراءات الجنائية، والذي تنص المادة 61 منه « على أنه لا يجوز القبض على أيٍ انسان او حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً».

استئناف للحكم وليست إعادة محاكمة

من جانب آخر، نسبت النيابة العسكرية لمعظم أفراد الكادر الطبي ما يجاوز العشر تهم، لكلّ منهم، وبعد صدور أحكام قاسية بالسجن عليهم من محاكم السلامة الوطنية؛ ظهر علينا الإعلام الرسمي «مهلهلا» بإعادة المحاكمات أمام محاكم مدنية، وكان القصد عبثياً، وموجّهاً للخارج، أما من في الداخل فكانوا يعرفون بأن حقيقة الأمر لا تعدو عن أن تكون استئنافا للحكم أمام محكمة الاستئناف العليا الجنائية « المدنية» ، وليست إعادة محاكمة، كما روّج لها الإعلام الرسمي.

لقد حظيت قضية الكادر الطبي باهتمام عالمي، وتابعت معظم الحكومات الغربية هذه المحاكمات، كما تابعتها منظمات مهنية وحقوقية، وأسدل الستار على هذه القضية بعد أن قالت محكمة التمييز كلمتها، لكن هل كان هذا الستار قانونياً؟ وهل المحكمة التي أصدرت الحكم هي محكمة قانون منوط بها تقويم أي عوار يلحق بالقانون؟ هل كانت حقّاً محاكمات عادلة؟ هل كان القضاء مستقلاً وهو يصدر أحكامه؟ وهل تمّ أخذ توصيات السيد بسيوني على محمل الجد في ذلك كلّه؟

لم يجف الحبر الذي كُتبت به توصيات لجنة بسيوني، في الوقت الذي كانت محكمة الاستئناف العليا الجنائية تعقد جلساتها، وبوتيرة سريعة، أيٍ بواقع جلسة كلّ أسبوع تقريباً، في مشهد لم تشهده محاكم البحرين عبر تاريخها. وعمداً، سارعت الخطى، وأصدرت حكمها الذي برّأ مجموعة من المتهمين، لكنه لم يتوان عن إدانة آخرين!

وإذا كنا قد آثرنا عدم الخوض في الحكم الصادر من محاكم السلامة الوطنية كونها محاكم استثنائية؛ فإنه من المهم تسليط الضوء على الحكمين الصادرين من محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز على اعتبار انهما صدرا بعد أن وضع السيد بسيوني توصياته.

سُلبت النيابة العامة اختصاصها أثناء محاكم السلامة الوطنية، وبعد أن قرّرت السلطة إعادة

الاختصاص المسلوب - علماً أنّ هذا الأمر شاهد على عدم استقلالية القضاء – حينها قرّرت النيابة العامة، وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف، عدم التعويل على اعترافات المتهمين من الكادر الطبي، ولم تكن تلك البادرة نذير خير، بل لاح في الأفق ما كان يخشاه القانونيون!

لقد أغرق المحامون المحكمة بسيل من الأحكام التي تنصّ صراحة على عدم جواز هذا الأمر قانوناً بالنسبة للمحكمة، وذلك لأنّ المساس بسلامة جسم المتهم؛ هي من النظام العام، وأن كل إجراء من شأنه أن يخالف النظام العام يترتب عليه بطلان مطلق، وأن على المحكمة أن تجري تحقيقاً مستقلاً في إدعاءات التعذيب، وإذا ثبت لديها ذلك؛ فإنها لا تملك خياراً سوى الحكم بالبطلان.

هناك انكشف الخداع! فلم يكن القرار بالتخلي عن اعترافات المتهمين سوى حيلة لغلّ يد القضاء عن التحقيق في ادعاءات التعذيب، وهي أمور تأكّدت بعد صدور الحكم.

إذا سقط الكل سقط الجزء

ومن ضمن الأمور التي أثارها المحامون؛ هي مسألة بطلان حكم محكمة السلامة الوطنية، وذلك لثبوت التعذيب، ولبطلان إجراءات التحقيق بسبب عدم دعوة المحامين. والسؤال: فكيف تصدّى حكم محكمة الآستئناف للردّ على هذين الدفعين؟

فيما يتعلّق ببطلان حكم محكمة السلامة الوطنية، لعدم دعوة المحامين أثناء التحقيق، جاء رد المحكمة كالتالي:" أن البين من تحقيقات النيابة العسكرية أنها خلت من ثمة تقرير على نحو ما تقدم، أو أن محاميا تقدم للمحقق وقرر الحضور مع المتهمين، وقد نفى الأخيرين وجود محامي لهم يحضر معهم إجراءات التحقيق ومن ثم فان استجوابهم أمام النيابة العسكرية يكون قد تم صحيحا موافقا للقانون (الحكم ص 27).

وهذا الذي أتى عليه الحكم هو من مصائب «تسبيب» الأحكام وتفصيلها، بغرض إصدار حكم إدانة، فلا يفهم كيف استقام القول المنسوب للمتهمين بعدم وجود محامي لهم، مع عدم تعويل المحكمة على اعترافاتهم! فإذا كان الحكم قد استبعد اعترافات المتهمين؛ فان من مدعاة ذلك أن يستبعد قولهم هذا، ذلك لأنه ورد ضمن محاضر التحقيقات التي حوت اعترافاتهم، فإذا سقط الكل سقط الجزء، ولا يجوز للمحكمة أن تنتقي ما يناسبها لإسباغ الشرعية على الإجراءات الباطلة، وإن فعلت فحكمها مشوب بالبطلان، لا محالة.

النيابة العسكرية باشرت التحقيقات مع المتهمين من الكادر الطبي
وغيرهم من المعتقلين السياسيين في غيبة المحامين.

المتهم والمحامي يعتبران شخصا واحدا

والغريب في الأمر أن المتهمين - وعددهم عشرون - جميعهم نفوا وجود محامين لهم في عدد من الجنايات، بلغت العقوبة فيها - بحسب الحكم الصادر من محكمة السلامة الوطنية - 15 عاما .

الأمر الآخر أن الحكم مبني على مخالفة نص المادة 134 من قانون الإجراءات، ذلك أن نصّ المادة يقول بوجوب دعوة المحامي من قبل النيابة العامة، وليس على المحامي التقرير بالحضور، فالمحامي لا يعلم بالجريمة قبل وقوعها، بل إن المادة نصّت على عدم جواز استجواب المتهم إلا بعد دعوة محاميه، فالدعوة سابقة على إجراء التحقيق. وبلغة مهنيّة، فإنّ المتهم والمحامي يعتبران شخصا واحدا، ودعوة المحامي واجبة ضمانة لحق الدفاع. وإن حضور محام مع المتهم هو مما يتعلق بالنظام العام.

ومن المفيد التنويه إلى أن محكمة النقض المصرية قضت في حكم حديث بأن «عدم دعوة المحامي لحضور التحقيق يبطل الحكم» (طعن رقم 37001 لسنة 77 قضائية صادر في يوم

الخميس 4 ربيع الأخر لسنة 1429 هـ الموافق 10 من ابريل سنة 2008.). ومن المعروف، أنّ النظام القضائي في البحرين، مشتق من النظام المصري، ويكاد يكون منسوخاً منه، وأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض المصرية لا يستأنس برأيها فقط، وإنما يُستشهد بها في القضاء البحريني، وتكون ملزمة للأخذ بها.

أما فيما يتعلق بإدعاءات التعذيب، فكما سبق بيانه، فإن على المحكمة واجباً ليس من حقّها التخلي عنه، وهو التحقيق بشكل مستقل في هذه الإدعاءات، فإن هي قعدت عن واجبها؛ فإن حكمها يكون مشوباً يالبطلان.

إن الأصل هو أن تعتمد المحكمة في حكمها على ما تجريه من تحقيق في الدعوى، وللقاضي الجنائي دور إيجابي في الوصول إلى الحقيقة التي يسعى إلى إدراكها. وقد رسم القانون دور القاضي الجنائي في الدعوى، ووضع الأسس التي يقوم عليها دوره الايجابي في البحث عن الأدلة .

إن مثار النعي المتعلق بالتعذيب ليس في التعويل على الاعترافات من عدمه، بل كان بغرض إبطال الحكم الصادر من محكمة السلامة الوطنية لاستناده على اعترافات كانت وليدة إكراه مادي ومعنوي ثبت بالدليل القاطع انتزاعها من المتهمين عن طريق التعذيب، مما يبطل حكم أول درجة .

ومن الأمور الواضحة، أن المشرع لم يترك الإجراءات المعيبة دون جزاء، والجزاء المقرّر هو بطلان الاعتراف ذاته، وبطلان ما يترتب عليه من آثار تطبيقا لقاعدة « أن كل ما يترتب على باطل فهو باطل». بل الاعتراف الباطل إذا كان وليد تعذيب كان مرتكبه يتعرض للوقوع تحت طائلة قانون العقوبات .

لماذا الاستئناف؟

إن الغرض من استئناف الحكم هو بيان أوجه القصور والأخطاء المتعلقة بتطبيق القانون أمام المحكمة الاستئنافية لتقول قولها فيها، لا أن تلتف عليها! فهذا ليس دور المحكمة، وليست الإدانة غايتها، والغريب في الأمر أن المحكمة اتخذت قرارات في اتجاه التحقيق في وقائع التعذيب، ومن ثم سارت في الدعوى دون أن تنفذ قراراتها.

فقد قررت المحكمة ندب لجنة ثلاثية من وزارة الصحة وجامعة الخليج العربي والطب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي على المتهمين، وأجلت الدعوى إلى جلسة 2012/3/15 من أجل أن يحلف

أعضاء اللجنة اليمين تمهيدا لأداء المأمورية المناطة بهم، إلا أن الأمر بعد ذلك سار وفق هوى النيابة العامة، فلم يتم تشكيل اللجنة، ولم يتم تنفيذ قرار المحكمة، وتخلّت المحكمة عن واحدة من أهم واجباتها؛ وهي التحقيق في التعذيب، في مخالفةٍ واضحة وضوح الشّمس.

ومن ضمن القرارات التي اتخذتها المحكمة أيضاً؛ ضمّ تقرير خبراء الطب الشرعي التابعين للجنة تقصي الحقائق، وقد ثبت فيه تعرّض المتهمين للتعذيب، ولا يُفهم لماذا تمّ ضمّ هذا التقرير! فهل كان ترضية خواطر؟ إذ لا إشارة له البتة في تسبيب الحكم .

لقد ذهب الفقه بعيداً، ومنع المتهم من التنازل عن أيّ إجراء متعلّق بالنظام العام ، فما بالنا بالمحكمة التي طلب منها - وعن طريق الجزم - التحقيق في ادعاءات التعذيب!؟
وقد استقر الفقه وأحكام النقض على أن « أي إجراء متعلق بالنظام العام لا يقبل من المتهم التنازل عنه ، فما بالنا بالنيابة ويكون البطلان متعلقا بالنظام العام إذا كان هذا البطلان راجعا إلى مباشرة الاستجواب تحت تأثير ظروف من شانها أن تعيب إرادة المتهم أو تعدمها «. (الإجراءات الجنائية – دكتور محمد زكي ابوعامر – ص -672 673).

كان على المحكمة من تلقاء نفسها - سواء طلب أطراف الدعوى منها أم لم يطلبوا - أن تتحقق بنفسها في كلّ دليل يتطلبه الفصل في الدعوى، باعتباره دفاعا جوهريا، يسانده دليل وهو تقريرٍ لجنة تقصي الحقائق، ويشهد له الواقع ويسانده ظاهر الحال، وباعتراف النيابة صراحةً وضمناً بوقوع التعذيب على المتهمين، وبدليل تخليها عن الاعترافات المنسوب صدورها إليهم.

إذا كان حكم محكمة السلامة الوطنية قد شابه البطلان؛ فإن حكم محكمة الاستئناف يكون مشوباً بالبطلان أيضا. وعلى ذلك استقرّ قضاء النقض المصري: « إذا بني الحكم على حكم آخر كان الحكم الأخير مفترضا من مفترضات حكمه، فإذا شابه البطلان، امتد أثر البطلان إلى الحكم المؤسس عليه. مثال ذلك الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد حكم ابتدائي لأسبابه، متى كان هذا الحكم الأخير باطلا أيا كان سبب البطلان « نقض 11 نوفمبر سنة 1940 مجموعة القواعد – جزء 5 – ص -270 رقم 143.

محكمة تحت طوع السلطة

إنّ ما سقناه في مناقشة الحكم الصادر من محكمة الاستئناف العليا، ليس سوى غيض من فيض، ولم نتطرق إلى باقي أوجه العوار التي لحقت بالحكم، فلذلك مجال آخر. لكن ما أردنا تبيانه هو أن محكمة الاستئناف، ومن بعدها محكمة التمييز، لم تكونا بحاجة إلى فقيه دستوري

يشــير عليهما بأن ادعاءات التعذيب، من جانبــ، وعدم دعوة المحامي لحضور التحقيق، من جانبٍ آخر؛ هي من الأمور التي تتعلق بالنظام العام، ويترتب على مخالفتها بطلان الحكم. بهذا الوضوح!

لم تكن الأحكام الصادرة من محكمة الاســتئناف أو محكمة التمييز - وهي محكمة قانون - أحكاماً قانونية، وإنما هي أحكام أملتها الإرادة السياســية، فجاءت أحكاماً سياسية بامتياز، والأدهى أن محكمة التمييز، وإذ أيّدت الحكم الصادر من محكمة الاســتئناف، تكون قد قنّنت التعذيب، ولم يعد للنصوص القانونية سواءً في الدستور أو في قانون الإجراءات الجنائية، ومعنى ذلك أن المبدأ الذي أرســته محكمة التمييز يُتيح ويبيح للســلطة تعذيب المتهمين! ولا ضير بعد ذلك! لأن النيابة يحقّ لها القول بعدم التعويل على الاعترافات! وهذه من بركات عدم اســتقلال القضاء، وارتهانه للسّلطة.

حصاد النيابة العامة: نيابة تنتهك النظام العام وتخالف قانون الإجراءات الجنائية

برغم الإشكالات التي أُحيطت بمجيء السّيد بسيوني، وبطريقة إنشاء لجنته، إلا أنّ تقريره تضمّن تفصيلات موسّعة بشأن الانتهاكات الخطيرة التي تعرّض لها البحرينيّون خلال الفترة التي غطّاها التقرير، وهي انتهاكات لم تكن مخالة للقوانين المحلّية فحسب، بل أثبت تقرير بسيوني تعارضها مع القوانين الدّوليّة أيضاً.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ التقرير ساهم مساهمةً كبيرةً في توثيق الحالات التي تضمّنتها مرافعات المحامين الخطّيّة والشّفهيّة، وقد استعرض المحامون فقرات من تقرير بسيوني في المرافعات التي شملت الأحداث والقضايا المختلفة، ومنها القضية المعروفة بمجموعة (21)، وقضيّة الكادر الطّبي، والصّحافيّة نزيهة سعيد، وغيرها.

بالنسبة للمحامين، وفيما يتعلّق بتفكيك الاتهامات المركّبة في القضايا المختلفة، فإنّه من الجدير ذكره أنّ جميع الحالات التي تمّ الترافع عنها في المحاكم؛ قدّموا إفادات مباشرة بأنّهم تعرّضوا للتّعذيب الشّديد، وكانت الأهوال التي أسقطت عليهم أثناء التّحقيق العامل الأكيد الذي حملهم على الاعتراف بأمورٍ اخترعها الجهاز الأمني والمحقّقون التّابعون له.

الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، هو أن تقرير بسيوني قام بتوثيق ذلك في البند(1230) في الفقرة (ثالثاً: النتائج التي خلصت إليها اللجنة)، وجاء في التقرير بأن «المعلومات التي تمّ الحصول عليها من مصادر مختلفة، سيما أثناء المقابلات مع الأشخاص الذين ادّعوا أنهم ضحايا لسوء المعاملة ولأشكال أخرى من الإساءة البدنية والنفسية أثناء وجودهم في مراكز التوقيف التابعة للدولة، إنه كان هناك أنماط معينة من السلوك التي كانت تنتهجها الأجهزة الحكومية. لم تكن هذه الأنماط موحدة باستثناء ما يتعلق بسوء المعاملة مع فئات معينة من الموقوفين بما في ذلك بعض أفراد الطاقم الطبي الذين ألقي القبض عليهم بتهم مرتبطة بأحداث مجمع

السلمانية الطبي والشخصيات السياسية الأربعة عشر الذين كانوا موقوفين في سجن القرين. كان الغرض في الكثير من هذه الحالات هو الحصول على إفادات أو اعترافات تجرم أولئك الأشخاص المقبوض عليهم وفي حالات أخرى، كان الغرض المقصود من الحصول على إفادات من بعض هؤلاء الأشخاص هو استخدامها ضد أشخاص آخرين ينتمون إلى نفس الجماعة».

وقد ثبّت التقرير هذا الأمر في مواضع أخرى، حيث شدّد على الإشارة إلى مسألة الإساءة في معاملة بعض الأفراد، وخصّ بالذكر في فقرات معيّنة أعضاء الطّاقم الطّبي.

الصحافية نزيهة سعيد.. الإدانة والبراءة!

بعد استدعائها مباشرةً، وفور حضورها إلى مركز الشّرطة؛ تعرّضت الصّحافيّة نزيهة سعيد إلى تعذيب وحشي، استلزم خضوعها للعلاج في الخارج. وبناءً على الانتهاكات الواقعة على سعيد؛ قُدِّمت إحدى المتّهمات بالمشاركة في جلسات التّعذيب؛ إلى المحاكمة بتهمة الاعتداء على جسم الغير، إضافة إلى رمي المجني عليها بما يخدش شرفها جرّاء وصفها بألفاظ حاطّة بالكرامة تمرّ تثبيتها في المحضر. إلا أنّ هذا الدّعوى – التي سُجّلت تحت رقم 2012/4938 - انتهت بتبرئة المحكمة للمتّهمة – وهي الضابطة سارة الموسى - وإسقاط جميع التّهم المنسوبة إليها، ما حدا بالنيابة العامة لإستئناف الحكم المذكور.

أيضاً، يأخذ المحامي جدّية وافرة في التوثيق الذي ذكره السّيد بسيوني في تقريره فيما يتعلق بمعاملة المعتقلين، لما في ذلك من تأثير أساس في بناء الاعترافات وتركيبها. بالرجوع إلى الفقرة (1235) من تقرير بسيوني، نجده يقول إنه: «ألقي القبض على معظم الموقوفين على يد قوات الأمن دون تقديم أمر القبض الخاص بهم إليهم، وأن العديد من الموقوفين تم احتجازهم لأسابيع وأحياناً شهور دون السماح لهم بالاتصال بالعالم الخارجي، وبأنه لم يكن هناك أي وسيلة للاتصال بالمحامين لفترات طويلة، والتي كانت تمتد أحياناً حتى يوم المحاكمة».

السماك.. الخيط الأبيض

ومن بين الأمثلة التي يجدر التوقّف عندها، هو ما ورد في الحالة رقم (58) من تقرير لجنة تقصي الحقائق فيما يخص الدكتورة زهرة السماك، وممّا جاء فيه: «تم القبض عليها في يوم 11 أبريل 2011م في مطار البحرين الدولي عندما كانت تحاول مغادرة البلاد مع زوجها وأطفالها الثلاثة، وبعد القبض عليها أصطحبت لمنزلها والذي تعرض بعد ذلك لأفعال النهب وسُرق منه خمسة آلاف دينار بحريني، ثم أخذت الموقوفة إلى مركز احتجاز مدينة عيسى وترك الأطفال من دون والديهم بسبب القبض على الموقوفة وزوجها. وأثناء التوقيف كانت معصوبة العينيين لأيام

وتعرضت للضرب ولا سـيما على صدغيها ولقد تعرضت للإهانة وقيل لها أن الشيعة لا يمكن أن يكونوا أطباء. ولم يتم إعلام الموقوفة عن مكان زوجها حتى يوم 3 يونيو عندما عرفت بخبر مثوله أمام المحكمة العسكرية».

من المهمّ جدّاً الاطلاع على السّياق القانوني الذي تجري فيه الأحداث المنظورة، وهذا الأمر لا يخصّ فقط عمل المحامين والمدافعين عن المعتقلين، بل إنّه يُقدِّم فائدة لجهة استنطاق الموقف الرّسمي، وتوفّر القدرة على محاكمته أو محاصرته أمام نفسه.

وفي هذا الصّدد، من الملاحَظ أن تقرير بسيوني استند في توصيفه للحالات المذكورة على كونها تمثّل مخالفات جسيمة مع القوانين المحلية والقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقّعت وصدقت عليها البحرين، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب. المثير أيضاً أنّ الإجراءات المتخذة كانت مخالفة لدستور المملكة نفسه ولقانون الإجراءات الجنائية المتّبعة في البلاد. ومن المفيد الإحاطة بذلك على نحو مفصّل لإدراك الصّورة كاملةً.

المادة (19) من الدستور البند (د) تنص على أنه: «لا يعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك، كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها».

كما أن المادة (20) من الدستور في البند (ج) قد نصّت على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية، تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون». وفي البند (د) من المادة نفسها جاء: «يحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً». وفي المادة (هـ) ورد: «يجب أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه بموافقته».

الإجراءات الجنائية.. قانونهم يدينهم

يقف المحامون بجديّة عند قانون الإجراءات الجنائيّة، وذلك نظراً للمخالفات التي ارتكبتها السّلطات وفقاً لهذا القانون نفسه، وهذا يُشكّل إدانة داخليّة مهمة، فضلاً عن كونه يكشف جانباً من التعنّت الشّديد الذي استولى على السّلطات حدّ أنّها ضربت بعرض الحائط كلّ الاعتبارات والمواثيق، بما فيها تلك التي التزمت بها. ولإدراك ذلك، من المفيد الإطلالة على بعض

سجلت الدعوى المرفوعة على الأطباء تحت رقم 2011/191

مواد القانون المذكورة.

جاء في المادة (61) ما نصّه: «لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً». وجاء أيضاً: «يواجه كل من يقبض عليه بأسباب القبض عليه، ويكون له حق الاتصال بمن يرى من ذويه لإبلاغهم بما حدث والاستعانة بمحام».

أما المادة (135) من ذات القانون فإنها تنص على: «يجب أن يُمكن محامي المتهم من الإطلاع على التحقيق قبل الاستجواب أو المواجهة بيوم على الأقل ما لم يقرر عضو النيابة العامة غير ذلك. وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق».

أما المادة (141) من ذات القانون فقد نصت على أنه: «يجب على عضو النيابة العامة أن يستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه، وإذا تعذر ذلك أمر بإيداعه أحد الأماكن المخصصة للحبس

إلى حين اســتجوابه، ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربعة وعشرين ســاعة، فإذا مضت هذه المدة وجب على القائم على إدارة ذلك المكان إرســاله إلى النيابة العامة وعليها أن تســتجوبه في الحال وإلا أمرت بإخلاء سبيله.»

كلّ هذه البنود القانونيّة لم يتم الالتزام بها، وبأيّ حال من الأحوال، وارتكبت الســلطات المعنية في الدولــة مخالفات فاضحة معها، الأمر الذي يتعارض مع كلّ الإجراءات المتبعة في أية محاكمة عادلة. وللتذكير مثلاً، فإنّ الكادر الطّبي ومنذ إلقاء القبض عليهم في 2011/3/17م حتى موعد أول جلســة محاكمة في 2011/6/6م لم يلتقوا بأي من المحامين، على الرغم من المحاولات غير المنقطعة للمحامين في ذلك، بما فيها التوكيلات الخاصة بالدكتور علي العكري والدكتور غســان ضيف والدكتورة زهرة السماك.

عواصف الكادر الطّبي

سُجلت الدعوى المرفوعة على الأطباء تحت رقم 2011/191، وقد حضر المحامي حميد الملا عن كل من: علي العكري، غســان ضيف، فاطمة حاجي، حسن محمد سعيد وزهرة السماك. وأثناء الحضور، دفع المحامي ببطلان تحقيقات النيابة العامة، وذلك بسبب عدم حضور المحامي الموكل مع الكادر الطبي وغيرهم من المتهمين، خلافاً للمادة (20) من الدستور والتي نصت عل أنّ: «المتهم بريئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له جميع الضمانات الضرورية ممارسة حق الدفاع وجميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون». وقد فصّلت المادة (134) من قانون الإجراءات هذا الأصل العام باشتراط حضور محامٍ مع المتهم عند التحقيق معه.

أمام ذلك، فقد بادر المحامون إلى مخاطبة النيابة العسكريّة، وقبلها إدارة البحث الجنائي، بخصوص تلك المخالفات، كما أثير الأمر في الصّحافة المحلّية قبل إجراء التّحقيقات، إتماماً للحجّة، وإبــرازاً لحجم الانتهــاكات الواقعة. النّتيجة المترتّبة على هذا الأمر، هو أنّ التّحقيقات التي تمّت مع كلٍّ من علي العكري، وغسّان ضيف، وزهرة السّماك؛ مخالفة للقانون، وذلك لأنّها أجريت في غيبة المحامي الخاص. ومن المهم الإشارة إلى عدم صحّة ما أوردته «محكمة أوّل درجة»، من أنّ المتهم «لم يُصرّح باســم محاميه أمام النيابة العامة» أو التقرير به أمام قسم كتاب المحكمة. فحسب الوقائع، فإنّ جميع الطّلبات المُقدّمة للنّيابة العسكريّة تخالف ما ذهبت إليه المحكمة، وأكّدت على هذا التّقرير بوجود محام المهتمّين، وقد أرفق ذلك المحامون في توكيلاتهم السّابقة على الاعتقال للجهات المختصّة، بما فيها النّيابة العسكريّة التي كانت تحتجزهم آنذاك.

ومن جانبٍ آخر، فقد دفع المحامون ببطلان القبض نفسه، وما ترتّب عليه من إجراءات. ويستند

ذلك على مطالعة أوراق الدّعوى المرفوعة على الأطباء، حيث يظهر أنّ سند القبض عليهم - وعلى غيرهم - هو نصّ المادة (11/5) من المرسوم الملكي الخاص بإعلان حالة السلامة الوطنية. وهذا يعني أنّه لا يوجد إذن من النّيابة بالقبض، فضلاً عن أن الجميع لم يقبض عليهم في حالة تلبس، فكلٌّ من علي العكري وزهرة السماك تمّ القبض عليهما من مكان عملهم وأثناء تأدية هذا العمل، أمّا غسان ضيف فقد تم القبض عليه في المطار، وفاطمة سلمان وحسن محمد تمّ القبض عليهما من منزلهما حسب الثابت بالأوراق.

ما يُلاحظ هنا هو غياب الدلائل والأوراق التي تجعل من المقبوض عليهم مشتبهاً بهم، وأنّ مجرد ورود اسمهم ضمن قائمة طويلة من الأشخاص العاملين بالمستشفى؛ لا يعني أنهم خطرون على الأمن، بل إنه - وحسب ما قرّره كثيرٌ من الشهود الذين استمعت لهم المحكمة سواء من بعض شهود الإثبات أو كل شهود النفي – لم يكن تواجدهم بالمستشفى إلا لأداء عملهم، ولم يرتكبوا ما من شأنه إيجاد الخطورة على المجتمع، بل كان جميعهم يحاولون القيام بواجبهم خلال تلك الأزمة. والجدير بالذكر أنه لم تُقدّم أية أدلة مادية تثبت عكس ذلك.

حصاد النيابة العامة: النيابة تقبض وتجبر على الاعتراف من غير ورقة قضائية

لم تكن قضيّة الكادر الطّبي فقط هي محلّ الانتهاك الذي واجهه المحامون، فقد تمّ تسجيل دفوعات أخرى تتعلّق بمتهمين آخرين، وتحديداً فيما يخصّ ببطلان الإذن الصّادر بالقبض عليهم، وما ترتّب عليه من إجراءات، حيث عدم جدّية التّحريات أو انعدامها أصلاً.

على سبيل المثال، هناك القضية رقم 8230 لسنة 2011م والمتهم فيها صلاح سلمان، وموسى مدن، ووجّهت لهما تهمة التجمهر في مكان عام (دوّار الؤلؤة، مجمع السمانية الطبي، وقصر الصافرية). وحيث إنّ إذن النّيابة بالقبض على المتهمين، أو الإذن الصّادر من قائد قوة الدفاع - أو من ينيبه – كان قد تمّ وفقاً للمرسوم رقم 18 لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية؛ فإنه كان يتوجّب أن يكون صادراً بناءً على تحريات تتسم بالجدّية، لكي يتم ضمان أن تكون صالحة من جهة القانون لصدور الإذن. أمّا وحيث إنها افتقدت ذلك؛ كان الإذن الصادر على أساسها باطلاً، والنّتيجة أنه يُبطِلُ كلّ الإجراءات المترتبة عليه، وذلك كونها نتيجة قبض مستند إلى إذن تمّ على أساس قانوني غير صحيح.

بسام براءة.. بعد حكم 15 عاماً

وفي قضية أخرى مع المتهم بسام جليل سعيد، وسُجّلت تحت رقم 2011/72، أُتهم فيها هو وآخرون باختطاف الشرطي (صالح مشعان مشلح) واحتجازه، وكذلك الاشتراك في تجمهرات. وقد تمّ الدّفع في هذه القضيّة بدفعين، الأوّل يتعلّق ببطلان التحقيقات التي تمّت بمعرفة النيابة العسكرية، وذلك لمخالفة نص المادة 134 من قانون الإجراءات الجنائية. وتمّ التذكير بأن المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية قد نص في المادة (10) منه على أن «يتبع في شأن إجراءات الاستدلال والتحقيق ومباشرة الدعاوى أمام محكمة السلامة الوطنية وطريقة رفعها وإجراءات المحاكمة وطرق الإعلان و(..) ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية رقم 64 لسنة 2002 والقوانين الأخرى بما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم».

ولأنّ نصّ المادة (134) من قانون الإجراءات الجنائية قد صرّحت بأنه «في غير حالتي التلبس والاستعجال بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز لعضو النيابة العامة في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد وعلى المتهم أن يُعلن أسم محاميه بتقرير في قسم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا التقرير».

أمّا الدّفع الثاني فيخص بطلان استمرار القبض على المتهم لمجاوزته المدة المقررة في المادة (27) من قانون رقم 58 لسنة 2006 لحماية المجتمع من الإرهاب. المادة المذكورة تلزم مأمور الضبط القضائي بأن يستأذن النيابة صاحبة الاختصاص - وهي النيابة العسكرية في قضيتنا بموجب اختصاصها استناداً إلى المرسوم 18 لسنة 2011 - بعد مرور خمسة أيام من القبض في حال أراد استمرار القبض على المتهم، على ألا تتجاوز هذه المدة عشرة أيام، ويتم عرض المتهم على النيابة فيها، وهذا ما جرى عليه صريح نص المادة (27) والتي لا تحتمل أي تأويل في تحديد مدة القبض من جهة مأمور الضبط القضائي.

وبالمقارنة مع الواقع، نجد أن المتهم بسام جليل تم القبض عليه يوم 2011/3/17 وظل تحت القبض دون عرضه على النيابة حتى يوم 2011/4/7 أي بعد أكثر من عشرين يوماً، وهو ما يخالف ما جرى عليه قانون الإجراءات الجنائية، ويجاوز الفترة التي نصّت عليها المادة (27) من القانون رقم 58 لسنة 2006 والمطبق على واقعة الدعوى، ما يجعل هذا الاستمرار في القبض باطلا، وهو ما يترتب عليه أن جميع الإجراءات اللاحقة على تجاوز المدة المقررة بالمادة (27) باطلة، بما في ذلك الاعتراف المزعوم صدوره عن المتهم في الشرطة والنيابة، وكذلك كافة الإجراءات اللاحقة على هذا الإجراء المخالف. ولابد من التّاكيد على أن هذا البطلان لا تصححه الإجراءات اللاحقة، أي صدور أمر من النيابة العسكرية بحبس المتهم بعد التحقيق معه، إذ أن اتصال النيابة بالقضية كان عن طريق استمرار حبس المتهم بدون سند قانوني، وبعد فوات المدة القانونية المنصوص عليه في المادة (27) من القانون 58 من سنة 2006 مما يجعل كافة الإجراءات اللاحقة باطلة، كما تمّ التأكيد مراراً.

ونتيجة لهذه الدّفوعات، فقد برأته المحكمة من جميع التهم المنسوبة إليه، بعد أن أدين أمام المحاكم العسكرية بـ 15 عاماً.

قضية جامعة البحرين.. غياب البراءة

وفي قضية أخرى تتعلق بجامعة البحرين، قُيّدت تحت رقم 2011/555 والمتهم فيها جاسم محمد عبدالله (المخوضر)، وأسـندت إليه مجموعة من التهم، مثل التجمهر والشروع في قتل (إياد جاسم محمد وجمعة رافع عبار وعبدالرزاق إسـماعيل عبيد وأحمد عبدالله حسن وآخرين)، وإشعال حريق في المبنى والإتلاف، وإحرار عبوات ملوتوف. في هذه القضيّة، دفع المحامون بذات الدفوع السابقة، وما زالت القضية جارية في الاسـتئناف، بعد أن حكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن 15 عاماً.

طالب طب سنة خامسة

وهناك دفوع أخرى قدّمها المحامون، ومنها بطلان الإذن الصادر من النيابة العامة، لكونه صادراً من نيابه غير مختصة. وهذا الدفع أثير في الدعوى رقم 2011/333 والمتهم فيها محمد نضال علي منديل، وهو طالب طب سـنة خامسة، وقد اتهم بالاشتراك في تجمهر في دوّار اللؤلؤة، ومجمع السـلمانية الطبي، ومن باب البحرين، وازدراء وكراهية النظام، وبث دعايات مثيرة، في هذه القضية، تمّ التأكيد على أن المرسوم 18 لسنة 2011 (إعلان حالة السلامة الوطنية) ينص في نهاية مادته السابعة على: «... وتختص النيابة العسكرية باتخاذ إجراءات التحقيق ومباشرة الدعاوى أمام هذه المحكمة - محكمة السلامة الوطنية»، وهو النص الذي يجعل النيابة العسكرية - دون غيرهـا - هي المختصة بإجراءات التحقيق ومباشرة هذه الدعوى. وبما أنّ الإذن الصادر بالقبض عـلى المتهم – من الأهمية بمكان التأكيد على أن الأوراق تخلو من هذا الإذن أو أية تحقيقات تذكر – قد صدر من النيابة العامة، وذلك حسب ما هو مدوّن بالمحضر المؤرخ 2011/4/18 السـاعة 3.47 بمعرفة الشرطي (محمد محمد إدريس)، والذي أثبت فيه أنه تم القبض على المتهمين بناء على إذن من النيابة العامة، وهو ما يؤكد أن الإذن بالقبض تم من نيابة غير مختصة بإصداره، ما يترتب عليه بطلان هذا الإذن، وبطلان كافة الإجراءات المترتبة عليه، خاصة الاعتراف المنسـوب صدوره إلى المتهم، لأنه لا وجود لتحقيقات للنيابة في الأوراق، وهو ما يعدم كل دليل مستمد من القبض، وأهمها الاعتراف.

إلى جانب ذلك، تمّت الإشارة إلى عدم وجود تحريات حول الواقعة، والتي كانت أساساً لإصدار الإذن بالقبض. كلّ ما هو مذكور هو ما أفاده رجال الشرطة هو مشاهدات من أشرطة فيديو مسيرات وتجمعات السلمانية، وهذا القول لا يعدّ شيئاً من التحريات في صحيح القانون، ولا أن تكون أساساً للإذن بالقبض، لأنه لو وجدت مثل هذه التسجيلات فكان الواجب على مجري التحريات أن يقدمها للنيابة لكونها دليل إدانة فنيّاً، وكان لزاماً على النيابة بعد ذلك تقديمها للمحكمة حتى تعمل المحكمة رأيهـا في هذا الدليل، حيث إنه لا يجوز في أحوال المحاكمات

جميع الدعاوى المرفوعة ضدّ كلّ المتهمين في قضايا الأحداث الأخيرة؛
قد خلت من أية ورقة قضائية أو إذن قضائي يخوّل النيابة بالقبض

الجنائية تغييب أدلة الدعوى عن يد المحكمة. من ناحية أخرى، فإن القول بأن التحريات مجرد مشاهدة لتسجيلات الفيديو؛ يؤكد على أن هذه التحريات ليست سوى تحريات مكتبية، بعيدة عن الجدية والصحة، وهو ما يجعلها غير صالحة لأن يصدر على أساسها إذن من النيابة، فيبطل الإذن الصادر بناء عليها، بالإضافة إلى بطلانه لكونه صادراً من نيابة غير مختصة، وهو ما يهدر كل دليل مستمد من هذا الإذن.

حيازة سلاح أبيض.. للزّينة

وفي دعوى أخرى تخصّ أحد المتهمين، وهو موسى مصطفى الموسوي، وسجلت تحت رقم 2011/179 وقد اتهم بأنه قد حاز سلاحاً أبيض - عدد (3) خناجر – ودفع المحامون ببطلان القبض، والتفتيش، لحصولهما قبل صدور إذن من النيابة، وذُكر بأن أوراق الدعوى لا يوجد بها إذن النيابة، وسؤال من قام بالضبط، وكذلك سؤال المتهم.

وقد تبيّن من الأوراق - وفقاً للمحضر المؤرخ 2011/3/30 الساعة 13,40 - أن المتهم وأثناء

تواجده بمنزله الســاعة 9 صباحاً؛ حضرت إليه الشرطة، وقامت بتفتيش منزله بعد ســؤاله عن إذا ما كان لديه أســلحة بيضاء، وقد عثروا على خنجرين جديدين بالخزانة الخاصة به، وبعد أن أقرّ لهم بأنه جلبهم من الإمارات باعتبارها تحفاً للزينة؛ قاموا بأخذه إلى قســم الشرطة، وهناك أبلغوه أنه يوجد أمر من النيابة العامة بالتفتيش، وذهبوا إلى المنزل مرة أخرى ،وفتشــوا المنزل. هذه الإفادة التي جاءت على لســان المتهم، والتي تؤكد أن القبض عليه وتفتيش منزله كان قبل صــدور إذن من النيابة، ولم يكن هناك حالة تلبّس، وتم القبض عليه من داخل منزله،؛ هو ما يؤكد بطلان هذه الإجراءات كلّها، من قبض وتفتيش، بما يبطل الأدلة المستمدة منها، وهي ضبط السلاح.

إنّ الخلاصة التي تصل إلى حدّ الجزم، هو أنّ جميع الدّعاوى المرفوعة ضدّ كلّ المتهمين في قضايا الأحداث الأخيرة؛ قد خلت من أية ورقة قضائية أو إذن قضائي يخوّل النيابة - سواء أكانت العســكرية عند حالة السلامة الوطنية أو النيابة المدنية – بالقبض، وأن النيابة استخدمت فقط سُــلطتها في إجبار المتهمين على الاعتراف باتهامات ملفّقة، تفتقر إلى أي دليل مادي يســندها في تلك الدعاوى، عدا الاعترافات المنزوعة تحت التعذيب، والتي استخدمت دليلاً في المحاكم للإدانة وإنزال العقوبة.

أخيرا.. بدأت «النيابة العامة» تتحدث عن «بروتوكول أسطنبول»!

(صرح رئيس النيابة الكلية رئيس وحدة التحقيق الخاصة نواف حمزة بأن النيابة العامة نظمت مؤخراً برعاية وحضور النائب العام علي فضل البوعينين محاضرة حضرها جانب كبير من أعضاء النيابة العامة بعنوان: التحقيقات الفاعلة في ادعاءات التعذيب والمعاملة القاسية في ضوء بروتوكول اسطنبول، وذلك في ضوء ما توليه النيابة العامة من أهمية لاتباع الإجراءات المتبعة وفقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالتحقيق في ادعاءات التعذيب) - صحيفة الوسط[1]، الأربعاء، 9 يناير/كانون الثاني 2012.

إذن، فهو «بروتوكول أسطنبول»! لعل ذلك كان ينبغي، ولو شكليا، أن يبدأ منذ صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق، الذي ذكّر النظام بوجود بروتوكول مثل هذا، كان قد صدر في العام 1999، وأصبح في العام 2000 وثيقة رسمية في منظمة الأمم المتحدة.

لم تسمع النيابة العامة بهذا البروتوكول قبل تقرير بسيوني، لأنها لم تكن تحتاجه.

في 29 مارس/آذار 2011، وجه نخبة من المحامين البحرينيين وقادة القوى السياسية في البلاد خطاباً إلى النائب العام «علي فضل البوعينين» يطالبه بتفعيل سلطة النيابة العامة في الإشراف على السجون وأماكن الاحتجاز، وتفتيشها، وحفظ حقوق المعتقلين، والبحث عن أماكن احتجازهم المجهولة، وتوضيح ما حدث لهم، وأماكن احتجازاهم، وتخليصهم من الاحتجاز، وتقديم من قام باحتجازهم للمحاكمة.

وجاء في الخطاب [2] نصا «وذلك وفاء للقسم الذي أديتموه بالقيام بأعمالكم بالذمة والصدق، ولئلا تكون النيابة العامة شريكا في الإجراءات التعسفية وغير القانونية التي وجهت ضد حقوق وحريات المواطنين في هذا الظرف الذي تمر به البلاد، ونتكل عن أداء دورها في هذا الشأن».

لم تستجب النيابة العامة لمناشدات المحامين والسياسيين، وتنازلت عن دورها ولم تتحمل مسئوليتها عن الإشراف القضائي على السجون والتحقيق في أية حالة من حالات الاختفاء والتعذيب والقتل وغيرها خلال فترة «السلامة الوطنية» في العام 2011.

النائب العام لم يرد على هذا الخطاب التاريخي الذي أرسلته هذه الشخصيات بكل شجاعة في أقسى الأوقات والظروف التي عمت البلاد، ورغم أن مرسوم السلامة الوطنية لم يقل بأنه سلب الاختصاص العام للنيابة العامة وأوقف أعمالها، بل رغم أنه لا يوجد ما يرفع اختصاصها هذا دستوريا إلا «إعلان الأحكام العرفية، وذلك في الحدود التي يقررها القانون».

بل رغم أن النيابة شاركت فعليا في الكثير من التحقيقات الأخرى التي يكون فيها المتهمون من تيار المعارضة، كقضية «قطع اللسان»، كما أنها هي من حقق مع رئيس تحرير صحيفة الوسط «منصور الجمري» في قضية «فبركة الأخبار» التي اتهم بها، وهي من أحال قضيته على المحكمة!

وبعد أن انكشفت الأمور، وتأكد أن كل من دخل السجون في ذلك الوقت تعرض للتعذيب والإهانة، بل خرج 4 معتقلين من هذه السجون جثثا هامدة، أصبح هذا الخطاب وصمة عار على جبين النيابة العامة والنائب العام شخصيا، وانهدم ما تبقى من ذلك «الحصن المنيع للحقوق والحريات» حسبما يصف الدستور.

وحدة التحقيق الخاصة: الرهان الصعب

وحتى بعد صدور تقرير بسيوني، الذي شكل صدمة وورطة كبيرة على النظام البحريني، لم يتحدث أحد عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحقيق في مزاعم التعذيب، ومحاسبة المتورطين. بل حاولت الحكومة عبثا فصل موضوع إنصاف الضحايا وتعويضهم [3] عن محاسبة المنتهكين، والأنكى من ذلك هو ما عرضه وزير العدل من تعويض المتضررين مقابل التنازل عن القضايا ضد المنتهكين.

ولكن، لم يتنازل أحد. وكان الرهان الصعب على أن تنفذ توصيات التقرير المتعلقة بالتحقيق في التعذيب، وأهمهما ما جاء في الفقرة رقم 1246 (توصي اللجنة بأن تتولى جهة مستقلة ومحايدة التحقيق في كافة الادعاءات بالتعذيب والمعاملة المماثلة وفقاً لمبادئ أسطنبول، حيث يجب أن يكون للتحقيق القدرة على تقديم المرتكبين للمحاكمة بصورة مباشرة وعلى كافة مستويات المسئولية).

وكذلك الفقرة 1716 (وضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسئولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوو المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يثبت انطباق مبدأ «مسئولية القيادة» عليهم وفقاً للمعايير الدولية).

والفقرة -1722 ب (تكوين هيئة مستقلة دائمة للتحقيق في كل شكاوى التعذيب أو سوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة أو سوء المعاملة الأخرى التي تمت على أيدي السلطات. ويجب أن يقع على الدولة عبء إثبات اتساق المعاملة مع قواعد منع التعذيب وسوء المعاملة).

في 27 فبراير/شباط 2012، شكلت النيابة العامة وحدة تابعة لها تحت اسم «وحدة التحقيق الخاصة»، يرأسها رئيس النيابة الكلية، الضابط السابق «نواف حمزة»، وقالت إن هذه الوحدة هي من ستتكفل بالتحقيق في مزاعم التعذيب، تطبيقا لتوصيات بسيوني!

مسئولية القيادة

وحتى قبيل تشكيل الوحدة، قالت الحكومة إن النائب العام يتابع 107 من القضايا المتعلقة بالوفاة والتعذيب وسوء المعاملة، تم التحقيق فيها مع 48 من عناصر رجال الأمن حتى ذلك الوقت، وهو ما قالت الحكومة مفتخرة أنه «عدد يمثل زيادة عن عدد الملاحقات القضائية وقت إعداد تقرير بسيوني».[4]

ثم بعد تشكيلها، قامت هذه «الوحدة» بالتحقيق فعلا في بعض القضايا، التي قبل الضحايا فيها التجاوب مع التحقيق، أو التي تلقت إخطارا مباشرا بها، مثل بعض قضايا القتل التي حدثت في العام الماضي، وبعض قضايا التعذيب السابقة كقضية تعذيب الصحافية «نزيهة سعيد»، وقضية تعذيب الكادر الطبي، والعديد من القضايا الأخرى.

وفضلا عن تحديد صغار الموظفين المسئولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات، فإن أهم ما قام عليه تشكيل هذه الوحدة وتغنت به الحكومة في ردها على موضوع تنفيذ التوصيات هو «تطبيق مبدأ المسؤولية العليا» [5]، فما نصت عليه المادة الرابعة من القرار هو أن «تتولى وحدة التحقيق الخاصة مهمة تحديد المسؤولية الجنائية ضد المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون تسببت في جرائم قتل أوتعذيب أوالإيذاء أوسوء المعاملة، بمن فيهم ذوو المناصب

جميع «الرموز» الـ 12، رهن الاعتقال، لم يقدموا أية إفادات للنيابة، ورفضوا أن تكون هي «جهة التحقيق»، وأصروا على تسجيل هذه التحفظات الصريحة في محاضر التحقيق رسميا.

القيادية في ظل مبدأ مسئولية القيادة».

ولكن ماذا حدث فعلا؟ وما هي محصلة إنجازات وحدة التحقيق الخاصة والنيابة العامة إجمالا في هذه القضايا؟

الاستراتيجية الأولى: البراءة

في قضايا القتل التي حدثت العام الماضي، والتي باشرت الوحدة التحقيق فيها فور حدوثها، فإن إنجازات «الوحدة» تتمثل في تبرئة قتلة الطفل الشهيد «علي نعمة الصددي»، والطفل الآخر «حسام الحداد»، واللذين قضيا بإطلاق رصاص الشوزن الانشطاري عليهما من قبل قوات الأمن من مسافة قريبة جدا، وقد كان تبرير النيابة في ذلك هو ما دعته «توافر حالة الدفاع الشرعي عن النفس «.

وبين النائب العام ورئيس وحدة التحقيق الخاصة، ضاعت أيضا دماء أكثر من 9 شهداء لقوا

مصرعهم على أيدي قوات الأمن، وانتهى التحقيق في قضايا مقتلهم دون أية نتيجة بالطبع، وهم: الشهيد يوسف موالي، الشهيد محمد إبراهيم يعقوب، الشهيد فاضل العبيدي، الشهيد أحمد إسماعيل، الشهيد صلاح حبيب، الشهيد محمد مشيمع، الشهيد علي عباس رضي، فضلا عن الكثير من الشهداء الذين سقطوا اختناقا بالغاز المسيل للدموع، وكل هذه القضايا حضرت فعلا في النيابة وخرجت بلا شيء!

أما القضايا التي رفعت إلى القضاء، مثل قضية مقتل الشهيدين عيسى عبد الحسن وعلي المؤمن، فإن موقف النيابة بدا عجيبا وغريبا أكثر مما يمكن أن يتصور، فرغم أنها هي جهة الادعاء، إلا أنها حين طلب المحامي الموكل بالحق المدني إحضار شهود لإثبات الواقعة، رفضت واعترضت، ليبرأ القضاء القتلة مجددا!

أما في قضايا التعذيب، فاستراتيجية النيابة فيها تختلف قليلا. إذ أنها حولت فعلا العديد من المتهمين فيها إلى القضاء، ولكن بعد تكييف وقائع التعذيب لتكون «المخففة» دوما، لا الواقع الصحيح ولا المصعّد، كحالة الشاعرة الشهيرة آيات القرمزي، التي عذبت بشدة وتحدثت علنا عن سجنها وتعذيبها وإجبارها على الاعتذار لمختلف وسائل الإعلام الدولية، ولكن قضيتها حولت بتهمة «الضرب»، وكذلك قضية رجل الدين الناشط الشيخ محمد حبيب المقداد، الذي اتهم ناصر نجل الملك حمد بأنه شارك في تعذيبه، والذي تمثل حالته أقسى حالات التعذيب الموثقة بين الناشطين.

تحيل النيابة العامة هذه القضايا إلى المحاكم، موجهة الاتهام لبعض المتهمين من صغار الشرطة (وليس جميعهم، فحين يتهم 5 يقد 1 فقط للمحاكم)، وترفع هذه القضايا دون تحصيل أية أدلة، ودون استدعاء أي شهود رغم وجودهم، ليُبرأ القضاء هؤلاء المعذبون جميعا!

ولذلك، فإنه بعد ما يقارب العامين من بدء الحراك السياسي، وبعد أكثر من عام من صدور تقرير بسيوني، ورغم العدد الهائل من الانتهاكات الفظيعة التي وثقها، إلا أنه لم يدن أي شخص بارتكابها حتى الآن، وبرئ جميع المتهمين فيها بما فيهم المتهمون بتعذيب الصحافية «نزيهة سعيد»، والتعذيب الوحشي الذي تعرض له الشيخ محمد حبيب المقداد، وغيرهم، فيما لم ترفع قضية واحدة على أي «مسئول حكومي» في سلسلة القيادات من أدناها إلى أرفعها، رغم كل ما ورد عن ذلك في تقرير بسيوني أيضا، وفي نص قرار تشكيل الوحدة الخاصة!

الجدير بالذكر أيضا، أن أحدا من هؤلاء المتهمين لم يقبض عليه وهو يحاكم. أحيلوا للمحكمة

الكبرى بتهم القتل والتعذيب وإســاءة استعمال السلطة، لكن النيابة لم تتخذ إجراءات القبض عليهم، بخلاف معتقلين سياسيين في تهم بسيطة أخرى مثل التجمهر.

الاستراتيجية الثانية: تجاهل

شــكاوى عديدة تم تقديمها لوحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، وأخذت الوحدة أقوال المدعين فيها ثم لم تحرك ساكنا فيها دون أدنى توضيح، مثل شكوى الطبيبة المبرأة ندى ضيف ضد معذبيها.

من واجب النيابة العامة قانونا إذا ظهرت على المتهم علامات التعذيب، أن تجري تحقيقا بشكل تلقائي، بينما في كل الحالات التي ثبتت آثار التعذيب فيها حتى بتقارير الطبيب الشرعي، لم تحرك النيابة فيها أي شيء، ولم تعلق عليها.

الغريب أنها تحول بعض شكاوى التعذيب للطبيب الشرعي، ثم تستلم ملف الشكوى وتستدعي المعتقــل للتحقيق معه فيها، ولكنه تعلق كل ذلك، وتحيل القضايا التي ضد المعتقل إلى القضاء متجاهلة كل شكاواه من التعذيب، ليدان المتهم، وتبقى قضية تعذيبه في الأدراج إلى أكثر من عام بعد صدور الحكم ضده!

عشرات من متهمي «فترة الســلامة الوطنية» تحدثوا أمام محكمة الاستئناف المدنية عن كيفية اعتقالهم وتعذيبهم، وذكروا أسماء المعذبين الذين يتهمونهم، حتى إن بعضهم كشفوا آثار الضرب والتعذيب على أجسادهم في المحكمة، واحتجوا بالتقارير الطبية، وبأن محكمة السلامة لم تأخذ باعترافاتهم، لكن النيابة، التي كانت حاضرة وتســتمع إلى كل شيء، لم تحرك ساكنا أيضا، وكأنه لا علاقة لها بالأمر ولا مسئولية عليها فيه!

في قضية حرق دورية شرطة في «ســترة»، قدم محامي أحد المتهمين شكوى تعذيب للنيابة خلال التحقيق، لعرض المتهم بشــكل سريع على الطبيب الشرعي، والتحقيق في شكواه، فأشّر عليها عضو النيابة بعدم التصرف. أمام المحكمة، هاجم المحامي نفســه النيابة العامة بشدة على هذا التصرف، وحين طلب القاضي رد وكيل النيابة عليه، قال الوكيل: «أعترض»، رد المحامي «وتقولون لنا اذهبوا واشتكوا عند النيابة، كيف وهي بدلا من أن تحقق وتحيل وكيل النيابة المدعى عليه للتحقيق، تقوم بالاعتراض على شكاوانا ؟!!»

تعارض المصالح والاستراتيجية الثالثة

ولأن تشـكيل النيابة العامة يجمع بين سـلطة الاتهام وسلطة التحقيق، وهو أمر معيب في كافة الدول المتقدمة، فإنها، وبغض النظر عن تجييرها من قبل النظام، تعاني من تضارب المصالح، حيث تريد أن تتمسك بالأدلة التي تدين المتهم، بما فيها اعترافاته التي قد تكون انتزعت إكراها، وتباشر في نفس الوقت التحقيق في مزاعم المتهم بتعذيبه، فكيف يمكن أن تسعى لإثبات أمرين متناقضين وفي الوقت ذاته؟

ولأنه يفترض قانونا إيقاف القضايا الموجهة ضد متهمين إذا ما كانت هناك شـكوى تعذيب محركة في القضاء من قبلهم، فإن النيابة لا تجد حلا غير تأخير هذه الشـكاوى وعدم التحقيق فيها أو إحالتها للقضاء دونما أي مبرر، حتى تنتهي محاكمة الأشخاص أنفسهم في القضية التي يمثلون فيها كمتهمين، كما يحصل الآن في قضية الرموز، الذين لم تحقق النيابة في تعذيبهم إلا بعد 20 شهرا على القضية، كون الحكم عليهم شارف، في ذلك الوقت، على أن يكون نهائيا وباتا لا يمكن الطعن فيه، وكما حصل في قضية الأطباء، الذين لم تتحرك شكاوى تعذيبهم في القضاء إلا بعد صدور حكم محكمة التمييز.

بروتوكول أسطنبول فجأة على لسان النيابة

وحتى وقت متأخر، فإن أحدا لم يذكر بعد «بروتوكول أسـطنبول»، لا النيابة العامة، ولا وزير العدل المخول بالإشراف على تنفيذ توصيات بسيوني، رغم أن البروتوكول قد ورد نصا في قرار تشكيل «وحدة التحقيق الخاصة»[6]، كأهم المعايير الدولية التي يجب أن توافقها.

ولكن، بعد تسريب محاضر التحقيق التي قامت بها النيابة مع مجموعة الرموز (زعماء المعارضة والناشطون الحقوقيون المتهمون بتحريك احتجاجات 14 فبراير ومحاولة قلب نظام الحكم)، اختلف الأمر!

فجميـع «الرموز» الـ 12، رهن الاعتقال، لم يقدموا أية إفادات للنيابة، ورفضوا أن تكون هي «جهة التحقيق»، وأصروا على تسجيل هذه التحفظات الصريحة في محاضر التحقيق رسميا، رغم أنها لم تسلم إلى المحامين.

إفادة كل من الحقوقيين «عبد الهادي الخواجة» و«عبد الجليل السـنكيس»، جاء فيها نصا أن أصل الاعتراض على تحقيق النيابة[7] هو ما جاء في تقرير بسيوني (الفقرات 1246، 1716، 1722)، والذي أكد على ضرورة أن يتولى التحقيق في قضايا التعذيب هذه جهة أو آلية مستقلة

ومحايدة، وفقا لمبادئ أسطنبول.

بعد هذه التسريبات، التي نشرتها «مرآة البحرين»[8]، وفي 10 ديسمبر/كانو الأول 2012، أصدرت النيابة العامة تصريحا عن موضوع التحقيق في شكاوى التعذيب المقدمة من مجموعة الرموز،

حيث قالت بشكل صريح إن بعضهم رفض التحقيق، دون أن تبين لماذا، بينما أوردت في الخبر[9] ذاته أنها أحالت «عددا من الشاكين الآخرين إلى مستشفى الطب النفسي لتوقيع الكشف الطبي عليهم وفقاً لبروتوكول أسطنبول لتقصي وتوثيق ادعاءات التعذيب»، كانت تلك هي المرة الأولى التي تدخل فيها مفردة «بروتوكول أسطنبول» في أدبيات النيابة العامة!

من هنا بدأت النيابة العامة (وحدة التحقيق الخاصة) تدخل في التشويش على خطاب «عبد الهادي الخواجة» و»عبد الجليل السنكيس» الذي يقرؤه العالم أجمع، والذي تسنده بيانات المعارضة والمنظمات الدولية الصادرة حول تطبيق توصيات بسيوني في هذا الخصوص.

تريد النيابة أن تدعي، ولو أدبيا، أنها تعمل الآن وفقا لتوصيات بسيوني، وأن (وحدة التحقيق الخاصة) التابعة لها، هي ما أوصى به التقرير، وأنها مطابقة لبروتوكول أسطنبول من ناحية التشكيل أولا، وثانيا من ناحية التطبيق، وعليه فليسلّم العالم بأن كل قرارات النيابة (ووحدة التحقيق الخاصة تحديدا) حيادية ونزيهة وصائبة، وكان الله غفورا رحيما!

التحريف في «تقرير بسيوني» في نص قرار تشكيل «الوحدة»

القرار رقم 8 لعام 2012 الصادر عن النائب العام [10]، بخصوص تشكيل هذه الوحدة، ورغم أنه وضع نص التوصية 1716 من تقرير بسيوني في مقدمته، إلا أنه زوّر فيها رأسا «ولما كان تنفيذ هذه التوصية يتطلب إنشاء وحدة خاصة ومستقلة بالنيابة العامة تتولى مسؤولية تحديد المساءلة ذات الطابع الفردي، وكذلك ما يتعلق بالأمور ذات الطابع المؤسسي أو المنهجي الناتجة عن الأحداث التي تضمنها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق».

لم ترد كلمة (بالنيابة العامة) في التوصية الصادرة عن تقرير بسيوني، كما حذفت كلمة (حيادية) وتم تجاهلها تماما، هكذا جهارا نهارا!

الأمر المثير أن الحكومة استعانت بخبراء قانونيين أجانب لتقديم المشورة في صياغة هذا القرار (أو بالأصح المخرج القانوني)، وهم فريق مؤلف من «السير دانيل بيت لحم والسير جيفري

جاويل والبروفيسور عدنان أمخان والبروفيسورة سارة كليفلاند والسيد ديفيد بيري».

ودون الخوض مجددا في لا قانونية القرار وتناقضه مع التوصية، فالسؤال هو: ما دامت هناك حاجة للاستشارة، فلماذا لم يعرض الأمر على البروفيسور بسيوني أو أحد أعضاء فريقه الذين لا يمكن أن يكون هناك أحد أفقه منهم في نصوص التوصيات التي كتبوها بأنفسهم؟ قد يفسر هذا عدول النظام عن انتداب بسيوني لإصدار تقرير يقيم تنفيذ التوصيات بعد أن أعلن هو ذلك خلال زيارته للبلاد [11] في فبراير/شباط وهو يقوم بالإشراف على تشكيل هذه الوحدة، بناء على أنها التطبيق المطلوب لتوصيات بسيوني سالفة الذكر، قال وزير العدل خالد بن علي آل خليفة عبر حسابه في «تويتر» إن التحقيق في هذه القضايا سيسند إلى النيابة العامة «لأنها خصم شريف وهي الأمين على الدعوى الجنائية»، متجنبا مفردات مثل «مستقلة، حيادية، أو أسطنبول»، وذلك أقصى ما يستطيع الوزير أن يبرر به الإجراء في استباق قهري لأي لغط يدور حول تعارضه الكامل مع التوصيات.

ولكن لا أحد بإمكانه أن يمحو حبر «بسيوني»، وأهم ما ذكره بسيوني في تقريره حول «النيابة العامة»، هو ليس هذه الجزئية، لأنها بالطبع لا يمكن أن تخصها، ولا علاقة لها بها، فلا هي بالجهة المستقلة ولا النزيهة ولا الحيادية، يشهد على ذلك بالدرجة الأولى دورها في فترة السلامة الوطنية الذي أشرنا إليه في المقدمة.

حين نرجع إلى التقرير لنبحث عن كلام البروفيسور بسيوني عن النيابة العامة نجد أنه يوصي بـ «تدريب الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة على ضرورة أن تكون وظائفهم عاملاً مساهما في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالهما» (فقرة -1722 و)، وهو ما يعني اتهاما صريحا للنيابة (الأمين على الدعوى الجنائية والمنابة عن الأمة فيها) بأنها إما سكتت عن التعذيب أو حتى كانت عاملا مساعدا على زيادته واستمراره.

وماذا يقول بروتوكول أسطنبول؟

تقول المادة الثالثة من قرار تشكيل (وحدة التحقيق الخاصة) «تقوم وحدة التحقيق الخاصة في جميع الأوقات وبشكل عام بالأعمال المناطة بها وفقًا للمعايير الدولية، شاملةً كعنصر أهم بروتوكول اسطنبول لتقصي وتوثيق حالات التعذيب».

وعلاوة على معارضة هذا القرار توصيات لجنة تقصي الحقائق وتزويرها علنا، هل تشكيل هذه اللجنة يطابق مقررات «بروتوكول أسطنبول»؟ كما طالب تقرير بسيوني، وكما ادعت النيابة

العامة وظلت تدعي حتى اليوم؟

هذا ما سيجيبنا عليه «بروتوكول أسطنبول»[12] في باب (تحديد هيئة التحقيق المناسبة)؟ والتعليق لكم

دليل التقصي والتوثيق الفعالان للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
الفصل الثالث: التحقيق القانوني في التعذيب
ج- إجراءات التحقيق في التعذيب

تحديد هيئة التحقيق المناسبة

85- في الحالات التي يشتبه فيها أن يكون من الضالعين في التعذيب موظفون عموميون، بما في ذلك احتمال أن تكون أوامر اللجوء إلى التعذيب صادرة من وزراء أو مساعدي وزراء أو موظفين متصرفين بعلم وزراء، أو من كبار القادة العسكريين أو في الحالات التي يشتبه فيها في تغاضي هؤلاء عن أفعال التعذيب، قد لا يتسنى إجراء تحقيق موضوعي ومحايد إلا إذا أنشئت لهذا الغرض لجنة تحقيق خاصة. وقد يلزم أيضا إنشاء مثل هذه اللجنة حين تثار الشكوك حول خبرة المحققين أو نزاهتهم.

86- ومن العوامل الداعمة للاعتقاد بتورط الدولة في التعذيب أو بوجود مدعاة خاصة لإنشاء آلية محايدة مخصصة للتحقيق، ما يلي:

أ- أن يكون الضحية قد شوهد آخر مرة سليما في عهدة الشرطة أو أثناء الحبس؛
ب- أن يتسنى التعرف على الطريقة المتبعة بوصفها من طرق التعذيب المعروف أنها تجري برعاية الدولة؛
ج- أن يحاول أشخاص في الدولة أو ذوو صلة بالدولة عرقلة التحقيق في التعذيب أو تأجيله؛
د- أن يكون التحقيق المستقل أمرا يقتضيه الصالح العام؛
هـ- أن يكون التحقيق على يد أجهزة التحقيق العادية محلا للطعن فيه بسبب قلة الخبرة أو التراهة أو لأسباب أخرى منها أهمية الأمر، ووجود نمط ظاهر من التعسف، وشكاوى الشخص من النواقص المذكورة أعلاه أو غير ذلك من الأسباب الوجيهة.

1. http://urlmin.com/j6k
2. http://urlmin.com/j6l
3. http://urlmin.com/j6m
4. http://urlmin.com/ivn
5. http://urlmin.com/j6n
6. http://urlmin.com/j6n
7. http://urlmin.com/j6o
8. http://urlmin.com/j6p
9. http://urlmin.com/j6q
10. http://urlmin.com/j6n
11. http://urlmin.com/j6r
12. http://urlmin.com/j6s

مرافعة إبراهيم شريف السيد الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)

أشــكركم على إتاحة الفرصة لي للحديث أمام هذه المحكمة الموقرة بعد حرماننا من حقنا في الدفاع عن أنفســنا أمام محكمتي السلامة الوطنية رغم فداحة التهم والبون الشاسع بينها وبين الحقيقة التي لا يمكن لفصاحة الإدعاء/النيابة إخفائها، وهوالإدعاء الذي اعتمد أساساً على أقوال انتزعــت بالتعذيب أوبناءً على «المصادر السرية» المصطنعة لجهاز الأمن الوطني، الذي افتضح أمره بعد إصدار تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق («لجنة بســيوني»)، والتي صيغت من أجل تمرير أحكام الإدانة الجاهزة والمعدة مسبقاً.

محكمة أفكار

هذه المحاكمة أيها السادة الكرام، كانت منذ بدايتها محاولة لمحاكمة الأفكار وتفتيش النوايا، وللتدليل على التهم الموجهة لي ساقت النيابة مجموعة من الأقوال المنسوبة لي مثل «لا شرعية لنظام يقتل شعبه» و «لا شرعية لدستور 2002» و «النظام ناقص شرعية» أو «نظام الحكم فقد شرعيته» وإن «الجيش البحريني غير وطني» وان «الأسرة الحاكمة غازية» وأنها «تســتولي على ثروات البلاد» وإني «أفضل النظام الجمهوري» وإني دعوت «لإسقاط المجالس النيابية». ورغم توافر كم كبير من التســجيلات المرئية والصوتية والكتابات لي أثناء الحراك الشعبي الذي انطلق في 14 فبراير وقبلها فإن النيابة فشلت في استحضار دليل واحد يثبت أنني دعوت لاستخدام العنف أوالعمل على قلب نظام الحكم بالقوة. إن الأفكار أيها السادة لا يمكن اغتيالها أواعتقالها، ولا يمكــن هزيمتها في هذه المحكمة أوغيرها من محاكم الدولة. المحكمة الوحيدة التي يمكن أن تُحاكم فيها الأفكار هي محكمة الرأي العام، والعقوبة التــي تصدرها محاكم الرأي العام هي الحكم بهزيمة الفكرة ومن ثم اندثارها، أوالحكم بتبرئتها ومن ثم شيوعها.

أسباب الأزمة السياسية

نحن هنا اليوم ليس بسبب ما حدث في 14 فبراير، فقد كان ذلك اليوم الفارق من تاريخ

البحرين نتيجة لعقد من الفشل الذريع للنظام السياسي بعد خروجه من عنق الزجاجة وأزمة امتدت أكثر من عقدين ونصف منذ حُل المجلس الوطني المنتخب عام 1975م.

في فبراير 2001م كانت آمال المواطنين البحرينيين كبيرة بعد اتفاق المعارضة والحكم على فتح صفحة جديدة من خلال ميثاق العمل الوطني أطلق بموجبها الملك مجموعة من التعهدات بالحفاظ على دستور 1973 وإعادة الحياة النيابية والانتقال إلى طور ديمقراطي أعلى بطرح مفهوم «الملكية الدستورية على غرار الديمقراطية العريقة» إلا أن النظام سرعان ما ارتد عن تعهداته ونكث بوعوده وأصدر دستوراً جديداً في 2002 بإرادة ملكية منفردة كان من نتائجه توسيع الصلاحيات التنفيذية للملك، وتشكيل مجلس شورى معين وإدخال عدد كبير من التعديلات الدستورية جاءت جميعها على حساب سلطة الشعب ومجلسه النيابي المنتخب. ومنذ ذلك التاريخ والحكم يقوم، عن طريق سن التشريعات أوتغيير الممارسات، بالعودة عن الإصلاحات المحدودة التي جرت عام الميثاق، خصوصا في مجال الحريات العامة، وإعادة بناء الدولة الأمنية وأجهزتها المختلفة المتخصصة في رصد ومحاصرة ومعاقبة المعارضة. وقد أسفرت سنوات الاحتقان السياسي وغياب المشاركة الشعبية الحقيقية وتفشي الفساد في وسط النخبة الحاكمة إلى دفع البلاد إلى شفير أزمة كانت بانتظار شرارة قادمة من دول الربيع العربي لتتحول إلى انتفاضة شعبية عارمة قادها شباب يحلم بالحرية والكرامة ويؤمن بدور التضحية والاحتجاج السلمي في إجبار النظام على احترام إرادة الشعب. وقد لاحظت «لجنة بسيوني» في الفقرة (642) من تقريرها إن «إجراء إصلاحات وليس تغيير النظام كان المطلب الأساسي للثورة في بدايتها، وأضافت أنه «عند عدم الاستجابة لمطالب الإصلاح فإن الأمر يتطور ويرفع سقف المطالب ليكون المطلب هو تغيير النظام».

البحرين كانت بانتظار هذه اللحظة للانفجار الكبير، السلطة كانت تعتقد بأن ماكينتها الإعلامية الدعائية المدعومة بنظام توزيع المنافع على الطبقة السياسية الجديدة التي أحدثها تشكيل الجماعات السياسية الموالية والتمثيل النيابي والبلدي والتوسع البيروقراطي لأجهزة الدولة وهيئاتها واستمالة معارضين سابقين للعمل على ترويج سياستها، وتقسيم المجتمع على أسس طائفية، والأهم من ذلك كله تعزيز قدراتها الأمنية والمخابراتية، كل ذلك سيجنبها ربيعاً بحرينياً محتملاً. وقد خاب ظن السلطة لأن التراكمات السياسية والاجتماعية على الأرض كانت أكبر من كل ما حشده النظام لمواجهة انتفاضة شعبية. لقد غاب عن الحكم إنه كان هوالمتسبب والمحرض الأكبر لهذه الثورة، والدلائل على ذلك كثيرة منها: - الإحباط المتزايد لدى المواطنين خاصة الشيعة بسبب الوتيرة السريعة في عملية التجنيس السياسي التي تستهدف إحداث تغيير ديمغرافي (سكاني)، والتمييز المستمر ضد المواطنين على أساس طائفي وسد أغلب أبواب التوظيف

في القطاع العسكري في وجوه ابناء الطائفة الشيعية الكريمة. - تقاسم النخبة الحاكمة أراضي الدولة التي تحولت إلى إقطاعيات خاصة لكبار أفراد الأسرة الحاكمة وحلفائهم. - انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وعجز ديوان الرقابة المالية عن الحد منه رغم العدد الكبير من المخالفات التي يرصدها سنوياً في تقريره السنوي، وعدم قدرة الدولة على محاسبة كبار الفاسدين خصوصا من أبناء الأسرة الحاكمة، كما هوالحال في قضية الفساد بشركة ألمنيوم البحرين (ألبا) المرفوعة بالولايات المتحدة والمتورطة فيها ايضا شركة ألكوا الأمريكية عبر توقيع عقود فاسدة أدت إلى خسارة البا نحومليار دولار. علينا أن نفخر جميعاً إن شبابنا لم يتوقف عن الأمل في يوم أجمل من يومنا هذا، وفي نظام أفضل من نظامنا هذا، وفي حكم أرشد من حكمنا هذا. وهوفي استلهامه ثورات الربيع العربي أثبت ارتباطه بأمته وإصراره على خياره السلمي لإجبار النظام على تحقيق الإصلاح الشامل، وبدل أن يُزج في السجون والمعتقلات كان من واجب السلطة الحوار مع الشباب البحريني الذي استمر في نهجه السلمي رغم احتكام السلطة للسلاح.

موقف أخلاقي ضد العنف

فضلاً عن أنها لا تستند إلى أي وقائع أوأفعال أوأقوال منسوبة لي أوإلى تنظيمي «وعد»، فإن التهمة التي ساقتها النيابة دون دليل وأدانتني بموجبها محكمتي السلامة الوطنية دون سبب، وهي التهمة الواردة في الفقرة الأولى من «سادساً» من أمر الإحالة ومفادها إنني روجت لقلب وتغيير النظام بالقوة من خلال الكتابة والخطب والبيانات. ان هذه اتهامات مرسلة ولا أساس لها، فهي لا تستقيم مع موقفي وموقف التنظيم الذي أنتمي إليه. دعوني أبين لكم موقفي وموقف جمعية «وعد» المبدئي من رفض استخدام العنف أوالقوة كمحرك للتغيير السياسي. أنا أؤمن بأن الوسيلة يجب أن تكون من جنس الهدف. إذا كان هدف جماعة ما الاستيلاء على الحكم من أجل إقامة نظام شمولي أواستبدادي، فإن من المؤكد أن الوسيلة ستكون من جنس هدفها. عنف وقوة وإسالة دماء فكل شيء يصبح مبرراً لأن أصحاب هذا النهج يؤمنون بأن «الغاية تبرر الوسيلة». أما إذا كان الهدف هوالتحول الديمقراطي فإن الوسيلة الطبيعية هي الاحتكام للإرادة الشعبية السلمية، إما عن طريق صناديق الاقتراع، فإذا لم تتوفر، فعن طريق الاحتجاجات السلمية وربما العصيان المدني.

أصحاب هذا النهج - وأنا منهم - يعتبرون الاحتكام للسلاح أواستخدام العنف والقوة من المحرمات التي تُلحق أضراراً بالغة بالقضية وأصحابها. وعندما كان المهاتما غاندي يناضل ضد القوانين العنصرية في جنوب أفريقيا قال لأنصاره «أنا مستعد للموت من أجل قضايا كثيرة، ولكن يا أصدقائي، ليست هناك قضية واحدة تستحق أن أقتل من أجلها، هكذا يجب أن يكون حراكنا السياسي وانتفاضاتنا. أما من الناحية العملية فأنا لا أحتاج إلى جهد كبير لإثبات عدم توافر

التهم كانت منذ البداية كيدية لا أساس لها ولا دلائل مادية تدعمها، وليس مستغرباً أن يقوم نظام مستبد باستخدام جميع أجهزته، مخابرات ونيابة وقضاء وقوات أمن، لتصفية حسابه مع معارضيه.

إمكانية التغيير بالقوة – إن وُجد من يدفع بهذا الخيار – بسبب الاخلال الشديد في موازين القوى العسكرية بين شعب أعزل لا يملك قطعة سلاح واحدة وحكومة وموالين لها مدججين بالسلاح تساندهم قوة إقليمية للتدخل السريع في غضون ساعات معدودة. أستطيع أن أجزم ان المستفيد من العنف هوالنظام الحاكم، لأنه بذلك يجر المعارضة من معركة القيم والأفكار التي تتفوق فيها المعارضة إلى معركة السلاح والقوة التي يهيمن عليها النظام وعندما يستخدم الطرفان القوة والعنف لفرض إرادة كل منهما على الآخر، فإن الفوارق الأخلاقية والقيّمية بين الطرفين تكاد تختفي ويصبح من الصعب إبعاد اهتمام قوى السلام العالمية للمنظمات الحقوقية الدولية بعدالة قضيتنا، ونستنفد بذلك الرافعة المعنوية التي يحتاجها شعبنا للاستمرار في نضاله من أجل دولة ديمقراطية عادلة. العنف ثقافة ينشأ عليها المستبدون، وهي ثقافة مدمرة للمجتمعات إذا تبنتها الشعوب وقواها السياسية المعارضة.

تهمة العنف لقمع المعارضة وإقصائها

إن تاريخنا السياسي يشهد حالات عديدة استخدمت فيها السلطة الحاكمة تهمة العنف للبطش

بالمعارضة وإقصائها، وقد حوكم في عام 1956 قادة هيئة الاتحـاد الوطني، عبدالرحمن الباكر ورفاقه، بتهمة «محاولة اغتيال الحاكم» و «محاولة نسـف قصر القضيبية والمطار» و «إدخال المنظمات العسـكرية تحت شعار منظمة كشـفية كنواة للإطاحة بالحكومة» و»الإخلال بالأمن خلال المظاهرات» وصدر الحكم الجاهز مسـبقاً بالسجن والنفي إلى جزيرة سانت هيلانه البريطانية من قبل محكمة رأسها الشيخ دعيج بن حمد الخليفة وكان على يمينه ويساره شيخان آخران من نفس الأسرة الحاكمة المختصمة مع قادة الهيئة. ان تاريخ البحرين على مدى العقود الماضية يثبت بما لا يدع مجالاً للشـك بأن المصدر الأسـاسي للعنف هو الدولة بأجهزتها الأمنية والعسـكرية، وأحياناً بميليشياتها من القبائل والفداوية. وقد اعترفت الدولة جزئياً بقبولها تقرير «لجنة بسيوني» بمسؤوليتها عن بعض أحداث العنف ضد المتظاهرين المسالمين وبقتل 5 مواطنين تحت التعذيب في سـجونها. وأجد من واجبي أن أذكر النيابة والمحكمة الموقرة بأن أهالي هؤلاء الضحايا مازالوا ينتظرون العدالة والقصاص من جلاديهم فيما يساق معارضون للنظام بتهم زائفة إلى المحاكم وتصدر بحقهم أحكام قاسية بسبب آرائهم السياسية.

كيدية التهم

التهم كانت منذ البداية كيدية لا أساس لها ولا دلائل مادية تدعمها، هدفها كان عقابي على مواقفي وأقوالي طوال السنوات الماضية. وليس مستغرباً أن يقوم نظام مستبد باستخدام جميع أجهزته، مخابرات ونيابة وقضاء وقوات أمن، لتصفية حسـابه مع معارضيه. وقد جرت العادة أن تكون هذه الأجهزة أكثر ذكاءً في اختلاق ونزرع وعرض الأدلة والشـهود للتدليل على وجود «مؤامرة لقلب نظام الحكم بالقوة». ولكن عدم كفاءة هذه الأجهزة واستعجالها في إصدار أحكام تلبية لأوامر عليا قدمت لنا خدمة لإثبات كيدية هذه الدعوى منذ بدايتها.

الأمثلة على ذلك كثيرة منها: إدعاءات الرائد عيسى سلطان السليطي من جهاز الأمن الوطني المسجلة في محضر النيابة العسكرية بتاريخ 2011/4/30 بأنني قمت مع آخرين «بتوفير الدعم المادي اللازم لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية مسـتغلين بذلك أموال الخمس» (صفحة 8)، وإنني، حسب ادعاءات الرائد السليطي نفسه، كنت ضمن من شاركوا في «الاعتداء على دور العبادة السنية» (صفحة 9)، وإنني أهدف إلى «إعلان نظام جمهوري إسلامي في البلاد» (صفحة 15)، وإنني انضممت الى جماعة «تحمل الفكر الأيدلوجي للجماعات السابقة وذات الأهداف والأغراض وهوإقامة جمهورية إسلامية تابعة لإيران»، وإنني سعيت مع الآخرين «بإثارة النعرات الطائفية» (صفحة 19)، و»تعديهم على المرضى من الفئة السنية» (صفحة 20) وإننا أعلنا «قيام جمهورية إسـلامية» (صفحة 21) وإننا نؤمن «بولاية الفقيه كمبدأ سياسي في الحكم» كل ذلك حسـب ادعاءات الرائد عيسى سلطان السليطي. ألا يعلم هذا الرائد في جهاز الأمن الوطني إن

مثل هذه الإدعاءات حول شخص معروف بانتمائه للفكر السياسي الليبرالي العلماني المعارض لفكرة الدولة الدينية وواحد من أبناء الطائفة السنية ستثير الضحك بقدر ما تثير الشفقة على تدني المستوى المهني لجهاز الأمن الوطني وعدم تورعه عن اختراع اتهامات لا يمكن لعاقل أن يصدقها؟! هل يمكن أن يسلم شخص بهذه الخطورة التي يدعيها ويصورها الرائد السليطي من تفتيش منزله وكمبيوتره الشخصي ومكتبته المليئة بالملفات السياسية والبيانات والمواقف والكتابات. هذا هوالواقع فلم يتم تفتيش منزلي أوأي شيء فيه بل إن رجال الأمن الوطني لم يقتربوا من باب المنزل وسمحوا لي بتسليم كل ما في جيبي لزوجتي قبل القبض علي دون تفتيشها!! تواطؤ النيابة العسكرية مع الأمن الوطني، فيما يخص التعذيب وانتزاع الاعترافات، كان جلياً في جميع المراحل حتى 2011/6/10 . كما ان النيابة العسكرية لم تسمح لي الالتقاء منفرداً مع المحامي أثناء جلستي التحقيق، ثم لم تسمح لي الالتقاء معه إلا مع بدء جلسات المحاكمة في 8 مايو2011م أي بعد 51 يوما من الاعتقال. وكل جلسة من جلسات التحقيق مع النيابة العسكرية تسبقها وتلحقها وجبة تعذيب رغم إبلاغي النيابة بذلك.

كان ضباط النيابة على علم بالزيارات المتكررة من قبل المعذبين الملثمين وقيامهم بتعذيبنا وإساءة معاملتنا، كما كانوا على علم بوجودنا في الحبس الانفرادي حيث كنا في ولايتهم. كنا نضرب ونهان في مباني النيابة والقضاء العسكري. وفي أمر الإحالة لم يتورع ضباط النيابة العسكرية عن تزوير أقوالنا لدى النيابة ونسبت «اعترافات» لي ولمعتقلين آخرين خلت محاضر الاستدلال وتحقيقات النيابة من أي سند لها. وعلى نفس النسق تصرف قاضي محكمة الدرجة الاولى من محكمة السلامة الوطنية منصور المنصور وقاضي الاستئناف سمير الزياني اللذان قاما بإدانتنا بأحكام زاد مجموعها على 362 سنة بعد جلسات لم تستغرق بضع ساعات لم يتسنَ فيها للمحامين تقديم مرافعاتهم الشفهية أوسماع كل شهود النفي، فيما لم يسمح لأي من المتهمين بالحديث دقيقة واحدة عن التعذيب الذي تعرضوا له. وفي مبنى القضاء العسكري تم ضرب جميع المتهمين بعد إصدار الحكم عليهم في 2011/6/22 بسبب رفعهم هتاف في نهاية الجلسة.

اسمحوا لي الان ايها السادة ان افند التهم التي وجهتها لي النيابة العسكرية وبعدها النيابة العامة:

اولا:الرد على تهمة قلب النظام بالقوة

بداية أنا ابن الحركة القومية العربية التي أطاحت بالأنظمة الرجعية المرتبطة بالاستعمار، وأجد بأن فطرتي الطبيعية تدفعني لكراهية الألقاب والامتيازات الوراثية. لكن العمل السياسي الوطني لا يقوم على ما نحب أونفضل بل على ما هوأنفع للناس وأحفظ لمصالحهم. لذلك

دعوت إلى ترسيخ دعائم الملكية الدستورية الديمقراطية باعتبارها الخيار الأفضل لبلدنا آخذاً في الاعتبار الأوضاع المحلية والإقليمية والكلف الباهضة والمستقبل المجهول من استمرار الوضع الحالي للملكية شبه المطلقة أوالخيار الآخر بإنهاء الملكية والانتقال لنظام جمهوري. وبالرغم من موقفي المؤيد للملكية إذا توافرت فيها الشروط الديمقراطية كاملة، فإنني أحترم الرأي الآخر الذي يدعولنظام جمهوري باعتباره رأي يحق لأصحابه اعتناقه، وهورأي أغلب البشرية والوطن العربي على أي حال، حيث يسود النظام الجمهوري.

وفي الدول التي تحولت من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري هناك من يدعولعودة الملكية، كما ان هناك من يدعوللنظام الجمهوري في دول تحكمها أسر ملكية، ولم أسمع إن دولة ديمقراطية واحدة تجرم اعتناق هذه الأفكار وفي 2012/5/26 نشرت صحيفة البلاد نتائج استطلاع للرأي جاء فيه إن 22% من البريطانيين يرفضون النظام الملكي هناك. ولوتصرفت النيابة العامة في بريطانيا كما تتصرف النيابة لدينا لكان لديهم 14 مليون متهم أومحكوم بتهمة الدعوة لقلب نظام الحكم. إن دعمي للملكية مشروط بمبدأ «الشعب مصدر السلطات جميعاً»، أي إنجاز تحول ديمقراطي كامل ينتهي بوجود ملك دون أية صلاحيات تنفيذية، أي «ملك يسود ولا يحكم».

وقد دعوت المواطنين أثناء انتفاضة 14 فبراير الإكتفاء بشعار الإصلاح الشامل للنظام دون تغيير الشكل الملكي الوراثي، غير أنني اخشى إن استمرار النظام في عناده ورفضه الإصلاح الديمقراطي سيقلص المؤيدين لاستمرار الملكية ويدفع المواطنين دفعاً للاعتقاد بأن هذا النظام «لا يَصلحُ ولا يُصلح». إذن لم تكن مسألة قلب نظام الحكم مطروحة من قبلي بينما كان موضوع استخدام القوة في حل النزاعات السياسية (وغير السياسية) من المحرمات التي لا تنسجم مع عقيدتي السياسية كما سبق وذكرت. فإذا كانت النيابة تبحث عن طرف لتوجيه تهمة قلب نظام الحكم بالقوة فإني أحيلها إلى محاولتين انقلابيتين ناجحتين للتحقيق فيهما: الأولى حدثت في أغسطس 1975 بإصدار الأمر الأميري رقم (4) الذي أوقف العمل بنص المادة (65) من الدستور لمدة 27 عاماً وأحال كامل صلاحيات السلطة التشريعية إلى الأمير ورئيس الوزراء. أما عن المحاولة الثانية فكانت في فبراير 2002 عندما تراجع الملك عن تعهداته ومنها ما جاء على لسان رئيس اللجنة العليا لميثاق العمل الوطني الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة ونشر بتاريخ 9 فبراير 2001 مانشيتا رئيسيا، بمباركة من الملك بعد لقائه مع مجموعة من شخصيات المعارضة، في الصفحات الأولى بجميع الصحف المحلية، حيث جاء نص العنوان كالتالي: «المجلس النيابي ستناط به المهام التشريعية بالدولة والمجلس المعين مهمته الاستشارة والرأي فقط». ويمكن للنيابة – إذا تجرأت وقامت بمهامها كما يجب – رفع دعاوى ضد أصحاب الانقلابين استناداً إلى المادة (148) عقوبات

التي تنص على: «يعاقب بالسجن المؤبد كل من حاول بالقوة قلب أوتغيير دستور الدولة».

ثانيا: تهمة التحريض على كراهية نظام الحكم والازدراء به

قبل البدء في تفنيد هذه التهمة تجدر الإشارة إلى أن تقرير «لجنة بسيوني» توصل في الفقرة (1281) إلى أن تطبيق المادة (165) عقوبات، التي تندرج تحتها هذه التهمة، قد جرى بشكل «ينتهك حرية الرأي والتعبير إذا أقصيت من النقاش العام الآراء التي تعبر عن معارضة نظام الحكم القائم في البحرين والآراء التي تدعولأي تغيير سلمي في بنية الحكم أونظامه أوتدعوإلى تغيير النظام». تم إضافة الفقرة (1284) ان «المواد 165، 168، 169 (عقوبات) تقيد أيضاً حرية الرأي والتعبير بتجريمهما التحريض على كراهية النظام أوالإضرار بالصالح العام دون أن تنص على أي عمل مادي ينتج عنه ضرر للمجتمع وللفرد. وقد جرى تطبيقها لقمع النقد المشروع للحكومة». وقد أوصت «لجنة بسيوني» في الفقرة (1291) من تقريرها «بإلغاء الأحكام والعقوبات التي صدرت بحق جميع الأشخاص الذين اتهموا بارتكاب جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي ولا تنطوي على الدعوة إلى العنف» وحسب الفقرة (1285) في التقرير فقد أبلغت اللجنة حكومة البحرين بهذه الآراء وأضافت في الإشارة رقم (629) بتلقيها تأكيدات بـ «اسقاط حكومة البحرين التهم التي بنيت على تلك المواد في حق 14 من كبار شخصيات المعارضة أدينوا من قبل محاكم السلامة الوطنية» في إشارة إلى المتهمين في هذه المجموعة.

وليس مفهوماً لدينا استمرار تمسك النيابة بهذه التهم بعد أن تعهدت الحكومة باسقاطها واصرارها على اهدار وقت المحكمة الموقرة وأموال الدولة وماء وجه المسؤولين الذين أصدروا التعهدات الى «لجنة بسيوني». ولا أعلم أياً من الأقوال المنسوبة لي ترتبط بتهمة الكراهية والازدراء حسب المادة (165) عقوبات، ولكنني سأفترض أن المقصود هوما نسبته النيابة إلى تسجيلات صوتية لي تتهم «الأسرة الحاكمة بالاستيلاء على الثروات والاستئثار بها، وعدها غازية للبلاد، وأكد على فقد نظام الحكم لشرعيته» كما جاء في الصفحة (25) من أمر الإحالة.

وكما تلاحظون فإن جميع هذه التهم هي تهم رأي، ورغم ذلك فليس من الصعب تفنيدها. بداية يجب القول أن تهمة كراهية نظام الحكم وازدرائه – ان وجدتا – لا تحتاجان إلى محرض من المعارضة، فأفعال النظام هي أكبر محرض على ذلك، ولم أسمع في حياتي أحداً من المواطنين لا يكره الظلم أو لا يزدري الفساد المستشري في أجهزة الدولة. ثم إن شعبنا على درجة عالية من التعليم والثقافة والاطلاع، يسمع ويقرأ تقارير ديوان الرقابة المالية واللجان النيابية والتحقيق في دفان البحر وأملاك الدولة، ويعلم بسرقة (65 كلم مربع) من أراضي وشواطىء الدولة تم توثيقها من قبل لجنة التحقيق النيابية المختصة، ويسمع عن الشيخ المتهم في فضيحة المليار

دولار المرفوعــة في المحاكم الأمريكية من قبل شركة ألبا ضد شركة ألكــوا وشركائها في جريمة الاحتيال والفســاد، ويستطيع أن يعد أسماء أبطال فضائح سرقة أملاك الدولة ومشاريعهم في «المرفأ المالي» و «خليج توبلي» و «خليج البحرين» و «ديار المحرق» و «رفاع فيوز» وأراض لا تعد ولا تحصى تجاوز قيمتها عشرات المليارات من الدولارات. ويعلم شعبنا علم اليقين سياسات التمييز والامتيازات والتجنيس السياسي.

أما قيام الأسرة الحاكمة الكريمة باعمال الغزو خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فيجب أن يقرأ من خلال الســياق التاريخي لهذه الأحداث. كانت أعمال الغزووالقرصنة والنخاســة شائعة آنذاك مارســتها قبائل عربية عديدة ولم تكن من الأمور التي تعاب بها القبائل أوتزدرى. كما أنها أمر ثابت في التاريخ لا مجال لانكاره، فقد ورد في المادة (1) من اتفاقية الصداقة الأبدية في بريطانيا الموقعة عام 1861 من قبل الشــيخ محمد بن خليفة الخليفة، حاكم البحرين آنذاك، والتي وضعت البلاد تحت الوصاية البريطانية، إنه «ســيكف شيوخ البحرين عن جميع الأعمال العدوانية ومزاولة القرصنة والنخاسة بحراً». هذا اعترافــ من شيخ البحرين نفسه بممارسة «القرصنة» أما كلمة غزوالمنسوبة لي فهي كلمة محايدة مثل كلمة «حربــ» ولا تحمل طابعاً أخلاقياً فقد يكون الغزولأســباب دفاعية أولنشر دعوة دينية أوقد يكون مجرد عمل من أعمال القرصنة وقطع الطرق والاعتداء على الآخرين.

لم يكن الهدف محاولة الإســاءة إلى العائلة الحاكمة بقدر ما هوتحذير بأن هذا الزمن ليس زمن غزووما يســتتبع من وجود عقلية «الغنيمة» المرتبطة تاريخياً بالغزواتــ. ومع الأسف هناك في العائلة الحاكمة من لايزال يفكر بالطريقة القديمة، بأنــ البحرين كانــت وما زالت غنيمة حرب «أخذناها بالســيف» فيصبح من المشروع تقسيم أراضي وثروات هذه الدولة ومناصبها العليــا على أبناء القبيلة المنتصرة وحلفائها. التحريض هنا – إن وُجد – ليس تحريضاً ضد عائلة أصبحت جزءاً من النســيج الاجتماعي لهذا البلد، بل هوتحريض ضد عقلية كان يجب أن تندثر من عشرات الســنين. ورغم ذلك فإنني لا أرى أية علاقة بين القول المنســوب لي حول «الغزو» و «الاستبداد بالثروة» من قبل العائلة الحاكمة والمادة (165) عقوباتــ، إلا اذا اعتبرت النيابة «نظام الحكم» و «العائلة الحاكمة» شيــء واحد وهومالم تفصح به ولا تســتطيع اسناده من الدستور والقانون رغم أنه أمر واقع بحكم الممارسة. كما أن النيابة لم تبلغني بوجود شكوى من واحد أوأكثر من أبناء الأسرة الحاكمة الكريمة يحتج عن الكلام المنســوب لي. فإن وجد فلا يمكن استخدام هذه المادة لتوجيه تهمة «التحريض والازدراء» بالنظام. أما عن ما نُسب لي حول «فقد النظام لشرعيته»، فقد مارســت النيابة دور إظهار نصف الحقيقة وإخفاء النصف الآخر. وقبل شرح موقفي من «شرعية النظام» يجب أن أؤكد أن القول بشرعية النظام أوعدم شرعيته يدخل

في مجال حرية التعبير التي لا يمكن الحجر عليها لأي سبب من الأسباب. أما في الموضوع فإني متمسك بالمبدأ القائل إن النظام الديمقراطي يستمد شرعيته من المواطنين لأن «الشعب مصدر السلطات جميعاً»، كما جاء في المادة الاولى من الدستور. وإذا فقد أغلبية المواطنين ثقتهم في النظام تقوضت شرعيته، ويصبح الحديث عن «نقض الشرعية» أو»فقد الشرعية» أمراً بدهياً. إن أية حكومة ديمقراطية في العالم تقوم بتجديد شرعيتها كل 4 أعوام، تزيد أوتنقص قليلاً، ولا توجد حكومة تستمر شرعيتها مدة 40 عاماً دون انتخاب أوتجديد للتفويض الشعبي كما هوالأمر في بلدنا. ليست هناك حكومة شرعية في أي بلد ديمقراطي في العالم استمرت في الحكم دون أن يكون ذلك عن طريق الانتخاب الدوري.

ثالثا: تهمة إذاعة ونشر أخبار وإشاعات كاذبة

تناولت النيابة هذه التهمة في لائحة الاتهام حول إذاعة وبث «أخبار وشائعات كاذبة ومغرضة ودعايات بوجود تمييز طائفي في البلاد، وبفقدان سلطات الدولة سيطرتها على الأمور، وبانتهاجها ممارسات غير مشروعة». يمكن العودة لتقرير لجنة تقصي الحقائق لاثبات أن القول بانتهاج الدولة ممارسات غير مشروعة وبفقدان السيطرة على الأمور أصبحت من الأمور التي اعترفت بها الدولة بقبولها تقرير اللجنة وتوصياتها. ورغم ذلك لم تثبت النيابة كيف أن هذه الآراء السياسية قد أدت إلى «إضطراب الأمن أوإلقاء الرعب بين الناس أوإلحاق الضرر بالمصلحة العامة» وهوالشرط الضروري لتطبيق نص هذه المادة الفضفاضة (168 عقوبات) التي اعتبرتها «لجنة بسيوني» من المواد التي يجري «تطبيقها لقمع النقد المشروع للحكومة». أما الشق الآخر حول وجود تمييز طائفي في البلاد، فبالإضافة إلى التقارير الدولية الكثيرة في هذا المجال فإنه يمكنني وضع الحقائق التالية أمام محكمتكم الموقرة لإثبات تمييز منهجي ضد الشيعة في الحكومة والقطاع العام.

1. مجلس الوزراء : يشكل الشيعة ما نسبة 24% من أعضاء مجلس الوزارة فيما تبلغ نسبة أفراد الأسرة الحاكمة 40% والطائفة السنية (من غير الأسرة الحاكمة) 36% (مرفق جدول رقم 1).

2. وزارة الداخلية: يشكل الشيعة 10% من المناصب العليا فيما يشغل أبناء الأسرة الحاكمة 35% والسنة (من غير الخليفة) 55% (مرفق جدول رقم 2).

3. قوة الدفاع : لا يوجد أي شيعي في الرتب العليا (لواء أوأكبر) في حين يشغل أبناء الأسرة الحاكمة نصف المناصب والنصف الآخر للسنة (من غير الأسرة الحاكمة). (مرفق جدول رقم 3).

4. مجلس الدفاع الأعلى: لا يوجد أي شيعي في المجلس في حين يسيطر أبناء الأسرة الحاكمة على 13 من 14 مقعداً منه (مرفق جدول رقم 3).

5. الهيئات والمؤسسات والأجهزة الحكومية : لا يزيد نسبة الشيعة في قياداتها عن 7% فيما يشغل أبناء الأسرة الحاكمة 29% والسنة (من غير الخليفة) 64%. (مرفق جدول رقم 4).

6. الشركات الحكومية والمختلطة: مرة أخرى لا يزيد تمثيل الشيعة في القيادة العليا عن 8% فيما يبلغ تمثيل غير البحرينيين 19% وأبناء الأسرة الحاكمة 27% والسنة (من غير الخليفة) 46%. (مرفق جدول رقم 5).

7. الأجهزة القضائية والقانونية: لا يوجد أي تمثيل للشيعة في أي من الهيئات القضائية والقانونية العليا فيما تبلغ نسبة أفراد العائلة الحاكمة 33% والسنة (من غير الخليفة) 58% وغير البحرينيين 9%. (مرفق جدول 6).

8. المدراء العامون للبلديات: يشكل الشيعة نسبة 20% فيما يشغل أبناء الأسرة الحاكمة والسنة باقي المناصب بالتساوي أو40% لكل منهم. (مرفق جدول رقم 7). هذه الأرقام فاضحة ومخجلة في الوقت نفسه لأن هذه القسمة الطائفية الضيزى لم تكن موجودة على هذا النحو قبل ثلاثة عقود وهي تدل على حالة تمييز وتهميش منهجية تمارس ضد الشيعة الذين يشكلون مالا يقل عن 50% من السكان، وهي في الغالب لمصلحة الأسرة الحاكمة التي تشغل مواقع قيادية أكثر بكثير من المواقع التي يشغلها الشيعة رغم ان نسبتهم في السكان ربما لا يتجاوز النصف في المئة. ان ما يطالب به المواطنون جميعا، والشباب الشيعة الذين اشعلوا انتفاضة 14 فبراير، هوالمواطنة المتساوية التي هي اساس لأي مجتمع ديمقراطي.

رابعا: تهمة إهانة الجيش

موضوع الطائفية والتمييز ينقلني إلى ما نسب إلي بوصف الجيش بأنه غير وطني. مرة أخرى تخرج النيابة الكلام عن سياقه. كان الحديث يدور في إحدى الندوات عن عدم التعويل على حياد الجيش في أي صراع سياسي داخلي، وان الجيش البحريني لن يكون كالجيش التونسي أوالمصري. أما السبب فقد شرحته في الندوة بقولي بأن تركيبة الجيش، كما بينت سابقاً في الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (3) تخلومن أي تمثيل للشيعة فيما تحتل الأسرة الحاكمة 50% من المواقع القيادية العليا.هذا الأمر يجعل من الصعب تخيل أن يتغير موقف الجيش أويقف على الحياد لصالح الشعب في أي صراع بينه وبين الأسرة الحاكمة. لذلك فقد استنتجت

إن تركيبة الجيش الحالية «غير وطنية» من حيث غياب تمثيل طائفة تشــكل أكثر من 50% من شعب البحرين. أما مجلس الدفاع الأعلى المسؤول عن السياسات الدفاعية والاستراتيجية الأمنية فهومشكل بالكامل تقريباً من أفراد الأسرة الحاكمة وكأنه مجلس دفاع عن الأسرة الحاكمة وليس عن الوطن. أضف إلى ذلك وجود عدد كبير من الأجانب في قوى الجيش والأمن وقد اعترف وزير الداخلية قبل عدة ســنوات إن نسبتهم في وزارته يبلغ أكثر من 50%، رغم مخالفة ذلك المادة (16) من الدستور التي تنص صراحة على أن «الوظائف العامة خدمة وطنية» و «لا يولى الأجانــب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون». وعندما يتم رفض قبول بحرينيين من دخول قوة دفاع البحرين بسبب انتمائهم الطائفي ويفضل عليهم الأجانب يحق لهم اعتبار ان الجيش لا يمثلهم، أي إنه ليس جيشاً وطنياً بالنسبة لنصف أفراد الشعب على الأقل.

ان كل ما قلته في الندوات العامة، وفي التصريحات الصحافية التي ادليت بها خلال الفترة الماضية التي سبقت اعتقالي، جاءت انطلاقا من حرصي على المصلحة العامة، التي اساسها استتباب السلم الاهلي والاســتقرار الاجتماعي، وذلك من خلال تحقيق الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية بين مكونات المجتمع البحرينــي، والشروع في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، وبدون هذه الثوابت التي تتمســك بها الانسانية جمعاء لايمكن رفع الظلم عن فئات الشعب المختلفة ولا النهوض بتنمية مســتدامة تضع بلادنا في مصاف البلدان الديمقراطية التي تحترم حقوق الانسان وتمارس الديمقراطية في نهجها اليومي.

ان المخرج من الازمة السياســية الدستورية التي تعصف بالبلاد تتم من خلال حوار جاد ذي مغزى بين الحكم والمعارضة السياسية، على ان يسبقها تنفيذ الاستحقاقات التي الزم الحكم بها نفسه وتتمثل فيما تعهد به منذ فبراير 2001، من حيث صلاحيات المجلس المنتخب التشريعية والرقابية التي لاينافسه فيها المجلس المعين الذي هوللمشورة وابداء الراي فقط، والانتقال الى نظام ملكي دستوري على غرار الديمقراطيات العريقة. وترجمة تعهدات الحكم في التنفيذ الدقيق والامين والصريح لكافة توصيات لجنة تقصي الحقائق، وتنفيذ توصيات المجلس العالمي لحقوق الانســان التي تم الاعلان عنها في جلســته المنعقدة في الثامن عشر من مايو2012، والشروع في العدالة الانتقالية القائمة على الانصاف والمصارحة والمصالحة الوطنيــة، وذلك من خلال جبر الضرر عن ضحايا التعذيب والاعتقال التعســفي والاحكام الجائرة الصادرة بحق المئات من المواطنين والنشطاء السياسيين والحقوقيين، واعادة المفصولين جميعا الى مواقع عملهم التي كانوا يتبوءونها قبل فصلهم تعسفيا وتعويضهم عن الفترة الماضية. كما يتمثل المخرج من الازمة السياسية في دوائر انتخابية عادلة تعكس مبدأ «صوت متساو لكل مواطن» في مختلف المناطق، يترجمه نظام انتخابي عادل يحاكي كافة مكونات المجتمع البحريني السياسية والمذهبية والعرقية،

وفي حكومة منتخبة تمثل الارادة الشعبية، وفي قضاء مستقل ونزيه، وفي امن للجميع وفق عقيدة واضحة تتمثل في غاية وطنية هي امن الوطن من امن المواطن. لذلك، أيها السادة، نقف أمامكم اليوم بعد تجربة ومعاناة امتدت أكثر من 14 شهراً ونحن على يقين أن «فاقد الشيء لا يعطيه»، وان نظاماً لا يعرف العدالة لا يستطيع أن يطبقها. إننا نعرف سلفاً نتيجة هذا الامتحان بين العدالة الحقيقية التي تنتصر للمظلوم ولوكان ضعيفاً، والعدالة الزائفة التي تنتصر للقوي ولوكان ظالماً. يستطيعون حبسنا ولكنهم لن يستطيعوا اعتقال حلمنا .. حلم الحرية لشعبنا، والكرامة لأهلنا أشكركم على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إبراهيم شريف السيد سجين الرأي

* مرافعة أمين عام جمعية «وعد» إبراهيم شريف، أمام محكمة الاستئناف العليا في البحرين في 5 يونيو 2012

اقرأ

إبراهيم شريف: شاهد على الحقيقة المزيفة . مازن مهدي: «أنا مراسل وكالة أنباء عالمية» . المندفعة الثورية معصومة السيد: ناصر! أنتم قتلة . كبرى حميدي: «أنا زوجة الشهيد فخراوي» . علي عبدالإمام: صانع حيز الكلام في الظلام . نبيل رجب: كل ما في الأمر... «تويتر»! . زينب الخواجة: «العربية الغاضبة» على الدرب نفسه . أحمد البوسطة: اليسار ليس يسيراً . زهرة السماك: نعم مبارك بن حويل هو المسئول . منصور الجمري: عاصر القصب! . السيد هادي الموسوي: أحبك يا شعبي أحبك! . الحاجة مريم طريف: كبيرة صرتُ.. شعري أشيب.. وما انحنيت! . فريدة غلام وإبراهيم شريف: حب عابر للمذاهب ونضال عابر للطوائف.. نزيهة سعيد: 10 ساعات على كرسي الاعتراف .. الشهيد أحمد إسماعيل: عرفنا موقعك.. ومن أين تصور! .. فيصل هيات: سألني بأي يد تكتب وراح يتفنن في تعذيبي!

بروفايلات

الفصل الرابع

335-269

إبراهيم شريف:
شاهد على الحقيقة المزيفة

قد لا يكون هناك مثال أوضح على الحقيقة المزيّفة في البحرين أكثر من محاكمة إبراهيم شريف. أمين عام جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد»، اليساري وابن الحركة القومية، اتهمته السلطات البحرينية بالدعوة إلى قيام «جمهورية إسلامية تابعة لإيران»، وقضت بناء على ذلك، وتهم أخرى، بسجنه خمسة أعوام.

في مرافعتــه التي قرأها أمام المحكمة يوم 5 يونيو/ حزيران 2012، ووصفت بأنها «تاريخية» وتمثل، حســب رأي معارضين، أقوى الخطابات التي شهدتها أروقة المحاكم في البحرين، سخر شريف من التهمة التي بنيت في الأساس اعتماداً على ادعاءات رائد في جهاز الأمن الوطني، وهو عيسى السليطي الذي كان خصمه في المحكمة.

وقد علق متسائلاً «ألا يعلم هذا الرائد أن مثل هذه الادعاءات حول شخص معروف بانتمائه للفكر السياسي الليبرالي العلماني المعارض لفكرة الدولة الدينية، وواحد من أبناء الطائفة السنية ستثير الضحك».

إنها مســألة مثيرة للضحك فعلاً، لكن الحكومة البحرينية التي تحكم ســيطرتها على مفاصل القضاء، رغم نفيها الشكلي لذلك، مضت في ذلك غير آبهة بكل الالتزامات التي أعلنت القبول بها أمام مجلس حقوق الإنسان التابع إلى الأمم المتحدة، يوليو/ أيلول 2012 وبينها إسقاط جميع تهم الرأي.

وقد قضت محكمة مدنية في الشــهر نفسه بتثبيت الحكم بسجن شريف مدة خمس سنوات، وهو الحكم الذي صدر بداية في محكمة عسكرية ثم حوّل إلى المراجعة الشكلية في محكمة مدنية، إثر ضغوط من الغرب، لكن من دون أن يغيّر ذلك أي شيء في مضمونه.

قد لا يكون هناك مثال أوضح على الحقيقة المزيفة في البحرين أكثر من محاكمة إبراهيم شريف.

يُنظر إلى شريف على أنه واحد من الشخصيات المعارضة الذكيّة الذي تمثل آراؤه حجة دامغة يعتد بها في شئون الاقتصاد الذي ينخر فيه الفساد. وقد تسبّبت آراء له في هذا الصدد ساقها في حوار معه على شاشة تلفزيون البحرين العام 2008 إلى إقالة وزير للإعلام.

ولدى اندلاع شرارة 14 فبراير/ شباط 2011، كان لوجوده وجمعيّته «وعد» التي تمثل تيار اليسار القومي، إضافة ذات معنى في حراك تميّز بغلبة لون اجتماعي معيّن على جمهوره. وقد قاد إحدى أهمّ المسيرات الشبابيّة التي توجّهت إلى دوار اللؤلؤة الذي كان محاصراً وقتئذ بمئات من عناصر الشرطة والجيش، حيث تمكّن المحتجّون في 21 فبراير/ شباط من إعادة الاستيلاء عليه، بعد أيّام من إخلائه بالقوّة. رغم أن الجمعيّة التي يترأس أمانتها، لم تعلن موقفاً واضحاً بشأن الدعوة لها، أو تؤيّدها.

وتمثل صورته أمام قصر الحكومة في المنامة إلى جانب رجل الدين وأمين عام «الوفاق» الشيخ

علي سـلمان، وهما يمسكان بلافتة كتب عليها «لاسـنية ولا شيعية»، نموذجاً رمزياً حيّاً على واحدة من الرسـائل التي أراد معارضو الحكومة إرسالها وطمأنة فئات خائفة بها. وكان دوره في الانتفاضة، كما عبّرت لاحقاً ابنته يارا، في مقالة مؤثرة «تثقيف الناس بما ينبغي أن تكون عليه الملكية الدستورية».

جـاء اعتقاله فجر يوم 17 مارس/ آذار، بعد يوم من دخول الجيش دوار اللؤلؤة وإخلائه من المحتجّين بالقوّة العارية، ليرسـم صورة «ذات معنى» لحراك حاول الإعلام الرسمي بقوّة تصويره على أنه حراك «طائفيّ». وهي سياسة رسمية اعتمدتها الحكومة في مواجهته.

في شـهادته على الظروف التي لقيها في أثناء السجن، يذكر المحقق الدولي محمود بسيوني الذي ترأس لجنة للتحقيق، في تقريره «عندما اقتيد إلى زنزانته تم سـكب الماء البارد على الوسائد والفراش والبطاطين وتشـغيل مكيفات الهواء، كما تناوب عليه مجموعة من الرجال الملثمين بصفعه ولكمه وركله، وقد شعر بأن شخصاً وضع إصبعه في شرجه».

ويشير التقرير في قسم الإفادات، حيث خصّص له الحالة رقم «11»، إلى أن شريف كان «يضرب في اليوم الواحد مرتين أو ثلاث مرات وذلك باستخدام الخراطيم مع سكب الماء البارد عليه وعلى فراشه، كما خضع للاستجواب وهو معصوب العينين».

كانت هذه شهادة بسيوني بعد الحكم على شريف بالسجن 5 أعوام في محكمة السلامة الوطنية، وهي محكمة عسكرية، وقضاتها من العسكر. وبعد أشهر من ذلك، حيث أعيدت إجراءات التقاضي في محكمة مدنية، تلقّى شريف الحكم نفسه، رغم إثبات تعذيبه. إن شيئاً لم يتغيّر، ولا أي شيء.

ينشر بالتعاون مع رابطة الصحافة البحرينية

مازن مهدي:
«أنا مراسل وكالة أنباء عالمية»

لا تظهر الصور مازن مهدي، المصوّر ومراسل وكالة الأنباء الألمانية «دي بي اي»، إلا وهو راكض وسط غلالةٍ من الحرائق والدخان الكثيف للصدامات اليوميّة، فيما يمسك كاميرته بقوة.

لكن في إحدى المرّات كانت ثمة إضافة غير مريحة على هذا المشهد الحيويّ. فقد كانت الصورة تحـوي أيضاً فوّهة بندقية بيد رجل أمن في وضعية التصويب وجّهها نحوه مباشرة، في الوقت الذي كان يهمّ راكضاً لمغادرة مسرح الأحداث. إزاء هذا المشهد، فأنت في البحرين.

لا يولي مهدي الاهتمام كثيراً، لإصدار تعليقات مثيرة على الأحداث. وقلّما سجّل في حسابه النشط على «تويتر» آراء تتجاوز النقل الحي للاحتجاجات التي تضرب بلده منذ 20 شهراً. لكنّ صوره تروي الحكاية كلها.

إنه صحافي مهتم بالمخاطرة، ونقل الحقيقة وحدها، كما تقع، وتسجلها عينه على الرقائق الرقمية لكاميرته. ولدى تظهيرها عبر خدمات الوكالات أو في حسابه الشخصيّ، غالباً ما كانت صوره تتكلم. حيث إنها كذلك، في «ربيع» سياسيّ وُصف بأن جزءاً كبيراً منه يدور في «عالم الصور»، فهو يدفع ضريبتها.

أواخر العام الماضي 2011، صنفت منظمة «مراسـلون بلا حدود» البحرين ضمن «أخطر 10 مناطق في العالم على مزاولي العمل الصحافي». بعد أيام من ذلك، 3 يناير/ كانون الثاني 2012، كان مهدي يتجرّع جانباً من هذه الحقيقة المرّة. باغته رجل أمن بضربة على رأسـه، فيما كان يغطي اعتصاماً لأهالي موقوفين عند أحد مراكز الشرطة.

وفيما كان يرفع يديه صارخاً «أنا مراسـل وكالة أنباء عالميّة»، كانت مفرزة من الشرطة تواصل

إنه صحافي مهتم بالمخاطرة، ونقل الحقيقة وحدها، كما تقع،
وتسجلها عينه على الرقائق الرقمية لكاميرته.

الالتفاف حوله، وتباشر جرّه إلى داخل مركز للشرطة بسماهيج، شرقي العاصمة المنامة، حيث أوقف 15 دقيقة، قبل أن تعود وتفرج عنه.

مثل هذه القصص غدت متكررة لألوان الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون والمصوّرون منذ اندلاع موجة الاحتجاجات. وبالنسبة إلى مراسل يهوى المغامرة، والتواجد على الخطوط الأولى للصدامات في بلد قرر ألا يكترث للنقد، حتى من حلفائه الغربيين، فهي أصبحت لوناً من «روتين» العمل.

ففي 2 أغسطس/ آب الماضي، كان مهدي منهمكاً في تغطية فعالية احتجاجية دعا لها تنظيم معارض بمنطقة بني جمرة على مقربة من الحدود البحرينية السعودية، حين تقدم منه أحد عناصر المخابرات المدنية، طالباً منه بطاقة مزاولة العمل الصحفي الخاصة به، ثم قام بسحبها طالباً منه مراجعة مركز للشرطة بشكل فوري. فيما كان ينهي تسليم بطاقته، فوجىء باقتراب عنصر أمن آخر، سرعان ما سدد له لكمة قوية على وجهه.

وفي 6 أبريل/ نيســان 2012 أوقفته الشرطة على هامش تظاهرة في النويدرات، جنوبي العاصمة المنامة، وقادته إلى مركز للشرطة، حيث تذرّعت «أن بطاقته الصحافية قد تكون مزورة». وقد خرج بعد التحقيق معه، لكن كي يعتقل ثانية وزميلين له في نفس اليوم أثناء تغطية احتجاجات ليليلة في السنابس، غربي العاصمة. في تعليقها على ذلك، قالت الشرطة إنها اعتقلتهم «حفاظاً على سلامتهم».

بعد يوم من ذلك 7 أبريل/ نيســان 2012، كان يغطي تظاهرة نظّمت من أجل إخلاء سبيل الحقوقي عبدالهادي الخواجة، حين دسّ شرطيّ خلســة قنبلة غاز مسيل للدموع بالقرب منه. رغم أن مهدي أكّد أن أحداً «من المتظاهرين لم يكن في الجوار ســاعتئذ». وفي 16 أبريل/ نيسان 2012، احتجز ومصورو وكالتيّ «رويترز» و«أسوشــيتد برس» لفترة وجيزة، بينما كانوا يغطون تظاهرة احتجاجاً على مقتل مواطن أردي قتيلاً بالرصاص.

مازن مهدي، المصوّر ومراسل وكالة «دي بي اي» ما يزال يركض، ممسكاً كاميرته بقوّة، ومعه كل الصور التي تختزن التاريخ المرير للجزيرة الصغيرة الطافية وسط حوض الخليج العربي.

ينشر بالتعاون مع رابطة الصحافة البحرينية

معصومة السيد:
ناصر! أنتم قتلة

الكثير يراها مندفعة، ربما هذا عيبها، وربما ميزتها أيضاً، فالثورة لا تولد بغير اندفاع، ولا تستمر بدون مجموعة من المغامرين المشاكسين، ولا تنجح بدون حماسهم واندفاعهم. الناشطة معصومة السيد نموذج لهذا الاندفاع الثوري. تصفها إحدى الصديقات: «طيبة وحنونة جداً، صريحة وعفوية، مندفعة وثورية جداً، ستصور أي حدث بشكل عفوي مباشر دون أن تلتفت لما حولها».

معصومة من مواليد 1984، ابنة منطقة البلاد القديم القريبة من المنامة، خريجة فنون جميلة وتعمل معلّمة في مدرسة لؤلؤة الخليج قبل أن يطالها الفصل التعسفي بعد اعتقالها الأخير، وهي أم لطفلين بين الخامسة والثامنة من العمر: الحر ونوح. لا تتخلف عن أية فعالية ميدانية وتتواجد في الصفوف الأمامية من المسيرات، متظاهرة من الطراز الشجاع والعنيد، لم تكسرها سلسلة الاعتقالات التي تعرضت لها، ولم تلجم اندفاعاتها وهي ترفع يديها كلتيهما أمام قوات النظام: علامة النصر بيدها اليمنى، وعلامة يسقط حمد باليد اليسرى.

كانت أول من اقتحمت منطقة الدوار المحاصرة سيراً على الأقدام في فبراير 2012. وذلك ضمن فعالية العودة التي أطلقت بعد عام كامل من محاصرة الدوار. تم توقيفها لساعات قبل إخلاء سبيلها، قالت لمرآة البحرين حينها:»لقد علمني الدوار كيف يكون لي وطن فأحبه، لهذا أعود مجدداً، وكلما شعرت بالحنين للوطن، ذهبت للميدان، لا أخشى البنادق، لا يرعبني الاعتقال، فأنا مأسورة بالعودة فقط».

اعتقالها الأول كان في فعالية احتلال شارع البديع في 15 ديسمبر 2011، وذلك عندما راحت تدافع عن زينب الخواجة التي تم سحبها وجرجرتها على الأرض بطريقة لا إنسانية، تم ضرب السيد واعتقالها مع زينب، وحين تقرر الافراج عن الاثنتين في 20 ديسمبر، رفضتا الخروج ما لم

كانت أول من اقتحمت منطقة الدوار المحاصرة سيراً على الأقدام في فبراير 2012.

يطلق سراح المعتقلة (فتحية هيات) التي كانت رهينة السجن قبلهما بمدة.

في 3 ابريل 2012، دعت معصومة إلى اعتصام عند السفارة الأمريكية تضامناً مع إضراب الحقوقي عبد الهادي الخواجة عن الطعام، كانت الأخبار حينهـا بدأت تتسرب عن تردي حالته الصحية ووصولها إلى مرحلة الخطر، كما تم اعتقال ابنته زينب عند بوابة القلعة عندما ذهبت تصرخ باسم والدها، توجهت السيد مع عدد من الناشطات إلى السفارة التي تم تطويقها بالكامل لمنع الاعتصام. اعتقلت معصومة بعد رفضها الانصياع للأمر بالتراجع. أخلي سبيلها بعد أيام.

وفي يوم سباق الفورمولا في 22 من الشهر نفسه، كان هناك موعد آخر لاعتقال السيد، تمكنت من التسرّب إلى حلبة السباق مع عدد من الناشـطات. وقفت أمام موكب ناصر ابن الملك المعروف بغطرسته وتعذيبه لعدد من المعتقلين، ارتدت كفناً مرسوم عليه صورة أحد الشهداء، ولافتة كُتب عليها بالإنجليزية «This is your goverment, you kill people». وبصوت جَهور نادت معصومة: «ناصر»، التفت نحوها بتعجب، صرخت: أنتُم قتلة «You are killers». لم

تنــه معصومة عبارتها حتى تم الهجوم عليها ومحاولة جرجرتها لغرفة الأمن، قاومتهم فأخذوا يسحبونها بقوة، تمزق الكفن الذي كان عليها وتمزق جزء من قميصها كذلك.

تم توقيفها مع أخريات، وبسبب التركيز الإعلامي العالمي على البحرين بسبب حدث الفورمولا، تم اخلاء ســبيلهن فجر اليوم التالي خوفاً من الفضائح. لكن لم تلبث أن تم اعتقالها مرة ثانية في 27 من الشهر نفسه من أمام بوابة القلعة (وزارة الداخلية) بعد أن وقفت مع ناشطتين تحملان لافتات تضامنية مع الخواجة وتم توقيفهن 45 يوما على ذمة التحقيق.

أما اعتقال معصومة الأخير، فقد حدث أثناء خروجها في مسيرة احتجاجية في العاصمة المنامة في 21 سبتمبر 2012. تم اعتقالها بعد رش مادة حارقة في عينها وتعرضها للضرب. وجهت إليها مجموعة من التهم الكيدية بينها التجمهر غير المرخص والاعتداء على عنصر أمني هي الضابطة فريدة خميس. حكم عليها بالسجن لمدة 3 أشهر بالتهمة الثانية ولا تزال جلسات المحاكمة سارية بخصوص التهمة الأولى. تتعرض السيد إلى تضييق شديد في السجن ويمنع عنها إدخال الطعام أو الأقلام أو دفاتر الرسم حتى، كما لا يسمح لها بالاتصال بأهلها سوى مرتين في الأسبوع.

اهتمت معصومة الســيد بأطفال الشهداء بشكل خاص، كان لديها حلم بجمع أهالي الشهداء في جمعية، خاصة الأطفال؛ جمعية معنية بدعم عوائل الشــهداء وعمل برامج ترفيهية لهم وفعاليات خاصة بهم. بدأت السيد مشروع «ابن الشهيد ابننا»، نظّمت عدداً من الفعاليات الترفيهية المتنوعة لأطفال الشــهداء، حضرها وشارك فيها أعداد من النشطاء والفنانين والمهتمين، تم استهدافها بسبب هذا المشروع. أيضاً، كانت السيد تبادر بشكل فردي بالدعوة إلى مسيرات في البلاد القديم، توجه دعوات خاصة عبر الرسائل الخاصة في تويتر وعبر الواتس أب للناشطين لكي يتواجدوا في الفعالية في الوقت والمكان المحدد، وكانت الفعالية تتم بشكل عفوي وبحضور جيد.

المعتقل لم ينل من اندفاع معصومة، ولا من ثوريتها: أخبروني عن الثورة والناس؟، هو أول سؤال توجهه معصومة لمن يزورها من الأهل والأقرباء.

كبرى حميدي:
أنا زوجة الشهيد فخراوي

«**أنا** زوجة الشهيد فخراوي»حاضر فيها حد الغياب، ليس غيابه هو وليس غيابها هي، لكنه غياب كل منهما في الآخر. أو ما يمكن أن نسميه بلغة صوفية حد التغايب، بقدر ما تغيب هي في فخراوي الشهيد يحضر بقوة، وبقدر ما يغيب هو فيها تحضر هي بقوة. هو العشق الذي تعرفه الثقافة الفارسية، في شعرها وتدينها ومتصوفتها وتدينها الخاص الذي يصل إلى الله بعدد أنفاس الخلائق. تجهر (كبرى) بهذا العشق بقوة، تمكنها من ذلك ثقاتها الفارسية المتصالحة مع العشق الإلهي والإنساني وعلاقتها الاستثنائية بفخراوي نفسه، أسألها، كيف تعرفت على فخراوي، تقول بدون خجل، هذا سر. تقولها بشكل يوحي لك أنها تريد أن تقوله لكنها تجد لذة روحية في الاحتفاظ به، وكأنها تريدك أن تسأله مجدداً لتوقظ فيها جماليات هذا السر والحياة التي فيه. قدر كبير من الجمال يتألق في السر.

في رسالتها لفخراوي، كانت تخاطبه عبر رباعيات الشاعر الصوفي الفارسي (أبو الخير) تقول له:

«كريم، أسمعك تنطقها لي كما كنت تفعل دوماً «تو جان مني وداع جان آسان نيست». أسمعك الآن تترجمها في قلبي «أنت حبيبي وداع الأحبة صعب». هل كنت تعنيها حين كنت ترددها باستمرار علي؟ هل كنت تعدُّني بهذا البيت الشعري لهذا الوداع الصعب؟ لقد تركتني على قارعة الفقد من غير وداع. كان الوداع أصعب عليك من القتل، لكن الحياة اليوم أصعب علي من القتل دونك».

سترجع البحرينيون حياتهم في الدوار كما يسترجعون أحلامهم الوجودية منذ التاريخ البعيد، أحلامهم بالعدل والمساواة والحرية والحياة الكريمة، حياتها الحالمة. شاركتهم (كبرى) هذه الأحلام، وتحمل معهم الحنين الجارف إلى نصب الدوار، لكنها تحمل دونهم نصب فخراوي في داخلها، وكأنها تعيش في فلكين، فلك الدوار وفلك فخراوي، تدور حولهما وتشدها قوة جذبهما.

في الحراك الميداني، تجد صفتها الحقيقية، صفة زوجة الشهيد التي لا تعرف الهدوء.

تتذكر لحظة العودة للدوار «كنت وفخراوي أول الواصلين» تحتفظ بصورة فخرواي وهو يتقدم تجاه ضابط بحريني خلّص شـاباً من أيدي المرتزقة، قدم له فخراوي امتنانه الخالص وابتسـامته المشرقة، عاد بعدها لزوجته، كان لحظتها يوشـك الحلم أن يتحقق، لكنه في المرة الثانية التي ذهب فيها للضابط في مركز الشرطة لم يعد فخراوي لـ(كبرى). غاب عنها للأبد، فقررت أن تجعله حاضراً في كل شيء من هذا الوطن للأبد.

أنهت مأتمها الخاص بسرعة، ومنحت نفسـها لفخراوي ليبقى شاهداً حياً. تحدت قانون السلامة الوطنية الذي فرض على الناس الموت بخوف والعيش بما يشـبه الموت، ذهبت للمغتسـل حيث ما يزال جسد فخراوي طرياً والخوف منه يرعب أجهزة السلطة التي أرادت أن تستقوي برسائل التحذير والتهديد. لم تعبأ هي بكل ذلك، فعلت ما مكّن ضوء الكاميرات أن يلتقط آثار التعذيب الوحشي على جسده، تلك كانت مهمتها الإعلامية الأولى، حفرت في قلوب الناس آثار الحقد التي يحملها رجال هذا النظام، قدمت للعالم جسـد فخراوي دليلاً على موت الإنسـان في هذا الوطن الصغير.

غادرت قبره وحملته معه، راحت تعرّف نفســها للناس وكأنها تدشــن مرحلة جديدة من حياتها «أنا زوجة فخراوي» وكأنها تقول: أنا روح فخراوي، سألاحقكم حتى آخر قطرة من دمه ودمي. أسألها من أنت؟ تقول لي «أنا زوجة شهيد ثائر لا تهدأ» لم تعرف كبرى الهدوء، حركة دائمة، وكأنها بحركتها تمنح فخراوي قبلة الحياة كي تنقذه من ذاكرة النسيان والموت.

قررت ألا شيء يمكن أن يعوض فخرواي، رفضت اســترضاءات السلطة ووضعتها في خانة العدو الذي يجب أن تســقطه بالهزيمة المذلة، نستــ للأبد أنها في يوم ما كانت من كبار موظفي مكتب ديوان ولي العهد. حين حاول وزير الداخلية أن يجس إمكان تهدئتها، أوصلتَ له جملتها القاطعة «عمره عدوي ما يصير صديقي».

حاســمة تجاه كل ما يصدر من هذه الســلطة، لا تُعطي لها أية فرصة لتجميل قبحها، في معرض الكتاب الدولي في مارس 2012 أصدرت بياناً قاطعا»باسمي أنا كبرى حميدي زوجة الشهيد عبدالكريم فخراوي، مدير عام مكتبة فخراوي، أعلن مقاطعتي لمعرض الكتاب.. لستــ ضد ثقافة القراءة، شــعاري والشهيد ســيبقى دائماً الثقافة ثم الثقافة ... [لكن] سوف أقاطع كل فعالية تقام في وطني الجريح حتى تحقيق مطالب الشعبــ. فما يقوم به القائمون على هذه الفعاليات هو محاولة تجميل صورتهم للعالم،وإخفاء ما يعانيه أبناء شعبنا المظلوم».

في الحراك الميداني، تجد صفتها الحقيقية، صفة زوجة الشهيد التي لا تعرف الهدوء، وجد ائتلاف شباب 14 فبراير في صوتها قوة الميدان، فقدمها لقراءة بياناته والتحشيد لفعالياته، صارت ملهمة بقوة الكلمة وثبات الموقف. في التحشــيد لفعالية (ميادين اللؤلؤ) في 24 ديســمبر 2012 وقفت مخاطبة الناس «يا شعب الصمود.. كونوا في الساحات كما كانت أرواح الشهداء.. ساحاتنا كلها ميادين لؤلؤ».

في مسيرة المنامة في 7 سبتمبر 2012 قام أحد الضابط بملاحقتها وبسحبها من عباءتها من الخلف بغرض الإمساك بها لتقع أرضا، وتعرضت إلى رضوض وكدمات في يديها ورجليها إثر سقوطها. مع ذلك تصر على المشاركة في المسيرات التي تنظمها قوى المعارضة بمختلف أطيافها، متقدمة المسيرات وهي تحمل صورة زوجها الشهيد فخراوي، مصرة على «أن تري العالم أجمع بأن قضية الشهيد لا زالت حاضرة لن تمحى من ذاكرتها أبدا طالما قاتله حر طليق».

هكذا، تؤكد (كبرى) استمراها في السير في طريق فخراوي، مرددة أبيات الشاعر الصوفي أبو الخير:

لم يمشِ قلبى فى طريقٍ سوى طريقكَ

ولم تنبس روحى إلا بكلمة حبكَ..

علي عبدالإمام:
صانع حيز الكلام في الظلام

في العام 1999 أسس المدون علي عبدالإمام (35 عاماً) «ملتقى البحرين» الحواري على شبكة الإنترنت، أكثر المنتديات البحرينية تسييساً وشعبية، المعروف أيضاً تحت اسم «بحرين أونلاين». وبعد أحد عشر عاماً من ذلك، دفع الضريبة. فقد قضت محكمة عسكرية بسجنه 15 عاماً فيما قالت إنها «مؤامرة لقلب نظام الحكم». وهي القضية التي عرفت بمجموعة «21» التي ضمت أيضاً قيادات المعارضة التي تصدرت حراك 14 فبراير/ شباط 2011.

لحسن الحظ، أنه لم يسلّم بالمقادير، اختفى نهائياً، فجنّب بذلك نفسه، لغاية الآن، الاعتقال والعيش تحت سطوة الغرف المظلمة. لكن حتى الآن، وبعد مرور 20 شهراً منذ تواريه عن الأنظار، ظلّ مصيره مجهولاً. فيما تقول عائلته إنها لا تعرف عنه أي شيء منذ مارس/ آذار 2011، لغاية الساعة.

وقد أطلقت منظمة «مراسلون بلا حدود» و«جلوبال فوريسس» هذا العام 2012، في مناسبة مرور عام على اختفائه، نداءات طالبت فيها بـ«جلاء مصيره». كما قاد رفاقه ومنظمات دولية أخرى حملات رمزية عدّة رفعت المضمون نفسه.

لقد ساهم عبدالإمام، وهو من أوائل المدونين وصاحب مدوّنة أيضاً تحمل اسمه، في تهيئة فضاء للكلام العام، والجدل الديمقراطي الحر، حول أمور الشأن العام، في وقت لم تكن قد اخترعت وسائل التواصل الاجتماعي بعد.

ويمكن الزعم، إن كثرة من الجيل الشبابي الذي شكّل الشريحة الأكبر من الجمهور الذي انخرط في حراك 14 فبراير/ شباط، قد جرت عملية «تشفيره» سياسياً من واسطة الملتقى الذي أسسه.

لقد ساهم عبدالإمام، وهو من أوائل المدونين وصاحب مدونة أيضاً تحمل اسمه، في تهيئة فضاء للكلام العام، والجدل الديمقراطي الحر.

وقد وصف البروفيسور في جامعة كاليفورنيا، فيليب سيب، في كتاب، الدور الذي يضطلع به ملتقى «بحرين أونلاين» بالقول إنه «مصدر للأخبار السياسية في ظل غياب الحريات».

حين اندلعت شرارة 14 فبراير/ شـباط، لم يكن عبدالإمام واحداً من الآلاف الذين صنعوا هذا الحدث.

فقبل أشـهر منه، في سبتمبر/ أيلول 2010، كان عبدالإمام يهمّ بمغادرة مطار البحرين، حين تقـدم نحوه عناصر من جهاز الأمن الوطني وباشروا اعتقاله. ثم بعد أيام جرى إلصاق به تهمة «الانضمام لشبكة إرهابية تهدف لقلب نظام الحكم». كما فصل جرّاء ذلك، من وظيفته في «طيران الخليج»، الناقلة الوطنية، التي عمل فيها لسنوات تجاوز 15 سنة.

وقد ظلّ سجيناً لأشهر، إلى أن أفرج عنه، في سياق المحادثات التي جرت بين ولي العهد والمعارضة

التي كانت تســتهدف إيجاد أرضية للحوار بعد أيام من اندلاع شرارة الأحداث فبراير/ شــباط 2011.

لم يشــهد عبدالإمام، اللحظات الأولى للأحداث، لكــّن منتداه كان ملعبها، والفضاء الرئيس الذي جرى فيه التحشيد لها. ولدى خروجه من السجن، كان أوّل مكان طلب أن يؤخذ إليه، هو «دوار اللؤلؤة».

كانت هذه هي تجربته الثانية مع السجن، حيث اعتقل أيضاً في فبراير/ شباط 2005، واثنين من زملائه المسئولين عن الموقع الذي يستقطب يومياً آلاف الزوار، بزعم «نشر أخبار كاذبة».

ما يزال علي عبدالإمام متوارياً في الظلام، وإن أحداً لا يعلم عنه شــيئاً، ولا أيّ شيء. فيما تزداد يوماً بعد يوم، النداءات المطالبة بالكشف عن مصيره.

نبيل رجب:
كل ما في الأمر... «تويتر»!

حتى مطلع يونيو/ حزيران 2012، كان هناك اعتقاد سائد، أن رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، محمي بـ«فيتو» غربي، أو أن جهة ما صاحبة «فيتو» ما على حكومة البحرين تحول دون اعتقاله. وتجري الإشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية. لكن ليس بعد تاريخ 6 من الشهر نفسه يونيو/ حزيران. فقد اعتقلته السلطات بتهمة «إهانة أهالي المحرّق»، في إثر تغريدة له على حسابه في «تويتر» انتقد فيها رئيس الوزراء الهرم، ومذّاك، يقبع رازحاً في الأغلال.

لقد نأت السلطة بنفسها، طيلة عام ونصف، عن التورّط في اعتقال رجب، الحقوقي، الذي يشغل منصبين مرموقين في منظمتين دوليتين شهيرتين، هيومان رايتس ووتش، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والذي يشكل «تويتر» إحدى أهم المنصّات التي يبث عبرها أفكاره التي تركز على الإصلاح واحترام حقوق الإنسان، حيث يستقطب حوالي 190 ألف متابع.

وحتى في فترة السلامة الوطنية، التي أعقبت استيلاء الجيش على دوّار اللؤلؤة، وشهدت أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان، في واحدة من أكبر الحملات الأمنية في تاريخ البحرين، ظلّ اقتراب السلطة من رجب هامشيّاً.

لقد تمّ الاعتداء عليه أكثر من مرّة بواسطة عناصر للأمن، كما هوجم بيته بقنابل الغاز المسيل للدموع، واستجوب لساعات، عدداً من المرّات، لكن ليس أبعد من ذلك.

ففي 20 مارس/ آذار 2011، صرّح رجب بأن عناصر تابعة لوزارة الداخلية البحرينية اعتقلته من بيته وضربته وعصبت عينيه وقادته للتحقيق في مكتب لوزارة الداخلية لساعتين. وفي 21 مايو/ أيار 2011 تعرض منزله لهجوم بقنابل مسيلة للدموع. في 6 يناير/ كانون الثاني 2012 تعرض للضرب أثناء مشاركته في مسيرة في المنامة، لكن وزارة الداخلية البحرينية نفت مسؤليتها

يشكل «تويتر» إحدى أهم المنصات التي يبث عبرها أفكاره التي تركز على الإصلاح واحترام حقوق الإنسان، حيث يستقطب حوالي 190 ألف متابع.

عن الحادثة. في 1 أبريل/ نيسان 2012 استجوب لساعات عن مشاركته في احتجاجات معارضة للحكومة ودعوته الآخرين للانضمام إليها. ثم استجوب مجدداً في 26 أبريل/ نيسان بشأن «إهانة الهيئات النظامية».

وإزاء كل ذلك، كان بإمكان رؤية ردود فعل غربيّة واضحة. بل إن الصحف المحلية تحدثت غير مرة عن زيارة ممثلين للسفارة الأميركية له في بيته، بعد تعرّضه لواحدة من هذه الحوادث.

في شهر مايو/ أيار، كان رجب ضيفاً على جوليان أسانج، صاحب «ويكيليكس»، والمسئول عن تسريب مئات الآلاف من الوثائق السرية المتعلقة بخفايا وأسرار السياسة الأميركية ما وراء البحار، حيث وافق على الظهور معه في لقاء ضمن برنامج «عالم الغد» الذي كان يبثه بالتعاون مع قناة «روسيا اليوم»، وحاور فيه عشر شخصيات عالمية قال إن «أقوالها ونظرياتها تصنع المستقبل». لم يقل رجب أي جديد خلاف ما يقوله باستمرار من خلال أحاديثه وتصريحاته، ولكن مذاك، تغيّرت الحسابات.

فقد اعتقل رجب حال عودته إلى مطار البحرين مايو/ أيار 2012.

هذا تفسير رائج لانقلاب الصورة، وما يعتقد البعض أنه «السر» الذي يكمن وراء ردّة الفعل الباردة التي قابلت بها الإدارة الأميركية عملية اعتقاله.

ورغم أنه مكث في السجن حوالي الأسبوعين، إلا أن السلطات عادت وأفرجت عنه. لكن الرسالة كانت واضحة. وقد همس بذلك رجب نفسه إلى محاميه، لدى زيارته في السجن، حول وجود ضوء أخضر غطّى عملية اعتقاله، كما نقل مقرّبون منه.

وكانت هذه آخر مرّة يرى فيها النور. حيث لم تمض ثلاثة أسابيع، حتى وجد رجب نفسه بين جدران السجن مرّة أخرى، ولكن هذه المرّة، بلا نهاية... حتى الآن.

فقد نال حكماً بالسجن 3 سنوات، جرى تخفيضها لاحقاً إلى سنتين، بعد أن وجّهت له تهم تتعلق بـ«المشاركته في مظاهرات غير مرخصة» و«دعوته عبر شبكات التواصل الاجتماعي الى المشاركة في مظاهرات بالمنامة».

تعقيباً على هذا الحكم، صرّح القاضي الدولي محمود شريف بسيوني الذي أشرف على تحقيق رسمي بشأن أحداث فبراير/ شباط ومارس/ آذار، امتدح فيه بشدّة مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي يترأسه رجب، وأشار إلى أنه زوّده بآلاف الوثائق، قائلاً بأن «إدانة نبيل رجب تدلل على نمط من استمرار الملاحقة القانونية للأشخاص؛ لا لشيء إلا لممارسة حقوق يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما وعد الملك حمد بإنهائه». وكل ذلك من أجل تغريدات في «تويتر».

زينب الخواجة:
«العربية الغاضبة» على الدرب نفسه

اختارت مجلــة «فورين بوليسي» الأميركية هذا العام 2012، زينب الخواجة واثنين من عائلتها، إضافة إلى الحقوقيّ نبيل رجب، ضمن قائمتها لأكثر 100 شخصيّة مؤثرة في العالم. وفي ذكرها لدواعي الاختيار، قالت المجلة التي أسّســها العام 1970 صاموئيل هانتنغتون، صاحب نظرية «صدام الحضارات» وأحد أهم محللي العلاقــات الدولية «إنهم أصروا على تفعيل مبدأ حرية التعبير حق للجميع، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه الإنسان».

لقد ضمّت قائمة «فورين بوليسي» 4 شخصيّات بحرينية، اثنتان منهما من النساء، واحتلّ الأربعة بصورة متضامنة المرتبة 48.

قد لا يكون هناك مثال أقرب من ذلك، يؤشر على حجم الاعتراف بنفوذ المرأة البحرينية في الحراك السياسيّ المستمر منذ 14 فبراير/ شباط 2011، والذي يشكّل ظاهرة استثنائية، حيث لم تشهد البحرين مثيلاً له باعتراف معارضين ليبراليين، بما في ذلك، تلك الفترة التي تميّزت بالانفتاح ونشاط الحركة اليسارية.

بل إن باحثاً يسارياً، وهو عبدالهادي خلف، الذي يشغل كرسيّ أستاذ في جامعة «لوند» بالسويد، ربط بين إسراع الحكومة «في تخريج فرق نسائية ضمن قوات مكافحة الشــغب التي تتولى مواجهة المســيرات والأعمال الاحتجاجية»، وهي ظاهرة تحصل لأول مرة وصار مألوفاً رؤيتها في الشوارع ولدى التصدي للمسيرات الاحتجاجية منذ 14 فبراير/ شباط، بالنشاط السياسي المتزايد في صفوف النساء، بعد أن كان في السابق محتكراً بيد الرجل.

زينب الخواجة واحدة من هؤلاء النسوة اللائي يتم الحديث عن دورهن، في هذا السياق، بمزيد من الإعجاب، وكواحدة من صور الملحمة التي برز فيها دور المرأة. وقد جسّــدت بعنادها

اختارت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية هذا العام 2012، زينب الخواجة واثنين من عائلتها، إضافة إلى الحقوقي نبيل رجب، ضمن قائمتها لأكثر 100 شخصية مؤثرة في العالم.

الذي انتهى بها إلى السجن نحو ثمانيّ مرّات، صورة أخرى للمرأة البحرينية والخليجية، وسط مجتمعات عرفت بالمحافظة.

لم يكن اعتقالها الأخير (10 ديسمبر/ كانون الأول 2012)، بعد أن حاولت كسر الحظر المفروض على أحد المصابين في التظاهرات، بزيارته خلسةً في المستشفى، إلا حلقة في مسلسل اعتقالاتها الطويل. فقد تحوّلت عمليات احتجازها المتكررّة إلى ما يشبه «الروتين». كما لو أن هناك من يعمل في الخفاء على إشاعة إحساس ضمنيّ، يجعل من زجّ امرأة في السجن، كالخواجة، نوعاً من «المجرّد» و«العاديّ» في الحياة السياسية للبحرينيين.

هكذا في الأقل، عملت السلطات مع زميلها في مركز البحرين لحقوق الإنسان، الحقوقيّ نبيل رجب، قبل أن تقرّر محاكمته، وسجنه. قد يكون كلّ منهما يدفع الضريبة الآن، وهو قابع في سجنه، لكن يمكن المجادلة، بأنهما ساهما في جعل سقف الكلام، أرفع، ومسألة كسْر المحظورات، شيئاً عادياً.

تكتب الخواجة في «تويتر» تحت اسم مستعار «العربية الغاضبة»، الذي عرفت بنقلها للأحداث من خلاله، خلال فترة الاحتجاجات السياسية، ولاحقاً لدى اعتقال والدها وزوجها (9 أبريل/ نيسان 2011). في 15 يونيو/ حزيران 2011 اعتقلت لمدة سبع ساعات بعد أن اعتصمت مع امرأتين أمام مبنى الأمم المتحدة في المنامة لمطالبة المجتمع الدولي بالضغط لإطلاق سراح «السجناء السياسيين».

كما اعتقلت عدة مرّات أخرى: 15 ديسمبر/ كانون الثان 2011 بعد أن اعتصمت في دوار على شارع البديع، غربي المنامة. 12 فبراير/ شباط 2012 أثناء مشاركتها في مسيرة إلى دوار اللؤلؤة. 5 أبريل/ نيسان 2011 أثناء مشاركتها في مسيرة إلي وزارة الداخلية. 21 أبريل/ نيسان 2012 لدى مشاركتها في احتجاجات ضد إقامة الفورمولا واحد. 24 مايو/ أيار 2012 قضت المحكمة بسجنها شهراً بتهم التجمهر. 6 أغسطس/ آب 2012 بعد مشاركتها في فعاليات تقرير المصير. 10 ديسمبر/ كانون الثاني 2012 أثناء زيارتها المصاب عقيل عبدالمحسن في مستشفى السلمانية.

في أبريل/ نيسان الماضي تداول نشطاء مقطع فيديو مؤثر يظهر زينب الخواجة، وهي تصرخ جاهشة في البكاء: «بابا» أمام مبنى «القلعة» الذي يضم مكاتب وزارة الداخلية، ومركزاً عرف لعشرات السنين بأنه مركز لاستجواب المناضلين السياسيين. كانت الأنباء قد تحدثت عن تدهور صحة والدها، الحقوقي عبدالهادي الخواجة، الذي باشر إضراباً «عنيداً» عن الطعام ناهز 80 يوماً. الخواجة البنت على الدرب نفسه.

أحمد البوسطة:
اليسار ليس يسيراً

كان رفيقا يحب «الرفاق»، وكانت السلطة تكرههم. ترك مدرسة عالي الابتدائية التي كان يُدرّس فيها الفن، واتجه للاتحاد السـوفيتي للدراسة. قدّم أطروحة الماجستير «الصراع الإيديولوجي في الصحافة الحزبية البحرانية السرية»، ونال الدرجة بامتياز. عاد محمّلا بثقافةٍ يسارية، في زمن كان اليسار فيه ليس يسيرا.

في الوقت الذي تخرّج فيه أحمد البوسـطة من جامعة لينينغراد كانت الشـيوعية تهمة. وكانت المضايقات لا تأخذ بعدا مذهبيا كما هو الحال الآن، بل تأخذ بعدا أيديولوجيا.

الختم السوفيتي المختوم على وجهه قبل شهادته كان مدعاة للتوجس منه. رفضت وكالة أنباء الخليج توظيفه، ولم يوفق للعمل في أخبار الخليج ولا الأضواء ولا مجلة صدى الأسبوع، أو حتى العودة لوظيفته في التربية والتعليم.

عاد لقبلته الأولى «الاتحاد السوفيتي» في نهاية 1982، حيث كانت زوجته تكمل سنتها الدراسية الأخيرة في لينينغراد، ومكث هناك 3 شـهور، قبل أن ينتقل للإمارات العربية المتحدة، ليعمل في صحيفة الفجر. هناك وجد شـيئا، لكنه يريد كل شيء. عاد للبحرين بعد 9 سنوات، وقد تخلّص أخيرا من لعنة الشيوعية، فالآن: اللعنة على الإسلاميين.

وافقت الصحيفة الثانية في البحرين على ضمه إلى مجموعة المحررين المؤسسين. انضم لصحيفة الأيام كأحد المؤسسين عام 1989، استمر شهر العسل مع الصحيفة نحو خمس سنوات حتى انتفاضة التسـعينيات. حينها تفاجأ بطلب من رئيس تحريرها آنذاك نبيل الحمر بالتوقف عن الكتابة في الشأن البحريني بحسب تعليمات من وزير الإعلام طارق المؤيد: «المعارضة في الخارج تستخدم مقالاتك لتشويه سمعة البحرين، اكتب عن الشيشان عن فلسطين، عن أي مكان».

نجح البوسطة في أن يكون صاحب رأي متفرّد، ويريد أن ينجح في أن يكون يساريا متصالحا مع أفكاره:

كان حينها قد بدأ سلسلة مقالات عن:»البطالة وبحرنة الوظائف»... يقول: كانت تصلني عدة رسائل من القراء العاطلين، طلبت من نبيل الحمر إنهاء عرض رسائلهم». بعد اعتقال ما سُميّ بخلية «حزب الله البحرين» المزعومة، عاد نبيل الحمر لفرض توجهات الصحيفة على أصحاب الرأي، حدد اجتماعا طارئا للكتاب الصحافيين بهذا الغرض.

«السلطات ألقت القبض على مجموعة إرهابية تحاول قلب النظام بالقوة.. على الجميع أن يكتب في هذا الموضوع ويُجرّمهم، لا أريد أن يتعذر لي أحد، بأنه لا يكتب عموداً أو ليس عنده مساحة... الكل يكتب، الكل يكتب بدون استثناء» يقول نبيل الحمر!.

كانت الكلمة فقط للصوت الحكومي ومن في فلكه، غير أن «الرفيق العنيد» دائما ما يحتفظ بموقف منفرد: ومَن أمين عام حزب الله البحريني هذا؟ قال متبسما... فنظر إلى مجموعة أوراق

لديه وأجاب:»المتقوّي» أي «عبدالحسين المتغوي» الذي صار نائبا برلمانيا في 2006م.

تبسّـم ثانية، فأجابه على الفور: سيتم بث اعترافاتهم بالتلفزيون قريباً وسترون وتسمعون هذه الاعترافات. على عادتها تصفق جريدة الأيام لابتكارات الأمن الوطني، إلا أن البوسـطة رفض أن يصفق مع الجوقة، رغم أن نبيل الحمر مستشـار الملك حاليا قال: «من لا يريد الكتابة... الباب يوسع جمل».

عاد له من جديد: كلهم كتبوا لماذا لم تكتب أنت، تتعاطف مع طائفيـين مخربين يحركون البحرين، أنت معارضة مثلهم وأنت يساري؟! أنا متأذي بسببك من وزارة الإعلام ووزارة الداخلية.. أريد أعرف ليش ما تكتب رأيك فيما يجري في البحرين.. أنت مراقب حتى فاكساتك مراقبة ويعرفون تراسل مَنْ!.

البوسطة: يُؤسفني أن أكون سبباً في أذاك، لكنك لا تطلب مني كتابة رأيي، بل تطلب كتابة رأيك ورأي الحكومة باسمي، تريدني أن أكتب ضد أهلي وناسي.. آسف.

يُغادر البوسطة الأيام إلى الإمارات مجددا، ولن يعود إلا العام 1998، حيث بدأ في كتابة تقارير للمنظمة العربية لحرية الصحافة عن انتهاكات حقوق الصحافيـين في البحرين، وكان يمارس نشاطا سياسيا معارضا وأيد بقوة خيار المقاطعة.

بعد حرب التجويع، انضم لاحقاً إلى صحيفة الوقت بعد أن توسط له عبدالرحمن النعيمي، كان عنيدا لا يقبل بمحددات الصحف، ولا بمقصات رقيب، ودفع بسبب ذلك أثمانا باهظة كما يقول أقرب الناس إليه.

انضم سريعا لثورة 14 فبراير: «عندما يتعلق الأمر بالحرية وحق الناس لا مكان لتشـخيص الموقف طويلا، أنت مع الناس ضد كل من يضدهم».

في 8 إبريل/نيسـان، اعتدت قوات الأمن في العاصمة المنامة عليه بالضرب والركل والكلمات النابية، خلال مسـيرة دعا لها ائتلاف 14 فبراير، لكنه لا زال متمسكا بميادين تقرير المصير. نجح البوسطة في أن يكون صاحب رأي متفرّد، ويريد أن ينجح في أن يكون يساريا متصالحا مع أفكاره: «إنها الثورة بما تعنيه من تواجد في السـاحات، عندما يكون الخيار صعبا لا بد أن تكون صعبا».

زهرة السماك:
نعم مبارك بن حويل هو المسئول

في إبريل 2010 يشكر مدير إدارة المخدرات بوزارة الداخلية الرائد مبارك عبدالله بن حويل «بنك البحرين الوطني» لتبرعه بشيك بمبلغ 11 ألف دينار بحريني، لدعم جهود وزارة الداخلية في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات.

في مايو2007 تشكرت رئيسة قسم التخدير بمجمع السلمانية الطبي الدكتورة زهرة السماك شركة البحرين الوطنية القابضة لتبرعها بجهاز (Portable Ultrasound) تبلغ كلفته 20000 دينار بحريني لقسم التخدير بمجمع السلمانية الطبي.

في يناير 2012 استمعت المحكمة الكبرى الجنائية إلى زهرة السماك في قضية تعذيبها من قبل الضابط مبارك بن حويل. حين سألها القاضي إن كانت تتهم مبارك بن حويل بتعذيبها، لم تعبأ بـه ولا بالفاداوية الذين كانوا يرقعون ماء وجهه المراق، قالت بقوة « نعم مبارك بن حويل هو المسـئول وحصل كل ذلك في قسـمه. أتمنى أن يأخذ كل من أجرم بحقي وعاملني معاملة غير إنسانية، حاطة بالكرامة جزاءه فالقوانين الدولية ودستور البحرين يجرم ذلك»

لم يكن بن حويل يعذب الطبيبة اختصاصية التخدير لأنها تقتل الناس بالمخدرات، بل لأنها تستخدم جهاز التخدير بكفاءة عالية لحفظ حياة الناس الذي يخضعون لعمليات خطيرة.

في 7يناير2013 جالت عيون الدكتورة زهرة في المحكمة بحثاً عن المعذبة الشـهيرة المفلتة من العقاب (نورة الخليفة) فلم تجدها، وكان محاميها فريد غازي يحاول أن يمنع شـهود التعذيب من الإدلاء بشهادتهم حماية لما يمكن أن يلحق بالمعذبة نورة الخليفة من أضرار بسبب غيابها. وقفت زهرة بثبات وهي تروي وقائع تعذيبها «كانت الشيخة نورة الخليفة تصفعني بقوة بكلتا يديها كلما أجبت على أسـئلتها بصراحتي التي لم تكن تعجبها، كانت تريد إجباري على الاعتراف

تقف الدكتورة زهرة بمهارة في المحاكم اليوم تلاحق معذبيها، لكنها لا يمكنها اليوم أن تقف أمام طلبتها في كلية الطب في مبنى جامعة الخليج العربي

بما تقوله هي. لم أكن أعلم إن كانت يداها خاليتين أم تحملان أداة تزيد من قوة الصفع. لم تكتف بصفعي بل كانت تتلفظ بالألفاظ السوقية البذيئة»

تقف الدكتورة زهرة بمهارة في المحاكم اليوم تلاحق معذبيها، لكنها لا يمكنها اليوم أن تقف أمام طلبتها في كلية الطب في مبنى جامعة الخليج العربي، منذ تمّ اقتيادها منه إلى سجون الأمن الوطني.

مازالت تتشوق أن تفتح درسها بمثالها المحبب لها:»إن طبيب التخدير مثل كابتن الطائرة، مهمته أن تقلع الطائرة وتحط بسلام، فأرواح الناس في يده،كذلك هي مهمة طبيب التخدير، أن يراقب كل صغيرة وكبيرة أثناء رحلة التخدير» بهذه الجملة اعتادت أن تفتتح دكتورة زهرة السماك درسها لطلاب وطالبات الطب في سنتهم الجامعية الخامسة، تشتاق أن تمارس مهنتها في الإقلاع والهبوط، تشتاق أن تأخذ بأيدي طلاب الطب لتعلمهم كيف يؤمنون على روح المريض حتى تهبط بسلام.

منذ مارس 2011، وهي خارج قاعات الدرس وخارج غرف العمليات. كانت في رحلة مغايرة، لا يقودهـــا طبيب ولا طيار، القائد فيها لا تهمه أرواح الناس. رحلة مع مهندسي التعذيب والإذلال في سجون البحرين، منذ 11 إبريل، ولم تُفق منها حتى بعد خروجها من السجن في 4مايو2011.

تروي اليوم الأول من الرحلة على هذا النحو «فجأة صرخ علي أحدعم: إنت زهرة زوجة غسان؟ قلت نعم، فأخذ يسب في غسان ..أنت متهمة بسرقة أدوية من العمليات وأخذها إلى الدوار. قلت له: لا يمكن، لأن الأدوية الموجودة في العمليات هي أدوية تخدير فقط، ولا يمكن استخدامها خارج غرفة العمليات لأنها تتسبب في موت المريض، خصوصاً إذا لم تكن هناك أجهزة تنفس»

زهرة مصابة من غســان في ثلاث جهات، من جهة حبه ومن جهة سجنها، ومن جهة بعده، فهو ما زال يقضي حكمه في الســجن، وهي مازالت تترقبه، وتعد أبناءها لرحلة الانتظار، تنتبه على عادتها لكل التفاصيل، صغيرها وكبيرها، في رحلة التخدير وفي رحلة الانتظار.

منصور الجمري: عاصر القصب!

مثل عاصر القصب، استنفذ منصور الجمري (مواليد 1961) كامل الرّهان على مشروع الملك ومزاعمه في الإصلاح التي أطلقها مع مجيئه إلى الحكم مطلع الألفينيات؛ حتى أرهقه.

المشروع الذي ظلّ «كليشيهاً» لعشرة أعوام يتصدّر عناوين الصحف والافتتاحيّات، وتحوّل إلى لازمة مضجرة في كل حملات النفاق، لم يتحمّل المعارض «اللندني» السابق، الذي عاد إلى وطنه 2001 وأسس صحيفة ناجحة مالياً وسياسيا واستمرّ النظر لها باستمرار على أنها إحدى ثمرات «الإصلاح»؛ حتى الشكليّ. لقد تحوّل إلى هدف!

حافظ الجمري على نسق متّسقٍ من الخطاب طيلة عشرة أعوام. واستطاع تقديم نفسه من خلال صحيفته «الوسط»، نموذجاً لتوليفة خاصّة تناوش السلطة طبقاً للتقاليد، من دون أن تقع في فخ إهمال حساسيّاتها. على هذا، فقد كان كالماشي على الحواف: حفظ جميع «شعارات» الإصلاح التي ميّزت الفترة التي أعقبت مجيء الملك إلى الحكم، والتي حفظها آخرون أيضاً لأسبابهم، لكن مرّر من خلالها ما يريده. وحين جرى استهدافه لذلك، ضمن حملة شاملة طالت آلاف النشطاء، كان ثمة نتيجة تترسخ بموازاة من ذلك: أن «الشعارات» التي أديرت بها مرحلة كاملة امتدت لعشرت أعوام، كانت مجرّد «شعارات»!

وقد عبّر الجمري نفسه عن جانب من ذلك، معقباً على أسئلة صحافي أجنبي عن أسباب ملاحقته قضائياً «أنا حقاً مندهش جداً، كنت جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح». وخلال محاكمته (15 يونيو/ حزيران 2011)، كشف عن خطاب تلقاه من الملك، قبل وقت قليل من تقدمه باستقالته «يشيد فيه بدور صحيفة الوسط في الصحافة البحرينية، وثناء لما تلعبه في الساحة السياسية والصحفية». ليشكّل بذلك مفاجأة في المحكمة التي أمرت بتأجيل القضية.

حافظ الجمري على نسق متسق من الخطاب طيلة 10 أعوام. واستطاع تقديم نفسه من خلال صحيفته «الوسط»، نموذجاً لتوليفة خاصة تناوش السلطة، من دون أن تقع في فخ إهمال حساسياتها.

وفي اللحظة التي أُغلقت فيها «الوسط» (3 أبريل/نيسان 2011)، وأجبر رئيسها و4 من كادر التحرير على الاستقالة (4 أبريل/ نيسان 2011) - قبل أن يعود ويمسك قيادتها ثانية، لكن بعد جراحة موضعية أطاحت بخمسة أعضاء من مجلس إدارتها، وبينهم أكبر المساهمين ورئيس مجلس إدارتها فاروق المؤيد -، كان واضحاً مستوى «الإرهاق» الذي بلغه مشروع الملك. لقد تبخر!

وقد صرّح الجمري لاحقاً في حوار تلفزيوني بأن «الجيش هدّد بوضع يده على الصحيفة، ما لم يقم بالاستقالة».

خلال الاحتجاجات التي شهدتها البحرين في 14 فبراير/ شباط، كان الجمري يدعو المحتجّين في «دوار اللؤلؤة» إلى قبول دعوة الحكم إلى التفاوض. وقاد محاولات لإقناع قيادات في المعارضة، بالتشبث في سقف «الملكية الدستورية» التي بدت لدى البعض للوهلة، تحت سطوة المدّ الباهر

للأحــداث، أن الأيام قد تجاوزتها. الشيء الذي كان أن ينبغــي أن يُكافأ عليه، تحوّل إلى برنامج لاستهدافه.

أُحرقت مطبعة جريدته في 15 مارس/ آذار 2011. ثم دُسّت له رســائل «توريطيّة» (تبيّن أن مصدرها الســعوديّة)، لنشرها، ثم لتستغل ضدّه، حيث جرى استهدافه، وصحيفته. وبعد أشهر من ذلك، اســتبعد تقرير لجنة تقصي الحقائق، الذي صدر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، أن تكون هناك أية قصديّة وراء نشر هذه الرســائل «لايمكن للجنة أن تخلص إلى أن هناك أي ســوء قصد في نشر الوسط لأخبار كاذبة أو مضللة».

لم تمض أيّام على صدور هذه الشهادة، حتى حاز في الشهر نفسه (22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) على الجائزة الدولية لحرية الصحافة التي تقدمها لجنة حماية الصحفيين بنيويورك. وقد وصف جويل سايمون، المدير التنفيذي للجهة المانحة لها، وهي لجنة حماية الصحفيين، الجمري قائــلاً «إنه من خلال مقاومته للتهديدات والإســاءات، يمنح صوتاً للمقاومة اليومية في بلده من أجل ضمان حقنا العالمي في تلقي المعلومات المستقلة والموثوقة».

هادي الموسوي:
أحبك يا شعبي أحبك!

«**أحبك** يا شعبي أحبك»، بهذه العبارة تعوّد النائب المستقيل والمسؤول عن دائرة الحريات وحقوق الإنسان في جمعية «الوفاق»، السيد هادي الموسوي، أن يُحيي بها الجماهير عندما يخاطبهم في التجمعات والمسيرات التي تنظمها المعارضة، فتبدو العبارة صادرة من جوارحه لا من لسانه فقط.

وأصبحت عبارة «أحبك يا شعبي أحبك» هي الشفرة الخاصة التي من خلالها يعرف الناس أن المتحدث هو السيد هادي، وقد فسر مرةً سبب تكراره لهذه الجملة أمام الجماهير قائلا لهم: عندما أقول لكم «أحبكم» ذلك لأنكم تستحقون ذلك، فأنتم إما أباً أو أماً لشهيد أو معتقل أو مفصول أو مشرد، ومع ذلك فأنتم صمود لم ينل ذلك من عزيمتكم وإصراركم على مطالبكم المشروعة».

ولد الموسوي في عام 1965 وحصل على إجازة في العلوم السياسية من جامعة «مدل سكس» في لندن، وأكمل دراسته العليا في جامعة النيلين في الخرطوم. ويعتبر الموسوي من الأشخاص المخضرمين في العمل السياسي وعاش حياته في كفاح مستمر، فقد تم اعتقاله مرات عدة خلال الثمانينيات والتسعينيات، كما اعتقل لساعات عدة في الألفية الجديدة خلال مشاركته في مسيرة سلمية في العاصمة المنامة.

بعد إطلاق سراحه وبدء أحداث التسعينات عاش الموسوي لفترة في قطر، كان خلالها يتنقل إلى دبي وهي محطة كان يلتقي فيها ممثلة منظمة «العفو الدولية» هانية المفتي ومصابين بـ»الشوزن» كانوا يأتون من البحرين للاطلاع على حالاتهم، وهو أول نشاط له في الحقل السياسي. ثم انتقل الموسوي إلى العيش في لندن سبع سنوات، وعمل بعد عودته إلى البحرين مع الأستاذ ميرزا القطري.

أصبحت عبارة «أحبك يا شعبي أحبك» هي الشفرة الخاصة التي من خلالها يعرف الناس أن المتحدث هو السيد هادي

عزم الموسوي على مقارعة النظام منذ أن وعى على الدنيا واكتشف بأن بلاده البحرين وأهلها يعيشون الحرمان بسبب سياسة النظام على مدى أكثر من 230 عاما. ويقول الموسوي لـ«مرآة البحرين»: منذ غزو آل خليفة للبحرين وهم يعتمدون على الفداوية لقمع شعب البحرين الأصيل، والآن باتوا يعتمدون على الآسيويين والمرتزقة لقمع الشعب».

يعتبر الموسوي الأستاذ ميرزا القطري معلمه الأول في العمل السياسي، فكانت أول قضية تناولها هي قضية حرق الجيب في 17 ديسمبر/كانون الأول 2007 والتي استشهد فيها علي جاسم من جراء تعرضه للغازات السامة. وتوالت بعدها قضايا أخرى تولاها الموسوي، ففي العام 2009 أسس مجموعة من 30 مواطناً جمعية «سلام لحقوق الانسان» وكان أحد مؤسسيها الشهيد زكريا العشيري ولكن لم يتم إشهارها لعدم قبول وزارة التنمية بنظامها الاساسي.

بدأ يظهر أداء الموسوي ميدانياً في قضية «الخلية الإرهابية» في العام 2010، بعد وقت قصير

من نيله أغلبية ســاحقة في الانتخابات البرلمانية للعام نفسه بنســبة 86.9 في المئة. كان واضحا إصراره وعزمه على متابعة القضية والتي يعتبرها قضية مفبركة ضعيفة الأدلة والمعطيات، فحرص على حضور جميع الجلســات بالمحكمة، وبمجرد خروجه من قاعة المحكمة يتحلق حوله الأهالي والحقوقيون لأنهم أدركوا بأن الموسوي سينقل إليهم الحدث بأدق تفاصيله غير مكترث بقرار النيابة بحظر نشر أي شيء يتعلق بهذه القضية.

في أحداث 14 فبراير/شــباط شارك الموسوي الناس في جميع المسيرات التي كانوا يسيرونها بغض النظر عن رأيه فيها، منها مسيرة الديوان في الرفاع ومسيرة وزارة الداخلية ومجلس الوزراء. كان يحرص على مشــاركة الناس في جميع الفعاليات، وجعل حضوره اللافت في زيارة عوائل الشهداء إلى جانب الحقوقي المعتقل نبيل رجب، أثناء فترة السلامة الوطنية وما بعدها، جعله قريبا من الناس، تلقائيته وبســاطة تعامله جعل الناس تتوق لحديثه، فيكفي أن تكون حاضرا في إحدى التجمعات السياســية لترى ردة فعل الجماهير عندما يعتلي المنصة بأســلوبه الخطابي الجميل الذي يجعل الجماهير تتابعه من دون كلل أو ملل، إضافة إلى حرصه على عرض الانتهاكات والتجاوزات من قبل النظام بوقائع وأرقام مثبتة تعكس شفافيته ودقته في رصد الانتهاكات.

نشط الموسوي على «تويتر» فصار يعرض قضايا حقوق الإنســان والقضايا السياسية إلى جانب نشاطات المعارضة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما شارك في جلسة حقوق الإنسان في جنيف كان يحرص على نقل الوقائع من خلال حســابه على «تويتر» فيخيل للقارئ بأنه من ضمن الحضور لدقته في نقل الوقائع.

يستخدم السيد هادي أسلوباً هزلياً مميزاً خلال خطاباته كرد على أقاويل النظام منها: «سيارة مكينتها خراب جايبين واحد يصلح بنــچر»، في إشارة إلى أعضاء اللجان الذين كانوا يعينون من قبل الحكومة للتحقيق في الانتهاكات والذين معظمهم لا علاقة لهم أو دراية بالموضوع.

ومن العبارات الهزلية للموســوي: «سقوط تاااايم، يسقط المطر، تسقط الدكتاتورية، تسقط الحكومة، تسقط عقلية إقصاء الشعوب»، في إشارة منه أن لا شيء سيمنع سقوط الدكتاتورية أو الحكومات أمام إرادة الشــعوب، ف«لجنة تتبعها لجنة تتبعها لجنة وبعدها حطوا اللجان في لنجة وفي البحر»، وذلك لكثرة اللجان التي أنشــأتها الحكومة منها لجنة التعويض ولجنة متابعة توصيات بسيوني وكلها بلا عمل حقيقي على أرض الواقع.

«الصور التي يحملها المتظاهرون في المســيرات مثل طيور كناري، قطط أليفة، مناظر طبيعية

خلابة، صور مشــاهير، مغنين، هذا أحســن»، كان هذا رده على النظام عندما فرض على منظمي المسيرات عدم حمل صور للتعذيب والقتل الجاري بالبحرين. قال «أحلى من شباب 14 فبراير ما فيه»، رداً على سؤال وجه إليه في إحدى الفعاليات عن رأيه في «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير»، بما بمعنى أن شــباب «الائتلاف» هم نخبة مميزة يعتز بها ويحترمها بشرط حدده الموسوي: لا خيرة الله فينا إذا تنكرنا لهم ولا خيرة الله فيهم إذا شكَوا بأننا ندس لهم سما أو نريد بهم شرا».

ولأن «الســيد» استطاع بطريقته المميزة أن يبث الطمأنينة في عقول وقلوب الشباب فقد طلب شباب «الائتلاف» اللقاء معه، غير أنه رفض ذلك خوفا عليهم، إذ من الممكن اعتقاله وعندها لا يضمن بأنه سيحتفظ بما لديه تحت وطأة التعذيب القاسية.

الحاجة مريم طريف:
كبيرة صرتُ.. شعري أشيب.. وما انحنيت!

منذ الثمانينات إلى 14 فبراير/ شباط 2011، لم تفارق سيارة الشرطة باب منزلها. باستمرار، كان ثمة سبب يجعل هذا البيت هدفاً قائماً للدّهم. وهو سبب سياسيّ على الدوام. الحاجة مريم حسن طريف لم ترتح منذ 30 عاماً أو يزيد. رغم ذلك، فهي لا تستسلم. تخطى عمرها الآن السبعين عاما. غير مرّة، اعتقل أبناؤها، وأبناء أبنائها. صارت مقعدة. لانت عظامها. وما لان رأسها.

ليس هذا سحراً، لكنها العزيمة. على كرسيّ متحرّك، حضرت دوار اللؤلؤة. وعلى الكرسيّ نفسه، شاركت في مسيرة 9 مارس/ آذار. لكنها ما عادت، كما كانت في التسعينيات. لم تعد تقوى على جمع الحجار، وتسديدها إلى حيث ينبغي أن تسدّد. صارت أكثر عاطفية. أخيراً، أخذت تبكي لدى مشاهدتها قوات الأمن تقتاد أبناءها إلى السجون. في السابق، لم تكن تسكت. تماحكهم، تزعجهم. الأكيد أنها تغيّرت إلا في تمرّدها!

بعد خمس سنوات من وفاة زوجها، الملا حسن سهوان، كانت البحرين تشهد قيام قبضة أمن الدولة (1975). أحد البيوت التي نالتها هذه القبضة، هو بيتها في السنابس. بيت آل سهوان. خصوصاً بعد انتصار الثورة الإيرانية (1979). بدأت المداهمات الليلية المستمرة على منزلها. في العام 1981 اعتقل ابنها جعفر سهوان. حكم عليه 5 سنوات من غير تهمة. عدا تلك الشيلات والقصائد التي كان يلقيها في مواكب العزاء. كانت تلك هي التهمة.

لم تمر غير فترة وجيزة، حتى اعتقل آخر من أبنائها، وهو حسين. لم يكن عمره يتجاوز آنذاك 13 عاماً فقط. كانت التهمة ذاتها، الأسباب المتعلقة بالمشاركة في مواكب العزاء عبر إلقاء القصائد والشيلات. اعتقلت أيضاً أكبر بناتها، خديجة. أفرج عن حسين، لكن كي يصبح ضيفاً دائماً على قسم المخابرات، حتى نهاية الثمانينات.

ليس هذا سحراً، لكنها العزيمة. على كرسيّ متحرّك، حضرت دوار اللؤلؤة. وعلى الكرسيّ نفسه، شاركت في مسيرة 9 مارس/ آذار

في كل أيام القسوة تلك التي واجهت الأسرة أبان قانون أمن الدولة في الثمانينيات، ظلت الأم الحاجة مريم صلبة. لم تهزها الرياح العاتية. فعلت العكس. فهي من كانت تحرّض أبناءها على الوقوف في وجه الظلم. تقول لهم دائما في الساعات الصعبة: «إنكم أبنائي وأحبكم، لكنكم لستم أفضل من رموزكم الذين أصابهم ما أصابهم».

كانت فترة التسعينات إحدى المحطات التي اختبرت فيها الحاجة مريم كل معاني الظلم والاضطهاد. كانت لأولادها أدوار مهمة في تلك الانتفاضة. اعتقل لها أربعة أبناء مرة واحدة. على فترات متفاوتة طالتهم قبضة الأمن الحديدية. لكن الأمر لم يقتصر عليهم. شاركت هي نفسها، رغم عتيّ السنوات، في المسيرات التي تخرج مطالبة بالديمقراطية. وحين كانت قوات الأمن تعتدي على المتظاهرين تبادر هي إلى جمع الحجارة في «ملفعها» وتبادر إلى إلقائها بين أيدي المحتجين. إنها تطالبهم بالرد. تقول ابنتها جواهر «لم تكبح نفسها في غير مرّة من التقاط الحجارة بنفسها وإلقائها على الشرطة». تضيف «كانت صحتها جيّدة وقتذاك. عضدها لما يزل

قوياً. وإرادتها فولاذية».

اعتقل نصف أبنائها الســبعة. وآخرون من أحفادها. حوكم بعضهم لسنوات. نال محمد خمس عشرة عاماً. كان حكمه الأقسى. لفقت إلى ابنها جعفر تهمة الانضمام إلى تنظيم «حزب الله». كذلــك، اعتقل مهدي وعباس. وتشرد بقية الإخوة. لم يتبق معها في البيــت غير واحد. في مثل هذه الحال، كانت تعيش الحاجة مريم. وعلى هذا، فقد تمرّست بأشد أسلحة الكائن البشري الطبيعية: العناد. لم تحمل الكراهية. إنها لا تعرف أن تكره. لكن الأكيد، أنها لا تعرف الســكوت عن حقها. كانت دائماً ما تتلاسن مع قوات النظام ومخابراته في المداهمات المتكررة لمنزلها. كانت تزعجهم. ولدى رؤيتهم يقتادون أبناءها، لا تنفك تردد على رؤوسهم «اصبروا وصابروا» مثلما تروي ابنتها خديجة.

حين اندلعت ثورة 14 فبراير/ شباط 2011، كانت الحاجة مريم قد بلغت سن الشيخوخة. كبيرة صارت. شــعرها أشيب. خائرة القوى وفرائصها هشة. رغم ذلك، فهي لم تنفك عن متابعة كل ما يجري. تسأل عن آخر التطورات باستمرار. وكانت ترفع الأكف بالدعاء: «انصرهم يا الله». وفي مرّة، ألحّت على أحد أبنائها أن يأخذها إلى دوار اللؤلؤة بكرســيها المتحرك. كانت تود أن تلقي نظرة. تطمئن. إنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً الآن. لكنها لا تود أن تكون في آخر الركب. لم تكفها الحكايات التي كان ينقلها لها أبناؤها وبناتها. تريد أن ترى بعينها.

مع الإخلاء الثاني للدوار (16 مارس/ آذار 2011) كانت الحاجة مريم تواجه فصلاً آخر من دراما التسعينات والألفينات. هكذا، دوهم بيتها غير مرة. هكذا اعتقل ابنها مهدي. هكذا اعتقل ابنها محمد مخرّماً بنحو 80 شظية من الرصاص الشوزن في الظهر والرقبة. جيء به عنوة من الدوحة. ذهب إلى العلاج. سلمته السلطات القطرية بعد أن أودعته في سجونها. لفقت له تهمة سمجة: «محاولة تفجير جسر الملك فهد». وهكذا اختفى حســين. تبخر كنقطة في السديم. كان يمكن له أن يواجه المصير نفسه.

للمرة الثالثة منذ اندلاع الأحداث، اعتقل ابنها مهدي. السيناريو نفسه. داخلاً إلى السجون لأشهر وخارجاً لأشهر. حكم هذه المرّة لستة أشهر. هكذا، بلا هوادة. مرّ شهران. إضافة إلى كل ذلك، اعتقل أربعة أحفاد لها: يوسف، محمد، علي، ومحمود على فترات متفاوته. وقد قضوا مدداً قبل أن يجري إطلاق سراحهم.

تقول ابنتها جواهر «أمي تعبت كثيراً مما كابدته من ظلم طيلة هذه الســنوات. فقدت طاقتها

التي كانت تلهمنا العزم. هذه المرة فقط، ولأول مرّة، شاهدت أمي تبكي لاعتقال إخواني». تضيف «حين داهمت قوات الأمن بيتنا لاعتقال مهدي بعد إخلاء الدوار الثاني، كانت في حالة هستيرية. لم نتعود ذلك منها ومن شموخها». لكن رغم كل ذلك، تتابع جواهر «ما تزال تحث أبناءها على المشاركة في التظاهرات. إنها مؤيدة بشدة للثورة. تسأل عن الأخبار بشكل دائم. تدير الريموت كونترول لتلقط الأخبار والتحليلات من القنوات التلفزيونية». وتستدرك «ليس ذلك فقط، إنها تبدي آراءً أيضاً، وتناقش» على حد تعبيرها.

تواصل جواهر الحديث عن أمها «رغم كبر سنها ومرضها، إلا أنها أصرت على المشاركة في مسيرة 9 مارس/ آذار. شاركت بكرسيها المتحرك. هتفت مع الشعارات التي كانت تدوّي من حناجر الجماهير والآلاف المؤلفة».

كيف تواجه شعور الأمومة إزاء كل ذلك؟ تعلق جواهر «مثل أي أم، تتألم كثيراً على فراق أبنائها. رغم ذلك، عنفوان الثورة يجري في عروقها. الحزن يمضها وروح الثورة تدب فيها كدواء». حتى اليوم، لما تزل تساهم الحاجة مريم بما تمتلك من مدخرات في التبرعات لإنجاح الفعاليات المعارضة التي تقام في قريتها السنابس. لآخر الأنفاس من عمرها: إنها صمود!

فريدة غلام وإبراهيم شريف: حب عابر للمذاهب ونضال عابر للطوائف

«اِعْلَمْ، ما تخلّلَ شيءٌ شيئًا إلا كان محمولًا فيه، كالماء يتخلّلُ الصوفة فتربو به وتتّسِع» ابن عربي.

كان أصعب ما واجهني في لقائي بفريدة غلام -القيادية في جمعية وعد- هو الكلام عنها بشكل منفصل -نسبيًا- عن إبراهيم شريف. إبراهيم المُتخلّل فيها حدَّ تخلُّلِ الماء في الصوفة الصوفيّة. كنّا كلّما حاولنا الانفراد بسيرة صوفتها، وجدنا ماءه يفيض منها وفيها، فسيرة فريدة محمولة بإبراهيم، وإبراهيم مُتخلّل في كلّ فَريدة، وكلّما أتتْ على اسمه رَبَتْ واتسعتْ وفاضتْ بالكلام، وهي القليلة الكلام.

الصوفة الصوفية لا طائفة لها، مذهبها الحب فقط. الماء يتخلّل الصوفة حدَّ التماهي -وهما المختلفان جنسًا ونوعًا- كما يتخلّل الحبُ القلب. لهذا اجتمع إبراهيم (السني المذهب) مع فريدة (الشيعية المذهب)، ولم يسأل أحدُهما عن طائفة الآخر، لم يسألا غير قلبيهما اللذين اتسعا بألفة بالحب، وضاقا بانقباض الطوائف، ثم راحا يتخلّلان صوفة كلِّ الوطن، ليفتحاه على مذهب الحبّ.

إنهم يعبّرون العجم للخارج

الفتاة التي تنحدر من أصول فارسية (العجم البحرينيين)، والتي نشأت وسط أسرة غير منخرطة في النشاط السياسي، ستجد نفسها تقترب من النشاط السياسي شيئًا فشيئًا، إلى أن تنخرط فيه من الباب الأوسع، وسيكون الاتحاد الوطني لطلبة البحرين و»إبراهيم شريف» مفتاح هذا الباب.

كان والد فريدة غلام وعموم العائلة يكرّرون: «إنّهم يضطهدون العجم ويعبِّرونهم للخارج»، «فالزموا الانشغال بأموركم لتتجنبوا ما يصيب مئات العجم البحرينيين»، الذين تمّ تهجيرهم بالبوانيش إلى إيران في ثمانينات القرن المنصرم؛ عوائل كاملة، بعضهم بلباسه الذي كان يرتديه

فقط، وبعضهم جُرجِر من مكان عمله، «كبرنا مع هذه الذاكرة التي صارت تهديدًا لكل العجم البحرينيين»، تقول فريدة.

منذ الثمانينات، كانت تشـغلها كيفية النهوض بواقع المرأة البحرينية، وتمكينها من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تشغلها ضرورة إقرار قانون عام لأحوال الأسرة، وهو الهمّ الذي سـتبقى تحمله حتى اليوم، بإصرارٍ أكثر وبوجعٍ أكبر. جمعية نهضة فتاة البحرين كانت محطّتَها الأولى في حمل هذا الهم.

الاتحاد الوطني

في كندا، حيث قضت الطالبة المتفوقة تعليمها الجامعي، حتى العام 83، في دراسة بكالوريوس الرياضيات، تعرّفت للمرة الأولى على الاتحاد الوطني لطلبة البحرين، من خلال مجموعة الطلبة الذين شـكّلوا لهم وجودًا هناك، ومن خلال الأنشطة التي يقومون بها، ومن هذا الاختلاط، بدأ وعيُها السياسي في التشكّل، والانفتاح على أفرُع اتحاد الطلاب الأخرى، ومن هنا كانت محطّة تعرّفها بإبراهيم شريف وطلبة الاتحاد في أمريـكا «في الصيف عندما عدنا إلى البحرين، تعرّفنا مجموعة طلبة (تكساس)، منهم إبراهيم شريف وعدد من الصديقات والأصدقاء، هم أقدم وأكثر عددًا ونشاطًا من مجموعة (كندا)، صار بيننا تواصل، شاركنا معهم، وطلبة فروع الاتحاد بالدول العربية (الكويت وسـوريا ومصر وغيرها)، في رحلات ثقافية واجتماعية في البحرين. في هذه الفترة بدأتُ أتعرّف على التاريخ النضالي المطلبي للشعب في البحرين، وهو التاريخ المُغيَّب عن المنهاج الرسمي، بدأتُ أتوحّد مع هذه الأفكار، فهي ما ألمس صدق تعبيرها عن الواقع، وبدأتْ الأرضية المُشتركة تجمعني مع هذه المجموعات الواعية، وكنتُ أساهم، كغيري، تطوّعًا لإنجـاز بعض المهام الاجتماعية والثقافية وفـق الفعاليات، وأجد في ذلك غبطةً ومعرفةً وتقديرًا للذات».

وعلى العكس من فريدة، فإن إبراهيم، الذي تشكَّل وعيه السياسي مبكرًا وبدأ ممارسة نشاطه السـياسي منذ السادسـة عشرة من عمره، كان يقوم بدور قيادي حينها، وكان لديه تواصل مع عبد الرحمن النعيمي وبعض القياديين في الجبهة الشـعبية بالمنفى، «لم أكن ضمن دائرة هذه العلاقات حينها، كنتُ أسـمع اسم سعيد سيف فقط، لكني لم أتشرف بمعرفة سعيد سيف حتى عودته من المنفى».

الصدفة عرّفتهما

حتى ذلك الوقت، لم تكن فريدة تعرف إبراهيم، بل كانت بداية تعرّفها عليه بدايةً عابرة غير

ودّيــة في إحدى الرحلات الثقافية الاجتماعية الصيفية لطلبة الاتحاد بالبحرين. لكنّ العلاقة توطّدت دون أن يُخطَّط لها، حدث ذلك بعد أن جاء إبراهيم إلى كندا، مــع وفدٍ مُصغّر من تكساس، في إطار العلاقات المشتركة بين الطلبة في جنوب أمريكا وشمالها، بعدها استمرّ التواصل والزيارات الطلابية المُتبادَلة. «بدأ كلٌّ منّا يتحدى الآخر بالأفــكار، وخصوصًا تلك التي تحمل اختلافًا في الرأي، وصارت النقاشات بيننا لا تنتهي، كان إبراهيم نَهِمًا في قراءة الكتب، ولديه من الأفكار والمعلومات ما يتحدّى به حتّى معلّميه بالجامعة بكل ثقةَ وســهولة، وهذا كان يحفّزني لأقرأ وأبحث أكثر».

طلب والد فريدة التعرُّف إلى إبراهيم، فجاء في رَهطٍ من الأصدقاء والصديقات من طلاب الاتحــاد، وسريعًا ما أُعجِب الوالد بالفتى القيادي، وأُعجِب الفتى بالوالد المُنفتح، وتمّت الخطبة بشــكلٍ رسمي، وكان السؤال الوحيد الذي حضر فيه سؤال المذهب هو: هل تُفضِّلُ العقد عند شيخ شيعي أم سني؟ سأل شريف، فكان جواب الأب، لا فرق عندي، لكن من الأفضل لو نذهب إلى الشيخ عمر. تقول فريدة «بعد زيارة الشيخ عمر مع عمي والد إبراهيم، رحمه الله، ومع إبراهيم وإخوته وإخوتي، دخل أبي غرفتي وقال لي: خلاص، كل شيء تم. بهذه الأريحية والترحيب تم عقد قراني وباركه أبي فرحًا، فعلًا كان أبي يســبق زمنه مُتســاميًا على الأمراض الطائفية التي نراها تترسّخ هذه الأيام». كان ذلك في العام 1981.

تخلُل النِدّ للنِدّ

بدأ كلٌّ منهما يتخلَّل وجود الآخر بما يُعزِّز اهتمامه أكثر، كلٌّ في الجانب الذي يعمل عليه، «كان إبراهيم يُعزّز عملي في جانب المرأة ويطرح عليّ أفكارًا باتجاه خدمة قضاياها، وأنا أشــاركه حماســه في جانب السياسة وأشاركه تقليب أفكاره فيها»، هذا التكامل حافظ على علاقة ندّية متكافئة بينهما، وأخذ يزيد من وهج علاقتهما. «نحن أصدقاء، لا نزال بعد كلِّ هذه الســنين لا يشــعر أحدنا بالملل عندما يجلس مع الآخر، العلاقة الفكرية بيننا تُغذّي العلاقة العاطفية، دائمًا لدينا موضوعاتنا، كلانا يُحب الحوار والمُناقشــة، نُحب أن تأخذ الفكرةُ أبعادَها، أن نتعمّق فيها ونفهمَها، ولا يزال إبراهيم يتحدّاني في فكرة ما، فأذهب للبحث عنها قبل أن أعود محمّلةً بها إليه، ومحمولةً به فيها. إبراهيم يُعلّمك المثابرة، الإصرار، لا شيء مستحيل في قاموسه، وهو معلّمٌ بالفِطرة في مجالاتٍ عديدة ومُعقّدة» تقول فريدة.

لم تلبث فريدة، الطالبة المتوفقة والمُدرِّسة المُجدة، أن وجدت نفسها سريعًا داخل دائرة السياسة، وستنسى، أو تتجاوز، عبارة والدها التي ظلّت تسمعها منذ الطفولة: «إنهم يضطهدون العجم ويعبِّرونهم للخارج»، صارت فريدة تعبر داخل عالم إبراهيم الضاجّ بصَخَب السياســة الممنوعة

« إبراهيم يُعلّمكِ المثابرة، الإصرار، لا شيء مستحيل في قاموسه،
وهو معلّمٌ بالفِطرة في مجالاتٍ عديدة ومُعقّدة » تقول فريدة.

من التدوال في البلدان العربية، صار بيتهما يحتضن اللقاءات والجلسات السرية لأعضاء الجبهة الشعبية والأصدقاء المهمومين بمستقبلٍ أفضل للبلد، «وجدتُ نفسي مُلتَحمةً أكثر بقضايا وطني وسط إدراكٍ مُتزايد بالحق ومُتطلّبات سياسية مشروعة منسيّة لشعبٍ صابر مُسالم».

إعدام عيسى قمبر

في العقد التسعيني المُرّ، وبعد تنفيذ حكم الإعدام على الشهيد عيسى قمبر، كانت فريدة مدرّسةً للرياضيات في مدرسة جدحفص الثانوية للبنات، الطالبات يمتنعنَ عن دخول الصفوف احتجاجًا، يجلسنَ في ساحة المدرسة يقرأن القرآن باكيات، الأوضاع السياسية في قمّة توتّرها، مديرة المدرسة تجتمع بالمعلمات وتتّهم بعضهن بتأجيج الطالبات، تقصد فريدة من بينهن. تُهدِّد الطالبات بدخول الشرطة، الذين كانوا يقفون مُتأهّبين عند باب المدرسة. تقف فريدة وأخريات في مواجهة مع مديرة المدرسة: «إلا دخول قوّات الأَمن إلى داخل المدرسة، لا مُسوِّغ أخلاقي أو ديني يُمكن أن يغفر ذلك». تحذّرها من العواقب. تنجح فريدة في إقناع المديرة بعدم إدخال الشرطة. «أركبنا الطالبات الباصات ووصلن بيوتهن بهدوء وسلام».

العمل السياسي

النقلة الكبيرة التي عاشتها فريدة في نشاطها السياسي جاءت بعد تأسيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي، في 2001، ودخول العمل السياسي مرحلة العلن. صارت رئيسة لجنة المرأة في الجمعية، ولأنّها جمعية سياسية فلا بُدَّ من أجنْدَة سياسية لدائرة المرأة، «وجودنا في الجمعية أتاح لنا طرح قضايا المرأة بشكلٍ أكثر رحابة وجرأة عن الجمعيات النسائية، بالإضافة إلى توفّرنا على بيئة مُناسبة للعمل البحثي المفتوح، ومن هُنا طرحنا كُتيِّب الأحوال الشخصية الذي أثار لغطًا واسعًا».

الموضوعات البحثية استهوت فريدة، هذه المرة بدأت دائرة المرأة تتّسع على السياسة: النظام الانتخابي بما هو معنيّ بالمرأة، المسألة الدستورية، تاريخ الحركة الوطنية، التمييز، التجنيس، قضايا الفساد، العدالة الاجتماعية، ونهب الأراضي. كلها موضوعات صارت موضع اهتمام فريدة وبحثها. الندوات الأسبوعية في الجمعية بدورها جعلت الوعي السياسي ينمو ويتسع.

في انتخابات 2006، وكذلك 2010، يختار إبراهيم فريدة لتكون مديرة حملته الانتخابية، «كانت مَهَمّةً مُهلكة ومُتعبة، العمل مُكثّف ومتواصل فيه الليل بالنهار، خاصّةً مع شخص مثل إبراهيم لا يعترف بالمستحيل ولا بغير الممكن. ورغم التعب المستحيل، فهذه الفترة علّمتني الكثير من المهارات في إدارة الحملات الانتخابية وفِرَق العمل».

بعد اعتقال الرمز

نحن لا نعرف حجم القوّة التي في داخلنا حتى ندخل في امتحانها. كانت فترة التعذيب هي أقسى المراحل التي عايشَتْها فريدة أثناء تجربة سجن إبراهيم. «كان عليّ أن آخذ دور التواصل الإعلامي مع الداخل والخارج لأوصلَ صوتَ إبراهيم وباقي القيادات بشأن الجرائم والفظاعات التي ارتُكبتْ في حقّهم كونهم سجناء رأي وقيادات، وأنا أرى معاناة العائلة وخوفها على ابنها الذي مُورس عليه التعذيب الشديد والمُجهد، وأرى مصائب الناس والمجتمع. كان عليّ أن أتمتّع بجُرعة كبيرة من القوّة لأهوِّن على أبنائي وأساعدهم في استكمال دراستهم وحياتهم، مستوى صمود الرموز يُخجلك أن تكون غير صامد، كان عليّ أن أمارس نشاطي السياسي في جمعية وعد مع كلِّ ما تعرّضَتْ له. حريقٌ بإلقاء قنابل حارقة مرتين «بفعل مجهول» و غلقٌ للمقر، ورسائل مشحونة بالكراهية والتهديدات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرسمي وغير الرسمي، لكنّي كنتُ أزداد قوّةً وصلابة، ربّما هي تركيبتي النفسية الخاصة، وبالطبع هي روح مدرسة إبراهيم والنعيمي التي طالما علّمتني أنّ طريق النضال الوطني ثمنُه أغلى من الكلام والألم».

إبراهيم من داخل السـجن لا يهمّه ما يجري عليه، بقدر ما يهمّه أن يطمئن على فريدة والأبناء والأهل ووعد، يتّصل بها ليُخفِّفـ عليها خوفها وخوفهم عليه، يُطمئنُها ويقوّيها، فسيتفزُّها أكثر. تقول فريدة «إبراهيم لا يزال يسـتفزّني ويتحدّاني حتى من داخل السجن، لكن هذه المرة بطريقـة مُختلفة، فأنا على ثقة أنّه قادرٌ على تحمّـل كل ما يتعرض له من تعذيب و محاولات نفسـية للإذلال أو كسر الشوكة، أعرف مقدار الصلابة في تفكيره وفي شخصيته، لهذا من المعيب ألا أكون بنفس المسـتوى من الصمود والصلابة، أنا التي في خارج السجن وفي ظروفٍ أفضل منه آلاف المرات».

هكذا يتخلَّل إبراهيم فريدة من داخلِ السجن ومن خارجِه، وهكذا تكون فريدة صورةَ إبراهيم التي يُحبُّ أن يرى نفسَه من خلالِها..

نزيهة سعيد:
10 ساعات على كرسي الاعتراف

في صباح يوم 17 فبراير/ شباط 2011، صوّب شرطيّ من مسافة قريبة، لا تزيد على عشرات السنتيمترات، بندقيته إلى رأس كهل ستيني، ففجّر رأسه. وقد ورد في شهادة وفاة عيسى حسن عبدالحسن التي حرص القاضي الدولي محمود شريف بسيوني على تضمينها في تقريره، أنه «أصيب بطلق ناري في الرأس أدى إلى كسر في الجمجمة وتهتك في المخ» (ص 300 - ف 916).
لحسن الحظ أن الصحافية نزيهة سعيد، مراسلة قناة «فرانس 24» وإذاعة «مونتيكارلو»، شاهدت كل ذلك. كانت خارجة من مستشفى السلمانية حين لاحظت شاباً يقف بجوار رجل أكبر منه في مواجهة رجلي شرطة. وتقول في شهادتها التي وثقها أيضاً تقرير لجنة تقصي الحقائق «سقط الشاب على الأرض، وصوب الشرطي الآخر بندقيته نحو الرجل الأكبر سناً على مسافة أقل من متر، فسمعت طلقة مدوية ورأيت رأس الرجل تنفجر أمام عيني» (ص 499 - ف 1603).
لكن ما كان حسن حظ، وقد وفر شهادة حيّة، وضعت أمام قاض دولي، لكيفيّة مقتل أحد ضحايا ثورة 14 فبراير/شباط، وجرى تداولها بكثرة، كدلالة على عنف الشرطة، أصبح لاحقاً سبباً لفتح فصل الجحيم على صاحبته. تقول سعيد «في 22 مايو/أيار 2011، تلقيت اتصالاً يطلب مني الحضور إلى مركز شرطة الرفاع لسؤالي». تضيف «حال وصولي تم وضع كيس قماش أسود على رأسي، وإدخالي على محققات من الشرطة النسائية».

بدأ التحقيق معها بسؤال عن ذهابها إلى دوار اللؤلؤة، توضح «نعم.. قلت، أنا صحافية وطبيعة عملي تقتضي تغطية الأحداث». ما إن أسرّت بذلك، حتى فوجئت بصفعات قوية تنهال على وجهها. وتابعت «أمسكت محققة بأنبوب بلاستيكي، وباشرت ضربي بوحشية في مختلف مناطق جسمي، إلى أن أغشي عليّ وسقطت على الأرض». وتقول «قامت المحققات برفسي والسخرية مني: ابنة المتعة».

حين استعادت أنفاسها، جرى ربطها إلى كرسيّ، في وضعية معاكسة، وإحكام وثاقها. تتابع «واصلن

بدأ التحقيق معها بسؤال عن ذهابها إلى دوار اللؤلؤة، توضح «نعم.. قلت، أنا صحافية وطبيعة عملي تقتضي تغطية الأحداث». ما إن أسرّت بذلك، حتى فوجئت بصفعات قوية تنهال على وجهها.

ضربي ورميي بالشتائم، إلى أن اقتربت إحدى المحققات وهي تحمل في يديها قنينة، أدنتها إلى فمي، كان بولاً».

وتقول «شممت رائحته الكريهة، أدرت وجهي، لكن المحققة قامت بسكبه على وجهي صارخة: إن لم يعجبك البول فهناك شيء آخر». استمرّت حفلة تعذيبها، حوالي العشر ساعات. وقد وافقت على التوقيع على حزمة من الأوراق، تحوي اعترافات انتزعت تحت الضرب والتهديد. تضيف «أدخلت بعد ذلك على ضابط كبير. سألني ببرود: ما الذي حدث لك؟ سرعان ما أسدى لي طلباً بعدم التحدث عن مجريات التحقيق كي لا ألوّث سمعة مركز الشرطة». كان كلامه يستبطن تهديداً. أفرج عنها بعد اثني عشرة ساعة مكثتها في المركز. وفوجئت باتصال من رئيس العلاقات العامة بوزارة الداخلية محمد بن دينة يسألها عن أحوالها. كانت منهارة. أخبرته بما جرى وطلب منها الخضوع لفحص طبي أمام الطبيب الشرعي التابع لوزارة الداخلية نفسها.

أرسلت السفارة الفرنسية في المنامة موفدين للقائها. لم تكن تقوى على السير، فيما غطت وجهها

آثار الضرب والكدمات. وقد أمرت بإرسالها على وجه السرعة إلى باريس لتلقي العلاج. بعد أشهر من ذلك، كواحدة من الإجراءات الصورية التي أقامتها السلطات في أعقاب الانتهاكات التي كشف عنها تقرير بسيوني، قُدمت معذبتها الضابطة فايزة السارة إلى المحاكمة بتهمة التعذيب. وفي 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 صدر الحكم ببراءتها. كما برأت المحكمة أيضاً شرطياً شاهدته يفجر رأس المواطن عيسى حسن عبدالحسن.

الشهيد أحمد إسماعيل:
عرفنا موقعك.. ومن أين تصور!

في مارس/ آذار 2012 راج فيديو يظهر ملشيات مدنية مسلحة تابعة لوزارة الداخلية البحرينية، وهي ترابط عند أحد الحواجز الفاصلة بين منطقتي إسكان عالي والرفاع، جنوبي العاصمة المنامة. كان المصور الشهيد أحمد إسماعيل يراقب المشهد متلصصاً من وراء أحد الجدران، مقرّباً عدسة كاميرته ومبعّداً، في مسعى لتصويره بكافة تفاصيله.

كان أحد عناصر الملشيات يحمل سيفا، وثلاثة آخرين يحملون بنادق. أتت سيارة لدعمهم بمزيد من المدنيين، تبعتهما 3 سيارة أخرى عسكرية تابعة إلى وزارة الداخلية. ثم انضمت إليهم سيارة خاصة طبع عليها الشعار الملكي وصورة للملك. وقد ظهر منها شخص وهو يصوب بندقيته في الهواء.

كان إسماعيل يمكث بشكل يومي لساعات، حارناً في مكانه لتصوير حركة الملشيات المسلحة، أو ما يعرف بـ«البلطجية» التي استخدمتها السلطات لاحتواء احتجاجات ثورة 14 فبراير/ شباط. ثم يقــوم بعمليات المونتاج الخاصة لحصاد يومه والأيام الأخرى، وإنزالها على هيئة مواد فيلمية في «يوتيوب». هكذا ظلّ يجوب بكاميرته على أماكن تمركز الملشيات، والتلصص وتصويرها.
آخــر رد تلقاه على هذا الفيديو الذي نشره يوم 21 مارس/ آذار، هو: «عرفنا موقعك ومن أين تصور».

بعد أسابيع قليلة من ذلك، في أبريل/ نيسان وجد إسماعيل مقتولاً في منطقة سلماباد، المحاذية لمنطقتي عالي والرفاع، برصاصة اخترقت بطنه وفخذه الأيمن. وصلت الرسالة!

ويروي شــهود عيان وقائع قتله الذي يصفونه بـ«الاغتيال» كالتالي: «كان واقفاً في ساحة بالقرب من الطريق الرئيس في الوقت الذي راحت مســيرة تجوب شوارع منطقة سلماباد حوالي الساعة

آخر رد تلقاه على الفيديو الذي نشره يوم 21 مارس/ آذار، هو: «عرفنا موقعك ومن أين تصور». في أبريل/ نيسان وجد أحمد إسماعيل مقتولاً في منطقة سلماباد، برصاصة اخترقت بطنه وفخذه الأيمن. وصلت الرسالة!

12:30 ليلاً». في الأثناء، يضيف الشهود «كانت هناك سيارة (لاند كروزر) مدنية تصوب أشعة ليزر خضراء على المتظاهرين. وسرعان ما انهمرت طلقات الرصاص التي انتشر صوتها في الفضاء بقوّة، ما أدى إلى أن يركضوا هاربين». لم يصب أي من المتظاهرين بل شاهدوا شاباً يصرخ وهو يجري حوالي مسافة 20 قدماً لم يلبث وأن سقط عل الأرض في إثرها. اخترقت الرصاصة جسم أحمد إسماعيل!

حاول متظاهرون اللحاق به ومساعدته على المشي، حيث لم يكن قد لفظ أنفاسه الأخيرة بعد، لكنه لم يقوَ على ذلك. ما اضطرهم ذلك إلى حمله إلى أحد المنازل حيث تلقى الإسعافات الأولية. وتقول شقيقته نادية إسماعيل «كان والدي يشدد عليه ألا يخرج في التظاهرات، وكان دائماً يجيب بأنه ليس أفضل من أولئك الذين يضحون من أجل الحرية». رافقته نادية في رحلته الأخيرة إلى المستشفى. وهناك كانت أجهزة المخابرات التي تحكم السيطرة على المستشفيات منذ 16 مارس/ آذار 2011 تحاول استدراج عائلته إلى التصريح بأن الحادثة كانت بفعل شجار أو حادث سير. في حين أقر كل الأطباء الذين عاينوا جثته أن الجرح نتج عن رصاصة حية. وسرعان

ما ترجمت عمليات الاستدراج والضغوط إلى تزييف متعمد أريد له أن يكون بين شهادة الوفاة وتقرير الطبيب الشرعي حول سبب الوفاة.

ففيما يشـير تقرير الطبيب الشرعي المؤرخ في 1 أبريل/ نيسان إلى «وجود إصابة نارية حيوية حديثة بمنطقة الحوض حدثت من عيار ناري مفرد». يعزو تقرير الوفاة إلى أن «السبب يعود إلى جرح غائر من مصدر مجهول».

رفضت عائلة إسـماعيل استلام جثته ما لم تتم المطابقة بين التقريرين. وصاغت شقيقته نادية هذه الرسـالة «لن نستلم جثمان الشهيد ما لم تتم مطابقة تقرير الطبيب الشرعي بشهادة الوفاة». وقد أبلغت العائلة تحفظها إلى الطبيب الشرعي وجددت تمسكها بضرورة أن تتم كتابة سبب الوفاة إلى طلق رصاص. أخيراً كان لعائلته ما أرادت. لكن أحمد مات، فيما ما تزال سيارة «اللاند كروزر» التي صوّبته تعربد في شوارع الجزيرة الصغيرة المشتعلة وسط حوض الخليج.

فيصل هيات: سألني بأي يد تكتب وراح يتفنن في تعذيبي!

«**صحافة** حرة حرة.. يا فواز اطلع بره». هذا واحد من آلاف الشـعارات التي رفعت أثناء إقامة المحتجين في دوار اللؤلؤة (فبراير/ شباط ومارس/ آذار 2011). لكنه وحده من دون غيره سيكون سبباً لولادة مأساة صحافي.

حين حمل واحدا من هذه الشعارات في مسيرة للإعلاميين 20 فبراير/ شباط على لافتة مسكها بكلتا يديه، وكانت تحوي طلباً صريحاً برحيل وزير هيئة شـئون الإعلام الذي ينتمي إلى العائلة الحاكمة، لم يكن الصحافي الرياضي فيصل هيات، يعرف أن ذلك سيزج به في السجن 84 يوماً، ويتجرع من جرائه ألواناً من التعذيب البدني والنفسي. لكنه صار يعرف جيداً الآن بعد تجربة مريرة!

خلال الحملة الأمنية الواسعة التي نفذتها السلطات بالتزامن مع الإعلان عن قيام حالة «السلامة الوطنية» التي يصفها محامون بأنها «أشد من الأحكام العرفية»، وإخلاء الدوّار الثاني 16 مارس/ آذار، رأى هيات صورته على شاشـة التلفزيون الرسمي، وقد جرى وسمها بدائرة حمراء بطريقة تبرز ملامح وجهه بوضوح.

مثل آلاف البحرينيين ممن نشرت صورهم بهذا الشكل في البرامج التي وصفها تقرير القاضي الدولي محمود شريف بسيوني بأنها «تضمنت التشهير ولغة حاطة بالكرامة»، واقتيدوا على إثرها لاحقاً إلى المعتقلات، فهو يعلم ماذا يعني ذلك جيداً.

يقول «تلقيت اتصالاً مسـاء يوم 7 أبريل/ نيسـان 2011، من مركز شرطة النعيم يطلب مني الحضور من أجل التحقيق». ويوضح «الاتصال لم يكن مفاجئاً، كنت أنتظره منذ ثلاثة أيام، منذ أن تم الزج بصورتي واسمي على قناة تلفزيون البحرين».

قضى فيصل هيات 85 يوماً في السجن. وجرى ضمه إلى ما عرف بقضية «الرياضيين». حيث أفرج عنه وبقية الرياضيين بضغط من الاتحاد الدولي للفيفا.

لم يكن تحقيقاً بالمعنى المتعارف عليه. دقائق قليلة فقط تفصل بين لحظة توقفه عند بوابة المركز، حيث عرّف عن نفسه وناول شرطياً هناك بطاقته الذكية، وبين إدراكه للحظة الهول التي وجد فيها نفسه. ألقي على بطنه في مواجهة الأرض، وأحكم تقييد يديه ورجليه، وإيصالهما ببعض، ثم إعادة رفعه وفقاً للطريقة التي تعرف بـ«الروبيانة».

يقول هيات «لمدة لا تقل عن 10 دقائق، انهال علي أحدهم بالضرب على قدمي بخرطوم مطاطي (هوز) بصورة متواصلة. كنت معلقاً، وكان يتفنن في ضربي ويتلذذ بسماع صراخي»، مضيفاً «عرفت هنا كيف تتحول الدقيقة لساعات لا تمرّ، شعرت أن أطرافي جمد فيها الدم». غضون ذلك، كان يجري التحقيق معه بشكل متواصل عن اللافتة التي سبق له حملها في مسيرة الإعلاميين، إضافة إلى أسئلة أخرى.

ويستذكر هيات «أمروني بترديد الشعار المكتوب على اللافتة التي كنت أحملها في مسيرة

الصحفيين، قلت: صحافة حرة حرة، وسكت»، لكن ذلك لم يكن كافياً. يضيف «زادوني ضربا أكثر وقالوا: أكمل، ماذا بعد صحافة حرة حرة؟ لم أجب، أخذوا يضربوني أكثر، إلى أن صرخت: يا فواز اطلع برّه». ويعلق «نطقت اسم المسؤول الرفيع مما جعلهم ذلك يضاعفون من جرعات ضربي بوحشية. قالوا لي: ستعرف الآن من الذي يطلع بّره».

كان هذا هو مشهد اليوم الأول. وهو المشهد الذي سيتكرّر معه، بنفس السيناريو، طيلة ثمانية أيام متوالية. في أحد الأيام، اقتيد إلى غرفة التعذيب، ولم تكن قد مرّت سوى دقائق من إخراجه منها، حيث وضع أسفل سلّم لدقائق، لإعادة دورة الدم إلى مفاصله. لكن سرعان ما وجد نفسه في الغرفة نفسها ثانية.

سأله محقق «بأي يد تكتب؟». ويقول «قلت في نفسي لن أضحي بيد واحدة، لتقتسم كلتا يداي المصير. أجبته: أكتب بكلتا يديي، فانهال عليهما بالضرب بالخرطوم، إلى أن شعرت بأني فقدت الشعور بيدي». خلال كل ذلك، يتابع «كانوا ينهالون عليّ بالشتم بأقذع أنواع الشتائم: ابن الدوار، الرافضي، المجوسي، الصفوي، الإيراني وابن المتعة».

يصمت قليلاً قبل أن يلتقط خيط الحديث ثانية «في طريق إعادتي إلى غرفة التوقيف، قام أحد رجال الأمن بإنزال بنطالي والإفصاح عن رغبته الجامحة في الاعتداء علي جنسيا». ما أدى ذلك إلى انهياره والدخول في نوبة هستيرية من البكاء. ويقول هيات «كان مقصوداً من ذلك مضاعفة إذلالي».

قضى فيصل هيات 85 يوماً في السجن. وجرى ضمه إلى ما عرف بقضية «الرياضيين». حيث أفرج عنه وبقية الرياضيين بضغط من الاتحاد الدولي للفيفا. حتى اليوم ما يزال يضع صورته التي عرضت على شاشة التلفزيون موسومة بدائرة حمراء في ملف التعريف على حسابه في «تويتر». لكن الوزير الذي دعا في إحدى المسيرات إلى طرده «يا فواز اطلع بره»، ودفع ثمن ذلك 9 أيام من التعذيب المر، صار فعلاً «برّه». حيث استبعد من رئاسة هيئة شئون الإعلام بعد انتقادات شديدة وجهها تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى أداء التلفزيون في خلال الأزمة.

اقرأ

الشيخ عبد العظيم المهتدي في تجربة السجن: العودة إلى غرفة جميل العلي . عبد الغني خنجر شــاهد على الجــلاد (عيسى النعيمي): تعرفت عليه في غرفة فليفل رقم (13) . علي الطويل المحكوم بالإعدام في ســجنه الانفرداي: بين أفعى السلطة وسلّم الحرية

تجارب السجن

الفصل الخامس

365-337

الشيخ عبد العظيم المهتدي في تجربة السجن: العودة إلى غرفة جميل العلي

كعادته في كل ليلة كان يتخذ الشـيخ عبد العظيم ركنا من زنزانته رقم (5) في سجن جو المركزي بمملكة البحرين، حاملا القلم والدفتر الذي ابتاعه مـن الكفيتيريا، هناك يجلس تحت ضـوء المصباح الخافت وحوله الجدران الأربعة والبـاب المقفل وقضبان من حديد فيشرع في الكتابة حتى ساعة قبل أذان الفجر، في هذه الزنزانة كانت محطته الرابعة والأخيرة التي ابتدأها قسرا في التاسع من شهر أبريل سنة 2011 حيث اعتقلته السلطات البحرينية ثم أفرجت عنه في28نوفمبر2012 بريئا مما اتهمته.في تجربة الشـيخ جزء من تاريخ السجن في البحرين. فكيف دخله الشيخ للمرة الأولى في 1980حيث غرفة تعذيب الشهيد جميل العلي؟ وكيف عاد إليه؟ وماذا جرى عليه؟ وكيف كان يقضي وقته فيه؟

مرآة البحرين التقته في جلسة خاصة امتدت 4 ساعات متواصلة، وهذا جزء مما دار في الحوار.

ليلة الاعتقال 9 أبريل 2011

كان متهيّأ للاعتقال، لقرائته الدقيقة في سياسة النظام القمعي الحاكم في البحرين فهو في صراع معها منذ بداية شـبابه (1977) وعمره (17) عاما، كَتَبَ وصيته لعائلته ووصاياه للسّاحة و للمؤسسات الدينية التي شيّدها، وكان قبلها قد أطلق عبر قناة العالم نداء إلى الضمائر الإنسانية بعد أن دخلت قوات درع الجزيرة: ها لقد اسـتُبيحَت البحرين بقوّات السعودية والبحرينيون في خطر الإبادة على الطريقة التكفيرية في أفغانستان وباكسـتان والعراق، و كان لهذا النداء والاستغاثة في تلك الساعة الأولى من القضية أثرها الكبير على نفوس الأحرار في العالم، وتكرّر النداء لمدة يومين وتُرجِم للُّغة الإنجليزية. لقد استعد لكل الاحتمالات حينما أرسل إلى أفراد أسرته فردًا فردا وإلى أصدقائه وقبل ثلاث ساعات من اعتقاله، أرسل رسالته النصية عبر الهاتف: «وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ *

الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ».

وبدأ رجال السلطة في ساعة الفجر وهَمَّ حوالي (50) مُسلَّحاً بمداهمة شقته في المحرق، انتشروا في كل زاوية منها وحطموا جميع محتويات سكنه العائلي حتى الأواني والكؤوس في المطبخ، وهم في الوقت نفسه يسرقون المال والذهب من زوجته وبناته اللاتي يرتعدن خوفا من الاعتداءات الأخـرى، وحينما لم يجدوه أخذوا ابنته الكبيرة وولده رهائن إن لم يدلوهما على مكان والدهما، وحيث كان قد أوصى عائلته بعدم تعريض نفسها لأية ضرر في مثل هذه الحالة وأن يبوحوا بأنه في بيت زوجته الثانية بمنطقة سند، فأتيا برجال السـلطة إلى هناك، فما أن فتح الشيخ عبدالعظيم عينيه من النوم حتى وجد مجموعة من الملثمين المسلحين على رأسه فقام وطلب منهم أولاً أن يسبغ الوضوء، ثم صُمِّدت عيناه واقتيد خلال عشر دقائق إلى مركز القيادة العسـكرية حسب ظنه، وفي العاشرة صباحًا اقتيد من الزنزانة الإنفرادية إلى غرفة ودخل شخص تفوح منه رائحة عطر العود الفاخر، فباغته بصفعة على خده الأيسر قائلا: يا ... وكلمات السب في العرض والمذهب.

وبعد تحقيقات أولية مزيجة بالتهديدات والإهانات اسـتغرقت قرابة ساعة وهو مصمد العينين أوقفوه على قدميه في الممر لمدة ساعة تقريبًا وهو يسمع أصوات سجناء يئنون تحت سياط التعذيب ومعها أصوات الجلادين يضحكون على صراخ السـجناء ويشتمونهم بأقبح الألفاظ، وهنا جاء الضابط الذي كان قبل ساعة يحقق معه، ليقول له: تعاون معنا حتى نرجعك البيت، فأجابه بهدوء: ما عندي شي لأتعاون معكم.

بقي في الممر هكذا واقفًا لنصف سـاعة أخرى معصوب العينين فيما أذنه تسمع صُراخ المتألمين من الضرب بآلات التعذيب، اقترب منه الضابط مرة أخرى قائلا: قبل أن ينتهي الدوام ويخرج سـيدي معالي الشيخ ....، قل إنك ستتعاون معنا لنستأذن منه إرجاعك إلى البيت، هذا أحسن لك من دخولك السجن وسحبك إلى دهاليز المحاكم فتتأذى، تذكر أنك صاحب عيال ينتظرونك.. فأجابه الشـيخ حازمًا موقفه: أنا لا أتعاون على الإثم والعدوان. ولمّا يأس منه صرخ الضابط للشرطة: خذوه في السـيارة. فجروه وهم في السيارة يقولون له سنأخذك أيها المجوسي الرافضي إلى ملك السـعودية (أبو متعب) ليقطع رأسك. وانهالوا عليه بالضرب والشتم في السيارة إلى أن وصلوا به الى سجن في مكان بعيد على أنه في مدينة الدمام بالسعودية، كما كانوا يكلمونه حين الضرب في السيارة ثم تبين له بعد أسبوعين أنه كان في سجن (قرين) بالبحرين.

السجن الأول: سجن القرين (27 يوماً)

حين توضــع العصابة على عينيك تتكفل بقية الحواس برؤية المكان، في ذلك الممر الطويل الذي ينتهي بدورة للمياه، باب الزنزانة عبارة عن قضبان من الحديد لكن يمنع أن تعطي وجهك للباب وإلا تعرضت للضرب الذي تناله بين فترة وأخرى بخرطوم (الكابل)، و في كل مكان يمكن أن يصله إلى جسدك ما عدا الصفعات واللكمات والركلات. كانت الزنزانة الانفرادية الثالثة من نصيب الشيخ عبد العظيم، و في الزنزانة الثانية كان صوت جواد برويز والرابعة مهدي أبو ديب ويليها الشيخ المقداد وبعدها عبد الهادي الخواجة ثم في الزنزانة الأخيرة كان السيد محمد علي العلوي.

تعرف على شرطي متعاطف نســبيًا، فانتهز الشــيخ عبد العظيم الفرصة وطلب منه أن يزوّده بقرآن فجلبه له وحين أخذه الشرطي لحلاقة شعره سأله: هل نحن في البحرين أم في السعودية؟ رد عليه: «أنت في البحرين ولا تقل لأحد»، وفي إحدى المرّات ســحبوا الشيخ وهو معصوب العينين وطلبوا منه فتح فمه بعد وضعه بين القضبان فبصق أحدهم في فمه وهو يصرخ: «ابلعه يا الصفوي»، فما كان من الشيخ عبد العظيم إلا أن قام بلفظه خارجاً.

وحين جاء ذلك الشرطي طلب منه تغيير الإسفنج الذي ينام عليه إذ كانت رائحته النتنة خانقة»، فاســتبدله له شرطي آخر بإسفنج مبلل بالماء وفيه رائحة الأوساخ ولما عَلِمَ الشرطي الأول بعد أيام أحضر له آخر، فشكره الشيخ وحكى له ما فعله أصحابه البارحة وقال له: إن ذلك لا يليق بالإنسان المسلم ونحن مسلمون»، فقال له الشرطي: «خلها على الله اشتكي عليهم عند الله»، رد عليه الشيخ عبد العظيم : «من واجب المسلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قل لهم بأن هذه التصرفات عيب». ثم قبل نقله من سجن (القرين) إلى سجن سرداب القلعة بيوم واحد سُمح له بالاتصال بأهله، فكان سماع صوتهم كافيًا؛ ليبعث فيه القوة الروحية وحالة من الاطمئنان ليمســح على آثار الضرب المبرح التي كانت تقدم إليه بين ليلة وأخرى على أيدي مجموعــة من الملثمين يدخلون عليه ويتنقلون من حجرة إلى حجرة للتنكيل بالســجناء فترة ما سميت بـ (السلامة الوطنية).

السجن الثاني: سرداب القلعة (شهر إلا 5 أيام)

في 4 مايو 2011 نُقل الشيخ عبد العظيم معصوب العينين إلى سرداب بعمق طابقين تحت الأرض، حين أغلق عليه باب الزنزانة الانفرادية أزيلت العصابة عنه، بعكس ما كان في الســجن الســابق فقد كان هذا الســجن جديدا، الزنازين مرتبة والحمّامات في خارجها جيدة، بقي أولا

أنا لا أؤمن بالعنف وعندي مؤلفات كثيرة في نبذ العنف وتمت طباعة كتابي (السلام عنوان دين اللّه) في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عندما كنت عضوًا فيه بتعيين الملك.

لخمسة أيام يستمع فيها صوت التعذيب وصريخ السجناء المتألمين فقط، وفي اليوم الخامس تمَّ التحقيق معه ليقول كل شي ويوقع على ما يُطلب منه أو سيدخل في دورة التعذيب، يقول الشيخ كانت لهجة المحقق شامية وعرفت فيما بعد أنه عيسى المجالي. وبدأ سؤاله طالبًا أن يسرد له رحلته في الحياة منذ دخل في المعارضة قبل (33) سنة، وكانت في يد المجالي أوراق مطبوعة فيها الرسائل النصية التي كان يوجه بها الشيخ عبدالعظيم المتظاهرين أيام أحداث (14فبراير) بصورة علنية، فبادره المجالي بالتهم: «أنت حرّضت الشارع والمحتجين وهذه مسجاتك ونعرف عنك كل شيء، حتى رسالتك التي تطالب فيها الأمم المتحدة بإجراء استفتاء على مصير الشعب، تريد إسقاط النظام بهذه الطريقة يا المجوسي؟»، ثم فوجئ الشيخ بتهمة: «أنت لديك أسلحة أين هي؟ ومن الذي يمولك في السفارة الإيرانية؟»

أجاب: أنا لا أؤمن بالعنف وعندي مؤلفات كثيرة في نبذ العنف وتمت طباعة كتابي (السلام عنوان دين الله) في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عندما كنت عضوًا فيه بتعيين الملك، وأنا صاحب الشعارات الثلاث لمسيرتي بعد عودتي للوطن، «المحبة والعدالة و العقلنة» دعائم

الإصلاحات الناجحة وقد وضعتها في كتاب بنفس العنوان، حتى شعار مكتبي وأفكاري واضحة وآرائي معلنة، قاطعه المحقق المجالي: هذا الكلام لا يشفع لك احكي قبل ما نبدأ معك ما لا تتحمله من الضرب، قل إنك عميل لإيران. ثم هدّده بالعرض، فرد عليه الشيخ عبد العظيم: اذاً لو كنت عميلا ما كنت قدّمتُ استقالتي للملك، فوجود العميل في هذا المنصب خير غطاء عليه، وأما تهديدك بعرضي وشرفي فإذا عندك غيرة لا تفعل ذلك وأنت عندك أم وأخت وزوجة وبنات. وهنا ركّبوا أجهزة الصعق الكهربائي على جسم الشيخ تخويفًا ولم يصعقوه، واكتفوا بضربات قوية على أصابع يديه وقدميه بالخشبة اليابسة فانتفخت واسودت وكان متجلدًا في ألمه يُردِّد بصوت خافت يا الله، ويرد المجالي ضاحكاً: الله ورسوله أدخلناهم في الدرج وقفلنا عليهم. لا تذكر الله هنا ولا تحلف به. قل إنك تعمل للحرس الثوري لنوقف عنك التعذيب.

لقد استمروا مع الشيخ عبد العظيم بهذا التنكيل خمسة أيام معصوب العينين ومربوط اليدين محرومًا من النوم والجلوس حتى يوقّع على الإفادة التي يريدون منها إلصاق التهم عليه وأهمها قضايا السلاح والارتباط بالحرس الثوري الإيراني، وكان يأتيه المحقق بين ساعات وساعات ويقول: اعترف وخلِّص نفسك فأنت بمقاومتك تدمّر نفسك وفي النهاية ستوقع، وقّع الآن وسنسمح لك أن تنام، وبالرغم من تعرضه للإغماء مرتين إلا أنه كان يقول: أعطيكم جنازتي ولا أعطيكم توقيعي على ما ليس عندي، كان الشيخ عبدالعظيم مُصرًّا أن يذهب معهم إلى آخر الخط، وفي الليلة الأخيرة جاءه المحقق قائلاً: وقّع على الإفادة وليس فيها إلا ما يسرك، وقّع كي تعود غدًا في الصباح إلى البيت، بالفعل لم يثبت عليك شيء. فقال لهم: لا أوقع على ما لم أقرأه، وفتحوا العصابة من عينيه وحين هَمَّ بقراءة السَّطر الأول سحب المحقق الورق بسرعة مستطردًا: ليس لدينا وقت، دوامنا انتهى، ثق واطمئن قسمًا بالله لم نكتب إلا ما قلته لنا في التحقيق، كان الإنهاك قد بلغ مداه جرَّاء الوقوف على القدمين والذي استمر خمسة أيام ولياليها وكانت آلام ظهره قد بلغت الذروة، فأجبر على التوقيع دون قراءتها وتحت التهديد بالعرض والشرف، وتبين كذبهم، فلم يخرج من السجن كما وعدوه بل أكمل (21) يومًا في زنزانته ينتظر مصيره وهو يسمع صراخ السجناء الذين يتم تعذيبهم هناك وإهانتهم بتقليد أصوات الحيوانات والضحك على من كان يرضخ لهذا الأمر المهين طمعًا في قسط من الراحة بعد وجبات التعذيب القاسي.

يقول الشيخ عبدالعظيم راويًا قصته: بعد أسبوعين تقريبًا نقلوني للمحكمة العسكرية وهناك أعادوا التحقيق معي من الساعة (8) صباحًا حتى الساعة 10:30 مساءً، قطعه وقت الصلاة والوجبة السريعة فقط، وقال المُحقق العسكري: سنقرأ عليك إفادتك ولك أن تنكر ما لم تذكره في التحقيق السابق، فهذا تحقيق جديد، بدأ يقرأ له إفادته السابقة ويحذف ما يعترض عليه الشيخ عبد العظيم، كان أولها: أنه عضو في الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بقيادة هادي المدرسي

ويريد إسقاط النظام، قاطعه الشيخ أن هذا الكلام كذب وتقوّل، فحذفه المحقق وأكمل: إنه لم يعترف بالأسلحة لكن التحريات تقول إن عنده أسلحة، وعلى هذا السياق أكمل المُحقق أسئلته التي خلطها بأسئلة عن القضايا الفكرية والعقائدية وعن رأيه في الملك، فكان الشيخ صريحًا في رأيه: نحن في عقيدتنا الإسلامية نؤمن بقيادة المرجع الفقيه الجامع لشرائط العلم والعدل والتقوى، ولكن عندما لا يكون الحاكم مبسوط اليد لم يكن حاكما مبسوط اليد فالحاكم الموجود إن كان عادلا نتعامل معه في هذه الحدود فقط سياسيًا وهو ليس بمعنى البيعة الدينية، وإذا ظلم فاننا عارضناه بما نستطيع حتى يعود إلى العدل.

حين انتهى التحقيق خرج معصوب العينين بانتظار الآخرين حتى يكتمل العدد للعودة إلى السرداب، ولكنهم بدأوا بإيصال سجناء (قرين) أولاً، وصلنا في حدود الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل متعبين وهناك دخل شرطي ينادى بأسمائنا ومع كل اسم كان يصفع صاحبه، وهنا عرفنا بعضنا البعض وهم النائب جواد فيروز، الشيخ محمد حبيب المقداد، النائب مطر مطر، والدكتور الشيخ ميثم السلمان، كما أذكرهم، أنزلونا جميعًا وجعلونا في صف واحد وأخذوا بضربنا ونحن واقفون ومتعبون من يوم كامل في التحقيق العسكري، وانهالوا علينا بالشتائم المذهبية وفي أعراضنا بالألفاظ السوقية، ثم أدخلوا سجناء القرين إلى السجن وعادوا بالباقي إلى سرداب القلعة فوصلنا إلى زنزانتنا قبل أذان الفجر بقليل بعد يوم طويل في التحقيقات العسكرية ورحلة شاقة مع الضرب.

العودة إلى غرفة جميل العلي

يضيف الشيخ عبدالعظيم روايته لمعاناته قائلا: أية صدفة هذه التي جمعتني في هذا المكان، وهو أسوأ جهاز للتحقيق يكمن في البقعة يسلخون فيها الإنسان من آدميته، تتوفر فيه كل أجهزة الصعق وتحدد فيه نهايات صرخات المطالبين بالحرية والعدالة. إن لي في هذا السجن ذكريات عن اعتقالي في سنة 1980 حين استشهد جميل محسن العلي في نفس السرداب جرّاء التعذيب، وكان آنذاك تقاطرت الجماهير إلى مسجد مؤمن في المنامة، وكنت حينها عائدًا من دراستي في حوزة النجف الأشرف العلمية في العراق، كان عمري في العشرين، حينها كنت في العشرين من عمري، جلست عند جنازة الشهيد جميل العلي وأخذت الميكروفون مكبر الصوت وألقيت خطبة حماسية هدّدت فيها الحكومة أن دم الشهيد لن يضيع مُؤكداً أن المسيرة مستمرة بكلماتها الزينبية.

يقول الشيخ أنه في اكتوبر (1980) لما اعتقلوه من أمام منزله بالمحرق في تمام الساعة العاشرة صباحًا اقتيد إلى مركز شرطة المحرق وبعد الساعة الواحدة ظهرًا نقلوه إلى القلعة في السرداب

نفسه تحت الأرض في سجن انفرادي طوله متر في متر ونصف وكان مكانًا وسخًا ونتنًا، وبعد يومين أخذوه إلى غرفة التعذيب المعروفة برقم 77، ورأيتُ آثار التعذيب على الجدران طرية، وقد قال له المحقق المعروف عادل فليفل: هذه دماء جميل العلي الذي تكلمت عند جنازته ومصيرك سيكون مثل مصيره، وبدأ الضرب والوقوف على الأقدام لثلاثة أيام وأغمي عليه في اليوم الثالث وكاد يموت في ذلك العام.

هنالك طلب الشيخ عبد العظيم من المحقق أن يعطيه قلمًا وورقة ليكتب له اعترافاته ولكن الشيخ اشترط عليه أن يأخذ أولاً ساعة من النوم حتى يستطيع أن يكتب جيدًا، استبشر المحقق خيراً، سمح له بالنوم في الممر، وكانت فرصته ليحرر قدميه من هذا الوقوف الطويل، أيقظه المحقق بعد ساعة، وأدخله غرفة التحقيق وناوله مجموعة من الأوراق وشرع الشيخ عبدالعظيم في الكتابة حتى انتهى من الورقة الثالثة.

دخل المحقق فأعطاه الأوراق فأمطره المحقق بالمديح على كتابة اعترافاته والشيخ يطلب منه أن يفتح الأوراق وهنا كانت المفاجأة، حيث كلما انتقل المحقق إلى سطر جديد تجهّم وجهه حتى انتهى من قراءة السطر الأخير استشاط غضبًا وبدأ يشتم ويسب الشيخ بألفاظ سوقية: أنت الحمار تخدعني هل تعرف من أنا؟ أنا من عشيرة الخالدي ولا أسمح لأحد بإهانتي، انتفض قائمًا ورفس الشيخ عبد العظيم في بطنه ونتف لحيته حتى دخل العقيد فليفل فرفعه من على الأرض وزاده ضربًا وصفعات وقال: إنه اتصل بمسؤوله وبشره بحصوله على اعترافات مهمة وإذا بك تضحك علينا. في تلك الليلة نال الشيخ عبدالعظيم من التعذيب ما يكفي ليشفي غليلهما، لأنهما اكتشفا أن الشيخ لم يكتب اعترافات وإنما كتب وصية سياسية حادّة عن الظلم وعن عاقبة الظالمين وإنه لا يخشى الموت إن وقع في التعذيب وهذا ثمن الحرية في عقيدته. وكان السطر الأخير من وصيته العبارة التالية «هذه وصيتي وليست اعترافات».

وبعد يوم وجد الشيخ الشاب آنذاك نفسه في (فرضة المنامة (المرفأ المالي حاليًا) وكانت باخرة صغيرة (بانوش) قادمة من إيران مُحمَّلة بالبضائع، رموه فيها بقوة وكانت صحته متدهورة، هكذا وجد نفسه خارج خارطة وطنه (البحرين)، خارج ملحها، خارج إنسانيتها، خارج عنفوانها وتاريخها، ماذا تعني الشمس وامتداد زرقة البحر في وسط البحر غير التيه لحظتها، هل يمكن أن يُنتزع الوطن هكذا قسريًا، دون الأهل والناس ليبقى الهاجس الأوحد، أبدا وسأعود يومًا إلى وطني. هكذا قال الشيخ لنفسه وهو ينظر الى أبنية البحرين تصغر وتصغر كلما تبتعد عنها السفينة المتجهة إلى مدينة بوشهر الإيرانية.

ويفيق الشيخ عبد العظيم وينتبه في الألفية الثانية، وهو في نفس المكان (سرداب القلعة) ولكن بلباسه الجديد ولحيته البيضاء بعد أحداث العام 2011.

يبتسم حين يستذكر أنه زار القلعة في 2005، وهو عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بتعيين من الملك، وكانت حادثة قمع المسيرات بشكل مكثف جرَّاء الاستخدام المفرط لغاز المسيل الدموع على البيوت دافعًا لجمع من وجهاء المآتم والشخصيات الاجتماعية لمقابلة وزير الداخلية بشكل عاجل، فطلبوا منه أن يرافقهم ليحدث الوزير بإيقاف القمع. وفي اللقاء بادره الشيخ عبد العظيم بالقول: لماذا لا تسألون هؤلاء المتظاهرين ما هي مطالبكم بدلاً من ضربهم بمسيلات الدموع ونحن في زمن الإصلاحات. وعند الخروج من القاعة وقف الجميع لأخذ صورة تذكارية مع الضباط وصادف أن وقف الوزير بجانب الشيخ عبد العظيم فسأله الشيخ مازحًا: في سنة 1980 عندما اُعتقلت أدخلوني في سرداب هنا وكانت زنزانة قديمة وغرفة خاصة للتعذيب، هل لازالت موجودة؟ إذا كانت موجودة أريد أن ألتقط صورًا تذكارية لمذكراتي؟ فرد عليه وزير الداخلية قائلاً: إنها جُددتْ في بناء مرتب...

وهكذا بعد (6) أعوام حقق وزير الداخلية أمنية الشيخ عبد العظيم فشاهد كيف تغيّر المكان وأصبح جديدًا بالفعل ولكن أجواء التعذيب قد أعادته لذكرياته الأليمة أيام شبابه وهو اليوم على أعتاب الواحد والخمسين من عمره.

السجن الثالث : الحوض الجاف (شهران)

بعد انتهاء التحقيقات العسكرية نقلوا المعتقلين وفيهم الشيخ عبدالعظيم إلى سجن الحوض الجاف بمحافظة المحرق (وهي مدينته) وتم توزيعهم على الغرف بحيث يتشارك كل (8) إلى (12) شخصا في غرفة واحدة، في البداية كانت المعاملة قاسية وبالأخص النقيب من الجلاد المعروف (بدر غيث) ابن النائب العام، واستمر أخذهم الى جلسات المحكمة العسكرية حتى تمَّ الحكم على الشيخ عبد العظيم خمس سنوات بتهمة «التحريض على قلب نظام الحكم»، عند عودتهم إلى سجن الحوض قال لهم الشرطي عند الباب ساخرًا: كم أخرجوا لكم من (الجَفير) وهي السلة المصنوعة من سعف النخيل- و يقصد كم سنة تمَّ الحكم عليكم، فقال له الشيخ عبد العظيم ضاحكًا: «أنا خمسة وبها صرت الآن في خمس نجوم (Five Star)»، فقال الشرطي: «خمس سنوات سجن وتضحك؟»، فرد عليه: هناك الله وهو القادر على كل شيء لأننا من أجله غضبنا على باطلكم. هزَّ الشرطي رأسه مُتعجبًا.

في هذا السجن كتب كتابه (أماه) وكتابًا آخر ألفه بعنوان الحسينيون.. أخلاقيون، إصلاحيون،

إبائيون، منتصرون) رغم المنع المفروض عليه وخطورة حصوله على القلم وبعض الورق وصعوبة إخراج ما كتبه. وكان الشيخ في هذا السجن يلقي محاضرات تربوية للسجناء الذين أحبوه كثيراً.

يحكي لنا الشيخ خواطر أيامه الصعبة في السجن، أنه كلما كان يُؤخذ إلى المحاكم تتجدد ذكرياته في الطريق وهو مصمد العينين، يعود بذاكرته إلى يوم نقلوه من ميناء بوشهر إلى المستشفى عليلا حينها آواه أحد الخيرين في بيته حتى استرد عافيته ثم انتقل إلى مدينة قم وبقيت ورقة «من رعايا إيران» عالقة، أين يصرفها فهي غير مقبولة قانونيًا، ومتى كان من رعاياها فهو لم يكن مولودًا على أرضها حتى!، انشغلت إيران بحربها مع العراق ولم تلتفت إلى المُهَجَّرين الذين أرسلتهم الحكومة البحرينية قسرًا عبر البوانيش (البواخر الصغيرة) إلى إيران، لم يكتف النظام البحريني في (1980) بتهجير الشيخ عبد العظيم وحده بل أرسل إليه أخاه الكبير حسين بعد عامين من اعتقاله وسبق أن أبعد قبله أخاه جاسم وثلاثة من أبناء شقيقاته، وفي سنة 1984 اعتقل النظام شقيقته الكبرى وكانت حاملا في شهرها السابع، وبعد سجن وضرب في مركز الخميس لمدة ثلاثة أشهر أبعدوها مع زوجها المصاب في القلب وضيق التنفس ومعها سبعة من أطفالها دون ثلاثة منهم لغرض تشتيت شمل العائلة، وتُركتْ أم الشيخ عبد العظيم تواجه مصير غياب أبنائها وأحفادها، وبعد انتهاء الحرب هاجر الشيخ عبد العظيم إلى الدنمارك وحصل فيها على حق اللجوء السياسي وفتح في العاصمة (كوبنهاجن) مكتبًا للشئون الدينية للمغتربين) هناك.

السجن الثالث: سجن جو

تم نقل الشيخ عبد العظيم والشيخ المحفوظ وسجناء آخرين من المجموعة المنسوبة إلى جمعية العمل الإسلامي إلى سجن جو المركزي.

في هذا السجن كان التعامل سيئًا جدًا معنا، مثلا حين تعترض على شيء يُلفق الشرطي كذبة يصدقها الضابط وتكون العقوبة (المنع من الشراء من المقصف الأسبوعي لمدة شهر أو قطع الاتصال بالأهل لمدة شهر، أو الحبس الانفرادي لمدة 3 أيام أو أسبوع أو شهر).

كان الشيخ عبدالعظيم في هذا السجن قد عكف يلقي على السجناء في حجرته وعنبره دروسًا في العقائد والأخلاق والفقه ويحلل لهم الأحداث السياسية على ضوء ما تصلهم من أخبار عن الساحة، وفي ساعات أخرى من وقته كان يجلس مع القلم والدفتر ويؤلف حول مواضيع متعددة مثل: صياغة خطب الإمام علي في نهج البلاغة على نحو سؤال منه وجواب من نصوص هذا الكتاب. وكتاب تحت عنوان (تشبيهات وتمثيلات و(كتاب بعنوان (قيادة التغيير و (كتاب

(الجامع في الأخلاق الإسلامية) وكتابه حول مشاركاته في الانتفاضة البحرينية الراهنة بعنوان (شاء الله أن يراني سجينًا) ومجموعة كتيبات متنوعة. كما له رسائل عديدة إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف وإلى الرئيس المصري الدكتور مرسي وإلى الرئيس الأمريكي أوباما وكلمات قصيرة إلى الشعب والنشطاء ورسائل تربوية إلى أولاده.

رسالة إلى الأمير عبر الشيخ شمس الدين

مخزون ذاكرته لا ينضب، تلتصق بذاكرته كل المشاهد التي رواها لنا منذ التحاقه بالدراسة الدينية إلى حوزة النجف الأشرف وعمره (14) سنة. لقد حدثنا حول محطات حياته قرابة أربع ساعات. فعن أحداث الثمانينيات قال كثيراً واسترسل للحديث حول التسعينيات وهو يقفز لما بعدها، ففي العام 1996 مثلا كان الشيخ عبد العظيم من حجاج بيت الله الحرام، التقى برئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى في لبنان الشيخ محمد مهدي شمس الدين، والذي كان يُستدعى على الدوام من قبل حُكّام الخليج كلما وخزها طوفان الشارع في أزماتها السياسية، وذلك في مقر بعثته إذ دعاه لجلسة خاصة قائلا له: أنا عندي دعوة من أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة للتوسط بين المعارضة والسلطة لإنهاء الأزمة، فماذا تقترح أن يكون محور الحوار مع الأمير عند لقائي به؟ فقدم له الشيخ عبدالعظيم أفكارًا أيَّدها الشيخ شمس الدين وقال يُفضل أن تكتبها لي، فكتبها الشيخ عبد العظيم في نقاط مثل: إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، عودة المُبعدين، تهيئة الأجواء لانتخابات حُرة ونزيهة للمجلس النيابي وتعويض مالي لعوائل الشهداء والسجناء والمبعدين وإبعاد جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة) عن الحوار، في ذلك الوقت قدمت هذه المقترحات أيضا للأمير الراحل الشيخ عيسى).

لجنة شؤون المبعدين

في العام 2001 حين أعلنت الحكومة عن انفراجات وإصلاحات سياسية سمحت بعودة المبعدين ممن خرجوا طوعًا بأنفسهم من البحرين واستثنت من تم إسقاط جنسياتهم وإبعادهم قسريًا، ومن أبعدتهم ولم تكن لديهم الجنسية البحرينية، فأسس الشيخ عبدالعظيم لجنة لمتابعة شؤون المبعدين البحرينين، عقد عدة مقابلات مع الصحافة والإعلام ومنها فضائية أبوظبي وفجر في تصريحاته هذا الملف فأحرج الحكومة التي حملت راية الإصلاح السياسي، مما دعا سفير البحرين أن يتصل به لتهدئة التصريحات فأمهلهم الشيخ عبدالعظيم أسبوعًا لكن الأسبوع مضى ولم يصل من السلطات رد حول طلب عودتهم، وعددهم حوالي (600) عائلة لم يتحدد مصيرهم.

واصل الشيخ عبد العظيم التصريحات والبيانات عبر الإنترنت ووضع شعارًا للجنة «ما ضاع حق وراءه مطالب»، وواصل جهوده حتى لحظة اتصاله عبر وسيط بمستشار الملك د.حسن فخرو

(وزير التجارة حاليًا، (فأخبره: أن الأمير حمد وافق على رجوعك أنت وعائلتك، فرد الشيخ: عائلتي كبيرة! كل المبعدين هم عائلتي. سواء الذين تم إسقاط جنسياتهم والذين هم كانوا بدون جنسية، وافقت الحكومة على رجوع القسم الأول على أن يكون الشيخ عبد العظيم منهم فيلتقي مع الأمير حمد (الملك) ويجلب موافقته للقسم الثاني، وتمّت الموافقة على هذا الحل فعادت المجموعة الأولى وتابع الشيخ أمور المجموعة الثانية حتى عادوا إلى أرض الوطن. وذلك عندما التقى الشيخ عبد العظيم في (2001) مع الملك تجاوز الساعة بحضور وزير الديوان، بدأها الشيخ عبد العظيم بقوله: أن عهد الثمانينات والتسعينيات كان عهدًا أسودًا، و أتمنى في عهدك ما بعد الألفين ألّا نعود للوراء، آثار التعذيب في السبعينيات في سجن القلعة ما زالت معي، خمس سنوات عالجت في عيادة خاصة لضحايا التعذيب في الدنمارك وأتمنى ألاّ يعود الوضع السابق للبحرين، رد الملك: ذلك عهد لن يعود، والأيام الجميلة قادمة! فرد الشيخ عبد العظيم: هذا الشعب يحب الحاكم الذي يعدل، وقد قال أمير المؤمنين الإمام علي (ع): «عاشروا الناس معاشرةً إن مُتُم بَكوا عليكم وإن غِبتم حَنُّوا إليكم» ثم تحدث الشيخ عن معالجة الفقر والشراكة السياسية وأنهى حديثه بضرورة الإسراع في عودة النصف الثاني من المبعدين.

نقل له د. حسن فخرو أن الملك قال إنه لأول مرة يحدثه عالم دين بهذه مواضيع ويمتلك هذه الصراحة واللغة في الطرح ولديه رؤية متكاملة حول الوضع.

لقرابة العام وأشهر تابع الشيخ عبد العظيم ملف عودة الدفعة الثانية من المبعدين حتى سمح لهم بالعودة بطائرة خاصة، وكان في استقبالهم الشيخ عبد العظيم مع محافظ المحرق عند باب الطائرة، وبعد فترة تم توزيع جوازات السفر في حفل خاص أُقيم لهم في فندق الخليج، وما أن انتهى ملف المبعدين حتى حمل الشيخ ملف المواطنين البدون الذين عاش بعضهم أكثر من (60) عامًا دون الجنسية فجمع أسماءهم في حدود (220) عائلة وأعطى قائمتهم للديوان الملكي.

الاستقالة من المجلس الأعلى

في سنة (2005) عينه عاهل البحرين في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي يضمُ 16 عضوًا مُناصفة من الطائفتين، وذلك بعد أن شاور بعض مراجع الدين والشخصيات السياسية في البحرين والمنطقة منطلقًا في موافقته من مبدأ (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم ، (لكنه بعد فضيحة (بندر كيت) المعروفة أخذ الشيخ يفكر في الاستقالة حتى أرسلها إلى الملك في العام (2009) حين زادت وتيرة القمع والاعتقالات، وبالتالي زادت الاعتصامات، فأرسل برقية الاستقالة للملك وذكر فيها الأسباب التالية: عودة القمع في التعامل ضد المعارضة بدلا عن الحوار معها، التجنيس العشوائي السياسي في الوقت الذي هناك تجاهل لملف البدون الذين قدم الشيخ قائمة

بأسمائهم ولم يتم قبولها، الصمت الرسمي على تكفير الشيعة وبالأخص ممن لهم مناصب رسمية في الدولة (جاسم السعيدي)، مثالا.

أعقبت الاستقالة ضجّة إعلامية وفي اليوم الثاني طلب الملك لقاءه بصورة عاجلة، وفي اللقاء الذي امتد ساعة وثلث الساعة، تحدّث فيه الشيخ عبد العظيم بصراحة عن وضع البلد بالنسبة للاعتقالات والتجنيس والتكفير، فوعده الملك بالنسبة لاعتقال المعارضين (ويقصد الأستاذ حسن المشيمع) بأن يترك الأمر للقضاء، وأما التجنيس فقال إن العدد ليس بالحجم الذي تهوّله المعارضة، وأما ملف البدون فطلب الملك التوقيع عليه حالاً لمنحهم الجنسية، أما فيما يخص السعيدي (شيخ دين سلفي نائب في البرلمان) فسيتم إسكاته. وقال الشيخ عبد العظيم للملك: إن المشروع الإصلاحي اذا أردت له نجاحًا فهو مع البطانة الصالحة، بهذه الصراحة تحدث مع الملك، ثم خرج مُودِّعًا تلك الوظيفة الرسمية وإغراءاتها العديدة. ومنها منحه الملك في العام (2007) (الوسام الوطني للكفاءة من الدرجة الأولى، ومبلغًا ماليًا لبناء بيت له. فلم يقبل ذلك رغم احتياجه للسكن حيث يسكن منزل والده في المحرق وهو من البيوت الآيلة للسقوط.. ولازال يعيش بلا سكن خاص يستقر فيه وعياله بعد أن خرج من منزل والده قبل أربع سنوات، ومعاناة عائلته زادت بعد أن سجن الشيخ فطاردت بلطجية المحرق عائلته حتى ضايقوا عليهم فاضطروا للخروج من المحرق ليؤويهم أحد أقاربهم في بيته...

في الليلة الثانية من الإفراج وصل إلى مدينته المحرق، لم تتحمل السلطة هذا الاحتضان الشعبي والنخبوي الذي استقبل الشيخ، فأقامت المفارز والمضايقات وأطلقت التهديدات. كان هناك شخصيات بوزن الشيخ عيسى أحمد قاسم والسيد الغريفي والشيخ علي سلمان وممثلين عن الجمعيات والناشطين الحقوقيين ورؤساء الحسينيات والفعاليات الخيرية والاجتماعية.

عبد الغني خنجر: في الغرفة «13»
هكذا تعرفت إلى الجلاد عيسى النعيمي

على مدى تاريخ التعذيب في المعتقلات البحرينيّة؛ برزت العديدُ من أسماء المعذبين الذين لمعت «أنيابهم»، وتلطّخت أيديهم بالدم والجرائم المنكرة. وفي فترة السلامة الوطنية (الطوارئ)، لم يكن كلّ الجلادين بنفس مستوى الشراسة والتعطّش للفتك، فقد تتعدّدت الأدوار، ولم يكن الجميع يلعبون الدّور نفسه. كان هناك (هلافيت)، يُتقنون الضرب و»التعليق» والسلخ وصبّ القذارة على المعتقلين، وهناك (بلطجية كبار)، يُهندسون عمليات التعذيب، ويشرفون عليها، وينغمسون في كلّ تفاصيلها.

هندسة التعذيب والإرهاب - التي يقودها جهاز الأمن الوطني - يضع قواعدها الكبار، وكبار الكبار في مدرسة التعذيب الممنهج، حيث ابتكار أدوات التعذيب المعبّرة عن انحطاط خلقي قيمي هائل. والمقصود بالكبار هنا؛ هم أولئك الذين لا تبرز أسماؤهم كثيراً، ولكنهم – في الحقيقة - يتولّون القيام بأبشع عمليات التعذيب النفسي والجسدي، ويشرفون على التوجيه والقتل و(البلطجة) الرسمية. وفي هذا المجال تبرز بعض الأسماء. ومنهم، الجلّاد (عيسى حسان النعيمي)، وسوف نستعرض لمحة حول شخصيته وبعض أدواره، كما نتطرّق إلى أبرز القضايا التي حقّق فيها، وكيف أظهر خلال ذلك قدراً كبيراً من النّزق الإجرامي والعفونة الطائفيّة، حيث يُعذب انطلاقاً من «شهوة عَقَدية» تشرّبتها روحه المسكونة بمحفّز ديني «مذهبي» يُسوغ له ارتكاب الفظائع، وتعذيب ضحاياه حتى الموت، مادامت تختلف معه في الانتماء المذهبي. بهذا الاستعداد المذهبي البغيض؛ كان يرفض أن يسمع من ضحاياه شيئاً غير الصراخ وآهات الألم، متباهياً في ذلك بشجاعة مصطنعة، ومحاكياً صورة وحش تقوده غرائزه نحو تمزيق الفريسة، التي لا حول لها ولا قوة، ومن ثم الولوغ في دمائها بكلّ بشاعة.

في أول لقاء جمعني به، كان النعيمي مجرّد نقيب يعمل تحت إمرة الجلاد والعقيد السابق الفار عادل جاسم فليفل. تحديداً، كان لقاؤنا الأول في شهرر مايو من عام 2000م، حيث تعرّضت لآخر

اعتقال على خلفية المشاركة في انتفاضة التسعينيات. كان اللقاء في غرفة فليفل رقم (13) في المبنى الجديد التابع لجهاز أمن الدولة في ذلك الوقت. أُدخلت هناك، وكان يجلس فليفل مزهوّاً، وحوله يقف عدد من ضباط الجهاز، ومنهم عيسى النعيمي، وعدنان الظاعن، وبدر الفضالة. لم ينبسوا ببنت شفة، وكأنهم عبيد صغار أمام سيدهم الأحمق المتغطرس، فليفل! بادرني فليفل متحدثاً. وكالعادة، يوحي إليك بأنهم يعلمون كلّ شيء عنك، وعن نشاطك وماذا فعلت وتفعل مفصّلاً. قال لي: «هل تعلم أننا نعلم عنك كل شيء، ونعلم بعلاقتك بجماعة لندن (منصور الجمري وسعيد الشهابي وشيخ حمزة الديري)». لم أعلّق على كلامه، ولم أقدّم جواباً نافعاً، فأمر أحد صبيته، وهو الجلاد عدنان يوسف الظاعن، بتعليقي في أحد أبواب غرف مبنى الجهاز. قال لهم: «خذوه، علقوه في الباب، أريد ان أسمع صراخه حتى غرفتي».

لكن، من ذلك (الهلفوت) الصامت الذي لم أتوقع أن يجمعني القدرُ به مجدّداً، وبعد أكثر من عشر سنوات، لأجده على هيئة مختلفة؛ منتفخاً، ضخم الجثة، ناعم الصوت، مقصّراً ثوبه، حليق اللحية، يرتدي نظارة سوداء لا تفارق وجهه أبداً، خشية أن ترمقه عيون ضحاياه أو تتعرّف على هويته!؟ كانت حنجرته تُصدر نشازاً طائفياً مزعجاً وهو يجلس في مكتبه، في الطابق الثاني من مبنى جهاز الأمن الوطني. تلك «الشنشنات» الطائفية التي لم أسمع مثلها من قبل؛ كانت سمة بارزة في شحصيته، ولا يمكن نسيانها أبداً.

في ليلة الخامس عشر من أغسطس 2010م؛ لم يكن الجلاد (عيسى النعيمي) قد ظهر بعد. لكننا كنا على موعد مفاجئ بإخفائنا في سجن بعمق طابقين تحت الأرض في مبنى جهاز الأمن! كنتُ في زنزانة، والشيخ محمد حبيب المقداد في زنزانة أخرى. لم أره بعيني في تلك الليلة المشؤمة. فقط، تقاسمنا الحدث المرير. وفي زنزانة أخرى، كان الشيخ سعيد النوري. وفي الصّباح أدركنا وجود الدكتور عبد الجليل السنكيس، وذلك من صوت عكازيه اللذين شاطراه رحلة العذاب.

في تلك الليلة، وبعد أن اعتقلنا وزُجّ بنا في ذلك السجن المعزول، المليء بالعذاب النفسي، حيث لا شمس، ولا صوت، إلا أنّات المعذبين والسياط.. وبعد حوالي الساعة، وبينما كنتُ أقف معصوب العينين، مقيد اليدين من الخلف؛ سمعت صوتاً عالياً. كانت خطوات لعشرات الأشخاص وهم يدخلون الزنازين، التي كانت أصلا مفتوحة الأبواب.لحسن حظي، لم يدخل أولئك المجرمون المحترفون في الجريمة زنزانتي، ولكني سمعت أحدهم يصرخ في وجه الشيخ المقداد، وبلهجة قاسية مليئة بالصراخ العنيف، وتبين أنه رئيس جهاز الأمن الوطني السابق خليفة بن عبد الله الخليفة، الذي كان يصرخ في وجه المقداد بلهجة دارجة حادة قائلاً: «مقداد، مقداد، أنت تقول عن رئيس الوزراء بأنه (رازح) على صدر الشعب سبعة وثلاثين سنة»؟، وقال مواصلاً

الصّراخ:»أنت تقول عن وزير الداخلية، وزير المسرحيات».

لم أسمع صوت الشيخ المقداد أبداً تلك الليلة! انطلاقاً من تلك اللحظات، ومن هذا الموقف بالذّات، أدركتُ فوراً أننا سوف نتعرّض للتعذيب المنهج وعلى يد كبار القوم، وأنّ لحظة انتقام الخليفيين منّا، بسبب ممانعتنا ورفضنا لمشروعهم الغادر المُسمّى ب(المشروع الإصلاحي) قد دقّت بدايتها! في الحقيقة، كنّا مجموعة من اللذين قاوموا مشروع الخليفيين، وسعينا بجدّ لتحطيم قواعد اللّجوء إلى المهادنة وإسقاطها، ورفضنا أن نكون جزءاً من الخديعة. ولذلك، كان من المتوقّع لدينا أن تتمّ تصفيتنا، وسجننا وتعذيبنا. وكنّا نعتبر ذلك ثمناً معلوماً لتلك المواقف وذلك الرفض. لقد حانت فعلاً جردة الحساب! قبيل الفجر بلحظات، تعرّضت للضرب واللكمات على يدي الجلاد المجرم عدنان يوسف الظاعن. لكنها كانت وجبة «تسخين» أولية أراد الظاعن - أو كما كان يُسمى في مدرسة الهداية الخليفة الثانوية حينما كان طالباً بعدنان (البلعة) - أن يذكرني فقط بطريقة التحقيق الذي أجراه معي قبل أكثر من عشر سنوات.

النعيمي يشرف على « تاز مامارت» البحرين**

في ظُهر اليوم الثاني للاعتقال، كان الإنهاك قد استولى علينا بسبب الوقوف الإجباري المتواصل. كانت أيدينا مقيّدة من الخلف، مع عاصبة العين الثقيلة، والتي أسميناها لاحقاً (العروس). بدون مقدّمات، وعلى نحو مفاجئ، بدأت وجبات التعذيب! كان الصراخ يُسمع في زنزانتي بشكل واضح، وشكّل ذلك أسوأ ساعات التعذيب النفسي على الإطلاق. كنت أسمع جعفر الحسابي وهو يُعذّب على يدي مجموعة من القتلة، وبقيادة مساعد النعيمي، المدعو (جلال). ثم جاء دوري لأكون في غرفة التعذيب. اقتادوني من الزنزانة إلى غرفة أخرى في عنبر آخر في السجن نفسه. فور وصولي غرفة التعذيب، قيل لي:» لا تعتقد للحظة أننا سوف نرأف بك لأننا في شهر رمضان، فنحن غير صائمين»! لم أكن أشكّك في كلامهم، فقد كانت رائحة السجائر تملأ الغرفة فعلاً! بدأت حفلة التعذيب بالضرب المبرح، والركل، وهي طريقة جديدة لم أعهد مثلها في فترة التسعينيات، كما أنها تنطوي على المذلّة، وتتخللها تهديدات بالاغتصاب والاعتداء الجنسي. ولكن شاء القدر أن أفقد الوعي نتيجة لضربة قوية على الرأس، فلم يكملوا تلك الجلسة معي، واضطروا لسكب الماء البارد على وجهي ورأسي.

بعد الظهر، وبعد أن يفرغوا من إعدادك النفسي عبر سلسلة التعذيب المتواصلة؛ يتم اقتيادك من السجن الواقع تحت الأرض، إلى مكتب الجلاد عيسى النعيمي في الطابق الثاني. أي الخروج من مبنى السّجن إلى المبنى الرّئيس الذي يتسم بالفخامة. عندما دخلت أول مرة إلى مكتبه، لم يتحدّث مدة من الزمن. كانت الغرفة باردة جداً. كانت هناك نافذة مستطيلة الشّكل تقع

هندسة التعذيب والإرهاب - التي يقودها جهاز الأمن الوطني - يضع قواعدها الكبار، وكبار الكبار في مدرسة التعذيب المنهج

خلف مكتبه مباشرة. في الغرفة توجد مساحة كبيرة مهيّأة لجلسات التعذيب و»التعليق». حين نطق، قال لي:»ها خنجر، تعرف أنت وين؟ أنت ترى مو (ليس) في مركز شرطة أنت، في جهاز الأمن الوطني».

وتابع «نحن نعرف عنك كل شي، منذ عشر سنوات ونحن نحسب حتى أنفاسك «. ثم قال: «شوف هاي (انظر هذا) تقرير عنك من 200 صفحة و66 عنوان «. بعد عدة جلسات في غرفة التحقيق الخاصة به، استطعت أن أعرف هويته بكلّ دقة، وشاهدت وجهه مرات عديدة. حين بانت لي هوية عيسى حسان النعيمي؛ تذكّرتُ أننا في لجنة الشهداء وضحايا التعذيب قمنا بتوثيق حالات كثيرة لعدد من الضحايا الذين حقّق معهم وعذّبهم بوحشية في فترة التسعينات، وكانوا قد تعرّفوا على هويته آنذاك. وأذكر من تلك الحالات، معتقلي ما عرف ب «حزب الله البحرين». لذلك، لم يكن المشهد غريباً عليّ البتة، خصوصاً وأنه كان قد أشرف شخصيّاً على سجن «سافرة السري» في تلك الفترة، حيث كان المعتقلون يؤخذون إلى منزل خاص في منطقة سافرة، ويتم فيه التحقيق والتعذيب البشع، وقد وثّق عدد من المعتقلين للجنة الشهداء أساليبه في

التعذيب، حيث كانوا يُعلقون من أيديهم عدة أيام داخل حمام ذلك المنزل « السجن السري».

بالعودة إلى الجلاد النعيمي، يُكمل حديثه معي ويقول: « هنا المقداد والنوري ومحمد السهلاوي والسنكيس». ثم يكمل: «أنت سمعت خطاب جلالة الملك قبل ما يقبضون عليك، وعارف الأوامر اللّي عندنا»، « انتوا خلاص انتهيتوا، وراح تتمون في السجن»، « السياسية أمور اقليمية، انتوا ما تفهمون فيها». هنا بادرته بالرّد، وقلت له بأننا لم نفعل شيئاً يستحقّ هذا التعذيب، وأننا مارسنا حقّنا الطبيعي في حرية التعبير. فما كان منه إلا أنّ استشاط غضباً، وأخذ يتوعّدني ويُهدّدني قائلا بلهجة عامية: «شكلك تبيني أعاملك مثل الحيوان، ترى في ناس هني غيرك يتغوطون على أنفسهم، وأنت بعد بصيدك مثلهم، انتوا بلطجية، عملكم بلطجة»، « انت تابع إيران، وأهلك إيرانيين، ونحن نقدر نسحب منكم الجنسية» «أنت ونبيل رجب طائفين، الطائفية معشعشة في قلوبكم». هنا أيضاً قرّرت أن أرد عليه، فقلت له:»نحن لسنا طائفين، ونبيل رجب ليس طائفي، ولدينا علاقات مع إخوتنا السنة منذ الطفولة، ويجمعنا هم مشترك واحد، وهو الهمّ الوطني، أنتم منْ يزرع الطائفية بغية تحقيق أهداف سياسية»! لم يتمالك نفسه، وقام بصفعي، فسقطت على الأرض، وقال لي بلهجة بحرينية دارجة « لا تجلس اتفلسف لي لا اخليك (تتغوّط) على حالك».

سيلاحقك الضحايا حتى آخر رمق

لا تفارق مخيلتي مفارقةٌ عجيبة استوقفتني طويلاً، وتتمثل في أنّ مهندس التعذيب في قضيتنا ينتمي إلى عائلة (النعيمي)، كما أنّ أحد أعزّ أصدقائي ممن كان زميلاً لي بالمدرسة، ويجلس معي في المقعد نفسه في المرحلة الإعدادية هو من عائلة (النعيمي) أيضاً. هذه المفارقة قد تعكس طبيعة شعب البحرين المتماسك في نسيجه الوطني، قبل أن تتدخل اليد الخبيثة للحكم الخليفي، فتضرب أسفين الخلاف المذهبي في شوارع البحرين ومناطقه، وتملأ قلوب أهلها بالتناحر والتصارع المذهبي.

يعتقد الجلادون بأنهم قادرون على ملاحقة النشطاء وسحقهم، والتّنكيل بهم ساعة يشاؤون، وفي أيّ وقت تسنح لهم الفرصة. ولكن الحقيقة عكس ذلك، فالضّحايا هم منْ يلاحق الجلاد، ويُحوّل حياته إلى ليل بهيم مشحون بالهواجس والاضطرابات. النعيمي، والظاعن، والغيث، وهزيم، والمناعي، ورئيس الجهاز السابق خليفة الخليفة.. وغيرهم من القتلة والمعذبين؛ هم في مرمى الملاحقة، ويعيشون الخوف والرعب نتيجة ما اقترفته أيديهم من جرائم، وهنا تكمن قوة التمسّك بالقصاص، وعدم التراجع عن الحق في كشف الحقيقة ومحاكمة الجناة، ومهما طال الزّمن وتقادمت السّنين.

*ناشط حقوقي مُلاحق في الدّاخل.

** سجن (تازمامارت) هو معتقل سري سابق وكان من بين أشهر السجون المغربية، التي عرفت نشاطا مكثفا خلال ما سمي بسنوات الرصاص وكان يتميز بالسرية الكبيرة والتعذيب. يقع على أطراف الصحراء الشرقية المغربية. فتح في شهر أغسطس 1973 وأغلق بتاريخ 15 سبتمبر 1991، واستقبل في الأثناء العسكريين ممن شاركوا في المحاولتين الانقلابيتين: الصخيرات (1971) ومحاولة انقلاب أوفقير (1972). ثم معارضي النظام الملكي من أصحاب الرأي من يساريين خاصة. سجل عدد من قدامى مساجين (تازمامارت) مذكراتهم التي نشرت في كتب، ومن بينهم أحمد المرزوقي، في كتابه «الزنزانة 10» ومحمد الريس، «تازمامارت»، ومذكرات كابازال سجناء (تازمامارت) لصلاح حشاد، ورواية تلك العتمة الباهرة للطاهر بن جلون التي يسرد فيها مذكرات السجين عزيز بنبين.

علي الطويل المحكوم بالإعدام في سجنه الانفرداي: بين أفعى السلطة وسلّم الحرية

مثل لعبة الأفعى والسلّم التي كان يلعبها صغيراً، يجلس (علي الطويل) محدقاً في بلاطات السجن الممتدة أمامه في حبسه الانفرادي، حيث لا أحد يشاركه الوقت (الطويل) غير المجهول، يجلس كمن يهزّ حجر النرد بين يديه، وعينه على الأفعى التي تريد أن تبتلع عمره ذا ال23 ربيعاً، والسلّم الذي يأمل أن يصعد به نحو النهاية التي يحلم بها: الحرية التي بشرت بها ثورة 14 فبراير..

يعرف علي أن أفعى السلطة أرادت ابتلاع سلّم الثورة وتسميمه، فكان لا بد من تأجيج الشعب على بعضه، وتلفيق قصص القتل والاستهداف الطائفي، وكان لا بد من ضحية يُلبّس ثوب الجريمة لإكمال فصولها، فكان هو أحد القرابين..

تُرى.. أيهما يصل إليه قبل الآخر، أفعى السلطة أم سلّم الثورة حيث الحرية؟ يغمض (علي) عينيه في الفراغ، ويلقي حجر نرده..

حكمت المحكمة حضوريا .. على المتهم الأول علي يوسف عبد الوهاب الطويل بالإعدام وعلى المتهم الثاني علي عطية الله مهدي شملول بالسجن المؤبد وذلك عندما قام المتهم الأول بدهس أحمد أحمد المريسي الشرطي بوزارة الداخلية بتحريض من المتهم الثاني في يوم 15 مارس 2011 في منطقة سترة الذي أدى الى وفاته.

رفعت الجلسة
المحكمة العسكرية
2011/9/29م

السجن الانفرادي

يتأمل علي الطويل الجدران الثلاثة الضيقة في السجن الانفرادي التي تفصله عن العالم منذ أكثر من عام ونصف، يحفظ تفاصيلها، تعرجات الجدار، خربشـات ساكنيها القدامى، ترى ماذا كتب على الجدار؟ يتذكر أنه لا يتقن القراءة والكتابة، يعود بذاكرته للوراء حين هجر مقاعد الدراسة وهو في الصف الرابع الابتدائي أسـوة بأخوته الأربعة، عمل صغيراً في نقل البضائع، وحين اشتد عوده أصبح سائقا في النقل الثقيل. يتذكر شغفه بالسيارات، شجعه على ذلك امتلاك زوج أخته ورشة لتصليح السيارات، فيما تراءت له صورة أمه الحبيبة حين كان يعطيها كل راتبه ويأخذ منها بضعة دنانير تسد حاجاته الأساسية، يلمح في عينيها الرضا فتمنحه السعادة.

السـقف ها هو مجددا، الشقوق الرفيعة فيه تذكره بتصدّع عائلته منذ سُجن أخوه الذي يكبره بعامين في2010، حكم عليه بالسجن سبع سنوات في قضية حرق سيارة آسيوي. منذ ذلك اليوم والأم تحكم غلق بابها ليلاً حفاظا على سلامة أبنائها. يبتسم ساخرًا من تشابه التهم التي تختطف الحياة قسريًا من شباب هذه العائلة، حرق سيارة أو دهس سيارة. هاهو سجن (جو) يجمعه بأخيه لكنه لا يسـتطيع رؤيته إلا عند الزيارات المنتظمة التي تتم كل أسبوعين للعائلة، يضحك حين يتذكر ثرثرته طوال وقت الزيارة ومحاولة أخيه إسـكاته فيقاطعه، حالك أفضل مني فأنت معك سجناء لكن صمت الجدران يلفني وحدي.

اكتشف علي متأخرا أن تجاهله لوضع البلد وابتعاده عن غمار السياسة لم يشفع له أبدًا. لم تراوده فكرة الذهاب لدوار اللؤلؤة ولو لمرّة من باب الفضول، بقي منشغلا بشغفه في معرفة أسرار ميكانيكا السيارات أكثر من معرفة ما يدور في ساحة الاعتصام بدوار اللؤلؤة. يعود متسخا بزيت السيارات عوضا عن أن يلوث عقله البسيط بهموم السياسة، ظلت قدمه بعيدة جدًا عن الدوار وحتى عندما حوصرت سـترة في مارس 2011 نأى بنفسه بعيدا عن الاضطرابات، لكن الحذر لا يكفي للنجاة من يد البطش.

يحسب علي قطع البلاط على أرضية السجن، سبع قطع بالطول وأخرى بالعرض، يحسب منها 23 بلاطة هي عدد سنوات عمره، ويتساءل عن بلاطات عمره الباقية، هل ستطول كما اسم عائلته (الطويل)، أم ستقف عند هذا القُصر فقط! يمدّ رجله بينها، كل قطعة منها تذكره بفصل من فصول مسرحيته التي لا يعرف كيف صار بطلها فجأة، لكنه الآن يعيشـها قطعة قطعة بكل مرارتها وإيلامها..

القطعة الأولى: سترة في 15 مارس 2011

تســتعيد ذاكرة (علي) الفوضى العارمة في ذلك اليوم، بلطجية (مدنيون مســلحون) يقتحمون البلدة، ويتصدى لها أهل ســترة، تتبعها تعزيزات من الشرطة ودخول قوات درع الجزيرة، كان حينها في ورشة زوج أخته القريبة من مركز الشرطة، طلب من صديقه أن يأخذ سيارته ويركنها بجانب البيت حيث الأوضاع الأمنية لا تنبئ بخير، لكن صديقه لم يتمكن، يركنها بجانب بيته في منطقة الإسكان، تلك المنطقة القريبة جدا من تمركز البلطجية وقوات الجيش، قام هؤلاء بتكسير ســيارات المدنيين التي كانت تقف أمام بيوتهم، اتصل به صديقه ليخبره أن سيارته تعرضت للتكســير. خرج علي مسرعًا، لكن رائحة الغاز المســيلة للدموع خنقته، ذهب إلى المركز الصحي، وهناك رأى رأس الشهيد أحمد فرحان، وإصابات الشوزن تملأ جسد الشباب، ترك المكان مذعورًا وذهب إلى بيت صديقه.

كان الجيش وقتها بعيدا عن تلك المنطقة التي تقع خلف محطة البترول، فتمكن من أخذ سيارته المكسورة نوافذها والمنزوعة أرقامها للبيت. حوصرت سترة لمدة ثلاثة أيام من قبل قوات الجيش، غرقت المدينة في الصمت. المداخل مغلقة والطائرات المروحية تحلق على ارتفاع منخفض، تطلق على أي شيء يتحرك.

أصلح علي ســيارته، بعد شهر غادرت عائلة الطويل ســترة، لكنه فضَل ألَّا يخرج منها وسكن في بيت أخته لقربه من مكان عمله والورشة التي تقع أسفل العمارة. ينتفض فجأة، الذاكرة موجعة جدًا، يمد قدمه اليمنى على البلاطة التي تليها.

القطعة الثانية: قاتل ماشافش حاجة

يضغط بعينيه بقوة مسترجعا أهوال ذلك اليوم الذي قاده إلى هذه الزنزانة الضيقة، يعود إلى 19 أبريل 2011، التاريخ الذي داهمت قوات الأمن منزله في السادسة صباحًا، وحينما لم يجدوا أحداً، هاجموا منزل أخته فألقي القبض عليه، سألهم عن السبب فرد الضابط: ستعرف بعد قليل بعد أن تنال الضرب و(التعليق) المناسب.

في الخارج كانت تنتظره 11 من أجياب الأمن والمدنيين، تم جرجرته وضربه على مرأى الجيران، غطوا وجهه بملابســه وأوسعوه ضربا في الرأس والبطن والظهر وفي منطقة الحوض دون توقف، استمر الأمر داخل السيارة وسط شتائمهم: ابن ال... أمك .. ، الشيعة خونة، الشيعة كلهم أولاد حرام.

تخبئ (أم علي) هاتفها في جيب فستانها، حتى يصير أقرب إلى أذنها حين يرنّ، تنتظر لحظة اتصال علي في موعده المعتاد كل اثنين وخميس

في مركز مدينة عيسى جُرجر لإحدى الغرف، بطحوه أرضا على وجهه ورفعوا قدمه إلى أعلى، كان صوت (الهوز) وحده ما ينافس صرخات الطويل الموجوعة. يتساءل الطويل: لماذا كل هذا ماذا فعلت؟!. يأتيه الرد: اعترف أنك قمت بدهس الشرطي. أنت قاتل، قريبك حسن الطويل قال إنه شاهدك وأنت ترمي قطع كبيرة من نوافذ سيارتك خارج المنزل. يصرخ الطويل: لم أقتل أحدًا، كيف ذلك وزجاج السيارة عادة ما يتفتت إلى قطع صغيرة في حالة أي حادث. ولنفترض، ما علاقة زجاج السيارة بقتل الشرطي؟!!

هذا الرد كان كافياً لينال الطويل 13 ساعة تعذيب متواصلة لم يقطعها نوم أو أكل أو ذهاب للحمام أو حتى صلاة. كان عليهم اتمام المهمة في مركز التحقيقات الجنائية بمنطقة العدلية بالعاصمة، نقلوه هناك وأوقفوه في الممر وهو معصوب العينين، يسمع صوت كبيرهم يأمر بتعذيبه. بعد أن تنضج الأجساد المسلوخة يكون نزع الاعترافات سهلاً جدًا. يأمرهم بإدخاله مكتب التحقيق، يعرف (الطويل) فيما بعد أن ذلك الكبير هو المقدم مبارك بن حويل الذي شهد عليه في المحكمة العسكرية فيما بعد، يبدأ بسؤاله: من حرضك على الدهس؟ ومن الذي أمرك

بدهس الشرطي؟ أذكر أسماء الشيوخ الذين أمروك؟ يتخلل الأسئلة جرعات من الضرب ويواصل بـــن حويل: أعترف أنك قمت بدهس الشرطي وأن محمد حبيب المقداد هو من حرضك، كانت الإجابة واحدة: لم أقم بدهس أحد، ولم يحرضني أحد على شيء.

لم يصمد (علي الطويل) أمام التعذيب (الطويل). لم تسلم قطعة من جسده من الضرب حتى تلك الحساسة التي سبق وأجرى فيها عملية قبلـــ فترة طويلة. الانهيار من شدّة الألم مدعاة للاعتراف بأي شيء، جريمة قتل كانت أو حتى قلب نظام الكون. حضر اسم المقداد محرّضاً كما أرادوا، وحضرت معه كل الاسماء التي يعرفها، بينها علي الشملول الذي اتهم فيما بعد بالتحريض وحكم عليه بالمؤبد.

بعـــد نزع اعترافه أُلقي في أحد الممرات معصوب العينين، توقفوا عن ضربه مؤقتا حتى اعتقلوا علي الشملول، نال هو الآخر نصيبه من الضرب لكنه لم يرض أن يعترف بشيء لم يرتكبه. عند الظهر طلب الضابط سلمان الغتم من الطويل: حاول أن تقنعه بالاعتراف أفضل لكما. فك الرباط من عينه ودخل يقنع الشـــملول بالاعترافـــ. لم يتعرّف الشـــملول على الطويل الذي بدا وكأنه مومياء من التعذيب، كان المنظر كافيا ليفهم الشملول بأن مصيره لن يختلف عن الطويل وعليه بأن يعترف بتحريضه للطويل على دهس الشرطي ويلبسان القضية.

توجس الطويل وطلب لقاء الضابط حويل، قال الطويل: هذه الجريمة لم نقم بها. رد حويل: كيف بعد الاعتراف؟الطويل: فعلنا ذلك بســـببـــ التعذيب، وأنا مريض لا أحتمل ومرهق من التعذيب. بن حويل: هذا الكلام ليس له مكان عندنا.

طلب الطويل الاتصال بعائلته فأجابه بن حويل: سنسمح لك بالاتصال شرط ألَّا تغير أقوالك بعد الاعتراف. وافق على مضض، لحظتها كان يفكر فقط أن يطمئن والدته، كان صوتها الحاني علىـــ الطرف الآخر من الهاتف: ولدييييي. أجابها: أمي لا تخافي، أنا بخير. كانتـــ نبرة صوته المنهكة كافية لتتخيل الفحش الذي قاموا به، انهارت باكية لكنه تصلب لأجلها، لم يخبرها بما حدثـــ الإ بعد مدة طويلة حين التقاها أول مرة.

بعد يومين أحضروا للطويل إفادات مكتوبة للتوقيع عليها، دون الإطلاع على المحضر الذي لم يعرف ما كتبٍ فيه فهو لا يتقن القراءة، شجعهم ذلك لانتحال توقيعه فيـــ محاضر التحقيق والنيابة لاحقاً.

بعد ستة أيام وضعوا الطويل والشملول في زنزانة واحدة مع مجموعة أخرى من السجناء، تعاطف معهم الآسيوي المتهم في قضية جنائية وهو يرى كم الضرب والإهانات والشتائم تنهال على المحكومين في قضايا سياسية، فكان يقوم بعمل تمارين للطويل لتخفيف آلام التعذيب. في هذه الفترة حضرت النيابة العسكرية للتوقيع على إفادتهم من دون التحقيق معهم!!!

القطعة الثالثة :سجن القرين والمحكمة العسكرية

صرير الباب الحديدي جعل الطويل يفتح عينيه، إنها وجبة الغداء دجاج مقلي، يتناول بقدر يسير طعامه، يمد يديه من خلال فتحة الباب الحديدي ويناول زميله في الزنزانة الملاصقة له بقية الدجاج، منذ تعرضه للضرب في منطقة البطن لا يستطيع تناول الطعام جيدًا. يختار الجلوس على القطعة الثالثة من البلاط، يكمل ببطء وجبته ويستذكر حكايته. بعد انقضاء الأيام الستة نقلا الى سجن القرين العسكري، المعاملة سيئة جدًا هناك، واستمر الضرب والشتم حتى منتصف يونيو أي بعد شهرين تقريبًا من بدء الاعتقال، تغيرت الإدارة وتحسنت المعاملة تدريجيا وحتى الأكل تحسن نوعا ما. توقف الضرب والتعذيب قبل مجيء لجنة تقصي الحقائق «لجنة بسيوني» والتي زارت السجن آنذاك لفترة وجيزة.

بعد مضي ثلاث جلسات، وافقت المحكمة العسكرية على طلب أهله بتوكيل محام، وفي الجلسة الرابعة تواجد المحامي وأهله في المحكمة العسكرية. علقت المحاكمات بتاريخ 5/7/ 2011 وبعد ثلاثة أشهر أصدرت المحكمة العسكرية حكم الإعدام بحقه والمؤبد بحق علي الشملول.

القطعة الرابعة: حيثيات النطق بحكم الإعدام

يتذكر (علي) محكمة السلامة الوطنية بغصة، مصائر البشر تتحدد هناك، صوت القاضي وهو يقرر مصير حياته ويحكم عليه بالإعدام يوم 29-9-2011 :
على النحو الذي استقر في يقين المحكمة مستخلصة من مطالعة أوراقها وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسات المحكمة: أنه بتاريخ 15/3/ 2011 وفي فترة الظهر تقريبا اندلعت أعمال شغب في منطقة سترة وكان يتواجد في المنطقة مجموعة من قوات الأمن لحفظ النظام والتعامل مع المخربين ومن بينهم المجني عليه وقد تواجد في المكان المتهم الأول والثاني كمشاركين في التجمهر وقد تعاملت معهم قوات حفظ النظام باستخدام غاز مسيل الدموع.

فبادر المتهم الثاني وطلب من المتهم الأول استخدام سيارته نوع تويوتا موديل 92 كحلية اللون بغرض صدم رجال الشرطة وقتلهم فألح المتهم الثاني على المتهم الأول فأخبره عن تخوفه من أن تغرس في الرمل فأخبره أن يأتي من الشارع العام (الشيخ جابر) وينزل على الرمل من ناحية بنك

التنمية ومن ثم يأتي إلى أفراد الشرطة من الخلف.

وبعد تفكير وروية لمدة ساعة من طرح الفكرة من المتهم الثاني استقل سيارته وحضر على نفس الطريق واستغل تواجد قوات الأمن المكونة من المجني عليه أحمد أحمد المريسي وأربعة آخرين مترجلين في المنطقة الرملية فاستغل المتهم الأول انشغال الشرطة باستطلاع المنطقة وكان المتهم الثاني متواجدا في منطقة زراعية ويشاهد قدوم المتهم الأول في سيارته مسرعًا وقد اصطدم بالخلف بالمجني عليه فطار في الهواء وسقط على الأرض.

فقام الملازم راشد الجودر ومظفر إبراهيم بإطلاق النار باتجاه السيارة المتسببة ببندقيتي الشوزن المصاحبتين لهما، فلم يتمكنا من القبض على سائق السيارة الكحلية وذهبا إلى المجني عليه وشاهدا آثار إصابات عليه، فتم نقله إلى المستشفى بعد أن فارق الحياة.

وقد تعرضت السيارة إلى أضرار في الزجاج الأمامي جهة اليمين وتم تصليحه في ورشة قريبه في منطقة سترة، وتعرضت عجلات السيارة الخلفية للتلف من جراء طلقات الشوزن وقد تمّ استبدلها بإطارات جديدة وقد شاهده المدعو عيسى الطويل، وهو يقوم بإلقاء الزجاج في القمامة وعندما سأل عن ذلك أبلغه أصدقاؤه بأن المتهم الأول قد صدم أحد رجال الأمن، وفي فترة المغرب التقى بالمتهم الثاني وسأله هل السيارة مسجلة باسمه، فلم يجبه وأبلغه إن رقم اللوحة قد سقطت.

وبعد يومين قام بإصلاح ما تعرضت له السيارة من تلفيات باستبدال الإطارات والزجاج وقبل ذلك قام بتنظيف فتات الزجاج الموجود بداخل السيارة وفي صباح الأربعاء 19-4-2011 تم القبض عليه في منزل نسيبه زوج شقيقته في منطقة سترة وبمواجهته أقر بما قام به وأرشد عن مكان إخفاء الإطارات في كراج منزلهم الخاص في سترة.

بعدها جاء النطق بحكم الإعدام، لينقل الطويل إلى سجن جو، ويوضع في حبس إنفرادي حتى يومنا هذا!!.

القطعة الخامسة: أين مات الشرطي أحمد المريسي؟!

يتذكر الطويل كيف قطع صفحة براءته من جريدة الوطن العدد 2056، الصادرة يوم الخميس الموافق 28--7 2011 ليريها عائلته، حين لاحظ السجناء بأن شهادة الوفاة المعروضة في الصحيفة توضح أن الشرطي توفي في المعامير وليس في سترة.

هذا من جهة، من جهة أخرى، يثبت تقرير بسيوني، أن ضابط الشرطة أحمد راشد المريسي، مات نتجيةٍ دهس سيارة له في دوار مجلس التعاون الخليجي.
أيضاً، استضافت قناة الوطن الكويتية في برنامج (تو الليل) الكاتبان في صحيفة الوطن البحرينية: فيصل الشيخ وهشام الزياني مع المحامي خالد الشطّي، ذكر فيها (الشيخ) أن المدهوس في دوار مجلس التعاون هو أحمد المريسي.

أيضاً، جريدة الأيام العدد – محرر الشـئون المحلية : فيما قضى الشـهيد الثالث أحمد المريسي والذي قتل دهسا في منطقة المعامير، مرفق5 .
أيضاً، تقرير بسيوني يقول في الملاحظة 10:30: وفقاً للإفادات التي تلقتها اللجنة، أفاد أحد أقرباء المتوفي أنه كان قد تلقى مكالمة في تمام السـاعة 13:45 يوم 15 مارس 2011 من صديق سـمع بوفاة أحمد فذهب في الحال إلى مستشفى قوة دفاع البحرين حيث تأكد الخبر له هناك.

كتلة من الأسئلة

كيف يموت الشرطي المريسي في أماكن ثلاثة؟ المعامير (شـهادة وزارة الصحة)، دوار مجلس التعاون (كتّاب الصحف الرسمية)، وبعد شهر وأربعة أيام تختار زارة الداخلية منطقة (سترة)؟ وكيف ينقل المصاب بالحادث إلى مستشفيين: الرفاع الشرقي حسب (شهادة الوفاة)، ومستشفى قوة الدفاع حسـب (تقرير بسيوني)؟ وهل يمكن أن يقتل شرطي وينقل إلى مركز صحي (مدني) وليس إلى مستشـفى (عسـكري) مثل قوة الدفاع البحرين؟ وهل يمكن أن يموت الضحية في توقيتين مختلفين الساعة 14:45 (شهادة الوفاة) والساعة 13:4 (تقرير بسيوني)؟

وهل يمكن أن يقتل شرطي ويكتب حادث سـيارة بدل حادث دهس؟ ولماذا تم التأخر في إصدار شهادة الوفاة؟ ولماذا اتصل صديق، ولم تتصل الشرطة خصوصا أنه كان يقوم بأداء واجبه الرسمي؟ ما مصداقية الجهات الثلاث؟!!

تتناثر هذه التناقضات جميعها على قطع البلاط أمام علي الطويل داخل زنزانته، يبتسم بوجع وهو يواجه حكماً بالإعدام لجريمة تناقض نفسـها بنفسـها، تعود للظهور أمامه لعبة الأفعى والسلّم، يبحث عن حجر نرده، تبتسم الأفعى الطويلة وهي تفتح فمها بأكمله، وتتهيأ للابتلاع..

القطعة السادسة: الدفاع يفند الإدعاءات

السـادة القضاة.. إن المتهم الماثل أمامكم بتهمة القتل العمد لم تأت النيابة بدليل واحد يضع

أصابع الاتهام عليه وذلك بسبب:

- ورد في لائحة الاتهام وفي جميع محاضر اســتدلالات الشرطة وتوصيف الجريمة، أنها وقعت قرب بنك التنمية في مدخل سترة، إلا أن شهادة الوفاة أتت مغايرة للمكان، إذ ورد فيها أن المجنــي عليه أحمد المريسي قد توفي في منطقة المعامير قرب الرفاع الشرقي، مما يعني أن المجني عليه ليس هو موضوع لائحة الاتهام لتغاير الأمكنة، مما يسقط جميع الأدلة. فإذا اختلف مكان الوفاة أثار الشــبهات حوله بالنسبة للشــخص المتوفى في مكان الجريمة، مما يعني أن الحادث وقع لشخص آخر ليس المجني عليه مما يسقط الدعوى كليا.
- القبض على المتهم بعد شهر وأربعة أيام من وقوع الحادث.
- دليل الشرطة للوصول للمتهم هو نوع ولون سيارته فقط.
- خمس دوريات لم تلتقط رقم السيارة.
- أن أي أحد من الشهود لم يشاهد المتهم ولم يتعرف عليه.
- عدم معرفة عدد الطلقات التي أصابت الإطارات.
- حسب أدلة التحقيق تم إطلاق 44 طلقة شوزن. معلوم أن هذه القطع تتشظى إلى عشرات القطع المعدنية الصغيرة، قد تصل الى 280 طلقة، في حين أن ما تم الكشــف عليه هو 22 طلقة، فأين ذهبت البقية؟!
- من أين أتت الطلقات لإطارات السيارة، خاصة وأن الشرطة صادرت السيارة في نفس يوم القبض وتم حجزها لدى الشرطة، المدة التي تستطيع أن تفعل بها ما تشاء.
- تخلف الضابط المسئول مبارك بن حويل عن حضور جلسات المحاكمة وقد تم إبلاغه بالحضور. فذلك يدل على أنه لا يستطيع أن يواجه المتهم لأنه هو الشخص الذي قام بتعذيبه.
- جاء في التقرير الطبيب الشرعي أن هناك عملية قديمة أجريت للمتهم علي يوسف الطويل في المنطقة الحساسة وليس بسبب التعذيب، فهل يعقل أن يأتي المتهم على كرسي متحرك أمام القضاء العســكري في جميع الجلســات المتتالية إن كانت إصابته قبل وقت طويل من ارتكاب الحادث؟ وما سبب وجوده على كرسي متحرك أثناء الجلسات؟ هذا يبين أن الإصابة في المنطقة الحساسة كانت نتيجة التعذيب بالركل وهو الذي أدى إلى الاعتراف القسري الذي يجب أن تسقطه المحكمة من أدلة الإثبات.
- كيف توجد عينه من دم الداهس ولا توجد أي عينة من دم المدهــوس؟ والمفروض أن المدهوس هو المجروح وليس الداهس؟! إضافة إلى ذلك لم يحــدد المكان الذي أخذت منه العينة فقط ببيان أنها أخذت من السيارة، ولم يحدد مكان محدد من السيارة، وعلى أية حال، فالســيارة هي ملك المتهم ويجوز أنه جرح أثناء اشتغاله فيها ولا علاقة لكل ذلك

بالحادث، لأن العينة لا تخص المجني عليه والتي هي وحدها دليل إثبات بالنسبة إلى الفاحص.

- سلامة الزجاج من أية طلقات يعارض تقرير الأدلة.
- أن الدعوى الماثلة أمام عدالة المحكمة الموقرة حكمها الإعدام لزعم النيابة العامة وجود الإصرار ومما يتضح لعدالتكم أن كل الشهادات لا تقود إلى إلصاق التهمة بالمتهم لذلك نلتمس من عدالتكم ما يلي:

الطلبات:

- قبول الاستئناف شكلاً.
- براءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه لعدم كفاية الأدلة.
- احتياطيا: استعمال منتهى الرأفة بالمستأنف.
- ينتهي الدفاع من مرافعته.

القطعة السابعة: السماء دون خطوط

لم يتخطَ الطويل القطعة السابعة التي ستقوده للباب الحديدي، يقف متصلبا في القطعة السادسة من البلاط وحتى يحين تخطيها، أما أن يرى السماء دون خطوط أو يبقى قابعا في زنزانته أو يصير تحت الأرض.

هنا يقف علي، يرفع رأسه بصمود وثقة، يطالع ناحية السلّم فقط، يقول لأمه الموجوعة حين تأتي لزيارته ويرى عليها آثار الفقد: «أماه .. اطلعي روحي استانسي، أنا بطلع لا تحاتين».

تخبئ أم علي هاتفها في جيب فستانها، حتى يصير أقرب إلى أذنها حين يرنّ، تنتظر لحظة اتصال علي في موعده المعتاد كل اثنين وخميس، تحتضن الهاتف وهي تحادثه وكأنها تحتضن علياً، تحتسب أمرها وترفع كفها بالدعاء.

لكن يبدو أن خطف شابين من حضن هذه الأم لم يكفِ يد القتل، في حملة المداهمات الأخيرة أُلقي القبض على ولدها الثالث في سترة بتهمة حرق سيارة شرطة أيضاً.. هنا يقف بنا الكلام.

اقرأ

حصاد الغيبوبة: خطاباتُ ملك فاقد الصلاحية .
شرعية الملك الدستورية تحت مجهر 14 فبراير

شرعية الملك

الفصل السادس

391-367

حصاد الغيبوبة:
خطابات ملك فاقد الصلاحية

في الثاني عشر من شهر فبراير، 2012م، وصف الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة؛ المعارضة البحرينيّة بأنها «ليست كتلة واحدة»، وقال بأنّ «التّهديد الإيراني اضطرّه إلى استدعاء قوّات أجنبيّة» بغرض إخماد الانتفاضة الشّعبيّة التي اجتاحت البلاد في فبراير 2011م. نقلت ذلك وكالة الأنباء العالمية (رويترز) ضمن اقتباس لها عن لقاء أجرته صحيفة «شبيغل» الألمانيّة مع الملك، وذلك بعد ثلاثة أشهر من تسلّمه تقرير اللّجنة الملكيّة لتقصّي الحقائق (تقرير بسيوني).

ومن المفيد المرور على مقتطفات من أقوال الملك في اللّقاء المذكور، وذلك لكونه يُقدِّم فهماً عاماً لطبيعة تفكير الملك في ذلك الوقت، وأنّ تقرير بسيوني لم يغيّر الكثير من الكليشيهات والمغالطات السّائدة في منظومة التفكير لدى النّظام. فالملك يقول بأن «هتافات المحتجين بسقوطه» ليست سبباً داعياً لاعتقالهم، وأن المشكل في الأمر هو أنهم يصيحون بشعار «يسقط حمد ويعيش خامنئي»! لا ينطوي هذا الكلام على التّزييف فحسب، بل يُشير إلى حجم الغفلة الذّهنيّة والتّاريخيّة التي يعانيها العاهل البحريني، خصوصاً حينما يُسجّل الأخيرُ بأنّ «النساء في البحرين شعرن (بالذعر)، ومن الواجب على أيّ رجلٍ محترم أن يحمي النّساء، ولهذا كان لابدّ عليّ أن أحميهن». ومن جهة أخرى، يضع الملك دخول القوّة العسكري الخليجيّة (درع الجزيرة) في سياق حماية المنشآت الإستراتيجيّة، وفي ظلّ تلبّس إيران بعدائيّة زائدة، أو كما قال.

يبدو من الواضح أنّ الملك لم يكن ناجحاً في تقمّص دور المثقف، المنفتح على الرأي الآخر، وأنّ مسألة المطالبة بإسقاطه ليست محلّ اعتراض من جانبه، ولا سبباً للاعتقال. هذا التحايل الذي أراده - وهو في محضر صحيفة أوروبيّة يعرف قرّاؤها أنّ المطالبة برحيل الحاكم حقّ طبيعي لأيّ مواطن؛ بدا متهافتاً لجهة الوقائع التي تشهد بها جلسات المحاكم، حيث الإدانات توجّه إلى النشطاء والمواطنين بسبب مطالبتهم بإسقاط الحكم الخليفي سلميّاً. وقد كان لافتاً حجم الأكذوبة التي ساقها الملك فيما يخصّ اتهامه المحتجّين برفعهم شعار «يعيش خامنئي»، وهو

أمرٌ لا دليل عليه، ولم يثبت لدى الجهات الإعلاميّة والحقوقيّة المحايدة أو شبه المحايدة، بما فيها لجنة بسيوني التي عيّنها الملك نفسه، وهو ما يؤشّر إلى اشتراك الملك نفسه في حملات التّشويه المنظّمة ضدّ المعارضة، وأنّه ليس بعيداً عنها، أو ضحيّة لها.

هذه الغيبوبة تظهر أكثر مع التّظاهر المكشوف الذي يُبديه الملكُ بشأن الغيرة على المرأة في البحرين! فتقرير بسيوني – الذي استلمه واعتبره وثيقة رسميّة – وثّق العديد من حالات التعرّض للنّساء، وانتهاك شرفهم وعفّتهم بأبشع الممارسات، سواء أثناء المداهمات أو في جحيم المعتقلات.

هلوسات الولاء

في فترة لاحقة، وتحديداً في 28 فبراير 2012م، أطلق الملك جانباً آخر من التّصريحات الدّالة على الهلوسات الذّهنيّة التي سيطرت على تفكيره، خصوصاً في ذكرى السّنويّة الأولى من الثّورة. ففي خطاب ألقاه أثناء افتتاح الدّورة الرّابعة لملتقى الإعلاميين الشّباب العرب، قال الملك: «تعرّضنا للصّعاب. فعندما طالب شاه إيران بالبحرين، وقف شعب البحرين بأكلمه، حتى منْ همر من أصول إيرانيّة، مع عروبة البحرين أمام هيئة الأمم المتحدة. فلا توجد أية مشكلة بين مكوّنات شعب البحرين».

في هذه الكلمات، يحاول الملك أن يُقلّد حاكماً عادلاً، يسعى لتهدئة خواطر أبناء شعبه الذين يمزّقهم الشّتات، وتعدّد الانتماءات. يسعى جاهداً لأنْ يقول للضّيوف من الإعلاميين والصّحافيين بأنّ الجميع تحت كنفه، لا تمييز ولا تفريق، وكلّهمر موصول بحبل مودّته! لاشك أنّ ابتسامات السّخرية اعتلت الكثير، بمن فيهم شهود الزّور الذين اصطفّوا أمام الملك وهم يصفّقون للتّباهي الوهمي الذي يعتلي عليه. يتحدّث الملك وكأنّ خيوط الوعي انقطعت عنه فجأة! فلا أحد ينسى أنّ الحكم الخليفي اعتاد على تسويق الأزمة الحاصلة باعتبارها «أزمة طائفيّة»، وبرّر هذا الحكم استخدام العسكر في مواجهة الاحتجاجات، تحت حجّة الحفاظ على التوازن الطائفي. الأمر الآخر، وخلافاً للوطنيّة التي يريدُ الملكُ التجلّي بها؛ هو أن نظام البحرين تجرّأ على تدمير المعنى الوطني للولاء، وضخّ مفاهيم الكراهية والبغضاء بين المواطنين، سعياً للحفاظ على قوّته المتهالكة بفعل الاحتجاجات الثّورية. لقد فرّغَ الخليفيّون المواطنة من معناها الأصيل، وباتت رديفة للعبوديّة والانحناء المُذل أمام الملك، وللأخير صولاتٌ وجولاتٌ في تعميمر هذه الصّورة المنحطّة للولاء. وقد وصلَ الأمر منتهاه مع لجوء النّظام إلى الجاليات الأجنبيّة (الآسيويّة خاصة) وإشراكها في الشؤون المصيريّة للبلاد، وكأنّ الوطن خلا من مواطنيه، أو أن الملكَ انجز وعده بإخلاء البلاد من أهلها القدماء، الأصيلين!

الشيعة «الشرذمة»

في اللّقاء نفسه، يتقدّم الملك إلى الحضور بمفاجأة أخرى تعبّر عن مبلغ «التّسرب» الذهني الذي يحيط به. يقول: «الإعلام الغربي ظلم الشيعة في البحرين، كأنهم جميعاً ضدّ وطنهم، والحقيقة إن قلة «شرذمة» بسيطة من الشيعة تأثروا بدعوات ولاية الفقيه، ونحن لا نرضى ولا نقبل أن يُعمّم على كل شيعة البحرين بذلك».

مرةً أخرى، يتأكّد أن الملك ليس ضحيّةً للمغالطات، بل هو مسوّقٌ لها، وشريكٌ في صناعتها. هذه العبارة «الملكيّة» تختصرُ أمراً مهمّاً على صعيد فهْم سيكولوجيّة الملك، وهو «القدرة» غير الاعتياديّة على الانفصال عن الوقائع (مستوى متقدّم من الشّرود الذّهني المرضي). فبالنسبة له، يكفي مرور بضعة أشهر على تقرير بسيوني - الذي ارتضاه - لكي يضعه خلف ظهره، أو تحت قدميه. التقرير المذكور أوضح بعبارةٍ فصيحة تُليت على مسامع الملك وصحبه، بأنّ ما جرى في البحرين هو حراك مطلبي، ووراؤه سخط شعبي كبير. كما بيّنت كلّ الوثائقيّات أنّ الحركة الشّعبيّة تدعو إلى تطبيق العدالة الاجتماعيّة والحقوق الأساسيّة للإنسان، وتحقيق انتقالي ديمقراطي حقيقي، بعيداً عن البؤر القبليّة أو المذهبيّة. لم يسمع الملك كلمة «المملكة الدّستوريّة»، ولكنه سمع «يسقط حمد ويعيش خامنئي»! لم ينفتح وعيه على المطالبة المرفوعة بتقرير المصير، ولكن هذا الوعي عينه كوّن صورةً ميلودراميّة مفادها أنّ «شرذمة» ضآلة مدعومة من إيران تريد تطبيق نظام الولي الفقيه في البحرين!

كان من الطّبيعي أن ينفجر البحرينيون، يومها، بالسّخرية من ملكهم. لقد تذكّروا في ذلك المساء «الزّعيم» معمر القذافي الذي عُرف بالخطب «التحشيش» والهلوسة. وكان من الطّبيعي، من جهةٍ أخرى، أن يُثبت البحرينيون لملكهم أنّ وعيه ليس على ما يرام، حيث بادرَ الشّيخ عيسى قاسم - أحد أبرز القيادات الرّوحيّة في البلاد - إلى دعوة الناس إلى تظاهرة جماهيريّة يوم 9 مارس 2012م، على أن تكون مفتوحة لكلّ الاتجاهات الشّعبيّة، وغير مخصوصة بالجمعيّات السياسيّة. وقد كان يوماً مشهوداً في تاريخ البحرين، حيث احتضن شارع 9 مارس (البديع) مسيرة حاشدة قُدّرت بنصف مليون مشارك.

كان الردّ واضحاً، بل صفعة «علاجيّة» ناجحة أعادت للملك بعض وعيه المسلوب، فأوعز للدّيوان الملكي بإرسال برقية شكر أشادت بالتنظيم «المنضبط» للمسيرة، في موقفٍ فسّره بعض المراقبين والسياسيين بأنها محاولة لحفظ «ماء الوجه»، بعدما بدّد المتظاهرون محاولته المرضيّة في تقليل أعداد المعارضين وحقيقة مطالبهم.

ملك البلاد – وهو يتحسس الدّماء السيالة تحت عرشه المهزوز – يقول بأن البحرين تمثّل «واحة حقوق الإنسان» في المنطقة!

في الزبارة.. سنة وشيعة

ثمّة وقفات أخرى في لقاء الإعلاميين تستحقّ التوثيق أيضاً، لكي تكتمل الصّورة البانوراميّة للهذيان الملكي في العام المنصرم. هذه المرّة، ظهر الملك بوصفه مؤرّخاً غير عادي! قال: «وإننا في البحرين نعيش شعباً واحداً منذ القدم، وكنا معاً منذ تواجدنا في (الزبارة) سنة وشيعة، وأتينا البحرين معاً، فكيف يمكن اليوم في ظل حقوق الإنسان والانفتاح أن ننقسم، ولا نرضى لأحد أن يسئ لشعبنا بكل مكوناته».

لم تصمد هذه «المقولة/ الفانتازيا» أمام الكم الهائل من النكت الساخرة، وعلامات الدّهشة التي عصفت بالأبواق الإعلامية التي يستخدمها تلفزيون البحرين نفسه. حاول إعلام السّلطة أن يقفز على هذه «الأطروحة التّاريخيّة»، ولم يتطرق أحد لهذه لحكاية المجيء سنة وشيعة من «الزبارة». وحده وزير خارجية البحرين حاول تدارك الأمر. ولكنه، كالعادة، تسبّب في إيقاع نفسه في حرج مضاعف، ليس بحاجة إليه. وذلك حين نسب إحدى عوائل المحرق الشيعية المعروفة إلى الزبارة، في الوقت الذي تؤكّد فيه كلّ الشواهد والأثار التاريخية أصول الشيعة في

البحرين، وقبل مجيء عائلة آل خليفة غزاةً إلى البحرين.

درع الجزيرة.. الملكُ وبسيوني

الاختيار الأخير من خطاب الملك للإعلاميين، هو الخاص بدرع الجزيرة. أمام فظاعة الجُرم المقترف بقمـع المحتجين في ميدان اللؤلؤة، لم يجد الملكُ غير اجترار الأحجية التي تتهم المحتجّين بقلب نظام الحكم، وبدعم النّظام الإيراني. قال: «عندما مرّت البحريـن بالأحداث الأخيرة، اتضح أن بعض المجموعات كانت على اتصال مع إيران وتأتمر بولاية الفقيه، لذلك دعونا قوات درع الجزيرة لصدّ أيّ عدوان إيراني، وذلك انطلاقاً من اتفاقية التعاون المشـترك بين دول مجلس التعاون».

لا يعبّر ذلك عن رغبةٍ في التّسويق الإعلامي، أو محاولة لاستثمار الحدث لصالح النّظام. ما يفعله الملكُ هنا هو اختلالٌ ذهني محض! فقد كان إبطال تهمة التدخّل الإيراني وارداً - بما لا لُبس فيه – في تقرير بسيوني الذي استلمه في مهرجان رسميّ معلن. التقرير أكّد بلغة فصيحة عدم وجـود أدّلة تُثبت تدخّل إيران في ثورة البحرين، وقال ما نصّه: «لا يقيم الدليل الذي قدمته حكومة البحرين حول تدخل جمهورية إيران الإسلامية في الشئون الداخلية لمملكة البحرين أي ربط مدرك أو ملحوظ بين أحداث بعينها حدثت بالبحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011».

بعد هذا كلّه، ما التّفسير المنطقي الذي يمكن الاستناد عليه لفهم إصرار الملك على مخالفة ما جاء به التقرير، وللوقائع المسـنودة بالوثائق واليوميّات الجارية حتّى السّاعة؟! من الأفضل، اختصاراً للوقت وللفهم، البحث عن تفسيرات غير منطقيّة.

التعديلات الدستورية.. الملك يعبث

تصرّف الملك بالدّسـتور تصرّفات عابثة، وأكثر من مرّة. في الثالث من مايو 2012، رُفعت إليه التعديلات الدّستوريّة التي أقرّها ما يُعرف بحوار التّوافق الوطني، والذي تجاهلته الثّورة، وكأنه لم يكن. في ذلك اليوم، قدّم الملكُ خطاباً آخر من المكابرة، والتّزييف، وفقدان الحضور العقلي. قال: «تلتقي اليوم إرادتنا الموحدة في مفصل تاريخي هام من حياة بلدنا، ألا وهو إجراء تعديلات أساسية على دستور مملكة البحرين، تفعيلاً للمرئيات التي تم التوافق عليها في الحوار الوطني، وذلك بعد أن قامت السلطـة التشريعية بجناحيها (الشورى والنواب) بتحمل عبء المرحلة، فقامت بدراسـتها ووضعها بصيغتها النهائية وإقرارها، ليتم رفعها إلينا اليوم للتصديق عليها بما وفقنا الله للقيام به، كنقلة نوعية حضارية، نفخر ونعتز بها، تعكس ممارسة أبناء شعبنا لأروع صور الحـوار وتبـادل الرأي بنوايا وطنية مخلصة, ومـن خلال المؤسسات الدستورية».

من المفيد ملاحظة العبارات المُضخّمة التي وردت هنـا. «إرادتنا الموحّدة»، «مفصل تاريخي»، «نقلـة نوعيّة حضاريّة»، «أروع صور الحوار وتبادل الرأي»، «نوايـا وطنية مخلصة». كلّ ذلك من أجل تعديلات دسـتوريّة، فارغة، رُفعت إلى جلالته من أجل التّصديق عليها. يبدو المشهد أكثر إضحاكاً، حين يُرفقُ هذا الكلام «الفارغ» بسيل من أفظع العذابات والآهات الموحّدة، المفصليّة، والنّوعية التي تعرّض لها شعب البحرين خلال العامين الماضيين، وكيف أنّ ملكهم أرادَ أن يُنهي الموضوع برمّته من خلال حوار مرسوم سلفاً سقفه وحدوده ومخرجاته، وبما لا يُزعج حساسـيّة الملك المفرطة تجاه «أشياء مزعجة» من قبيل تداول السّلطة، واستقلال القضاء، ومحاسبة الفاسدين والمجرمين، بلا تمييز ولا محسوبيّات.

ولكي تكتمل صورة الهلوسـة هذه، فلا بأس من اقتباس جانب آخر من كلام الملك. يقول: «إن الأوائل الكرام أصلحوا الكثير عبر كلّ الأزمنة، وكل جيلٍ له طريقته في الإصلاح، ونحـن في هذا الجيـل اعتبرنا التوافق هو طريق الإصلاح، وعليه عشنـا عقداً زاخـراً بالإصلاح في مملكتنـا الغالية، ووضعنا جميعاً وبالتوافق معكم قواعد وأسـس تحولنا الديمقراطي في ميثاق عملنا الوطنـي، الذي حظي بموافقة شعبية واسعة قاربت الإجماع، وحافظنا طوال تلك الفترة على نهج التعددية والعيش المشترك بالتوجه نحو المصالح الوطنية الجامعة بما يضمن تطور بلدنا ويحفظ استقلاله وأمنه واستقراره».

عرف المواطنون، بملء جراحاتهم، طريقة الملك في الإصلاح. لمسوا في المعتقلات، وفي ساحات النضال، وفي أوقات المداهمات؛ العيش المشـترك الذي يبختر به ملكُ البلاد! والتّفاصيل مفتوحة بين يدي مئة ويزيد من الشهداء.

الملك.. العسكري المكسور

في الحادي عشر من يونيو 2012م، ظهر أمين عام جمعيّة الوفاق، الشّيخ علي سلمان، بخطابٍ اعتبره بعض المراقبين مفاجئاً، وخارجَ سياق الخطاب العام الذي اعتاد عليه الرّجل المعروفُ بإمساك العصا من النّصف، وفي أصعب الظّروف. ففي تجمّع أقامته المعارضة في منطقة «سار»، وجّه سلمان صفعة «مباغتة» للمشير خليفة بن أحمد آل خليفة، الذي يُعدّ الحاكم العسكري للبلاد خلال فترة السّلامة الوطنيّة. حيث قال: «قال المشير إن عدتم عدنا، ونحن عدنا 200 بالمئة قوة. لتعلم يا أيها المشير أن في هذا الشعب قوة ومصادر قوة لم نستخدم خمسين بالمئة منها، تعلم أنت ويعلم غيرك أننا أبناء رسول الله وأهل البيت وهذه الذرية وأبناء خيار الصحابة والتابعين، وتعلم أن تربيتنا مركزها الآخرة، وتعلم أن بمجرد كلمتين بفتوى شرعية يُقدم هذا

الشعب عشرات الآلاف على كفوفهم لاتبقى ولا تذر».

كان خطاب سلمان تهديداً واضحاً إلى الذراع القويّة التي يضرب بها الملك. وبعد يومين من هذا الخطاب، توجّه الملك إلى مقرّ القيادة العسكريّة والتقى بالمشير، محاولاً ترميم صورته المكسورة. حاول الملك أن يفعل ما يمكن أن يُهدّئ من «زعل» المشير، فألقى خطاباً غلب عليه طابع «الفزعة» والتهديد، قائلاً: «ورد إلى مسامعنا هذه الأيام عن منابر وأصوات محرّضة تبث الكراهية، وتسيء لحرية التعبير، حتى وصل الأمر إلى التطاول على قوة دفاع البحرين، ومن دون شك فهو أمر من واجبنا عدم السماح به أن يتكرر، فقواتنا المسلحة هي الحامية لمكتسبات الوطن، وعلى الكل أن يعلم أن من يتطاول بالإساءة إليها أو لقيادتها فقد أساء لنا، ولا يرضينا أبداً باسم حرية التعبير الإساءة إلى عقيدتنا أو قيم مجتمعنا أو قواتنا المسلحة، وعلى الأجهزة التنفيذية المختصة اتخاذ ما يلزم لردع هذه التجاوزات بحسب القانون».

برغم ما يظهر في هذا الخطاب من علوّ واستكبار، إلا أنّ الانكسار كان الوجه الآخر للصّورة. ومن المرجّح أنّ اليد الطّولى للمشير لم تكن مبسوطة كلّ البسط. ولأجل الترضية، فقد أصدر وزير الداخلية أوامره بمنع المسيرات والتجمعات وعدم الموافقة على الإخطارات المُقدّمة لذلك. هذا المنع واجهته الجمعيّات السّياسية – المعنيّة أساساً بالموضوع – برفض قاطع، وبادرت هذه الجمعيات إلى الدّعوة لمسيرة تنطق من منطقة البلاد القديم يوم 22 يونيو. في ذلك اليوم، عمدت القوّات الأمنيّة إلى محاصرة المنطقة، ومنعت النّاس من التوافد إليها، إلا أنّ قيادات الجمعيّات أصرّت إلى تسيير المظاهرة، وكان من بينهم الشّيخ علي سلمان نفسه، الذي وُجّهت إليه طلقات مباشرة أثناء تفريق التظاهرة، إلا أن الطلقات تلقّاها أحد المرافقين، وهو الشّاب علي الموالي، والذي أصيب إصابة بليغة نُقل على إثرها إلى العناية القصوى لإجراء عملية جراحيّة. كما أصيب نائب الأمين العام للمنبر الوحدوي، حسن المرزوق بطلقات سلاح الشوزن ورقد هو الآخر في المستشفى. كما تعرّض حقوقيون ومواطنون مشاركون في التظاهرة إلى الاعتداء بالضّرب من قبل القوّات المنتشرة في كلّ مكان. على هذا النّحو أرادَ الملكُ أن يُعيد للمشير معنوياته المكسورة!

خطاب العشر الأواخر: حسام الحداد شاهداً وشهيداً

اعتاد الملك على الظّهور بخطاب خاص بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان، ومنذ أغسطس 2010م، كان خطابه في هذه المناسبة موبوءاً بالهذيان. في الرابع عشر من أغسطس 2012م، أطلّ الملكُ بخطاب ركيك، جمع كلّ التناقضات، وقال أموراً كثيرة، وخالفها في أمور كثيرة أخرى! تحدّث عن فضل الشّهر الكريم، وذكّر بإخوة الدين والوطن، ودعا إلى مائدة الحوار، واستشهد بالنصوص والآيات، ولكنه سرعان من انتهى إلى لغة التهديد، شاهراً جبروته ضدّ كلّ منْ تسوّل

له نفسه القفز على المؤسّسات الدّستوريّة!

في ظلّ هذه الفجاجة، لا ينسى الملكُ أن يعزفَ على المسيرة الإصلاحيّة المزعومة، والتي تكلّلت بدخول البحرين في الحقبة الأظلم في تاريخها. لكن الملكُ له رأي آخر. يقول: «ما الذي يمنع أن نواصل البناء على ما تحقّق، فحالنا اليوم أفضل من الأمس في كل مجال، ولا ينكر هذا إلا مخطئ. وحالنا في الغد سيكون أفضل وأسلم إن شاء الله، وذلك بالرأي المشترك والتفاهم المطلوب فهذا النهج ليس بجديد علينا».

الملكُ يعدنا بالأفضل والأسلم! وفي القراءة الشّعبيّة، فإنّ هذا يعني فاجعة على وشك الوقوع. ولذلك بدأ الجميع يترقّب أمراً مظلماً. فالملك لا يظهرُ إلا والخراب من بعده، والعيدُ قريبٌ، وهي مناسبة سبق للنّظام أن أفجع البحرينيين فيها بقتل الصّبي علي الشّيخ. أيام ثلاثة فقط تمرّ على «خطاب الأمل والمستقبل الأجمل»، وتُقدم القوّات الأمنيّة على اغتيال حسام الحدّاد في منطقة المحرّق، ليُجدّد الملك عهده بإفجاع البحرينيين بأبنائهم، وليُعطي دليلاً مصبوغاً بالدّم على أنّه أكثر ملوك الزّمان كذباً وجنوناً.

الملك في البرلمان: العنجهية في محضر الأموات

في يوم الرابع عشر من أكتوبر 2012م، كان النّاس على موعد آخر من الكلام الفارغ. حضر الملك افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس النّواب، كاشفاً عن خطابٍ عنهجيّ، لا يصدرُ إلا عن روح استولى عليها العبث والصّرع بفعل صمود النّاس في السّاحات، واستمرار الثّورة ضد نظامه برغم كلّ الإجراءات القمعيّة. ومن المهمّ إيراد جزء مفصّل من الخطاب لتكون العاهة شاخصة أكثر! يقول: «سنبقى على الدوام حريصين على أن نمد أيدينا للسلام، والرغبة الصادقة في التعاون مع كل الأمم والشعوب، معبّرين في الوقت ذاته عما يشعر به شعبنا الآمن المسالم من أسى وأذى، وما يعانيه من تلك الفئة المضللة التي تسعى لتشويه صورة البحرين في الخارج، وتحاول الاستعانة بمن لا يعنيهم الأمر بالتدخل في شأننا الداخلي، مؤكدين رفضنا بكل حزم أي تدخل خارجي في شئوننا الداخلية، كما نرفض التصعيد الخطير في الشارع من قبل تلك الفئة، وممارساتها للعنف والإرهاب، والذي مسّ الممتلكات العامة والخاصة والمقيمين في البحرين، والذين من واجبنا حمايتهم من كل ما يمس أمنهم في هذا الوطن الغالي، كما أنه لم يخطر على بالنا أن تستغل الديمقراطية لتحقيق المطالب بالعنف والإرهاب، ولذا فإننا نؤكد دائماً بأن المطالب لا تؤخذ بالقوة والعنف بل تؤخذ بالحوار والتوافق الوطني كما حصل سابقاً بين أطياف مجتمعنا، وأنه لا ينبغي أن تفرض فئة رأيها على الآخرين».

هــذا هو معجم الهذيان المعتاد. تكرار الأوصاف، والاتهامات، ولكن بلا تحديدٍ أو أدلّة. يتحدّث الملك عن «فئة مضلّلة»، تستعين بالخارج للتدخّل في الشؤون الداخليّة، وتشويه صورة البحرين. ولكن شجاعتهً تقفُ عند هذا الحدّ، حيث لا يجرؤ أن يُفصح لشعبه عن كنه هذه الفئة، ولا تفاصيل الاتصال بالخارج بغرض تخريب البلاد وتشويه صورته. لا يفعل الملكُ ذلك لأنه لا يعرف – شخصياً- منْ هذه الفئة، ولا معلومات لديه عن الخطوط المتشابكة لرواياته الخياليّة.

في وداع مشميع: ملك البحرين يتحدث عن واحة حقوق الإنسان

الغيبوبة الممزوجة بالفلتان الذهني هو تركيب يمتاز به ملك البحرين، وفي كلّ ظهوراته الممتدة على عامي 2011 و2012م كان يُقدّم شــواهد مثيرة تؤكّد ذلك. ينبغي العودة إلى مرجعيّة «تقرير بسيوني» في كلّ مرّة يتحدّث الملك على التقدّم الحضاري الموعود. وثّق التقرير انتهاكات وبشاعات لا حدود لها، طالَت الأرواح والأعراض والمعتقدات والأرزاق، إلا أنّ ملك البلاد – وهو يتحسّــس الدّماء السّيّالة تحت عرشه المهزوز – يقول بأن البحرين تمثّل «واحة حقوق الإنسان» في المنطقة!

ولا عجب! فالملكُ قال ذلك وهو يســتقبل وزير حقوق الإنسان، صلاح علي. والأخيرُ مثالٌ صغير على التآمر ضدّ هويّة البحرين، كما توضّح من خلال التقرير المعروف بتقرير «البندر». وزير حقوق الإنسان هو أكثر الوزراء كذباً، وأثبت مهارة حادة في تلميع جرائم النّظام، والدّفاع عنه. استقبل الملك وزيره مع الوفد الحكومي العائد توّاً من جلسة جنيف، ولم ير الملك الرّحيم في وجوه الحضور غير «واحة» وارفاً ظلالها بما يقرب من 176 توصية من مجلس حقوق الإنســان، يُنتظر من حكومته الالتزام بها وتنفيذها! رأى الملك في وجوه القوم «واحة» مضرّجاً بشهادة الشّاب المعتقل محمد مشيمع في المستشفى، بسبب مضاعفات مرض السّكلر، حيث حُرم من العلاج في الوقت المناســب، وأودع في السّجن ليتجرّع المعاناة ظلماً وعدواناً. لاشكّ أن الملك اختلط عليه ما رأى، فبدت له المقبرةُ.. واحةً!

مسك البلاهة: خطاب السادس عشر من ديسمبر

في خطابه بمناســبة عيد الجلوس، أنهى الملكُ ســيرة الهذيان بما ينطبق عليه القول المتواتر: «شرّ البليّة ما يُضحك». قال: «البحرين ستبقى بلد القانون والمؤسســات والحريات والتسامح بين مختلــف الأديان والثقافات». وأضاف: «أن عيدنا الوطني المجيد هو عيد لما تحقق في بلادنا من نهضة سياسية ودستورية واقتصادية وتنموية منذ تأسيس البحرين كدولة مستقلة في عهد جدنا الفاتح رحمه الله العام 1783م أي قبل أكثر من قرنين من الزمان كدولة عربية مسلمة، حتى عهدنا الحاضر».

من بين الأسباب التي تُشجّع الملك على تعضيد هذه التوهّمات والإكثار منها، هو أنّ الهياكل العظميّة التي تتلقّى خطاباته؛ تجد فيها كلّ الحقّ، ومطلق الحقيقة، فتمنحه ما يحتاجه من الزّهو والانتفاخ. ولكلّ زهوٍ نهاية، ولكلّ انتفاخٍ إبرة.

شرعية الملك الدستورية
تحت مجهر 14 فبراير

النتيجة الأوضح التي أظهرها حراك 14 فبراير، هي أن ثمة ملكاً اسمه حمد بن عيسى فرّط في نص القسم الدستوري «أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه» لقد أظهر مجهر 14 فبراير2011 تفريط الملك بهذا القسم، كما أظهر 14 فبراير2002 إلغاء الملك للدستور العقدي، وجاء تقرير بسيوني محاولة لمداواة الشرعية التي أعطبها الملك بتفريطه بوظيفته الدستورية.

منحته المعارضة فرصة كي يداوي شرعيته، لكنه لم يفعل طوال الأشهر الثمانية الأخيرة التي أعقبت صدور تقرير بسيوني، ما الخيارات التي أمامه الآن؟ هذا ما نحاول أن نجيب عليه بتقصي سيرة أداء الملك المناقضة لنص القسم الدستوري.

جاء في دستور مملكة البحرين، في باب الملك:
الملك رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، ذاته مصونة لا تمس، وهو الحامي الأمين للدين والوطن، ورمز الوحدة الوطنية.

أسئلة الملك

هل الملك فوق القسم الدستوري؟ هل هناك فرق بين مسؤوليات الملك في دستور 73 ومسؤولياته في دستور2002؟

هل أخلّ الملك بموجبات القسم الدستوي؟

هل أعفى الملك نفسه من يمين الدستور حين لم يجد وقت توليه السلطة في 1999م مجلساً برلمانيا يقسم فيه؟

ما الذي يبقى للذات الملكية من حقوق دستورية مصانة حين تخلّ بواجباتها تجاه الدين والوطن والوحدة الوطنية؟

هل يفقد الملك وذاته المصونة، شرعيته حين يخل بواجبه تجاه شرعية الحكم وسيادة الدستور والقانون؟

هل يجب التفكير سياسيا ودستوريا عن مخرج بديل على غرار مخرج عزل عيسى بن علي، الجد الأكبر للمك؟

هل حان وقت البحث عن ملك بديل على قاعدة الفصل بين فكرة إسقاط النظام وإسقاط الملك؟

تلك أسئلة يثيرها بشكل ملحّ وضروري، أداء ملك البحرين خلال العام والنصف الأخيرين، أي منذ اندلاع احتجاجات 14 فبراير، لا لأن أداءه كان مختلفاً قبلها، بل لأن العورة انكشفت. إنها عورة ما سُمي بالمشروع الإصلاحي، وعورة الملك التي خبأها تحت هذا المشروع. تلك التي بقيت مواربة طوال الـ12 سنة الماضية، بعد أن تحول المشروع الذي افترض فيه أن يكون انتقالة في العلاقة بين الحكم والشعب، إلى حجاب يفصل بينهما أكثر، وصار مظلة يُخبئ النظام تحتها كل ما يأتي به من انتهاكات، لكن ليس بعد 14 فبراير 2011، فقد تمزقت المظلة بالكامل.

قسم الملك

لا يختلف دستور 2002 عن دستور 73 كثيرا فيما يخص مسئوليات الملك الدستورية تجاه الوطن والشعب. الملك كما يبدو، لم يؤد القسم الدستوري، الذي ينص على الذود عن حريات الشعب: «أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه»، وذلك لعدم وجود مجلس وطني منعقد حينها، أي أثناء توليه الحكم خلفاً لأبيه.

لكن عدم تأدية الملك للقسم الدستوري، لا يخليه من مسؤوليته الواجبة في الذوذ عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وصون استقلاله وسلامة أراضيه، وإلا فإن مباشرته لسلطته تعتبر لاغية لحين تأدية هذا القسم. ما يهمنا هنا، هو ما تنعقد عليه مسؤوليات الملك بعد توليه الحكم.

نفوذ الملك

في دســتور 2002 اهتم الملك بشكل أساس، بإضافة نصوص دستورية خاصة تزيد من صلاحياته: «وهو الحامي الأمين للدين والوطن، ورمز الوحدة الوطنية»، أو الموجودة أصلا في الدستور العقدي «يحمي الملك شرعية الحكم وسيادة الدستور والقانون، ويرعى حقوق الأفراد والهيئات وحرياتهم».

ولعل الملك لم ينظر من النصوص الدســتورية، الا تلك التي تعطيه الصلاحيات مثل: «الملك رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، ذاته مصونة لا تمس»، أو تلك التي تعطيه هيمنة أكثر على السلطات التشريعية والتنفيذيــة والقضائية والأمنية. لكن في الحقيقة، فإن تلك النصوص التي تعمل على تعزيز نفوذ الملك وهيمنته، هي من جانب آخر، تضعه أمام مســئوليات، لا صلاحيات مطلقة فقط.

حلم الملك

في العام 2005 كتب الملك مقالاً طويلاً تحت عنوان «حلمت بوطن يحتضن جميع أبنائه»، يقول فيه: هكذا، منذ وقت مبكر، كنت على موعد مع تطلعات الوعي الوطني في استكمال الاستقلال والشروع في حياة المشاركة والشورى، واستطعت ان أتلمس الكثير من دروس تجاربنا السياسية قريبها وبعيدها. ولا بد من الإشــارة هنا إلى أني أعدت التأكيد مرارا في الأحاديث الموجهة الى المواطنين، وفي أكثر من مناسبة، إلى أنه «لا عودة للماضي» و«لن تعود عقارب الساعة إلى الوراء». قصدت بذلك إلى أنه لا بد من وضع الضمانات، واتخاذ ما يلزم من احتياط، لعدم عودة الوطن إلى تلك التجارب المرة والطرق المسدودة التي أعاقت المسيرة، وأبعدت البحرين عن ريادتها ومسارها التطوري والتقدمي الذي تميزت به بين دول المنطقة منذ مطلع النهضة». [1]

في أوقات الهدوء يبدو الكلام حالماً وسهلاً ومثالياً. المحك هو الأداء وقت التجربة السياسية الحقيقيــة، وقــت الأزمة تحديداً. حدث 14 فبراير 2011 كان اختباراً حقيقياً لحلم الملك الذي بشر شــعبه من ناحية، وكشفاً لوعيه الوطني الفعلي من جهة أخرى، وقدرته على إدارة الأزمات السياسية الحقيقية التي تعترض الحراك الوطني، وتحمله مسؤوليته التاريخية في التعامل معها، ومنع عقارب الســاعة من العودة إلى الوراء بأي شكل من الأشكال، وحدها الأزمة من سيكشف ذلك.

هل علم الملك؟

تقرير بســيوني أكّد للملك مسؤولية الجهات الحكومية والأمنية عن الانتهاكات والتجاوزات

بعد تسلمه لتقرير بسيوني، لم يُسمع من الملك خطاب غاضب ضد التجاوزات الحكومية والجرائم التي أثبتها تقرير بسيوني.

الصارخة التي حدثت خلال شهري فبراير ومارس 2011:

- أكد أن الجهات الأمنية استخدمت القوة المفرطة وغير الضرورية: «لجأت الجهات الأمنية في حكومة البحرين إلى استخدامٍ القوة المفرطة وغير الضرورية مصحوبةً بسلوك استهدف بث الرعب في نفوس المواطنين، فضلاً عن الاتلاف غير الضروري للممتلكات» الفقرة 1693.

- أكّد التقرير أن القوات الأمنية خالفت مبدئي الضرورة والتناسب في التعامل مع المتظاهرين: «ثبت لدى اللجنة أن القوات الأمنية التابعة لحكومة البحرين – وخاصة قوات الأمن العام – خالفت في تعاملها مع المتظاهرين مبدئي الضرورة والتناسب عند استخدام السلاح، وهما المبدئان المنظمان لاستخدام القوة من جانب موظفي إنفاذ القانون». الفقرة 1699

- أكّد على الممارسة المتعمّدة: «دلل على وجود أنماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية، تجاه فئات بعينها من الموقوفين. إن حجم وطبيعة سوء المعاملة النفسي والبدني، يدل

على ممارسة متعمدة....» 1694

-أكّد أنها تشكل انتهاكاً لقانون العقوبات البحريني: «وبصفة عامة فإن تلك الأفعال تندرج ضمن التعريف المُقرر للتعذيب المنصوص عليه في معاهدة مناهضة التعذيب، والتي وقعت عليها البحرين، كما أنها تشكل انتهاكاً لقانون العقوبات البحريني». الفقرة 1697

- كما أثبت التقرير غياب المحاسبة وانتشار ثقافة عدم المسائلة: «ترى اللجنة أن عدم مُحاسبة المسئولين داخل المنظومة الأمنية أدى إلى انتشار ثقافة عدم المسائلة والثقة في عدم التعرض للعقاب داخل تلك المنظومة». الفقرة 1698

-أيضاً، أثبتت اللجنة أن مرسوم السلامة الوطنية تم استخدامه لارتكاب انتهاكات جسيمة: «إن الأسلوب الذي اتبعته أجهزة الأمن والأجهزة القضائية في تفسير مرسوم السلامة الوطنية فتح الباب أمام ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تضمنت الحرمان التعسفي من الحياة، والتعذيب، والتوقيف التعسفي». الفقرة 1702

كانت تلك بعض الملاحظات المختزلة والمختصرة التي أكدها التقرير، كما أكد الكثير غيرها، ووثق تفاصيلها.

متابعة الملك

هل كان الملك حقاً لا يعلم؟ لكنه في 9 مايو 2011، قال أثناء لقائه بجمع من رجال الدين [2]، وبعد اتخاذ قرار إنهاء حالة السلامة الوطنية: «الأخوة الذين أسهموا على الحالة الاستثنائية، قاموا بدورهم على أكمل وجه، بكل ما يملكون من مقدرة وحكمة وصلاحيات، وأنا كنت أتابع عدم تجاوز الصلاحيات، وبالفعل كل شيء كان دقيقا، وراعوا القانون الذي كلفتهم به المرحلة».

كيف يتسق قول الملك: «كنت أتابع عدم تجاوز الصلاحيات»، مع كل التجاوزات التي أثبتها تقرير بسيوني والمنظمات العالمية؟

كيف يتسق قوله: «الإخوة الذين أسهموا على الحالة الاستثنائية، قاموا بدورهم على أكمل وجه، وبالفعل كان كل شيء دقيقاً»، مع ما أسماه تقرير بسيوني بالأسلوب الذي اتبعته أجهزة الأمن والأجهزة القضائية في تفسير مرسوم السلامة الوطنية، والذي «فتح الباب أمام ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تضمنت الحرمان التعسفي من الحياة، والتعذيب، والتوقيف

التعسفي»؟

هل كان تفسير (الأخوة الذين أسهموا على الحالة الاستثنائية) تفسيراً شخصياً؟ أم أنه تفسير (دقيق) وفق ما عبر الملك؟

وبالتالي من هو المسؤول عن هذا العمل الذي يرى الملك أنه قد (تم على أكمل وجه وبشكل دقيق)؟

ومن هو المسؤول عن ثقافة عدم المحاسبة التي أدانها تقرير بسيوني، فيما هو يبارك «مقدرة وحكمة وصلاحيات» عمل هذه الأجهزة ويقول إنهم «راعوا القانون الذي كلفتهم به المرحلة»؟

وزراء يكذبون

لسنا هنا بصدد عرض تفاصيل الانتهاكات، التي وثقها تقرير بسيوني والتقارير المشابهة: عقابات جماعية، وقتل غير مبرر، وعنف غير ملزم وقمع واعتقال وتعذيب وتوقيف وقطع الأرزاق وإذلال وتنكيل وتشهير وتخوين.

كما لسنا بصدد عرض تفاصيل الازدراء المذهبي والتعرض للمقدسات، وهدم المساجد الخاصة بطائفة معينة، والتي أكّد بسيوني في الفقرة 1707 أنه ينظر اليها باعتبارها «عقابًا جماعيًا لأنها طُبقت على أبنية شيعية في الأساس».

لسنا أيضاً بصدد عرض تفاصيل الإزدراء الإعلامي الرسمي في الداخل والخارج وتشويه سمعة المحتجين بوصفهم بالخونة والصفويين والمتآمرين والانقلابيين. كل هذا نفذ على أيدي جهات حكومية رسمية أدانها التقرير صراحة، اشتركت فيه وزارات الدولة كل بطريقتها.

مئات الأبرياء حوكموا عسكرياً ومدنياً، مارست خلالها النيابة العامة دور الخصم للشعب بدل أن تكون خصماً ضد الفساد. لم تنتصر لأي قضية ضد أي انتهاك تم بحق الشعب، ولم تصدر المحاكم أي حكم لصالح أحد من المتضررين من الشعب.

في المقابل، المحاكم العسكرية ألصقت تهماً وأحكاماً خرافية، وصفها بسيوني بـ(المجحفة) على المحكومين المدنيين، بينهم الكادر الطبي الذي واجه تهم القتل والاحتلال والتسلح ومحاولة قلب نظام الحكم (تم تبرئته منها مؤخراً). فيما تولى وزراء رسميون، الترويج لأكذوبة ثبات التهم

كاملة، عبر مؤتمرات صحافية ووسائل إعلام محلية وعالمية، وذلك قبل بدء جلسات محاكمة الكادر الطبي.

هل كان هؤلاء الوزراء (الكذابون والمنتقمون وقاطعو الارزاق) أيضاً يقومون بعملهم بكل «مقدرة وحكمة وصلاحيات»؟

هل كان الملك يتابع عدم تجاوزهم صلاحيتهم في توجيه الاتهامات المطلقة وإصدار الأحكام والإعلان عنها، كما في قضية التشهير بأكثر من 40 من أفراد الطاقم الطبي؟

مباركة الملك

ما الذي فعله الملك بعد كل ما تمّ كشفه، وبشكل فاضح، من تورط لوزراء وجهات حكومية أمنية وغيرها؟ الجواب: لا شيء. ما الذي فعله تجاه كل ما انتهك الوطن والدين والدستور والشعب؟ الجواب: لا شيء.

ما تزال كل من وزيرة الصحة ووزير العدل، اللذان (كذبا) بشأن الكادر الطبي، واتهماه وشوّها سمعته وخوّناه في الإعلام المحلي والعالمي، على رأس وظائفهم العامة.

وما يزال وزير شؤون الإعلام الذي أنتج أسوأ ماكنات التدجين والتحريض والتخوين ضد مكون يمثل غالبية الشعب، على رأس وظيفته العامة.

وما يزال وزير الداخلية الذي أثبت التقرير انتهاكات صارخة وكبيرة وكثيرة قام بها منتسبو وزارته، أيضاً على رأس وزارته.

ولا يزال وزير التربية الذي سمح لقوات الأمن بانتهاك الحرم التعليمي واقتحام المدارس، وسمح باعتقال أعداد كبيرة من المعلمين والطلبة من قاعات الامتحان، وحوّل المدارس الحكومية إلى بيئات مخابراتية ومجتمع وشايات، وشارك في فصل العشرات تعسفياً وأوقف المئات، لا يزال أيضاً على رأس وزارته يمارس المزيد من التوقيف للمعلمين ويقطع رواتبهم؟

كما لا يزال الوزراء الآخرون الذين شاركوا في الفصل التعسفي والعقاب الجماعي ضد نصف الشعب، على رأس وزارتهم منعمين مباركين من قبل الملك.

لم يتخذ الملك أي إجراء ضد وزراء شاركوا بأنفسهم في تحويل فترة السلامة الوطنية إلى فترة عقاب مكارثية، وزراء حولوا التجاوزات إلى ثقافة اللامسائلة، بل ثقافة: كلما كنت مكارثياً أكثر، نالك الرضا أكثر. اكتفى الملك أمام كل هذه التجاوزات الوزرائية الفاضحة، بإصدار مرسوم بإعادة المفصولين. وكعادته الممجوجة والمستهلكة حد الغثيان: أصدر مرسوماً بتشكيل لجنة. هذا كل شيء.

غضب الملك..

لم يغضب الملك، ولو لمرة واحدة، إزاء ما تعرض له شعبه من انتهاكات جسيمة وغير مسبوقة، تلك التي ضاعفت غضب الشعب وسخطه تجاه النظام، وجعلت الشعب يؤمن أكثر بحاجته إلى حكومة منتخبة يحاسبها في حال تجاوزت وفسدت وبطشت.

لم يغضب من استخدام العنف المفرط في قمع احتجاجات 14 فبراير التي أثبتها تقرير بسيوني: « إن مواجهة المظاهرات بالقوة واستخدام الأسلحة النارية واللجوء للانتشار المكثف لقوات الأمن العام قد أدى إلى موت مدنيين، الامر الذي تسبب في ازدياد ملحوظ في أعداد الأشخاص المشاركين في الاحتجاجات، كما أدى إلى تصاعد ملحوظ في مطالبهم». فقرة 1691

وبعد تسلمه لتقرير بسيوني، لم يُسمع من الملك خطاب غاضب ضد التجاوزات الحكومية والجرائم التي أثبتها تقرير بسيوني. لم يسع أن يجلس إلى شعبه أو ممثلين عنهم، ليستمع لهم مباشرة، ويقترب منهم، ويعدهم بخطوات حاسمة وجذرية. لم يكترث الملك بشي، لأنه لم يستهدف من تقرير بسيوني غير وثيقة تمنحه واجهة شرعية أمام العالم، لا شيء آخر، إنه (تقرير بسيوني) دواء الشرعية كما سمّته مرآة البحرين. وكعادته في تمييع الجزء الخاص بالتوصيات والتنفيذ: شكّل لجنة، تنتهي مهمتها بالإعلان عنها.

لم يغضب الملك يوماً، من الإعلام الرسمي بشقيه المسموع والمرئي وهو ينال بكل وقاحة، من أكثر من نصف الشعب، متهماً إياه بالخيانة والعمالة، لم تُغضبه الأصوات الفاقعة التي تبث الكراهية في المساجد والساحات، وهي تصدر نعوتاً تصف فيها نصف الشعب بالصفوية والرافضة وأبناء المتعة و(النغول) وغيرها من الألفاظ الخادشة للذوق وللحياء الاجتماعي والأخلاقي، لقد استمر الملك طوال الفترة التي كان الشعب يلاقي فيه ما يلاقى من أصناف الانتهاك، ينصح من يلتقيهم من الزائرين، ألا ينشغلوا بمتابعة [3] الأخبار ومشاهدة التلفزيون وأن يبتعدوا عن الهموم وأن ينشغلوا بالقراءة أو بهموم صيادي السمك.

الإساءة للملك..

المرة الأولى التي غضب فيها الملك، وأعلن استياءه، هي عندما صعّد رئيس جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان من نبرة خطابه ضد مشير الملك مساء 11 يونيو 2012، ألقى كلمة في اعتصام ساحة المقشع [4] قال فيها: «سعادة المشير، لتعلم أن في هذا الشعب قوة ومصادر قوة، لم يستخدم حتى 50% منها، ولتعلم وليعلم غيرك أنكم مهما استخدمتم من وسائل بطش، ستؤول إلى الفشل، ولوجاءت كل قوات المنطقة، لا درع الجزيرة فقط، من أجل منعنا من حقنا لعجزت وستعجز. الأمر خارج إطار التحدي، الأمر فقط لتوضيح الواضح».

كان ذلك كافياً ليثير الملك الذي لم يغضبه كل ما جرى على شعبه من قتل واعتقال وتعذيب وإذلال وانتهاك. تعنى الملك لزيارة قوة دفاع البحرين بعد يوم واحد 13 يونيو 2012، وعبر عن استيائه مما أسماه بالتطاول والإساءة على قوة الدفاع ولوّح باتخاذ العقوبات. وليؤكد أن الإساءة للمشير هي إساءة له شخصياً: «ورد إلى مسامعنا هذه الأيام عن منابر وأصوات محرضة تبث الكراهية وتسيء لحرية التعبير حتى وصل الأمر إلى التطاول على قوة دفاع البحرين ومن دون شك فهو أمر من واجبنا عدم السماح به أن يتكرر، فقواتنا المسلحة هي الحامية لمكتسبات الوطن وعلى الكل أن يعلم أن من يتطاول بالإساءة إليها أو لقيادتها فقد أساء لنا، ولا يرضينا أبداً باسم حرية التعبير الإساءة إلى عقيدتنا أو قيم مجتمعنا أو قواتنا المسلحة، وعلى الأجهزة التنفيذية المختصة اتخاذ ما يلزم [5] لردع هذه التجاوزات بحسب القانون».

إن الحصانة التي يضفيها الملك على هذه الأجهزة، تضعه في موضع المسائلة عن كل صغيرة وكبيرة ترتكبها هذه الأجهزة. فباسم حرية التعبير تمت الإساءة إلى عقيدة نصف المجتمع وقيمهم وأخلاقهم وشرفهم ووطنيتهم وإنسانيتهم، لم يغضب الملك كل هذا، لكن أغضبته كلمة وجهت للمشير مفادها: لن نركع لقمعكم. والسبب ببساطة، لأن الملك يعتبر أن قوة دفاع البحرين، هي القوة الحامية عن مكتسباته وبقائه، لا عن الوطن ولا الشعب، ولهذا عبّر أن الإساءة الى قائدها هي إساءة اليه شخصياً.

يرى الملك في تحدي القوة (الحامية له) إساءة، ولا يرى في إساءة أجهزته للشعب والدين والدستور تحدياً لذاته الملكية. يظن أنه خارج اللعبة، يظن أن إخلاله بوظيفته الدستورية يجب أن تمرّ من دون محاسبة. وهنا يكمن تحدي الخطاب السياسي، أن يبطل هذا الظن، ويجعل الإخلال لا يمرّ.

قوة دفاع الملك..

جاء في دستور مملكة البحرين في باب الملك: «الملك هو القائد الأعلى لقوة الدفاع، ويتولى قيادتها وتكليفها بالمهام الوطنية داخل أراضي المملكة وخارجها». بهذا فإن الملك هو المسؤول عن كل ما يصدر من هذا الجهاز، لأن المهام والتكليفات تصدر منه شخصياً.

تورط جيش قوة دفاع البحرين في قتل أكثر من شهيد، بينهم الشهيد عبد الرضا بوحميد والشهيدة بهية العرادي. تسبب في تفاقم غضب المحتجين، وتحويل هتافات الإصلاح إلى هتافات إسقاط. أكّد بسيوني ذلك في تقريره: «تسببت الوفيات الناتجة عن قوات الشرطة وتورط الجيش في إطلاق النار على المدنيين في تفاقم الغضب العام تجاه الحكومة». الجيش شارك في المداهمات الليلية والاعتقالات. احتل مستشفى السلمانية وعاق دخول المرضى واختطف المصابين المرضى من فوق سرير المرض. فاق عدد أفراد الجيش في مستشفى عدد المرضى والعاملين في المستشفى. أكد تقرير بسيوني ذلك وأشار أنه «يشن الجيش حملة عسكرية ضد المتظاهرين». كما وثّق بسيوني أن «ضباط الجيش اعتدوا جسدياً على المرضى، واحتجزوهم بالطابق السادس، ونقلوا بعض المرضى قسراً إلى أقسام الشرطة». الجيش البحريني شارك جيوش درع الجزيرة، بالنزول على امتداد الشوارع بالمدرعات والمصفحات ووضع نقاط التفتيش على امتداد شوارع البحرين منذ 15 مارس، وثبت تعرض المواطنين للضرب والإذلال والاعتقال عند نقاط تفتيش على خلفية مذهبية.

كل تلك الجرائم والانتهاكات شارك فيها جيش قوة الدفاع الذي هو قائده الأعلى، والذي يتولى شخصياً تكليفها بالمهمات، وفي حال صدرت تجاوزات خارج تكليفه، فإنه قد علم بها، وتأكد منها من خلال تقرير بسيوني المعتمد من قبله شخصياً، لكنه لم يغضب على حجم الجرائم والتجاوزات التي ثبتت، ولم يعتبر إساءة الجيش إلى الشعب إساءة له شخصياً، ولم يأمر الأجهزة التنفيذية المختصة اتخاذ ما يلزم لردع هذه التجاوزات، ولم يتخذ إجراء ضد أحد، بل العكس، كثف الملك زياراته الداعمة لقوة الدفاع، وبقى في كل مرة يقدم دعمه وشكره وتقديره[6] لـ»جهود منتسبي قوة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني المخلصين الذين يسهرون على أمن هذا الوطن ويحمون حدوده وأراضيه ولا زالوا مرابطين»، على حد تعبيره.

عقوبات الملك..

الملك الذي ينص الدستور أنه الحامي للشعب والوطن، وأنه رمز الوحدة، لا يزال يواصل تعبيره بأشكال مختلفة عن عدم الاكتراث بما يجري على شعبه. الشعب الذي نال ما نال على أيدي الأمن والعسكر وأجهزة الدولة الرسمية. يتمادى الملك أكثر في استفزاز سخطه الشعب وغضبه

باســتمرار مباركته للعسكر ودعمه لهم. لم يصدر من الملك مرسوماً ملكياً واحداً بشأن معاقبة قتلة الشعب والمنتهكين. لكنه أصدر مؤخراً (12 يوليو 2011) مرسوماً خاصاً بتعديل قانون العقوبات [7] المتعلقة بالتعدي على رجال الأمن العام: «وتكون العقوبة السجن إذا وقع التعدي على عضو من قوات الأمن العام، أو على أحد العسكريين من منتسبي قوة دفاع البحرين، أو الحرس الوطني، أو جهاز الأمن الوطني، وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن سبع سنوات إذا أفضى الاعتداء إلى عاهة مســتديمة دون أن يقصد إحداثها، وتكون العقوبة الســجن لمدة لا تقل عن عشر ســنوات إذا أحدث به عمداً عاهة مســتديمة، وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا أفضى الاعتداء إلى الموت ولم يقصد من ذلك قتله».

العشرات من الشــعب قضوا بسبب القوة المفرطة المســتخدمة من قبل (أعضاء قوات الأمن العام)، المئات أصيبوا بعاهات مستديمة وثقتها التقارير الحقوقية، بعضهم لا يزالون ممنوعين من العلاج، وليس هناك بين قضبان السجن رجل أمن واحد متهم، فيما أكثر من 1200 سجين، يتم توجيه اتهامات لهم تتعلق باعتداءات مزعومة على رجال الأمن.

هكذا يرى الملك في تحدي القوة (الحامية له) إســاءة، وفي الاعتداء عليها جريمة، لكنه لا يرى في إســاءة أجهزته للشعب والدين والدستور تحدياً لذاته الملكية. يظن أنه خارج اللعبة، يظن أن إخلاله بوظيفته الدستورية يجب أن تمرّ من دون محاسبة. وهنا يكمن تحدي الخطاب السياسي، أن يبطل هذا الظن، ويجعل هذا الإخلال لا يمرّ.

الملك مسؤول، مسؤولية كاملة عن سيادة الوطن. ماذا فعل ملك البحرين إزاء تلك السيادة؟

خلال عام ونصف، سعى الملك حثيثا للتفريط في سيادة الدولة واستقلالها بدعوى الاتحاد الخليجي تارة والاتحاد الثنائي بين البحرين والســعودية بصورة ظاهرة وأخرى سرية، وأخضع نفسه للقرارات السيادية الفوقية من جيرانه الكبار والأغنياء، فقط لكي لا يتنازل لشعبه مشاركته القرار وإدارة البلد. الملك أظهر خلال هذه الفترة استعداده لأن يكون أمير محافظة مكروهاً ومنزوع القرار، على أن يكون ملكاً محبوباً يشترك مع شعبه في سلطاته.

أقدم الملك على أخطر خطوة أضرت بسيادة البلد، إدخال جيوش خليجية، لا لمواجهة عدو خارجي قام بغزو البلد، بل لمواجهة حركة احتجاجية شعبية داخلية. حدث ذلك بمرسوم ملكي منه شخصياً. تم إظهار الاحتجاجات على أنها مؤامرة خارجية وأن ثمة غزواً خارجياً قادماً. الملك أعلن ذلك في لقائه مع قيادة قوات درع الجزيرة بتاريخ 20 مارس2011، قال أنه تم إحباط

مؤامرة خارجية، محيلاً إلى إيران، وقال «جرى الإعداد لهذه المؤامرة منذ عشرين إلى ثلاثين عاما، وبدأ تنفيذها عندما بدت الظروف مؤاتية» قبل أن يمضي ليقول: «أعلن هنا فشل هذه المؤامرة الميتة» .[8]

هذا ما أكده الملك بلا أدنى شك، تبريراً للإقحام غير المسبوق للجيوش الخارجية في بلده، في الوقت الذي أثبت تقرير بسيوني المعتمد من قبله، أنه «لا توجد أدلة قاطعة» تثبت أن إيران لعبت دورا في تأجيج الشارع البحريني.

ورغم ذلك، استمر الملك في تهميش ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق، وأكّد في جلسة تسليم التقرير ذاتها، أن الممارسات التي تصدر عن الإعلام الإيراني[9]، هي (دليل واضح) على المخطط والمؤامرة، ما يبرر استدعاء قوات الخليج لحماية بلده: «إن ذلك يدل دلالة واضحة على تدخل سافر لا يحتمل في شؤون البحرين الداخلية، وإن هذا التدخل أدى إلى معاناة كبيرة للشعب والوطن».

كان دخول قوات درع الجزيرة الاستباحة الأكبر لسيادة الوطن، والهروب من حل المأزق الداخلي بإسقاطه على جهات خارجية، ومع دخول قوات العسكر الخليجية لم يعد هناك شأن داخلي، تحول إلى شأن إقليمي، وتسبب في تدخل أطراف عربية وغربية، وصار الملف البحريني مفتوحاً على مصراعية أمام العالم، ثم بعد كل ما تسبب فيه الملك من ضياع لخصوصية الدولة وسيادتها الدولة، عاد ليقول في لقائه الأخير بقوة دفاع البحرين [10] (13 يونيو/ حزيران 2012) بأن: «أهل البحرين قادرون على معالجة كل ما يعترض سبيلهم (....) في إطار حوار إيجابي وطني خالص بناء وبحلول بحرينية وليست أجنبية»، ويضيف: «إننا نأمل أن يضع الجميع نصب أعينهم مصلحة البحرين وتحييد الشأن الداخلي عن أي صراعات دولية ليس لنا شأن فيها».

عزلة الملك..

منذ بدء أحداث 14 فبراير وحتى الآن، فضل الملك الغياب عن المشهد الذي يعيشه البحرينيون كل يوم، والبقاء في العزلة والخلوة التي اعتاد عليها في قصوره، لم يخرج الملك إلى الناس يوماً، لا أقل أن يجلس إلى قوى المعارضة ليسمع منهم بلا وسيط يحرّف ما يقال وما لا يقال. اختار الملك أن يمعن في عزلته أكثر، وأن يكتفي بالحاشية الضيقة والقليلة التي تحيط به وتوصل له ما تريد بالطريقة التي تريد.

منح شؤون الدولة بالكامل لجناح الخوالد يديرونها كما يشاؤون. غاب عن الحدث وعن الناس

حتى صارت خطاباته التي يخرج بها بين الفينة والفينة محل تندر الشعب الذي يجدها غائبة عن الواقع ومنصرفة عنه تماماً وكأنها كلمة لشـعب آخر وواقع آخر. بل إن البعض صار يصف خروج الملك على شاشة التلفزيون ملقياً كلمته بأنها شؤم، لأن مع كل خروج له على الشاشة ثمة سقوط لشهيد في اليوم نفسه.

لم يعد الملك هو الرمز الأول في البلد، لا في الشارع المعارض ولا الموالي. في الشارع الموالي الرجل الأول هو خليفة بن سلمان ومن بعده يأتي المشير. وهو ما برز في الأسابيع الاولى من فترة السلامة الوطنية من انتشار صور خليفة بن سلمان دونه، لولا التدارك الشكلي الذي تم فيما بعد.

الملك أيضاً قضى على مستقبل وريث عرشـه المقبل. لقد أنهى مستقبل ولي العهد بيده، بسوء إدارته للحكم وبضعف أدائه وبتخليه عن ممارسة دوره الفعلي في البلد. لقد انكفأ وسط مجموعة من المحيطين المتملقين والمستشارين الذين لا يسمع إلا منهم. يسمع منهم ما يؤكد له أنه يمضي في الحل الأمثل، وأن الحل الأمني وحده هو خياره للبقاء في عرشه، وأن عليه أن يبقى مطمئناً لأن هناك بواسل يذودون عن ملكه لا عن مملكته.

خيارات الملك

تجربة 14 فبراير أظهرت تفريطاً كبيراً من الملك في مسـؤوليته تجاه الوطن والشعب، وتجاه الحدث والأزمة. لقد قال الملك في مقال الحلم (الذي أشرنا له في البداية) أنه لن يسمح بأي عودة إلى الوراء، لكن في أول اختبار حقيقي في عهده جعل الدولة تتقهقر جرياً إلى الوراء عشرات السنين.

في الدستور: «الملك هو الحامي الأمين للدين والوطن، ورمز الوحدة الوطنية»، لكن الملك لم يحم ولم يكن رمزاً للوحدة، بل سـبّب انشقاقاً وشارك في تأزيم وتعميق المحنة. وهو لا يزال في غيابهَ الذي اختاره لنفسه، كي لا يزعجه في عزلته شيء. بقت خيارات محدودة الآن:

الخيار الأول: هو أن يصحو الملك من غفلته، يتدارك ما تبقى (إن كان ثمة ما يمكن تداركه)، ويبدأ فوراً بإجراء إصلاحات حقيقية تُرجع السلطات للشعب ويكون الشعب قادرا بنفسه عبر القوانين والصلاحيات، مراقبة هذه السـلطات ومحاسبتها، متى ما تجاوزت أو انتهكت أو فسدت. وبهذا تحفظ للملك مكانته الاعتبارية والمحايدة.

الخيار الثاني: أن يختار الملك طوعا التنحي ويقوم بإيكال الأمر لشـخص من عائلته، قادر على

تحمل مسئوليات هذا الشعب.

الخيار الثالث: أن يختار الشعب ملكاً آخر يجمع عليه، يتحمل مسئولية هذا الشعب وهذا الوطن ويذود عنه وفق ما جاء في نصوص الدستور.

الخيار الرابع: الخروج بنظام سياسي يحفظ حقوق وحرمات هذا الشعب وهو حل وسط بين إسقاط النظام وإصلاح النظام.

الخيار الخامس: أن يصبح الأمر ميؤوسا، وهذا سيفتح الخيارات والتداعيات الى المجهول بما لا يمكن لأحد التنبؤ به.

1. http://urlmin.com/j7o
2. http://urlmin.com/j7p
3. http://urlmin.com/j7q
4. http://urlmin.com/j7r
5. http://urlmin.com/j7s
6. http://urlmin.com/j7t
7. http://urlmin.com/j7u
8. http://urlmin.com/ivo
9. http://urlmin.com/j7v
10. http://urlmin.com/j7s

اقرأ

عام ثقافي مشبع برائحة الدم: كريم رضي يفتح النار على مثقفي «الستالينية الجديدة».. ومقاطعة «عاصمة الثقافة» بنداً على أجندة مثقفين عرب وبحرينيين .
صناعة الكذب: تحايلات المثقف ضد ثورة البحرين

حصاد الثقافة

الفصل السابع

413-393

عام ثقافي مشبع برائحة الدم: كريم رضي يفتح النار على مثقفي «الستالينية الجديدة».. ومقاطعة «عاصمة الثقافة» بنداً على أجندة مثقفين عرب وبحرينيين

لم تكن عاصمة للثقافة، بل... المكارثية. حتى الأيام الأولى من شـهر يناير/ كانون الثاني 2012، كانت «المنامة عاصمة الثقافة العربية» في حيص بيص. طغى الموقف الأمني على ما عداه، ورُدّت بضاعة وزيرة العائلة الحاكمة مي آل خليفة التي جهدت في الجولات التي قامت بها على مدن الشرق والغرب، بمعية رهط من مثقفي «الستالينية الجديدة»، على تسويق وهم أنّ كل شيء بخير، رُدّت لها أشـكال من التجاهل والمقاطعات. فيما فاحت رائحة القتل والدم، وغطت على برنامجها المؤلف من 12 ثيماً، لكن... بلا جمهور!

ولغاية اليومين الأوّلين، لم تكن حتى وكالة أنباء البحرين الرسمية «بنا»، قد باشرت إلقاء الضوء على «عاصمة الثقافة» بعد، ولا خبر! لتتدارك الوزيرة ذلك، في الأيام التالية، حيث التقت بمحرّري الصحف، ورؤساء التحرير، مستجدية منح «العاصمة» التي تأجل إعلانها إلى منتصف يناير/ كانون الثاني، حيّزاً في التغطيات.

وقد حاول تلفزيون البحرين الرسـمي تدارك الوضع بعد رواج أنباء عـن مقاطعة عدد من المثقفين العرب، فبث برنامجاً ترويجياً عن عاصمة الثقافة، غير أن الحال الأمنية المضطربة ظلت سيدة التغطيات الإعلامية.

غضون ذلك، كان خبر مقاطعة بعض المثقفين لها، يصفق في الأجواء. فقد رفضت الشاعرة فوزية السندي، ترؤس لجنة للشعر في «العاصمة». وقد كان لديها موقف. ليتلقفها زميلها الشاعر قاسم حدّاد، فلتة.

واعتذرت المخرجة اللبنانية نضال الأشـقر عن المشاركة. أما مواطنها الفنان مارسيل خليفة، فقد أطلّ من جنيف بسويسرا (سبتمبر/ أيلول 2012)، ليصف الوزيرة التي نفّذ لها عدة عروض فنية

سابقة بـ«المجنونة».

وفي الموازاة، كان مثقفون بحرينيون وعرب يوقّعون عرائض المقاطعة. وكان نحو 100 مثقف أردني، يضعون في عهدة جامعة الدول العربية، عريضة ممضاة، ضدّ فكرة أن تكون المنامة عاصمة للثقافة. ثم جاء معرض الكتاب الدوليّ (15) في مركز المعارض، الذي فزّزت جمهوره القليل أصلاً، رائحة الغازات المسيلة للدموع، حتى اشتكى الناشرون، وكتبت الصحافة، بما فيها صحافة السلطة.

وشهدت روزنامة العام 2012 أيضاً، أشدّ «المماحكات» من جانب مثقفين، مع الشاعر قاسم حدّاد، الذي اعتاد أن «يقول كلمته ويمشي»، ممرراً نبوءات الرائي «الفهيم»، واعتماداً على سطوة «الأب» على أبنائه. لكن هذه المرّة فقط، وُجد من يقول له: لست أباً، كفى هذا الهراء، لا أنت كذلك ولا نريدك.

هكذا جاءت ردود الشاعر كريم رضي الناريّة، تعقيباً على حوارات لحدّاد مع «الحياة» و«القدس العربي» و«روز اليوسف»، انتقد فيها «ربيع البحرين» وثواره. ليضع بذلك، حدّاً لتكتيكات «المسافة الذهبية» التي اعتاد في حواراته أن يشبعها بالتنظير المضجر في الموقف من السلطة أو الأحزاب.

وقد ظهر مصطفاً، بل شديد التماهي، بلا مسافة أو يحزنون، مع لون الخطاب السلطوي.

100 مثقف أردني: البحرين ليست عاصمة للثقافة

وتزامناً مع إعلان «عاصمة الثقافة» يناير/ كانون الثاني 2011، أطلق مدوّنون مدوّنة تحت اسم «المنامة عاصمة القتل» (bhmurdercapital.wordpress.com)، جمعوا فيها كل الغسيل «الوسخ» للعاصمة المنكوبة.

وأكد المشرفون على المدونة عزمهم «مخاطبة المثقفين العرب من خلال هذه الحملة بحقيقة ما يجري في البحرين، ومناقشتهم في قبولهم إقامة الفعاليات الثقافية تحت رعاية هذه السلطة».

فيما ارتأت «مرآة البحرين» إعادة تصميم الشعار الرسمي لعاصمة الثقافة، بطريقة تحاكي الشعار الرسمي الذي اعتمدته وزارة الثقافة البحرينية، مع استبدال إحدى كلماته، وهي «الثقافة» بكلمة «المكارثية». كما قامت بتثبيته ضمن ترويستها الرئيسة على مدار العام 2012.

وضمن أجواء المقاطعات، فقد نفى الشـاعر اللبناني عيسى مخلوف في تعقيب أرسله إلى «مرآة البحرين» (5 يناير/ كانون الثاني 2012) أن تكون قد وجهت له دعوة للمشاركة في فعاليات عاصمة الثقافة.

وساد حال من التبرم في أوساط عدد من المسارح، وبينهم مسرح أوال، أقدم المسارح البحرينية، بشـأن أسباب تهميشه في الفعاليات المسرحية أو «أين سيكون موقعه (؟)» في عاصمة الثقافة. وفي سياق ذي صلة، فقد باءت جميع محاولات المسارح الأهلية للقاء وزيرة الثقافة لطلب دعم موازناتها لإقامة مهرجاناتها، باءت جميعها بالفشل. فيما قامت بإيقاف مخصصات مهرجان مسرح الريف السنوية عن العام 2011.

ووقع مثقفون بحرينيون وعرب (نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) عريضة دعوا فيها «جميع المثقفين والمبدعين العرب إلى مقاطعة جميع فعاليات «المنامة عاصمة الثقافة»، معللين ذلك بالقول «إن المشاركة تضفي الشرعية على الممارسات القمعية المناقضة لقيم الحرية والإبداع».

وبين الموقعين الشـاعر العراقي محمد الأمين والشاعر المصري عماد فؤاد، ومن البحرين الشعراء إيمان أسيري ووضحى المسجن وحسين فخر ومهدي سلمان ورسام الكاريكاتير علي البزاز، إضافة إلى أسماء كثيرة أخرى.

وحذى حذوهم نحو 100 مثقف أردني في رسـالة أخرى (ديسمبر/ كانون الثاني 2011) وجهوها إلى الجامعة العربية تطالب بـ«إلغاء اختيار المنامة عاصمة للثقافة العربية لعام 2012» لما قالو إن «كبـت الحريات وانتهاك الحقوق يتناقضان تماماً مع معايير اختيار العواصم الثقافية». وبين الموقعين اليساري ناهض حتّر وتوجان الفيصل وحياة الحويك عطية وجورج جزراوي وآخرون.

ونـشرت صحيفة «الأخبار» اللبنانية (11 فبراير/ شـباط 2011) ملفاً خاصاً عن «المنامة عاصمة الثقافة العربية» بعنوان «مقبرة الثقافة» الذي أخذ مسـاحة «المانشـيت» الرئيس للصفحة الأولى، استعرض دعوات جمعيات بحرينية حقوقية ومثقفين بحرينيين وعرب إلى مقاطعة هذه التظاهرة.

وتضمن الملف مقالات لكتّاب وناشـطين سياسيين بحرينيين، هم: حسين يوسف، حسين مرهون وعلي الديري وكل من باسمة القصاب ونادر المتروك، إضافة إلى الكاتب السعودي بدر الإبراهيم

تزامناً مع إعلان «عاصمة الثقافة» يناير/ كانون الثاني 2011،
أطلق مدوّنون مدوّنة تحت اسم «المنامة عاصمة القتل»

والصحافية السعودية مريم عبدالله.

ووسط كل ذلك، كان هذا التصريح للشاعر قاسم حداد الذي ترأس «لجنة الشعر» في العاصمة، عبر صحيفة «الحياة» (7 فبراير/ شباط 2012) «من حق المنامة أن تكون عاصمة الثقافة العربية بالرغم من كل الظروف التي تمر بها مملكة البحرين الآن».

معرض الكتاب: ركود غير مسبوق

وأقيم معرض البحرين الدولي للكتاب (15) بين مارس/ آذار وأبريل نيسان 2012 ضمن أجواء التوتر الأمني، ما أثر ذلك على زواره. واعترفت جريدة «الشرق الأوسط» السعودية بحالة الركود التي شـهدها معرض البحرين الدولي (15) للكتاب، معتبرة أنها «غير مسبوقة» في ظل مقاطعة البحرينيين، وكثير من السعوديين.

وقالت في تقرير عن المعرض (29 مارس/ آذار 2012) «حالة من الركود غير المسـبوقة تعيشها

حاليا ممرات معرض البحرين الدولي للكتاب الخامس عشر»، مشيرة إلى «أن أروقة المعرض بدت شبه خالية في معظم الأوقات».

فيما تحدث الصحافي غسان الشهابي عن «اختناق أحد العارضين العرب في معرض الكتاب بالغازات المسيلة للدموع، فيما كان يخرج من المعرض». وتساءل في مقال بصحيفة «البلاد» (2 أبريل/ نيسان 2012) «من سيخاطر بنفسه من أجل حضور معرض لا يأمن سوابقه ولا عواقبه وخصوصاً بعد أن يحلّ الظلام؟».

ورفع 300 ناشر من المشاركين في معرض الكتاب عريضة إلى وزارة الثقافة طالبوا فيها بخصومات كبيرة على رسوم إيجار الأجنحة بسبب قلة الإقبال على المعرض، وانتفاء الأرباح. فيما قال ناشر «إن هذا يحدث لأول مرة في تاريخ المعرض». ما اضطرّ ذلك الوزارة الإذعان إلى إقرار خصوم قاسية وصلت 50 في المائة على إيجارات الأجنحة.

وقام موظفو إدارة الرقابة بمصادرة جميع نسخ كتاب «البحرين في دليل الخليج» للباحث عباس المرشد، الأخ غير الشقيق لأمين عام «الوفاق» الشيخ علي سلمان التي عرضت في «دار فراديس» الناشرة له.

ولم يبد المسئولون في الإدارة أية أسباب لمنع تداول الكتاب الذي تصدى لجمع المادة الواردة عن البحرين في كتاب البريطاني جي. جي. لوريمر الموسوعي الذي كتبه في أوليات القرن بتكليف من الحكومة البريطانية «دليل الخليج الفارسي وعمان ووسط الجزيرة العربية».

وامتنعت وزارة الثقافة عن توجيه دعوة إلى مكتبة فخراوي، التي كان يملكها الناشر الشهيد كريم فخراوي، الذي قتل تحت التعذيب، للمشاركة في المعرض. وقال المدير العام للمكتبة محمد فخراوي «مؤسف فعلاً ألا يتم توجيه الدعوة إلى مكتبة للمشاركة في معرض الكتاب»، موضحاً «نعد من أكبر المكتبات البحرينية وعادة ما يكون جناحنا هو من أكبر الأجنحة في المعرض، لكن هذا هو الحال».

لكن هذا الغياب، للمكتبة وصاحبها، لم يمنع وزير العمل السابق مجيد العلوي من أن يترك هذه العبارة على حائطه في «تويتر»: «ذهبتُ لزيارة معرض الكتاب وعند دخولي تخيّلتُ الأخ كريم فخراوي رحمه الله يرحب بي كعادته في كل معرض. ضغطت عليّ المشاعر. وتركت المكان. خسارة».

مي آل خليفة في مرمى السلف الصالح

وفي أبريل/ نيسان، كانت وزيرة الثقافة مي آل خليفة في مرمى السلفيين، وجماعات الإسلام الموالي. ولكن هذه المرّة برسم ما يعدونه «ربيع السخافة»، في إشارة إلى الغناء والموسيقي. ونظموا عدداً من الاعتصامات أمام مركز إبراهيم للدراسات والبحوث في المحرق، المملوك لها، حيث فوجىء الحاضرون، وبعضهم وزراء، بتحذير الشرطة لهم من الخروج خشية على سلامتهم.

وغصت الممرات الضيقة المؤدية إلى المركز بعدد كبير من السلفيين وأصحاب اللحى، فيما رفع بعضهم لافتات كتب عليها: «الشعب يريد إسقاط الوزيرة».

وفي 29 يونيو/ حزيران 2012، فازت الروائية فوزية رشيد بعضوية الهيئة المركزية لتجمع الوحدة الوطنية الذي انتقدته لاحقاً، حيث هاجمته في أعمدتها بسبب ما زعمت تأثره بـ«أطروحات الوفاق».

وشهد العام 2012، أقسى السجالات مع الشاعر قاسم حداد الذي صرح غامزاً من قناة «الربيع البحريني» لجريدة «القدس العربي» (14 أغسطس/ آب)، قائلاً «ما يحدث الآن لا نستطيع أن نصفه بأنه تطور تاريخي، فهو ليس أكثر من أحداث سياسية ليست جذرية لانعدام شموليتها وتحقق وعيها الاجتماعي».

وأضاف «الاجتهاد الديني استطاع، هذه المرة، أن يذهب إلى الشياطين ليحقق مكاسب سياسية وبآلية مذهبية بالغة التخلف والوحشة»، موضحاً «إنهم يصفون ما يحدث بالربيع، ولم أعرف ربيعا دمويا بهذا الشكل».

ورأى أن هناك «رؤية واحدة محافظة دينية تعمل على فرض نظام لاهوتي في المنطقة». وقد جاءته أولى الردود على ذلك من الشاعر كريم رضي الذي رأى أن حدّاد «يروّج لخطر الإسلاموفوبيا والشيعوفوبيا أكثر من الإعلام الحكومي».

وقال إن مثقفي البحرين الذين وصفهم أيضاً بـ«الستالينيين الجدد»، من أمثال حداد «يصمتون عن الانتهاكات التي كانت الدولة أكثر إنسانية منهم في تعاملها معها». واعتبر أنه «شيء مخجل أن يصمت المثقفون مثل حداد عن مصادرة الحريات والحقوق بل وأن يستنكفوا لعب حتى دور الوسيط بين الأطراف المختلفة».

ثم عاد حدّاد لتكرار نفس المواقف من «الربيع العربي» عبر صحيفة «روز اليوسف» (5 ديسمبر/ كانــون الثاني 2012) «لا أصدق ثورات الربيع العربي، فالدجالون جاءوا مبكراً». وأضاف رداً على ســؤال «لقد طالت البحرين بالفعل، ألا ترى هناك الضحايا والدماء والفوضى والدمار والضياع والكراهيات والمزاعم والفالج الذى لا يعالج؟».

ومرة أخرى، فقد كان كريم رضي، هو من يتصدّى له، قائلاً «الوصفة السحرية إياها التي أتقنها قاســم حداد وشلة الليبراليات الحكومية العربية الفاشلة، التي تأسف ضمنا أو صراحة على الأنظمة الراحلة أو الموشكة على الرحيل، سهلة جدا. طالما الربيع في غير بلدك امدحه بلا تحفظ وغرد باســمه، وما إن يقترب من بلدك، ولكي تتخلص من أي موقف في الاستحقاق المحلي في وطنك، هاجم ما يسمى بالربيع العربي».

وأضاف ساخراً «لا بأس في أن تتأسف على ثورات الأيام الخالية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات التي كانت ثورات خالية من الدم والكراهيات والأحقاد، لتبين أن البشر الحقيقيين وجدوا تلك الأيام فقط. إنها فعلا خلطة ســحرية. لكي تتأكد من دقة الوصفة وانطباقها على أعضاء الجوقة اقرأ ما يكتبه قاسم حداد» على حد تعبيره.

وقال رضي «أكد لنا (حداد) قطيعتنا اللامأسوف عليها مع أفكار هذه الجوقة وبياناتها».

وزيرة الثقافة: توجه لتغيير مسمى «باب البحرين»

في سياق آخر، فقد كشفت وزيرة الثقافة مي آل خليفة عن وجود توجه إلى استبدال تسمية «باب البحرين» التاريخي، باسم «باب الخليج العربي». وقالت في ندوة بـ«دبي» (10 سبتمبر/ أيلول 2012) إن «البحرين جزء لا يتجزأ من المــشروع الوحدوي والتعــاوني الخليجي، وباب البحرين الجديد سيتحول إلى باب الخليج لتأكيد عمق الارتباط».

ويقع «باب البحرين» في قلب العاصمة المنامة، وقد بُني في عام 1945، وهو من من تصميم مستشار حكومة البحرين السابق البريطاني تشارلز بلجريف. واختارت مجلة «الآداب» البيروتية أن تخصــص ملفها لعدد صيف 2012، عن «ربيع البحرين». وقــد ضمّ مقالات لكل من عباس المرشد وحسين مرهون ونادر المتروك.

وفي 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، وضع مثقفون بحرينيون بياناً مطوّلاً للتوقيع رسموا فيه رؤيتهم

للأوضــاع. وجاء تحت عنوان «لا لحنجرة العتمة، نعم لثقة الفانــوس». وجاء فيه «انطلاقاً من حقنا، ومن مواقفنا، شــاركنا في المسيرات التي دعت إليها مؤسسات المجتمع المدني ومنها أسرة الأدباء والكتاب، والمســارح الأهلية، والفرق الفنية، والجمعيات الأهلية والمهنية والنسائية والشبابية والحقوقية، للتعبير عن مواقفنا مع الحرية ومع الثقافة العقلانية المتخلصة من الفساد والاستفراد والطائفية. وعلى أساس هذا الموقف في التعبير عن الرأي تم الانتقام من الأصوات الثقافية ومن الثقافة الحرة».

ورأى الموقعون أن «أسرة الأدباء والكتاب قد تم القبض عليها واختطافها في لحظة لم يكن بالإمكان السماح للصوت المقموع بالتعبير عن رأيه».

ووقع على البيان: أحمد العجمي، أنس الشيخ، علي القميش، جعفر الجمري، مهدي سلمان، ليلى الســيد، عبدالله جناحي، حسين فخر، باسمة القصاب، علي الديري، إبراهيم كمال الدين، حسين عبدعلي، عباس المرشد، أحمد الستراوي، سوسن دهنيم، كريم رضي، جعفر حسن، حسين السماهيجي، أحمد البوسطة، جاسم الحاجي، إيمان أسيري، منى عباس فضل وآخرون.

وتحت شــعار «لا تذهبوا إلى البحرين» دشــن مثقفون عرب (18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) عريضــة أخرى دعت إلى مقاطعة المؤتمر (25) للاتحاد العام للكتّاب والأدباء العرب في البحرين، واصفين إقامة المؤتمر تحت مظلة «المنامة عاصمة الثقافة العربية» بـ«الخطوة الجديدة التي تضاف إلى الرصيد السيئ لهذا الاتحاد في مداهنة الدكتاتوريات العربية والصمت عما يتعرض له الأدباء الأحرار من قمع وتنكيل».

ووقع على البيان عدد من الكتاب، منهم: الكاتب العراقي شــعلان شريف والصحافي العراقي محمد الأمين والشاعر السوري مروان علي والصحافي التونسي إسماعيل دبارة والشاعر العراقي خالد خشان والإعلامي العراقي قاسم حسن والشاعر العراقي زعيم نصار.

«بوهندي» يوبخ أديبين عربيين

غير أن المؤتمر أقيم بين 21 إلى 25 ديسمبر/ ديسمبر كانون الثاني 2012 وسط حضور زهيد، وفائــدة أزهد. عدا أن إبراهيم بوهندي، أحد أبرز الوجوه التي تصدت للتنكيل بالمثقفين المعارضين، صار نائبا أول للأمين العام للاتحاد الهرم.

وتفاوت اهتمام الصحف بإقامة المؤتمر، إلا أن اللافت اجتزاؤها جميعاً كلمة أمين عام الاتحاد،

المصري محمد سلماوي، الذي فاجأ الحضور بمديحه للربيع العربي، حيث لم تنشر كلمته كاملة، خصوصاً ما دار منها حول «الربيع». فيما جاءت كلمة إبراهيم بوهندي، الذي صار نائبه الأول، على العكس تماماً، وخصصها لشن هجوم على الداعين لمقاطعة المؤتمر، متهماً إياهم بـ«العبث الطائفي».

وتطوّر الأمر إلى تهديده اثنين من ضيوف المؤتمر، وهما الروائي اليمني غربي عمران والشاعر المصري سمير درويش بسبب طلبهما توقيع مجموعتيهما «ظلمة إيل» للأول و«سأكون ليوناردو دافينشي» للثاني، في إطار أنشطة مجموعة «مجاز» الأهلية المستقلة بمسرح الريف وغاليري نقش. وعلم في هذا الإطار عن قيام بوهندي بتوبيخ عمران ومنعه بحدة بالغة أمام الوفود.

وكان ختام السنة الثقافية 2012 شعراً، أمسية شعرية في ظلال الربيع العربي أقيمت في قاعة فلسطين بجمعية «وعد» (25 ديسمبر/ كانون الثاني 2012. وقد جاءت تحت عنوان «عربة الربيع»، فيما شارك فيها كل من الشعراء: حسين السماهيجي، كريم رضي، سوسن دهنيم ومهدي سلمان.

صناعة الكذب:
تحايلات المثقف ضد ثورة البحرين

في 1 مايو/ أيار 2011، دعا تلفزيون البحرين الرسمي إلى أحد برامجه، ثلاثة من أبرز ممثليّ الأدب البحريني الحديث للتعليق على مواقف زملاء لهم ناصروا الاحتجاجات. كانت السلطات قد سحقت بقوة عسكرية قوامها خمسة آلاف جندي اعتصاماً دام شهراً وسط العاصمة المنامة. كما أزالت بالجرافات «دوار اللؤلؤة»، النصب الذي تحوّل إلى رمز للمحتجين شديد الإلهام. لإكساب هذا العمل الدمويّ مشروعيته، لجأت السلطة إلى استعراض ولاءات مجموعات الضغط على المسرح.
سألت مقدمة البرنامج في لغة حرصت على حقنها مسبقاً بالإدانة، عن الدوافع التي تدعو مثقفين إلى المشاركة في تظاهرات مناهضة للسلطة. ثم ثبّتت صورة على الشاشة تظهر أعضاء من «أسرة الأدباء والكتاب» جرى وسم وجوههم بدوائر صفراء، فيما كانوا يصطفّون في تظاهرة وراء يافطة كتب عليها «نتضامن من أجل الحرية» [1].

عند وضعه في سياق عصرنا، يبدو السؤال اليوم بالغ الرجعية. لكنه كان لغة الحوار على الشاشة الرسمية. يعرف البحرينيون، لكن ليسوا وحدهم، المغزى الذي عنته تلك الدوائر الصفراء، وهلة ظهورها على التلفزيون في فترة أطلقت فيها يد العسكر، بلا رادع. هناك من وصفها، من دون أن يجانبه الصواب، والبرنامج الذي اختير له اسم لايخلو من مغزى هو الآخر: «الراصد»، بمحاكم التفتيش في القرون الوسطى.

اثنان من الأدباء في الأقل، ممن أظهرتهم الصور في البرنامج، موسومين بالدوائر الصّفْر، تمرّ اقتيادهم بامتهان من أعمالهم، إلى غُرف مظلمة عُرّضوا فيها إلى التعذيب. كما جرى التحقيق في لجان خاصة مع عشرات المثقفين والفنانين وتمت إقالتهم من وظائفهم لدواعي متصلة [2].

أمام إلحاح السؤال، تطوّع أحد الضيوف في البرنامج، وهو الشاعر إبراهيم بوهندي الذي شغل

في وقت سابق رئاسة أسرة الأدباء، للإجابة. لفت نظر مقدمة البرنامج إلى أمر آية في التفاهة. قال «صورة اليافطة لاتحوي اسم أسرة الأدباء».

كان أحد شـعارات المؤسسة التي أسهم في تأسيسـها العام 1969 كأقدم كيان أدبي في البحرين والخليج، وعُرف بتمرّده على السـلطات: «الكلمة من أجل الإنسان»، يُفترع أمامه طولاً وعرضاً. فيما بدا أن شاغله، هو ضمان سلامة عملية العرض. إن الصورة لاتحوي «اسم أسرة الأدباء» التي لم يكن يشغل فيها أي منصب ساعتئذ. هذا كاف كي يطمئن.

حين أعادت مقدمة البرنامج عرض الصورة، مستخدمة تقنية التكبير «زوم»، جاء الأمر على خلاف ما تصور. بوغت لأن اليافطة كانت تحوي فعلاً اسم «الأسرة»، بلْه شعارها. وقد علق «إنه لم يلحظ ذلك». وراح يدلي بمطالعة ساذجة حول ضرورة إبعاد الأدب عن السياسة. ثم عاد كي يتساءل مرة ثانية «لماذا اسم أسرة الأدباء موجود»!

لغة الحضيض

إن علاقة الأدب بالسياسة كان يمكن لها أن تكون إشكالية عميقة. وهي شكّلت في سبعينات القرن الماضي مرتكزاً لأهمّ الحواريات الفكرية التي انقسم جرّاءها الأدباء في البحرين. بين من أراد تلبيس النص أموراً من الواقع، خارجة عن مجال اختصاصه، ومن أراد الظفر بنصّ متحرر مـن أي قيد خارجي، أديرت واحدة من أبرز عمليات الجدل الحـرّ الديمقراطي عند جيل كان يتشكّل. على أنها، كانت، إشكالية تدور حول النصوص، ودواخلها.

لكنها في العام 2011، أُكسـبت معنىً آخر، خارجياً هوى بها إلى الحضيض. جعلها تدور حول الأديب نفسه، أي على صاحب النص. إن مناهضة السلطات غدت قضية تدخل في مدار الإدانة الأخلاقية للأديب، وليست في مدار الجدل الفكري العميق الخلاّق حول أولويات النصوص. يريد الأديب البحريني الحرية «لنصه»، لكن حين تتعداه، حرية «لشـخصه»، في اختيار المواقف التي يمليها ضميره إزاء الشأن العام، سيجري تحريمها.

ينبغي أن يسـتعدّ من الآن لمواجهة التدفق «الإرهابي» للصور الذي صار سلاحاً ذا حدّين، في حضور، كما موافقة زملاء الحرفة. المواجهة المجحفة التي تبدأ بوسوم صفراء على الوجوه في الصور، لكن سرعان ما تنتهي إلى السجن!

كان منظر المثقفين الثلاثة الذين تطوّعوا لنزع الغطاء عن زملائهم عبر أثير الهواء في غاية المهانة،

في الوقت الذي راحوا يدوّرون الأعذار أمام قصف الأسئلة. فالروائية فوزية رشيد استغرقت أكثر من نصف الحلقة محاولة سوْق التبريرات لتعليل مشاركتها في مسيرة. قالت بعد أن أعادت تموضعها، تبعاً لما آلت إليه الأحداث: «لقد خدعوني». وحين فاجأتها المذيعة بوجود توقيعها على أحد البيانات، علّقت فيما يشبه النكتة، وكواحد من أشدّ الأمثلة غنىً على تصابي المثقف «إن ذلك أتى من دون علمي. فموافقتي على وضع اسمي جاءت بعد قراءة البيان لي بواسطة الهاتف، لكن لم يتم إرساله لي بواسطة البريد الإلكتروني».

أما زميلها إبراهيم بوهندي، فقد طلب مناولته نسخة من البيان، وظل قرابة خمس دقائق من وقت البرنامج يتأمّل اسمه على الورقة!

تقوم أكبر ذرائع فئات «الأنتجلنسيا» البحرينية التي منعت حصول ما دعاه كرين برينتن «انتقال ولاء المفكرين» في حراك 14 فبراير/ شباط، على محاجّتين: طائفيته، والدليل أن مكوّناً واحداً، الشيعيّ هو الذي رمى بثقله في الساحات. ثم دينيته، والدليل أن صنّاع الحدث في أغلبيتهم من رجال دين.

يرى برينتن في كتابه «تشريح الثورة» أن «انتقال ولاء المفكرين» مرحلة في الثورات ترتبط بنشاط «مجموعات الضغط» التي تعمل على إفقار الطاغية من نقاط القوة التي يرتكز إليها في إدامة حكمه. ويسجل فروقات في توقيت حصول هذا الانتقال بين كل من الثورة البريطانية والأميركية والفرنسية والبلشفية [3]. الشيء الذي لايمكن الحديث عن حصوله في البحرين. بل واصلت النخب محض ولائها إلى النظام، خصوصاً بعد توجهه إلى حسم الأمور بالقوّة.
وقد وجدنا من يلجأ إلى تأويلات «استشراقية» لإكساب مواقفه مفرطة الولاء علميّة مفقودة. فقد تصدى أنثروبولوجي بحريني، وهو عبدالله يتيم، مستنداً إلى تأسيسه النظري، إلى إقامة مفاضلة «عنصرية» بين أشكال الوعي الظاهرة عند شريحتين بحرينيتين: «سنية» مدينية عروبية صانعة الحضارة؛ لذا فهي مندكّة في النظام السياسي الذي يجري الخلط بينه وبين مجال الدولة كما يصبح مرادفاً للوطنية، و«شيعية» ريفية متخلفة موصومة أبداً بالولاء إلى الأجنبي؛ لذا فهي خارجة عليه! [4]. وليطمئنّ بعد ذلك، إلى سلامة تحيزاته.

فهي في الأخير، وإن كانت مع النظام، انحيازاً إلى «العروبة» و«الحضارة» ضداً من ثورة الريف «المتخلفة».

على أن أيّاً من الذرائع، لم يستند في محاجّته على «نصوص» من وحي الحدث، أي خطابات

سألت مقدمة البرنامج عن الدوافع التي تدعو مثقفين إلى المشاركة في تظاهرات مناهضة للسلطة.
ثم ثبتت صورة على الشاشة تظهر أعضاء من «أسرة الأدباء والكتاب»

صانعيه أو بياناتهم. وحلّ مكان النصوص مخيال «إرهابي» صنعه إعلام السلطة. ونعلم الآن أن كثيراً من مفردات هذا الإعلام تمّ التراجع عنها من قبل السلطة نفسها، لكن على مراحل.

العوة إلى النصوص، هي ميزة الكتابة العالمة. في حين أن حيلة «الكسول» هي العودة إلى النماذج الذهنية الجاهزة. كان شعار «الحكومة المنتخبة» واحداً من الشعارات التي رفعت في دوار «اللؤلؤة» من طريق فريق من المحتجين. فكيف قرأه شاعر مثل إبراهيم بوهندي الذي صادف بعد أشهر قراءته كتاب «الحكومة الإسلامية» للزعيم الإيراني الخميني الذي وضعه العام 1966.

قال «إن الإصرار على مطلب الحكومة المنتخبة، بادّعاء تمثيلها للشعب، يكون تحقيقه شيعياً تثبيتاً لحكم الولاية الإلهية من خلال المرجعية الدينية» [5]. إنه استنتاج مدهش يتعاور فيه «الغائب» البعيد على الحلول مكان «الشاهد» القريب! على أنه يخلو من أي ذكاء. إن البرهان الذي يقوم عليه هذا الاستنتاج ليس أيّاً من الخطابات، مفرطة الكثرة، التي أدلى بها صنّاع الحدث في الغضون، بل محاضرات لزعيم إيراني تعود إلى منتصف الستينات.

على أن ذلك كذلك، نقرأ في تقرير «اللجنة الملكية لتقصي الحقائق» التي أمر بتشكيلها الملك، وأوكلت رئاستها إلى المحقق المصري محمود شريف بسيوني، الذي منح صلاحيات واسعة في التنقيب في آلاف الوثائق، التالي «أن المطالب التي تم التعبير عنها في التظاهرات الأولى التي وقعت يوم 14 فبراير كانت تتعلق أساساً بالإصلاح السياسي والدستوري». وقد أشار إلى أن بطء السلطات في الاستجابة لها كان دافعاً لأن تأخذ «طابعاً متطرفاً»[6].

قول الحق في وجه السلطة

لاتناقش هذه الورقة نظام المصالح المتشابك الذي يربط كبار المثقفين البحرينيين ممّن تصدّوا بالجلد إلى حركة المحتجين، والسلطة السياسية. لكن ذلك قد يكون أحد التفسيرات إلى غياب «النقد الودود» أو حتى الذي يقف على مسافة من طرفيّ الصراع. تصبّ أغلب المواقف التي عبّرت عنها طبقة ذات سطوة من المشتغلين بالثقافة، لكن من دون أن يعني ذلك وجود استثناءات مهمة، في تدعيم مركزية السلطة، القويّ من الأساس، بل المتغوّل. وتتحوّل مواقف كثير منهم إلى أسلحة بيد موالي السلطة في مقارعاتهم اليومية مع أنصار الاحتجاجات.

إزاء حالة شبيهة، لاحظ إليوت كولا فضْل المفكر جابر عصفور في وجود «اسم إدوارد سعيد على كل لسان». لكنه رأى أن «ذلك لا يعني وجود أي فضل له في قول الحقيقة للسلطة» [7]. المفارقة المأسوية التي حوّلت واحداً من أهمّ أساتذة المفاهيميّة في مصر إلى مجرّد «قصة في تاريخ دولة الرعاية والاستدراج»، تصلح أن تكون مفارقة نظرائه في البحرين.

تمثل مقولة سعيد «قول الحق في وجه السلطة» التي شرحها بإسهاب في سلسلة «محاضرات ريث»، واحدة من أهمّ الرؤى المثيرة للاهتمام في تحديد وظيفة المثقف. على أنها تأخذ ترجمتها في حوارات النخبة المثقفة في البحرين، تمريناً سادياً على «جلد المجتمع». وفي حين أن كثيراً من النقد الموجّه إلى المجتمع يمكن عدّه علامة على العافية، إلا أنه يبقى قاصراً على الدوام، بل جبانا حين يتقاعس عن وضع السلطات أمام مسئولياتها.

إن سؤال «لماذا يحدث هذا ما دام قد حدث أو يحدث الآن؟» الذي يميّز مهمّة العالِم في تناول الظواهر، عن المعالجات الصحفية الساذجة، يتحوّل في المقابلة التلفزيونية إياها، إلى الشكل الإنكاري التالي: «لماذا الثورة في البحرين أصلاً؟»، مثلما يجاهر إبراهيم بوهندي بذلك، إمعاناً في تغييب المشكلة.

هناك اســتقالة شبه تامة للمثقفين البحرينيين من واجباتهم حيال الشأن العام. بدلاً من ذلك، يتم التسويق لصورة «المثقف التقني» المنكبّ على حرفته. وهي واحدة من صور المثقف ما بعد الحداثي في مجتمعات ما تزال تكابد في طريق مظلم عاجزة عن التوصل إلى تثبيت قيم كونية مثل حقوق الإنسان أو الحريات.

إن الحريات العامة ليســت بنداً على الإطلاق في دفتر مطالعات المثقف البحريني. لكن حين انفجر «المكبوت»، على الصورة التي رأينا في 14 فبراير/ شــباط، سرعان ما ارتفعت المطالعات المضجرة بسبب أن هذا المكبوت يخلو من مسحة تنويرية. لذا فهو قد انتهى إلى انقسام عمودي حاد في المجتمع. وسيوجد من يقول إنه تنبأ بالهاوية.

هكذا رأوا «الهاوية»

صاغ الشاعر قاسم حداد الذي يلقى احتراماً لدى شرائح واسعة موقفاً مناوراً إزاء الأحداث، يُقرأ على الوجهين. لكنه لقي احتفاء خاصاً من جانب موالي السلطة. جاء في بيان أصدره ورفيقه الروائي أمين صالح عقب أيام من ســيطرة المحتجين على ميدان «اللؤلــؤة»: «لانتفق مع بعض الشعارات المرفوعة في الشارع، تلك الشعارات التي تدعو إلى إسقاط النظام، الآن وفوراً» [8].

بعد أشهر حين سألته صحيفة جزائرية عن رؤيته التي بدت تشاؤمية في البيان الموسوم «هكذا نرى»، علق «نحن الآن نعيش الهاوية، التي رأيناها مبكراً، لأن المجتمع وقع في مشــاكل طائفية كبيرة». وقال «الآن تجري مراجعة الحراك، كما تنبأنا في البيان تماماً» [9]. بحسب الزعم المنطوق، فإن «رؤية الهاوية» أو «تنبؤها» كانت واضحة بشكل مبكّر لدى حداد وزميله.

غير أنّ أحداً منهما لايخبرنا أي شيء عن أية رؤية مبكرة إلى «الهاوية» التي أودت للهاوية. الأمر لاعلاقة له بأي من اللّعب اللفظية، إن الهاوية الحقيقية تتمثل في انفجار 14 فبراير/ شباط نفسه، وليس المآلات التي انتهى لها. إن هذا هو المضمر الذي أخفق في اكتشافه الزعم المنطوق. وهو يتصل على نحو أســاسي بالتزامات المثقف إزاء الشــأن العام، ووظيفته في تنبؤه أو التحذير منه. وليس انتظاره ثم القول: هكذا نرى!

سكتت النخب البحرينية المؤثرة، بمن فيهم المثقفون والتجّار وجماعات المصالح المختلفة، لعشرة أعوام عن قيام الملك بتمرير دستور متخلف على خلاف من هوى شريحة مهمة من البحرينيين، بل واصلت نعته بـ«المنحة». ميزة الدساتير أنها تمثل ميثاقا للعيش المشترك يقوم على التراضي. إن بقاء شريحة ذات ثقل سكاني ضارب تحمل ضغينة إزاءه، الشيعة وجزء مهم من الليبراليين

واليســاريين والقوميين، منكفئة على شــعور أنها خُدعت، ينبغي أن يقود مبكراً إلى الرعب من احتمالات «الهاوية».

لكن نجد أن أياً من النخب المهمة قد عجز عن تقديم مقاربة ناجزة حيال ذلك تفضي إلى تفتيت المعضلة. بل ظلت تقتات على الشعارات الفارغة التي زجّ بها الملك في السوق العام. فيما اطمأن الأخير بـ«الفهلوة» لاحتمال تناسي ذلك مع الزمن.
خلف شــعارات «الإصلاح» التي انتقلت لتصبح لوازم مضجرة في خطاب التملق لكل من يودّ تحســين وضعه المالي، كان ثمة واقع مرّ من التمييز تتفشى صوره في جميع أجهزة الدولة. فيما نعرف الآن أن الحكومة أسقطت مشروعين في البرلمان لتجريم التمييز.

تلك هي «الهاوية» التي قادت إلى الهاوية. وليست أياً من المزاعم «الرؤيوية»، والتي لحظ شاعر بحريني، وهو كريم رضي، أنها مزاعم «لم تصدر بهذه القوة خلال الأزمة بل فقط بعد اقتحام الدوار» [10]. فيما يمكن أن تشكّل واحدة من أبرز صور «الذرائعية» للمثقف: انتظار النهاية ثم الوقوف مع المنتصر!

إحساس الموت... والسلامة

هاجم المفكر محمد جابر الأنصاري موقف أدونيس من أحداث بلاده سوريا، واصفاً إياه بـ«اللاعب على الحبلين» و«تجنب اتخاذ موقف من الصراع»، أما أسبابه فاعتبرها «طائفية»[11]. لكن الأنصاري الذي يعمل مستشاراً لدى الملك البحريني، منذ استلامه الحكم مطلع الألفينات، لايخبرنا أي شيء عن موقفه من وجود 1600 ســجين رأي في بلاده (1500 ســجين رأي تعداد المعتقلين الفلســطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي حتى ما قبل انتفاضة 2000). ولايخبرنا عن رأيه في قيام السلطات بقتل 120 متظاهرا على خلفية أحداث 2011، إضافة إلى هدم 40 مسجداً وفصل 4 آلاف موظف!

لايتوقف صمت الأنصاري إزاء أزمة بلاده عند هذا الحد بل يلتفّ عليهــا بمواصلة رصْف التجريدات البائســة حول «إصلاح» يراه وحده من دون باقي الكون. بل إن هذا البؤس، يلامس في واحدة من أجلى علامات الشــيخوخة الفكرية، سقف الدجل، بمطالبته في مقال أخير دول «الربيع العربي» اتخاذ البحرين أنموذجاً «استرشادياً» في الإصلاح، لحلّ تناقضاتها التي برزت بعد الثورات.

يقــول «في المجال العربي لدينا النموذج البحريني المنبثق من المشروع الإصلاحي لملك البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة حيث تلازم الإصلاح السياسي مع الإنجاز الاقتصادي الذي حققه الملك لبلده ولشعبه، وبفضله تميزت مملكة البحرين وتقدمت عن غيرها»[12]. فيما لايقول لنا، كيف يحصل أن يكون هذا النوع من «الإصلاح» بالذات، موضع الإدانات الدولية الواسعة من كافة المنظمات العالمية وهيئات حقوق الإنسان، بمن فيهم خبراء الأمم المتحدة، والدول الكبرى الحليفة للنظام.

يقدم الروائي والباحث عبدالله خليفة مطالعة شديدة الثورية حيال سوريا، تغدو معها «مساعدة الثورة السورية واجباً قومياً إنسانياً»[13]. لكن لغته المفعمة التي تحوي عاطفة حرّى حيال مآلات الوضع السوري، سيضربها البرود لدى تقليبه أوراق الأزمة التي تعصف ببلاده منذ 2011.

هنا ستحل اللغة الباردة الساهرة بجلَد «أسطوري» على قراءة الأجسام الطائفية، واقتراضها «الغيبي» من الوليّ الفقية، مكان العاطفة الحرّى. من دون أن يخبرنا عما هو «الطائفي» الكامن في البحرين وحدها، لكن ليس في سوريا، وما هو الوطني في سوريا، لكن ليس في البحرين!

صاغ خليفة مقاربتين مطوّلتين أول الأزمة من خلال موقع «الحوار المتمدن» كشف فيهما عن رؤية تحليلية متماسكة، بل منصفة نسبياً بشأن «صراع الإقطاعين السياسي الحاكم والمذهبي الشيعي». أظهر معرفة كافية، بل جرأة في تناول الأزمة العميقة. يقول «غدت البحرين مزرعة خاصة لكبار شخصيات عائلة آل خليفة وكبار التجار». وانتقد رئيس الوزراء الهرم خليفة بن سلمان بصراحة حيث حمّله مسئولية كبيرة في ما آلت إليه الأوضاع. فرأى «فساد الطبقة الحاكمة في هذا الجمود المخيف لمجلس وزراء أغلبه من العائلة الحاكمة»[14].

على أن هذه المعرفة تطال المقدمات وحدها، فيما تتواضع في النتائج إلى مجرّد رؤى صغيرة. أي أنها معرفة تقوم على معمار تحليلي مقدماته سليمة مع فساد في النتيجة. إن كل ما ذكره كائن فعلاً، الفساد المستشري والهيمنة القبلية وإضعاف المجتمع، لكنه لايشكّل أرضية مشروعة لأية ثورة.

خلاف ذلك، فإن بعض عمليات الاستصلاح الترقيعية قد تلغي فكرة الثورة حتى عند معتنقيها. يقول «كان وقف مشروع المدينة الشمالية على سبيل المثال نموذجاً وكان يمكن أن يَسحب البساط من تحت أرجل التطرف في الجماعات الطائفية السياسية»[15]. وهو استنتاج غاية في البساطة.

على أن نهج الباحث الدؤوب، ذا الجلَد، لدى خليفة والذي أسهب من خلاله في شرح الصراع الطويل بين الحواضر الريفية والمحتل البدوي، لن يدوم طويلاً. وعلى ما يبدو فهو أتى مرة واحدة كبراءة ذمة ثم راح يواصل حتى اليوم هجمته على ما يسميه مشروع «ولاية الفقيه».

في العام 2010 حاورتُ في مستشفى «سان ميشال» بباريس، الروائي الجزائري الشيوعي الطاهر وطّار قبل أشهر قليلة من وفاته.

فيما رحت أسأله عن شهادته على بعض رفاق الحرفة، وأفكار كالموت والالتزام، لفتني ذكره هذه الحادثة الحافلة بالدلالات. يقول «كنت أحرص على المشي في المناطق الخطرة في الجزائر إبّان الحرب الأهلية التي اندلعت عقب فوز الإسلاميين وإلغاء انتخابات 1991 رغبة في تجربة إحساس الموت». وأضاف «إلا أن الموت كان يخطئني دائماً».

قبال ذلك نعثر على هذا التصريح على لسان قاسم حداد لدى سؤاله في حوار عما إذا فكر في النزول إلى «دوار اللؤلؤة» إبان اشتعال الأحداث في بلاده 2011: «لا لم أنزل ولم أفكر»[16]. بين من يود «تجربة إحساس الموت» ومن يود «السلامة على نفسه» تكمن مفارقة المثقف البحريني!

1. يمكن مشاهدة الحلقة التي بثت على الهواء في 1 مايو/ أيار 2011 بمشاركة الشاعرين إبراهيم بوهندي وعلي عبدالله خليفة والروائية فوزية رشيد من خلال هذا الرابط: http://urlmin.com/j89

2. عام على مكارثية الثقافة البحرينية، تقرير في صحيفة «مرآة البحرين»:http://urlmin.com/j8a

3. كرين برينتن، تشريح الثورة، دار الفارابي، تر: سمير الجلبي، ط1، 2009.

4. عبدالله يتيم، محنة فبراير البحرين، مقال في جريدة الأيام:http://urlmin.com/j8b

5. إبراهيم بوهندي، من جنة الانتظار إلى جحيم الولاية، مقال في جريدة الأيام: http://urlmin.com/j8c

6. محمود شريف بسيوني، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، صفحة 216، فقرة 644.

7. إليوت كولا، ثقافة الدولة.. فوضى الدولة، تر:مرآة البحرين: http://urlmin.com/jqe

8. قاسم حداد وأمين صالح، بيان «هكذا نرى»:http://urlmin.com/jqg

9. انظر الحوار كاملاً في صحيفة «الجزائر نيوز»، الخميس 23 يونيو 2011.

10. انظر: كريم رضي يرد على قاسم حداد، مرآة البحرين:http://urlmin.com/jqh

11. محمد جابر الأنصاري، عن مثقف عربي كبير، مقال في صحيفة «الجريدة»: http://urlmin.com/jqi

12. محمد جابر الأنصاري، ملاحظات بشأن الأوضاع العربية الراهنة، مقال في صحيفة «الأيام»: http://urlmin.com/jqj

13. عبدالله خليفة، مساعدة الثورة السورية واجب قومي إنساني، مقال في موقع «الحوار المتمدن»: http://urlmin.com/jqk

14. عبدالله خليفة، من سبب الأزمة في البحرين مقال في موقع «الحوار المتمدن»:http://urlmin.com/jql

15. يرجع إلى مقالتيّ عبدالله خليفة «الأزمة العميقة في البحرين» و«إشكاليات تحرك 14 فبراير» حول ألأحداث التي اندلعت في العام 2011، من خلال الرابطين التاليين: http://urlmin.com/jqm

16. انظر الحوار كاملاً في صحيفة «الجزائر نيوز»، الخميس 23 يونيو 2011.

اقرأ

«مرآة البحرين» تجري أول حوار مفصل مع قادة ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير: لسنا كياناً وهمياً .. كوادرنا على الأرض بكل البلدات.. ولن نتخلى عن الساحات . البروفيسور الأميركي إميل نخلة: وقت الحوار ينفد في البحرين! .

الحوارات

الفصل الثامن

437-415

«مرآة البحرين» تجري أول حوار مفصل مع قادة ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير: لسنا كياناً وهمياً .. كوادرنا على الأرض بكل البلدات.. ولن نتخلى عن الساحات

بعد عامين من ثورة 14 فبراير، نريد أن نســأل قادة ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير عشرين سؤالاً، عما مضى في الثورة وعما يجري الآن، عن كل شيء، وعما يمكن أن يجري، عن الأمن، السياســية، الرؤية، النهج..

الطريــق طويل.. متعرّج، صعوداً وهبوطاً لكنك في النهاية تعرف الطريق ويمكنك أن تصل، لكن الطريق للوصول إلى قادة ائتلاف شــباب ثورة 14 فبراير أصعب من الطرق الطويلة والمتعرجة.. «مرآة البحرين» تصل بعد منعرجات عدة إلى ائتلاف 14 فبراير، الإطار الناريّ والميداني الذي تساقط عشرات الشهداء في فعالياته التي تمتد بعدد أيام الثورة البحرينية ولياليها.. تجري حواراً شفافا وصريحا حول الرؤية وحول أهم المستجدات والأسئلة المطروحة عن الائتلاف..

في هذا اللقاء، يتبين أنّ التصميم هو هو لم يتغير كأننا في عشية 14 فبراير، خجل كبير أمام عوائل الشهداء، تصميم لم يتغير كأننا لا نزال عند أسوار قصر الملك في الصافرية.. غضبٌ تشعر أنه لم يتفجــر بعد على الرغم من كل الفعاليات، يتحدثون بلغة الثوار الهدف هو الهدف.. مطمئنين إلى حجم تواجدهم في كل المدن والبلدات.. يلعبون اللعبة الأمنية مع النظام على حدّ السيف... دون تلخيص لما قالوه، تتركم مرآة البحرين مع أسئلتها وإجابات قادة الائتلاف كما هي:

مرآة البحرين: مرّ 22 شهراً على انطلاق ثورة 14 فبراير، كيف يقيم الائتلاف مراحل هذه الثورة بدءاً من انطلاق هذه الثورة مرورا بالضربة العســكرية ونزول قوات درع الجزيرة وصولاً إلى عودة الحراك هبوطا وصعودا خلال هذه الأشهر الطويلة؟

ائتلاف شباب 14 فبراير: يرى الائتلاف أنّ الثورة في البحرين تختلف في بعض حيثياتها عن ثورات الربيع العربي والصحوة الإسلاميّة، ما يجعل موازين تقييمها تختلف بنسبة ما عن التقييم العام

لأية ثورة أُخرى، سيّما إذا تحدثنا لجهة وجود محتل في البحرينٍ هو الاحتلال السعوديّ البغيض الذي ارتكب جرائم بشعة بحقّ شعبنا وبحقّ مقدّساته، فضلاً عن الدعم الواضح للاستكبار العالميّ بزعامة أمريكا وبريطانيا للكيان الخليفيّ وتآمرهم المستمر والرامي لإطفاء شعلة الثورة من خلال اتباع سياسة التضليل الإعلاميّ، ومدّهم المستمرّ للكيان الخليفيّ بالسلاح والخبرات الأمنيَّة والاستخباراتيّة وتزويدهم بتقنيات الاتصال الحديثة لتتبع الثوّار ومحاصرتهم، وكلُّ هذا الحجم الكبير والواسع من التآمر الإقليميّ والدوليّ على الثورة، إلا أنّ ثورتنا قد نجحت في تجاوز العديد من الصعاب والعقبات والشدائد، ولم يخفت وهجها ولم يتوقف الحراك الثوريّ بل هو آخذٌ في التصاعد.

وعليه، فإنّ تقييم الائتلاف لثورة 14 فبراير في البحرين يقوم على ثلاثة أقسام بحسب مراحل الثورة الأساسية:

المرحلة الأولى: الاعتصام الجماهيريّ الكبير في ميدان الشهداء وما رافقهُ من توسيع رقعة الاعتصام باتجاه تقاطع مرفأ الحريّة (المرفأ الماليّ) وتنويع الحراك الثوريّ بمحاصرة بعض المراكز والمواقع الحساسة للكيان الخليفيّ مثل قصر الصافرية وديوان الديكتاتور حمد في الرفاع، فبالرغم مما حققته الثورة في هذه المرحلة من استقطاب شعبي ضخم شمل كافة فئات المجتمع وشرائحه منْ أطباء ومهندسين ورياضيين وإعلاميين ومعلمين ومنْ مختلف وعموم شرائح المجتمع، حيثُ أجمع الشعب بغالبيته على مطلب إسقاط النظام الخليفيّ المجرم، إلا أننا نعتقد أنه قد حصل تباطؤ في القيام بعدّة خطوات مهمة كان يجب الإسراع في تنفيذها في ذلك الوقت، لتحقيق تقدم أكبر في مسار الثورة .

المرحلة الثانية: الفترة التي فرض الكيان الخليفيّ فيها (قانون الطوارئ) واستقدامه جيش الاحتلال السعوديّ لإدارة البلاد بقوّة النّار والحديد، وشن حملة إرهابيّة - دمويّة واسعة النطاق لم يشهد لها تاريخ البحرين من مثيل، تزامناً مع غطاء ودعم دوليّ قادته أميركا وبريطانيا من أجل محاربة شعب أعزل من كلّ شيء إلا الإيمان بالله عزّ وجل والتوكل عليه، ولكن تعطش شعبنا - الأبيّ والمضحي - للتحرّر من النظام الخليفيّ الفاسد ومقارعة الاحتلال السعوديّ، شكّل الدعامة الأساسيّة للائتلاف في هذا المرحلة الصعبة من مراحل الثورة، فكانت قناعة الائتلاف راسخة في رفض تجميد الأنشطة والفعاليات الثوريّة، لأنّ في ذلك إطفاء لوهج الثورة ورضوخاً للمحتلّ السعوديّ والكيان الخليفيّ، فكان التحرك الجاد نحو تأسيس الحراك الثوريّ السريّ داخل البلدات والمناطق، وكان للتسديد الإلهيّ الأثر البالغ في تجاوز أغلب المعوقات والصعوبات الأمنيّة، كما أنّ فيض دماء الشهداء الأبرار قد ألهم شعبنا الصبر والثبات للنهوض والاستمرار،

ففي خضم معترك هذه المرحلة الحساسة جداً من عمر الثورة دشن الائتلاف منعطفاً جديداً من الحراك الثوريّ تحت عنوان (الدفاع المقدّس) طبقاً لما شرعته ديانات السماء والقوانين الوضعيّة في حقّ الشعوب أن تدافع عن نفسها وأرضها وعرضها ومقدستها بكافة السبل الممكنة والمتاحة، ليؤسس هذا المنعطف البداية الفعلية لإفشال مؤامرة إخماد الثورة، وإسقاط نظريّة القضاء على الثورة عبر استخدام القبضة العسكريّة والأمنيّة.

المرحلة الثالثة: تأتي بعد إفشال مشروع (قانون الطوارئ) وصمود شعبنا أمام وحشية المحتلّ السعوديّ وعنجهية مرتزقة الكيان الخليفيّ، الأمر الذي أجبر هذا الديكتاتور حمد على الاعتراف بهزيمته وإصدار قرار رفع العمل بـ (قانون الطوارئ) في الأول من يونيو/حزيران 2011م، بعد ما كانت وسائله الإعلاميّة تروج عن الرغبة في تمديده بهدف محاصرة الشعب والثوّار والقضاء على الثورة.

فشكّل هذا الانتصار الشعبيّ على آلة القمع والقتل الدافع الأهم والاستراتيجي ليمتد لهب الثورة وزخمها الجماهيريّ بشكلٍ واسع وملحوظ في أنحاء البحرين، فحاول الكيان الخليفيّ الالتفاف على الثورة مجدداً عبر الترويج الإعلاميّ الرخيص لمزاعم (الحوار) تارةً، ورفع وتيرة القمع والقتل والتنكيل تارةً أخرى، وتشكيل ما يسمى بـ (لجنة بسيوني) تارةً ثالثة، ومع فشل كلّ هذه الخطوات الماكرة، واصل سعيه الدؤوب لشقّ وحدة الشعب من خلال إثارة الفتن الطائفيّة والسياسيّة، ولكن بفضل الله تعالى وتسديده، ووعي شعبنا بثورته وأهدافها، وثبات شبابنا الثوريّ في ميادين العزّة والكرامة فقد فشلت كلّ تلك المخططات وأسقطت المؤامرات الخبيثة التي حيكت في الغرف المظلمة.

أمام هذا الموجز السريع للمراحل الثلاث من ثورتنا فإننا في الائتلاف متفائلون كثيراً بمستقبل الثورة، ومؤمنون بالتسدّيد الربانيّ أولاً، وواثقون من صمود شعبنا وثباته ثانياً، ونُؤكد ثالثاً أنّ قبضات شبابنا الثوريّ ستوجّه الضربات تلو الضربات لهذا الكيان الخليفيّ، ما يجعلنا مطمئنين بأنّ ركب الثورة يسير بالاتجاه الصحيح والإيجابيّ نحو إسقاط الكيان الخليفيّ المجرم وتقرير المصير.

المرآة: نشرت مرآة البحرين معلومات خاصة ومؤكدة حول اجتماع أمني في مجلس العائلة الحاكمة اختص بموضوع «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» والحرب الأمنية التي خاضتها الأجهزة الأمنية ضده نجاحا وفشلا، هل لكم أن تخبرونا من جهتكم ببعض أساليب الحرب الأمنية التي دارت بينكم وبين الأجهزة الأمنية؟

بعد عامين من ثورة 14 فبراير، نريد أن نسأل قادة ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير عشرين سؤالاً

الإئتلاف: إن الكيان الخليفيّ يخوض في الواقع معركةً شرسةً مع الشعب بأكمله وما كوادر الائتلاف الذين هم من أبناء شعب البحرين الأبيّ إلا جزءاً من هذه المعركة، وقد عاهدوا الله والشهداء أن يكملوا المسيرة حتى النهاية.

وأنّ هذا الاجتماع المذكور في سياق السؤال ليس الأول من نوعه ولن يكون الأخير، فالمعركة مع الكيان الخليفيّ باتت مفتوحة على كافة الصعد بما فيها الجانب الأمنيّ والاستخباراتي، وقد كان للأميركان والبريطانيين دور بارز على هذا الصعيد عبر تزويد أجهزة القمع الخليفيّة بخبرات بشريّة متمرسة في التحقيق والاستجواب، وتزويدها بتقنيات ووسائل متقدمة في عالم الاتصالات والتعقب والرصد، وتجنيد العملاء من ضعاف النفوس، وغيرها من وسائل الاستخبارات والتحري التي تهدف لإيقاع الشباب الثوريّ والكوادر النشطة في البلدات، ولكن بفضل الله تعالى ووعي شبابنا الثوريّ والمجاميع المنظمة فقد فشلت الكثير من محاولات الكيان الخليفيّ باختراقها أو اعتقال أفرادها وما شابه ذلك، وهذا بحد ذاته يشكل نجاحاً متقدماً لشبابنا الثوري والمجاميع

في بلــد صغير كالبحريــن يصعب فيه التخفي، بل في الكثير من المراحل تمّ اختراق أجهزة الكيان الخليفــيّ ومنظومته الأمنيّة ذاتها وإذلال عناصرها وتوجيه ضربات موجعة لها، وتوجد العديد من الأمثلة والشــواهد في هذا السياق قد لا تسمح ظروف هذه المرحلة من الثورة بالكشف عنها حالياً.

المرآة: يقال إن الائتلاف نجا من محاولات اعتقال كثيرة واختراقات أمنية، هل لكم أن تطلعونا ولو على جزء يسير منها؟

الائتلاف: نكتفي بالإجابة الواردة على السؤال السابق.

المرآة: تم اتهام المعتقل محمد المغني وهو شاب من قرية العكر بأنه أحد أعضاء ائتلاف شباب 14 فبراير، هل فعلا هو أحد أعضاء قيادة الائتلاف؟

الائتلاف:توجد العديد من حالات الاعتقال في أوساط الشباب الثوريّ تمرّ توجيه تهمة الانتماء التنظيميّ للائتلاف لهم، ولعل الأبرز إعلامياً في هذا الصدد الأخ الأســير محمّد المغني، وجميع هؤلاء الأخوة قد خضعوا لتعذيب ممنهج وذلك بهدف انتزاع اعترافات كاذبة وتلفيق تهم ومسرحيات من نســج خيال أجهزةً الإرهاب الخليفيّة، والتي هي بالمناســبة ليست جديدة على شعب البحرين، فقد سئم شعبنا مثل هذه المسرحيات والبهرجات الإعلاميّة التي تبحث - لا أكثر ولا أقل - عن إنجازات وبطولات وهميّة تخدع بها نفسها ومؤيديها أنّها قد حققت شيئاً على المســتوى الأمنيّ والاستخباراتي بعد سلسلة الإخفاقات الطويلة أمام وعي شبابنا ومجاميعنا الثوريّة.

المرآة: هناك سؤال تقليدي يثار في أحاديث البحرينين ونحن نوجهه لكم، لماذا لم تستطع الدولة القبض على قيادة الائتلاف؟

الائتلاف: نكتفي بما ورد في الإجابة على السؤال الثاني.

المرآة: هل حياة قادة الائتلاف حياة طبيعية ضمنها الذهاب للعمل والدراسة أو والاهتمام بالأسرة إن وجد، أم حياتهم موقوفة فقط لهذه الثورة؟

الائتلاف: كما أشرنا في جوابٍ ســابق أنّ شباب الائتلاف وكوادره هم من أبناء شعب البحرين

المضحي والمعطاء بلا حدود في سبيل تحقيق أهداف ثورته، وأنهم قد عاهدوا الله والشهداء أن يستمروا حتى تحقيق أهداف الثورة المتمثلة في إسقاط النظام الخليفيّ ونيل حقّ تقرير المصير، وهم مؤمنون بأنّ عليهم مسؤوليّة شرعيّة وأخلاقيّة ووطنيّة تجاه ثورتهم وشعبهم ووطنهم تتطلب التضحية.

المرآة: في أحد تصريحات وزير العدل قال إن المتحدث باسم الائتلاف يسكن في طهران، هل هذا صحيح؟ وهل هناك متحدث باسمكم؟

الائتلاف: نختصر الإجابة في ثلاث نقاط:
أولاً: كثيرة هي الترّهات والخرافات التي يشـيعها رموز الكيان الخليفيّ المجرم بين فينة وأخرى، ولسنا معنيين بالردّ على جملة هذه الترهات.
ثانياً: مثل هذا الإدعاءات والأكاذيب ما هي إلا دليل قطعي على أنّ الكيان الخليفيّ وأبواقه باتوا في ذروة التخبط والضياع في توزيع الاتهمات يميناً وشمالا.
ثالثاً: بخصوص الشـق الأخير من السؤال:لا، لا يوجد للائتلاف متحدث رسمي حتى الآن، والقول خلاف هذا دليلٌ آخر يُؤكد على حالة الضياع التي يعيشها الكيان الخليفيّ.

المرآة: يدور الحديث خلال هذه الفترة عن نية السلطة بعد تعرضها لبعض الضغوط الدخول في حوار مع المعارضة ونعني هنا الجمعيات السياسية المعارضة، هل لكم اعتراض على مبدأ الحوار، وما الذي يلزم لكي يكون حوارا مقبولا من جهتكم؟

الائتلاف: هدفنا إسـقاط النظام، فكيف لنا أنْ نحاور من نُريد إسـقاطه؟ وعندما نعود لميثاق اللؤلؤ [1] - الذي أصدره الائتلاف وأعلن تمسّكه بما ورد فيه – نجد ضمن مبادئه ما نصّه أنّ: « النظام الخليفيّ فاقد للشرعية، ولا يمكن التعاطي معه بأيّ شكل من الأشكال «...

نصٌّ واضحٌ وصريح لا لبس فيه على قطع أيّ اتصال أو تواصل مع الكيان الخليفيّ الفاقد للشرعية القانونيّة والشعبيّة، والذي قد استباح بلداتنا، وسفك دماءنا، وهتك أعراضنا، وهدم مقدّساتنا.. فخيارنا الأوحد والاستراتيجيّ مع هذا الكيان الخليفيّ الساقط هو الخيار الثوريّ الرامي لإسقاطه والقصاص من القتلة ولاسيّما الديكتاتور حمد وزمرته الفاسدة.

المرآة: هل لدى الائتلاف الآن أية نية للاستجابة لحوار مفترض مع السلطة؟

الائتلاف: لن ندخل في حوار مع هذه العصابة المجرمة، وهدفنا إسقاط النظام وتقرير المصير، وبناء البحرين الجديدة التي يكونُ فيها الشـعب سيّد قراره، ويعيشُ على أرض وطنه حراً كريماً عزيزاً.

المرآة: في الفترة الماضية كانت بعض التيـارات والحركات التي تنتمي لفريـق «الممانعة» كما يقال تدعم فعاليتكم بشدة، لكن الملحوظ أن هذه التيارات منذ نحو شهرين تقريبا لم تدعم أيا من فعالياتكم حتى التي اعلنتموها في المنامة ولم تقم وسـائل إعلامها عبر الإعلام الاجتماعي بالتحشيد معكم ولا بتغطية تفاصيل تلك الفعاليات، لماذا برأيكم يحدث هذا الأمر الذي رصدناه بدقة وتأكد تام؟

الائتلاف: الإجابة على هذا السؤال في عدة نقاط:
أولاً: نُؤكد أنّ الثورة التي انفجرت في الرابع عشر من فبراير 2011م، هي ثورة شعبيّة بامتياز انخرطت فيها كافة فئات الشعب وشرائحه وأطيافه ومذاهبه، نعم، كان المحركُ الأساس فيها فئة الشباب، لذا كانت لهم الصدارة في كافة فعاليات ومراحل الثورة وما زالوا.
ثانياً: إنّ للرموز القادة - سيّما من هم حالياً قابعون في السجون الخليفيّة – دوراً بارزاً في دعم الحراك الشـبابيّ الثوريّ بكل قوّة، إيماناً منهم بأنّ العمود الفقري للثورة هو فئة الشباب بما يملكون من طاقة وحيويّة ونشاط يتطلب الاحتضان والرعاية والتوجيه والإرشاد.
ثالثاً: إنّ فعاليات الائتلاف بالتنسـيق مع المجاميع الثوريّة في المدن والبلدات ترنو نحو تحقيق أهداف الثورة، بالتالي هي تحظى باحتضان شـعبي لإنجاحها بكافة السبل والوسائل بالخصوص في جانب التحشيد الإعلاميّ، وهذا الأمر ملموس لدى الجميع.
رابعاً: عدم قيام بعض التيارات أو الحركات بدعم فعاليات الائتلاف إعلامياً أو غير ذلك، لا يعني بالضرورة أنّ مثل هذا التيارات أو الحركات هي معارضة أو رافضة لفعاليات الائتلاف، وقد تكون لديها مبرراتها وأسبابها المنطقية غير المعلن عنها.
خامساً: إنّ الائتلاف يؤكد دوماً بأنه يثمّن كلّ الجهود المبذولة من مختلف الأطراف والقوى الفاعلـة في الثورة، وهذه الجهـود موضع تقدير واحترام، نأمل أن تصب جميعها في اتجاه واحد وتحقيق هدف واحد وهو إسقاط النظام الخليفيّ الفاسد.

المرآة: لماذا لا يعين الائتلاف متحدثا أو ناطقا باسمه، هل ترون السبب اقتناعكم بأنكم فصيل ميداني يختص بالميدان فقط، أم ماذا؟

الائتـلاف: بدايةً، لا ننكر أهمية وضرورة وجود متحدث أو ناطق أو مكتب إعلامي لأيّ مكوّن،

بهدف إيصال صوته، والتعريف بأهدافه وبرامجه، ومخاطبة جماهيره وغيرها من الأمور. أما بالنسبة لعدم وجود متحدث باسم الائتلاف لحد الآن، فله أسبابه العديدة، وقد خضعت هذه المسألة لدراسة جميع حيثياتها بدقة، ودراسة الإيجابيات والسلبيات لمثل هذه الخطوة، وخرجنا بثمّة نتائج لعل أبرزها ما يلي:

أولاً: الائتلاف يمتلك العديد من الأساليب البديلة والعلاقات المتنوعة التي تمكنه منْ إيصال ما يريد سواء لجماهيره أو للجهات المختلفة، وقد لا تسدّ هذه الأساليب مكان المتحدث أو الناطق الرسمي بالشكل المأمول، ولكنها تؤدي الغرض بنطاقٍ مقبول.

ثانياً: لعل التحدي الأبرز هو الجانب الأمني بما يشكل من إعاقة حساسة ودقيقة في حال تمرّ تعيين متحدث أو ناطق رسمي باسم الائتلاف، ومع هذا فالائتلاف يأمل حينما تتوفر الظروف المؤاتية والمناسبة أن يخطو مثل هذا الخطوة بشكلٍ عملي بعد دراسة عميقة لما لها من أهمية وضرورة.

المرآة: من هو الأب الروحي أو الذي تشعرون بالانتماء الفكري لنهجه: هل هو الأستاذ حسن مشميع أو الأستاذ عبدالوهاب حسين، أو الأستاذ عبدالهادي الخواجة، أو الشيخ عيسى قاسم، أو الشيخ عبدالجليل المقداد؟

الائتلاف: إنّ الأسماء الكريمة المذكورة في السؤال لا يخفى على أحد دورها الأبويّ والتضحويّ، ورمزيتها الوطنيّة الكبيرة، وما يحظون به من حب واحترام وتقديرٍ لدى أبناء الشعب قاطبة، ودورهم الهام ومكانتهم التي يعتز بها الجميع، بالتالي من الطبيعي أن يستفيد الائتلاف من عطائهم وجهادهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم وفكرهم في مساره الثوريّ، كما يستفيد من العديد من الرموز والشخصيات الفاعلة في الساحة.

المرآة: حاولت السلطة قبل فترة قليلة إشاعة فكرة أن «الثورة انتهت» ألا ترون أن في كلامها جانبا من الصحة؟

الائتلاف: بعد فشل الكيان الخليفيّ في خياره العسكري، لجأ إلى أساليب الحرب النفسيّة والإعلاميّة، وبثّ الشائعات الكاذبة والمغرضة بهدف الفتك بمعنويات الثوّار، ولكنه تفاجأ كثيراً بتماسك الشعب وثباته في الميادين وازدياد الحراك الثوريّ يوماً بعد يوم واتساع رقعته.

أمــا الإدعاء بأنّ الثورة قد انتهت، فهو كذبٌ صريح، والحقائق على الأرض تدحض هذا الادّعاء، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التواجد العسكريّ الكبير في ميدان الشهداء والحصار المستمرّ.
- حديث وســائل الإعلام الرسميّة والتابعة للكيان الخليفيّ - في الليل والنهار - عن ما تسميه (عنف الشارع، والمخربين، وغيرها) !!
- استمرار الحراك الثوريّ دون توقف في كافة مدن البحرين وبلداتها وبشكلٍ يومي من مسيرات واعتصامات وقطع شوارع وغيرها من أساليب الحراك.

المرآة: في بعض تصريحات الدبلوماســيين الغربيين تمر انتقاد ما أســموه «المظاهرات العنيفة» الجميع يرى أن فعالياتكم هي المقصودة بهذا الــكلام، كيف تقيّمون هذه التصريحات، وهل تقرون بعنف فعالياتكم؟

الائتلاف: قوى الاستكبار العالميّ سيّما الأميركان والبريطانيين يبحثون عن مصالحهم أينما وجدت، وينتهجون سياســة ازدواجية المعايير في تعاطيهم مع قضايا العالم وبالتحديد مع الأحداث الساخنة في العالم العربي والإسلاميّ بما تقتضيه مصالحهم الخاصة، لذا نراهم يغضون الطرف عن وجود الســلاح والإرهابيين في بلدان محددة، بل يساهمون في دعمهم مادياً وسياسياً، ويخلقون المبررات لهم، في حين يوصمون شــعوب بلدان أخرى بالعنف والإرهاب ويتواطؤون مع أنظمتها الديكتاتوريّة والقمعية.

وعليه، فإنّ وصم الحراك الثوريّ في البحرين من قبل بعض ساســة الغرب بأنه (عنف وإرهاب)، يأتي في سياق التآمر والسعي لتثبيت النظام الديكتاتوري، بيد أنّ أيُّ منصف في هذا العالم سيرى بوضوح تام أنّ ثمّة شعب يقتل ويسجن وهو أعزل من أيّ سلاح، وأنّ ما يحدث من ردّة فعل ودفاع مقدّس صوناً للعرض والأرض والأرواح هو دفاعٌ مشروع، وما عاد يهمنا كثيراً ما تقولهُ أمريكا وبريطانيا في هذا الجانب.

المرآة: فكرة «الدفاع المقدس» التي أعلنتموها قبل أشهر، هل تتمسكون بها أم أنها كانت ردة فعل على حوادث معينة؟ أم الأمر استراتيجية أقررتموها؟

الائتلاف: فلســفة الدفاع المقدّس هي عقيدة شرعيّة وفطريّة قد أقرتها الشرائع السماويّة والتشريعات البشريّة، فأيُّ شــعب تحتل أرضه وتستباح دماؤه وأعراضه ومقدّساته وكرامته من

حقه الدفاع عن نفسه ولا خلاف في ذلك.

وعندما دعا الائتلاف شـعب البحرين إبان فترة (قانون الطوارئ) للتمسك بحقه المشروع في الدفاع المقدّس عن نفسه وأرضه وعرضه، كُنّا نعي ونعني ما نقول، ونحن متمسكون بحقنا وواجبنا في الدفاع المقدّس كاستراتيجيّة ثابتة وليس كتكتيك أو مسألة آنية، بل نعمل على تطوير أسـاليب وأدوات الدفاع المقدّس وتجديدها لتكون رادعةً للمحتلّ السـعوديّ ومرتزقة الكيان الخليفيّ، وهنا إذ نُؤكد لشـبابنا المجاهد وشعبنا الصامد مجدداً بأن لا تخلي ولا تراجع عن هذا النهج المقاوم في الدفاع وردع كلّ من تسول له نفسه سلبنا حقوقنا وكرامتنا والمساس بحرماتنا.

المرآة: ماذا تقولون لعوائل الشهداء الذين يؤازرون فعاليتكم بل يقودون معظمها؟

الائتلاف: في محضر الشـهداء وعوائلهم المجاهدة الكريمة تعجز الكلمات عن التعبير، ويقف اللسان عن الحديث، ويطلق العنانُ للقلب ليخاطب القلوب: أنتم القادة وأنتم السادة، وأنتم عنوان عزّتنا وكرامتنا، ومنكم نستمد القوّة والصبر والثبات، وعليكم بعد الله نعقد آمالنا وحتماً بكم ومعكم سننتصر، ونحنُ في الائتلاف خجلون منكم، خجلون أمام عظيم تضحياتكم، وعهدنا معكم هو القصاص ثمّ القصاص من قتلة أبنائكم وأحبابكم.

المرآة: كثيرون يرون أن الفعاليات التي قادها المناضل الحقوقي نبيل رجب أعطت زخما كبيرا للشارع، وأن بغيابه فقدتم أبرز داعم غير مباشر لحراككم الثوري، هل هذا التصور صحيح؟

الائتلاف: مما لا شـك فيه أنّ الأسـتاذ الحقوقيّ نبيل رجب ومن معه من الحقوقيين لهم الفضلُ الكبير في توثيق جرائم الكيان الخليفيّ وتعريته أمام المنظمات الحقوقيّة والإنسـانيّة، فالأستاذ رجب قد وطّن نفسه ووهبها لهذا الوطن، ونحنُ في الائتلاف نكن له كلّ التقدير والإحترام، فرغم تغييبه في السجون، إلا أنّ صدى صوته وعطاءه ما زال مدوياً بين جدران الوطن، ولا زالت نظرته الثاقبة في الحث والدعوة للتظاهر في العاصمة المنامة آخذة في النضج والتبلور على أرض الواقع.

المرآة: الثورة والحراك قد يطول، وهناك سيناريوهات كثيرة بينها عودة السلطة إلى استخدام الجيش والعنف العاري من أي حد تجاه الشـعب ورموزه الوطنية، كيف ستتعاملون مع هذا السيناريو لو حدث، هل تستطيعون خوض التحدي أم ستطلبون من الناس العودة للمنازل والتكبير من فوق الأسطح؟

الائتــلاف: ما خرجنا من بيوتنا مُنذ انطلاق ثورة الرابع عشر مــن فبراير لكي نعود إليها وأيدينا خالية، نحنُ مؤمنون بأنّه مهما طالــ الزمــن أو قصر فإنّ ثورتنــا منتصرة لا محالة بإذن الله تعالى، فلن نترك الساحات ولن نترك الميادين حتى تحقيق أهدافــ الثورة، وقد يرتكب الكيان الخليفيّ وبدعم سعوديّ المزيد من الحماقات والمغامرات المجنونة، لكننا نقول إن ذلك سيكون وبالاً عليه، وهوً بذلك يســتعجل نهايته أكثر وأكثر، وما أحلى أن نقاوم هذا الكيان الدمويّ وأن نستشهد في سبيل قيمنا وديننا وعزّتنا.

المرآة: هناك من انتقدكم وقال إن ائتلاف 14 هو كيان وهمي، وأن الأمر ليس سوى إصدار نشطاء لجدول فعاليات أسبوعية، هل الأمر بهذا الحجم فقط، وكيف تردون على هذه الانتقادات؟

الائتلاف: الائتلاف مكوّن شبابي ليس دخيلاً وطارئاً على شعب البحرين، بل هو من الشعب ومن أبنائه، ويعمل من أجل خدمة الشــعب، وأفراده وكوادره بين الشعب في المدن والبلدات، بالتالي ليس منطقياً أن يكون هكذا مكوّن له امتدادته الطبيعيّة مجرد جهة وهمية أو ينظر لهُ كصفحة على موقع التواصل الاجتماعيّ.

المرآة: ماذا تودون القول لشعب البحرين ورموزه الوطنية ومعتقليه عبر مرآة البحرين؟

الائتلاف: نقولُ لشعبنا الصامد الأبيّ: إنّكم أعظم الشعوبِ صبراً وصموداً، وقد تحملتمِ العبء الأكبر طيلة هذه الثورة، فثقوا أنّ المعركة مع هذا الكيانَ الخليفيّ الجائر ما هي إلا صبر ســاعة والنصر حليفكم بإذن الله.

أما للرموز القادة فنقول لهم: أنتم من ألهمنا الجهاد وثبّت في قلوبنا حب الحقّ وعدمِ الركون للظالم وعدم إعطائه الشرعية، إنّ صمودكم له الأثر البالغ على نفوس شعبكم.

وأما للأحبة الأسرى في سجون الكيان الخليفيّ نقول لهم: إنّ للباطل جولة وللحقّ دولة، وأنكمِ منتصرون على هذا النظام الدمويّ من خِلال ثورة السجون التي بدأتموها.

وختاماً: نشــكر الأخوة الأعزاء في (مرآة البحرين) على إتاحة هذا الفرصة، ولهم منا كلّ الامتنان والتقدير لما يبذلوه من جهود ملحوظة، ونأمل منهمِ المزيد من العطاء بما يخدم ثورة شعبنا المجيدة وأهدافها.

البروفيسور الأميركي إميل نخلة: وقت الحوار ينفد في البحرين!

- بعد 40 سنة من صدور كتابي عن البحرين.. المظالم نفسها النموذج القبلي نفسه وحتى «السيّد 50 في المائة» نفسه!
- القيادة السعودية لم تَشْفَ بعد مما حدث لمبارك..والموقف الأميركي من البحرين متأثر بالاقتصاد السعودي المغلغل
- التحدي الرئيسي هو إذا ما كان لآل خليفة متسع من الوقت للانتظار.. فنافذة الحوار قد تغلق في وقت قريب

في العام 1972، حصل البروفيسور الأميركي إميل نخلة على منحة عبارة عن سنة دراسية لإجراء بحث ميداني عن البحرين. قدم المنحة برنامج «فولبرايت» الذي كان يهتم بإجراء بحوث عن الدول العربية الجديدة في الخليج، حديثة الاستقلال. زار البحرين (1972 - 1973) من أجل ذلك، كأوّل باحث أميركي يحصل على هذه المنحة. كان حرّاً في أن يدعم مشروعه البحثي بإجراء اللقاءات مع من يريد، الوزراء ورجال أعمال وخرّيجي الجامعات والمزارعين والصيادين والغواصين وتجار المجوهرات واللؤلؤ والنشطاء السياسيين وحقوق الإنسان والمعلمين والأساتذة وعمال المصانع.

زار كل المدن والقرى، وأجرى مقابلات مع كل ناد في كل حي. كما غطّى أيضاً انتخابات المجلس التأسيسي (1972) الذي تواجد تقريباً في جميع الدورات التي عقدها إلى أن تبلورت الصيغة النهائية لدستور (1973)، ولاحقاً المجلس الوطني (1973). وقام بإجراء حوارات مع كل المترشحين ومن ثم الأعضاء المنتخبين في المجلسين.

على كل هذا، جاء كتابه «البحرين: التطور السياسي في مجتمع متحدث» الذي يعد اليوم من أهمّ

المراجع التي يمكن العودة لها لمعرفة مخاضات هذه الفترة. ويقول نخلة «تعرفت على الكثير من البحرينيين، وأقمت علاقات صداقة وثيقة بعضها ما يزال قائماً منذ 40 عاماً. في الحقيقة كان من السهل جداً أن أقع في حب البحرين». إلا أن كتابه الذي حظي بكل هذا الزخم من التغطية والتسهيلات لكتابته، والذي نشر في العام (1976) لم يتم السماح بتداوله في البحرين. في تعليقه على ذلك، يقول «أعتقد أنه كان محظورا لأنه ناقش أموراً داخل الأسرة الحاكمة، والديناميات السياسية عشية وعقب الانتخابات في المجلس التأسيسي، والوضع الأمني في البلاد». كما يكشف نخلة لأول مرة بأن «(رئيس الوزراء) الشيخ خليفة (بن سلمان آل خليفة) ومدير الأمن في ذلك الوقت، البريطاني إيان هندرسون، اعترضا على لقاءاتي مع الكثير من البحرينيين».

قدم نخلة كتابه الذي جاء باللغة الإنجليزية وحوى تحليلاً معمقاً، إلى كل الجمعيات التي كانت موجودة آنذاك. وقامت «دار الكنوز الأدبية» بترجمته إلى اللغة العربية ونشره من بيروت. ومؤخراً، قامت إحدى دور النشر الأميركية «لكسينغتون للكتب»، بإعادة نشر الكتاب عقب اندلاع ثورة 14 فبراير/ شباط 2011.

ويوضح في هذا السياق «إن الناشر رأى بشكل صحيح أن كثيراً من المظالم التي تحدث عنها الكتاب في سبعينات القرن الماضي كانت ما تزال هناك إلى اليوم، بما في ذلك رئيس الوزراء القديم نفسه». وقد اختار نخلة لوحة للرسام البحريني محمد البوسطة، كان قد ابتاعها من معرض له العام 1973، كغلاف للطبعة الجديدة. ويستذكر هنا حادثة ذات دلالة «خلال ذلك المعرض رأى الشيخ خليفة اللوحة، ولكن لم يحبها! ربما لأنها كانت تحوي نوعاً من التطلعات الشعبية. وقد وضعت بشكل متزامن مع إعلان الدستور». ويضيف بهذا الصدد «اللوحة تصور ثلاثة بحرينيين: امرأة، مزارع، وعامل مصنع. كانت الآمال السائدة آنذاك أن يسترد الدستور الجديد آمالهم وتطلعاتهم. لكن هذه الآمال تبددت». ويتابع نخلة «لم تعط المرأة الحق في التصويت، مزارعو القرى فقدوا الكثير من أراضيهم على أيدي أناس من آل خليفة، ومنع عمال المصانع من الحق في التنظيم النقابي». ويقول «البحرين ما تزال مشروعا غير مكتمل، وبالتالي فإن اهتمامي بها مستمر».

«مرآة البحرين» التقت إميل نخلة، عضو مجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة الأميركية، والمدير السابق في وكالة المخابرات المركزية الأميركية «سي آي إي» وحاورته حول عدد من الخلاصات التي انتهى إليه كتابه، وما إذا كانت لما تزل فاعلة للآن، وكذلك عن الموقف الأميركي من أزمة البحرين. فيما يلي مقتطفات:

مرآة البحرين: هل ما زال نموذج «القبلية المتحضرة» الذي ناقشته في كتابك عن البحرين في عام 1970 ساريا حتى اليوم؟

إميل نخلة: على الرغم من مرور 40 عاما منذ أن بحثت وكتبت كتابي عن البحرين، النموذج القبلي، للأسف، لا يزال ساريا على حكم عائلة آل خليفة في البلاد. فآمال المواطنين البحرينيين - الشيعة والسنة- التي كانت معلّقة على انتخابات المجلس التأسيس والمجلس الوطني عام 1972-1973 وعلى الدستور الذي أصدره الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في عام 1974، قد قُضي عليها بعد عامين. وبحلول عام 1975، عاد آل خليفة إلى الحكم الاستبدادي في البلاد دون أي مشاركة من المواطنين. وبعد عام 1975، عندما تم حل المجلس الوطني وتجميد الدستور، ظلت العائلة الحاكمة تنظر إلى البلد والشعب على أنهم جزء من ملكية آل خليفة. وفي الواقع، فإن العديد من المناصب الرئيسية، بما في ذلك الديوان الملكي، ووزارة الدفاع، ووزارة الشؤون الخارجية، ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة العدل، إلخ، يشغلها حاليا أولاد وأحفاد المؤسسين الأوائل لحكم آل خليفة. وقد أعرب البحرينيون عموما عن ولائهم لرأس قبيلة آل خليفة لأربعة أسباب على الاقل.

الأول، أن البحرينيين عموما أحبوا واحترموا الشيخ عيسى. الثانية، الشعب التزم بالفكرة القومية لبحرين مستقلة. الثالثة، هو أن العديد من نشطاء حقوق الإنسان في عام 1970، من الشيعة والسنة، ظلوا يأملون أن يُحيي الشيخ عيسى المجلس الوطني ويعيد الدستور. الرابع، معظم نشطاء حقوق الإنسان وغالبية البحرينيين لم ينظروا إلى دعوات الإصلاح السياسي ومحاسبة الحكومة كانعكاس للانقسام الطائفي في البلاد. وعلى العكس من ذلك، فإن معظم النشطاء دعوا إلى حرية التعبير والتجمع وحكومة مُساءَلة شفافة لجميع البحرينيين. وقد أظهرت أبحاثي الميدانية أن الكثير من العمال البحرينيينً كانوا مُستائين من السيطرة السياسية والمالية المتفشية التي يمارسها الشيخ خليفة، ورئيس الوزراء وشقيق الأمير على العقود، والتوكيلات، والمشاريع – بدءًا من بناء الفنادق إلى استصلاح الأراضي والتنمية.
فالعديد منهم وصفوه سرا بأنه «السيد 10 بالمئة، 40 بالمئة، أو 50 بالمئة» اعتمادا على النسبة المتصورة التي كانوا يعتقدون أنه حصل عليها من عقود معينة. المعارضون المؤيدون للإصلاح قبلوا بإدارة قبيلة آل خليفة للبحرين كإقطاعية دون مساءلة الجمهور. وبعد الثورة الإيرانية عام 1978 1979-، برر الشيخ خليفة وقواته الأمنية سيطرتهم بأنها وسيلة لإحباط ما يتصورون أنه دعم إيراني للنشاط الشيعي في الخليج العربي.

المرآة: كيف سيكون أثر الربيع العربي على دول الخليج العربي؟ الميثاق الوطني 2001 وعد

على الرغم من طبيعة الحكم القبلي والأسري في البحرين، فقد تأثرت البلاد بالربيع العربي، سواء أحبت ذلك الأسرة الحاكمة أم لم تحب.

بدستور إصلاحي جديد، ولكن للأسف، الناس أصيبوا بخيبة أمل لأن الأمير (تغيرت تسميته إلى ملك بعد عام 2002) قد تراجع عن وعود الإصلاح التي وعد بها الشعب في عام 1999. ما هو المسار الذي ستتخذه الحركة المؤيدة للإصلاح وما هو التأثير الذي سيشكله على البلاد؟

نخلة: على الرغم من طبيعة الحكم القبلي والأسري في البحرين، فقد تأثرت البلاد بالربيع العربي، سواء أحبت ذلك الأسرة الحاكمة أم لم تحب. فمطالب الكرامة والمساواة، والاحترام، وحرية التعبير لا تعرف الحدود الوطنية. بمعنى أن الأسرة الحاكمة محظوظة لأن المطلب الرئيسي للمعارضة البحرينية في البداية لم تكن لتغيير النظام. فلقد ركّزوا على تأسيس برلمان وطني منتخب مع سلطات تشريعية كاملة، وإعادة دستور عام 1973، وتغيير رئيس الوزراء، وسلطة قضائية مستقلة، وحكومة شفافة خاضعة للمساءلة، ووضع حد للممارسات التمييزية ضد الأغلبية الشيعية، وخاصة في مجال العمل في الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة والمستشفيات، والجامعات، والشركات والمؤسسات المالية التي تسيطر عليها الحكومة. تلك المطالب لم تكن طائفية ولا مدفوعة من قبل إيران.

قمع النظام المستمر والاعتقالات غير القانونية للمتظاهرين قد أدت ببعض المتظاهرين إلى رفع شعار «تغيير النظام». بينما الاضطرابات الشعبية في تونس ومصر واليمن وليبيا، والآن في سوريا دعت منذ اليوم الأول إلى تغيير النظام، وفي البحرين مطلب تغيير النظام هو مطلب حديث جدا. فإذا لم يَسُد القادة الحكماء والزعماء المؤيدون للإصلاح داخل الأسرة الحاكمة، وإذا ظل الملك وولي العهد مهمشين، فإن حكم آل خليفة سيصبح أكثر هشاشة، وأعمال العنف ستتوسع، وستتم إراقة المزيد من الدم البحريني، والعناصر المتطرفة ستصبح أكثر مقدرة داخل المعارضة المؤيدة للإصلاح. والأكثر إثارة للقلق هو أن سلطة الملك وابنه ولي العهد تتآكل ببطء والفصيل المناهض للإصلاح داخل العائلة الحاكمة، سواء كان الجيل القديم المتمثل برئيس الوزراء أو بعض الوزراء البارزين الأصغر سنا الممثلين بما يسمى بـ«الخوالد» يصبحون أكثر تزمتا ضد الشيعة وأكثر تأثيرا. هذا الفصيل يتماشى مع المبادئ التوجيهية السعودية على كيفية معارضة الإصلاحات الديمقراطية.

عندما دخلت القوات السعودية إلى البحرين تحت ستار الاتفاقية الأمنية الخليجية، وقعت البحرين عمليًا تحت الهيمنة السعودية. وفي حين أن الحارس العجوز لآل خليفة قد رحب بهذا التدخل، فإن العناصر المؤيدة للإصلاح داخل وخارج الأسرة الحاكمة استاءت من الوجود العسكري السعودي واتهمت رئيس الوزراء بالتخطيط لذلك. وعلى الرغم من أن الوجود العسكري السعودي يخدم معاداة المملكة العربية السعودية لإيران وسياسة مناهضة الشيعة، فإنه على المدى الطويل سوف يلحق ضررا هائلا بالاستقرار، والمجتمع، والحكومة في البحرين. فالجيش المصري والأجهزة الأمنية المصرية الأكثر قوة فشلت في إسكات الصحوة الشبابية في ميدان التحرير. وقوات الأمن البحرينية سوف تفشل بالمثل في إسكات المعارضة. نافذة الحوار الحقيقي بين الملك والمعارضة حول إصلاح سياسي ذي مغزى ينغلق بسرعة. وعندما تغلق النافذة، سوف تجد البحرين نفسها في مشكلة اقتصادية وسياسية حقيقية، وسوف يخسر قادة آل خليفة «بيعة» شعبهم - من السنة والشيعة.

المرآة: كيف تقيمون العلاقات الأمريكية السعودية المتعثرة حول الديمقراطية والإصلاح في المنطقة وكيف تتصورون تطور هذه العلاقة؟

نخلة: العلاقات السعودية الأمريكية حول اضطرابات انتفاضات الربيع العربي والتحولات الديمقراطية أصبحت متوترة منذ أن قام الرئيس الأمريكي بتأييد الحركة المؤيدة للديمقراطية في مصر وحث الديكتاتور المصري على التنازل عن العرش. وبسبب علاقاتهم الوثيقة مع مبارك، غضب السعوديون من موقف الولايات المتحدة وادعوا أن الرئيس كان سريعا جدًا في التضحية

بمبارك. كان موقف الرئيس أوباما هو أن الولايات المتحدة تساند القائد طالما أنه يحظى بثقة شعبه. وبمجرد أن يفقد ذلك فإنه ينبغي أن يرحل. هذا هو الحال مع مبارك في مصر، وصالح في اليمن، وزين العابدين بن علي في تونس، والقذافي في ليبيا، والأسد في سوريا الآن. السعوديون يجدون من الصعوبة القبول بأي دور ذي مغزى للشعب في تحديد نوع الحكومة والزعيم الذي يرغبون به. وعلى الرغم من العلاقة الاستراتيجية التي تمتد لعقود بين واشنطن والرياض، فإن القيادة السعودية لم تَشْفَ بعد مما حدث لمبارك. فهذه العلاقة الاستراتيجية ارتكزت على النظرة الأمريكية السعودية المشتركة حول الاستقرار الإقليمي، والتعاون العسكري القوي والصادرات النفطية، والموقف الإيراني المتصور للهيمنة على منطقة الخليج.

الولايات المتحدة والسعودية يعملان بشكل وثيق في المجال العسكري، وينسقان بانتظام ضد إيران، ويتفقان بشأن سوريا. ولكن يختلفان على ردة فعل الحكومة البحرينية تجاه الاضطرابات وعلى الحملة القاسية لآل خليفة ضد الأغلبية الشيعية. فواشنطن لم تدعم التدخل السعودي العسكري في البحرين وتعتقد أن هذه الخطوة من شأنها أن تثير الوضع أكثر، وتشعل الطائفية. والرياض لم تظهر أي استعداد لبدء حوار حقيقي بين آل خليفة والمعارضة، كما أنها لا تتصور أي دور ذي مغزى للغالبية الشيعة في الحكومة. وبسبب القلق بشأن برنامج إيران النووي، والعنف البشع في سوريا، ووجود الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين، والحملة الانتخابية الرئاسية عام 2012 في الولايات المتحدة، تم تأجيل أمر الانتفاضة في البحرين، على الأقل في الوقت الراهن. ومع ذلك، فإن واشنطن كانت تحث باستمرار الحكومة البحرينية، وإن كان دائما بغاية اللطف، على التحاور مع الحركة المؤيدة للديمقراطية وكانت تشجع ولي العهد للعب دور أكثر نشاطا في تعزيز هذا الحوار.

ومن ناحية أخرى، الولايات المتحدة تحتفظ بوجود عسكري قوي في الخليج وتنسق مع حكومات دول الخليج لمكافحة الإرهاب في شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، وفي مواجهة النشاطات المزعزعة للاستقرار من الجانب الإيراني. الولايات المتحدة حتى الآن لم تستخدم نفوذها الكبير مع آل خليفة لفرض حوار مع المعارضة. وكما توقع العديد من المحللين، فإن التدخل السعودي العسكري لسحق الانتفاضة قد فشل على الرغم من ضراوة الموقف تجاه الطائفة الشيعية. وعلى العكس من ذلك، فقد نشطت المعارضة رغم القمع المستمر الذي يمارسه النظام، وأيضا مكنت المتشددين ضد الشيعة داخل الأسرة الخليفية، وبشكل غير مباشر همشت الملك وابنه ولي العهد.

المرآة: هل قامت المملكة العربية السعودية باستخدام اعتماد الولايات المتحدة على النفط

السعودي ومبيعات الأسلحة الأمريكية الضخمة إلى المملكة لابتزاز الولايات المتحدة لاتخاذ موقف يبدو أكثر تسامحا تجاه التكتيكات القاسية لآل خليفة ضد الناشطين المؤيدين للديمقراطية؟ هل من الممكن أن يكون هناك طلاق بين العلاقات الأمريكية- البحرينية بسبب العلاقات السعودية - الأمريكية؟

نخلة: لم تحاول المملكة العربية السعودية التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الانتفاضة البحرينية من خلال الابتزاز. هذه المحاولة، إن وجدت، ستكون عقيمة وسوف تأتي بنتائج عكسية بالتأكيد. عندما تصبح الولايات المتحدة مكتفية ذاتيا في مجال الطاقة، وعندما تهدأ الحرب في أفغانستان، وعندما تبحث إيران عن تسوية تفاوضية مع المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي، فإن الولايات المتحدة سوف تبدأ في البحث عن استراتيجيات للحد من وجودها العسكري في المنطقة. كما يمكن للقرارات المالية وتلك المتعلقة بالميزانية داخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أيضا التقليل من الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، لتشمل الأسطول الخامس. ووفقا لبعض التقارير، فإنه خلال عقد ونصف من الآن من المتوقع أن تحتاج السعودية بين 6-8 مليون برميل من النفط يوميا للاستهلاك المحلي، وبشكل أساسي في توليد الطاقة وتحلية المياه. وبناء على ذلك، فإن المملكة سيكون لديها كميات نفط أقل للتصدير وعائدات نفطية أقل. وفي الإطار الزمني نفسه، الحكومة السعودية بحاجة إلى المزيد من المال لتوفير الرفاهية لمواطنيها، خاصة في مساعدة البطالة، والتعليم، والصحة.

وبوجود مال أقل للإنفاق واحتمال علاقة أكثر سلاما مع إيران، فإن الحكومة السعودية ستكون أقل ميلا للإنفاق على مشتريات الأسلحة الضخمة من الولايات المتحدة أو أي مكان آخر. وسوف تكون الحكومة أيضا غير قادرة على إنفاق مليارات الدولارات لتهدئة الأوضاع في قطاعاتها السكانية المضطربة، كما فعل الملك عبد الله ردا على الربيع العربي عام 2011. فإذا تحققت هذه التوقعات، ستضطر الحكومة السعودية للحد من دعمها للمتشددين السنة في البحرين. وعندئذ سيضطر آل خليفة للاستجابة لمطالب شعبهم من أجل الديمقراطية والعدالة دون الدعم السعودي. حاليا، العلاقات بين الولايات المتحدة والبحرين تبدو أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقات الأمريكية- السعودية بسبب الاقتصاد السعودي المتغلغل والنفوذ الأمني في البحرين. وكلما تغيرت موازين القوى في المنطقة على مدى العقد المقبل، وكلما أعادت الولايات المتحدة النظر في مصالحها الاستراتيجية والتزاماتها في المنطقة، فإن آل خليفة بحاجة للبحث عن استراتيجيات من أجل إصلاح حقيقي وعدالة اقتصادية واجتماعية. والتحدي الرئيسي هو إذا ما كان لآل خليفة متسع من الوقت للانتظار حتى ذلك الحين. فنافذة الحوار قد تغلق في وقت أقرب بكثير. فاذا ما حدث ذلك، فإن الدعوة إلى تغيير النظام سوف تتفوق على الدعوة إلى

الحوار. البحرين اتخذت أهمية أكثر من حجمها في العامين الماضيين بسبب الصراع على السلطة بين إيران والمملكة العربية السعودية، وعندما، يخف هذا الصراع، ستعود البحرين مرة أخرى لتكون لاعبا صغيرا في تكوينات القوى الإقليمية.

المرآة: كيف تقيمون القوى المؤيدة للديمقراطية والحركة الديمقراطية في البحرين؟

نخلة: مثل كل حركة احتجاج عربي في العامين الماضيين، الانتفاضة المؤيدة للديمقراطية في البحرين بدأت تطالب سلميا بإصلاح سياسي حقيقي ومساءلة الحكومة. ومثل كل نظام وقعت احتجاجات ضده، لجأ آل خليفة إلى العنف والقمع. وكلما أصبحت الحملة أقسى وأكثر دموية، وكلما أثارت الحكومة السنية لآل خليفة العنف ضد الطائفة الشيعة وأطلقت النار وضربت المتظاهرين السلميين وعذبت السجناء، فإن البعض في الحركة المؤيدة للديمقراطية بدأ يتساءل عما إذا كانت العائلة الحاكمة مهتمة في التوصل إلى تسوية مع المعارضة. الدعوة إلى العدالة والكرامة في دوار اللؤلؤة في المنامة كان لا يختلف عن تلك الموجودة في ميدان التحرير في القاهرة. ومع ذلك ردود فعل الديكتاتور المصري و آل خليفة كانت تختلف اختلافا كبيرا. فمبارك كان مقتنعا في التنازل عن العرش قبل اراقة المزيد من الدم، في حين أن آل خليفة، وخاصة رئيس الوزراء، يواصل تشبثه بالسلطة. وعلى الرغم من أن الحركة البحرينية المؤيدة للديمقراطية هي حركة أصيلة وحقيقية، فإنها ليست متجانسة. فهي تتكون من الكثير من الجماعات الشيعة والسنة، الدينية والعلمانية، تتراوح بين الوفاق إلى وعد، والمنبر، وحق وآخرين. وكلما أصبحت المواجهات مع الحكومة أكثر عنفا، فإن بعض المعارضة بدأت باختيار العنف كرد فعل مبرر لقمع الحكومة.

آخرون رفضوا العنف واستجابوا لبعض دعوات الحكومة للحوار. وهناك أيضا فجوة من حيث الأجيال داخل الانتفاضة، مع جيل شبابي يصبح أكثر دعما للعنف ويعارض الحوار. ويبدو أن الوفاق قد فقدت البعض من نفوذها، والحركات العلمانية السنية أصبحت أكثر تهميشا. والحركة الديمقراطية تنقسم فكريا وجيليا. بعض الفصائل ما زالت تأمل ببحرين صالحة ديمقراطيا تحت مظلة الملكية «الدستورية»» لآل خليفة ولكن من دون رئيس الوزراء الحالي. الآخرون، الذين يعتبرون أن إقامة نظام ملكي دستوري أمر غير وارد للغاية، قد خرجوا لأجل تغيير النظام. وعلى الرغم من الخلافات العميقة داخل الحركة الديمقراطية على الاستراتيجيات التي يجب اتباعها، فإن معظم الفصائل توافق على أن الوضع الحالي في البحرين غير قابل للاستمرار. فحكم آل خليفة لا يستطيع أن يحكم قبضته على السلطة كما كان قبل شباط/فبراير 2011.

المرآة: كيف تقيمون استخدام النظام إيران كتكتيك مخيف لكسب الدعم الغربي في حملته ضد المعارضة؟

نخلة: الحركة الديمقراطية وحركة حقوق الإنسان في البحرين لم تكن أبدا بسبب الشيعة أو بسبب إيران رغم ادعاءات النظام خلاف ذلك. الدعوات إلى الإصلاح السياسي وحقوق العمال بدت منذ عقود خلت عندما كانت إيران لا تزال في عهد الشاه. معظم الشيعة البحرينيين لا يتخذون آيات الله الإيرانيين كمراجع لهم. في الواقع، البحرينيون الشيعة في معظمهم يتبعون الزعماء الدينيين العراقيين في النجف وكربلاء كمراجع. منذ قدوم الربيع العربي، وحكومة آل خليفة تردد ذريعة مموليهم السعوديين أن إيران تقف وراء حركة الاحتجاج في دول مجلس التعاون الخليجي. وأما الغرب فيعتقد أن المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، والمملكة العربية السعودية والكويت وعمان وأبو ظبي وغيرها من المجموعات الأصيلة ليست موجهة بالضرورة أو مسيطر عليها من قبل طهران. ولكن الاضطرابات المستمرة في الخليج العربي يمكن أن يكسب إيران مصالح قصيرة الأجل، فالنظام الإيراني الحالي متوجس من الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية لئلا تتوسع إلى إيران.

الجمهورية الإسلامية لا تريد أن ترى تكرار الاحتجاجات الضخمة في حزيران/يونيو 2009 التي أعقبت الانتخابات. إيران فقدت بالفعل الكثير من نفوذها في العالم العربي بسبب دعمها لنظام الأسد في سوريا. حتى حزب الله الشيعي فقد الكثير من بريقه في الشارع العربي الذي أقامه في أعقاب حرب لبنان عام 2006 بسبب دعمه للأسد. حجة الحكومة البحرينية بأن إيران تقف وراء الاضطرابات لم تحصل على أي جاذبية بين واضعي السياسات في واشنطن، ولندن، وعواصم غربية أخرى. خلافات الغرب مع إيران والعقوبات الدولية عليها هي بسبب برنامج إيران النووي، وليست من دعمها المتصور للاضطرابات الداخلية في الدول العربية السنية. شبح ما يسمى بالهلال الشيعي الذي أثارته السعودية ومصر مبارك، والأردن قبل بضع سنوات قد تلاشى. في الواقع، العديد من المحللين في الغرب يقولون الآن إن « الهلال السني » في صعود في العالم العربي، وإن إيران أصبحت أكثر عزلة في المنطقة.

ببلوغرافيا:

الدكتور إميل نخلة استشاري مستقل وعضو في مجلس العلاقات الخارجية، أعرق مراكز التفكير وأكثرها تأثيراً ونفوذاً في صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. كان يعمل في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حتى عام 2006، ولمدة 15 سنة. خدم في الوكالة ككبير ضباط المخابرات، ورئيس وحدة التحليل الإقليمي في مكتب الشرق الأدنى وجنوبي آسيا، ومدير لبرنامج التحليل

الاستراتيجي للإسلام السياسي. وقبل التحاقه بوكالة المخابرات، عمل باحثاً مقيماً وكبيراً للمحللين لدى وزارة الخارجية الأمريكية. وقبل ذلك، عمل أستاذاً ورئيساً لقسم العلوم السياسية في كلية ماونت سانت ماري، بولاية مريلاند. وألقى سلسلة من المحاضرات في معظم بلدان الشرق الأوسط وكذلك ألمانيا وبريطانيا وكندا والمكسيك واليابان وأستراليا.

تتضمن اهتماماته البحثية قضايا الإسلام السياسي والحكم في الشرق الأوسط، القضية الفلسطينية، وعلاقات الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط والعالم الإسلامي، استقرار النظم، والإصلاح التعليمي والسياسي. وقد نشر أكثر من ثلاثين دراسة في دوريات علمية مختلفة. كما ألف العديد من الكتب، منها: «انخراطٌ ضروري: إعادة اختراع علاقات أمريكا بالعالم الإسلامي» (برنستون، نيوجيرسي: منشورات جامعة برنستون، 2009)، «مجلس التعاون الخليجي: السياسات والمشكلات والإمكانات المستقبلية» (وست بورت، كونيكتيكيت: مطبوعات بريجر، 1986)، «الخليج العربي والسياسة الأمريكية» (وست بورت، كونيكتيكيت: مطبوعات بريجر، 1982)، «أجندة فلسطينية للضفة الغربية وغزة» (واشنطن: معهد الأعمال الأمريكي، 1980)، و«التنمية السياسية في البحرين» (وست بورت، كونيكتيكيت: مطبوعات بريجر، 1976. ترجم إلى العربية ونشر ببيروت عام 2006). كما ساهم بفصول في عدة كتب، أحدثها «التعاون المخابراتي: الفرص والمخاطر»، في: ستيف سانج (محرر)، مواجهة الإرهاب الدولي: البحث عن إطار فكري بديل (وست بورت، كونيكتيكيت: مطبوعات بريجر، 2009).

حصل الدكتور نخلة على عدة جوائز، منها تعيينه زميل أبحاث أول في ناشيونال إنداومنت فور هيومانيتيس، وأستاذاً زائراً في جامعة بير زيت، وباحثاً زائراً في مركز ودرو ويلسن الدولي للباحثين، وحصل على منحة فول برايت للأبحاث. كما حصل على عدة ميداليات تكريمية من وكالة المخابرات الأمريكية، مثل ميدالية المدير وغيرها. وقد ورد اسمه في كتاب المشاهير في أمريكا. وقد حصل إميل نخلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية، والماجستير في العلوم السياسية من جامعة جورج تاون، وبكالوريوس العلوم السياسية من جامعة سانت جونز بولاية مينسوتا.

اقرأ

من الذي أراد أن يجعل الثورة السلمية في البحرين مستحيلة؟ . الرصاص الانشطاري «الشوزن»... السلاح الأكثر فتكاً بالبحرينيين . «مرآة البحرين» تفند بالدلائل أكبر 6 تلفيقات تتعلق بمناقشات «جنيف»: إعلامكم كذب كذب! . «مرآة البحرين» تحاور وفد «جنيف» : يوم شهدت الأمم المتحدة على 'جحيم' البحرينيين! . توصيات الاستعراض الدوري الشامل الخاص بمجلس حقوق الإنسان (176 توصية)

حكاية جنيف

الفصل التاسع

495-439

من الذي أراد أن يجعل الثورة السلمية في البحرين مستحيلة؟

«**الذين** يجعلون الثورة السلمية مستحيلة، يجعلون الثورة العنيفة حتمية».
جون كنيدي الرئيس الـ 35 للولايات المتحدة الأمريكية

من الذي أراد جعل الثورة السلمية في البحرين تبدو مستحيلة؟ ومن الذي أراد أن يجعل الثورة العنيفة أن تبدو حتمية؟ وهل نجح في ذلك؟ في هذا التقرير نحاول أن نسرد أحداث العنف كما وردت متسلسلة في تقرير لجنة تقصي الحقائق، نحلل بعض الوقائع التي أوردها السيد بسيوني في تقريره لنتبين المصدر الحقيقي للعنف في ثورة 14 فبراير والأحداث التي تلتها.

إعلان تحرك 14 فبراير

تقرير بسيوني وثّق في الفقرة 189 أن المجموعة التي أطلقت على نفسها اسم شباب ثورة 14 فبراير، قامت بإصدار بيان يضم الخطوط العريضة لقائمة من الخطوات في عدد من القضايا، كانت في رأيهم، ضرورية لتحقيق التغيير والإصلاحات الجذرية في نظام الحكم والإدارة في البحرين، والتي كان غيابها من أسباب التوتر المستمر في العلاقة بين الشعب والنظام. وقد وصف أصحاب هذا البيان أنفسهم بأنهم غير منتسبين لأية حركة أو تنظيم سياسي، وينبذون أية اختلافات تقوم على أسس دينية أو طائفية، كما شددوا على أن المظاهرات المزمع تنظيمها ستكون (سلمية).

كذلك ردود فعل القوى السياسية ورأيها في الحراك قبل انطلاقه فقد أصرت على ضرورة أن يكون سلمياً، تقول الفقرة 191من التقرير: «خلال خطبة الجمعة والتي حضرها، وفق بعض التقديرات، حوالي خمسة آلاف شخص، والتي ألقاها الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، (...) دعا خلال خطبته أيضًا إلى ضرورة إجراء إصلاح سياسي يضمن استقرار النظام الملكي الدستوري في البحرين، ويسمح بالمنافسة السلمية للوصول للسلطة

التنفيذية.(....) وقد اختتم الشيخ سلمان خطبته بمطالبة الذين يعتزمون المشاركة في المظاهرة التي كان من المقرر لها أن تتم عند مقر السفارة المصرية في المنامة بالحفاظ على سلميتها، ونهى عن مهاجمة قوات الشرطة».

كما أكد الشيخ علي سلمان على الخيار السلمي في الجمعة التي بعدها وذلك وفق ما تؤكده الفقرة 195 فبعد عرضه لرؤية المعارضة في الإصلاح السياسي «أعلن الشيخ سلمان أيضا أن موقف الوفاق من الدعوة للتظاهر يوم 14 فبراير باعتباره حقاً قانونياً ويتعين ممارسته بطريقة سلمية». تلك بعض الأمثلة.

الاثنين 14 فبراير 2011

في الفقرة 200 يشير التقرير إلى اندلاع «المظاهرات والتجمعات السياسية في جميع أنحاء البحرين خلال هذا اليوم، (...) وقد رُفعت خلال تلك المظاهرات شعارات متنوعة ركزت على بعض المظالم السياسية وغيرها من المطالبات الاجتماعية والاقتصادية».

هكذا بدأت ثورة 14 فبراير في تقرير بسيوني دون أي إشارة إلى العنف، لكن العنف ظهر لأول مرة في الفقرة 202 يقول: «إن المتظاهرين قاموا بترديد شعارات سياسية اعتبرتها قوات الأمن العام مناهضة للنظام، شرعت قوات مكافحة الشغب في اتخاذ إجراءات لتفريق المتظاهرين نتج عنها إصابة عدد من الأشخاص نُقل أحدهم للمستشفى»، وذلك عكس ما تشير إليه الفقرة 203 التي تذكر «تجمع حوالي ثلاثين شخصًا عند دوار النويدرات حاملين لافتات تدعو للإصلاح السياسي والدستوري ولم تتم مواجهتهم من قبل وحدات وزارة الداخلية»، ما يؤكد أن العنف مرتبط بتدخل قوات الأمن واستخدامهم للعنف في وجه المتظاهرين، وهو ما ذكرته الفقرتان 204، 205 اللتان تشيران إلى اشتباكات سقط بسببها بعض الجرحى واستخدم بعض المتظاهرين الحجارة بعد محاولة تفريقهم بالقوة.

هذا الأسلوب تكرر في غالبية الفقرات التي كانت تصف الحالات التي يتم فيها تفريق المتظاهرين، ليعود بسيوني في تقريره ويؤكد على مخالفة قوات الأمن لمبادئ الضرورة والتناسب، كما سيتبين لاحقا من خلال عرض بعض الأمثلة

شهيد العنف الأول

تشير الفقرة 206 إلى الملابسات التي استشهد بسببها علي عبد الهادي المشيمع بحسب رواية الداخلية، «فإن السيد المشيمع كان من بين المشاركين في مظاهرة غير مصرح بها، وكان قوامها

حوالي ثمانمائة متظاهر، قامت بمهاجمة سيارة للشرطة وثمانية أفراد من قوات الشرطة، حيث اقترب المتظاهرون على بعد أمتار قليلة من قوة الشرطة المتواجدة وقتئذ والتي كانت قد استنفدت إمداداتها من الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وهو ما اضطرها لإطلاق طلقة واحدة من بندقية الصيد والمعروفة محلياً بالـ «شوزن» أصابت السيد علي المشيمع. وقد نازعت أسرة السيد المشيمع هذا التصور، حيث أنكروا وقوع مظاهرة في المنطقة التي وقعت بها الحادثة، وذكروا أن السيد المشيمع غادر محل إقامته حوالي الساعة الثامنة مساءً ثم قُتل عقب ذلك بطلقة من دورية الشرطة بعد وقت قليل دون سبب واضح».

في المقابل يعود التقرير لينفي هذه الرواية، فعند مراجعة الفقرات من 896 إلى 900 التي تصف الحادثة، نجد أن الوصف للحادثة يؤكد عنف القوات الأمنية بحق المدنيين وغياب مظاهر الاحتجاجات وقت وقوع الحادثة. بل إن حالة الوفاة جاءت بسبب «الاستخدام المفرط للقوة من جانب ضباط الشرطة، ففي وقت إطلاق النار، لم تكن هناك معلومات تفيد وجود اضطرابات في منطقة الديه، فضلاً عن ذلك يشير إطلاق النار على السيد المشيمع من الظهر على مسافة قريبة إلى عدم وجود مبرر لاستخدام القوة القاتلة»، وهنا يمكن ملاحظة الفرق الواضح بين رواية وزارة الداخلية التي بررت لنفسها استخدام العنف والنتيجة التي توصل لها التقرير والتي تؤكد عنف الحكومة واستخدامها القوة في غير محلها، والذي تكرر في غالبية الحالات التي تم التحقيق فيها، خاصة حالات القتل على يد قوات الأمن.

أما الشهيد الثاني فيذكر التقرير في الفقرة 212 وفق رواية الداخلية، أنه عند انتقال موكب التشييع للشهيد علي المشيمع لطريق السلمانية «تلاحظ لبعض مشيعي الجنازة وجود سيارتي دورية تابعتين لقوات الأمن العام بجوار متجر سناء، وكانت السيارة الأولى معطلة بينما كانت السيارة الثانية مكلفة بتأمين الموقع إلى أن يتم سحب السيارة الأولى بعيداً عن المكان. وفي الساعة الثامنة وسبع وأربعين دقيقة قام مجموعة من المشيعين، قدرت بحوالي أربعمائة شخص، بالاقتراب من دورية الشرطة وبدأت بالاعتداء على أفراد الشرطة بالقول ثم بقذف الحجارة والأسياخ الحديدية في اتجاههم، وقد نتج عن ذلك إصابة بعض أفراد الشرطة بجروح وإحداث بعض التلفيات بسيارة الدورية وسحب الشاحنة».

فيما تسرد الفقرة 213 الطريقة التي تعاملت بها قوات الأمن مع المشيعين»ومع ازدياد الأمر سوءاً، قام أفراد الشرطة السبعة المتواجدون في الموقع بالرد على المشيعين باستخدام القنابل الصوتية والقنابل المسيلة للدموع والطلقات المطاطية. وطبقًا لما ورد في تقرير وزارة الداخلية فإن المشيعين أصبحوا أكثر عدوانية واقتربوا من دوريات الشرطة وتمكنوا من الاستيلاء على

ردود فعل القوى السياسية ورأيها في الحراك قبل انطلاقه فقد أصرت على ضرورة أن يكون سلمياً

إحدى قاذفات الغاز المسيل للدموع من أحد أفراد الشرطة وإتلافها، ولما استنفد أفراد الشرطة المتواجدون إمداداتهم من الذخيرة قاموا بإطلاق طلقتين ناريتين من بندقية الصيد «شـوزن» في اتجاه المشـيعين، ثم قام أفراد الشرطة بإخلاء الموقع»، وتذكر الفقرة 214 أن سبب وفاة فاضل سلمان المتروك طلقة بندقية صيد خرطوش «شوزن» واحدة في الظهر من مسافة قريبة قدرت بحوالي متر واحد.

بالرغم من رواية وزارة الداخلية السـابقة المتعلقة بالشـهيد المتروك إلا أن نتيجة التحقيق التي توصل لها بسيوني قررت أن سبب القتل هو عنف السلطات الأمنية، ففي الفقرات 901 إلى 905 يستنتج من التحقيق أن الطريقة التي استشهد فيها فاضل المتروك هي (الاستخدام المفرط للقوة) أو (بعبارة أخرى بسبب (العنف غير المبرر) من قبل السلطات الأمنية التي خالفت مبادئ الضرورة والتناسب.

قوات الأمن وعبر استخدامها للعنف لتفريق المتظاهرين، لم تكن تهدف إلى تطبيق القانون،

بقدر ما كانت تستهدف قمع أي احتجاج معارض للحكومة، إذ يؤكد التقرير وجود تجمعات عديدة غير مخطر عنها، لم تتعامل معها قوات الأمن لأنها داعمة لسياسة السلطة. فعلى سبيل المثال أشارت الفقرة 221 إلى أنه «وفي حوالي الساعة الواحدة مساء تم رصد جمع من حوالي ألف وثلاثمائة شخص بالقرب من مسجد الفاتح بحي الجفير بالمنامة. وقد تحول هذا التجمع إلى موكب ضم حوالي مائة سيارة، للتعبير عن دعمهم لجلالة الملك. ولم تُسجل ثمة محاولات من قبل وزارة الداخلية لمنع أو تفريق ذلك التجمع».

المتظاهرون في دوار اللؤلؤة

لعل الوصف الذي جاء في الفقرة 223 من تقرير بسيوني من أكبر الشواهد على سلمية الحراك حيث يصف التجمع الأول في دوار اللؤلؤة قائلاً، «شهد دوار مجلس التعاون الخليجي تزايداً في عدد المتظاهرين والذي بلغ وفق بعض التقديرات حوالي ستة آلاف متظاهر في الساعة الرابعة مساء. حيث تنوعت المطالب والشعارات المرفوعة في ذلك الوقت. وكان المشاركون في هذه التظاهرات يمثلون قطاعاً عريضاً من المجتمع البحريني وفقًا لكثير من الحسابات. وطالب بعض المتظاهرين بتعديل الدستور في حين طالب البعض الآخر بإجراء إصلاحات ديمقراطية، هذا بالإضافة للعديد من المظالم المتعلقة بالحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ووفقًا لوصف بعض شهود العيان فإن الحالة داخل الدوار كانت وكأنها احتفالية، حيث كان يتم تمرير الشاي والقهوة والأطعمة بين المتظاهرين وتبادل وجهات النظر حول الوضع في البحرين». هذا الوصف يعطي مؤشرا واضحا إلى الدرجة التي تميز بها التجمع والحراك السلمي وأنه لم يكن يتضمن عنفا من قبل المتظاهرين لولا تدخلات قوات الأمن بطريقة وصفها بسيوني في أكثر من موقع أنها «استخدام مفرط للقوة» أو «قوة غير مبررة»، وهو ما أوضحه التقرير في الفقرات 229، 230، 231، 232، 233 التي تصف طريقة إخلاء الدوار.

الفقرة 659 تقول: «ولاستعادة النظام مرة أخرى في البلاد، قررت الحكومة إخلاء دوار مجلس التعاون الخليجي من جميع المتظاهرين يوم 17 فبراير، وخلال تلك العملية قتل أربعة أشخاص من قبل الشرطة وهو ما ارتفع بعدد القتلى إلى ستة قتلى. ثم قامت الحكومة بنشر وحدات قوة الدفاع لتأمين دوار مجلس التعاون الخليجي، وكذلك حرمان المتظاهرين الوصول إليه. وفي اليوم التالي حاولت مجموعات من المتظاهرين الدخول مرة أخرى إلى دوار مجلس التعاون الخليجي. وقد أصيب أثناء ذلك شخص آخر بجروح قاتلة بالقرب من حاجز قوة دفاع البحرين. وقد تسببت الوفيات الناتجة عن قوات الشرطة وتورط الجيش في إطلاق النار على المدنيين في تفاقم الغضب العام تجاه الحكومة».

الجدير بالذكر انه وعند مراجعة الفقرات المشـــار إليها سلفا وخاصة الفقرة 232 التي تشير إلى مقتل المتظاهرين ومقارنتها مع الفقرات من 906 إلى 924 التي تحقق في حالات قتل المتظاهرين تتأكد أن كل من جُرح وقُتل في ذلك اليوم هو بسبب استخدام العنف من قبل السلطات الأمنية.

ولعل باستطاعة القارئ للفقرة 657 أن يقارن بين عنف السلطة في التعامل مع المسيرات الاحتجاجية وعنف الشـــارع المحدود جدا، والتي جاء فيها «وكانت النتيجة الحتمية لذلك حدوث الاشـــتباكات بين المتظاهرين والشرطة، خاصة عندما تبدأ في تفريق المتظاهرين، وعادة ما كانت تنتهي هذه المواجهات باستخدام الشرطة لأساليب مكافحة الشغب مثل إطلاق الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي وأحيانا طلقات بنادق الشوزن. وفي معظم الحالات كان يتفرق المتظاهرون في الشوارع والأزقة الصغيرة في أحيائهم حيث كان أحياناً ما تتم ملاحقتهـــم من قبل أفراد الشرطة. وفي بعض الأحيان كان المتظاهرون يلقون الحجارة والقضبان المعدنية وأشـــياء أخرى على الشرطة. وفي بعض الأحيان الأخرى كان المتظاهرون يقومون بقطع الطرق بالحجارة والأشجار وحاويات القمامة وإشعالها أحياناً».

وتعبر الفقرة 660 بعد معاينة الأدلة المتاحة وصورة تطور الأحداث خلال تلك الأيام، «بشـــأن استخدام القوة من جانب أجهزة حكومة البحرين، فقد وجدت اللجنة أنه قد تم استخدام القوة من جانب وحدات الشرطة ضد المدنيين بطريقة لا تتفق مع مبدأيّ الضرورة والتناســـب. وكان مرجع هذا، على الأقل جزئياً، لسوء تدريب هذه القوات، وضعف أنظمة السيطرة والقيادة عليها، وفي بعض الأحيان، قلة عدد القوات مقارنة بعدد المتظاهرين».

كذلك الفقرة 661 التي عبرت عن عنف السلطة بوصفه سبباً في العنف كله قائلةً «وقد ساهمت المواجهة العنيفة للمتظاهرين وعدم تجـــاوب الحكومة مع مطالبهم في تأجيج الغضب في الشوارع، وتسبب في وقوع المزيد من التصادمات بين المتظاهرين والشرطة»

وبالعودة إلى الفترة التي قضاها المتظاهرون في دوار اللؤلؤة نجد أن السلمية وفق تقرير بسيوني هي الطابع العام لكل التحركات والاحتجاجات فمع العودة للدوار تذكر الفقرة 264 «مقارنة بالأسبوع السابق، شـــهدت البحرين في هذا اليوم هدوءاً نسبياً، وحوادث عنف بين المتظاهرين وقوات الأمن الحكومية اتســـمت بأنها كانت أقل عنفا، حيث عاد المتظاهرون لدوار مجلس التعاون الخليجي وتم سحب القوات العسكرية المنتشرة في المنطقة. «وفي وصف التقرير للمسيرات التي كانت تنتشر في الدوار والمناطق التي حولها في الوقت الذي كان المحتجون متواجدين في الدوار تصف الفقرة 327 المسيرات بالقول «وظل عدد من المتظاهرين يحمل

الزهور، وهو المشهد الذي تكرر في الأسابيع التالية كرمز للسلمية».

في المقابل كان العنف الذي يشـار إليه في التقرير من وقت لآخر مرتبطا وبشكل مباشر بتواجد القوات الأمنية أو بأسـاليب حكومية لتحريك مواليها لبث الفتن وجر الشارع المعارض للعنف، فمع أن هناك مسيرات كانت تجوب المنامة وبعض المناطق المهمة في البحرين إلا أنها لم تشهد مظاهر عنف، وعلى سبيل المثال المسيرات التي نظمت أمام وزارة الداخلية المشار إليها في الفقرة 412، ومسيرة التحقيقات الجنائية المشار إليها في الفقرة 303، ومسيرات أمام مجلس الوزراء المشار إليها في الفقرة 325-327، وإدارة الهجرة والجوازات ووزارة الإعلام وجامعة البحرين المشار إليها في الفقرة 422.

فضلا عن ذلك، في الوقت الذي لم تشهد غالبية المسيرات أي مظاهر عنف نجد أن مسيرة الديوان الملكي المشار إليها في الفقرة 442 تم التعامل معها بقوة لتفريقها، ومع أن المتظاهرين لم يحملوا ما يشـير إلى نيتهم لاستخدام العنف أو القوة، في حين كان الموالون للحكومة في دوار الساعة يحملون السيوف والألوح الخشبية بدعم من قوات الأمن.

دعوة للعنف يقابلها دعوة السلمية

وعندما نقارن خطاب المعارضة الذي أشار إليه السيد بسيوني في تقريره مع خطاب السلطة الإعلامي يتضح أنه في الوقت الذي كان خطاب المعارضة يشدد على الوحدة الوطنية ونبذ الفتن الطائفية والإصرار على السلمية كخيار للثورة «مثال الفقرات 390، 394، 405» ؛ نجد أن الإعلام الرسـمي والتحركات الحكومية كلها عكس ما دعت إليه المعارضة فقد كانت هناك تحركات حكومية تبث الفتن الطائفية وتدعو للعنف وتشوه الحركة المطلبية في الدوار مثال الفقرات 396، 466، 467، 468، 491.

على سـبيل المثال تذكر تشير الفقرة 311 إلى الكلمة التي ألقاها الأمين العام للوفاق الشيخ علي سلمان في دوار مجلس التعاون الخليجي في تلك الليلة» أشار فيها إلى النقاط التالية:

أ. عندما ننتخب حكومتنا سـوف نحترم الدول الأعضاء في مجلس التعـاون الخليجي والدول المجاورة الأخرى وسوف نقوم بدعم كل التزامات البحرين بموجب المعاهدات الدولية.
ب. كما أننا مستعدون للبقاء لمدة أسبوع أو شهر أو شهرين أو حتى ثلاثة أشهر حتى يتم منحنا الحق في اختيار حكومتنا.
ج. ونحن نرفض الطائفية ونؤكد على اتحاد الشيعة والسنة في المطالب ويجب أن نسمو على

المطالب الشـخصية، وسوف نظل في احتجاجاتنا السلمية لأننا تعلمنا من يسوع المسيح أن الحب يهزم الكراهية وسـوف نستمر حتى يتم منحنا الحق في انتخاب وعزل حكومتنا «وكان من الواضح أن الهدف من الكلمة التي ألقاها الشـيخ علي سلمان هنا هي الرد على الاشتباكات الطائفية التي كان يفتعلها الموالون للحكومة المشار إليها في الفقرة 466.

في المقابل كان تلفزيون البحرين الرسـمي عبر برنامج الراصد حسـب الفقرة 1605 محرضا على العنف والكراهية ضد المحتجين والطائفة الشـيعية جميعها، كما كانت قناة وصال الفضائية تصف الشيخ على سلمان والمشيمع بالشياطين، فضلا عن ذلك أكدت نتائج التقرير في الفقرة 1629 أن تلفزيون البحرين كان يبث مواد إعلامية تنطوي على لغة مهينة وتغطية تحريضية للأحداث.

ومع أنه أشار في نتائجه إلى أنه لا توجد دعوه للعنف في هذه البرامج الإعلامية إلا انه لم يستطع أن يثبت أنها ليسـت سـبباً في العديد من مظاهر العنف، وخاصة العنف الطائفي الذي صنعته الحكومة، واستهداف صحيفة الوسط البحرينية خير مثال على ذلك. ففي الفقرة 1608 تشير إلى أنه وفي برنامج الراصد تم اتهام صحيفة الوسط بتهم متعددة، فيما أوردت الفقرة 510 في وقت سـابق أنه «وحوالي الساعة الواحدة صباحاً تم تخريب صحيفة الوسط من قبل مجهولين وتعرض موظفيها للاعتداء».

هذه قراءة لبعض الفقرات الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ومع قراءة العديد من الفقرات المتعلقة بالفترة التي قضاها المتظاهرون في ميدان اللؤلؤة وربطها بالواقع نجد تأكيدها على الحراك السلمي للاحتجاجات كما نجد أن مظاهر العنف المشار إليها كانت في الغالب تصدر من قبل الحكومة ولا يمكن مقارنتها بمواقف نادرة وصفت بعض المتظاهرين باستخدام العنف ضد رجال الشرطة.

إعلان حالة السلامة الوطنية

تشير الفقرة 507 إلى أنه «وفي ضوء التدهور العام للحالة الأمنية في جميع أنحاء البحرين، أصدر جلالة الملك المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية لمدة ثلاثة أشهر في جميع أنحاء أراضي مملكة البحرين 251 ، ونفاذاً لهذا المرسـوم فقد بدأت السـلطات البحرينية وجهات إنفاذ القانون باعتماد نهج أكثر حزماً تجاه كل من المتظاهرين أو أي أفراد تشترك في أعمال التخريب أو التسبب في الفوضى».

ومع إعلان حالة الســلامة الوطنية بدأت الحكومة تتعامل بعنف مع كل مظاهر الاحتجاج وهو ما تؤكده الفقرات من 514 إلى 517، والفقرات من 529 إلى 535.

وفي النتيجة العامة تسرد الفقرة 1122 أهم الأحداث وتصف القوة التي استخدمت ضد المتظاهرين فتقول «استخدمت أجهزة الأمن التابعة لحكومة البحرين، خاصة قوات الأمن العام، في حالات كثيرة القوة غير الضرورية وغير المناسبة لمواجهة المظاهرات وتفريقها. وأدى ذلك إلى وقوع ســبع وفيات في الإجمال ووقوع عشرات الإصابات في أوساط المدنيين، (.....) وعندما أعلنت حالة الســلامة الوطنية في البحرين، استخدمت قوات الأمن في البحرين، خاصة قوات الأمن العام، القوة لإخلاء دوار مجلس التعاون الخليجي من المحتجين واســتعادة السيطرة على بعض الطرق الرئيسة في البحرين التي أغلقها المتظاهرون، وتفريق المظاهرات التي كانت تنظم في مختلف القرى. وخلال هذه العمليات، فإن قوات مكافحة الشغب بشكل خاص والتي نفذت تلك العمليات، قد استخدمت القوة والأسلحة النارية بطريقة مفرطة كانت في حالات كثيرة غير ضرورية وتمت بشكل عشوائي»

وتضيف الفقرة 661 واصفة الوضع بالقول «وقد ساهمت المواجهة العنيفة للمتظاهرين وعدم تجاوب الحكومة مع مطالبهم في تأجيج الغضب في الشوارع، وتسبب في وقوع المزيد من التصادمات بين المتظاهرين والشرطة».

ومع اســتمرار الحكومة وإصرارها على استخدام العنف والقوة ضد المتظاهرين انتشرت مظاهر العنف بصورة أوســع، وفي ذلك توضح الفقرة 667 الحالة بالقول «وفي الأسابيع التالية واجهت الحكومة بقوة جميع أشكال المظاهرات في البحرين، حيث أرسلت قوات الأمن العام في مختلف القرى والأحياء لتفريق المظاهرات، كما تم نشر وحدات من قوة دفاع البحرين في وسط المنامة، حيث تم تطويق دوار مجلس التعاون الخليجي ثم إزالته في وقت لاحق. كما اعتقلت الحكومة العديد من القادة السياسيين لحركات الاحتجاج ووضعت نقاط تفتيش في جميع أنحاء البحرين. وتــم اعتقال من يحتمل أن يكون قد شــارك في المظاهرات أو تعاطف مع المتظاهرين، وتعرض العديد من المعتقلين لســوء المعاملة في أقسام الشرطة. حيث استمر الحال على هذا النحو حتى 31 مارس 2011»

تعدد أشكال العنف

ولم ترتبط مظاهر العنف عند التعامل مع المسيرات والاحتجاجات، بل امتدت إلى أبعد من ذلك، حيث أشار تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق إلى استخدام العنف بحق المواطنين

في صور وأشكال عدّة: منها المداهمات والعنف المستخدم بحق النساء والأطفال الواردة في المبحث الثالث من التقرير صفحة 348، فضلا عن إتلاف الممتلكات من قبل القوات الأمنية الوارد في المبحث نفسه صفحة 350، أبعد من ذلك الوصف المتعلق بمعاملة السجناء والموقوفين الذي تم تناوله في المبحث الرابع صفحة 361، والذي أثبت أن العنف الذي وقع على المعتقلين كان قاسياً ومخالفا لكل القوانين والقيم الإنسانية، وقتل بسببه خمسة سجناء تحت التعذيب.

كما أشار التقرير أنه وفي مواقع عدة كانت قوات الأمن تستخدم العنف مع المواطنين في نقاط التفتيش، وهو ما وصفته الفقرة 1118 حيث تذكر أنه «وجدت اللجنة أن وحدات من قوات الأمن العام لجأت للاستخدام المفرط للقوة في نقاط التفتيش الأمنية التي أقامتها في مختلف الطرق في كثير من المناطق في البحرين. حيث ضرب أفراد من قوات الأمن العام وركلوا وتحرشوا جسديا بأفراد اشتبه في مشاركتهم في المظاهرات أو تعاطفهم مع المتظاهرين في الاحتجاجات التي وقعت في البحرين»

مع هذا الوصف يتبين إلى أي حد استخدمت الحكومة وقواتها الأمنية القوة والعنف بحق المواطنين خلافا للضوابط القانونية، لذلك نجد تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق كان يستشهد بالقانون الدولي والمحلي خلال عرضه للفقرات التي تشير لاستخدام القوة على اختلاف أشكالها.

قوانين تحرم العنف والقوة

استشهد تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بقوانين ومبادئ قانونية عديدة متعلقة بمواقف عدة صنفت على أنها استخدام للعنف والقوة من قبل الحكومة وقواتها الأمنية فعلى سبيل المثال أشار في الفقرة 1109 إلى عدد من القوانين البحرينية التي تجيز استخدام القوة من جانب المسئولين المكلفين بإنفاذ القانون مشيرا إلى أنها تشمل:

«دستور البحرين الذي يحمي الحق في الحرية والكرامة الإنسانية، ويكفل حريات الرأي والتعبير، والاجتماع، كما يشمل قانون العقوبات البحريني أحكاما تنظم استخدام القوة من جانب مسئولي إنفاذ القانون. وأوثق هذه الأحكام صلة بهذا الشأن هي المادة 180 التي تنظم استخدام القوة في عمليات مكافحة الشغب. حيث يلزم هذا الحكم مسئولي إنفاذ القانون بأن «يتخذوا من التدابير لتفريق الذين خالفوا الأمر بإلقاء القبض عليهم واستعمال القوة في الحدود المعقولة ضد من يقاوم» وينص حكم المادة على أنه «لا يجوز لهم استعمال أسلحة نارية إلا عند الضرورة القصوى أو عند تعرض حياة شخص للخطر».

مخالفة الضوابط القانونية

ولمعرفة إلى أي حد خالفت القوات الأمنية القوانين الواردة أعلاه يمكن قراءة الفقرات الآتية ومقارنتها بالقوانين والمبادئ الدولية والمحلية وسيتبين أن مصدر العنف والقوة هي الحكومة وقواتها الأمنية:

الفقرة 1112 «بيّن فحص الأدلة التي قدمت إلى اللجنة أن وحدات من قوات الأمن العام التي شاركت في أحداث فبراير ومارس 2011 وما تلاها من أحداث، قد انتهكت، في مرات كثيرة، قاعدتي الضرورة والتناسب واجبتي التطبيق بشكل عام في الأمور المتصلة باستخدام القوة من جانب المسئولين المكلفين بإنفاذ القانون. ويتضح ذلك من اختيار أسلوب القوة خلال المواجهات مع المدنيين والطريقة التي استخدمت بها هذه الأسلحة. وتبحث الفقرات التالية قضية الضرورة والتناسب فيما يتعلق باستخدام بنادق الشوزن والغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية وسلوك قوات الأمن في نقاط التفتيش»

الفقرة 1113 «وجدت اللجنة أن وحدات من قوات الأمن العام استخدمت بنادق الشوزن في كثير من الحالات رغم عدم وجود ضرورة. وبشكل عام، أطلقت وحدات من قوات الأمن العام النار من بنادق الشوزن على مدنيين في حالات لم يكن أفراد الشرطة فيها معرضين ل « خطر حال محدق يهدد إما بالموت أو بإصابة خطيرة» (568)، وفي الحالات التي تعرضت فيها وحدات من قوات الأمن العام للهجوم من مدنيين، لم تبرر طبيعة هذه الهجمات ولا كثافتها، في معظم الحالات، استخدام بنادق الشوزن ضد المدنيين. وكان ينبغي على أفراد قوات الأمن العام اللجوء إلى وسائل أقل درجة من الفتك في مواجهة المدنيين وفقا لالتزاماتها بالحد من إصابة المدنيين بجروح واحترام. الحياة البشرية والحفاظ عليها».

الفقرة 1114 «وفي كثير من الحالات، لم تحترم وحدات من قوات الأمن العام خلال أدائها واجبها الالتزام المتضمن في القانون البحريني والدولي باستخدام الأسلحة النارية على نحو يتناسب مع درجة الخطر المحدق».

الفقرة 1115 «كذلك وجدت اللجنة أن وحدات من قوات الأمن العام لم تمتثل في جميع الأوقات أثناء استخدامها بنادق الشوزن امتثالا دقيقا بواجبها القانوني باستهداف الأفراد بطريقة تعوق الفرد أو تعطله. فالدلائل التي توفرت، بما فيها تقارير الطب الشرعي والتقارير القانونية، تشير إلى عدد من الحالات أطلق أفراد من قوات الأمن العام فيها النار من أسلحتهم دون توخي القدر اللازم من الحذر للتحقق من عدم إصابة بعض الناس بإصابات مميتة».

الفقرة 1116 «كذلك وجدت اللجنة أن وحدات من قوات الأمن العام أطلقت طلقات مطاطية بطريقة ليس من شأنها أن تؤدي لإصابات أقل جسامة».

الفقرة 1117 «وقد جدت اللجنة أن وحدات من قوات الأمن العام قد لجأت إلى استخدام الغاز المسيل للدموع بطريقة غير مناسبة لتفريق المحتجين. وفي كثير من الحالات، كان عدد قنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقت على المحتجين، لا تتناسب مع حجم المظاهرة وعدد المشاركين فيها. كما أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع في عدد من الحالات، على منازل خاصة وبطريقة عشوائية لم تقتضها الضرورة».

هكذا يتضح أن السلطة هي من أرادت جعل الثورة السلمية في البحرين تبدو مستحيلة، وهي من أرادت أن تجعل الثورة تبدو متجهة نحو العنف الحتمي، لكن رغم كل ما فعلته السلطة في البحرين لجعل الثورة السلمية في البحرين مستحيلة، لم تنجح بعد في ذلك، لا زالت الحركة الاحتجاجية ملتزمة بأكبر قدر من ضبط النفس، بعيداً عن الانجراف في ردود الفعل العنيفة الموازية لعنف السلطة، ولا زالت قوى المعارضة تعلن موقفها الرافض للعنف والداعم للحراك السلمي، ولا زال العنف صناعة السلطة بالدرجة الأولى ورد فعل المحتجين بالدرجة الثانية.

الرصاص الانشطاري «الشوزن»... السلاح الأكثر فتكاً بالبحرينيين

في 14 فبراير 2011 شـهدت البحرين تحركا شعبيا واسعا للمطالبة بالتغيير السياسي والمزيد مـن الديمقراطية والحريات والعدالـة الاجتماعية. وقد تعاملت قوات الأمن مع هذه التحركات السـلمية بمزيد من العنف، واستخدام الأسلحة التقليدية المحرمة دوليا، كان من أبرزها طلقات الرصاص الانشطاري أو ما يعرف بـ»الشوزن «shot gun».

إنَّ الهجوم العنيف على المتظاهرين منتصف فبراير/ شباط وما نتج عنه من قتل لسبعة من المواطنين خلال أسبوع، وجرح المئات قد أحدث صدمة في نفوس المتظاهرين والسياسيين، وكثير من المتابعين للطريقة التي تعاملت بها قوات الأمن مع هؤلاء المحتجين، وعدد الإصابات البالغة التي أوقعها هذا السلاح الخطير. ومنذ ذلك الحين، برز اسم سـلاح «الشوزن» كأحد أسلحة الفتك بالمواطنين البحرينيين، والذي أحدث تحولاً خطيراً في أنماط التعامل مع هذه التحركات الشعبية.

«الشوزن» المحظور دوليا

«الشـوزن» سلاح تقليدي، وهو من الأسلحة الانشطارية[1] التي ينتج عنها شظايا ورشات تدخل في جسم الإنسان، ولا يستطيع الطبيب أن يقدم العلاج المناسـب للمصاب، لأن هذه الشظايا يكون عددها كبيراً وتدخل في مواقع حساسة في جسم الإنسـان، قد لا ترى بالأشعة السينية، وتبقى بعد ذلك في جسده طوال حياته.

هذا السـلاح الذي تستخدمه أجهزة الأمن البحرينية ضد المتظاهرين، تتراوح كلفة شرائه ما بين (20-22 دولار أميركي)[2] ما يعادل تسعة دنانير بحرينية. سلاح «الشوزن» هذا محظور دولياً، حيث ينص البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية الدولية لتحريم بعض الأسـلحة التقليدية على تحريم اسـتخدام «الشوزن»، كون البروتوكول (يحذر استعمال أي سـلاح يكون أثره الرئيسي

إحداث جراح في جسم الإنسان بشظايا لا يمكن الكشف عنها بالأشعة السينية)[3].

وتذكر بعض المصادر إن هذا النوع من الأسلحة التقليدية كان يستخدم في صيد الحيوانات والطيور، ويمنع استخدامه مع الإنسان وبالأخص المحتجين.
وتشير منظمة العفو الدولية في تقريرها (مثخنون بالجراح ولكن لا ينحنون)[4] إلى أنها تعرفت على أسماء عشر دول على الأقل، قد سمحت حكوماتها بإمداد البحرين، أو رخصت بالتصدير إليها الأسلحة والذخائر وما يتعلق بهما من أجهزة، وتشمل هذه الدول: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وتشير المنظمة إلى أن بريطانيا و فرنسا علّقت تصدير الأجهزة الأمنية إلى البحرين بعد الاستخدام المفرط للسلاح.

حكومة البحرين تدّعي خلاف ذلك

من جهتها ترى الحكومة البحرينية سلاح الشوزن جائزًا دولياً، ولا يعد من الأسلحة المحرمة؛ فقد أشار الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الداخلية «محمد راشد بو حمّود» أن سلاح الشوزن الذي تستخدمه جهات الأمن هو أقل خطراً وأقل ضررًا من غيره من الأسلحة خصوصًا الطلقات المرتدة..!، موضحاً أن عناصر الأمن لا تستخدمه إلا في الحالات الضرورية والدفاع عن النفس.

وقد اعترفت وزارة الداخلية البحرينية على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» في حسابها الرسمي أكثر من مرة بأن أفرادها استخدموا رشات الشوزن دفاعاً عن النفس، وتردد ذلك أثناء مقتل المواطن حسام الحداد[5] وعلي نعمة[6] على سبيل المثال.

الشوزن يفقد البحرينيين حق الحياة

تسجل منظمات دولية بأن حق الحياة للمواطنين البحرينيين بات مهدداً، من بينها منظمة العفو الدولية التي أشارت إلى قيام الحكومة البحرينية بتفريق المشاركين في الاحتجاجات في دوار اللؤلؤة، مستخدمة (القوة المفرطة). وأكدت أن اصابة بعضهم ناجمة عن قيام الشرطة والجيش باستخدام الذخيرة، الحية وإطلاق الأعيرة النارية ،من مسافة قريبة. وقد أوردت في تقرير خاص لها عن البحرين كيف فقد فاضل علي متروك 32 عاما وعلي المؤمن 23 عاما حقّ الحياة جراء جراح مضاعفة أحدثتها طلقات بنادق الرش او ما يسمى بالشوزن.

إذا، المعايير الدولية تمنع استخدام القوة المفرطة، ويقصد بها (قوة غير ضرورية ولا تتناسب مع الهدف الشرعي الذي يراد تحقيقه، أو مع الخطر المماثل).

وبحسب مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التي أقرتها الأمم المتحدة، ومبادئ الأمم المتحدة الخاصة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل مسؤولي انفاذ القانون، فإنّهما تنصان على أن يكون أمرًا استثنائيا، وأن استخدام الأسلحة الفتاكة عن عمد غير مسموح به إلا (عندما يكون على وجه التشديد، وغير ممكن تجنبه، ومن أجل حماية الأرواح). إن حكومة البحرين، تخالف باستخدام سلاح الشوزن الفتاك والمشوه للمصابين، المادة رقم 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص على أن (الحق في الحياة، حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحدٍ من حياته تعسفاً).

«الشوزن» في تقرير «بسيوني»

يحضر الشوزن في تقرير اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق والمعروف بتقرير بسيوني في مواضيع متعددة، وقد عدّه واحداً من الأسباب التي أدت إلى وفاة مواطنين بحرينيين، وأشار في (الفقرة 863)[7] إلى وفاة سبع حالات بسبب استخدام بنادق الخرطوش الشوزن.

واعتبر التقرير في (الفقرة 1112)[8] إن إقدام وحدات من قوات الأمن العام التي شاركت في أحداث فبراير ومارس 2011 وما تلاها من أحداث، قد انتهكت قاعدتي «الضرورة» و«التناسب» واجبتي التطبيق بشكلٍ عام في الأمور المتصلة باستخدام القوة من جانب المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون، ويتضح ذلك من اختيار أسلوب القوة خلال المواجهات مع المدنيين والطريقة التي استخدمت بها هذه الأسلحة.

إن (الفقرة 1113)[9] من التقرير تعتبر سلاح الشوزن أحد وسائل الفتك في مواجهة المدنيين، حيث تقول:» وجدت اللجنة أن وحدات من قوات الأمن العام استخدمت بنادق الشوزن في كثير من الحالات، رغم عدم وجود ضرورة وبشكلٍ عام، أطلقت وحدات من قوات الأمن العام النار من بنادق الشوزن على مدنيين في حالة لم يكن أفراد الشرطة فيها معرّضين لخطر حالٍ محدق يهدد إما بالموت أو بإصابة خطيرة «وأضافت» كان ينبغي على أفراد الأمن العام اللجوء إلى وسائل أقل من الفتك في مواجهة المدنيين وفقاً لالتزاماتها بالحد من اصابة المدنيين، واحترام الحياة البشرية والحفاظ عليها.

ويتهم التقرير في (الفقرة 1115)[10] قوات الأمن العام صراحة بأنها لم تمتثل في جميع الأوقات أثناء استخدامها بنادق الشوزن امتثالا دقيقاً بواجبها القانوني، كاشفاً أن تقارير الطب الشرعي والتقارير القانونية، تشير إلى عدد من الحالات، أطلق أفراد من قوات الأمن العام فيها النار من أسلحتهم دون توخي القدر اللازم من الحذر، للتحقق من عدم اصابة بعض الناس بإصابات مميتة.

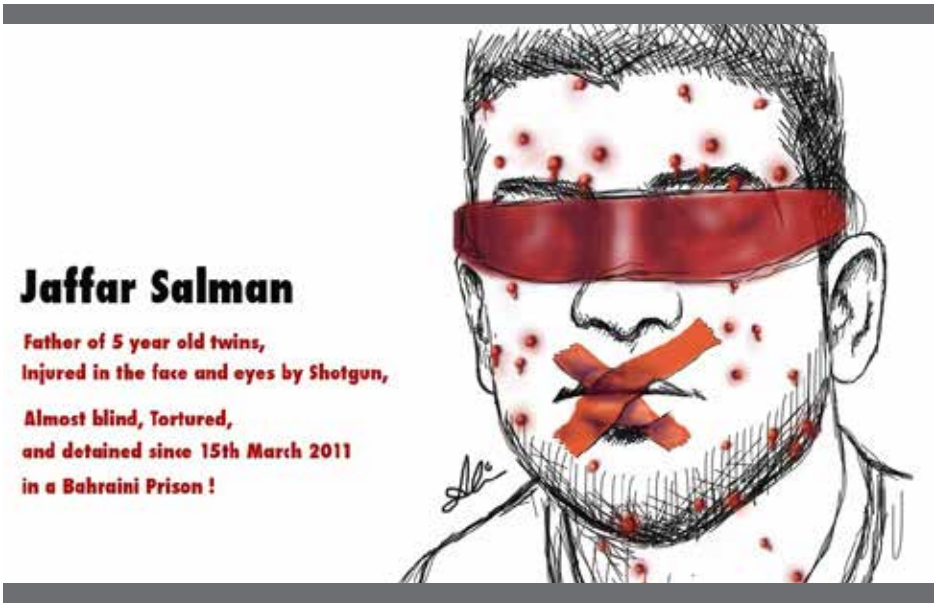

المواطنون المصابون بالشوزن يتخوفون من الذهاب إلى المستشفيات الحكومية والخاصة، خشية الاعتقال

أشكال الفتك

تسبب استخدام أجهزة الأمن العام في البحرين لسلاح الشوزن في مهاجمة المحتجين أضرارا وأخطارا محدقة، فقد أجمعت المصادر التي وقفنا عليها، إلى أن سلاح الشوزن استطاع أن يفتك بـ17 مواطناً في الأحداث التي مازلت تدور رحاها في البحرين، خصوصاً أن وحدات الأمن العام، وبحسب تقرير بسيوني في(الفقرة 1114)[11] لم تحترم خلال أدائها واجبها الالتزام المتضمن في القانون البحريني و الدولي، باستخدام الأسلحة النارية[12] على نحو يتناسب مع درجات الخطر المحدق ويشير إلى التسبب في مقتل سبع حالات[13] حتى تاريخ صدوره.

وفي الجدول المرفق أدناه احصائية بأعداد المواطنين الذين فتك بهم سلاح الشوزن، وتواريخ قتلهم.

الرقم	الاسم	المنطقة	تاريخ الاستشهاد
1	علي مشيمع	الديه	2011/02/14
2	فاضل المتروك	الماحوز	2011/02/15
3	علي خضير	سترة - واديان	2011/02/17
4	محمود أبوتاكي	سترة - القرية	2011/02/17
5	علي المؤمن	سترة - الخارجية	2011/02/17
6	أحمد عبدالله العرنوط	الديه	2011/03/16
7	جعفر معيوف	عالي	2011/03/16
8	هاني عبدالعزيز	البلاد القديم	2011/03/24
9	مجيد محمد أحمد	السهلة الشمالية	2011/06/30
10	أحمد القطان	الشاخورة	2011/10/06
11	رياض عبدالله راشد	كرانة	2011/11/01
12	عباس الشيخ	الديه	2012/01/25
13	أكلاس مياه - بنغلاديش	مقيم في سترة	2011/03/14
14	ستيفن أبراهام - بنغلاديش	مقيم في الحجر	2011/03/16
15	صلاح عباس آل موسى	البلاد القديم	2012/04/21
16	حسام الحداد	الحيّاك - المحرق	2012/08/17
17	علي حسين نعمة	صدد	2012/09/29

يضاف إلى ذلك أن هذا السلاح المميت قد الحق أضرارا بالمدنيين، من خلال عدد الإصابات المتفاوتة التي توزعت في أجساد المواطنين.

الإصابات

ترصد تقارير حقوقية (من بينها تقرير صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان) أنواعاً مختلفة للإصابات التي تسبب فيها الشوزن، وترصد احصائية صادرة عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان أن ما نسبته (43%) في عام 2012 هي اصابات بسبب رشات الشوزن، في حين بلغ عدد الإصابات (10%) بسبب الغاز المسيل للدموع، و (18%) بسبب الضرب والاعتداء، و(28%) بأسباب أخرى من أنماط الاعتداءات التي تتورط فيها أجهزة الأمن على اختلافها.

كيفية تعامل المواطنين مع الإصابات

تؤكد مراكز حقوقية بحرينية،(من بينها مركز البحرين لحقوق الإنسان) أن المواطنين الذين يصابون بطلقات رشاشات الشوزن يتخوفون من الذهاب إلى المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والخاصة، خشية عمليات الاعتقال والملاحقات الأمنية من قبل أفراد الأمن، مما يشكل خطراً على حياتهم أو وضعهم الصحي

وقد لجأ متطوعون ومسعفون مدنيون إلى ايجاد مستشفيات ميدانية[14] سرية في المناطق والبلدات، وهي غالباً ما تكون في المنازل لتقديم اسعافات أولية تخفّف من حجم الإصابة برشات الشوزن، وتقوم في حالات باستخراجها بدون تخدير، كونهم لا يملكون تجهيزات طبية متكاملة، إضافة إلى أن عملهم محاطٌ بالسرية والتكتم خوفاً من الملاحقات الأمنية.

الشوزن...منهج أمني مركّب

يكشف استخدام الشوزن[15] في مواجهة المحتجين منهجاً أمنياً خطيراً متجاوزا المعايير الدولية في استخدام الأسلحة النارية، الذي يرى أن الأسلحة المحرمة دولياً مباحة لإعاقة المحتجين واخماد التظاهرات،حتى وإن تسببت هذه الأسلحة في الفتك وإحداث عاهات، كون المتورطين في القتل هم بمنأى عن الملاحقة القانونية، فثمة فرصة للإفلات من المساءلة والعقاب، وهو ما أكدته المفوضية الدولية السامية للأمم المتحدة، وهو إرهاص آخر من ارهاصات المنهج الأمني.

التوصيات

يوصي هذا التقرير بالآتي:

1. التوقف على الفور عن امداد السلطات البحرينية بهذا النوع من الأسلحة التقليدية القاتلة، والذخائر والأجهزة المشابهة.
2. إلزام السلطات البحرينية التقيد بالمعايير الدولية المتبعة في تفريق المتظاهرين والاحتجاجات السلمية، والكف عن استخدام هذا السلاح المميت.
3. مطالبة السلطات البحرينية بفتح تحقيق جدي وشفاف، بحضور منظمات دولية محايدة حول الأسباب التي أدت إلى الفتك بهذا العدد الكبير من المواطنين جراء استخدام الشوزن.
4. إلزام السلطات البحرينية بدفع تعويضات مجزية لضحايا الشوزن وتقديم العلاج المناسب لهم.
5. إلزام المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والأهلية بالالتزام بقسم المهنة مع المصابين.

حكاية جنيف
458

1. http://urlmin.com/k8f
2. http://urlmin.com/k8g
3. http://urlmin.com/k8f
4. http://urlmin.com/k8h
5. http://urlmin.com/k8i
6. http://urlmin.com/k8j
7. http://urlmin.com/k8k
8. http://urlmin.com/k8k
9. http://urlmin.com/k8k
10. http://urlmin.com/k8k
11. http://urlmin.com/k8k
12. http://urlmin.com/k8l
13. http://urlmin.com/k8m
14. http://urlmin.com/k8n
15. http://urlmin.com/k8o

التفنيد بالدلائل:
أكبر 6 كذبات عن مداولات جنيف

الحكومة البحرينية تكذب. ما الجديد في ذلك؟ إنها تكذب على لسان هيئة الأمم المتحدة. أيضاً، ما الجديد في ذلك؟ لقد سبق لها أن كذبت العام الماضي 2011 على لسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي ما اضطر الأخيرة إلى الخروج والتصريح بنفي ما نقل عنها. وشكل ذلك صفعة قوية إلى مصداقية وزيرة التنمية فاطمة البلوشي. لكن الحكومة البحرينية لاتتعظ. وفي جنيف، الإسبوع الماضي، لم يكتم عدد من مقرري الأمم المتحدة والعاملين في لجانها ضحكات زمّت شفاههم، حين راحوا يقرأون تصريحات وزير حقوق الإنسان صلاح علي إلى الصحف البحرينية عقب جلسة «المراجعة الشاملة»، حين تحدث عن ثناء الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان على البحرين، وشاكراً إياها. حتى تندر أحد مندوبي الدول مازحاً «حسناً، الشكر إذن يقتصر على الدول العربية، وليس لنا». في هذا السياق، فقد نشطت إحدى الشبكات التابعة إلى مستشار الملك نبيل بن يعقوب الحمر، وهي «منامة برس» على ترويج أكاذيب لدغدغة غرائز أتباع الحكومة بعد هزيمتها النكراء في جنيف. وقد قامت «مرآة البحرين» بتجميعها كلها في هيئة مزاعم وادعاءات، وتفنيدها الواحدة تلو الأخرى، بناء على تواجدها ضمن وفد مؤسسات المجتمع المدني في جنيف.

صلاح علي محتجاً عقب الجلسة بعد أن شرشحته لورا ديبوي [1]

ادعاء: البحرين أثبتت جدارتها في إدارة ملفاتها الأممية وفرضت احترامها على جميع الدول دون استثناء حتى تلك التي انتقدت بعض النقاط.

كذب محض تعوزه الحقائق. البحرين كانت الوحيدة بين الدول التي نوقشت ملفاتها في المراجعة الشاملة، ولم تعلن الموافقة على توصية واحدة. بلغ تعداد التوصيات 174 توصية. وهي الأكثر بين كل الدول جرت مناقشة ملفاتها. مقارنة مع تونس والمغرب، فقد نالت الأولى 161 توصية،

وافقت على 158 منها في جلسة اعتماد التوصيات، في حين أجلت 3 منها للدراسة. وقالت إنها ستخضعها لمناقشة عامة، وبين ذلك توصية تتعلق بحقوق المثليين. في حين كان من حظ الثانية 48 توصية، وافقت على 40 منها، وأجلت 7 لمزيد من الدراسة، كما رفضت توصية واحدة. فيما البحرين لم تعلن الموافقة على أية توصية، والأكيد أن ذلك لايثبت أية جدارة من أي نوع. وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت جلسة اعتماد التوصيات في اليوم الأخير صفعة مدوية إلى الوفد الحكومي وجهتها رئيسة مجلس حقوق الإنسان لورا ديبوي حين توقفت عند ما يتعرض له وفد مؤسسات المجتمع المدني المشارك من تشهير في الحملات التي تقوم بها الصحافة الموالية للحكومة. وقالت إنها ستتابع وصولهم إلى البحرين، كما طلبت من رئيس الوفد صلاح علي توفير الحماية لهم. هذا لم يحصل مع أي من الدول الأخرى.

ادعاء: صفق الحضور بحرارة بعد انتهاء كلمة البحرين مقدرين لها جهودها الجبارة في مجال حقوق الإنسان وخطواتها العملاقة في الإصلاح.

خطأ، بلا أي اعتبارات. المرتان الوحيدتان اللتان صفق فيهما الحضور بحرارة كانت بعد كلمتي ممثلي دولتي سلوفينيا وسويسرا. وقد عبر الأول في كلمته عن «القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين». كما أوصى الحكومة ب»ضمان محاسبة المتسببين في الانتهاكات». بينما عبرت سويسرا عن «القلق إزاء ارتفاع عدد المحتجزين لمجرد ممارستهم الحق في التعبير». وقالت «البحرين ملزمة باحترام حرية التعبير». كما أشارت أيضاً إلى قلقها من «كيفية معاملة نشطاء حقوق الإنسان»، موصية في هذا السياق «الحكومة برفع القيود عن الحقوقيين والتصديق على اتفاقية روما». وفيما حاول الرعاع الذين كانوا بمعية وفد السلطة من ممثلي مؤسسات «الغانغو» الحكومية، القيام بالمثل عقب كلمة مندوب مملكة تايلند، ألقمهم رئيس الجلسة بحجر في أفواههم، طالباً منهم التوقف عن التصفيق لعدم إعاقة سير الجلسة. بل حتى تايلند التي تمتلك علاقات قوية مع حكومة البحرين، لم تخل كلمتها من نقد حيث «شجعت البحرين على النظر في الانتهاكات ضد حقوق الإنسان»، حاثة «على تنفيذ كافة توصيات لجنة تقصي الحقائق عبر التشاور مع كافة الأطياف». قبل أن تستدرك لذلك، وتعود وتمتدح جهود الحكومة على ما تتطلبه المجاملات دائماً.

ادعاء: لم يقف أحد في وجه البحرين في الأمم المتحدة سوى إيران التي غاظه التأييد الأممي لخطوات البحرين الحثيثة في مجال حقوق الإنسان.

غير صحيح، ألبتة. في الواقع، كانت كلمة المندوب الإيراني من أخفّ الكلمات التي عبرت عنها

الدول الأعضاء، وطأة. فهو استغرق وقتاً طويلاً في قراءة لوائح المنظمة الدولية بينما الوقت المخصص محدود جداً، لايجاوز الدقيقتين. وحين أتى إلى الزبدة كان الوقت قد انتهى تقريباً. وقد طالب ب»تنفيذ كافة توصيات لجنة التقصي» و»وضع حد للعنف الممارس إزاء المحتجين» إضافة إلى «وضع حد لإفلات من يمارسون الانتهاكات من العقاب. وهو موقف متواضع، مقارنة مع مواقف كل الدول الأوروبية بلا استثناء، بشطريها الغربي والشرقي. ويمكن الرجوع إلى مواقف الدول من خلال مضبطة الجلسة. فهولندا وفنلندا مثلاً طالبتا بإرسال لجان دولية أو مستقلة للتحقيق في دعاوى التعذيب. وعبرت سويسرا والدانمارك والولايات المتحدة الأميركية عن أقوى المواقف الناقدة على الإطلاق. فيما غطت المواقف الأوروبية الأخرى بشكل شمولي كافة الموضوعات التي شكلت مادة لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وذلك على النحو التالي: هدم المساجد، اعتقال النشطاء، سياسات التعذيب الممنهجة، الإفلات من العقاب، التضييق على جمعيات المجتمع المدني، انتهاك حريات التجمع والتعبير، المحاكم العسكرية، فصل الطلبة والموظفين، عدم تطبيق توصيات بسيوني، تأخير قانون الصحافة، طرد الصحفيين الأجانب إلخ. كانت الوحيدة هي الدول الاستبدادية، العربية، التي داورت على الأمر بالحديث عن موضوعات تافهة.

ادعاء: من أكثر الأشياء غيظاً للإيرانيين بعد الإشادة الدولية بالبحرين هو فشل مرتزقتها في التصدي لهذا الإجماع الدولي داخل القاعة.

كلام يفتقر إلى الواقع كلية. على العكس، فقد واجهت البحرين انتقادات واسعة، فإن كان ثمة إجماع فهو الإجماع على نقد انتهاكاتها الواسعة لحقوق الإنسان. وقد تكلم معظم مندوبي الدول ال(47) تقريباً، بما في ذلك المراقبين والعاملين، على السواء. فهولندا مثلاً، ليست عضواً في مجلس حقوق الإنسان الحالي الذي يجري انتخابه من قبل 192 هي الدول الأعضاء في الجمعية العمومية، وتتواجد بصفة مراقب. مع ذلك، فهي قد طلبت مداخلة إسوة بباقي الدول الأوروبية التي عكست موقفاً شديداً موحداً. وقد توقفت عند «حالتي الناشطين الحقوقيين نبيل رجب ورئيس جمعية المعلمين مهدي أبو ديب»، مطالبة ب»إلغاء القيود على حرية التعبير، والسماح للمعارضة بالظهور في وسائل الإعلام». وأوصت ب»توسيع الإجراءات التي تكفل للمحتجزين الحصول على مذكرة الاحتجاز» و»إخضاع السجين للمراقبة من قبل هيئة مستقلة». وعلى أية حال، فالتوصيات ال(172) قد عبرت بوضوح عن قلق الدول إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، ولاتحوي أي منها إشادة من أي نوع. وجميع الثناء الذي كيل إلى البحرين كان على تشكيل لجنة تقصي الحقائق، ولكن كان ذلك مجرد توطئة إنشائية للنقد اللاحق. ولم تجر ترجمته فعلياً في أي من التوصيات التي أتت كلها ناقدة. فدولة مثل النرويج أشادت في مقدمة

رئيسة مجلس حقوق الإنسان لورا ديبوي توقفت عند ما يتعرض له وفد مؤسسات المجتمع المدني المشارك من تشهير في الحملات التي تقوم بها الصحافة الموالية للحكومة.

مداخلتها بتشكيل اللجنة، ولكنها - وهذا هو المهم - طالبت أيضاً ب»وضع إطار زمني واضح لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق» و»ضمان المساءلة عبر ملاحقة كل المعذبين، بما في ذلك كبار المسؤلين». وأوصت «بشكل خاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان». كما عبرت عن أسفها «لعدم استقلال وسائل الإعلام»، موصية ب»السماح لوسائل الإعلام الأجنبية بدخول البحرين والاطلاع على الأوضاع». وكان هذا الموقف هو الإجماع الوحيد. حيث تكرر على لسان معظم مندوبي الدول التي طلبت المداخلة. وكانوا بالكثافة حيث فاقت المداخلات لدى مناقشة ملف البحرين تعداد المداخلات في ملفات الدول الأخرى التي أدرجت على قائمة «المراجعة الدورية الشاملة». وهو ما اضطر رئيس الجلسة إلى تقليص مدة المداخلة الواحدة من دقيقتين إلى 1.7 دقيقة من أجل استيعاب جميع المداخلات.

ادعاء: أمن الأمم المتحدة يمنع دخول ملفات ووثائق مزيفة لوفد المعارضة وسط صراخهم الذي لقي استهجان المنظمين.

على العكس تماماً. كانت نشريات المعارضة توزع داخل مبنى مجلس حقوق الإنسان بحرية تامة، بما في ذلك الجلسة التي شهدت أعمال المراجعة الشاملة. وبينها كتيبات وتقارير ووثائق وصور وأقراص ممغنطة، إضافة إلى بوسترات كبيرة بحجم 1.5 في 0.5 متر، وعددها حوالي 6 بوسترات. وقد شاهدها أعضاء الوفد الحكومي في الندوة الجانبية التي حضرها جمهور كبير. بل إن أعضاء المجلس في الحقيقة، تلقوا نسخاً مصورة من رسالة رئيس الوفد صلاح علي التي يأمر فيها رئيس هيئة شئون الإعلام فواز بن محمد شن حملة على المعارضة الشيعية. كما عرضت الرسالة على الشاشة، ما أثارت تندر الحاضرين. ولم يكن هناك أي تذمر أو صراخ. التذمر الوحيد كان لرئيس الوفد صلاح علي الذي سعى إلى «مفاتحة» رئيسة مجلس حقوق الإنسان لورا ديبوي عقب انتهاء جلسة اعتماد التوصيات بشأن ما أشارت له من تعرض وفد مؤسسات المجتمع المدني إلى التهديد في الصحافة، طالبة حمايتهم. بعد أن لم يفلح في إقناعها داخل الجلسة. وهي لم تول اعتراضه أي اهتمام، وأصرّت على موقفها.

ادعاء: وفد المعارضة يخرج من الأمم المتحدة في سيارات دبلوماسية إيرانية باتجاه فندق الإنتركونتيننتال.

كذب يعمي العين. وسائل المواصلات العامة فقط، التي توفرها الدولة السويسرية، هي الوسائل التي اعتمد عليها وفد مؤسسات المجتمع المدني في التنقل. ورقم «الترام» المستخدم في ذهابهم وإيابهم من وإلى مجلس حقوق الإنسان التابع إلى الأمم المتحدة، هو (15). أما الباص، فرقمه (8). وعادة ما يكتب عليه (Nations)، أي أن طريقه، هو هيئة الأمم المتحدة. فليست هناك أي حاجة إلى مواصلات دولة بديلة. ثم إن الوفد البحريني الرسمي، بمن في ذلك أولئك الذين زعموا تمثيلهم إلى المنظمات الأهلية «المنظمة حكومياً»، هو من كان يقيم في فندق «إنتركونتيننتال» طيلة أيام تواجده في جنيف. أما الوفد البحريني المستقل، وكان تعداده حوالي 23 شخصاً، فقد أقام في حوالي 5 أماكن مختلفة بين فنادق وشقق وأستوديوهات في جنيف من ذوات 4 نجمات و3 ونجمتين. كما تشارك بعضهم في الغرف نفسها. في حين أقام البعض على الحدود الفرنسية القريبة جداً بسبب كونها أقلّ كلفة. ومن جاوزت مدة إقامته يوم المراجعة الشاملة، أي يوم الاثنين، فقد تكفل بدفع كلف إقامته على نفقته الخاصة.

1. http://urlmin.com/kc6

الوفد الأهلي:
شهد شاهد من الأمم المتحدة

**** عبدالنبي العكري: إجماع دولي ضد البحرين لأول مرة منذ عقود في الهيئة الأممية.. وهذه هي الأسباب**

**** سيد هادي الموسوي: أكثر الدول انتقاداً وأكثرها في عدد التوصيات.. لقد خسروا الجولة**

**** عيسى الغائب: وجود دائم للمفوضية السامية.. هذا هو الحل.. وهم قد يخلصون إلى ذلك!**

هدأ غبار المعارك في جنيف. لكن ذلك ليس سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد. فحتى سبتمبر/ أيلـول المقبل، المهلة النهائية الممنوحة إلى حكومة البحرين للرد على التوصيات المائة والأربعة والسبعين التي اعتمدتها الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، ستكون البحرين أمام المجهر: توافق عليها أو تتحول إلى دولة مارقة!

على مدى أسـبوع كامل، ظلت جنيف ساحة للحروب الخفية بين وفدي الحكومة والنشطاء ومؤسسـات المجتمع المدني. النجاح يكمن في التأثير. تلك هي القضية. وعلى ذلك، اسـتمات كل من الطرفين في شرح مواقفه. لدى النشطاء قصة قوية، واقعية ومؤثرة، تدعمها الصور والوثائق. ولـدى الحكومة «ادعاءات»، مجرد ادعاءات، فإن رقت إلى خطوة أبعد، فهي «مزاعم» ليس إلا. على هذا، كانت جنيف مكاناً لصراع الحقائق مع المزاعم، وهي ليست سواء.

«مرآة البحرين» كانت حاضرة في الأجواء، وقد حاورت عدداً من وجوه وفد المؤسسات المجتمع المدني إلى جنيف، وفيما سيلي مقتطفات:

مرآة البحرين: هل توقعت أن يجيء رد حكومة البحرين بهذا الشكل على توصيات مجلس حقوق الإنسان، تأجيل كل شيء للدراسة؟

عبدالنبي العكري: لا، لأنه لاتوجد دولة ترفض القبول حتى بتوصية واحدة. هناك 174 توصية، وبعضها بدهي جداً، لذا كان أحرى لو أنها قبلت بعض التوصيات. رأينا الدول الأخرى، قبلت كل التوصيات خلا استثناءات قليلة. بما في ذلك دولتان عربيتان، هما تونس والمغرب. فالأولى قالت إنها ستدرس 3 توصيات من بين 162 توصية قبلت معظمها، والمغرب رفضت واحدة وأجلت 7 للدراسة من بين 48 توصية قبلتها. لذا، فإن عدم قبول البحرين حتى توصية واحدة، هو شيء غريب جداً.

المرآة: إلى ما تعزو ذلك؟

العكري: إما أن الوفد، بمن في ذلك رئيسه صلاح علي، لا يملك صلاحية البت في أي شيء. أو أن تجربة البحرين في إعطاء التعهدات التي قدمتها في المراجعة الشاملة 2008، وقبولها بالتوصيات، قد جعلتها في ورطة. خصوصاً أنها لم تلتزم بالعهود التي قطعتها على نفسها. لذلك، يبدو أن قيامها بترحيل التوصيات إلى الدراسة، بدلاً من قبولها، هي وسيلة كي تكون انتقائية إزاءها. وربما تقوم بوضع شروط على بعض التوصيات.

السيد هادي الموسوي: وزير حقوق الإنسان صلاح علي استلم مهامه توا، وهو غير قادر على معالجة إشكالية حقوق الإنسان في البحرين، التي يبدو أنها تخضع لتجاذبات داخل المؤسسة الرسمية. لذا، من الصعب عليه البت في التوصيات خلال أيام معدودة، خشية من أن يوقع حكومته في حرج. لكن ذلك يكشف لنا، أن كل التوصيات، لو لم تكن ذات مصداقية عالية، لما كان تردد في القول إنه سيلتزم بها. غير أنها كانت كذلك. إن ذلك يعطينا مؤشراً واضحاً على أن اليد الطولى في البحرين اليوم لما تزل إلى الحل الأمني الذي يتعارض مع هذه التوصيات. إن كل التوصيات تتصل في غالبيتها العظمي بكبح جماح السلوك الأمني. بينما الوزير لايستطيع القفز على سلوك تعده السلطة «استراتيجيا».

لقد علل عدم الرد بالإيجاب على أي من التوصيات بأن بعضها يتعارض مع القوانين المحلية. هذا إقرار من الوزير بأن القوانين المحلية أدنى بكثير من سقف القانون الدولي. في حين نعرف أن القانون الدولي والمعاهدات الدولية تسمو على القوانين المحلية. السلطة معنية ابتداءً بترميم قانونها المحلي حتى يصل إلى أدنى سقوف القوانين والمعاهدات الدولية، ولكنها تتهرب

من القيام بهذه الخطوة. خصوصا أنها نالت الكم الأكبر من التوصيات والانتقادات مقارنة مع الدول التي تمت مراجعة ملفاتها.

لاشيء عادي: كلم تحت طائلة المساءلة

المـرآة: بعض التوصيات عادي جداً، وهي تتعلق بالتعليم والطفل. مع ذلك، فالبحرين أجلت أيضاً الموافقة عليها!

العكري: كانت هناك توصيات عادية أيضاً في العام 2008، أعلنـت البحرين الالتزام بها. وهي التوصية المتعلقة بوضع خطة وطنية لنشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال المناهج الدراسية. فماذا حدث؟ أنشأوا مقرراً عبارة عن إشادات مرسلة بالحكم وأركانه، وأسموه «تربية وطنية». لم يضعوا فعلا اسـتراتيجية وطنية تستفيد من الخبرات المحلية والدولية. يفهمون ثقافة حقوق الإنسان أنها ثقافة تمجيد الحكم، وليست الثقافة التي تعرف المواطنين بحقوقهم. حتى «حقوق الإنسـان» يريدون أن يضعوا لها تفسيرات أخرى. إنهم لا يريدون أن يلتزموا بها ببساطة. وحتى التوصية المتعلقة بالاعتداء البدني على الأطفال، كيف لهم أن يلتزموا بوضع استراتيجية على هذا الصعيد، في حين نعرف أن هناك أطفالاً معتقلين وجرى تعذيبهم. إن هذا سيساءلون عليه.

المرآة: تمسكت رئيسة المجلس (لورا ديبوي) بطلب حماية المشاركين في المراجعة الشاملة الذين مثلوا مؤسسات المجتمع المدني. رغم اعتراض البحرين واليمن والكويت وبيلاروسيا إلا أنها بدت مصرة.

العكري: أعتقد أن موقفها سليم جداً، لأنه استند إلى وقائع. لقد جرت حملة تشهير في الصحافة إزاء الوفد البحريني المستقل، الذي يمثل في الواقع منظمات المجتمع المدني الحقيقية. ونحن نسـتذكر ما حصل سابقا العام الماضي 2011، حين أصبحت حملات التشهير مقدمة إلى الاعتقال أو القيام بإجراءات حقيقية على الأرض. إن هذا من صميم مهمتها، كرئيسـة لمجلس حقوق الإنسان، وهي قد اطلعت على النصوص التي نشرت في الصحافة، بعد أن تمت ترجمتها لها. إن هؤلاء الناس الذين جرت مهاجمتهم، والتشهير بهم، يشاركون في المراجعة الدورية الشاملة. وهناك آلية تقع من ضمن صميم عمل الأمم المتحدة، تقول إن من يتعاونون معها من النشطاء يجب أن يتمتعوا بالحماية الكاملة. إصرار الرئيسة إذن كان أمراً طبيعياً، فهي لفتت إلى أن هناك حملة ضد النشطاء الحقوقيين المشاركين في المؤتمر، وطلبت من الحكومة تأمين الحماية لهم. الـشيء غير الطبيعي هو رد رئيس الوفد صلاح علي، بقوله إنه يرفض ذلك رفضاً باتاً. كان ينبغي أن يقول، نعم، حصل ذلك ونحن لانوافق على هذا التشهير في الأقل، ويؤكد أمام المجلس حماية

على مدى أسبوع كامل، ظلت جنيف ساحة للحروب الخفية بين وفدي الحكومة والنشطاء ومؤسسات المجتمع المدني.

هؤلاء الناس.

المرآة: قد يبدو اعتراض البحرين والكويت واليمن متفهماً. لكن ما تفسيرك لموقف بيلاروسيا؟

العكري: بيلاروسيا نظام ديكتاتوري استبدادي لايختلف عن الدول العربية، وهناك علاقات تجارية مشتركة بينها وبين البحرين. كما أن هناك صفقات ووفوداً مشتركة تروح وتأتي. أما اليمن، فهي خاضعة اليوم لابتزاز دول مجلس التعاون. لقد أصبحوا رهينةً له بعد الحل الذي تم فرضه في اليمن. وهم يراهنون على إنقاذهم اقتصادياً. تحدثت شخصياً مع السفير اليمني بعد الجلسة، قلت له: كأنما لم تحدث ثورة عندكم! لكنه لم يعلق. موقف اليمن هو عملية تسديد فواتير، ليس إلا.

موقف دولي.. ليس أوروبيا فقط

المرآة: المواقف القوية التي عبرت عنها دول أوروبا في جلسة المراجعة الشاملة، بما فيها أوروبا

الشرقية، غطت كافة الملفات: من التعذيب إلى الإفلات من العقاب إلى الاختفاء القسري إلى قوانين الصحافة إلى المفصولين إلى هدم المساجد إلخ. كيف تمكنتم من شرح موقفكم إلى هذا المستوى من الوضوح؟

العكري: هذا موقف دولي وليس أوروبياً فقط. على مدى 4 أعوام قدمت البحرين الوعود تلو الوعود ولكنها لم تف بها. بل إن أوضاع حقوق الإنسان تدهورت في الواقع بشكل خطير جداً. وهؤلاء لهم عيون وآذان، ويرون الحقائق أمامهم. الأكيد أنهم اطلعوا على تقرير حكومة البحرين، كما اطلعوا على تقارير مؤسسات المجتمع المدني، وأيضاً على تقرير خبراء الأمم المتحدة. وقد وجدوا بالمقارنة، أن تقرير البحرين ليست له مصداقية، فهو يحلق في الفضاء، ويمثل إنكارا كاملاً للوقائع على الأرض. لذا كان لابد أن يكون ذلك هو موقفهم.

الموسوي: كنا ننتظر بعد 4 سنوات من قبول البحرين بتوصيات العام 2008 أن تأتي الحكومة وتطرح تقريرها بحيث تتكلم عن قانون الصحافة مثلاً الذي أعطت وعوداً بشأنه. فقد مرت سنوات عديدة عليه، وهو لما يزل قيد الأدراج. كانت هناك في دورة المراجعة السابقة توصية تتعلق بحماية الأفراد من الاختفاء القسري، وهي تكررت هذا العام أيضاً، وكان رد الحكومة وقتئذ هو البدء في اتخاذ الإجراءات الدستورية للانضمام إلى اتفاقية حماية الاختفاء القسري. كما لو أنهم احتاجوا 4 سنوات من أجل أن يأتوا إلى هنا ويقولوا سندرسها. أعتقد أن البحرين أفرطت كثيراً في الوقت الذي منحت إياه، ولم تكن جادة بالفعل. وتفاقمت اللاجدية مع سوء حظها حين بدأت الحركة الاحتجاجية في فبراير/ شباط 2011، لنفاجأ بارتكابها كل هذه الجرائم التي غطتها مداخلات الدول الأعضاء، وهي في الحقيقة بمثابة كارثة حقوقية. يوم الاثنين كانت البحرين هي الأكثر انتقادا من قبل أكثرية الدول، وانتهاكاتها هي الأكثر وضوحا. وربما نمّ عن ذلك تعداد التوصيات التي ذكرت (174) والتي فاقت بها جميع الدول التي تمت مناقشة ملفاتها.

المرآة: لكن هذا الوضوح الذي بدا على مواقف الدول يقابله حالة من الإنكار التام عبر عنها الموقف الرسمي. بل إن رئيس الوفد لم يستنكف الزعم أمام مندوبي الدول بأنه: لايوجد عندنا سجين سياسي واحد. على ماذا كانت تعول البحرين؟

الموسوي: أعتقد أننا محظوظون بمثل هذه التصريحات لأنها تكشف للعالم مدى تعنت السلطة. حظنا ينبع من أن السلطة لاتعرف حتى إن تقدم التقرير الخاص بها بصورة مقنعة. أشار الوزير إلى انتهائهم من وضع تعريف إلى التعذيب. وأنا لا أعرف هو يود إقناع من بهذا الكلام، ذلك

أن اتفاقية مناهضة التعذيب طرحت بشــكل جامع مانع، تعريفاً للتعذيب. وربما تكتشف ذلك للوهلة من اسمها: «اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة». فأنت ماذا تريد أن تعرّف فيها إذن. أنت لن تجد فيها ثغرة واحدة حتى. وما هذه المماطلة، والزعم أنهم يناقشــون وضع تعريف للتعذيب، إلا محاولة من أجل التوصل إلى تعريف يخرجون به السلوك العسكري أو الشرطي من ممارسة هذه الجريمة. حتى وإن صدر التعريف، فهو لاحق وليس سابقاً. أي أن ما حصل مدان بما هو متوفر في التعريف الدولي، حتى وإن لم يكن ثمة تعريف محلي له.

عيسى الغائب: إن تعريف التعذيب في قانون العقوبات البحريني يخالف تماماً ما جاء في المادة (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب التي صدقت عليها البحرين في وقت سابق، وامتنعت عن إبــداء أية تحفظات عليها. حين يتحدث الوزير اليوم عن تعديل تعريــف التعذيب، ووضع تعريف جديد، فهو يضرب بذلك المعيار الدولي. فما دمت قد صدقت على الاتفاقية، فإذن ينبغي أن يكون التعريف متطابقاً معها. إن مــن المهم مواءمة القوانــين المحلية مع القانون الدولي، وأي اتفاقية توقع عليها دولة البحرين، تعتبر قانونا وطنياً، كائنــاً ما كانت الاتفاقية. البحريــن صدقت عــلى 7 اتفاقيات دولية، لذا فإن عليها الالتزام بما جاء فيها، وليس البحث عن تعريفات خاصة. وإلا ما جدوى التصديق من الأصل.

حقائق لايمكن التلاعب بها

المرآة: لكن على ماذا يســتند الوزير بقوله أمام هيئة دولية إن جميع المحتجزين أوقفوا بسبب جرائم جنائية وليست سياسية. وعلى هذا راح يقول لايوجد ولاسجين سياسي واحد؟

الغائب: طبقاً لما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة المحقق محمود شريف بسيوني، فإن أكثرية المحتجزين هم سجناء رأي. اعتقلوا على أساس التجمهر أو التعبير، وهما حقان مكفولان بحسب القوانين. في الوقت الذي نعرف أن كثيراً ممن حوكموا تمت محاكماتهم [في محكمة الســلامة الوطنية] على أساس التجمهر أو التجمع السلمي. في محاكمات خاصة [داخل مبنى عسكري وبرئاسة قاض عسكري] قال عنها بسيوني نفسه: «لاتنطبق عليها صفة المحاكمات العادلة» بل إنها «تخالف المعاهدات الدولية». التقرير أشار أيضاً، إلى أن هؤلاء المسجونين لم يرفعوا السلاح، كما بحث في الدوافع بقوله «كلما سقطت ضحايا ارتفع سقف المطالب». بالتالي، لا أدري فعلاً على من يمكن أن تنطلي مزاعم من مثل القول إن هؤلاء أدينوا في جرائم جنائية. لقد قام بســيوني بتثبيت حالات التعذيب، كما رأى أن هناك منهجية فيها، إضافة إلى المنهجية في طريقة القبض والاعتقال. وهو أقرّ أيضاً بمن لقوا حتفهم داخل السجن. ونحن اليوم لدينا

إحصائية تتألف من 84 شخصاً قتلوا، بينهم حوالي 13 طفلاً. هذه حقائق لايمكن التلاعب فيها.

المرآة: لحظت أن إحدى الدول وهي فنلندا توقفت عند القانون الجنائي البحريني، داعية إلى تعديل المواد التي قد يساء استخدامها ضد من يمارسون الحق في التجمع والتعبير عن الرأي. يبدو أن لا شيء خارج من تحت المجهر.

الموسوي: لأن القانون الجنائي في البحرين ليس عادلاً. إنه يفتقد إلى البحث في الدوافع التي تقع فيما وراء ارتكاب الجريمة. القانون الجنائي أو قانون العقوبات سيء جداً. وكثير من مواده مخالفة للعهدين الدوليين [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية]. إن تعريف التعذيب الذي تفاخروا في جلسة اعتماد التوصيات بأنهم انتهوا من وضعه يربط التعذيب بحدوث ألم شديد.

المرآة: لكن الوزير تكلم في جلسة اعتماد التوصيات أيضاً عن أن التعذيب لايسقط بالتقادم.

العكري: هذا في القانون الدولي، لايسقط بالتقادم. ولكن من خلال التجربة فإن المئات من الضباط البحرينيين وأعضاء الشرطة متورطون في التعذيب ولم نرَ أحداً سيق إلى المحاكم. ثم إن هذا الكلام يناقض في الصميم المرسوم رقم (56) الصادر عام 2002 والذي منح عفواً لكل من قام بالتعذيب في الفترة السابقة. يمكن أن تقول البحرين إذن إن التعذيب لايسقط بالتقادم ولكن يمكن للملك بما أن لديه سلطة إصدار العفو العام العمل خلاف ذلك. وبالتالي فأنت لن تصل إلى نتيجة.

شرحنا موقفنا جيداً وحصدنا

المرآة: برأيك، كيف أتت المواقف الدولية في جلسة المراجعة بهذه الحدة. لنتوقف عند الجهود التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني؟

العكري: برأيي إن النشطاء والجمعيات الحقوقية في البحرين، وحتى المكاتب الحقوقية في الجمعيات السياسية اشتغلوا بشكل حرفي جدا وبتنسيق جيد، واستفادوا بشكل ممتاز من آليات الأمم المتحدة. ثم الأهم، أن قضيتهم عادلة، لذا فالدفاع عنها سهل. نحن لا نحتاج إلى جهود خارقة لنبين للعالم بأن هذه السلطة قامت بانتهاكات لاسابق له في تاريخ البحرين، وربما حتى في كثير من البلدان الأخرى. لم يكن النظام مهددا لكي يقوم بكل ما قام به، والمطالبة بتغيير النظام كانت محدودة جداً، وتفتقد إلى الوسائل العملية، ومن طرحها لم يمارس العنف.

إن ما حصل جاء نتيجة عوامل عدة: الحقوقيون اشتغلوا بشكل صحيح من جهة. دخلنا بحسن نية في آلية «لجنة التسـيير»، على الرغم من معرفتنا بسـوابق هذه السلطة. كنا نريد، كمجتمع مدني، أن ننجح هذه الشراكة. ولكن من الواضح أنهم في الأمم المتحدة اكتشـفوا أن البحرين غير جادة في هذه الشراكة. كنا نشارك في الاجتماعات. وحاولنا أن نطور هذه الشراكة من أجل دفع الحكومة لأن تفي بالتزاماتها، كما تقدمنا باقتراحات عديدة، ولكن لم تكن هناك اسـتجابة. بالنسبة إلينا في المجتمع المدني، فقد شكلنا «ائتلاف المرصد الوطني» لمتابعة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق وغيرها من الأشياء الحقوقية. وأعددنا الملفات بشكل جيد ثم قدمناها إلى الأمم المتدحة في الوقت المحدد.

ثم من جهة أخرى، هناك المنظمات الدوليـة، العديد منها لها تجربتهـا وخبراتها مع حكومة البحرين. كانت على الأرض ترصد، وعانت كما عانينا نحن. وقد طردوا، هم والصحفيون الأجانب، وتم التحقيق معهم، وفي أحسن الأحوال منعوا من دخول البحرين. وهذا كله موثق بالصوت والصورة. إن هذا لم يحدث في بلدان أخرى. إضافة إلى كل ذلك طبعاً، هناك الوقائع، ضحايا من لحم ودم، لايوجد شيء أقوى من الوقائع. فهي ذات طبيعة دامغة.

بدورها، فإن الأمم المتحدة سعت بنفسها إلى المجيء إلى البحرين. المفوضة السامية أتت إلى البحرين، وحاولت أن تساعد الحكومة. لكن ماذا جرى؟ قامت الحكومة بالكذب على لسانها! ما اضطر (نافي بيللاي) للخروج والتصريح بالنفي، إن هذا لم يحدث مع أي دولة في العالم. نرد عـلى ذلك تأجيل وصول المفوضين. الحكومة وافقت على اسـتقبال المفوضين، وهي موقعة على اتفاقيات ملزمة في هذا الجانب، لكنها ترفض استقبالهم، ولاتقدم التقارير المطلوبة منها. فماذا كنت تتوقع! برأيي، إن الدول أعطت البحرين فرصة أكثر من اللازم، وصبروا عليها ونصحوها، ولم يكن ثمة نتيجة. ثم جاءت القاصمة بتقديم تقرير لايمت إلى الواقع بصلة. أستذكر أن منظمة «هيومن رايتس ووتش» أصدرت تقريراً العام 1996 عنوانه:» انتهاكات متواصلة، إنكار متواصل». نحن اليوم في العام 2012، فيما الحال هو نفسه. لذا لم يكن هناك مجال أمام الدول إلا أن تقول ما قالته. هي عبرت عن شيء فاقع. وشخصياً، صرحت من قبل ناصحا الحكومة أن تسحب التقرير. قلت لهم اسحبوه وقدموا تقريراً آخر. لكنه غرور القوة والصلف.

المرآة: عبرت بعد الجلسـة بأن هذه أقوى لغة تصدر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حيال حقوق الإنسان في البحرين طيلة تاريخها مع المنظمة.

العكري: نعم، لأن البحرين كانت تتمتع دائماً بحماية دولية، وحماية دول مجلس التعاون الخليجي، والدول الإسلامية، إضافة إلى مجموعة الدول77 (Group of 77). وهي على امتداد كل هذا التاريخ من الانتهاكات، لم تجد موقفا قويا حيالها، استثناء العام 1996، حين صدرت عن لجنة الخبراء (21) المنبثقة عن لجنة حقوق الإنسان إدانة إلى الانتهاكات. وفي ذلك الوقت كانت العبارات لينة. قالوا نتفهم ماتتعرض له البحرين من مخاطر، ولكن أكدوا على ضرورة أن تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان. وكان الموضوع سيرفع إلى اللجنة العليا التي كانت تشغل محل مجلس حقوق الإنسان حاليا، وحيث كانت تسمى هيئة حقوق الإنسان وقتذاك. ولكن الحكومة دخلت في مفاوضات وعلى إثرها قامت بالتوقيع على بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية مناهضة التعذيب. كما وعدت باستقبال مقرر الاعتقال التعسفي، وهي استقبلته فعلاً لكن بعد مرور 5 سنوات، حيث كان من المفترض أن يتم في العام 1996، في حين جرى استقباله العام 2001.

لكن هذه المرة كانت الأمور واضحة. لديك مواقف قوية حاسمة صادرة من أعلى هيئة أممية لحقوق الإنسان. لو دققت ستجد أن من انتقد وكشف الانتهاكات وطالب بوقفها، هم الغالبية العظمى ممن تحدثوا. أكثرية الدول تقدمت بمداخلات، ما اضطر إدارة الجلسة إلى إنقاص الوقت المخصص للمداخلة الواحدة إلى 1.7 من الدقيقة. خصوصا في المجموعات الأخيرة. استثناء طبعاً الدول الاستبدادية التي لاتوجد مصداقية لكلامها. الغريب أنه بعد كل ما جرى يخرج وزير حقوق الإنسان أمام الإعلام ليقول: إنهم امتدحوا البحرين. كما لو أنه يعيش في عالم افتراضي. في الوقت الذي نستطيع التعرف على كل ما دار في الجلسة بالصوت والصورة. برأيي، كانت لديهم فرصة أخيرة، فقط لو أنهم قالوا نقبل بالتوصيات ونريد أن نفتح صفحة جديدة. لكنهم لم يفعلوا.

ليس هذا شغلهم

المرآة: رغم ذلك فالناطق باسم حكومة البحرين هوّن من الأمر وقال إن ما حصل لم يرق إلى مستوى إدانة.

الموسوي: مجلس حقوق الإنسان ليس مجلس الأمن الدولي، وليس من وظائفه إصدار إدانات. ليس هذا شغلهم. إنهم يستندون إلى وقائع ليقدموا توصيات.

الغائب: إن ماقدمته الأمم المتحدة كان تجميعاً للمعلومات. تلك هي آلية عمل المراجعة الشاملة. أن تقوم الدولة المعنية بعرض تقريرها. يليه تقرير الأمم المتحدة الذي يعتمد أساساً على تجميع المعلومات من المنظمات الدولية والهيئات ذات المصلحة. لقد جمعوا معلومات

كثيرة ونشروها بعد ترجمتها بلغات عدة، بما فيها اللغة العربية. هذه هي آلية عمل مجلس حقوق الإنسان. وليست من ضمنها إصدار الإدانات.

المرآة: كيف تقيم الموقفين الأميركي والبريطاني؟

الموسوي: مع ثقتنا في الإجراءات الداخلية للدول الديمقراطية، إلا أن لغتها لما تزل لينة. لكن المشكلة ليست هنا بنظري إنما في كون آلية المراجعة الشاملة آلية جديدة. لذا تجد آخر مادة فيها تنص على أنه إذا وجدت دولة تصر على ارتكاب الانتهاكات ولم تلتزم بالتوصيات ستكون هناك دعوة لإجراء تدابير للنظر في المسألة. فأنت تتكلم إذن، على إجراءات غير مكتملة. لاتوجد آلية حاسمة، حتى مع شدة المواقف المعبر عنها. رغم ذلك، أعتقد أن البحرين ستسرّع في تطوير هذه الآلية. إن عدم توقفها عن الانتهاكات سوف يشجع الدول على تطوير هذه الآلية وجعلها ذات جدوى.

المرآة: تحدثت دولتان في الأقل عن إرسال لجان دولية، وهما فنلندا وهولندا، للتحقيق في مزاعم التعذيب. وهذا يتلاقى مع رغبات داخلية. ما هو الشيء الممكن في هذا الأمر؟

العكري: إن هناك حاجة في وجود دائم للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في البحرين. هذا هو الحل، وقد يكون هذا ما سيخلصون إليه في النهاية.

الغائب: إن وجود مكتب دائم للمفوضية السامية من أجل مراقبة الانتهاكات، سواء وجدت أو لم توجد، هو الحل الأمثل.

توصيات الاستعراض الدوري الشامل الخاص بمجلس حقوق الإنسان (176 توصية)

عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (UPR)، والذي تشكّل بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/5 والصادر بتاريخ 18 حزيران/يونيه 2007، دورته الثالثة عشرة في الفترة ما بين 21 أيار/مايو لغاية 4 حزيران/يونيه. وتم استعراض ملف البحرين في الجلسة الأولى بتاريخ 21 أيار/مايو 2012.

لقد قدمت الدول الأعضاء 176 توصية للبحرين، ووعدت أنها سوف تقوم بدراسة التوصيات لتقدم ردودها بشأنها مع الوقت، على ألا يتجاوز ذلك الجلسة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2012. فيما يلي التوصيات:

	التوصية	الدولة
1	المصادقة على البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (OPCAT)؛	جمهورية التشيك
2	دراسة التصديق على البرتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب (OPCAT)؛	البرازيل
3	المصادقة على البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من من ضروب المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المعاملة الحاطة من الكرامة الإنسانية أو العقاب؛ والبرتوكولين الأول والثاني من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛	أسبانيا
4	الانضمام إلى البرتوكول الأول من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والانضمام إلى البرتوكول الاختياري الثاني من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والمصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛	استونيا
5	المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبرتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛	الأوروغواي
6	دراسة المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛	الأرجنتين
7	سحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمصادقة على برتوكولها الاختياري؛	الأوروغواي
8	سحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمصادقة على برتوكولها الاختياري؛	تشيلي

9	سحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمصادقة على برتوكولها الاختياري بالإضافة لأدوات حقوق الإنسان الأساسية القائمة؛	سلوفينيا
10	سحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أقرب وقت ممكن؛	جمهورية كوريا
11	المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بما في ذلك الاتفاقية على بند الامتيازات والحصانات؛	سلوفاكيا
12	المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتوحيد تشريعاتها مع جميع التزاماتها بالكامل بموجب التعريف الوارد في نظام روما للجرائم والمبادئ العامة، وكذلك تبني البنود التي تمكّن من التعاون مع المحكمة؛	لاتفيا
13	المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛	كوستاريكا
14	المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛	فرنسا
15	المصادقة على نظام روما الأساسي واتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للنظام في تشريعاتها القومية؛	سويسرا
16	المصادقة على وتوحيد تشريعاتها القومية بالكامل مع جميع الالتزامات بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك تعريف الجرائم والمبادئ العامة، وكذلك تبني البنود التي تمكن التعاون مع المحكمة، والانضمام لاتفاقية الامتيازات والحصانات للمحكمة؛	فنلندا
17	اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتوحيد الكامل للتشريع الوطني للبحرين مع بنود ذلك النظام؛	المجر

18	وضع تعريف جرائم التعذيب نصب أعينها مع اتفاقية مناهضة التعذيب والانضمام إلى البرتوكول الاختياري الثاني من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من من ضروب المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المعاملة الحاطة من الكرامة الإنسانية أو العقاب؛	الأوروغواي
19	استبدال جميع عقوبات الإعدام بأحكام بالسجن والمصادقة على البرتوكول الاختياري الثاني من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية آخذة بعين الاعتبار إلغاء عقوبة الإعدام إلغاءً نهائيًا؛	فرنسا
20	دراسة الانضمام مع الدول الأخرى في المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمل اللائق لخدم المنازل حيث إنها تسير بخطىً حثيثةٍ إلى ترسيخ الآليات الوقائية للعمال المهاجرين؛	الفلبين
21	تضمين التزامات البحرين في القانون الوطني بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المعاملة الحاطة من الكرامة الإنسانية أو العقاب، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل؛	بلجيكا
22	تجريم التعذيب تجريمًا واضحًا بالإضافة للمعاملة الأخرى القاسية وغير الإنسانية؛	أسبانيا
23	تضمين التزامات البحرين في قانون الأسرة-وعلى الأخص قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية-بموجب القوانين الدولية والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان؛	المملكة المتحدة
24	توحيد التشريعات الوطنية فيما يتعلق بحرية التعبير والرأي، والتنظيم، والتجمعات مع التزامات الدولة الأممية لحقوق الإنسان؛	سلوفاكيا

25	تبني في أقرب فرصة ممكنة إطار تشريعي لحرية التعبير والرأي، بما في ذلك النفاذ إلى الإنترنت، وتجريم التشهير، والقذف الشفوي، وجرائم الانتقاد؛	المكسيك
26	مراجعة التشريعات ذات العلاقة وتعديلها، وعلى الأخص المرسوم رقم 32 لعام 2006، وذلك لجعله متوافقًا مع التزامات البحرين لحقوق الإنسان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛	المجر
27	تعديل أي فقرة من قانونها للعقوبات والتي يمكن أن تستخدم لملاحقة الأفراد قضائيًا لممارستهم لحرية التعبير والرأي، وإقامة التجمعات السلمية أو التنظيم، وجعل قوانينها متوافقةً مع المعايير الدولية القائمة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛	أيرلندا
28	وضع جدول زمني ملائم لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق؛	النروج
29	تعزيز حماية حقوق الطفل بإصدار قانون الطفل؛	السودان
30	تعجيل تبني التعديلات التشريعية المتعلقة بالقوانين المتخصصة فيما يتعلق بحرية التعبير في القانون الجنائي البحريني؛	مصر
31	متابعة مبادرة مملكة البحرين التي حظيت بتقدير لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التزام البحرين في الارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها؛	الأردن
32	تعجيل تبني التعديلات لجميع التشريعات الوطنية وعلى الأخص لقانون العقوبات والتشريعات ذات العلاقة؛	موريتانيا
33	تعجيل التعديلات التشريعية]فيما يتعلق بالاختفاء القسري[وذلك لتضمين بنود حول الاختفاء القسري في قانون العقوبات؛	المغرب

34	تسهيل عمل هيئات حقوق الإنسان القومية ووظائفها بما يتوافق مع مبادئ باريس؛	إندونيسيا
35	التأكد من أن عمل منظمات حقوق الإنسان القومية يتم وفق مبادئ باريس؛	المالديف
36	تأسيس معهد قومي لحقوق الإنسان يتوافق توافقًا كاملاً مع مبادئ باريس؛	بولندا
37	مواصلة الجهود الرامية لإيجاد قدرات ومعرفة بحقوق الإنسان لدى القطاع العام؛	سنغافورة
38	تبني سياسة وطنية للأطفال من ذوي الإعاقات؛	تشيلي
39	مواصلة التقدم في تنفيذ السياسات المعدة للنهوض بالمرأة وضمان خدمات اجتماعية ذات جودة نوعية شاملة في التغطية يستفيد جميع السكان منها؛	كوبا
40	تضمين جماعات المعارضة البرلمانية ودعوة المجتمع المدني لتنفيذ حوار التوافق الوطني؛	المكسيك
41	اتخاذ إجراءات فورية لإعادة السلم واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛	سلوفينيا
42	اتخاذ إجراءات إيجاد المحاسبة لانتهاكات حقوق الإنسان؛	سلوفينيا
43	وضع إطار زمني كافٍ وآلية متابعة شفافة لتنفيذ سريع لتوصيات لجنة تقصي الحقائق؛	السويد
44	إعادة النظر في القيود المفروضة من وزارة التنمية الاجتماعية واتخاذ الإجراءات الملائمة لضمان إمكانية مشاركة هيئات المجتمع المدني مشاركةً فعالة في المناقشة العامة لحقوق الإنسان؛	السويد

45	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بطريقة تعزز روح الوحدة الوطنية والتوافق تفضي إلى الارتقاء بعملية الإصلاح بما يتوافق مع الطموح المشروعة للشعب؛	تركيا
46	القيام بجهود متواصلة على صعيدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين أنظمتها الصحية والتعليمية وضمان الحصول العادل لحقوق الإنسان لشعبها؛	الصين
47	تكثيف جهودها في التطرق إلى الرفاهية لمستويات متوقعة؛	بنغلادش
48	مواصلة جهودها لتقوية السياسات، والبرامج، والآليات لتعزيز حقوق المرأة؛	بنغلادش
49	مواصلة سنّ القوانين ومواطن القوة في السياسات، والبرامج الهادفة إلى حماية مكانة المرأة وتعزيز أداورها في المجتمع؛	مصر
50	تحديث الخطة الوطنية لتنمية النساء البحرينيات بما يتوافق مع برامج مناهضة التمييز ولتقييم تأثيرات تلك البرامج والمشاريع على تنميتهنَّ بالإضافة للمجتمع ككل؛	عمان
51	مواصلة الجهود لصالح الارتقاء بحقوق المرأة؛	السنغال
52	استهداف سياسات وبرامج في تعليم المواطنة وحقوق الإنسان بما يتوافق مع أفضل الممارسات؛	الإمارات العربية المتحدة
53	تنفيذ الإصلاحات الدستورية في انتخابات العام 2014؛	قطر
54	دعوة المجلس لتبني التقرير القومي لمملكة البحرين وتقديم التقرير الشامل المطلوب الذي تحتاجه مملكة البحرين للتعامل مع التحديات ذات العلاقة؛	قطر

55	مواصلة التعاون فيما بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وأخذ الحوار والتعاون خلالهم بعين الاعتبار؛	الأردن
56	تفعيل دور الصندوق المعد لتعويض ضحايا الأحداث المؤسفة التي واجهتها البحرين وفقًا مع أفضل الممارسات ذات العلاقة؛	فلسطين
57	مواصلة الجهود التي قامت الدولة بها لزيادة التعاون الدولي، بغرض التعرف على جميع الخبرات العالمية ذات العلاقة؛	السعودية
58	مواصلة الارتباط الفاعل مع آليات حقوق الإنسان لحماية حقوق الإنسان والارتقاء بها؛	أذربيجان
59	السماح لمقرر التعذيب الخاص لدى الأمم المتحدة بزيارة البحرين قبل نهاية العام 2012؛	النمسا
60	إبداء تعاونها مع قسم الإجراءات الخاصة والمقررين الخاصين عبر التجاوب إيجابيًا مع طلب زيارة المقرر الخاص بالتعذيب لدى الأمم المتحدة إلى الحقوق بحرية التجمع السلمي والتنظيم، والعمل على تسهيل، في أقرب وقت، زيارة المقرر الخاص؛	لاتفيا
61	دراسة تمديد الدعوة القائمة لكافة الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان؛	لاتفيا
62	تمديد الدعوة المفتوحة لقسم الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان؛	الأوروغواي
63	الموافقة على زيارة المقرر الخاص لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بحرية التجمع السلمي والتنظيم؛	فرنسا
64	أن يتم تحقيق الزيارة للدولة التي سيقوم بها مقرر التعذيب الخاص لدى الأمم المتحدة في المستقبل القريب؛	جمهورية كوريا

65	التجاوب تجاوبًا مؤاتيًا لطلبات الزيارة وكذلك تسهيل زيارات المقرر الخاص بشؤون المهاجرين، والمقرر الخاص بالتعذيب لدى الأمم المتحدة، والمقرر الخاص لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بحرية التجمع السلمي والتنظيم؛	سلوفينيا
66	مواصلة التعاون وتقويته مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والجهود المتنوعة التي تقوم بها لبناء قدرات حقوق الإنسان؛	جمهورية كوريا
67	بذل المزيد من الجهود لتحسين عملية رفع التقارير إلى جهات الاتفاقية لحقوق الإنسان؛	بيلاروسيا
68	اتخاذ إجراءات إضافية، بما في ذلك تشريعية، لتوسعة حقوق المرأة وفرصها والنهوض بالمساواة بين الجنسين؛	بيلاروسيا
69	اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في مؤسسات الدولة؛	الأردن
70	تلبية طموحات المجموعات التي تقع ضحيةً للتمييز؛	بلجيكا
71	مواصلة جهودها لتمكين المرأة اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛	المغرب
72	تدعيم جهودها للنهوض بالمساواة بين الجنسين؛	جمهورية كوريا
73	مواصلة الارتقاء بالمبادرات الهادفة لتمكين المرأة فيما يرتبط بمستوياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛	تشيلي
74	مواصلة الالتفات إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وإلغاء التمييز ضد المرأة؛	سنغافورة

75	مواصلة اتخاذ إجراءات مؤقتة لمنح الجنسية للأطفال من الأم البحرينية المتزوجة من غير بحريني لحين سريان بنود مسودة قانون تعديل الجنسية؛	الهند
76	اتخاذ الإجراءات المطلوبة للتطرق إلى القضايا المتعلقة بالعمالة الأجنبية، على سبيل المثال مواجهتهم للحظر من السفر وفي بعض الأحيان خسارة حقوق السكن والعمل حينما يتم استجوابهم لمخالفة مالية، حتى يتم الالتزام بمبادئ العدالة الطبيعية التزامًا دقيقًا؛	الهند
77	مواصلة دعم المبادرات الوطنية التي ترتقي بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان وعلى الأخص فيما يتعلق بجوانب حقوق المرأة؛	نيكاراغوا
78	إلغاء عقوبة الإعدام، والعمل في الوقت الراهن على طرح تعليق رسمي لها؛	النمسا
79	المصادقة على البرتوكول الثاني من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛	النمسا
80	إصدار تعليق رسمي لأحكام الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام؛	أسبانيا
81	إصدار تعليق لأحكام الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام؛	إيطاليا
82	إصدار تعليق لأحكام الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام؛	ألمانيا
83	دراسة إمكانية إلغاء عقوبة الإعدام من نظامها القضائي؛	الأرجنتين
84	التحقيق في حالات الوفاة التي تمت في مراكز الاحتجاز الحكومية؛	جمهورية التشيك
85	التحقيق تحقيقًا ملائمًا لكافة إدعاءات قضايا سوء المعاملة والتعذيب ومحاسبة أولئك المسؤولين؛	إيطاليا

86	محاكمة جميع موظفي الأمن محاكمةً فعّالةً والذين عَذَّبوا أو أساءوا معاملة المحتجين؛	النمسا
87	التحقيق مع أولئك المسؤولين عن التعذيب وسوء المعاملة ومحاكمتهم قضائيًا، وكذلك المسؤولين عن قضايا القتل خارج القانون والاعتقالات التعسفية الواسعة؛	جمهورية التشيك
88	تضمين حظر صريح للتعذيب وسوء المعامل وكذلك تعريف واضح للتعذيب في التشريع القومي للامتثال بالالتزامات الناشئة من اتفاقية مناهضة التعذيب وتسهيل إجراء تحقيقات سريعة وشاملة لكافة ادعاءات التعذيب لتسهيل جبر ضرر المتضررين؛	المالديف
89	ضمان تجاوب القوات الأمنية تجاوبًا مع أقصى مستويات ضبط النفس مع الاحتجاجات السلمية؛	ألمانيا
90	حضر التعذيب وسوء المعاملة حضرًا واضحًا بالإضافة إلى التطبيق الجاد للتشريعات في هذا السياق؛	جمهورية كوريا
91	الإطلاق، الفوري وغير المشروط، لكافة المحتجزين الذين شاركوا في الاحتجاجات السلمية التي تفتقر لتهم جنائية يمكن الاعتماد عليها؛	سلوفاكيا
92	حظر التعذيب وسوء المعاملة، في التشريعات القومية وفي الواقع العملي بما يتوافق مع التزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، والتأكد من أن جميع مزاعم التعذيب وحالات سوء المعاملة الأخرى يتم التحقيق فيها تحقيقًا مستقلاً وسريعًا وشاملاً، وتقديم المنتهكين للعدالة بما يتوافق مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة؛	سلوفاكيا
93	منع حالات العنف ضد أعضاء المجتمعات العرقية والدينية؛	كندا
94	مواصلة جهودها بهدف الحماية من وإلغاء الاتجار بالبشر؛	أذربيجان

95	تبني تشريع يسمح للأطفال من الأمهات البحرينيات والآباء غير البحرينيين بالحصول على الجنسية البحرينية؛	الأوروغواي
96	اتخاذ الإجراءات الضرورية لإلغاء جميع أشكال المعاملة التمييزية للنساء البحرينيات المتزوجات من غير البحرينيين؛	الأرجنتين
97	زيادة جهودها في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك دراسة إمكانية تطوير برنامج للدولة أو خطة أعمال تهدف إلى تقوية إجراءات الحكومة للحماية من الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال وإلغاءهما؛	بيلاروسيا
98	مراجعة أحكام الإدانة، وإلغاء العقوبات، أو إسقاط التهم عن جميع الأشخاص الذين شاركوا في التعبير السياسي السلمي؛	الولايات المتحدة الأمريكية
99	إعادة جميع الموظفين والطلبة الذين تم فصلهم في أعقاب أحداث شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 2011 والذين كانت أنشطتهم السياسية متوافقة مع الحق في حرية التجمع السلمي والتنظيم، وتعديل قانون رقم 21 لعام 1989 فيما يتعلق بالتجمعات العامة لجعل بنوده متوافقةً مع المادتين 21 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتطوير مناخ قانوني لتمكين المجتمع المدني من النمو؛	كندا
100	إطلاق سراح جميع الأشخاص الذين تمت إدانتهم فقط لممارستهم لحقوقهم الأساسية لحرية التعبير والتجمع إطلاقًا فوريًا غير مشروط، وعلى الأخص خلال فترة الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي بدأت في شهر شباط/فبراير 2011؛	جمهورية التشيك
101	إطلاق سراح جميع الأشخاص فورًا والذين تمت إدانتهم أو احتجازهم عن تهم ترتبط بالتجمع السلمي وحرية التعبير؛	ألمانيا
102	مواصلة إجراءات إصلاح القوات الأمنية وتزويدها بقدرات أفضل وتدريبها على حقوق الإنسان وتخفيف استخدام القوة؛	أسبانيا

103	إيجاد أفراد سلك شرطة يمتازون بكونهم متنوعين ويعكسون المجتمع؛	الولايات المتحدة الأمريكية
104	مواصلة بناء الإطار المؤسساتي وقدرات أفراد سلك الشرطة البحرينية بطريقة تعكس انعكاسًا إيجابيًا احترام حقوق الإنسان؛	فلسطين
105	تعزيز الجهود لبناء القدرات للشرطة والموظفين المسؤولين عن تطبيق القانون؛	السعودية
106	التأكد من إجراء تحقيق مستقل وفوري وشامل للإدعاءات المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان خلال احتجاجات الفترة الممتدة ما بين شهري شباط/فبراير وآذار/مارس من العام 2011 والفترة التي لحقتها على أيدي قوات الأمن وتقديم المنتهكين للعدالة وتوفير جبر معقول للضرر للمتضررين وإعادة التأهيل؛	سلوفاكيا
107	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق تنفيذًا شاملاً تغطي مدىً واسعًا من المهام منها، ضمان المحاسبة، ومنع عدم وقوع انتهاكات حقوق الإنسان عبر إصلاح القانون وتدريب الموظفين المسؤولين عن تطبيق القانون، واحترام قواعد الإجراءات القانونية؛	جمهورية كوريا
108	محاسبة الموظفين من جميع الرتب على أفعالهم، وعلى الأخص فيما يتعلق بإدعاءات القتل، والتعذيب، وأشكال سوء المعاملة الأخرى؛	ألمانيا
109	اتخاذ خطوات لإرساء تشريع جديد وسياسات للموظفين المسؤولين عن تطبيق القانون لضمان محاسبة أفراد القوات الأمنية واحترام حقوق الإنسان؛	كندا

110	تنفيذ جميع التوصيات التي رفعها مقرر التعذيب الخاص لدى الأمم المتحدة تنفيذًا كاملاً والتي ترتبط بالوقف الفوري للعنف والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنهاء حالة الإفلات من العقاب وبذلك تقديم المنتهكين للعدالة؛	الجمهورية الإسلامية الإيرانية
111	إجراء تقصٍ مستقل للحقائق دون تأجيل في إدعاءات التعذيب الماضية والحالية وكذلك إدعاءات الاستخدام المفرط غير القانوني للقوة وتقديم المسؤولين للعدالة؛	سويسرا
112	مواصلة إجراءات الإصلاح وضمان المحاسبة عبر التحقيق في جميع إدعاءات التعذيب وسوء المعاملة وتقديم أي فرد تثبت مسؤوليته للمحاكمة بما في ذلك المسؤولون الحكوميون الكبار؛	النروج
113	تطوير إجراءات المحاسبة ووضع آليات تعويض وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات العلاقة؛	الكويت
114	عرض مراجعة جميع الإدانات والأحكام القضائية الصادرة في محاكم السلامة الوطنية في محاكم مدنية؛	بلجيكا
115	ضمان محاكمة جميع المحتجزين بموجب قضايا يجرمها القانون والحصول على محاكمة عادلة أمام المحاكم الجنائية الاعتيادية تماشيًا مع المعايير الدولية؛	ألمانيا
116	إلغاء جميع الأحكام الصادرة من محكمة السلامة الوطنية، وإحالة تلك القضايا إلى المحاكم الجنائية لضمان انعقاد جميع تلك المحاكمات بطريقة عادلة، وسريعة وشفافة؛	ألمانيا
117	التأكد من إحالة جميع قضايا المدنيين، والذين أدينوا في محاكمات أمام محكمة السلامة الوطنية عن جرائم يُزعم بأنها ارتكبت خلال احتجاجات العام 2011، إلى محاكم مدنية؛	بولندا

118	يجب أن تخضع جميع القرارات الصادرة في محكمة السلامة الوطنية للمراجعة في المحاكم العادية؛	أيرلندا
119	تجب المصادقة على القوانين التي من شأنها حظر محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية في المستقبل؛	أيرلندا
120	يجب أن يتم تحويل عبد الهادي الخواجه إلى السلطات الدنمركية للعلاج الطبي، بما يتوافق مع الاتفاق الحاصل في 15 آذار/مارس؛	الدنمارك
121	تأسيس، بموجب المعايير الدولية، جهة مستقلة دائمة لإجراء التحقيقات لجميع إدعاءات التعذيب وأشكال سوء المعاملة الأخرى، والوفاة داخل مراكز الاحتجاز والقتل خارج إطار القانون؛	فنلندا
122	إطلاق سراح الأفراد الذين أُدينوا في محاكم خاصة إطلاقًا غير مشروط، أو أولئك الذين ينتظرون محاكمتهم، وذلك لممارستهم لحقوقهم الأساسية لحرية التعبير والتجمع فقط؛	النروج
123	تبني معايير المحاكمات في القضايا الجنائية وكذلك ضمان حقوق الموقوفين والسجناء، بالتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات العلاقة؛	موريتانيا
124	تنفيذ جميع توصيات لجنة تقصي الحقائق تنفيذًا سريعًا ونافذ العزم، بما في ذلك التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة خلال الاحتجاجات الأخيرة، بهدف التأكد من المحاسبة التامة، والعدالة وتعويض المتضررين؛	الدنمارك
125	إجراء محاكمات جديدة لجميع المتهمين الذين أُدينوا في محاكم السلامة الوطنية على نحو عاجل؛	المملكة المتحدة
126	الإنهاء السريع لهذه القضايا (انتهاكات حقوق الإنسان ضد المحتجين السلميين) كتلك القضية المستمرة لعبد الهادي الخواجه؛	أستراليا
127	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق تنفيذًا كاملاً؛	تايلندا

128	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق والتي اعتمدتها الحكومة، وعلى الأخص تلك التوصية المتعلقة بتأسيس برنامج مصالحة وطنية؛	بلجيكا
129	إجراء حوار مفتوح، وحقيقي، وشامل، وفعّال مع الفرقاء المعنيين بهدف التطرق إلى الطموحات المشروعة واهتمامات المواطنين جميعهم بأسلوب ديمقراطي؛	الجمهورية الإسلامية الإيرانية
130	ترسيخ الإجراءات القياسية في حصول أي شخص يتم اعتقاله على نسخة من مذكرة الاعتقال ولا يجب أن يتم احتجاز أي شخص وحرمانه من الاتصال بالآخرين. ومهما تكون الحالة، يجب أن يكون أي احتجاز خاضعًا للمراقبة الفعّالة للجهة المستقلة؛	هولندا
131	يجب استيلاد الثقة، من خلال إصلاحات ديمقراطية جذرية والارتقاء بالحوار الوطني الاجتماعي والسياسي، والذي يجب أن يكون شاملاً وتمثيلاً للبحث في القضايا الأساسية للدولة؛	الأوروغواي
132	يرحب وفد دولتي بالطريقة التي قامت البحرين من خلالها بإدارة الأحداث المؤسفة لشهري شباط/فبراير وآذار/مارس من العام 2011. ونود أن نطلب من البحرين ضمان وجود متابعة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق؛	قطر
133	تنفيذ التوصيات التي خلُصت لها لجنة تقصي الحقائق في أقرب وقت ممكن؛	مصر
134	استكمال العمل على تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق وتنفيذ مخرجات حوار التوافق الوطني؛	الأردن
135	متابعة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، بهدف تجاوز تأثيرات الأحداث غير المؤاتية؛	الكويت
136	مواصلة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق؛	عمان

137	مواصلة تنفيذ كافة توصيات لجنة تقصي الحقائق؛	السعودية
138	إنجاز حملات لزيادة الوعي حول أهمية تبني قانون موحد حول الأسرة ورفع العمر الأدنى لزاوج؛	تشيلي
139	دراسة تمرير تشريع حول قانون الأسرة يشتمل على بنود واضحة غير تمييزية فيما يتعلق بالزواج، والطلاق، والميراث، وحضانة الطفل؛	البرازيل
140	مواصلة اتخاذ خطوات جوهرية لمنح الجنسية للأطفال المولودين من أم بحرينية بالطريقة ذاتها كما لو كان آبائهم بحرينيين وفقًا لما هو منصوص عليه في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) واتفاقية حقوق الطفل CRC)؛	اليابان
141	إقرار قانون يمنح حقوق الجنسية الكاملة للأطفال المولودين من أم بحرينية وأب غير بحريني؛	النروج
142	استكمال إجراء تعديل للتعديل المقترح لقانون الجنسية والذي يضمن الجنسية البحرينية للأطفال من أم بحرينية وأب غير بحريني؛	السودان
143	تسريع إصلاح التشريعات المتعلقة بالجنسية للأطفال من أم بحرينية وأب غير بحريني؛	الجزائر
144	مواصلة دعم الجهود، والبرامج والمبادرات الهادفة إلى توفير الحماية لجميع أفراد الأسرة؛	السعودية
145	تنفيذ الالتزام بإعادة بناء أماكن العبادة المدمرة الخاصة بالشيعة؛	النمسا
146	إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وجعل التشريع الوطني متوافقًا مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يضمن حرية التعبير والرأي؛	فرنسا

147	أنه تجب حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والسماح لهم بممارسة أعمالهم دون أي عراقيل، أو تهديد، أو مضايقات؛	النروج
148	تدعيم الحق لحرية التعبير في قانونها الجديد للصحافة، وكذلك السماح لوسائل الإعلام الأجنبية بدخول البحرين وإعداد التقارير بحرية؛	النروج
149	فيما يتعلق بمسودة قانون الصحافة التي يجري العمل على مراجعتها، إلغاء كافة القيود على حرية التعبير وضمان توافق ذلك القانون مع المبادئ الدولية؛	تشيلي
150	إزالة جميع القيود أو العوائق على عمل الأشخاص والمؤسسات العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛	سويسرا
151	إبطال أو تعديل قانون الصحافة لعام 2002 بإلغاء جميع القيود المفروضة على حرية الإعلام والتي لا تتوافق مع البنود المرادفة لها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)؛	استونيا
152	إقرار قانون جوهري وتدريجي يُعنى بحرية الأعلام؛	النمسا
153	تعديل قانون العقوبات لإزالة جميع العقوبات الجنائية لجرائم التشهير والقذف المزعومة وقانون الصحافة لجعل نصوصه متوافقةً مع المادة رقم 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)؛	كندا
154	جعل كل من قانون الصحافة وقانون العقوبات متوافقًا مع المادة رقم 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)؛	استونيا
155	الاضطلاع بكافة الجهود لتخفيف الرقابة ومنح الجماعات المعارضة إمكانية تأسيس قنوات إعلامية خاصة بها؛	ألمانيا
156	إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل الصحفيين الأجانب والهيئات العالمية المدافعة عن حقوق الإنسان؛	بلجيكا

157	إلغاء البنود القانونية غير المشروعة التي تحد من المظاهرات السلمية، وإزالة القيود الواردة في قانون رقم 32 لعام 2006 فيما يتعلق بحرية التعبير، والسماح للمعارضة بوصول أكبر إلى البث التلفزيوني والبث الراديوي ووسائل الإعلام المطبوعة؛	هولندا
158	إيقاف جميع أشكال التهديد أو الاضطهاد ضد مدافعي حقوق الإنسان، والصحفيين، والهيئات غير الحكومية؛	أسبانيا
159	الإفراج عن الأشخاص المعتقلين كما هو منصوص عليه في حرية التعبير وإبطال جميع التشريعات التي تجرِّم ممارسة هذا الحق؛	سويسرا
160	مراجعة قانون التجمعات العامة (2006/32)، حتى يتم تنظيم المظاهرات السلمية كما هو منصوص عليه في العقد الدولي الخاص بالحريات المدنية والسياسية؛	كوستاريكا
161	احترام الحقوق المشروعة لجميع المواطنين فيما يتعلق بحرية التنظيم والتعبير، والحفاظ على التزامها في تحقيق إصلاحات سياسية ملموسة تقوم على احترام الحقوق المشروعة وطموح كافة المواطنين؛	أستراليا
162	أنه يجب إجراء مزيد من التقدم لتحقيق إصلاح ملموس وجلي، بما في ذلك التنفيذ الشامل لتقرير لجنة المتابعة، بطريقة تضمن الشفافية وحرية التعبير؛	اليابان
163	أنه يجب تنفيذ الإجراءات الضرروية لضمان حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية التظاهر السلمي؛	اليابان
164	الإسراع في أقرب وقت ممكن لتبني مسودة قانون العمل بما في ذلك القسم الخاص بالعمال المحليين؛	الإكوادور
165	مواصلة جهودها في التأكد من فحص أوضاع مساكن العمال ومراقبتها مراقبةً دائمةً؛	ماليزيا

166	بذل الجهود لتعزيز التعليم العام، وبرامج التوعية، والتدريب على المهارات، وعلى الأخص تلك الهادفة إلى زيادة الوعي حول حقوق الإنسان في البحرين	ماليزيا
167	دعم التعليم والوعي حول حقوق الإنسان على المستوى القومي؛	السنغال
168	مراجعة التشريعات القومية وتطوير الوعي وبرامج التدريب لإلغاء التمييز القانوني والقائم بسلطان الواقع ضد الأولاد والبنات ذوي الإعاقات وكذلك فيما يتعلق بأولئك الأطفال الذين يقطنون في أفقر المناطق في الدولة؛	الأوروغواي
169	مواصلة اتخاذ الجهود اللازمة والأفعال لتوفير فرص تعليمية مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات؛	الإكوادور
170	مواصلة ترسيخ الجهود لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقات على تعليم مناسب؛	الإمارات العربية المتحدة
171	يجب أن يتواصل بذل الجهود لتوفير فرص التعليم الملائم للأشخاص ذوي الإعاقات؛	اليمن
172	توفير فرص تعليمية مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات؛	السعودية
173	تعزيز جهودها في النهوض بالعمال المهاجرين وحمايتهم؛	إندونيسيا
174	مواصلة بذل الجهود لضمان حماية أكبر وأكثر شمولاً للعمال الأجانب؛	الجزائر
175	تنفيذ كل من التدابير الإجرائية والتشريعية لحماية العمال الأجانب في الدولة إلى أقصى مدىً ممكن؛	مصر
176	تكثيف الجهود والتدابير لدعم العمال الوافدين وتوسعة حمايتهم في البحرين.	لبنان

اقرأ

أيــن الملك؟ . الســلطة البحرينية،محاولات «الطأفنة» الكريهة . حصاد العفن الطّائفي . الثورة البحرينية وتحديات الراهن والمســتقبل . قراءة في سوسيولوجيا ومآل الثورة في البحرين . 2012.. عام الفشل في تحويل تقرير بسيوني إلى مبادرة للإصلاح السياسي. الثورة في عامها الثالث: عودةُ الربيع ووطنيّةُ المطالب

مقالات في الثورة

الفصل العاشر

530-497

أين الملك؟

عادل مرزوق*

يقف ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة يتوسطه أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان والأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي إبراهيم شريف، ممسكين بأيدي بعضهم البعض في تسوية سياسية تاريخية تؤسس لانتقال ديمقراطي في البلاد. هل يقنع هذا المشهد أحداً؟ والأهم من ذلك: أين الملك؟

أين يمكن أن يكون ملك البلاد في مثل هذا المشهد؟ وهل تستطيع قوى المعارضة في الداخل أن تجيب على مثل هذا السؤال؟ وإن لم تكن كذلك، فأي حوار ذلك الذي قد يقوده ولي العهد منفرداً، وبعيداً عن إرادة أبيه؟!

المكاسب القلقة

على الأرض: ودع البحرينيون العام 2012 بمشاعر تبدو باردة. قد يكون عاما فارغا بحسابات السياسة وجدل تسوية ولي العهد المؤجلة، مرة بعد أخرى، إلا انه كان أيضاً، عام اختبار صعب وشاق، استطاع حراك 14 فبراير - بما قدمه أبناء الساحات - أن يمر منه بنتائج جديرة بالوقوف، والاهتمام.

أبرز المكاسب التي حققها شارع المعارضة خلاف التدليل على قدرة اللعب وفق سياسة (النفس الطويل) التي يجيدها النظام وغالباً ما كانت رهانه الرابح، هي تلك الالتزامات الدولية التي باتت تثقل كاهل العائلة الحاكمة، يضاف لها الضغط الدولي المتزايد من جانب الحليفين الغربيين (الولايات المتحدة وبريطانيا) والمؤسسات والمنظمات والهيئات الحقوقية الدولية.

الأكثر من ذلك، أن دعاية النظام التي ساندتها مجموعة من بيوت الخبرة الدولية في العلاقات

العامة والإعلام والتسويق السياسي لم تستطع التقليل من حضور الملف البحريني بكامل تعقيداته، حضور تسبب في خسائر فادحة للمؤسسة الحاكمة على صعيد صورة الملك ومشروعه الإصلاحي الصورة/ التخريبي المضمون في البلاد، ورغم عديد المحاولات وكبير الإمكانيات التي وظفتها وزارات ومؤسسات الدولة للمرور من نفق الأزمة وفق قاعدة: البحرين تخطت الأزمة، لا تزال مؤسسات المعارضة بأدواتها البسيطة وإمكانياتها المحدودة المتحكم الحقيقي بفضاء (الحقيقة) في البحرين، وتبيان تفاصيل الحدث اليومي الذي يؤكد أن ملف 14 فبراير لا يزال مفتوحاً.

منجزات استطاع حراك الشارع الظفر بها رغم استمرار الغطائين الإقليمي والدولي في تقديم العون والتغطية السياسية والاقتصادية اللازمة للنظام. وإذ كان الأخير يسعى أن يخرج من العام 2012 بطي ملف لجنة بسيوني – الوصفة الأمريكية لإنهاء الأزمة في البحرين – دون تقديم أية تنازلات سياسية حقيقية، ها هو يحمل اليوم معه توصيات المراجعة الدورية الشاملة في مجلس حقوق الإنسان. حيث يتموضع تقرير بسيوني وتوصيات جنيف كطوق لبسه النظام عن طيب خاطر!

يعكر صفو احتفاء المعارضة بنتائج ونجاحات حراكها الحقوقي، حقيقة قارة لدى العديد من أطياف المعارضة، وهي أن الحراك الحقوقي – رغم أهميته – لا يمكنه إنجاز تسوية سياسية مرضية، خاصة وأن انتظارات الشارع كانت – ولا تزال – كبيرة.

ومن جهة اخرى، لا يمكن إنكار أن (الاشتغال) بالملف الحقوقي والتركيز عليه يمثل في طياته انشغالاً سلبياً عن الملف السياسي. اعتقاد يعززه أن بلداً لم يشهد انتقالاً ديمقراطياً بأدوات اللعب على ملفات حقوق الإنسان وضغوط المنظمات الحقوقية الدولية المعنية. وهكذا - إجرائياً - تختفي (وثيقة المنامة) لصالح تعويض الضحايا وإعادة المفصولين، وتتحول الأنظار عن الحكومة المنتخبة لصالح الحكومة الانتقالية، ولئن كان البعض يرى أن التسوية السياسية مرتبطة – بطريقة أو أخرى – بالتنفيذ (الأمين) لتوصيات (بسيوني) و(جنيف).

الملك: ميزان الربح والخسارات

خلال العام 2012، أعاب المراقبون على الدبلوماسية الدولية (نعومة) الضغط على المؤسسة الحاكمة والملك، ورغم ذلك، لا يمكن التغافل عما أثارته تنقلات الملك في العواصم الأوربية من متابعات صحافية دولية ناقدة، واستمرار رفض (واشنطن) استقباله رسمياً.

إجرائيــاً، لم يعد الملــك يجرؤ على إعلان جدولة زياراته خارج الإقليم، ولا تبدو إقامة الملك حمد بن عيسى ال خليفة في باريس (خلسة) قبيل زيارته للندن للمشاركة في احتفالات الملكة اليزابيث بيوبيلها إلا دليل على ما يعيشه الملك من عزلة سياسية دولية، خصوصاً إذا ما قورنت زياراته (السرية) بعربات الخيول التي طافت (ويستمنســتر) احتفاء بزيارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح.

النظام حقق مكاسب مهمة لا يمكن إغفالها حتى وإن كانت مكاسبـــ وقتية ومحدودة. نجح النظام في فرض ســيطرته الأمنية على الساحات وفضاءات الحياة العامة مستفيداً من الجغرافيا المحدودة للبلاد، لكن هذه السيطرة الأمنية تعرضت للخرق مئات المرات، وهو ما جعله أمام خيارين: إما زيادة المظاهر العســكرية والأمنية في شوارع البلاد بما يؤكد اضطراب الأوضاع، أو السماح بمسيرات المعارضة الكبرى التي تتناقلها وكالاتـــ الأنباء وشاشــات التلفزة العالمية، وفي تعاقب النظام بين الخيارين، كانت حركة الشــارع ومطالبها من تحقق المكاسب، الجولة تلو الأخرى.

المعارضة دون نبيل: أضعف

النظام اســتطاع أيضاً تحجيم القلق الذي كان يمثله وجود رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب والنشــطاء زينب الخواجة ويوسف المحافظة إما بالاعتقالات أو المحاكمات القضائية المتتالية، ويعاب على المعارضة في هذا الشأن أنها لم تتفطن لخطورة إفراغ الشارع من الكوادر الحقوقية المدربة والمعترف بها دولياً.

ورغم ذلك، لم يفلح النظام في تغليف انتهاكاته الحقوقية عبر مؤسسته القضائية المرفوضة دولياً، ولم تلق موجات تخفيف الأحكام عــلى المعارضين أو إصدار الأحكام (الصورية) على المتهمين بقضايا القتل والتعذيب أي تقدير كما كان النظام يتوقع، بل تركزت جميع البيانات الصادرة عن بيوتات المنظمات الحقوقية على إدانة المؤسسة القضائية وأحكامها، والتأكيد على أن سياسة الإفلات من العقاب في البلاد، هي ثقافة لم تتغير.

يضاف لمشاكلات النظام التي تصاعدت خلال العام 2012، التهتك والانقسامات التي بدأت تعصف بتجمع الوحدة الوطنية (تجمع الفاتح) يوماً بعد يوم، فالانقسامات الداخلية واتهامات التخوين المتبادلة بين قيادات التجمع مثلت تحدياً آخر للنظام.

كان النظام يســعى لإخفاء وإسكات تجمع الوحدة الوطنية بعد الانتهاء من مهمته المخطط لها

في طأفنة الصراع السياسي والوقوف كحائط صد امام المعارضة ذات الأغلبية الشيعية، لكنه لم يكن يتوقع ان يفضي تفكيك التجمع لخلق هذه (الفوضى) التي باتت تشكل ورقة ضغط على النظام ذاته.

خسائر المعارضة

قد يكون المكسب السياسي الأبرز للنظام هو نجاح برنامجه الإعلامي في تشطير قوى المعارضة أكثر وأكثر، خصوصاً مع إعلانات الحوار المبرمجة التي غالباً ما كانت تتسبب في تمزيق وحدة صف المعارضة، يضاف لذلك ما يمكن تسميته بمرض (تفريخ) المؤسسات السياسية والحقوقية من جانب النشطاء السياسيين والحقوقيين في المعارضة والتي غالباً ما تتسبب في توزيع الجهود وإضعاف ما هو قائم من مؤسسات سياسية ومراكز حقوقية.

وفي حين يقلل الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان من أهمية الاختلافات داخل بيوتات المعارضة، مؤكداً أنها الحالة الطبيعية في أي تجربة، يرى مراقبون آخرون أن واقع الملف البحريني بتعقيداته وصعوباته وتحدياته القائمة لا يحتمل مثل هذه الانشقاقات، خصوصاً وأنها تزداد بوتيرة تنذر بتحولها إلى أن تكون (الغول) الذي يأكل شارع المعارضة، دون أن تدري.

الانتقاد الأبرز لقوى المعارضة على اختلافها ما بين قوى (الإسقاط) وجمعيات (الإصلاح)، أن أحداً من الفريقين لا يملك برنامج عمل حقيقي. وفي حين أن لكل معسكر من المعسكرين وصفة prescription تجعله القطب الأقرب من الواقع والواقعية. ولكل معسكر من (اللوجيك) ما يحتاج لتبرير أحلامه وطموحاته، إلا أن أحداً منهما لا يملك (برنامج العمل) لتحقيق ما يؤمن به من أهداف. وعليه، تبقى آلية (ردة الفعل) هي السائدة تجاه أي متغير يطرأ على المشهد السياسي. ويستفيد النظام الحاكم في هذا السياق من أنه يواجه معارضة (باردة) الطباع، ليس لديها – فعلاً – ما تخفيه!

لم تكن المعارضة البحرينية يوماً ما أليفة مع ما تقتضيه فضاءات العمل السياسي من آليات وأنماط عمل، وفي الوقت الذي تعج فيه مؤسسات المعارضة بالأحلام والطموحات المشروعة - وبالمؤسسات السياسية والحقوقية والإعلامية مؤخراً - ولديها كامل الاستعداد لتتصارع عليها وفيها، لا يبدو أن ثمة شيئاً موجوداً لتتصارع عليه! وهكذا، تبدو صراعات قطبي الإصلاح والإسقاط كصراع الصبيين المتناحرين على حلم أن يكون لأحدهما مزرعة وخراف، وللآخر ذئاب مهمتها أن تفتك بخراف الآخر! يتصارع الصبيان، وما من خراف في المزرعة وما من ذئب يعيش في الجوار.

بالنسبة لجمعية الوفاق كبرى جمعيات المعارضة وأبرز الأقطاب السياسية في البلاد، تصارع الجمعية لإدارة ملف الأزمة محكومة بحبال التحالف السياسي الهش مع الجمعيات السياسية في التيار الوطني أولاً، ومسايرة شارعها المتحفز والحالم ثانياً، والتنسيق مع العواصم الغربية والتعامل مع مفتاح تسوية ولي العهد ثالثاً. وهي مهمة شاقة في التموضع، وصعبة في القدرة على إرضاء الأطراف كلها مجتمعة.

يدير أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان كل هذه المعادلات، ينجح مرة، ويخفق في أخرى. لكنه على أي حال، لا يزال وجمعيات المعارضة في الداخل يبحث عن شراكة حقيقية في مؤسسة الحكم لإنجاز التسوية السياسية التي يريد.

الذي يقلق الوفاق وباقي جمعيات المعارضة هو أن شريك الحكم المأمول بعيد عن المشهد السياسي، وسواء أكان ولي العهد – المفتاح المفترض - غائباً أو مغيباً فإن الجمعيات تضاعف خساراتها مع كل مرة تتقدم فيها بإيجابية مفرطة من دعاوى الحوار التي باتت كـ «الفخ» الذي تبادر عن طيب خاطر الى الوقوع فيه. تراهن الجمعيات في هذه الجزئية على الراعي الدولي الذي لن يقبل بأي ردة فعل سلبية تجاه دعوات الحوار، وهو تبرير مقبول ما خلا أنها – أي الجمعيات – لم تتحصل في أي مرة أخلى النظام فيها بتعهداته على (تعويض) مجزٍ أو ضغط دولي على النظام يوازي خسائر بيتها الداخلي.

2013: ما العمل؟

لا يبدو أن الرهانات في العام 2013 تختلف عن العام الفائت، وليس ثمة ما يحيل إلى أن شيئاً قد يطرأ على المشهد السياسي في البلاد. وعليه، قد يبقى فضاء العملية السياسية مرهوناً بالمتغيرات الإقليمية والضغوط الدولية، التي قد تجبر مؤسسة الحكم في البحرين على الذهاب لتسوية سياسية، تحقق ما يشفع للمعارضة القدرة على إقناع شارعها بالقبول بها. وأمام التسوية المفترضة تقف تحديات جدية قد لا يكون المرور منها متاحاً، ليس أقلها ملك البلاد ذاته، الذي يتحمل مسؤولية كل ما كان، أو سيكون.

وفي الحقيقة، يؤكد مراقبون سياسيون أن لا فرصة لحل سياسي حقيقي في البحرين دون أن يكون ملك البلاد حمد بن عيسى آل خليفة جزءاً منه. فالملك لا يزال يتصرف في حدود مملكته ويحكم بما يشاء ويشتهي، ولن يستطيع ولي العهد أن يتجاوز صلاحيات أبيه وسلطته أو أن يقطع ذراع الملك (الخوالد) الممتدة والمُحكمة سيطرتها على المؤسسة العسكرية ومجلس الوزراء. وهو مشهد يعود بالبحرين للعام 1923 إبان فترة حكم الحاكم المعزول عيسى بن علي ال خليفة

(1869 - 24 ديسمبر 1932)، وقتئذ تيقن (الوصي) البريطاني أن عيسى بن علي هو عنوان المشكلة وجوهرها، وأن لا نافذة إصلاحية ليطل الحاكم المنبوذ على شعب البحرين منها مجدداً.

وعليه، لا تكمن حلحلة الأزمة السياسية في البحرين عبر (حوار) أو (حركة إصلاحية) يكون الملك جزءاً من رعايتها أو صناعتها، أو حتى مؤهلاً ليستفيد من مخرجاتها لتكون التطور الطبيعي لما يعتبره هو المشروع الإصلاحي الذي بدأه العام 2001، فالملك على الأرض فقد شرعيته وقدرته على الإقناع والتأثير، بل أصبح – بحسب البعض - عنوان الأزمة وشعارها. وفي الخلاصات: المستبعد هو أن تنضج تسوية ولي العهد في ظل وجود الملك، والمستحيل: هو أن يكون (هو) جزءاً منها.

وأن يكون الملك جزءاً من الحل فهذا يقتضي بطريقة او أخرى أن يغادر المشهد السياسي كاملاً، فيكون السؤال الرئيس في هذه المقالة خاطئاً. وعليه، يبدو أن قوى المعارضة تدور في حلقة مفرغة، تراهن فيها على حصان خاسر.

يزيد الأمور تعقيداً، تشكيك البعض في أي مقارنة بين عيسى بن علي وحمد بن عيسى، فالوصي الجديد (السعودية) ليس من هواة التغيير، فضلاً عن أنه لا يبدو متحمساً لولي العهد الذي يبدو أنه لا يروق لأهواء الرياض ولا يتناسب مع أهدافها. نعم، ليس من المعقول ألا يكون الإخوة الكبار (الولايات المتحدة) و(بريطانيا) قد فكروا في مثل هذا الخيار، لكن التوقيت وتعقيدات الإقليم قد تستبعد هذا التغيير، أو تؤجله إلى حين.

* صحافي من البحرين.

السلطة البحرينية، محاولات «الطأفنة» الكريهة

ناصر زين*

دعا المجلس الإسلامي العلمائي إلى مسيرة جماهيرية حاشدة تحمل شعار: «الأخوة الإسلامية والوحدة الوطنية»، تنطلق من جامع رأس الرمان إلى مركز الفاتح الإسلامي (مسجد الفاتح) وإقامة صلاة موحدة، وذلك يوم الثلثاء (15 مارس/ آذار 2011). ورحب رئيس تجمع الوحدة الوطنية الشيخ عبداللطيف المحمود رداً على جريدة «الوسط» بالخطوة رغم قوله إنه لا علم له بها.

وقال عضو الهيئة المركزية في المجلس العلمائي الشيخ أحمد أمر الله: «إن هذه المسيرة تأتي لتأكيد الوحدة كمبدأ وخيار ومصير وطني استراتيجي، لا يمكن السماح بالتفريط فيه، كما تأتي لنبذ كل الممارسات الطائفية وقطع الطريق على محاولات شق اللحمة الوطنية، وأن المسيرة ستشارك فيها المجاميع الشعبية من الطائفتين الكريمتين».

بسبب هذا الخبر الذي جاء قبل يومين من مجزرة سترة والهجوم على دوّار اللؤلؤة في اليوم التالي، بالإضافة إلى ما سطّرته الجماهير بمختلف أطيافها وطوائفها وفصائلها من ملاحم حضارية في ميدان اللؤلؤة واستطاعوا إزالة الشوائب بين المواطنين ولملمة الشمل وتذويب كل الإيديولوجيات في بوتقة الوحدة الوطنية والمصير المشترك، وما ساهمت فيه رياح الربيع العربي من تهيئة الأرضية لثورات الشعوب ضد أنظمتها القمعية، هنا ارتعدت فرائص السلطات البحرينية خيفة وتوجساً من أن ينفلت عقال (التشتيت والتفريق) بين فئات الشعب من يدها، والذي كانت ممسكة به، وهو اللعبة التي كانت تتقنها ببراعة في سبيل تفتيت الوحدة بين الطائفتين من السنة والشيعة وعدم اتحادهما واجتماعهما وإجماعهما على مطالب شعبية واحدة ومصير مشترك تحت عنوان المواطنة بعيداً عن المصالح الفئوية والطائفية، وهي اللعبة التي نجح النظام في إدارتها طيلة عقود استلهاماً واستنساخاً لألاعيب الاستعمار البريطاني للبحرين – حينذاك -

وسلاحة الفتاك «فرق تسد».

بهذه الدعوة من المجلس العلمائي التي جاءت في وقت قد يمثل مقتلاً للنظام وقتذاك، وغيرها من الأمور التي صاحبت الثورة بسيطرة الثوار على الدوّار طيلة شهر، استشعر النظام حينها، بل أيقن، بخطورة الأمر عليه في حال ظل اجتماع السنة والشيعة كشعب واحد للمطالبة بحق المشاركة في القرار والثروة، في الوقت الذي كان مستفرداً هو بالقرار والسلطة والثروة منذ عقود طويلة، فكيف يسمح بمشاركة الشعب معه في ذلك، وهو مَنْ يعتبر البحرين وما عليها ملكاً له و»غنيمة غزو».

هنا، كان لابد للنظام، أن يخطط ويدبر كيف يضعضع هذا البنيان الذي أخذ في التراص والتمدد والتشكل القوي منذ أن بدأت الثورة في 14 فبراير، وأصبحت المسيرات تضم مئات الآلاف دون اعتبارات طائفية في إطار ملتزم بالسلمية الحضارية المحرجة للنظام، وعليه أوعزت السلطات البحرينية هنا إلى ماكنتها الإعلامية وشاشاتها الطائفية وأقلامها المأجورة إلى تجييش وتحريض وبث الكراهية بين مكونات الشعب، فكان لابد من أجل أن تكتمل عملية «طأفنة» الثورة أن يتم ترويج مسمى «دوّار المتعة» على دوّار اللؤلؤة لإصباغها بلون طائفي واحد تمهيداً لبث مزيد من مفاهيم «الطائفية العفنة» لتجد سوقها في أوساط الطائفيين عبر المنتديات الفتنوية والشبكات والمنابر الدينية التابعة والموالية للنظام، ومن هنا نفهم لماذا يقوم الضباط والمعذبون في السجون والشوارع بنعت المعتقلين ووصفهم بـ»أولاد المتعة» حيث لم تأتِ من فراغ، بل أن ما رُوّجته السلطات – عبر شبكات التواصل الإجتماعي والمنتديات الموالية – من أن هناك خيمة رقم (6) مخصصة «للمتعة» في الدوّار، هو يصب في ذات الهدف، ولا زالت هذه الفبركات السخيفة ثابته في عقول البسطاء والمغفلين للأسف.

ولتكتمل عملية الطأفنة أيضاَ، بالإضافة لما رّوّجه النظام - عبر مختلف وسائله الرسمية والأهلية/ الطائفية التابعة له - من ارتباط الثورة بولاية الفقية وإشاعة مصطلاحات ونعوت إزدرائية ضد المعتصمين والمعارضة مثل (الرافضة، المجوس، الصفويين، الخونة)، كان لابد أيضاً من تصوير الحراك الشعبي المطلبي بحالة من التفسخ الأخلاقي وربطه بالمعتقد الديني للتشيع المذهبي حتى تكتمل عملية «الطأفنة» للحراك في نظر كثير من المغفلين والبسطاء والمتعصبين مذهبياً للأسف من شركاء الوطن كبضاعة رائجة في سوق التعصب الديني والطائفية العمياء، والمحيط الإقليمي المنفجر بالطائفيه بوسائل إعلامه الجاهزة لهذه البضاعة المزجاة.

ولذلك سعت السلطات البحرينية لتشويه الصورة الناصعة للحراك الثوري المطلبي، حيث رأينا

كيف وضع أحد مستشاري الملك بعد ساعات قليلة من الإخلاء الثاني للدوّار صورة لقميص نوم نسائي فاضح لونه أحمر، يحمله جندي من الجيش، حيث ادعى فيه أنه وُجِدَ في داخل خيام المعتصمين، وكتب هذا المستشار تغريدة تهكمية واستهزائية بما معناها «ماذا كان يحدث في داخل خيام الدوار؟!!» تحت صورة القميص، إيحاءً منه بأن هناك «ليالي حمراء» !!

هذا بالإضافة إلى قيام الجيش وقوات النظام بتصوير فيلم من داخل خيام المعتصمين بعد إخلاء الدوار يُظهر مقاطع فيديو لـ «واقيات ذكرية» مستخدمة داخل الخيام وأخرى غير مستخدمة، وملابس داخلية نسائية بجانب الأسلحة والمسدسات الفرد والسيوف التي زعمت السلطات أنها عثرتْ عليها داخل الخيام، بالإضافة إلى إشاعة أخبار كاذبة أن المعتصمين كانوا يتعاطون «حبوب هلوسة»، على غرار ما ادعاه النظام المصري ضد الثوار، وكل ذلك من أجل ضرب الثورة وإسقاطها أخلاقياً وتشويه صورتها إعلامياً وربط حراكها بالأمور العقدية والمذهبية تمهيداً لطأفنتها أمام المكون السني في الداخل بالذات لضرب إسفين التفريق والتمزيق والتشرذم حتى لا يجتمع المكونان على مطالب واحدة تحت عنوان المواطنة التي من شأنها سحب الامتيازات من حكم الفرد الواحد المستفرد بالسلطة والمستحوذ على خيرات ومقدرات الوطن طيلة عقود وعقود.

وللأسف هذه اللعبة، انطلت على كثير من الناس، خصوصاً لدى المكون الآخر، وهبوا بـ «فزعة» للدفاع عن طائفتهم، نتيجة عامل الخوف الذي زرعه النظام بحملة كبيرة وشعواء عبر أبواقه الإعلامية وأدواته «الإنترنتيه» والمنتديات الطائفية التابعه له بتصوير الحراك المطلبي أنه يهدف إلى إقامة دولة شيعية (اثني عشرية/ مهدوية) هدفها قتل (أهل السنة) على الهوية واستعبادهم، وقد ساهمت جميع أجهزة الدولة وونزرائها في هذه الحملة الخبيثة بزرع هذا الوهم والخوف والرعب في نفوس أهل السنة ضد أخوانهم الشيعة، فتم فبركة القصص والقضايا الجنائية من الادعاء بقطع لسان المؤذن لأنه يؤذن بأذان (سني المذهب) – والذي أبطل هذه القضية القضاء المسيس نفسه – وكذلك قتل سائق التكسي الشيخ العمري (السني)، والذي يثبت شريط فيديو أنه تعرض لحادث سير وليس قتلاً، بالإضافة إلى إلباس الأطباء تهمة التمييز في علاج (أهل السنة)، بل الضرر بهم، وهذا ما نفاه تقرير بسيوني، وبرّأه قضاء السلطة أيضاً نظراً لسخافته، وغيرها من الأكاذيب التي تصب في ذات السياق لزرع هذا الوهم والخوف والتوجس عند المكون السني تجاه المكون الشيعي وإظهار أن «النظام» هو الحامي والحافظ الأول للسنة من «الشيعة الخونة الصفويين الذين يريدون تحويل البحرين للمحافظة 14 لإيران»!!.

ومن هنا جاء تقرير لما يعرف باللجنة الأهلية لتوثيق أحداث 14 فبراير (كرامة) التابعة (لتيار الفاتح) والتي ادعت فيه توثيق 30 اعتداء على مساجد أهل السنة[1] من قبل الصفويين

خلال شهري فبراير ومارس 2011 ، ولذلك نفهم لماذا تزامن قمع الدّوار مع تهديم السلطة نحو 40 مسجداً شيعيّاً، ألا وهو مشروع (طأفنة) الثورة، بحيث يتم لصقها بالمعتقد الديني والمذهبي، وإلا لم يكن للمساجد والمأتم دور في تأجيج ثورة 14 فبراير، فلماذا يتم استهدافها آنذاك؟!! إلا أن يكون ضمن مشروع «الطأفنة».

لكن وعي الجماهير البحرينية بمختلف طوائفها وحراكها الواضح طيلة عامين أبطل ادعاءات السلطة والنظام من أن المشكلة في البحرين طائفية، وأثبت الحراك أن المشكلة قائمة بين شعب يطالب بالحرية والعدالة والديمقراطية والتوزيع العادل للثورة وبين حكم القبيلة والفرد والديكتاتورية المتجذرة في عمق السنين والمعشعشة في حنايا النظام البحريني، وليس بين السنة والشيعة أبداً.

*صحافي بحريني.

1. http://urlmin.com/kc2

حصاد العفن الطّائفي

نادر المتروك*

الدّولةُ انتهت في البحرين. المواطنون فقدوا السّلطة التمثيليّة التي تجمعهم باسم الوطن، لا باسم الطائفة أو القبيلة أو المصلحة التّجاريّة. عائلة آل خليفة كشفت عن كلّ مخزونها القبلي. حفنةٌ خاسرةٌ تُديرُ السّياسة الأمنيّة في البلاد. هذه الحفنة، حُلمها الدّائمُ هو تدميرُ النّسيج الاجتماعي بين السّنة والشّيعة، وهو مشروعٌ لم تتوقّف الغرفُ المُغلقة عن دعْمه بكلّ الإمكانات المُتاحة، وعدم التردّد في الاستعانةِ بتجاربِ البُلدان الأخرى لتحقيق ذلك. هذه هي الخلاصة.

كان من الممكن أن تدخلَ ثورةُ البحرين في الطّور «الباهر» للرّبيعِ العربي، لو أنّ التركيبة الدّاخلية هنا خلتْ من ينابيع الشّحن الطّائفي. باتَ من الشّائع إلقاء الملامة على المعارضة «الشّيعيّة» كونها لم تُجرِ أية محاولات جادة، وجذريّة، ومتواصلة، للتّخلّص من الإرث الطّائفي، والذي يُمثّل «بقعةَ الإمكان» بيدَ السّلطة. في الحالات التي استطاعت فيها المطالباتُ أن تُحقّق امتداداً وطنيّاً - عابراً للطّوائف - كان النّظامُ البحريني يُعِدّ جهازه «الفتنوي» المُعتاد، مستخدماً الفتيل الطّائفي لإحراق الأرض المشتركة التي تجمع المُعارضين لسياسات الاستبداد والفساد. من سوء الحظ، ينجحُ النّظامُ في كلّ مرة. في الغالب، لا يجدُ النّظامُ صعوبةً في الإجهاز على التّحالفات الوطنيّة، وإشعال الخراب المذهبي، ولكنه في أحداث ثورة 14 فبراير 2011م، وما تلاها، اضطرّ لإجراء تنويعاتٍ وتعديلاتٍ على لعبته القذرة، ولكن المفضّلة.

ثمّة مكوّنان أساسيّان يمدّان النّظام الخليفي في البحرين بجاهزيّته السّلطويّة. المكوّنُ الأوّل يتمثّلُ في الاطّراد القبلي الذي يُحافظ عليه، وبواسطته أمّن نُصرةً «خليجيّة» مستميتة وفزعات غير محدودة من القبائل. أمّا المكوّنُ الثّاني فيتغذّى من التّمثيل المذهبي الذي يُصرّ عليه النّظامُ، بتقديم نفسه مُعبِّراً عن «الفضاء السّني»، ومدافعاً عن «أهل السّنة والجماعة». لم يكن «غلاف» الدّولة الحديثة كفيلاً بصْهر الانتماءات الفرعيّة، واشتغلَ النّظامُ على ديمومة هذه الأخيرة، لأجل

توظيفها في إطار تعويض «الشّرعيّة» الدّستورية من ناحية، وإجهاض المطالبات المنادية بالانتقال الدّيمقراطي وتأسيس هويّة وطنيّة ومواطنيّة كاملة من ناحيةٍ أخرى.

في إطار قمْع الانتفاض الشّعبي؛ لن يكون مستغرباً أنّ النّظام لجأ – ولا يزال - إلى تسعير «الحميّة» القبائليّة والطّائفيّة، وبأعلى المستويّات الممكنة. ولكن - فضلاً عن فضْح الممارسة الرّسميّة - من المفيد مقاربة الظّاهرة الطّائفيّة في البحرين من زوايا أخرى، وتحديداً عبر الأسئلة البحثيّة التّالية: هل الهويّة السّنيّة في البحرين ضدّ الدّيمقراطيّة أصلاً، وأنّها لصيقة – بنيويّاً - بموالاة السّلطة السّياسيّة؟ هل ترغبُ الهويّةُ الشّيعيّة – فعلاً - في بناء ديمقراطيّة حقيقيّة، أم أنها مازالت محكومة ببُعدها الدّيني/المذهبي، وبامتداداته الخارجيّة (إيران، العراق، ولبنان/ حزب الله)؟ لماذا تعثّرت المعارضةُ – وإلى حدٍّ واضح – في طريق الامتداد الوطني؟ بأيّ معنى يمكن استيعاب الحديث «الجريء» للمعارضة «الدّينيّة» برفعها شعار الدّولة المدنيّة، ولماذا لم يُقنع ذلك الكثير؟ ما دور التّيار الدّيمقراطي (العلماني) في تحقيق معادلته الوطنيّة والعبور فوق الاستقطابات المذهبيّة؟.

ثمّة هويّتان مركزيّتان تُشكّلان الصّراع الهويّاتي في البحرين، الأولى تتمثّل في الهويّة الشّيعيّة، والأخرى الهويّة السّنيّة. ومن الملاحظ أنّ أيّاً من القوى المجتمعيّة الجديدة لم تستطع تكسير الصّلابة، أو اللّيونة، التي تتمتّع بها كلّ من هاتين الهويّتين. يُشار هنا إلى أنّ المجموعات الثقافيّة المتولّدة نتيجة الاحتكاك الثقافي خارج إطار الهويّات؛ لم تفلح في إحداث خرْقٍ ثقافيّ حقيقيّ، وخصوصاً فيما يتعلّق بمفهوم التّديّن، الذي طغى عليه الطّابع المذهبي. من جانبهم، استغرق دعاة العلمنة في معالجة عجزْهم الفكري، واستولت عليهم الآمال الشّعاراتيّة، والتي لم تخلُ من ردود عناديّة ضدّ الإسلاميين الذين يسيطرون على الشّارع العام. يغيب كلّ هؤلاء عن التأثير في المَشهد الهويّاتي للبحرينيين، في الوقت الذي تسيطرُ عليه الناقلاتُ المعنيّة بتخليد الهويّة المذهبيّة الخاصة، وتغليبها على الهويّات الجامعة.

تقوم الهويّةُ الشّيعيّة على الاندفاع نحو التّحصين وتأمين الخصوصيّة اللازمة. كان الإرثُ الحِمائي، في الأصل، يقومُ على الانشداد بالمظلوميّة ونحوها. لم تكن المظلوميّة، عند الشّيعة في البحرين، إرثاً تخيّليّاً، أو استعادةً أسطوريّة يتم تحضيرها لمواجهة الواقع. إلاّ أنّ التّشييد المظلومي تشبّعَ بالنّمط الكربلائي في أغلب الأحيان، وهو ما سيكونُ له تأثيره الكبير في إغراق المشهد الشّيعي بالبكائيّات، والإكثار من إظهار البطولات المبدئيّة (الثّبات والصّمود) في مقابل خفوتِ المبادرة السّياسيّة، وضعف قدرات الهجوم السياسي ضدّ السّلطة السّائدة.

لم يكن هذا الارتكاز سبباً في انكفاء الهويّة الشّيعيّة، بل العكس. لقد وجدت الأخيرةُ فرصتها الممكنة في إجراء الانفتاح الدّائم مع الهويّة الوطنيّة، وهو خيارٌ يكاد يكون حاجةً ملحّة – شبه ذاتيّة - لازمت الهويّة الشّيعيّة في البحرين منذ الاستقلال. لأسباب لها علاقة بمركزيّة الاستبداد الخليفي، كانت الهويّة الشّيعيّة تضطرّ إلى إبراز ولائها الوطني، وإثبات القدرة على الاندماج في مؤسّسات الدّولة، لكن ذلك – من جهةٍ أخرى – كان سبباً في تفجير الاختلافات الفرعيّة داخل الهويّة الشّيعيّة نفسها.

وجدت الهويّة السّنيّة نفسها محاطة برعاية النّظام. لم يتهيّأ لهذه الهويّة رجالٌ يشيّدون فصولها بعيداً عن المكافآت التي يوزّعها شيوخُ النّظام. وفي السنتين الفائتين؛ وصلت هذه الهويّة أقصى درجات الالتصاق بالمشيخة الخليفيّة، لاسيما على يد رمز دينيّ هام، هو الشّيخ عبداللّطيف المحمود، والذي أحبط كثيراً كانوا يرجون أن يكونَ استثناء يمكن التأسيس عليه.

أُحيطت هويّة السّنة في البحرين ببناءٍ عسكري، وأمني شديد المتانة.

خلال الأحداث التي شهدتها الثّورة؛ أشعلَ النّظامُ الخليفي أكبرَ حروبه الطّائفيّة ضدّ الشّيعة في البحرين. استفاد النّظامُ من خبراته السّابقة، وخصوصاً تلك المُحَصِّلة التي تأكّدت لديه، والتي تفيدُ أنّ المكوّنِ السّني في البحرين لم يتهيّأ بعد لصناعة رواياته ورؤاه بمعزل عن الضّخ الإعلامي الرّسمي، خاصةً أنّ النّظام استطاع أن يُحقّق ضماناً موثوقاً بارتباط السّنة – بنيويّاً – بهويّة النّظام السّياسي، وهو ما ترشّح خلال مقاطع حسّاسة في انتفاضة فبراير. لقد اعتبر شيوخُ السّنة النّظامَ «الخليفي» مُمثّلاً للسّنة، ورفضوا رفضاً قاطعاً الحديث عن أيّ تغيير سياسيّ يُفضي إلى تهميش العائلة الخليفيّة، وإخراجها من دائرة الحكم، ولو على طريقة «الممالك الدّستوريّة العريقة». تأسّسَ هذا التّعريف الهويّاتي للسّنة من خلال جهدين مركّزين: الأوّل المزاوجة بين الحكم الخليفي من جانب والمكوّن السّني من جانب آخر، والثّاني الإيهامُ المتواصل بخطورة الانتقال الدّيمقراطي لجهة صعود الشّيعة سياسيّاً، وجنوحهم بالتّالي نحو «الانتقام» وتكرار «النموذج العراقي».

تحوّل هذا الإشباع التّخيّلي إلى مادة سمكية تحصّنت خلفها هويّة أهل السّنة في البحرين، وأصبح من المتعذّر الخروج منها، أو التّفكير خارج إطارها.

بدورها، اجتهدت الهويّة الشّيعيّة في الخروج من ملابساتها التّاريخيّة، واستطاعت تسوية بعض صراعاتها الدّاخليّة، وقد تُوِّج ذلك بإنجاز حدٍّ ملموس من التوافق العام، والذي تلاقت عليه

فروعُ هذه الهويّة خلال عامي الثّورة. وبدرجةٍ مركّزة، حقّقت هذه الهويّة ترضيةً توافقيّة مهمة بحسْـمها لمحدَّد الانتماء الوطني، وعدم وقوعها في إغراءات الاصطفاف الإقليمي - مثلما فعلت معارضات عربيّة أخرى – برغم الغزل الإيراني القائم دائماً. وفي هذا السّياق، يأتي تجانس أطراف أساسيّة من الهويّة الشّيعيّة مع مفهوم الدّولة المدنيّة؛ (يأتي) تأكيداً على الاستعداد للمراجعة الذّاتيّة، والتخلّص من تابوهات أيديولوجيّة سابقة. تُفْهَم جدّية هذه المحاولة مع تصريح أوساط مؤثّرة في صناعة الهويّة الشّيعيّة بأنّها غير مؤمنة بإمكان أو جدوى تطبيق الدّولة الدّينيّة في البحرين، ونقطة على السّطر!

لأنّ ذلك يأتي خلْواً من التّأسيس الفكري، وبعيداً عن مهمّة إعادة صياغة المفاهيم جملةً وتفصيلاً؛ فإنّ الآثار تبقى محدودة. تظلّ العلاقة بالمرجعيّة الدّينيّة وطبيعتها محلاً لنقاشٍ مطلوب، وما إذا كانت هويّة الشّيعة في البحرين قادرةً – أو عاجزة - على إنتاج خصوصيّتها الإيجابيّة. في المقابل، تنسلّ من سـنّة البحرين السّلوكيّاتُ الموبوءة بعبوديّة أهل السّلطة. يفرضُ الاصطفاف مع النّظام والتّطبيل له في كلّ شيء؛ تشـبّعاً بالنّوازع المتفجّرة، أو المُعدّة للانفجار، وبحسب رغبات الحاكمين. لاشـّك أنّ الاستفزاز المتبادل يعوق الإنجاز هنا، ويُحوِّل السّؤال النّقدي، أو المراجعة المقترحة، إلى إجراء مشـكوك فيه، أو يُنظر إليه باعتباره عملاً «فكريّاً» يستنزفُ الطّاقة التي تحتاجها سـاحاتُ الصّراع السّياسي مع السّلطة (بخصوص الهويّة الشّيعيّة)، أو الصّراع مع المعارضة (بخصوص الهويّة السّـنيّة). السّلطةُ، تنتعشُ في هذه المسامات الضّيقة. تنشرُ السّلطةُ العفنَ الطّائفي بين الجميع، وفي الأسواق المفتوحة. تُقدِّمه بوسائلها المختلفة وكأنه طعامٌ لا غنى عنه، وبدونه تكتبُ الهويّات المذهبيّة نهايتها (مجاعتها) المحتومة. وفي الحالتين، تتعثّر تلك الهويّات في إصلاح نفسها، وبالتّالي تزداد تناقضاتها الدّاخليّة، وصراعاتها مع الآخرين. وبين هذا وذاك؛ تبتسمُ السّلطة الدّكتاتوريّة ابتسامةً فاجرة!

* كاتب من البحرين.

الثورة البحرينية
وتحديات الراهن والمستقبل

إيمان شمس الدين*

بعد مرور عامين على انطلاق شرارة الحراك المطلبي السلمي لشريحة كبيرة من أبناء البحرين الأصيلين، تحققت إنجازات كثيرة وواقعية بهذا الحراك على مستويات عدة أهمها: مستوى وعي الجماهير ومستوى الخطاب الديني ومستوى دور المرأة ومستوى وعي شباب الثورة وتطور دبلوماسية التكنولوجيا الإعلامية التي كان لها دور كبير في كشف الانتهاكات الحقوقية وتوثيقها وتعرية كذب النظام البحريني.

فعلى مستوى وعي الجماهير كان للجمعيات المعارضة دور محوري في عقد دورات واستكمال برامجها وتطويرها بما يتناسب وراهن الحدث الثوري. إذ عمدت لتغطية أكبر شريحة ممكنة من المجتمع من مختلف الأعمار والتوجهات بهذه البرامج والدورات التي ركز غالبها على ترشيد الشعارات وفلسفتها والتوعية الحقوقية والقانونية خاصة فيما يتعلق بالسجناء والمحررين وكيفية تقديم دعاوى قانونية وتوثيق كل ما جرى عليهم أثناء الاعتقال.

وعلى مستوى الخطاب الديني فقد تبنى مبدأ الدولة المدنية في قيمها كالعدالة والمساواة والحريات المنضبطة والحقوق، ومبدأ المواطنة الصالحة وهو ما يعد خطوة إيجابية تدعم الاصلاحات المطلوبة شعبيا بكافة مشاربها وتوجهاتها، حيث يعتبر خطابا، جمع الجميع تحت مظلة واحدة، ومع علمنا أن الشعب البحريني متدين بطبعه وهو ما يجعل للخطاب وجاهته وبعده الوجودي في عقلية الجماهير وتطوير مفهومها عن الدولة والحكم وفق أسس يكون فيها الشعب مصدر السلطات ويكون مؤهلا لذلك سياسيا، ثقافيا وفكريا.

ولقد كان للمرأة كلمتها في دعم مسيرة الوعي على مستويات عدة: وعيها الذاتي بأهميتها كدور ووظيفة ليس فقط في الثورة وإنما في الدولة والحكم والسياسة، وعي الجمعيات الإسلامية

بأهمية تطوير رؤيتها حول المرأة بما يتناسب وتقدم دورها في الثورة وريادتها لكثير من ساحاتها وميادينها مما حدا بجمعية الوفاق إلى تبني مشروع المرأة النائبة بعد تحقيق المطالب، وهو ما كان يصعب عليها تبنيه أو التقدم به كمشروع إصلاحي في رؤيتها للمرأة ودورها قبل اندلاع الحراك المطلبي.

وعي المؤسسة الدينية بأهمية ترشيد رؤيتها وخطابها الخاص بالمرأة والتصدي لعمل برامج ترشيدية وتوعوية تختص بالبعد السياسي وتنمي مهاراتها بل تدعم مسيرتها شرعيا، لما لذلك من أثر في توسيع قابلية القواعد الشعبية لمحورية هذا الدور وأهميته وهو ما كان يصعب عليها بهذا الزخم العالي قبل قيام الثورة البحرينية.

على مستوى شباب الثورة تم تنظيم الصفوف مناطقيا وفق دوائر مغلقة وأخرى مفتوحة تتحرك استراتيجيا وآنيا وفق متطلبات الراهن الأمني وتطوراته، وطبعا هذا تطور تدريجيا بعد عقد الجمعيات المعارضة ندوات عدة لتنظيم حراك الشباب وتوزيع مهامهم، إضافة للتعدد الموجود داخل جسد الثورة والذي بعض من أعضائه من الشباب المستقلين، لهم حراكهم وتنظيمهم وإيقاعهم على الأرض، وبعضهم الآخر في الجمعيات ومن ينسق معها من شباب الثورة وكلهم يصبون في مصب أخير، هو تحقيق المطالب الشعبية في الاصلاح والتغيير. إضافة لتطور الكفاءات الشبابية والمهارات التي اكتسبوها خلال عامين، حيث عجزت أجهزة النظام الأمنية أن تمنع الحراكات المطلبية وأن تمنع ممارسة الشعائر الدينية أو تمنع تسريب كل التوثيقات التي تدينها أو حجبها وهو ما اكتسبه الثوار من مهارات نتيجة ممارسات السلطة القمعية والمنعية.

على مستوى دبلوماسية التكنولوجيا الاعلامية كالتوثيقات التي تعلم طريقتها الثوار بل تحول كل مواطن إلى خبير يوثق ويصور ومن ثم يرسل ما لديه لمراكز حقوقية في البحرين أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التي لعبت دورا كبيرا في خلق أجواء إعلامية مناصرة لحراكها ومناهضة للنظام البحريني، وخلقت جبهة حقوقية في داخل البحرين وفي العالم الغربي الذي حققت فيه تقدما ملموسا إعلاميا على مستوى دعم قضيتها. فشكلت التكنولوجيا الاعلامية دبلوماسية جديدة في حراك الثورة.

يبقى أن هناك تحديات حقيقية قد تؤثر على راهن ومستقبل الثورة بعضها يمكن تجاوزه ووضع حلول له وبعضه متعلق بواقع الصراع في المنطقة وموقع الملف البحريني من التسويات بين القوى المتصارعة إن تمت هذه التسويات.

تحديات الوضع الداخلي:

وهي على مستويين:

الاول: مســتوى النظام وتجذر التيار المتشــدد والمدعوم من المملكة العربية السعودية من جهة وبريطانيا من جهة أخرى ســواء عسكريا أو لوجستيا أو أمنيا والذي يمارس سياسة القبضة الحديدية لردع الثورة على حساب تيار آخر داخل النظام يميل للبرلة نوعا ما والحوار وقيام ديموقراطية متقدمة عما كانت عليه وفتح باب الحوار مع كافة الأطراف.

ويساند التيار المتشدد الفوبيا المذهبية التي نجح في ترسيخها في ذهنية شركاء الوطن وأعني بهم السنة الذين باتت مخاوفهم عميقة من شركائهم في الوطن بعد أن نجح التيار المتشدد في تعميق هذه المخاوف من تمدد الشــيعة عبر إيران وهيمنتهم على الحكم ومن ثم تهجير أو تهميش الســنة، ومن جهة أخرى عمد إلى تعزيز موقعية السنة ومكتسباتهم بمزيد من النفوذ في مواقع متقدمة في الدولة ومزيد من الأموال والأملاك بما يدعم التفافهم أكثر حول هذا التيار المتشدد، إضافة إلى اســتخدامه ورقة ديموغرافيا البحرين واللعب على الثقل العددي الذي يمثله الشــيعة في البحرين ليضعف من ثقل حراكهم كأغلبية ويضاعف من عملية التجنيس لقلب كفة الميزان من خلال زيادة تعداد الســنة بالتجنيس وشراء ولائهم له من خلال ما يقدمه لهم من مميزات تفضلهم على ابن البحرين الأصلي لا لشيء إلا لأنه طالب بحقه في بناء مستقبل وطنه، الميزان العددي الديموغرافي يلعب دورا مهما في ارتفاع نســبة المؤيدين لهذا النظام قبالة المعارضين في حال لجأوا إلى أحد مفاصل الصراع لعمل استفتاء جماهيري، إذ أنهم استطاعوا فعليا فك عوامل الارتباط بين غالبية السنة والشيعة في الحراك المطلبي بعد تعميق حالة الخوف لدى السنة من جنوح الشيعة للاستيلاء على الحكم وتهميشهم.

هــذه التركيبة تزيد من الدوائر الملتفة حول هذا التيار بما يعزز من وجوده ويدعم من خطواته وخياراته دعما شــعبيا وإن كان مصطنعا ويصبح اختراق هذه التركيبة أمرا معقدا خاصة أن المفاصل المهمة في الدولة هي تحت إمرته وقيادته.

المستوى الثاني هو مستوى المعارضة بما تشكله من جمعيات سياسية متفقة على شعار إصلاح النظام ومجاميع شــبابية منظمة وعالية الأداء وجلها تحت شعار إسقاط النظام. فرغم الحراك الذي يبدو موحدا ومنســقا على أرض الميدان إلا أن الخلاف حول الشــعار يبرز عمق الاختلاف حول الاليات المتبعة في تحقيق الشعار، وهذا الاختلاف ليس على غرار اختلاف في الرأي أو ماشابه، بل بدأ يصبح اختلافا جذريا تحول إلى اختلاف في الإيديولوجيا والعقيدة وأعني بها

العقيدة السياسية التي ترسم معالم الثورة وخطواتها وألياتها.

فضعف تيار الحوار داخل النظام وعدم قدرته على الوفاء بوعوده الإصلاحية انعكس سلبا على شعار إصلاح النظام الذي بدأت تضيق رقعته الجماهيرية نتيجة تصاعد وتيرة القمع والاضطهاد وهو ماجعل الجمعيات السياسية وخاصة الوفاق أمام حرج حقيقي ومأزق واقعي غير قادر على التفاعل مع دعوات الحوار التي تنطلق بين الحين والآخر، وسرعان ما يتم وأدها ودفنها تحت التراب السياسي للتيار المتشدد وهو ما دعّم من تنامي جبهة شعار إسقاط النظام الجماهيرية. وعلى ضوء ذلك من الممكن إطالة أمد هذا الحراك لتداعيات هذا الشعار على الوضع ليس البحريني فقط بل وضع المنطقة الخليجية برمتها، وهو ما دعى دول مجلس التعاون مؤخرا إلى تبني الاتفاقية الأمنية بعد تعديلات بسيطة لم تعد ذات أهمية أمام بنود ترسخ من وجود نظام الحكم الوراثي القائم على تحالف العائلة مع القبيلة وسلطة الفتوى.

تحديات الوضع الإقليمي:

وخاصة فيما يتعلق بالملف السوري وما سيتبعه من تسويات خاصة مع تصدي دول خليجية كقطر والسعودية فيما يحصل في سوريا وتشدد موقفهم حيال التسويات المطروحة، وهو ما يعكس تشددا أكبر حيال ملف البحرين كون البحرين دولة تربطها حدودا مع كلا الدولتين، فإن كانت السعودية وقطر تعتبر مسألة سوريا مسألة تمس أمنها وسيادتها وتتشددا في التسويات فإن الوضع البحريني سيكون الموقف فيه أكثر تشددا.

وهذا لا يعني عدم وجود نافذة أمل، بل يعكس مدى تشابك الملف البحريني داخليا وخارجيا بتشابك مصالح دول لها ثقلها العالمي والاقليمي ولها مصالحها التي بعضها يعتبر وفق توصيفها يمس أمنها القومي.

هذه التحديات تتطلب تظافر جهود المعارضة في تقريب الهوة بين صفوفها على مستوى الشعار، وبالتالي مستوى تطبيقاته وآليات التطبيق واستراتيجيات الحراك السياسي داخليا وخارجيا.

هذه التحديات ليست بسيطة لكنها ليست مستحيلة الحل والتطويع، لكن تتطلب تضافر جهود المعارضة داخليا لتقريب وجهات النظر وخارجيا لتحقيق مزيد من المكاسب السياسية لتشكل ضغطا على التيار المتشدد خاصة فيما يتعلق بالملف الحقوقي وتوثيقاته التي تحرج تلك الدول وتدفعها للضغط على النظام البحريني.

ويبقى السؤال.. هل ستكون المعارضة أكثر قدرة بعد مرور عامين على مواجهة هذه التحديات

كما نجحت فيما تم ذكره سابقا في بداية المقال؟
هذا ما ستكشف عنه الأيام اللثام.

*كاتبة من الكويت.

قراءة في سوسيولوجيا ومآل الثورة في البحرين

يوسف مكي*

مثلــت ثورة 14 فبراير 2011 مفصلا تاريخيا بــين مرحلتين. مرحلة ما قبل 14 فبراير ومرحلة ما بعد 14 فبراير، وهي المرحلة التي تعيش مخاضها البحرين منذ حولين دون أن ينتج عنها شــيئ لحد الآن لأســباب كثيرة، ولكن الأيام حبلى بالنتائج. وعندما نقول إن ثورة 14 فبراير تمثل حدثا فاصلا بين زمنين في تاريخ البحرين، فليس ذلك من باب المجاز، بل من باب الحقيقة والواقع.

فمن المعلوم أن البحرين قبل 14 فبراير كانت - وعلى كل الأصعدة – شيئا مختلفا عن البحرين بعد 14 فبراير، وعلى كل الأصعدة أيضا، وأقلها انكسار حاجز الخوف. لقد أحدثت هذه الثورة زلزالا في بنية المجتمع البحريني الآســن والراكد من جراء قوانين الاستبداد والحكم القبلي، كما اربكت السلطة وعرتها أمام العالم، وأبلغت النظام السياسي رسالة أكثر بلاغة من المنطق ومكتوبة بالدم، بأنه (النظام) غير قادر من الآن فصاعدا على حكم البلاد بطريقة ما قبل 14 فبراير، وبالتالي عليه الاستجابة لمطالب الثورة التي دشنت لمرحلة جديدة في تاريخ البحرين الحديث والمعاصر، بحيث أصبح النظام الخليفي أمام حقيقتين هما: عدم قدرته على الاستمرار في الحكم بالأساليب السياسية القديمة التي تجاوزها الزمن من جهة، وعدم قدرته على إنهاء الثورة أو تجاوزها إلى خيار ثالث من جهة أخرى. وبالتالي ليس أمامه إلا الاستجابة لمطالب الثورة طال الزمان أم قصُر. فبحرين المستقبل هي غير بحرين الأمس، ما قبل 14 فبراير، وما بعده.

هذا جانب. أما الجانب الآخر في ثورة البحرين، فمن دون شك أنها مثلت امتدادا لثورات الربيع العربي، ولا تختلف عنها في شيء من حيث المطالب والشــعارات، والأهداف والزخم الجماهيري. وصحيح أنه قد تمت محاصرتها إقليميا ودوليا وتم التآمر عليه لأسباب معروفة وغير معروفة، لكن ذلك لا يقلل من أهميتها ومن كونها حلقة ضمن حلقات الربيع العربي وثورة شعب يتوق إلى الحرية والكرامة والديمقراطية في بحر من الأنظمة القبلية.

ولكن ما هو المضمون الا جتماعي والسياسي لهذه الثورة المغدورة؟ هذا ما سنوضحه في التالي:

أولاً: سوسيولوجيا الثورة:

يمكن القول ومن دون تردد أن الشباب في ثورة 14 فبراير يمثلون المحرك الأساسي، وهي ثورة مصبوغة بصبغة الشباب، وهي بهذا المعنى ثورة شبابية تحمل تطلعات وأحلام الشباب البحريني، وهذا ما لم يستوعبه النظام الخليفي. وأيضا هي ثورة شباب لأن المجتمع البحريني يمثل فيه الشباب الفئة العمرية الأكبر بين مختلف الفئات العمرية من بين السكان. وعليه لا غرابة أن يمثل شباب البحرين القطب الذي تدور عليه الثورة والطاقة الهائلة في تحريك الثورة واستمرارها على الرغم من شتى صنوف وفنون القمع والتنكيل من قبل النظام الحاكم، ولا غرابة أن يكون الشباب هم وقود هذه الثورة وضحاياها.

ثانيا: ثورة شعبية/ حالة عامة:

لم ينتم المحركون للثورة في البحرين إلى ايديولوجيا معينة، بقدر ما ينتمون إلى أيديولوجيا أحلام وتطلعات الشباب إذا جاز القول، وبهذا المعنى فإن ثورة 14 فبراير لا تنتمي إلى أيديولوجية معينة وليست مؤطرة في فكر معين، وهنا سر قوتها واستمرارها، فهي ليست صحوة إسلامية كما يرى البعض، وليست ثورة يسارية ولا قومية ولا برجوازية، ولاعمالية ولا لبرالية، ولا مثقفين. هي كل هذا الخليط، هي ثورة شعبية حركها الشباب ثم انضمت إليها بقية القوى والطبقات والفئات الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية القائمة في الساحة البحرينية القديمة منها والجديدة لاحقا لاعتبارات كثيرة، ولحسابات مختلفة كل من موقعه، لكن كل هذه القوى الملتحقة بثورة الشباب لم تصنع الثورة، إنما تحاول استثمارها لتعديل أوضاعها الراهنة.

أعود للقول إن هذه القوى على تنوع مشاربها وأهدافها إنما التحقت بها، وأخذت بعض هذه القوى تستثمر بعض نتائج هذه الثورة لصالحها وتظهر نفسها وكأنها هي التي صنعتها، والأصح أنها تسلقت عليها، وللأسف الشديد بدافع من المصلحة الحزبية الضيقة فإن بعض هذه القوى تخّرب على الثورة بشعاراتها ومطالبها المائعة، بل تشوش الرؤية على الثورة وتشق الصف الثوري، وتحد من زخمها الثوري، وهو ما يريده النظام، فكأن بعض هذه القوى تلعب فوق الطاولة تارة وتحت الطاولة تارة أخرى، وهو ما يضر بالثورة ضررا بليغا.

يضاف إلى تلك القوى الحزبية دخول قوى اجتماعية وشخصيات وطنية وتجار وأعيان ووجهاء بعضهم متضرر بشكل أو بآخر من النظام الخليفي، وكلها انضمت إلى هذا الثورة لأسباب كثيرة

بعضها أخلاقي بسبب القمع الذي وقع على الثوار، أو لأسباب سياسية، أو لأسباب مصلحية، أو لأسباب مبدئية... الخ. مما جعل من الثورة البحرينية حالة عامة تشمل مختلف القوى المجتمعية والطبقية، فهي وفقا لهذا المنظور ثورة تحرير وطني ديمقراطي، لأنها بالإضافة إلى مواجهة النظام تواجه قوى احتلال سعودي جلبها النظام.

ثالثاً: ثورة غير طائفية:

أن تكون الثورة في البحرين من حيث قواها المجتمعية من الأكثرية الشيعية فذلك لا يغير من حقيقة كونها ثورة أسوة بالثورات العربية وغير العربية، ولا يقلل من قيمتها أبدا، ولا يجعل منها ثورة طائفية. فكل المجتمعات تتكون من قوى مجتمعية وطبقية وطائفية وعرقية، وليست بالضرورة كلها على خط واحد، وليس بالضرورة أن تتحرك وتثور كلها، وما يحدد حراكها إنما هو موقعها ومصالحها وشبكة علاقاتها مع النظام القائم، كما أن ما يحدد طبيعة حراكها ليس دينها ولا مذهبها ولا قناعاتها الدينية إنما طبيعة مطالبها السياسية، وحجم الظلم والاستبداد والواقع عليها.

ولإيضاح هذه الفكرة، فإن الثورة المصرية يمثل المسلمون فيها أكثرية ولم يقل عنها أحد أنها ثورة دينية أو إسلامية، أو طائفية، وحتى لو افترضنا أن المسيحيين في مصر لم يقفوا إلى جانب إخوانهم المسلمين ستظل الثورة هي الثورة، أي الثورة المصرية دون أن تتهم أو توصف بأنها طائفية، أو دينية، وهذا ما ينطبق على الثورة البحرينية رغم اختلاف ظروف البلدين، وأيضا إن مطالب الثورة هي مطالب سياسية وطنية تشمل الجميع، ولم تطرح الثورة في جميع الأحوال مطلبا فئويا أو طائفيا، ليقال عنها إنها طائفية. أما وصفها بأنها طائفية إنما هو وصف اعتباطي تعسفي، وهو ضمن آليات وألاعيب النظام وأعوانه في الداخل والخارج في مواجهة هذه الثورة.

إلا أن المشكلة فيما يتعلق بموقف الطائفة السنية السلبي من الثورة في البحرين إنما هو مرتبط بأمرين في غاية الأهمية: الأول هو أن الطائفة السنية – بوجه عام – استطاعت تكوين شبكة علاقات ومصالح طبقية مع النظام الخليفي على امتداد الأربعة العقود الأخيرة، الأمر الذي يمنعها موضوعيا من اتخاذ مواقف سياسية من شأنها تغيير الوضع القائم، أي إلغاء شبكة المصالح مع النظام التي تكونت عبر السنين، وما تجمع الوحدة الوطنية المزعوم إلا التعبير الملموس عن شبكة هذه المصالح للطائفة السنية.

الأمر الثاني هو قدرة النظام على استيعاب الطائفة السنية عموما من الناحية الأيديولوجية بالتعاون مع قياداتها القدامى والطارئين، ومحاولة تشويش ما يجري وبث الرعب لديها عن

طريق طرح قضايا من قبيل (ولاية الفقيه، والانقلاب على السلطة، وجمهورية ولاية الفقيه، وعملاء وخونة، ومدعومون من إيران وحزب الله وأمريكا هذا فضلا عن المهاترات والإسفاف في إعلامه ومن قبل إعلاميي وكتاب النظام وتحويل المواقف إلى مهاترات شخصية) إلى ما هنالك من فذلكات وأساطير.

وهذه كلها انطلت على الطائفة السنية. وتم تحييدها من قبل النظام عن الحراك الجماهيري الذي هو في صالح الكل، لأنه حراك سياسي بامتياز وليس دينيا، مهما حاول النظام تصويره بغير ذلك. إنها ثورة اجتماعية/ شعبية سياسية ضد الظلم، ومن أجل الكرامة والديمقراطية، برغم محاولات النظام في تزوير الحقائق على الأرض وحرف الثورة عن مسارها الصحيح.

رابعاً: الأفق والمآل لثورة 14 فبراير:

حاول النظام الخليفي في البحرين إنهاء الثورة بشتى الطرق، بالقمع وبالعنف الممنهج، بالإعلام، بالتضليل، بالمحاكمات القراقوشية، بمنع الرقابة الدولية، بدخول القوات السعودية، والأهم من ذلك بشطر المجتمع واللعب على الوتر الطائفي، ليظهر نفسه للعالم أنه يحمي المجتمع/ الشعب من احتراب بعضه ضد بعضه. ومحاولة إقناع العالم بأن ما يجري في البحرين إنما هي حركة طائفية وليست ثورة. لكن كل ذلك باء بالفشل، ولم ينجح النظام في إنهاء الثورة، وهي مستمرة برغم كل ألاعيب النظام وشركات العلاقات العامة، ودعم القوى الإقليمية والدولية.

أما عدم قدرته في إنهاء هذه الثورة فيعود لطبيعتها وقواها المحركة المتمثلة في الشباب أولا، والقوى المجتمعية التي تحتضنها، حيث تستند إلى عمق شعبي وتحظى بدعم وتعاطف جماهيري ثانياً، وفي القيادات الميدانية غير المعروفة وتنويع أشكال النضال الجماهيري ثالثاً، وتخبط النظام في إدارته للوضع، وعدم قدرته على الاستجابة لمطالب الشعب وعدم قدرته على تقديم بدائل سياسية مقنعة للشعب رابعاً.

لذلك فإن ثورة 14 فبراير ستظل مستمرة حتى الاستجابة للأهداف التي خرج من أجلها الثوار، الأمر الذي يفرض على القوى المجتمعية والحزبية التي تريد الدخول في حوارات مع النظام أن تحسب ألف حساب لثورة 14 فبراير وحراكها المجتمعي وقواها الفاعلة.

ومن بين أهم هذه الحسابات أن أي حوار حقيقي وجدي بين المعارضة/ الرسمية والنظام إذا ما أُريد له أن ينجح، لا بد أن تكون القيادات السياسة المغيبة في السجون ومن مختلف المشارب، أقول لا بد أن تكون في مقدمة من يتحاور معهم النظام، نعم هؤلاء يجب أن يكونوا هم

قيادة الحوار، هؤلاء هم من صنعوا الثورة، وليس من التحق بالثورة مهما كان حجمه ويرغب في استثمارها الآن، أو التشويش عليها بطرح شعارات وهتافات باهتة، ومنع شعارات أخرى لتحسين صورته أمام النظام.

تنويع أشكال النضال، وقد أثبت الثوار ذلك على امتداد سنتين، والطرح السياسي الوطني العام الجامع – مهما كانت مواقف الطائفة السنية - كل ذلك من شأنه أن يساهم في عزلة النظام، ويخلق البلبلة في صفوف من لم يلتحق بصفوف الثورة حتى الآن خاصة من الطائفة السنية، وعلى الأخص شخصياتها الوطنية والديمقراطية ومثقفيها ممن لم يفصِّلوا مواقفهم على مقاس النظام.

إن ثورة 14 فبراير جعلت النظام الخليفي في البحرين، ولأول مرة في تاريخه في مأزق مركب، تاريخي سياسي، وأخلاقي، كيف يخرج من هذا المأزق. ذلك غير معروف، بل كل المؤشرات تشير إلى أنه لن يخرج منه بحكم بنيته القبلية العصية على الإصلاح، ويبقى على ثوار 14 فبراير أن يعمقوا هذا المأزق، والاحتفاظ بأوراق القوة لديها لتنتصر الثورة في نهاية المطاف. هكذا هي ثورات الشعوب، قد تطول وتمر بمنعطفات، لكن لا بد أن تنتصر في نهاية المطاف، وهكذا هي الشعوب تبقى، وتذهب الأنظمة.

*باحث بحريني في علم الاجتماع.

2012 عام الفشل في تحويل تقرير بسيوني إلى مبادرة للإصلاح السياسي

عباس بوصفوان*

طوال 2012، فشلت الأطراف المختلفة، المحلية وتلك الإقليمية والدولية المعنية بالشأن البحريني، في تحويل تقرير بسيوني إلى مبادرة سياسية، على غرار المبادرة الخليجية في الشأن اليمني، التي قد تكون شوهت نتائج الثورة في صنعاء وحجمتها، لكنها أيضا لعلها أنقذتها من السيناريو السوري الدامي.

نتذكر الآن، مع اقتراب الذكرى الثانية لانتفاضة 14 فبراير (2011)، أن نشر تقرير بسيوني في 23 نوفمبر 2011، شكّل صدمة محلية ودولية لجهة توثيقه انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان في بلد خليجي.

ورغم إن الانتهاكات كانت معروفة للمتابعين للشأن البحريني، لكن التقرير بما احتواه من وقائع رسّخ القناعة بأن البحرين أمام تحديات حقيقية وضخمة، مادامت تلك الانتهاكات قد تم تنفيذها على:

- نحو متماثل في مختلف مراكز التحقيق (التعذيب والقتل تحت وطأة التعذيب) ونقاط التفتيش (الاعتقال التعسفي، الضرب، الإساءات اللفظية للمعتقدات، ونهب الممتلكات).
- نطاق زمني طويل (فبراير ـ يونيو 2011)، وهي مستمرة حتى حينه.
- رقعة واسعة، لجهة كونها طالت الآلاف من المواطنين، ومعظم المناطق التي تقطنها المعارضة والأغلبية الشيعية، ولكونها شكلت طيفا واسعا من الانتهاكات التي شملت أيضا الفصل التعسفي للعمال، وهدم المساجد، والتحريض وبث الذعر الذي قام به الإعلام المحلي.

كل ذلك أكد فرضية بأن تلك الانتهاكات الفظّة اتسمت بطبيعة ممنهجة، ويقف وراءها قرار

قيادي رفيع، واستندت إلى نمط تدريبي تلقاه القيّمون على تنفيذ القانون.

وكل ذلــك يعني أن البحرين أمام تحديات غير اعتيادية، لكن النقاش يظل يحتدم حول تحديد ماهية هذه التحديات.

في الواقع، إن الفشل الجوهري هو في استمرار النظر إلى المسألة البحرينية باعتبارها إشكالية حقوق الإنسان، وليس إشكالية سياسية معقدة.

في الأولى يمكن حل الإشكال عبر تدريب الشرطة، وتحسين ظروف الاعتقال، ومعالجة الاختلالات التي تفرزها قضايا التمييز ضد المواطنين الشــيعة. فيما الإشكال السياسي يستدعي علاجه إعادة هيكلة مؤسســة الحكم، بالضرورة، لمعالجة الخلل الناتج عن تغييب الأغلبية عن مركز السلطة، واستحواذ الأقلية على القرار السياسي والثروة القومية.

هذا لا يقلل من أهمية الإصلاح المؤسسي للأجهزة التنفيذية للدولة، بل إني أمضي أكثر من ذلك للقول بأن الاستجابة لتوصيات بسيوني عبر:

1. أنسنة جهاز الأمن، وتحويله مؤسسة لجميع أبناء البحرين، يعتمد في بنيته على المواطنين وليس المرتزقة الأجانب، و2. إصلاح جهاز المخابرات ليشتغل ضمن نصوص الدستور لا فوقه، و3. النهوض بالقضاء من «فشــله» ـ كما وصفه بسيوني ـ و4. تحويل الإعلام الوطني من إعلام خاص بالعائلة الحاكمة إلي إعلام لكل ألوان الطيف البحريني، والأهم من ذلك، 5. العمل على تحييد الجيش عن السياسة وإعادة رسم عقيدته لتكون الدفاع عن حياض الوطن لا حكم العائلة الخليفة.. كل ذلك يعني ســقوطا لمرتكزات الدولة الاســتبدادية القائمة في البحرين، بيد أن ذلك بالضبط ما يعني أن السلطة الحاكمة لن تقوم بهكذا إجراءات تفقدها أدواتها في قمع المعارضة ولجم تطلعاتها للشراكة في الحكم.

بطبيعة الحال، لم تتجاهل المبادرة اليمنية الإصلاح المؤسسي للجيش والشرطة والقضاء والإعلام، بيد أنها أدركت الحاجة إلى مقاربة/ تســوية سياسية، أخذا بالاعتبار معطيين: المعطى الإقليمي الذي يَحول دون تحوّل السلطة في صنعاء إلي العمل خارج إطار المنظومة السعودية، أما المعطى الثاني فيتمثل في كون أركان النظام الســابق مازلوا يملكون جزءاً مهما من أوراق اللعبة، ما يستدعي علاجا تجميليا لا يتجاهل استحقاقات الثورة ولا يستسلم لها.

أما في الحالة البحرينية، فإنه يتم العمل على نحو ممنهج من قبل السـلطة وداعميها الإقليميين والدوليين إلى حصر النقاش في المعطى الحقوقي الفاقع، فيما يتم تجاهل جوهر الأزمة السياسية.

وتقود بريطانيا ذلك بشكل واضح (انظر معظم تصريحات وزير شئون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية أليستر بيرت)، فيما يشير تكليف مسئول حقوق الإنسان في الخارجية الأميركية مايكل بوسـنر بملف البحرين إلى هذا التقزيم، والذي من السذاجة الاعتقاد أنه يعبر عن عدم إدراك الإشكال الحقيقي، بل إنه يشي بنفاق مكشوف، وانحياز للعائلة الخليفية الحاكمة، التي تفتقد الشرعية الشعبية، وتستند على مرتكزات القوة الفجة، والدعم السعودي والانجلوسكسوني.

منذ صدر تقرير لجنة تقصي الحقائق، برئاسة شريف بسيوني، علقت بعض الآمال بأن يتم البناء عليه لإعداد برنامج للمصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي. وما جرى عكس ذلك، ومضت السلطة مفردة عضلاتها التي يصعب أن تحقق الاستقرار والرفاه.

*صحفي من البحرين.

الثورة في عامها الثالث: عودةُ الربيع ووطنيةُ المطالب

عباس المرشد*

ليس هناك ما يمنع استمرار الثورة في البحرين عام آخر يُضاف للعامين المُنصرمين، رغم نبذ العرب لها، انطلاقًا من خلفيات مُشوّشة طائفيًا وسياسيًا، ورغم سعي الغرب المتكرّر للتغافُل عنها، لأسباب اقتصادية وحساباتٍ سياسية، قائمة على مراجعة سياسات دعم الربيع العربي. فبعد عامين من الاستمرار في الثورة، وعجْز النظام عن مُحاصرتها والقضاء عليها، من المهم القول بأنّ النظام استطاع في بعض الأوقات، بدرجة ما، أن يُحقّق بعض النجاح في سياسة إدارته الخارجية، وأن يضمن لنفسه مساحةً يتحرّك ضمنها، ليصف الثورة بالطائفية والمروق على ثوابت الربيع العربي. لكنّه لم يستطع، ولن يكون بمقدوره، الاستمرار في ذلك، وهو تحدٍّ جديد يُضاف لتحدّيات الثورة في ذكراها الثالثة. لقد تحرّك النظام، ومعه الموالاة، منذ 20 فبراير 2011 في مسارٍ ثُنائي مدروس يقوم على مرتكزين هما:

المُرتكَز الأول: هو محاولة طأفنة الثورة وتحريك الملف الطائفي داخليًا وخارجيًا، وكان هذا أساس خطاب وزير الخارجية البحريني في 17 فبراير 2011، عندما قال إنّ مجزرة يوم الخميس الدامي كانت بهدف القضاء على الفتنة الطائفية التي أحدثتها الثورة في انطلاقتها. ومن بعدها، تولّى تجمّع الفاتح مسؤولية إدارة الملف داخليًا وخارجيًا، واشتد سُعَاره من بعد فرض الأحكام العرفية، في 15 مارس 2011، حيث نشط رئيس تجمع الفاتح في سفراته ومراسلاته، للتشويش على حقيقة الثورة، وصبغها بالإطار الطائفي. وقد بُذِلتْ جهودٌ واسعة، مدفوعة الأجر، لتكريس مثل تلك النظرة الطائفية اتجاه الثورة في البحرين، ابتدأت من تصريح يوسف القرضاوي، في أبريل 2011، ووصفه لما يجرى في البحرين بأنّه ثورة طائفة ترغب في القضاء على الطائفة الأخرى. ولم يكن القرضاوي يتحمّل مسؤولية هذا التشويش لوحده، فقد أشار إلى أنه كان على اتصال مع مُريديه في البحرين، الذين أوصلوا إليه هذه الصورة. ثمار هذا المسار آتت أُكُلَها سريعًا، ليس لقابلية قبول الطائفية كمخرج وطريق لسَوق الأعذار عن تقديم الدعم والمساندة

للثورة في البحرين فقط، بل أيضًا كان العنف، والإكراه، والثروة النفطية، وما يرتبط بها من تمويلٍ وعُقُود عمل، وصفقات أسلحة، ومصالح فوق طاقة مجتمع الثورة في البحرين.

المُرتكَـز الثاني: هو محاولة إخراج الثورة في البحرين من نطاق ثورات الربيع العربي، مع أنها أكثرها اتصالًا، من ناحية ميدانية ومن ناحية مطلبية. فالثورة، التي انطلقت في 14 فبراير 2011، لم تكن يتيمةً داخليًا، وهي تستلهم حراكًا عمره عقودٌ من الكفاح والنضال والمعاناة، وهي ثورة تمتد جذورها إلى تاريخ طويل من التضحيات وتَقَبُّل عُنف الإكراه والتسلّط من جهة، وتاريخ يوازيه من المقاومة والرفض. فقبل انطلاق الربيع العربي، عرفت بعض المجتمعات العربية، منذ 2006، حركات اجتماعية مُتمرّدة ترفع سقف مطالبها، وتقوم على عنصر الشباب، وكانت البحرين من أهم تلك الدول، مع مصر والمغرب ولبنان. وعندما تحرّكت ثورات الربيع العربي، حدّد الشباب البحريني تاريخ ثورته قبل أيٍّ أحد، وانطلق قبل كثير من ثورات الربيع العربي، ضاربًا مثالًا في القدرة على التحريك، والتعبئة، والحشد، ووضع ذلكً كدليلٍ على صدق الثورة، وإخلاصها لمطالب الشعب، وتجاوُزِها حدود المكوِّنات الاجتماعية المُختلفة، والتلاوين السياسية الحزبية.

من هنا كانت فترة العامين المنصرمين من أقسى الفترات التي مرّت بها الثورة البحرينية. وهي الآن تجني ثمار صمودها ووعي القائمين عليها، فالنجاح -مدفوع الأجر- تلاشى أمام الوقائع اليومية، وأمام تراجع المدفوع لهم عن الترويج لمَقُولات النظام، بعد أن توقف الدفع لهم، في حين استمرت الثورة بشعاراتها الوطنية، دون أن تنجرف للحظة واحدة ناحية الطائفية مع ما لقيته من محسوبين على الطوائف الاخرى محليًا وخارجيًا. فقد كان الرهان هو أن ورقة الطائفية، شأنُها شأن ورقة البلاطجة، قوية الأثر، مُنتهية الصلاحية، وهو ما يعني الصبر على آثارها، والقناعة بزوالها سريعًا. وأمام عودة الربيع العربي لواجهة الأحداث، بعد سرقته من قبل مجموعات لم تعرف الديمقراطية يومًا، لا مُمارَسةً ولا فهمًا، تعود الثورة البحرينية أيضًا في مقدمة العودة للربيع العربي، كمثالٍ ساطع في الأهداف والمطالب، بسقفيها الإصلاحي والثوري.

أمام ذلك تبرز الحاجة لرسم أولويات الثورة في انطلاقتها الثالثة، وهي أولويات تعكسها جهود الشباب في الميدان أساسًا، مدعومةً بجهود الآخرين. معنى ذلك، أنّ سُلّم الأولويات والأمور التي يجب النظر من خلالها هي رؤية الميدان نفسه، وهي أولويات مرسومة سلفًا، وقد برهن الشباب الواعي قدرة فائقة على إنجازها، فهناك أولوية تحصين الثورة من الشعور بالسأم والإحباط، وأولوية الحفاظ على المُكتَسَبات التي تم تحقيقها طوال عامين، ومنها وطنية الثورة، وانخراطها في صُلب الربيع العربي بمفهومه العام لا المفهوم التحريفي الذي يُسوّقه البعض.

إنّ تحدّيات العام الثالث للثورة لا تزال تحتفظ بتحديات الفترة السابقة، لكن يُضاف إليها تحديات النهايات المؤسفة، التي ربّما تتحرّك تحت عناوين مُختلفة، ومُنطلقة من جهاتٍ مُتباينة أصلًا، فأمام الثورة عنوانين مُبهمين لحد الآن، الأول هو الحوار، وما قد يُفضي إليه من تسـويات سياسية، قد تكون مُرضيةً للبعض، أو تُمثِّل الحد الأدنى، والعنوان الثاني هو المثالية الثورية.

كان عنوان الحوار قد سقط منذ 13 فبراير، في اللقاء الذي جمع أمين عام الوفاق مع الملك وإفصاح الملك عن رغبته في قمع أيِّ تحرّك سـياسي، وسقط مرةً ثانية وثالثة ورابعة، فهو عنوانٌ مضلِّل أكثر من كونه عنوانًا يُحيل لواقع قادم، لكنه يظلُّ تحديًا باقيًا لم تنجُ منه كلُّ ثورات الربيع العربي. لذا فإنّ العنوان الثاني هو ما يُشَكّل خطورةً أشد، لكونه عنوانًا ثوريًا يطمح لمثالية زائدة، تتخذ من النقد القاسي وسـيلةً لتمريرها. وهُنا يُمكن مُلاحظة الكتابات الثورية المثالية، التي لا تَرى نصرًا إلا بوسائل مستحيلة أو غير مُمكنة، فخلف المثالية الثورية يقع العجز والإحباط، وكأنّها تؤكّد القول بأن الثورة يجب أنّ تنتهي لصالح سقوف أقل، والبحث عن سُبُل التحصين العسكري، الذي لا يُمكن الحصول عليه حاليًا وفي المدى القريب. إنّ خطورة هذا الطرح تُضاهي خطورة من يقبل بأيِّ مُخرجاتٍ سياسية تعود لما قبل 14 فبراير.

*كاتب من البحرين.

2012 حصاد الساحات 2

ربيع البحرين

في 2011 افتتح البحرينيون ساحات الحرية، وكسروا حاجز الخوف للأبد، وفي 2012 دافعوا بكل ما يملكون عنها. وأكدوا ذلك في ثلاث لحظات حاسمة، لحظة مسيرة 9 مارس (لبيك يا بحرين)، رداً على خطاب الملك الذي اعتبرهم شرذمة قليلة لا ساحات لها، ولحظة مسيرة 18مايو (لبيك يا وطني) رداً على محاولة الملك بيع وطنهم للسعودية، ولحظة مسيرة 20 إبريل أول أيام الفورملا (التحدي والصمود)رداً على محاولة الملك إيهام العالم أنه ليست هناك ساحات احتجاج في البحرين.

ISBN: 978-9953-0-2634-3

@bahrainmirror
bahrainmirror.com